Columbia University
in the City of New York

THE LIBRARIES



المنتخبات

١٩٤٩
أول نوفمبر

بقلم
صاحب السعادة الأستاذ الكبير
احمد لطفى السيد باشا
مدير الجامعة المصرية

الجزء الأول

يطلب من مكتبة الأنجلو المصرية

دار النشر الحديث
١٩٣٧

893.75a21
T

540376

كلمة

آنست ، منذ أنه شرعت أجمع مواد هذا الكتاب ، أنه يخرج الى الناس بغير مقدمة ؛ ذلك بأنه مؤلفه يجل عن أنه يقدم له كاتب من أبناء هذا الأهل ؛ ولقد عنيت بأنه يخرج الكتاب مبرّأ من الأوهام ، فبذلت الجهد ، واستعنت بالصبر . فانه وقع فى الكتاب بعد ذلك شىء من الأوهام ، فعلى وزرها ؛ والكمال ، لمن يعجز عن بلوغ الكمال سواه .

اسماعيل مظهر

قاسم بك أمين

القدوة الحسنة

— ١ —

من الطبقة الممتازة فى كل أمة ، يخص الله أفراداً قلائل بصفات استثنائية ، يكون ظهورها فيهم واضحاً جداً ، حتى تكون قريبة من الكمال الوجودى . أولئك هم القدوة الحسنة لقومهم ، فيجب أن تفصَّل صفاتهم وتدرس ملكاتهم ، وتمجد قدرة الله فى إطرائهم ، حتى تصح القدوة بهم ، والسير على سننهم . ومن أفضل هؤلاء الأفراد الممتازين ، فقيد الوطن والعلم : قاسم بك أمين . نأتى على طرف من وصف ملكاته تبصرة للناس ، وإرشاداً للشبان الذين يجدون فى أنفسهم ميلا إلى الكمال ، وتوجُّهاً صحيحاً إلى خدمة أمتهم ، ولكنهم لا يعرفون أى سبيل يسلكونه لارضاء هذه الروح الطاهرة ، وخدمة أمتهم الأسيفة التى وقف الدهر فى طريق سعادتها ، يختطف منها خلسة كل هادٍ من هداتها فى هذا الطريق المجهول ، ويعدمها الوسيلة لنيل استقلالها وسعادتها .

كان قاسم بك أمين من أصل كردى ، لأن جده أمير من أمراء الأكراد ؛ أخذ ابنه رهينة فى الاستانة ، لخلاف كان بين الأكراد وبين الدولة . وكان ذلك الرهينة هو المرحوم أمين بك والد قاسم بك . فجىء به إلى مصر فى زمن اسماعيل باشا كما يقول العارفون ، ودخل فى الجيش

الجريدة العدد ٣٤٣ — ٢٥ من ابريل سنة ١٩٠٨ .

JUL 21 1961

المصرى ، حتى رقى إلى رتبة أميرالاى ، وتزوج بكريمة المرحوم احمد بك خطاب ، أخى ابراهيم باشا خطاب ، فكان أكبر أولادهما المرحوم قاسم بك .

ربى قاسم بك التربية المعتادة لأمثاله فى مدارس الحكومة . وكان ممتازاً دائماً بحدة الذكاء والتفرد بهذه الصفة بين أقرانه ، فلما أتم دراسته هنا أرسل فى الارسالية العلمية إلى فرنسا ، فأتم درس الحقوق ، ودخل فى خدمة الحكومة سنة ١٨٨٥ وكيلا للنائب العمومى فى محكمة مصر المختلطة ، ثم لم يبق بها عامين ، حتى عين مندوباً بقلم قضايا الحكومة بنظارة المالية ، ثم عين بعد أشهر رئيسا لنيابة بنى سويف ، ثم لنيابة طنطا ، ثم نائب قاض ، فمستشاراً فى الاستئناف .

***

من يلم بهذا التاريخ المختصر لحياة قاسم بك . يجده تاريخا عاديا غير مملوء بالعواصف التى تلازم عادة حياة كبار الرجال ، فيستفيدون منها قوة وشجاعة ، ويتعلمون من تجاربها مايجعلهم يفوقون غيرهم فى سلامة الحكم على الحوادث . على الرغم من أن حياة قاسم بك لم تكن فيها عواصف ظاهرة كما ذكرنا ، فأن نفسه كانت بطبيعتها مستعدة إلى أن تتعلم وتكمل من الملاحظة الذاتية والتجارب . فان قاسما هو الذى قد قال :

« أقل مراتب العلم ماتعلمه الانسان من الكتب والأساتذة . وأعظمها ما تعلمه من تجاربه الشخصية فى الأشياء والناس » .

وكان على ذلك يتخذ العالم مدرسة له ، يرقب فيها كل ما يحيط به من الأشياء والحوادث والأخلاق ، وأعمال الناس ، عظيمها ودقيقها . ويستقرىء العوامل التى دفعت الناس إلى القيام باعمال الخير ، ومقارفة أعمال الشر ، ويأخذ من كل مشاهدة درساً يضمه إلى علمه ويجعله قاعدة من قواعد حكمه .

كان قاسم هادئا ظاهره ، مروعا قلبه وعقله بالغيرة على الناس من الوقوع فى الخطأ ، وبالفكرة فى مصير الأديان المختلفة ، وما ستؤدى إليه نتائج التقدم العلمى ، وبماذا تسعد مصر ؟

لم يكن قاسم من الفلاسفة الذين لا يرون فى الحياة إلا جهتها المادية كما يفهم من أقوالنا أنه يبنى أحكامه على الملاحظات المادية أو البسيكولوجية . ولكنه كان صوفيا فى اعتقاده ، وكان يهتم جدا بالجهة الأدبية للحياة ويقدرها قدرها . وإنى ما رأيت ولا قرأت أن كاتبا كبيراً أو حكيما ملاحظا ، مال إلى تقديس معنى الحب ، وإطراء العشق ، بقدر ما كانت نفس قاسم الحساسة الدقيقة الاحساس ، تتيه أياما كثيرة فى إدراك كنه هذه الحقيقة المجهولة ؛ حتى صار يعتقد بالهوى العذرى ، وأنه دليل على شرف النفس ، وتقدمها فى طريق الكمال ؛ ولا يفهم العشق إلا على هذه الطريقة العذرية ، ويعد ما دون ذلك تلوثا فى الأخلاق ، وجموداً فى الطبع ، وجفاء فى الشعور ، وميلا واطيا للأخذ بالحياة من جهتها المادية .

يفهم الناس بسهولة أن مثل هذا الاعتقاد المُصَفَّى ، والادراك الخيالى الدقيق ، يصدر من مثل عمر بن أبى ربيعة ، ويستبعدون صدوره عن مثل قاسم ؛ ذلك الرجل العالم الذى لا أظن أن الطبيعة قد حجبت نفسها يوما عن بصره الحاد ، ينفذه فى أحشائها ، ويقلب فيها بفكرته الملتهبة بطنا لظهر ، ليجد فيها غامضا يستجليه ، وسببا يبلغه ، ، وإحساسا يحلله . ولكن قاسم بك لم يكن له عادة بعض المتأخرين ، عادة الملل من الأفكار القديمة ، عادة هجر المالوف ، والتشبث بجديد يبهر به أفكار محادثيه أو قارئيه . لم يكن كذلك ، بل كان يعتقد أن حقائق المعلومات الانسانية ، قلما تخلو من الخطأ ، كما أن الخطأ فى تلك المعلومات قد لا يخلو من الحقيقة . فكان بذلك يرى من الواجب أن الانسان يجب عليه أن يصغى إلى كل قول ، وأن يقرأ كل مذهب . فلا غرابة مع هذا أن يضم قاسم إلى فلسفته الوضعية ، تلك الأفكار

الشعرية والاعتقادات الدقيقة ، التى هى أقرب المعلومات إلى ما وراء المادة ، منها إلى المعلومات التى تنتزع من هذا العالم الحسى ، عالم الكون والفساد .

كان قاسم بك شديد العناية بتحليل فكرة المسئولية عند بنى الانسان ، طويل التفكير فى أمرها الماضى والحاضر ، وما ستصير إليه فى المستقبل . قضى فى هذا البحث سنين طويلة ،وصل فيها آخر الأمر إلى فكرة العفو ،وأن غفران الذنب والتسامح فى كل خطيئة ، سيكون الغرض الأخير الذى يجب أن ترمى إليه التربية الأدبية ،متى أخذت كمالها الوجودى اللائق ببنى الانسان، وإن أعماله فى القضاء كانت تنم دائماً عن هذه الرأفة التى خالطت قلبه من طول بحثه فى المسئولية . لأنه كان يرى أن تقدير المسئولية تقديراً صحيحاً يلزم له اعتبارات كثيرة ، ليس فى طاقة الانسان أن يقف عليها ، كالأخلاق الوراثية ودرجة تأثر الأعصاب بها ، والوسط والتربية والاعتقاد ، قوة وضعفا ، وجميع الأحوال البسيكولوجية ، التى تحيط بنفس المذنب عند ارتكاب الذنب .

كان قاسم بك اجتماعياً لا كبقية الاجتماعيين الذين يجعلون أدمغتهم محافظ لآراء الغير ؛ فاذا حضرتهم المناقشة . أو دعتهم الكتابة إلى موضوع اجتماعى ، أخذوا يسردون عليك محفوظاتهم من المؤلفين السابقين من غير أن يكون لعقلهم فى الموضوع نصيب من الرأى . لا . لم يكن كذلك أبدا . بل كان مفكراً بالأصالة ، نقاداً لا يستغنى عن أفكار الغير ، ولكنه لا يعتنقها إلا إذا اعتقدها وصارت له ، بما قام فى نفسه عليها من الأدلة اليقينية .

بحث قاسم بك فى المسائل الاجتماعية على العموم ، فكان رأيه فيها أنها خاضعة دائماً للقوانين الطبيعية ، قوانين التحليل والتركيب ، والنمو التدريجى، والانتقال ؛ وبحث فى المسألة الاجتماعية لمصر على الخصوص ، فوجد أن

حلها متوقف على نظام العائلة المصرية ، ووجد أن المرأة هى الأساس الأول لبناء العائلة . فأخذ يفكر كيف يرقى المرأة المصرية ، وأطال فى ذلك التفكير . وأخذ يجمع قوته وعدته ليفك هـذا الانسان الضعيف من سلاسل الأسر التى قيدته بها العادة . وليهدم هذا السجن العميق الذى حبس الاستبداد فى غيابته عقول نصف المصريين ، وحجب ذلك الضوء الساطع ، ضوء روح السيدة المصرية، عن أن ينتشر بين سمائها الصافية ، وأرضها المخصبة ، انتشاراً يضىء للرجال طريق السعادة المنزلية ، ويوصلهم من غير عناء إلى ذروة المجد والاستقلال . أجل . ليفك أسر المرأة التى أوقعوها فيه باسم الدين ، وماهو من الدين فى شىء ، فالدين أسمح مما يظنون .

فكتب كتاب تحرير المرأة . ثم تفاه بكتاب المرأة الجديدة . كتبهما فهد بهما ركن سجنها وأضاء لها ظلمات الحياة المنزلية والزوجية ، وجعلها تحس بأنها أم الرجل لها احترامه ، وأخته لها عطفه وحنانه ، وزوجه لهامنه محبته لذاتها واعتباره لمركزها ، كما هدى لذلك الدين القيم . ولكن أكثر الناس لا يعلمون .

كتب فأجاد ولم يخش منتقداً ، ولا لائما . ولم ينزله خوف الانتقاد عن فكرة من أفكاره ، ولا لفظ من ألفاظه . . .

ذلك لأنه يعتقد اعتقاداً كاملا بصحة ما كتب ، ويغريه الانتقاد فى حب البلاد ، بألا يعبأ بالانتقاص الذى وجه لشخصه . بل صيره متينا فى رأيه ، مكينا فى اعتقاده ، مجاهراً به فى كل يوم ، حتى يوم وفاته ، بل ساعة وفاته ، إذ يدعو الله بقلب ملىء بالاخلاص ، ونفس مستضيئة بنور الحقيقة ، وقلب يذوب أسفا على حال الشابات المصريات ، بأن يكن كغيرهن من شابات الأمم الأخرى ، يقدرون العلم ويسعين لاكتسابه . أخذ قاسم على عهدته حمل هذا العبء الثقيل ، عبء السعى بالمرأة المصرية إلى نظام العائلة

وبنظام العائلة إلى الرقى الاجتماعى المنشود . وبهذا الأخير إلى استقلال البلاد . فماعلمت امرءاً يخاطر بنفسه ويقف حياته لاحياء أمته، بهذه الشجاعة الفائقة كما فعل قاسم . بذلك تكون شاباتنا مدينات لقاسم بك هن أولا وبالذات ، لأنهن يجب أن يعلمن أن ماهن فيه الآن من المساواة بينهن وبين إخوتهن فى المعاملة المنزلية ، الفضل فيه راجع إلى محررهن قاسم أمين . وليعلمن أيضا أن اهتمام آبائهن بتعليمهن وتأديبهن ، أوماسيكون لهن من الاحترام فى قلوب أزواجهن ، الفضل فيه راجع إلى قاسم أمين . وإن قاسما لايطلب إليهن أن يبكينه كما فعلن ، ولكنه يطلب إليهن أن يعملن بهديه ، ليقمن بالواجب عليهن نحو أمتهن .

●●●●●●

قاسم بك أمين

القدوة الحسنة

—٢—

كان قاسم بك أمين يربأ بنفسه عن أن يكون حاله كحال أولئك الأذكياء المجازفين الذين إذا ضم أحدهم مجلس طرحت فيه فكرة أو مناقشة ، انحدر انحدار السيل يفيض فى القول صوابا وخطأ من غير تدبر ، كأن معانيه وألفاظه لا قيمة لها فى نظره ، يجود بها إسرافا وتبذيراً ، من غير أن يفكر فى الكلمة متى خرجت من فم قائلها حسبت عليه وعلى بنى الانسان . ألا ترى أن المولود تلده أمه جميلا أو قبيحا ، خيراً أو شريراً ، فيعد على الانسانية فرداً مستحقا للنمو والبقاء ، يزيد به عدد بنى الانسان . كذلك القول الذى ألبسه قائله ثوبا من اسمه وشهرته ، والمكتوب الذى صبغه كاتبه بصبغة من البلاغة والتأثير ، كلها معدودة على المجموع الفكرى لبنى الانسان . فكما يجب على محب الانسانية أن يتحفظ من أن يلد لها أولاداً مرضى ، كذلك يجب على الانسان الذكى ألا يلد لها معانى مريضة أو ناقصة الخلقة ، لم تستكمل أعضاءها الحيوية فى دماغه ، ولم تنضجها الفكرة اوالروية . فان مثل هذا الذى يقول جزافا ، إنما هو جان على الانسانية ، بتكثير مجموع الأفكار المريضة فيها . ومن الأسف أنك تجد هذا العيب فى كثير من أذكيائنا الذين يعز على الواحد منهم أن يصمت أو يقول

الجريدة العدد ٣٤٤ — ٢٦ من ابريل سنة ١٩٠٨ :

لاأعرف ، بل يتخبط عند كل مناسبة فيما لايعرف من الموضوعات ، طلباً للشهرة الكاذبة ، وتمدحا بأنه قال كيت وكيت ، من غير استعداد سابق ، وتراه ماقال إلا سفها .

فأما قاسم أمين ، فان كل من عرفه أو سمعه يتكلم ، أول ما يخطر فى باله أن قاسما لم ينطق إلا عن روية وفكرة طويلة سابقة ؛ شأن الرجل المتحرج فى ذمته ، لاينشر بين الناس إلا ماقام له الدليل الواضح على صحته . وأول شاهد على ذلك خطابته الذهبية الأخيرة التى ألقاها فى منزل حضرة حسن بك زايد ، فأنها درس من الدروس الخالدة ، التى لن ينفيها البحث والتدقيق لا عاجلا ولا آجلا . لأن كل مافيها من الكلمات قد بنى على مبادىء مقررة ثابتة لاأظن أن العلم يغير مافيها مهما طال الأمد . فقاسم من هذه الجهة جهة التدبر الطويل وخدمة الفكرة قبل نشرها على الناس ، فريد فى الأذكياء ، يجب الاقتداء به والنسج على منواله .

كان قاسم يفكر كثيراً فى العلاقة بين الدين والعلم ، وجميع التطورات التى لحقت بكليهما ؛ وأنعم النظر فى تاريخ الرقى الدينى الذى ابتدأ بالصحف الأولى ، وانتهى بالقرآن . خرج من هذا البحث الطويل بنتيجة لم يشأ أن يعتبرها نتيجة صادقة ، بل اعتبرها خيالا يتطرق إليه الشك من جميع جهاته ؛ وذلك التخيل هو أنه بنى على ماانتزع من الواقع من أمر الديانات أنها الآن قد كفت عن التقاتل وسفك الدماء بسبب اختلاف الاعتقاد ، وانقطع أمر الحروب الدينية ، وخلفتها حروب المنفعة بين أمتين اختلفتا فى الدين والجنس ، أو اتحدتا فيهما . بنى على ذلك انه يتخيل أن سيأتى يوم يغلب فيه الحق ، ويكون الدين واحدا . فلو أن امرأ من الأذكياء الحاذقين بحث فى هذا الأمر بحث قاسم ، ولاحظ ملاحظته ، لتنبأ هذه النبوة على صورة اليقين لا على صورة التخيل ، كما فعل قاسم الذى كان أشد الناس تمسكا وأكثرهم

اهتداء بقوله تعالى : «ولا تقف ماليس لك به علم، إن السمع والبصر والفؤاد، كل أولئك كان عنه مسئولا » .

قلنا أمس إن أول شيء وجه قاسم عنايته إليه ، هو ترقية المرأة المصرية ، إتياناً للاستقلال من بابه ، ودخولا إلى التقدم من نهجه الواضح الخالى من عقبات الصدفة ، ومهاوى سوء البخت ؛ على الرغم من طائفة المتأخرين الذين يكرهون الانتقال من حال إلى حال ، ويسكنون إلى عاداتهم الاستبدادية الأصيلة فى نفوسهم ، لاحرصاً على الدين (الذى لا يفهمونه) كما يقولون ، ولا مدفوعين بدافع الوطنية كما يدعون ، ولكن لأنهم يجدون من جهلهم عجزاً عن مجاراة التقدم ، واعتقاداً بأن الترقى سيرفع عليهم الشبان المتعلمين ، ومن أغرب ما يقول أمثال هؤلاء ماروى لنا أمس عن كبير من الظالمى أنفسهم قال : إن فكرة تحرير المرأة التى قام بنشرها قاسم بك أمين ، إنما هى فكرة انكليزية ، أريد بها تسهيل السبل لانكلترا لتضع يدها على مصر . كبرت كلمة تخرج من فم هذا الذى عد من الذوات ، ما أراد بها وجه الله ، ولكنه أراد بها إبعاد يوم يجب أن يكون فيه هذا القائل المتأخر مسوداً لا سيداً كما هو الآن . ولكن أفكار قاسم أرفع مقاما وأمتن ركنا من أن تصل إليها مثل هذه الكلمات التى تعودنا أن نسمعها عن كل مصلح مخلص — عنى قاسم بترقية المرأة ، وعانى فى هذا السبيل ما علم الناس .

ثم رأى قاسم بك أن الناس قد فطنوا إلى قوله ، وأخذوا بتعاليمه ، وجدّوا فى فتح المدارس للبنات ، وأن نظارة المعارف سمعت نداءه. ترك موضوعه مؤقتا ليعود إليه بعد ، وأخذ يبنى للعلم العالى صرحا لا يبيد فأخذ بيد الجامعة المصرية ، والناس يعلمون ما لاقى فى سبيلها من الصعوبات ، ويعلمون رأيه فى أمرها بخطبته الذهبية التى ما زال صداها يتردد إلى الآن فى آذانهم، ومازالت معانيها الحقيقية الساحرة تشغل قلوبهم ونفوسهم.

وإن الذى يدرك معانى قاسم بك وأغراضه ، وتوجهه بكليته إلى العلم ، ربما يظن أنه ككثير من العلماء ، فاتر الطبع ، ساكن الأعصاب ، حينما تحضره هزة الغيرة على الوطن أو على الدين . كلا ثم كلا . لم يكن فقيدنا إلا فى مقدمة الشبيبة التهابا فى الدفاع عن دينه ووطنه ، بل إن بينه وبين الباقين بونا بعيدا ، فانهم إذا حضرتهم هزة الوطنية انفعلوا ، ولكنه إذا جاءته انفعل وانفجر انفعاله على قلمه وعلى لسانه ، فيصيب بهما ما يشاء من خصمه .

كتب « الدوك داركور » كتاباً هجا فيه المصريين ، وأنحى فيه على دينهم ، وسفه احلامهم ، وقبح أخلاقهم وعاداتهم ، فانبرى له قاسم أمين ووضع كتاباً باللغة الفرنسوية مكيناً فى معناه ، ساحراً فى أسلوبه ، قوياً فى تركيبه ، دفع فيه عن الدين الاسلامى التهم التى هو براء منها ، وقارن بين حال المرأة المسلمة وحقوقها فى الاسلام ، وبين حال المرأة الأوربية المتمدنة ، فكان لهذا الكتاب صدى فى عالم الكتابة الأوروبية . جزى الله قاسماً عن الدين الاسلامى والقومية المصرية أكبر الجزاء .

قابلت قاسم بك بعد وفاة المرحوم مصطفى كامل باشا فقال : « ما أنت وهذه الحركة القائمة ! قلت على ما قد قرأت . قال إنهم يقولون إنك بالغت فى وصف الروح الوطنية وإنك تعلق عليها آمالا ، قد لا تكون صادقة . قلت : والله ما اخترعت ولا بالغت فيما كتبت ، ولكنى رأيت رأى العين شعور التضامن يتجلى أمامى على رؤوس الناس فى الشوارع والطرقات ، فما فعلت شيئاً أكثر من أنى أرسلت الألفاظ لتلبس هذا المعنى الطاهر ، وسطرتها على صفحات « الجريدة . وهل أنت تقول إنى بالغت مع القائلين ؟ فانبرى يحدثنى عن شعوره قائلا : إنى أتهمك بالتقصير فى وصف هذه الحال الشريفة ، ولو كنت أخفف عليك فى الحكم لقلت إنك فى نظرى أميل إلى التقصير فى هذا الموضوع منك إلى الغلو أو الاغراق . قال قاسم « ان هذا الشعور الشريف . هذا الولد الحديث الولادة الذى خرج من

دم الأمة وأعصابها ، هذا هو الرجاء فى المستقبل ؛ هـذا هو الذى يجب عليكم جميعاً أن تباركوا عليه وتتعهدوه ، حتى يصير شاباً ؛ هنالك تنالون الاستقلال » قال لى قاسم بك هذا القول، وهو يتقد وطنية ويخالف كثيراً من الكبراء أمثاله فى أنه لم يقصر قوله هذا على أصحابه أو أخصائه ؛ بل أعلم أنه كان يقوله حيث وجد ووجدت مناسبة ، تحية للشعور الوطنى . فكان قاسم بمثل ذلك ، مخالفاً للعلماء المدققين الذين لا تهيج أعصابهم بملامسة الحوادث السياسية .

إذا كان قاسم كما وصفت — وإنه لفوق ما أصف بكثير — حق لى أن أوجه كل قولى إلى الشبيبة المصرية ، التى ما خططت فى هاتين المقالتين حرفاً واحداً ، إلا لأجعل الذى لا يعرف منهم قاسم بك يعرف منه ما نعرف نحن ؛ وليقتدى كل منهم بسيرة قاسم الصالحة ، وليعتنق كل عامل منهم أنماط قاسم فى حسن تفكيره ؛ ويقلده فى غيرته على بلاده ؛ ويجاريه فى جرأته فى الحق .فاننا إذا لم نجرؤ على قول ما نعتقد بشجاعة تامة ، وكان من شأننا محاباة سلطة من السلطات ، أو عادة من العادات ؛ أو نخشى تذمر طبقة من الطبقات ، فلا يمكن أن ننتظر نجاحاً ولا استقلالا . فأول الاستقلال استقلال الأفراد ؛ ثم يأتى بعد ذلك استقلال المجموع . عوضنا الله عن قاسم بك من شبيبتنا من يشغلون الفراغ الذى وجد بموته، ويزيدون.

التعليم الثانوى

ليست سعادة البلاد بوفرة إيرادها ، ولا بقوة حصونها ، ولا بجمال مبانيها . وإنما سعادتها بعدد المهذبين من أبنائها . بعدد الرجال ذوى التربية والذكاء والأخلاق . « لوثر »

ذهاب التلميذ كل يوم إلى المدرسة وعودته منها متأبطاً كتابا أو كتبا للعلماء الأقدمين والعصريين ؛ وجلوسه معظم النهار على بنوك الدرس ؛ وسماعه الأساتذة المختلفين يلقون الدروس فى العلوم المتنوعة ، التى لا تخلو غالبا من أن يذكر الأستاذ ـ بطريق الاستطراد ـ تاريخ رجل من رجال الأخلاق العالية المفيدة ، أو من أولى الأدمغة الاستثنائية التى تحيط بطرف كثير من معلومات الكون : كل ذلك هو سبيل العلم ومظنة التربية .

إذا كانت سعادة الأمة متوقفة على عدد رجال الأخلاق والذكاء فيها كما قال لوثر ؛ وكان لا طريق لايجاد هؤلاء إلا بالتربية التى تنمى الخلق والتعليم الذى يشحذ الذكاء ؛ فهل نحن من هذه السعادة على بابها ؟ أم هل نحن لا نزال بعيدين عن أبواب تلك السعادة ؟

إن بلدا يعد اثنى عشر مليونا من النفوس ، ويكون عدد طلاب الشهادة الثانوية فيه هو أربعمائة فقط ، لفى أشد الحاجة إلى عناية الأمة والحكومة معا بفتح المدارس الثانوية لتخريج عدد كبير من الطلاب ، ليتموا دراستهم ويكون عدد النابغين فيهم بالضرورة على نسبة عدد جمعيتهم ، قلة وكثرة . إن طريقة إنشاء المدارس الثانوية على مصاريف التبرعات التى يجود بها

الجريدة العدد ٣٦٥ — ٢١ مايو سنة ١٩٠٨ .

أهل الخير ، هى طريقة بطيئة جداً ولايمكنها أن تقوم بحاجة وطن كبير كوطننا ، وإن كانت قد تفلح فى بعض الأوطان الضيقة . وإن خير الطرق وأقربها للوصول إلى هذه الغاية ، هو تسليم التعليم الثانوى لمجالس المديريات وإعطاؤها حق ضرب الضرائب الاضافية للانفاق عليه ، بشرط أن يكون أهلياً ، أى لايخضع إلا إلى اللوائح العمومية ، وقوانين التعليم التى تضعها الحكومة بالأوامر العالية . ولكنها لاتكون مقيدة بقرارات نظارة المعارف ومنشوراتها .

إن لم تلحظ الحكومة ذلك فى مجالس المديريات، ولم يلحظ مجلس شورى القوانين هذا النظر حين يعرض عليه المشروع ، وقعنا فى أزمة لاصارف لها إلا الزمان الطويل . فان الحكومة تشترط أن يكون مستخدموها من سنة ١٩١٠ حاصلين على الشهادة الثانوية . والمدارس العالية لاتقبل أحداً فيها إلا بالشهادة الثانوية . فاذا لم يوسع نطاق التعليم الثانوى ، ووقف بنا الجد عند أربعمائة طالب ، وإذا كان يلزم للحكومة من العمال سنوياً أكثر من هذا العدد ، فاما أن تعدل الحكومة عن فكرتها فى عدم قبول المستخدم الحائز على الشهادة الابتدائية فقط ، وهذا تقهقر ورجوع إلى الوراء من غير انتظام، وإما أن يقل عدد الطلبة الذين يدخلون المدارس العالية . وهذا تأخر أيضا، ولكنه تأخر، شر من الأول .

لذلك كان من حاجة البلاد أن تلحظ هذه الاعتبارات الوجيزة فى وضع قانون مجالس المديريات . ليكثر عدد المهذبين والأذكياء أولى الأخلاق الفاضلة فتصل الأمة بهم إلى باب سعادتها إن شاء الله تعالى .

الرتب والنياشين

فى الحكومات الشخصية التى يستبد فيها بالحكم واحد ، لايكون للفرد حياة ظاهرة ولا شرف معترف به ، إلا بالاضافة لشخص الحاكم . مادام الافندى لا ينقلب زيه يوم العيد إلى زى بطل من أبطال القرون الوسطى ، كل صدره قصب يبرق ، ويعلق عليه نياشين تلمع ، ويحمل بعد ذلك سيفاً لا يستطيع أن يجرده ، ولا السيف صالح لأن يجرد ، فمهما كان له من شرف المولد ، ورفعة الأخلاق وسعة العيش ، فانه لا يكون شريفاً إلا فى نظر الحوذية الذين يدعونه دائماً بالبك . أما عند رجال الحكومة فاذا سار معهم وجب عليه أن يتنحى إلى آخر الماشين ، وإذا جلس بمجلسهم وجب عليه أن يختار لنفسه آخر كرسى يلى الباب . وإذا جلس مع الأعيان الذين لا يتخاطبون إلا بالعزة والسعادة بملء الفم ، صاح بعضهم أفسح يافلان أفندى لسعادة البك أو لسعادة الباشا . وإذا خاطبه أحدهم قلما يصغى إلى قوله ، كأن الأفندى لاحق له هو أيضاً فى أن يتكلم ، أو لا يجوز عليه أن يكون رأيه أحسن من رأى سعادة البك . إذا أراد الافندى أن يتزوج ورضى به أهل المخطوبة ، لقبوه فوراً بالبك العريس ، تفاديا من لقب الأفندى ، ذلك اللقب المحتقر . وخشية من أن يقول الناس إنهم زوجوا ابنتهم من واحد أفندى .

مسكين هذا الافندى ، يبذل من المجهودات كل مرتخص وغال فى سبيل لقب ، لأجل أن يكون شريفاً أمام أهل بيته ، شريفاً أمام الأعيان ، شريفاً أمام الحكام . فياضيعة الشرف الذى تتوقف إضافته للرجل الحر ، على احسان الحكومة أو إحسان الملك . على أن الشرف هو إحسان من الله مظهره النبل وعلو الخلق .

الجريدة العدد - ٣٨٠ - ٨ من يونية سنة ١٩٠٨

من أجل هذا الشرف الوهمى ، تهافت الناس على الرتب والنياشين ، يعطونها لا مكافأة على عمل من أعمال البسالة ، كما يكون بين جماعة العسكر يعطى كل منهم خطراً من العلو على غيره ، عملا فعلياً اقتضاه استعداده وبسالته كالأميرالاى والفريق ، ولكن أولئك يعطون الرتب والنياشين بالرجاء ، وبأن الواحد منهم رجل طيب غنى . على أن الناس لا يمكن أن يستحقوا مكافأة ، على كونهم طيبين لا يفعلون الأذى ، ولا على أنهم أغنياء .

الناس غير متساوين ، يفضل بعضهم بعضا بالمواهب والمزايا الانسانية ، وآثار الأفعال الصالحة . ولكن الحكومة عز عليها ألا تكون هى أيضاً سببا من أسباب التفضيل ، فجعلت رضاها وتعطفها فى حكم موهبة من مواهب الله . الله يفضل بالتقوى ، وهى تفضل بالرتب التى تنفق منها باليدين ذات اليمين وذات الشمال . تعمل الحكومة ذلك لتجعل الناس دائما يهتمون برضاها عنهم ، فهى تلعب بأهوائهم وشهواتهم وتأسرهم بها . تلك هى عادة الحكومات الاستبدادية القديمة ، عادة لازمة لأبهة الملك ، وفخار التاج . قد تسربت إلى الحكومة الحديثة ، فكانت أثراً من الآثار الاستبدادية الأولى . عرفت حكومة الولايات المتحدة أن تتخلص منها ، ولكنها لا تزال فى الحكومات الأخرى من أهم المؤثرات فى الأخلاق ، خصوصا فى الحكومة المصرية . ألما يأت الوقت الذى فيه يتفق الناس على معنى الشرف بصورة أكمل من هذه الصورة العتيقة المشوهة !

بناتنا وأبناؤنا

بين العائلة المصرية بالأمس وبينها اليوم ، شبه واحد ؛ هو أنّ كلتيهما تؤدى إلينا النتيجة الاجتماعية من الزواج ، وهى الأولاد . ولكنهما من حيث سعادة الزوجية ، وما يستتبع ذلك من المنافع الشخصية والعامة ، تقدمان بين أيدينا فروقاً ، هى سبب القلق الذى نحن فيه ، ونعمل لتلافيه .

كان فى عائلة الأمس بين الرجل والمرأة شبه تام فى الجهل ؛ شبه تام فى النظر إلى الحوادث وتقديرها . شبه فى فهم السعادة الزوجية . كان الرجل يجمع فى البيت الواحد بين زوجتين أو ثلاث أو أربع ؛ وقد يضيف إلى عددهن ممن كانوا يسمونهن خطأ ، ملكَ اليمين من الشابات الرقيقات ، بيضاً وسوداً ؛ ومع ذلك كانت الزوجة الأولى راضية بالمعيشة ، وكانت تعتبر غيرة قلبها عليه من الزوجات الأخريات أو الجوارى ، إحساساً يجب أن تخفيه بمقدار ما تستطيع . كان يمنعها الوقار غالباً من أن تفتح قلبها بالشكوى إليه ، أو إلى ذى قرابة منها ، بما تجده من الألم . كان يرضيها من زوجها أن يعدل بينها وبين غيرها ، فى المعاملة والكسوة . كان يرضيها منه ، احترامه لها وعطفه عليها وعلى أولادها . وكانت مع هذا تحبه وتحفظ شرفه . لا أدرى إذا كانت الزوجة بهذه الحالة سعيدة ؛ ولا ما إذا كان الزوج على حال تلك الضرائر سعيداً أيضاً ؛ ولكنى أقول إن روايات الوفاق بين الزوج وزوجته ، كانت مستفيضة ، وإن حوادث الخلاف بينهما كانت أقل مما يسمع به الآن ، مع قلة الجمع بين زوجتين . ولا أفهم سبباً لكثرة

الوفاق على تلك الحال ، وقلة الوفاق فى حالتنا الراهنة ، إلا أنه كان يوجد دائماً شبه بين الزوجين فى الطبقة الوسطى والعليا تقريباً ، وأن الزوجين كانا متفقين فى فهم السعادة الزوجية .

أما الآن فان الشاب الذى أتمّ دراسته ، يتطلع إلى معاشرة زوجة تفهمه ويفهمها ؛ ولكنه لا يتزوج غالباً إلا بابنة جاهلة أو قريبة منها . إنه يفهم السعادة الزوجية على آخر نمط قال به الحكماء العصريون ؛ وقرره مشاهير القصصيين . وهى لا تفهم تلك السعادة إلا بمجموع ما يحصل خيالها من روايات الدّلّالات، وعجائز الحكايات . إنه يرى الجمال فى رشاقة القوام ، وتناسب الأعضاء ، وخفة الحركة ، وطراوة الصوت ، وبريق العينين ، وجاذبية الحديث ؛ وتفهم هى الجمال بالسمن والبياض . إنه يرى حسن الهندام فى بساطة الملابس ؛ وباهت الألوان ، ومشيها بعضها مع بعض فى الخلعة الواحدة . وترى هى أن حسن الزى ينحصر فى الاطالس والجنافس ، فمئزر على مئزر ، وجلباب على جلباب ، تحمل جسمها ما لا يطيق ، وتنسى ذراعيها من غير قفاز . انه يرى الزينة فى الحال الطبيعى ، أو القليل المألوف من الكحل . وترى هى أن الزينة فى الكحل يصبغ فراغ الحجاج ، وفى تزجيج الحواجب على غير الرسم الطبيعى ؛ كأن الغرض ليس تسويد شعر الحواجب ، ولكنه تسويد الوجه . إنه يرى دلائل المحبة فى تبادل الحديث على صفاء وحسن رعاية فى المعاملة والمجاملة ؛ ولا تفهم دلائل المحبة إلا بكثرة الهدايا . إنه يرى من الواجب عليه أن يصدقها من غير تردد فى كل ما تقول عن نفسها ؛ وهى لا تصدقه مطلقاً فيما يقول خصوصاً فى موضوع أنه لن يتزوج بغيرها . ولا يثبت فى نفسها أنه على ما يدعى من الوفاء ، ولا أن الزوجية متى صفت ، تقتضى البقاء إلى آخر الحياة

ذلك قليل من الفروق الكثيرة بين أخلاق طرفى العائلة الحديثة فى مصر ، إذا قدر على الشاب المتعلم أن يتزوج بغير المتعلمة . فاذا ابتليت الفتاة

المتعلمة بالزواج من غير المتعلم ، كانت تلك الفروق أظهر أثراً فى تنكيد العيش العائلى إلى مايشاء الله . لأن التعليم يوجد بين المتعلمين شبها عظيما ، خصوصا إذا كانت طريقة التعليم واحدة . فتعالوا بنا إلى المدارس؛ لانجد فيها البنات على نسبة البنين . ويكون من الطبيعى أن كل متعلم لا يستطيع إذا كبر ، أن يتزوج بمتعلمة . وعلى ذلك لا يمكننا أن نحصل السعادة العائلية التى هى قاعدة جميع السعادات الأخرى . فاما أن نرضى بتردد الشبان فى الزواج وكرههم له ، وهذا خطر على الأمة المصرية . خطر من حيث النحو العددى ، ومن حيث كمية الرقى الأدبى الذى ينقله الوالد المتعلم لولده بحكم الوراثة .

إنه لا سبيل لملافاة هذا الخطر إلا باكثار عدد المتعلمات من البنات ، وتقريب معلوماتهن العامة من معلومات البنين بقدر المستطاع . فان التى لاتعرف إلا القراءة والكتابة لاتعلم شيئا ، بل لابد لتكوين ملكة الفهم أو إنمائها ، وتقوية الاستعداد لقبول الآداب العالية ومبادىء الأخلاق ، من العلوم المختلفة . كالعلوم التى تدرس فى المدارس الثانوية .

إن مدارس الراهبات يعلمن من ذلك شيئا قليلا ؛ ولكنى إذا نصحت بأن يكون المعلم راهبا أو راهبة لا غرض له فى الحياة إلا التعليم ، فأنى لا أستطيع أن أنصح للفتيات المصريات بأن يمضين سنى تعلمهن كلها عند الراهبات ؛ لأنهن بعد ذلك يتممن الدراسة ، ثم لا يكون بينهن وبين أمهاتهن وخالاتهن وبقية أخواتهن المصريات من الشبه الشىء الكثير . ولا بد للفتاة المصرية المتعلمة من أن تكون فى تربيتها ذات طرفين : طرف متمدن مصفى بمصفاة التمدن الحديث تتفق به مع زوجها الشاب المتعلم : وطرف آخر يدخل فى تركيبه مقدار كثير من عادات السيدات المصريات تتفق به مع أمها وحماتها وعائلة زوجها . فخير للفتاة المصرية أن تتعلم ، أو تتم تعليمها فى المدرسة «السنية» عند الامكان.

نقول تتم تعليمها ولا نعرف إذا كان آباء الفتيات يرضون بتركهن فى المدرسة إذا تجاوزن الرابعة عشرة من عمرهن ، حتى يدخلن القسم الثانوى من المدرسة «السنية» ؛ فتتربى عقولهن تربية تضمن لهن إرضاء مطامع أزواجهن ، أو يغارون عليهن غيرة ليس لها سبب جدى ، فيقطعون عليهن طريق سعادتهن ، ويكتفون منهن بالمعلومات الابتدائية التى ليس لهـــا فى ملكات الفتاة إلا أثراً محدوداً ، إذا نفعها اليوم فى أن تتزوج من شاب مهذب ، فأنه لن ينفعها غداً حين يوجد لها مثيلات تعلمن العلوم الثانوية ، فصرن بذلك أحق منها بسعادة العشرة مع رجل كفء ذى عقل كبير وفضائل ومركز سام بين الناس .

خَلُّوا بين البنات وبين سعادتهن ، ولا تضيقوا عليهن متسع الحياة ، ولا تكسروا بأيديكم مستقبلهن ، ولا تعبثوا بسعادتهن اتباعا لهوى الغيرة وخوفا مما لا خوف منه عليهن . فأن المرأة الفاضلة أنفع للأمة من الرجل الفاضل أضعافا ، بمقدار عدد ما ترزق من الأولاد .

ضحايا الأبرار

وحق القوى

كلما قدمت لنا الحوادث مثالا من انتصار صاحب القوة على صاحب الحق، صاح اليائسون من مفكرى الشرق. «ألا إن الحق للقوة» واستكبروا على الزمان أن يعدل بين الملوك وبين رعاياها. وأحبوا لأمم الشرق أن تخلد إلى الاستبداد، وتسكن إلى العسف، وتقيم على أسوإ المبادىء، مبادىء خضوع الملايين أمام إرادة فرد واحـــد. يقول ذلك المفكرون اليائسون حقنا للدماء، ونشرا للسلام. وليت نصائحهم هذه تقترن بالسلام يوما واحدا، فانه لا سلام إلا مع الحرية. لا سلام الا مع استقلال الأمم، واستردادها حق حكم نفسها بنفسها، على الطريقة المشروعة المألوفة، طريقة الشورى التى تهدى إلى أن إرادة الجماعة، هى فوق إرادة الواحد حتما. وأن مقام الأمة فوق كل مقام.

نقول ذلك لمناسبة هذه الحوادث الأليمة، حوادث وعيد شاه إيران لرجال شوراه، ثم تنفيذ هذا الوعيد فعلا. نفذه تحت أعين الدول المتمدنة القائلة بنصرة الضعيف؛ التى تدعى أنها عون كل أمة تريد الخلاص من الاستبداد إلى الحرية.

الجريدة العدد ٣٩٧ — ٢٨ من يونيه سنة ١٩٠٨

كان وعيد جلالة شاه إيران أن آباءه قد شادوا الملك بالسيف ، وإنه لخليق بأن يحفظه بالسيف أيضا . وما هى إلا أيام حتى شدد حرسه الحصار على مجلس الشورى ، فاضطر بعض النواب إلى إلقاء قنابل على القوازق ، فأخذ هؤلاء يرمون دار الشورى بالمدافع حتى هدموها ، وسالت على جدرانها الدماء البريئة ؛ دماء الذين لاذنب لهم إلا القول بسلطة الأمة ، وأن مقامها فوق كل مقام . فاضت تلك النفوس الطاهرة وما جنت إلا المطالبة بالدستور ، وأخذ بتلابيب أشياخ الوطنية ، وسيقوا إلى أعماق الحبوس ، كما يساق المجرمون ، وأبيحت المدينة لسلب العساكر ، وناهيك بما يأتى العسكر الذين لايعرفون الوقوف فى الانتقام عند حد من الحدود . وليتنا ندرى هل لجلالة الشاه كجلالة القيصر «سبيريا» أخرى ، يزج فى غياباتها كل نفس طاهرة تأبى العسف ، وعدم المساواة ، حتى لاتضيق حبوس فارس عن طلاب الدستور ، فانهم على مانعلم الأمة بأسرها .

مازال بعض الملوك فى هذا الجيل يعتمد فى حفظ الحكومة الاستبدادية .. التى لايشاركه فى أمرها أحد - على القوة وحق الوراثة . وإنا لمناسبة هذه الحوادث المحزنة ، التى كان مرسحها فى هذه الأيام الأخيرة يتناوب طهران وسان بطرسبرج ، نبين لقرائنا طرفا من حق القوة وحق الوراثة ، حتى لايعدم طلاب الحرية أنصاراً من جيرانهم يألمون لهم ويرثون لحالهم ، ويدعون الله أن يكشف عنهم غمة الاستبداد ، ويوفقهم إلى نيل الحق والعدل اللذين لايستطيع أحد فى العالم أن يقف جهاراً فى طريق طالبهما .

كان الملك فى القرون الوسطى يحكم باسم الله ، لا باسم الأمة ، وكانت سلطته على ذلك مستمدة من الله ، وما أعطاه الخالق لايمنعه المخلوق . ومن ذلك كان شخص الملك مقدساً لاتصل إليه الأيدى . وما كان الناس يعدمون كتابا ملحدين فى وطنيتهم ، يزينون لهم هذه المبادئ الاستبدادية ، ويجعلونها حقوقا طبيعية — فكان للملك على رعيته حق الموت والحياة ، مرة باسم الفتح ،

وأخرى بحجة كونه ملكا باسم الله . وكان هذا الملك المقدس يورث قدسه لأولاده من بعده ، فيحكم أحدهم بمجرد الوراثة ، هو أيضا باسم الله . فما زال الناس كذلك ، حتى قام كثير من الكتاب يحيون بأقلامهم عهود المدنية القديمة ، ويقولون كما كان يقول أفلاطون وأرسطو وغيرهما ، بسلطة الأمة ، فكانت كتاباتهم لا تلقى من جماهير القراء إلا ازدراء ، وطعنا عليهم بالجنون والخروج عن المألوف ؛ ولكن ذلك لم يزدهم إلا ثباتا على نشر الحقيقة ، حتى ألفها الناس واعتنقوها وتمذهبوا بها ، وكان من ذلك انقلاب الملوكيات المقدسة ، التى تحكم باسم الله ، إلى ملوكيات مقيدة تحكم باسم الأمة وتخضع لسلطة الأمة ، وتعمل لخير الأمة .

الحرية فطرة فطر الله عليها كل فرد ، فليس لواحد من بنى الانسان أن يسلب واحداً آخر حريته . وإذا كان الفرد حراً بالطبع ، فالأمة التى هى مجموع الأفراد ، حرة من باب أولى . وليس لهذا الفرد ولا لهذا ، المجموع أن يتنازل عن حريته ، لأن التنازل فرع عن الملكية ، والحرية غير مملوكة للحر ، فليس له أن يهبها للسلطان ، بل كل هبة من هذا القبيل باطلة بطلاناً أصلياً . فأيما أمة وهبت حريتها لملكها ، وجعلت نفسها عبدة له ، فهبتها باطلة وحريتها باقية ثابتة . على ذلك ليس للملك أن يدعى أن قومه عبيد له إذا وهبوه حريتهم . فكيف يسوغ للملك أن يدعى استرقاق قومه واعتبارهم عبيداً له ، بغير إرادتهم ؟

حكم الأغلبية على الأقلية طبيعى أيضاً ؛ وإن لم يكن طبيعياً ، فأنه الطريقة الوحيدة لامكان تنظيم العلاقات الاجتماعية بين أفراد الأمة الواحدة . فيكون كالطبيعى من حيث أنه لا غنى للاجتماع عنه بحال من الأحوال . ولا شك فى أن الأغلبية فى كل أمة هى الشعب : والأقلية هى الحكومة ، وجيشها ، وأنصارها .

إنما رتبت الحكومة لمصلحة المحكومين ، لا لمصلحة الحكام ؛ لأن

الحكومة هى وكالة سببها مصلحة الموكل . وأما مصلحة الوكيل فى الأجرة ، فأنها عارضة ليست هى السبب فى الوكالة ضرورة . وليس للوكيل أن يستبد برأيه على الموكل الذى له أن يعزله كما نصبه .

على هذين الأصلين بنيت الشورى فى الحكومات الشوروية . وكان نبينا محمد صلى الله عليه وسلم يسير فى أعماله العامة على هذا المبدأ، مبدأ الأخذ بالرأى الغالب ، ولو خالف رأيه ، كما كان ذلك فى واقعة أحُد ، فأنه رأى أغلبية القوم تميل إلى الحرب يومئذ . فخرج إليها . فلما ظنوا أنهم استكرهوه رجوا منه أن يعمل برأيه ، فلم يفعل ، بل اتبع رأيهم ليشرع لهم هذا المبدأ العالى ؛ مبدأ أن إرادة الفرد ، يجب أن تنحنى أمام إرادة الجمهور :

لست أدرى بعد ذلك على أى أصل من الأصول يكون للملك حق الاستبداد برأيه دون أغلبية أمته ، إلا أن يكون حقه مرتكناً على أن آباءه قد كسبوه بالقوة ، وانتقل إليه بالوراثة .

أما القوة ، فأنها تنافى الحق ، فلا يمكن أن تكون سبباً له . بل كل حق أخذ بالقوة يسترد بالقوة أيضاً ، ولا يمكن أن يسمى حقاً . وغير الحق ، لا يمكن أن يورث . فانما تورث الحقوق دون غيرها . نعم يورث السرير ، ويورث التاج . ولكن حق الاستبداد بمصالح العباد ، لا يمكن أن يورث . لأنه ليس حقاً لأحد كما قلنا . فان الحرية هبة من الله ، لا تملك لصاحبها ولا لغيره . فالملك الوارث إنما يرث التاج ؛ ولكن ذلك لا يمنع أمته من استرداد حقها . وإنا نقول فى هذا المقال كما قال روسو « لئن غابت أمة على أمرها ، وسكتت ، فحسناً صنعت . فان قدرت على استرداد أمرها ، وفعلت ، فقد صنعت أحسن »

حفت الجنة بالمكاره

كذلك حفت الحقيقة غالباً بمرارات تجعلها مكروهة غير سائغة ، ينفر منها الانسان لأول وهلة ، حتى يروض نفسه على السكون إليها . إن حادثة تقع فتهدم فى نفسك الآمال اللذيذة التى هى سبب السعادة ، يضيق بها صدرك بادىء الأمر ، ولكنك لا تلبث أن تتبين فيها أصلا من أصول الاعتقادات السليمة .

فليرجع أحدنا إلى ماضيه . لابد أن يجد فيه من تلك الأفكار التى كان ينفر منها عقله ، ويأبى سماعها من غيره ، وتخبث عليه نفسه ، إذا أريد اقناعه بصحتها . ومع ذلك يجد بعد زمن ما ، أن هذه الأفكار التى كان ينبذها قد تسلطت على نفسه تسلطاً لا يقبل المقاومة ، واستولت عليها حتى تصير النفس مدينة لها ، تحبها وتقدسها وتعتبر وجودها فيها من أكبر النعم .

ذلك واقع فعلا فى تربية المرء نفسه ، فأنه يجدها تكره أن تسمع عنها عيباً حقيقياً . مع أننا نحب أن نعرف عيوبنا لنصلحها . ولكن كراهتنا الوقتية ذلك الانتقاد ، قد تسبب لنا سروراً كثيراً ، حينما نصلح ما ينتقد علينا ، ونتذكر هذا الانتقاد بالحنان ، والاعتراف بالجميل .

كذلك فى تربيتنا الاجتماعية . فانا كنا ننفر جداً من فكرة تعليم البنات ، وكان بعضنا يرى من العار والمسبة ، أن يعلم عن ابنته أنها تكتب ، لما كان بين

الجريدة العدد ٤٠٧ - ٩ من يوليه سنة ١٩٠٨

كتابة السيدة وقراءتها روايات الغرام ، وبين التهتك ، من التلازم الخيالى فى نفوس العوام . وإنى واثق الآن أن كثيراً من الآباء الذين كانت تجرحهم فكرة تعليم بناتهم ، أصبحوا يغبطون الآباء الذين لم يقفوا فى تعليم بناتهم عند حد القراءة والكتابة ، بل أرسلوهن إلى أوربا ليدرسن العلوم المختلفة ، وأصبح الناس جميعا يقولون بتعليم المرأة ، وإن كانوا لا يزالون مختلفين فيما يجب أن تعلم البنت من العلوم ، وإلى أية سن يجوز التعليم .

كذلك نرى هذه الحقيقة فى تربيتنا السياسية . فانه قد كان يؤلم الأمة أن تعلم بأنه لا نصير لها فى طلب استقلالها إلا عمل أبنائها لها . وأن هذه الحقيقة التى من شأنها أن تقضى على آمال لذيذة كانت تسبح فيها الأمة وتسعد بها منتظرة كل يوم تغييراً فى الحال الحاضرة يأتى من الباب العالى ، أومن فرنسا أو من انكلترا . هذه الحقيقة التى قتلت كل تلك الآمال ، كانت مكروهة بالأمس . ولكنها قد أصبحت اليوم مستولية على جميع النفوس ، مقبولة لدى جميع الطبقات ، لا ينفر أحد من سماعها . ذلك لأن الحقيقة متى جاءت عريانة أمام العين ، لا تقف فى وجهها أحلام النائم ، ولا الامانى الخداعة. تغضب حكومتنا ونصراؤها أن تجدنا نحمل على شكلها الاستبدادى ، ونتنقد تصرفاتها الجزئية، وتكبر منا ذلك، فتريد أن تظنه غلواً فى حرية النقد ، أو عملا عدائيا من جانبنا ، فتنفر مما نبديه من الملاحظات ، كما ينفر العامى الذى يغلب عليه قبح تصرفه، فلا يصبر نفسه مع المنتقد حتى يصل إلى الحق. ولكنها لو صبرت معنا فى موقف التفاهم ، ثم نظرت إلى نفسها، لتبينت أن إدارتها العامة على ما هى عليه الآن ، يستحيل أن تأتى بالمنافع المنتظرة منها، بصرف النظر عما إذا كانت استبدادية لا حق لها من البقاء على هذا الشكل .

طال بنا القول فى أن شكل الحكومة الاستبدادية هو أسفل أشكال الحكومات ، وأقلها دواماً ، وأكثرها نبواً عن المعقولات الطبيعية ،

وأشدها بعداً عن القيام بالمصالح القومية . ولكن مع افتراض أن شكل حكومتنا مقبول ، فان تركيب إدارتها أو نظاراتها ، هو تركيب فاسد يجب تغييره أيضاً .

إذا قلنا إن الموظفين فى المصالح المصرية يجب أن يكونوا جميعاً من المصريين ، رأت الحكومة أن هذا شطط . نفهم ذلك ونعذرها لأن الحقيقة محفوفة بالمكاره . ولكنا مع ذلك نستميحها الاذن أن تلقى نظرها على نفسها .

إذا أردنا أن نصنع مكينة كبيرة متضاعفة التركيب ، وجب علينا أن ننقص عدد عجلاتها على قدر الامكان ، وأن نجعل جميع القطع التى تركب جسم الآلة من معدن واحد ، أو على الأقل من معادن قوة مقاومتها متقاربة جداً . وأن نلاحظ أن حركات أجزائها ، يجب أن تكون على غاية التوافق ، فان لم تكن هذه الملاحظات معمولا بها فى التصميم العام لعمل المكينة ، اختل نظامها ، ولم تستطع أن تؤدى وظيفتها زمناً طويلا .

انظر نظرة عامة إلى أى إدارة من إداراتنا الضخمة كالداخلية أو الحقانية أو المعارف ، تجد أن الآلات والقطع المكونة منها تلك المكينة الادارية ، هى قطع متنافرة بطبيعتها ، لا تتفق أجزاؤها فى الشبه ، ولا فى المعانى النفسية ، ولا فى تقدير قيم الحوادث التى تقع كل يوم فى جوف الادارة المشتركة . بل تجد هذا الانكليزى يحتقر المصرى بطبعه ، ويراه أنقص منه فى درجة الانسانية ، خصوصاً بعد أن يعتنق مذهب لورد كرومر ، الذى كان رب نعمته ، والذى أقامه فى المنصب الذى يشغله . وترى المصرى زميل ذلك الانكليزى ، حين يشعر بهذا الاحتقار ، تنفر نفسه فيضمر له السوء إذا كان ضعيفاً ، أو يجهر له بالعداء ، إذا كان قوياً . والتنافر حاصل علا فى الحالين .

يجهد الانكليز أنفسهم باطلا فى حسن معاملة زملائهم المصريين .

ولكن الذى يرى بالعيان أن الفريقين لا يمكن أن يتفقا اتفاقاً تاماً ، فلا يمكن أن يكونا قطعتين مركبتين لآلة واحدة .

لذلك ترى الفشل يتوج أغلب المشروعات ، وكثيراً من الأعمال التى تعملها الحكومة : إما لمصلحة الأمة كما تقول، أو لحفظ ذاتها، كما هو الواقع .

يسهل جداً أن يتفق سمو الأمير مع جناب المعتمد البريطانى لعدم إمكان وجود التناظر بينهما . ولكن هل يسهل اتفاق مدير فى نفسه شمم ، مع مفتش الداخلية ؟ هل يتفق ناظر شريف ومستشار انكليزى ؟ هل يتفق ناظر مدرسة ومفتش المعارف ؟

إن أسباب الوفاق كما ذكرنا معدومة الوجود فى طباع الانكليز الذاتية . لأن الانكليزى لا يرى له مساوياً ، خصوصاً إذا كان فى بلد ، كلما تكلم قارنها بالهند ، الذى هو ملكه ملكا تاماً . قلما يتفق الذى يتصور خطأ أنه فاتح ، مع الذى لا يعترف مطلقاً أن بلاده مفتوحة .

تلك حقيقة اعترف بأنها مرة جداً . ولكن يجب على الحكومة ألا تلقى بها وراء ظهرها . بل يجب أن تفكر فيها جهد المفكر . وانها سترجع من كثرة التفكير بهذه النتيجة : إن المصريين يصيبون جداً حين يطلبون أن تكون أجزاء الادارة الواحدة متجانسة تمام التجانس . فاما انكليز لا مصرى بينهم؛ وإما مصريون لا انكليزى معهم . بذلك يكون الوفاق أتم . وما دام الغرض الأول غير مستطاع ، وجب على الحكومة أن تبدأ من الآن باكثار عدد المصريين فى وظائف الادارة المصرية ، لا لينقدوا راتباً يجب ألا يحسب له حساب ، ولكن ليحصلوا بذلك على مكينات إدارية متوافقة الأجزاء ، قادرة على القيام بوظيفتها حق القيام .

الرأى العام

لايخلو امرؤ مهما انحطت درجته فى قومه ، وانطفات فى قلبه نار الغيرة على مصالحهم ، أن تجول بخاطره صورة مايظنه المنفعة لقومه من حيث جمعيتهم وشكل حكومتهم ، ويرجو ألا تحقق هذه المنفعة العامة التى سيصيبه هو أيضاً منها نصيب . قد يصيب هذا المفكر وقد يخطىء ، إذا كان قياس المنفعة معروفاً ، مجمعاً عليه . أما والمنفعة أمر اعتبارى صرف ليس له حقيقة ثابتة ، بل هو مايحسبه الانسان نافعا بحسب مايعتقد ، لابحسب الواقع ، فلا خلاص لنا من القول مع « سبنسر » : « كل منا يعلم حق العلم مايلزمه ، وكل مناهو دون غيره ، الذى يحكم حكما حقيقياً على وجود منفعته» . على ذلك إذا كان الرأى العام للأمة ليس منطبقا على الحق والعدل فى ذاتهما ، فانه على الأقل منطبق على الحق والعدل على الوجه الذى به تفهمهما الأمة وتحتملهما . فيجب أن يعتبر الرأى العام هو الحق الذى يجب اتباعه ، والقانون الذى يجب تنفيذه ، سواء راق ذلك فى عين لورد كرومر ، أولم يرق . وسواء وافق مصلحته الاستعمارية ، أو لم يوافقها . فانه إذا جاز له أن يخطىء الشرقيين بجرأة فى معتقداتهم بجميع أشكالها ، ويسفه آراءهم فى كل ماتتناوله ، فان هذه القاعدة التى صدرت بها هذا المقال ليست من بنات أفكارنا الشرقية ؛ بل هى آخر مذهب ذهب إليه علماء السياسة الغربيين فى أمر الرأى العام . ولو كان للورد أن يحتقر آراءنا بحجة أنه من قوم سلطتهم المقادير على إدارة بلادنا مؤقتاً ، فانى لا أخاله ينهض لتسفيه آراء علماء السياسة الغربيين .

الجريدة العدد ٤٠٨ — ١١ من يوليه سنة ١٩٠٨

تكون الرأى العام الحديث فى مصر من أزمان اسماعيل باشا ، وإن كان فى ذلك الحين ضعيفاً جداً لحداثة سنه من جهة ، ولقوة الحكومة الظالمة من جهة أخرى . إلا أن ضعفه لم يمنعه من النمو والارتقاء يوما فيوما ، تبعا لقواعد الرقى التدريجى . فكانت كل حادثة من الحوادث السياسية ، من شأنها أن تقوى ساعده وتشد عضده للبقاء ، حتى صار اليوم على مانراه عليه. وإن من الجهل بالأحوال المصرية ، أن يقال إن الرأى العام اليوم ، هو غير الرأى العام قبل الاحتلال ، فانى لا أرى فروقا اليوم بينه وبين قبيل الاحتلال، لا فى مشخصاته ، ولا فى موضوعه . فان المصريين من يوم أن بدأوا فى التعليم على الطريقة الغربية، أخذوا يطمعون فى أن يكون لهم حكومة دستورية متمدنة ، وأخذوا يتذمرون سراً من احتكار الشراكسة للوظائف العسكرية، ويرون أن أبناء مصرهم أحق من غيرهم بخدمتها ، وأنه مادامت العائلة المالكة مصرية نصبت بسعى المصريين ، فلا معنى لأن تكون قوتها غير مصرية . تربى هـــذا الرأى وترعرع حتى بلغ أشده إبان الفتنة العرابية التى انتهزها الانكليز سبباً لاحتلال بلادنا . ولم يقل إلى اليوم رجل حسن النية ، ولا لورد كرومر نفسه ، أن هذه المطامع التى كان يشف عنها الرأى العام فى أزمان اسماعيل ، هى مطامع غير مشروعة . بل لا يوجد شخص أكثر احتقاراً لبنى آدم ، ممن ينكر على قوم حبهم للدستور وسعيهم إليه ؛ أو ينكر على أبناء بلد حق الاستئثار بخدمتها دون غيرهم ، أو بعبارة أخرى، امتعاضهم من رؤية الأجانب يحملون عنهم أوزار واجباتهم الوطنية ، التى هم أولى بالقيام بأعبائها .

بقى هـذا الرأى العام المصرى لضعفه تقذف به حوادث السياسة إلى اليوم . إلا أنه مع ذلك لم يتحول يوماً واحداً عن محوره الذى كان يدور عليه أزمان اسماعيل. أما ظهور هذا الرأى ظهوراً جلياً أمام أعين الأوروبيين، فانه لم يبتدىء إلا مع حرية الصحافة المصرية ، التى لم تنتشر فى مصر إلا فى

عهد الاحتلال الانكليزى ، وصار انتشارها أعم فى أزمنة سياسة الخلاف(١) لأنه إن صح ماسمعناه ، كان لورد كرومر يحمى حرية طرف من الصحافة ، وسمو الأمير يحمى الطرف الآخر . وبذلك كان اعتداء إحدى السلطتين على الصحافة المعارضة لها ، إن لم يكن مستحيل النتيجة ، فانه كان عاجزاً عن القضاء على حريتها فى معارضتها أو الانتقاد عليها .

لست أنكر أن الصحافة عندنا كانت فى وقت ما ضعيفة منحازة إلى بعض أغراض ذوى النفوس ، كما كانت كل صحافة فى العالم ، وهى بذلك تؤدى صورة الرأى العام ناقصة عما هى عليه فى الواقع . ولكنى أنكر أنها خلقت رأيا عاماً كاذبا ، كما يدعى كرومر ، أو كما يدعى أولئك الوجهاء الشرقيون الذين يسند إليهم هذا الرأى .

لاأظن أن جنابه يستطيع أن يقول من اليوم إن الرأى العام المصرى كاذب ، أى منحرف عن حقيقة مصلحة البلاد ؛ ولذلك لايجوز الجرى وراءه فى آرائه ، لأن الرأى العام وحده هو صاحب الحكم الأخير على منافع قومه ، سواء أصاب من حكمه الحقيقة ، أو لم يصبها . غير أننا نظن أن لورد كرومر أراد أن يهون من مقام الصحافة المصرية أمام زملائه النبلاء ، حتى لاتتخذ حملتها عليه دليلا على عدم رضى المصريين عن سياسته ، وبرهاناً على أنه لم يقم بالواجب عليه من توثيق عرى الروابط بينهم وبين قومه ، فقال بأن الصحافة أوجدت رأيا عاماً كاذباً ؛ وأسف على أنه كان من أنصار حرية الصحافة فى الشرق . فماذا كان ذنب هذه الصحافة المصرية ، التى هى البقية الباقية للمصريين من ميراث الحرية الذى ورثوه عن أبويهم : آدم وحواء ؟

هل حملت الصحافة على الانكليز بشىء لم يعترف به لورد كرومر ؟ إنما

---

(١) يقصد بذلك الخلاف بين العرش (السلطة الشرعية) ، والانجليز (السلطة الفعلية) - الناشر

قالت الصحافة إن الادارة الانكليزية تقف فى سبيل العلم والارتقاء العقلى للمصريين . هـــذا كل مايدور عليه انتقاد الصحافة للادارة الانكليزية . والصحافة لم تخترع هذا القول، بل اخترع هذا المذهب لورد كرومر ، إذ كان يشحن ميزانية المعارف بمئات الألوف ، ثم يبنى بها مدارس بنفقات باهظة، بعضها يقع على نفسه قبل أن يتم بناؤه ، وبعضها ينعق فيه البوم؛ ثم يصرف كثيراً مما بقى لشبان إنكليز ، وكل إليهم خنق الملكات العلمية لا إنماؤها ، بوصف مفتشين أو مدرسين ؛ وبقية هذا الباقى يصرف على التعليم ؛ والذى لا يصدق هـــذا من الانكليز ، ليتكلف فتح عينيه على تصرفات الانكليز بنظارة المعارف فى عهد الاحتلال .

على أن لورد كرومر قد كفانا مؤونة الاثبات على سوء نية الانكليز بالتعليم العام فى مصر ، فانه يقول بالأمس فى مجلس الأعيان بميله إلى الوقوف فى التعليم فى الهند عند حد التعليم الأولى والصناعى والزراعى . يصرح بذلك ، ولكنه لا يجرؤ فى القرن العشرين أن يقول : ألا فاقفلوا كل معهد علمى فى الهند ، ليبقى هؤلاء الجهلاء عبيداً لنا إلى الأبد . إذا كانت تلك هى ميوله ومقدار عنايته بالعلم فى مستعمرة إنكليزية ، فلا بد أنه كان ينوى ذلك فى مصر التى يريد أن يجعلها كذلك مستعمرة لأبناء التاميز . وقد دل تصرفه فى المعارف على أن تلك الفكرة ما كانت تبارح ذهنه يوماً واحدا . فهل يستطيع أحد أن يظن بأن الرأى العام المصرى ، كان يعتنق مذهب اللورد كرومر فى الجناية على العلم ، ولكن الجرائد هى وحدها دون جميع المصريين ، هى التى ترغب فى تعليم الأمة المصرية !

كنا كلما قال قائل فى البرلمان الانكليزى من النواب أو من الأعيان كلمـــة تهيج خواطر المصريين أو تجرح شعورهم ، أشفقنا من جرائها على السياسة المصرية ، وحسبنا لها حسابها . ولكنا بحمد الله وبمساعدة جناب لورد كرومر ، قد أصبحنا نعرف دخيلة مقاصد الانكليز بنا ، فلم يعد يرجينا

فى برهم بوعودهم تصريح بوعد جديد، ولا يقنطنا من استقلالنا تهديد ووعيد، ولا يغير مجرى الرأى العام فى مصرنا شكل من أشكال سياسة الوفاق والخلاف، فان الذى كان يدعى بالأمس أنه الركن الشديد لحرية الصحافة؛ ويمن علينا بها كلما أعجزه الامتنان علينا بشىء من الدستور، أصبح ينادى بالويل على تلك الحرية الصحافية، ويزعم أن وجهاء الشرق لا يريدونها. وليتنا ندرى لماذا يحترم اللورد رأى أولئك الوجهاء فى حرية الصحافة، ويفتخر بأنه أرغم أولئك الوجهاء على الرضوخ إلى مبادىء الحرية والمساواة؟ وأن الذى كان يدعى بالأمس أن تقصير الادارة الانكليزية فى أمر التعليم العام لا يعد تقصيراً، وإن عد تقصيراً، فانما سببه وجوب إنفاق الأموال المصرية فى تحسين حالها الاقتصادية أولا، ثم يلتفت بعد ذلك إلى التعليم: قد أصبح يقول اليوم، إن الغرب غرب والشرق شرق، وأن تعليم الأمم الشرقية (ويعنى مصر بالضرورة) تعليما عاليا، من شأنه إيجاد القلاقل السياسية.

إذا كانت نية الانكليز بنا قد وضحت على هذا الشكل الذى لم يبق بعده مطلب لمستوضح، وإذا كانت هذه هى سياسة الاستعمار الأوربى كما تشف عنه مقالة ذلك الكاتب الصريح والسياسى الفرنساوى الكبير المسيو «لانيسان» حاكم الهند الصينية السابق التى نشرناها فى صدر الجريدة يوم الاربعاء الماضى، فأحر بنا أن تستوى عندنا تصريحات الانكليز فى برلمانهم بأن الاحتلال مؤقت وتصريحاتهم بما يفسر بأن الاحتلال باق إلى ما شاء الله، وشاءت الأطماع الاستعمارية، إلا أن يكون هناك وسيلة للتمدين غير التربية والتعليم !!!

الآن يجب علينا تلقاء ذلك أن ننظر لجميع المشروعات الانكليزية بالنظر الدقيق؛ وألا تتخدر أعصابنا بسياسة الوفاق الجديد(١). فان لورد كرومر فى خطبته القصيرة المتينة ! قد أماط اللثام عن مقاصد هذه السياسة الجديدة. ولا ينبئك مثل خبير.

---

(١) بين العرش والانجليز — الناشر

لا تضيقوا عليهن

بالعائلة يجب علينا أن نبتدىء فى إصلاح نظامنا الاجتماعى. وبتربية المرأة نبدأ فى إصلاح العائلة. فتربية المرأة، هى كل مايجب أن نصرف إليه جميع قوانا الموجهة لاصلاح جمعيتنا المصرية، كما قال بذلك الرجل الكبير قاسم أمين.

غير أن هذا المذهب لايزال قولا تلوكه الألسنة، ولا يصل منه إلى القلوب شىء، لأن الناس إنما يقلدون فيه غيرهم، فيقولونه فى المجلس بمدة قليلة أو كثيرة، إظهاراً لبيان اهتمامهم باصلاح شؤونهم، ودليلا على أنهم غير متأخرين فى الفكر عن الطبقة الراقية، لاأنهم حقيقة مقتنعون تمام الاقتناع بهذه النظرية، دائنون بهذا المذهب، عاملون على تحقيقه جهد المستطيع. ذلك بأن تربية المرأة لم يشرع لها فى بلدنا إلى الآن نمط خاص مجمع عليه مفصل، يخرجها من الاجمال الذى لايشفى غليل النفس، إلى التفصيل الصريح الذى يأتى البحث فيه أخذاً ورداً، وادعاء ومنعا، بالحقيقة البينة التى لاتبقى عذرا لمعتذر.

ترى كثيراً من الذين يقولون بتربية المرأة يقولون أيضاً بمنعها من التوغل فى تعلم العلوم التى يتعلمها الشبان. أليس هذا يعد ضمناً دعوة إلى عدم تربية المرأة، التى يقرونها فى أصلها؟

ترى كثيراً من الذين يقولون بتحرير المرأة يسوءهم مع ذلك أن يروها

الجريدة ـ العدد ٤١٠ ـ ١٣ من يولية سنة ١٩٠٨

تخرج إلى النزهة ، أو تعدل من زيها القديم ، فتضيف إليه أو تنقص منه ، ماجاءت به المودة الجديدة النافذة القانون على الرجال والنساء جميعاً ، بحكم حب الجميل ، وعدم الصبر على لبس واحد . يكرهون منها أن تتزين كما تشاء . والرجال جميعاً من شيوخ وشبان أول مايفكرون فيه صباح اليوم ، هو تنظيف الوجه وحلق اللحيـــة ورق الشعر أو تسريحه . إذا جرحت أنظارهم مشاهد المرأة على غير مايحبون ، ضاقت صدورهم عن احتمال تقدم المرأة فى الحرية الشخصية ، ورجعوا إلى الكتاب الأقدمين ، فجاءوا من أقوالهم بما يهدم حرية المرأة ، تاركين فى النقل مايثبت لها احترام حريتها الشخصية ، كما تحترم حرية الرجل ؛ آخذين من الشرع ما يثبت تفضيل الرجل عليها فى بعض المواطن ، تاركين احترامه لحريتها فى جميع تصرفاتها ، ووصية الرجال أن لا يضاروهن ولا يضيقوا عليهن . ثم يضيفون إلى ذلك إلقاء مسئولية خروج النساء عن حدود ما يشتهون من جمودهن ، تحت اسم الوقار والحشمة ، مرة على الحكومة ، وأخرى على النظام الاجتماعى ، وتفريط الكتاب فى نقد ما سموه بالتبذل وتهاون الآباء والأزواج ، فى دفع أزواجهم وبناتهم عما حسبوه التبرج المعيب . يريدون بذلك كله إقامة الحسبة للرجال على النساء ، فلا تلبس الواحدة إلا ما يريد غيرها ؛ ولا تفهم إلا ما يريد غيرها ؛ ولا تنظر للأمور إلا بعين غيرها ؛ ولا تسمع إلا باذنه ؛ ولا تأكل إلا ما يشتهى . أليس ذلك هو الاستعباد بعينه ، المناقض لتحرير المرأة الذى يريدون ؟ أإذا تحرينا مصدر هذا الضيق فى نفوس الرجال من حرية النساء ، وقذفهم إياهن بالخروج عن الوقار ، لنجد أن مصدر ذلك فى نفوسهم ، إنما هو بقية باقية من أصول الاستبداد القديم ، الذى جعل المرأة الشرقية تظن أن الطبيعة لم تهبها من الحرية فيما خصت به من الأعمال ، كما وهبت الرجل . وهل يتفق حبنا للاستقلال الذاتى ، وإنماء ملكة الابداع والاحترام ، مع كراهتنا للاستقلال الذاتى للمرأة ؟ أم هل يتفق إبقاء المرأة على تجردها عن الاستقلال الذاتى ، ومطالبتنا إياها بأن تربى لنا رجالا

أحراراً وناشئة مستقلة . إن العبد لا يربى حراً ، وإنما يربى عبداً مثله ، وعلى صورته ؛ وإن الأم لا تعطى ولدها من الأخلاق إلا ما لديها . فاذا كان يجب عليها أن تتبع نفسها نفس الرجل فى كل شىء ، فلا شك أنها تكون بذلك رقيقة ليس لها أخلاق ثابتة ، بل أخلاقها دائرة وراء رضى الرجل ، وعدم رضاه .

أفتطلبون أن يكون بنوكم متلونى الأخلاق ، يلبسون لكل حالة خلقاً ؛ لا هم لهم فى الحياة إلا إرضاء أصحاب السلطة عليهم ؟

إن أقوم المذاهب لتربية البنت ، هو إعدادها من يوم نعومة أظفارها لأن تكون قبل كل شىء إنسانة حرة مستقلة ، ذات مبادىء ثابتة وأخلاق حسنة ؛ ثم فتاة متجملة ؛ ثم زوجاً حصاناً ، مطيعة تعرف الجمال ، وتفهم الزينة ؛ وترضى زوجها الحر ، لا زوجها المستبد . ثم أمًّا مثالا فى التقوى والطيبة والقناعة ، محبة لأولادها ، مربية إياهم على مبادئها ، معلمة إياهم كيف يحبون بلادهم ويخدمونها ، ويضحون أموالهم وأوقاتهم وحياتهم فى إسعادها . ذلك هو المقصود من تربية المرأة . ولا شك فى أن القراءة والكتابة وحفظ ما تيسر من القرآن ، على ذلك المعلم الذى كل فضله أنه مصحف حى ؛ كل أولئك لا يمكن بحال أن يخرج من الطفلة الخالية الذهن ، فتاة كاملة شأنها كما وصفنا . بل لا بد لتخريج تلك الفتاة المحبوبة ، والزوج الأمينة ، والأم القدوة ، من علوم شتى وتعاليم كثيرة ، وأوقات طويلة ، ودروس جدية ، على أساتذة مقتنعين بأهمية ما يحاولون ، فاهمين ماذا يعملون .

أول درس يجب أن يلقى على الطفلة المصرية مع الألف باء ، هو كونها مخلوقا حراً ، وهبه الله حريته ، وما وهب الله لا يسترده إلا الله . ثم يتدرج تعليمها من ذلك إلى كل ما يحيط بها من الأعمال . فالأغراض الانسانية والمعاملات العائلية والاجتماعية ، ويلفت نظرها دائماً إلى مضار العبودية

والتسليم فى الذات ومنافع الحرية والاستقلال ، بما يقع من الأمثلة اليومية حوالى الوسط الذى يحيط بها . تعلم أن تكون امرأة تحسن تمثالها ، وتفيض من روحها ، فيض الطيبة والسكينة على من حواليها . تعلم كيف ترطل شعرها ، وما ذا يقصد بالزينة . يعدل ذوقها ، ويصفى بمصفاة الأمثلة الحية ، والشعر والموسيقى والرسم . تعلم قواعد الاقتصاد والتدبير المنزلى . تعلم حسن القياس بما يتيسر من التاريخ خصوصاً تاريخ الأدب . تعلم الأشغال اليدوية . تعلم تعلم .. ما تستطيع لتعلمه سبيلا ، ولا يوقف فى تعليمها عن حد من المعلومات . فاذا فرغت من الدراسة ، فألقيت فى عمل الحياة ، كانت هى الأم المثال التى ننشدها لأبنائنا وورثتنا فى هذا العالم .

إذا كانت الحرية هى قاعدة التعليم ، فليس لنا أن نقلق الكتاب الاوربيين فى الانتقاد المر على حرية النساء ، وزينتهن . فان الأوربيات قد شبعن حرية شخصية ، وهن يطالبن الآن بالحرية العامة ، ومزاحمة الرجال فى ساحات الانتخاب ، ومراكز التصرف فى شؤون سياسة العالم . ولكن نساءنا المصريات ظمأى إلى الحرية الشخصية ، وإنهن لأحوج إلى أن يشجعن فى الظهور بمظاهر الاستقلال الذاتى ، حتى تمحى من نفوسهن آثار الاستبداد والاستعباد ، بل يسقن إلى ذلك سوقاً بالنصائح والأقلام ، لا أن ينحى عليهن باللائمة فى حريتهن ، فتستجم أنفسهن ، وتنقبض ملكاتهن ، ويحجمن عن الأخذ بأسباب الحرية الشخصية ، التى وهبها الله لهن ، كما وهبها لكل مخلوق بلا استثناء . ولئن زادت إحداهن عن الأخذ بالمعروف من الزينة ، والخروج عن القصد فى السير ، فذلك موكول إلى أبيها وزوجها وأولياء أمرها ، الذين لهم عليها النصيحة والارشاد والتأديب والتعليم .

دعوا النساء يشممن هواء الحرية التى فقدنها بتقاليد الاستبداد الأولى ؛ وعلموهن ، إن بالدرس ، وإن بالعمل ، أن لا سبيل للرجال عليهن ، إلا ما فرضه الشرع وما كان عليه نساء العرب فى صدر الاسلام ؛ فلا تضاروهن ، ولا تضيقوا عليهن .

شيء آخر

مادام الكتاب اسماعيل صبرى باشا والمويلحى وشوقى وحافظ والمطران، وغيرهم من الذين رزقوا سعة الخيال؛ الذين لديهم جميع المعدات اللازمة للقصصيين؛ مادام هؤلاء لا يريدون أن يضعوا من القصص ماينتى أخلاق الأمة من أدران الطبائع الاستبدادية فى قالب غرامى، يستهوى النفوس لقراءتها، ومادامو يعتذرون فى كل وقت بعدم الوقت، مكتفين بما يخرجونه لعالم الأدب من الحوليات التى قل من يفهمها من الناس الذين كان من حقهم أن يستفيدوا منها حكمة بالغة، أو زاجرا للطبع القاسى، وصارفا عن الرذيلة للأخذ بالفضيلة، مادامو اكذلك، يكتفون فى مجالسهم بنقد أساليب الكتابة ومعانى الشعر ومبانيه، من غير أن يقبلوا على عمل مايقدرون عليه لمصلحة أمتهم وخدمة الانسانية، فليس من الغريب أن تتصدى جرائدنا اليومية فى عطلة الصيف إلى الابحاث الأخلاقية، وإن كانت كتابتها فى هذا الباب لا تغنى غناء القصص المصرية، التى لا أظن كتابنا بعد الدعوات المتكررة الشفهية والتحريرية، يقيمون على القعود عن تأليفها.

ماعلهش: (ماعليه شيء)

إذا كان الاستقلال منا على مراحل كثيرة من طريق ذى عقبات ووعورة، فان مطية الأمة إلى ذلك الاستقلال المنشود، هى أخلاقها، وكلما

كان علمنا بمقدار تلك الصعوبة أوفى ، كان حتما علينا أن نبلو مطيتنا . للتأكد من أنها قويمة سليمة ، لا مريضة ولا عاثرة .

علينا أن نمتحن أخلاق أمتنا فنعالج مريضها ، وننمى ناشئها ، ونقوى صحيحها . فان الاستبداد ، لا رحمه الله ، لم يترك فى نفوسنا فضيلة إلا دس فيها رذيلة من رذائله ، وشوهها بنتيجة من نتائج طبائعه . مثال ذلك مبدأ العفو عن الخطيئة ، أو مبدأ التسامح : ذلك المبدأ القويم والفضيلة القصوى التى هى نهاية مايهدى إليه العلم الكامل بطبائع العمران ، ومايجب أن ترمى إليه التربية العالية لبنى الانسان . ذلك المبدأ قد تشوه عندنا تشوها لانظير له ، فان الاستبداد قد سلط عليه رذيلة يدل عليها لفظ (ماعلهش)

يقصر فى أداء واجباته منا ذلك الرجل الكبير الذى لرفعة مركزه فينا ، يكون تقصيره فى أداء الواجب خسارة كبرى على جمعيتنا المصرية . فاذا لامه أحد فى القعود عن أداء الواجب ، والقيام للوطن بحقه منه : قال (معلهش)

يحنى كبير منا على الأخلاق العامة بأن يسعى عند سماسرة الرتب والنياشين الذين يخدعون السلطة ، فيحصل بذلك السعى غير الشريف على لقب شريف ، ويصير هو قدوة سيئة لغيره من أولئك الذين تسحرهم المراتب ، فينزلون عن كرامتهم إلى أخس الذرائع ، اقتداء بذلك الكبير الذى لولا استهانته بالكرامة والشرف ، لما هانت تلك النفوس ، فاذا آلمته فى ذلك قال: (معلهش)

يقابل بعضنا بالعناق والترحيب أحد معارفه الذى حبس فى جناية شائنة بالشرف ، ويحضر معه فى تلك الوليمة التى أقامها ذلك السجين الطليق ، بعد أن كان منه ما كان من الاستهانة بالقانون الواجب الاحترام ، والتعدى على نفس غيره ، أو على عرضه أو ماله . يحضر هذا وغيره من وجوه البلد

تلك الوليمة مهنئين الجانى بالفكاك من الحبس ، معترضين جميعاً على القانون فى أصل وضعه وفى تنفيذه ، شاتمين النيابة العمومية التى أقامت الدعوى عليه ، لاعنين المحكمة التى حكمت عليه ، والشهود والمحامين . فاذا قلت لأحد هؤلاء المهنئين إن القانون هو إرادة الأمة ، ومن انتهك حرماته فانما ينتهك حرمات الأمة ، ومن كان حاله كذلك ، كان من الشرف والوطنية والأسوة الحسنة ، أن يبتعد عنه ، ويتبرأ من مصاحبته ، ولا يقبل فى مجالس الاشراف ، حتى تظهر توبته ، فضلا عن أنه لايجوز للاشراف أن يتطوعوا لمقابلته من على المحطة بالطبل والمزامير ، ويحضرون ذلك الفرح الذى أقامه ذلك الجانى على الأمة بانتهاك حرماتها بمناسبة انتهاء عقوبته ، أو الافراج عنه قبل انتهائها . إذا قلت له ذلك قال (معلهش الطيب أحسن)

تقبل على الموظف الكبير منا تلومه على أنه لايعمل فى وظيفته إلا لدرء المسئولية عن شخصه ، فاذا لم يكن هناك مسئولية ، رجع آخر النهار العملى من ديوانه كما ذهب إليه ، لايفكر فى طريقة لتبسيط الأعمال الحكومية ، ولا يسعى فى جلب نفع لقومه ، ولا يتذرع لابطال مشروع يراه ضاراً بمواطنيه ، فاذا عجز آخر الجدل عن إقامة الحجة التى تبرر فى عينيك طريقته السوآى ، وجموده الذى لاعذر له ، خصوصاً إذا قلت له : وهل يليق بالموظف المصرى أن يتهاون بما بقى فى أيدينا من الوظائف ؟ قال لك : ماذا أصنع ؟ أراد الانكليز ذلك (ماعلهش)

ليت كل معتذر « بماعلهش » يلفظ بهذا الاعتذار السخيف من فمه فقط ، لمجرد الاعتذار اللفظى والفرار من المناقشة الجارحة ، ولكن قلبه يغلى أسفاً على تفريطه فى القيام بالواجب . لو كان الأمر كذلك لهان . ولكن هذا اللفظ لشيوعه ، قد أصبح لمعناه سلطان على النفوس ، فتعتبره عذراً صحيحاً لها ، وتسكن إليه من عذاب وخز السريرة ، حتى أن هذا المعنى المفهوم من (ماعلهش) صار كالماء البارد يصب على حرارة الأسف التى تلتهب فى

القلب ، فيطفئها ويجعلها برداً وسلاما ، أو كأن هـــذا المعنى من العقاقير المخدرة ، تهدأ به الأعصاب المتوترة لحب العمل ، الهائجة لحمل الانسان على القيام بما خلق لأجله ، وهو البلوغ إلى درجات الكمال الممكن .

إن معنى التسامح ، والضعف الذى يدل عليه استعمال (ماعلهش) فى المناسبات المختلفة ، يظهر بمظاهر شتى فى الحياة الفردية والاجتماعية لنا . فان ذلك التسامح الناشىء عن ضعف النفس ، هو الذى يقعد بالمتخرج من المدرسة عن الاستمرار على الدرس والتعلم ، ويجعله يكتفى بتلك المعلومات الأولية التى تلقاها فى مدة دراسته . وإن ذلك التسامح المفهوم من لفظ (ماعلهش) هو الذى يجعل بعض أفرادنا يرى الخراب والفساد يدب فى جسم عائلته ، أو فى قلب نفسه ، ويتخاذل عن محاربته . وهو الذى يجعل الرجل يرى نفسه قد أهين ، فلا يغسل الاهانة التى لحقته بيده وبلسانه ، كل ذلك غراماً «بماعلهش» . ذلك الاحساس الذي يجعل الحلم مختلطاً بالجبن ، فلا تعرف إن كان هذا التسامح لكثرة وقوعه صادراً عن حلم وعفو فى نفس القادر ، أو عن جبن وضعف فى نفس العاجز . فما كفى هذا الاحساس السيء أن يخفى على الناس . بل هو يخفى أيضاً على معانى الفضيلة ، يبعثرها فى ثنايا الرذيلة ، فلا تستطيع تخلصا .

يظهر ذلك المعنى أيضاً فى الحياة الاجتماعية ، فاليه تنسب أكثر أسباب الفشل التى تلحق الشركات فى بلادنا . فان أعضاء مجلس الادارة لا يحضرون المجلس ، ولا يحاسبون حساباً دقيقاً ؛ وكل يتسامح فى عدم الحضور مرة فمرة ، حتى يصير له عادة ، فلا يحضر المجلس إلا مكرها . وهذا سر تأخر الشركات عندنا ، وعلة قصر عمرها فى الغالب

إن أغلب شهود النفى الكاذبين الذين يشهدون للمتهمين فى الجنايات بما ليس لهم به علم ، تراهم مدفوعين إلى هذه الشهادة بعامل التسامح والضعف ، فقد ترى الواحد منهم يتعفف عن الكذب لمصلحته الذاتية ، ولكنه يأتيه

لمصلحة غيره حياء كما يقول ، والحقيقة أن فضيلة الحياء لا تدعو صاحبها إلى الكذب ، ولكن الدافع له ضعفه أمام نفسه ، وتسامحه الذى يطلب من ورائه أن يشتهر زوراً بين من حواليه بالطيبة والمروءة .

ذلك الضعف أو التسامح هو الذى يقعد بالرجل منا عن أن ينادى بملء فيه بما يجده الصالح لقومه ، سواء سرهم ذلك أو ساءهم ، وسواء أرضى الحكومة أو أغضبها ، ويعد هذا العمل خروجا عن حدود الحياء ، ودرجاً من عش الاستكانة المحبوبة . يزين له ذلك الاحساس أن يرى قومه يسيرون إلى الخراب ، فلا يقف فى تيار هـــذا السير ، لا خوفا منه ، ولكن عملا بقاعدة (ما علهش) .

إن مصدر العفو والتسامح فى النفس ، هو عدم اعتقاد الكمال فى بنى الانسان ؟ وإن مسئولية المخطىء ليست كلها من عمله بل هى مركبة من أمور شتى ، كثير منها راجع إلى أصل تركيبه ، وما ورثه عن آبائه الأولين ، وما تأصل فيه من العادات والأخلاق القديمة . لذلك كان من العدل أن يؤخذ فى حقه بالعفو والتسامح ، وأن يلاحظ فى التشريع والتربية ، اعتبار الناس كما هم عليه فى الواقع ، وكما يجب أن يكونوا عليه .

شتان ما بين هذا المبدأ الشريف وبين ذلك الضعف فى الاخلاق ، الذى جعلنا نتسامح فى كل شىء ، ونعفو عن أنفسنا بدكريتو (ماعلهش) كلما وقعت فى تقصير يجب التكفير عنه ، والبراءة منه ، ومحاولة التوبة عن الوقوع فى مثله.

ألا إنه لا يتم لنا أن نتخلص من الحكومة الشخصية إلا إذا تخلصنا من ذلك الضعف الذى مقياسه فى نفوسنا مبدأ حب إرضاء الغير ، الدال عليه سوء استعمال معنى «نعم» أو «أيوه» فى كل موطن من المواطن ، ومبدأ التسامح البارد الخسيس الذى يفسره فى الظاهر معنى (ما علهش) ، وغير ذلك من المعانى السيئة التى جاد علينا بها الاستبداد الطويل . أما والله إذا كنا عن الخلاص من استبداد نفوسنا عاجزين ، فلنحن عن التخلص من استبداد غيرنا بأمرنا أعجز .

روضوا أنفسكم على الاستقلال

لبعض الهنود تمثال يعمله بيده ، فاذا هب من نومه فى الصباح لا ينطلق لعمله إلا إذا قدم لذلك الأله الذى صنعه بيده آيات الحمد والشكر . وهذه هى صلاة الصبح عندهم .

أظن أننا لا نملك أنفسنا من الابتسام لهذا القصص ؛ ولكنا إذا رجعنا إلى أنفسنا ، وجدنا أننا نعمل كل يوم أعمالا مضحكة ، تكاد تكون فى أصلها كعمل ذلك الهندى ، وإن كانت صورتها أقل جفاء .

الحكومة وكيلة عنا . نحن نصبناها للقيام بأعمالنا . نحن الذين نرزقها باموالنا ، وندفع عنها بأولادنا . ولكنا مع ذلك نقف من أفرادها موقفاً يقرب من موقف الهندى أمام تمثاله . وإن إكبارنا للأفراد العالين منها ، كالنظار ومن دونهم ، يتطرق دائماً لاكبار أدنى المستخدمين حتى عسكرى النقطة ، فانه فى نقطته لابساً كسوته الرسمية تراه محفوفاً دائماً برجاء من حواليه ، رجاء يكون فى مواطن كثيرة بالغاً حد العبادة ، لأن العابد لا يعمل لمعبوده إلا خشوعاً ورجاء . فهل يمكن بعد هذا أن نضحك من الذى يقدس ما صنعت يداه ؟

إن هذا الاحساس الذى يدفعنا إلى المبالغة فى تمييز أفراد الحكومة فى الاجلال على أفراد الأمة ، هو الذى يبعدنا دائماً عن نيل الاستقلال . بل هو الطابع الذى يختم به فى عنق الفرد المحكوم بالحكومة الشخصية ، علامة على أنه لا يزال يحس بعبادة البسالة ؛ عبادة القوة ؛ التى هى قوام الحكومة الشخصية .

الجريدة العدد ٤٥٤ — ٢ من سبتمبر سنة ١٩٠٨

يمكننا أن نقول إن هذا الاحساس قد تقلص ظله ووجدت فى مصر أمثلة تدل على أن الأمة تتخلص منه ؛ ولكنه لا يمكننا أن ننكر مع ذلك أن طلاب الرتب والنياشين من وجهائنا ؛ وطلاب الارتزاق فى خدمة الحكومة من شبابنا ؛ والمغالين فى طمع الارتقاء من موظفينا — لا يزالون يقفون من رجال الحكومة ذلك الموقف المضحك المعيب ، موقف الهندى من صنمه .

على أن هذا لا يمنع من أن لدينا رجالا فى الأمة لا يفرقون بين زيد وهو حاكم ، وزيدهو محكوم ، ويأخذون من الحكومة حقهم ويعطونها حقها، ويعتقدون أن الحكومة فى مجموعها وأفرادها ، ليست إلا وكيلا نصبته الأمة ، وتعزله الأمة ، لأن الأمة هى الكل فى الكل ، ومقامها فوق كل مقام .

ولكن هل يليق بذلك البعض من أعياننا وموظفينا ـ ونحن على باب الدستور ـ أن يكون هو الحجة الحية علينا للذين يرموننا كل يوم بضعة الأخلاق ، وعبادة السلطة ، والغفلة عن فهم معنى الحكومة النيابية ؟

الموظفون فى كل بلد مظهر الطبقة الراقية فى العقل والعلم . فاذا كان الموظف المصرى يتوكل فى مستقبله على مجرد الخضوع للرئيس ، ويعتمد فى تنفيذ عمله على إذلال أفراد الأمة الذين تسوقهم الصدفة إليه فى مكتبه ، إذا كان هذا الموظف يلذ له أن يكون عابداً لمن فوقه ، معبوداً لأرباب الأعمال عنده ، فلا شك أن وجوده عار على مصر والمصريين ، بل على الانسانية بأسرها . إذا كان بقاء ذلك الموظف فى الخدمة سيكون حجة على قومه بالضعة والمهانة ، فأحر به أن يرى سف التراب أكرم له من ذلك البقاء الدنس المضر .

الأعيان هم رؤساء الأمة الطبيعيون ، هم رؤساء العائلات ، والأمة لا تتكون من الأفراد ، بل تتكون من العائلات . فاذا كان أحدهم يرى أن

الرتبة لا تأتيه إلا من عبادة غير الله ، والخضوع لغير القانون ، فان رتبته إنما تكون مميزة له عن أشراف الناس ، لا عن سوقتهم . بل تكون شارة له على أن يدوس بقدميه شرف أمة وشرف الانسانية . ومثل ذلك العين حقه أن يتوارى من المصريين الذين يعوق بعمله سيرهم إلى التقدم ، ويعين خصوم الأمة عليها ، وما هذا على نفس الحر بقليل .

نسوق هذا القول لا لمثل جديد وقع بين ظهرانينا — لاقدر الله — ولكن لبيان أنه يجب علينا أن نروض أنفسنا من اليوم على الأخلاق الدستورية ، فانها هى الجائية لنا لامحالة بالدستور فى وقت قريب .

الطلبة والسياسة

لماذا لايشتغلون هم أيضا بسياسة الأمة ؟ أليسوا من أبنائها لهم خيرها ، وعليهم شرها ؟ أى ضرر فى أنهم يتعلمونها خارج المدرسة كبقية الشؤون التى أغفل البروجرام فرضها عليهم !

السياسة فى يد الطلبة سلاح طائش يجرحون به أنفسهم ومصالح بلادهم ، لذلك حجر عليهم أن يشتغلوا بها . بذلك يقول أنصار المدرسة العتيقة ؛ أنصار الكتاب ، أنصار البروجرام ، أنصار التقاليد الاستبدادية ، تقاليد القرون الوسطى التى عفا رسمها من جميع النظامات الحديثة ، إلا نظام التعليم فى أكثر البلاد المتمدنة .

كنت أظن قبل الآن ، مجاراة لأنصار هذا المذهب ، أن المدرسة تعلم قواعد العلم ، أى تزين عقل الناشىء بالمبادىء العلمية التى قر العلماء على صحتها بالقضايا المنطقية ، أوالتجارب الحسية . ترصف بعضها فوق بعض حتى يشحن بها الذهن شحناً كاملا ، فاذا فرغ التلميذ من سنى الدراسة ، وألقى به فى ميدان الحياة العلمية . استخرج تلك المبادىء ليحاول تطبيقها على الحوادث التى تحيط به ، ويظل هكذا يتمرن ويعتاد تطبيق العلم على العمل حتى يصل فى صفوف الرجال إلى المحل الذى يؤهله إليه استعداده الفطرى ، ومبلغه من العلم والمرانة .

كنت أرى هذا الرأى ، وأشعر دائما بأنه رأى تحكم ، لا أصل له من

الجريدة العدد — ٤٦٥ — ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٠٨

الطبيعة ، بل كله صناعة ، هدى إليها تسلط القوى وتحكمه على الضعيف ، فان الطبيعة فى تعاليمها البديهية التى تعلمنا إياها من غير واسطة المدرسة ، لاتجعل تعاليمها خاضعة لبروجرام ، بل هى تقدم الى أنظارنا المخلوقات القائمة فى الدائرة التى نحن فيها . تقدم الى انظارنا تلك المخلوقات دفعة واحدة ، بكلياتها وجزئياتها ، والتأثيرات التى تقع من بعضها على بعض ، ونتائج تلك التأثيرات . وتتركنا أحراراً ، وكل منا يشغل نظره بما يروقه من المشاهد ، ويفهم منها مايريد أن يفهم . فلو أن تعاليم الطبيعة كانت هى أيضاً خاضعة لبروجرام كبروجرام المدرسة ، لجعلت بعضنا لايشعر بوطء أقدام الثور الذى يمر بجانبه إذا كانت هذه الحادثة لم تأت بعد فى بروجرام السمع ، أو إذا كان بروجرام اليوم محدوداً بتمرين العين لا الاذن . والوقع أن الأمر على عكس ذلك ، فان حواسنا قد خلقها الله مستعدة لأن تشغل كلها دفعة واحدة بما حواليها من الأشياء ، فمن أين جاء هذا البروجرام الذى يحجر على طالب الهندسة أن يشعر بأن حواليه حركة اسمها السياسة ، وجلبة اسمها الاقتصاد ؛ وأن يشعر بأنه ، بوصف كونه رجلا مسئولا ، يجب عليه أن يعلم بما حواليه من حوادث أمته ، أو حوادث العالم .

غير أنى مع هذه الشكوك التى كنت أراها فى هذا النظام المدرسى ، وما كان يقف أمامى من فكرة أن بعض العلوم قد تكون آلة للبعض الآخر ، كما كان المنطق آلة للفلسفة النظرية أو معياراً للعلوم — كنت أخشى أن أكون واهما فى قلة إيمانى بطريقة الكتاب والبروجرام التى قدمت بالزمان ، فأصبحت مقدسة فى نظر المعلمين والمتعلمين . لذلك ما كنت أبيح بهذه الشكوك إلا على طريق التلميح لا التصريح خشية من أن أكون مخطئا ، وقد يسبب خطأ المرء خطأ غيره من نظراته ، ويفشو بذلك الخطأ ، وتكون مسئوليته معلقة بعنق أول مخطىء .

بقينا كذلك ننظر إلى طريقة التعليم التى تكون عقولنا على أنماطها ، مع

مانجد فيها من المخالفة لطريقة سقراط وأبى العلاء المعرى والسيد جمال الدين الافغاني : ذلك المعلم المنفرد الذى كان يمضى درسه فى جمل اقتضابية ، يشرح بها حادثة يوميـة جرت فى القهوة ، أو فى دواوين الحكومة ، ثم يحكم على تلك الحادثة حكما أخلاقياً أو اجتماعياً أو سياسياً . لذلك ترى تلاميـذه هم نوابغ مصر وكتابهـا ومقدمة المفكرين فيها . على أنهم لم يدع ولا واحد منهم أنه كان أذكى الطلبة المصريين، ولكنهم تعلموا على غير طريقة البروجرام والكتاب، ودرسوا فى قاعة الدرس ، ما كان يجرى حواليهم من الحوادث، حين كان غيرهم يصرفون جميع الوقت فيما قاله علماء النحو فى القرون الأولى عن أعراب المثنى والأسماء الخمسة ، والخلاف فى إعرابهما. بقينا كذلك ندرس فى مدرسة الحقوق القانون الرومانى، وتاريخ الدولة العلية، دون تاريخ مصر الحديثة والثورة العرابية ، والاحتلال الانكليزى ، وتصرف الانكليز فى إدارة مصر ، وخرجنا من المدرسة وتكاد عقولنا لا تعرف من الاشياء المصرية إلا ما حواه البروجرام المقدس . حتى وصلت إلينا بعد ذلك بكثير آراء مربى الانسانية العصرية « لومبروز » الطليانى « ونوردو » الألماني و « سبنسر » الانكليزى و « جويو » الفرنسوى ، وغـــيرهم من الذين أنحوا على طرق التعليم المدرسية ، وقالوا بوجوب إعداد الناشىء إلى أن يخرج من المدرسة رجلا ، له من التجربة ماله من العلم . وذلك لا يكون إلا بجعل بروجرام المدرسة مؤلفا من المعلومات الضرورية وشرح الحوادث اليومية التى تهم الانسان بصفته إنساناً ، وتهم الرجل بصفته وطنياً ، وتهم رب العائلة بصفته عاملا اقتصادياً، أى أن تدرس مع العلوم الضرورية ، الحوادث السياسـية والاقتصادية والأخلاقية والاجتماعية .

أخذت المدارس فى أوربا وأميركا يحقق بعضها فكرة أولئك المربين ، وسنسمع قريباً أن قراءة الجرائد السياسية أصبحت مباحة فى بعض (الليسى) الفرنساوية التى كانت لا تبيحها . ونرجو بحق أن حكومتنا تفكر فى تقليد

تلك المدارس الحرة ، التى تخرج عقولا حرة ، لا عقولا مقيدة بقيود البروجرام الضيق ، والأستاذ الموضوع تحت المراقبة . فنرى تلاميذ المهندسخانة يعنون بدراسة مشروعات الخزان المصرى ، ومشروعات تحويل الحياض ، إلى حوض صيفية ، كما نرى طلبة الحقوق يدرسون حالة مصر السياسية درساً حقيقياً ، حتى يقوموا اعوجاج المذاهب السياسية فى مصر بقوة العلم .

إذا كان من آمالنا أن تعلم سياسة البلد فى المدارس ، فكيف ننكر على الطلبة الاشتغال بها ، لتكميل عقولهم وسد نقص بروجرامهم ؟ لسنا مع هذه المقدمات الطويلة نعدم الذين يقولون إن حال البلد لا يسمح باشتغال شبانها بالسياسة ، لأن ذلك قد يزيد فى حالها ارتباكا . ولكن من حق كل امرىء أن يرى ما يقع تحت نظره ويسمع ما يجىء إلى صيوان أذنه . فاذا كان ليس من حق الطلبة أن يشتغلوا بالسياسة ، فهل للقائلين هذا القول أن يكموا أفواه الخاطبين فيها ، ويقصفوا أقلام الكاتبين فى الجرائد ؟ على أنى أعرف من الطلبة من هم أصح ذوقا فى طعوم الحوادث ، وأرجح عقلا بل أغزر علماً من كتاب الجرائد المشتغلين بالسياسة فعلا .

على أن السياسة ، أى تدبير الأمة والفكرة فى هذا التدبير ، لا يدخل تحت قانون « تقسيم العمل » لأن تدبير الأمة عمل عام ، والفكرة فيه واجبة على كل فرد من أفراد الأمة ، بوصف كونه جزءا لا ينقسم من ذلك المجموع . وإذا كان الاشتغال بالسياسة يلهى الطلبة عن علومهم ، فما جزاء اللاهى عن عمله إلا الخيبة يوم النتيجة ، كما أن الصانع الذى تلهيه السياسة عن صناعته ، جزاؤه ضياع أجرته عليه .

بقى أن للمعارف قانوناً يجب أن يطيعه كل تلميذ . وعلى هذا القانون ، وذلك البروجرام ، نحن نوجه انتقادنا ، وإن كنا ندعو إلى طاعة القانون ، حتى مع ظهور فساده وفى حين الطعن عليه .

فى الاخلاق

الرياء

أرأيت الذى يقول رأيه فى مسألة بعينها ، ولا يلبث أن يغيره من غير سبب الا شغفه بارضاء عظيم ينتظر نفعه ، ويخشى غضبه ، أو اتقاء أن يعلن عنه أنه غير محب لوطنه، لمجرد حريته فى القول ، أو تحاشيا من أن يوصف عند العامة بقلة الذوق ، ومجانبة قواعد اللطف البلدية . وبالجملة نعنى ذلك الذى يتخذ رأيه قميصا وقتيا يلبسه كلما كان متفقا مع « المودة » ويخلعه متى جاءت « مودة » جديدة ، يكره معها لبس ذلك القميص القديم .

لست أنتزع من الخيال صورة هذا الذى أصفه ، كما يصنع الشعراء ، ولكنى ناقل من الطبيعة صورة قد شاعت فى الناس شيوعا لا أظن السكوت على محاربتها إلا ضربا من السكوت عن الحق ، والساكت عن الحق شيطان أخرس

نرى أحدهم نصيرا لتحرير المرأة عند أشياع قاسم أمين ، نصيراً لحبس المرأة فى بيتها من يوم دخولها إلى يوم موتها ، إذا ضمه مجلس ذواتنا الاقدمين، أو اجتمع برفقة من الذين ينتسبون الى علوم الدين . يقول فى حضرة الشبان المتعلمين ما التعليم المرأة وعفافها ، وأى علاقة بين سفورها وصونها ، وكيف يحرمون ما حلل الله للنساء من الزينة ، وما التبرج الا معنى إضافى يحدده العرف ، فيختلف باختلاف الزمان والمكان، وطبيعة التمدن ودرجته. يقول أمامك ذلك بحدة مدهشة ، لا تظن معها إلا أنه أكثر غيرة على المرأة من قاسم ، وأحرص على نشر مذهبه من فتاة تعلمت فى نيويورك ، أو فى كوبنهاج . فاذا ضمه مجلس الشيوخ المحافظين ، قال أعوذ بالله من هذه الفتنة القائمة ، ماسمعنا حين كان الناس ناسا ، أن المرأة يحل لها اللهو بآلات الطرب

الجريدة - العدد ٥٠٢ - فى أول من نوفمبر سنة ١٩٠٨

وهو محرم شرعا ؛ أو أن تبرز لغير محرم وهو محرم شرعا ؛ أو أن تتعلم ما يزيد قدره على شعارها ، وهو المغزل ، أو أن تقرأ علوم الأفرنج وأقاصيص الغرام ، كما يقول طبقة الشباب الحمقى الذين لا يعنيهم أمر الدين ، ولا يفكرون حقيقة فى أمر الوطن ؛ بل كل رغباتهم أن يلاقوا من فتياتنا ما يلاقون من الفتيات الاوربيات ، حتى ينتهى الأمر - والعياذ بالله - الى شهودهن الملاعب والمراقص !!!

مثل هذا المرائى بكل معنى الكلمة ؛ يكون فى الحاشية قائلا بوجوب فناء الامة فى شخص صاحب السلطة . وعند المستشارين واصفا لكتاب الجرائد بالمجانين . فاذا قابل واحدا من أعضاء حزب الامة ، قال بشخصية الأمة ، وأنها لا تقوم لها قائمة الا إذا أقنعت السلطتين بوجوب الاعتراف بشخصيتها وبأنها الكل فى الكل

مثل هذا مع الاباحيين اباحى ، ومع الورعين المتحرجين هو ابن عباس بعينه . وما دينه إلا العمل بعموم المثل السائر على إطلاقه « شرط المرافقة الموافقة » ؛ موافقة تعيسة ، ليست مسببة عن احساس المحبة ، ولا شعور الجاذبية والانعطاف ؛ ولا هى مسببة عن الاقتناع برأى الغير ؛ ولكنها مسببة عن استهانة المرء بنفسه ، والنزول عن شخصيته ، لينال من وراء ذلك كرامة . وهيهات أن يكون لمن يهين نفسه كرامة على الناس .

هذه الرذيلة : رذيلة الرياء يستخدمها بعض الناس وسيلة للنجاح فى الحياة . وهى حقيقة وسيلة نافعة فى البلاد الاستبدادية ؛ التى يتوقف نجاح الفرد فيها مهما كان كفؤا ، على رضا السلطان وأعوانه ؛ وأنه لاشىء يرضى السلطان الا العبادة . وما الرياء الا ضرب من ضروب تلك العبادة . فالذى يرضى بأن يبيع نفسه عبدا ليشترى بثمنها قوتا يعيش به ؛ استبعد عليه جدا أن يكون حافظا للصورة التى خلقه الله عليها : صورة الانانية والشخصية ؛ صورة الحرية . وما مثل هذا الناجح برياءه إلا كمثل الذى ينجح فى الحصول

على الثروة من طريق السرقة : فبئست الوسيلة ؛ وبئست الغاية .

أما فى البلاد التى انتشرت فيها الحرية الشخصية ، وصار كل فرد آمنا على فوائد عمله من تعدى السلطان وأعوانه ؛ وحصل كل امرىء على النتيجة المناسبة لكفاءته ؛ فى مثل هذه البلاد يكون الرياء وسيلة عقيمة فى الغالب ، بل يكون ذلك الرياء مسبة للحرية الشخصية . لأن بنى آدم لم يجنحوا الى هذه الرذيلة الا ليدفعوا عن انفسهم بطش القاهر وتعديه عليهم ؛ فاذا أمنوا ذلك البطش والتعدى ؛ كان المراءون منهم ، كمن يأتى الرياء حباً فى الرياء ؛ لا وسيلة للنجاة .

قال أرسطو « خلق بعض الناس ليكون حاكما ، وخلق بعض الناس ليكون محكوما » ولكنا نظنه أخذ هذه القاعدة من ملاحظته الشخصية لأخلاق قومه وأخلاق الاسيويين جيرانهم . وهذه الملاحظة ، لا تكفى وحدها لتقريره قاعدة عامة ، مثل هذه القاعدة . لذلك نقول إن الله فطر الناس على فطرة واحدة ، أو متقاربة الفروق جداً ، بحيث لا يترتب على التفاضل بينهما أحكام متخالفة ؛ وأنهم جميعا قد فطروا على الحرية الشخصية والأنانية . فمن أين لهم اذن رذيلة الرياء ؟

الرياء مرض من أمراض النفس ، أى ضعف فيها يجعلها لا تثق بأن لها وجوداً مستقلا . يهولها أمر مستقبلها الدنيوى . يوحشها ألا تعتمد فى حياتها على نفوس كثيرة ، تتخذها أرباباً لها وحماة لبقائها . يخيفها أن يبيت زيد غضبان منها ، أو عمرو حاسداً لها . ذلك المرض إذا لم يعالج بالتربية ، تتضاعف أعراضه شيئاً فشيئاً ، حتى تموت فى النفس خاصة الذاتية ؛ خاصة الشخصية ؛ خاصة أن يقول الانسان « أنا » تلك الخاصة التى هى ضرورية لوجود الفرد ؛ ضرورية لسلامته ؛ لازمة لأن تجعل منه ذاتاً تامة ، صالحة للدخول فى تكوين أمة سليمة قوية ، حقيقة بالحرية والاستقلال متى انعدمت هذه الخاصة ، خاصة الشخصية فى رجل ، وصارت ذاته

تتراوح بين الذوات الأخرى ، يسلم فى رأيه من غير اقتناع لارضائها ؛ ويسلم فى ماله لارضائها ؛ ويسلم فى مصلحته لارضائها ؛ ويتهاون فى مصلحة قومه ووطنه لارضائها ؛ فذلك إنسان قد مات ، وانقطع وجوده ؛ وأصبح من الحمق أن يعد على أمته فرداً ، يوم الاحصاء . بل هو أضر على الأمة من الميت ؛ لأن الميت تموت معه أمراضه ، فلا تصل عدواها إلى غيره ؛ ولكن بقاء هذا المريض ينقل داءه إلى أبنائه وأزواجه وخدمه ، ومن لهم به اتصال من النفوس البريئة التى وضعها سوء الطالع تحت عنايته أو رعايته .

قالوا فى المثل السائر عن ألسن العوام « أعوذ بالله من قولة (أنا) » هذا المثل باعتباره مقيداً بقيود عدم الخروج فى الشخصية إلى حد إطراء النفس ، والتبجح بالافتخار بأعمالها ؛ إلى هذا الحد هو مثل حسن ، منطبق على فضيلة التواضع ، وفضيلة الرفعة جميعاً . أما إذا خرج معنى هذا المثل عن ذلك الحد ، إلى درجة أن الانسان يجب أن يميت فى نفسه الشخصية ، فى موقف غير موقف الخشوع إلى الله الأكبر ، كان هذا المثل المنتشر مرضاً هو أيضاً يجب استئصاله ومحوه من حوافظ الفلاحين .

علاج الرياء فى الصغر التربية الحرة ؛ وفى الكبر الموعظة الحسنة ؛ وأبلغ ما تكون الموعظة ؛ أن يعزر المرائى بالاعراض عنه ؛ وجعله يلمس بيده نتائج ريائه السيئة .

حدود الطاعة

دخل عندى من بضع سنين أحد مأمورى الحكومة مكفهر الوجه ، محمر العينين ، مستكملا لجميع علامات الغضب . أضيف إليها تعبه من الاسراع فى صعود السلم . فأشفقت عليه ، وظننته سيخبرنى بواقعة سطو ستقضى على شهرته بالنشاط ، والقيام بالواجب : فابتدرته : مالك ! هون عليك ؛ فأن الوقائع الجنائية ملازمة لبقاء الناس ناساً . فأشار « بلا » ولم ينطق . لأن صوته مختنق من شدة سرعة التنفس التى سببتها له ضخامته ، وتقدمه فى السن . فاصطبرت عليه حتى استطاع الكلام ، فأخذ يسب الزمان والمكان والوظيفة ، بحدة لم أعلمها له من قبل ، فسألته عن خبره قال « شتمنى المفتش » فقال « ياحمار » فى أثناء تفتيشه . فلما فرغ من التفتيش وانصرف جئت إليك : قلت له : تحمل « ما عليه شىء » (١) فانطلق فى القول يظهر آثار عزته ، ويحتد فى ذلك حتى خشيت على رئتيه أن تتمزقا . فقلت له إذن قدم استقالتك من هذه الوظيفة التى أهانتك آخر العمر ، كما تقول . فقال : معلوم أستعفى . ولكنه صار يبرد بعد هذه الكلمة شيئاً فشيئاً ، حتى لقد خيل إلى أن الرجل لم يغضب غضباً حقيقياً ، ولكنه جاء يخبرنى بهذا الخبر ، قبل غيره من عماله ، ويظهر لى عزته . فابتسمت فى وجهه ، وقلت له إذن أنت جئتنى لأسليك على هذه المصيبة التى لا تملك نفسك لها رداً ، إلا بأن تعمل ما عملت أمامى فى السر ، انتقاماً من ذلك الذى شتمك فى الجهر . فهون عليك وتأس بما أذكره لك . وذكرت له حادثة تشابه حادثته اتفق لى أنى حضرتها فى مديرية أخرى . قابلت حكمدار البوليس خارجاً من عند

الجريدة — العدد ٥٠٣ — ٣ من نوفمبر سنة ١٩٠٨

(١) أى « معلهش »

المفتش الأكبر باكياً ؛ فقال إنه سبه . فقلت له إذا لم تستطع أن تغسل هذه الاهانة بالطرق المسموعة عن رجال السيف ، فاتق مسبة تأتى بعدها بأن تخرج من وظيفتك احتجاجاً على هذا القول الشائن ؛ فقال مسترسلا فى البكاء ؛ ولكنه هو الذى رقانى بالاستثناء ، ولى عائلة كبيرة كما تعلم — لما سمع المأمور هذا القصص طابت نفسه ، التى ما أظنها كانت منقادة لانفعال حقيق .

ولقد اتفق لى أيضاً أنى دعيت مع بعض الحكام الانكليز فى منزل أحد الأعيان ، فرأيت صاحب الدار يزيد فى الحفاوة به إلى حد بارد ، كان ذلك الموظف نفسه يضحك منه ، ويسخر من حركات الاجلال والغباوة التى كان يأتيها مضيفنا الكريم . وكل مايمكننى أن أؤكده أن مضيفنا هذا ، لم يكن متخرجا من تحت السلاح ، ولم يكن ترقى بالاستثناء ، ولاذا عائلة يخشى عليها ، كما كان الحكمدار .

نضيف إلى هذه الحوادث الثلاث ، التى ليست وحيدة فى بابها ، بل لاأظن أحداً لم يتفق له أن رأى مثلها أو سمع به ، نضيف إليها الملاحظة على فكرة شائعة فى أدمغة الموظفين ، وجارية على ألسنتهم صباح مساء . إذا سئل أحد كبار الموظفين لماذا يشكو من الضغط وعدم الاستقلال فى العمل ، على أن هذه الشكوى اعتراف منه بالعجز ، وتجرد عن الكرامة الشخصية ، وتقصير فى القيام بالواجب الذى وضعته الأمة فى عنقه ؟ قال ماذا أعمل ؟ لو أنى أجد لفيفاً من الموظفين يوافقنى على فكرى ، لتمسكت بحقوقى القانونية تمام التمسك ، ورفضت كل ضغط يحد من حريتى فى العمل ، ولكن نحن المصريين لاننفع ! ! ! فاذا قلت له ياسيدى مالك والمصريين ؟ إن لك حياة ذاتية ، وكرامة شخصية ، وواجباً محدودا ، فاذا أراد رئيسك أن يعبث بعملك فيجعلك تعمل على غير ماتختار ، فما لك إلا أن تستقيل . يقول لك جوابا على هذا : وأى مصلحة للأمة من استقالة فرد واحد ؟ ومن الذى

يحس بى إذا استقلت من وظيفتى ، ليشغلها غيرى ؟ وهل تقدر أمتنا قدر الشخص الذى يضحى مصلحته لأجلها .

لا ياسيدى : نحن لسنا فى موضوع استحقاق أمتك التى أخرجتك لضحية تقدمها لها ، ولكنا نتكلم فى ذاتك ، وفى كرامتك الشخصية ، وما يقضى به عليك ضميرك ، من أنك لا تعمل إلا ماترضى ، مادمت غير مقيد بالحديد لتبقى فى وظيفتك ، فتضحيتك وظيفتك وراتبك ، ليست تضحية للأمة ، ولكنها هى الدفاع الوحيد عن حريتك الشخصية ، كما أن غذاءك هو الدفاع الوحيد عن بقائك .

وما الذى يضرك إذ كنت أنت الكريم الوحيد بين إخوانك الموظفين ؟ وهل سبق بينكم اتفاق على التضامن فى الكرامة الذاتية ؟

إن قلت له ذلك ، كف عن الشكوى مؤقتاً ، وانتقل بك إلى السياسة العامة أو حوادث البلد ، وينفض المجلس على لاشىء . ذلك إذا لم يقل لك على سبيل المغالطة ، إن نظام الحكومة سيىء ، ولكن الذى يدخلها يجب عليه الطاعة .

نشهد أن ذلك المأمور فى ريائه ، والحكمدار فى جبنه ، وذلك العين فى تملقه ، وهذا الموظف فى خمول عزيمته ، كلهم مسوقون إلى ماهم فيه بدافع خفى فى نفس كل منهم ، هو الاحساس بوجوب الطاعة للرئيس دائماً جهلا بحدود الطاعة .

الطاعة معنى له حدود معينة بالقانون الوضعى ، أو بقانون الأدب والعرف ، ولكن هذا المعنى لاحد له مطلقاً فى نفس الضعيف . كما أن السلطة معنى لاحد له مطلقاً فى نفس القوى .

ليست طاعة المرؤوس لرئيسه ، وطاعة المحكوم لحاكمه ، خارجة فى

مصرنا فقط عن حدودها المعينة المتفق عليها . ولكنها كذلك تخرج عن تلك الحدود فى البلاد المتمدنة . فان أغلب المرؤوسين فى هذا العالم يتكئون على رضى رؤسائهم فى أمر ترقيتهم ، إلى الدرجات التى يطمعون فيها . وإن المحكومين ، حتى فى البلاد الجمهورية ، من شأنهم أن يحبوا التقرب من رجال الحكومة ، وأن يحصلوا على جاذبيتهم أو احترامهم . هذا قانون طبيعى تقريبا . ولكن بلادنا قد تعاقبت عليها أزمنة طويلة من أزمنة الاستبداد ، جعلت خروج معنى الطاعة عن حدوده هو القاعدة ، لا الاستثناء ، كما فى البلاد الحرة . على أننا أحوج الناس فى تربية أنواع الكفاءات المختلفة ، إلى أن نلزم الرئيس أن يقف عند حقه ، فلا يتعداه ؛ والمرءوس أن يقف عند واجبه فلا يتعداه ، وإلا فالحرية الشخصية تكون حبراً على ورق ، واسما من غير مسمى .

أول مايجب علينا فى التربية السياسية أن نلاحظ استقلال الفرد قبل استقلال الأمة. لاأنكر أن الاستقلال العام للأمة يقوى ملكة الاستقلال فى الفرد ، ولكن استقلال الفرد فى ذاته وفى رأيه وفى عمله ، لا يتوقف مطلقاً على الاستقلال العام، بدليل أنه يوجد فى كل أمة مستعبدة، أفراد أحرار مستقلون.

أحسن مثل فى تربية الاستقلال الفردى ، هو تعليم الحق والواجب ، تعليم حدود الحاكمية والمحكومية . تعليم حدود السلطة وحدود الطاعة . أى تعليم الانسان أنه إنسان ، أو تعليم القانون والفلسفة . فان لم يكن ذلك النوع من التعليم ، فليكن التعليم بالقدوة الحسنة ، أى المثل الحسى ، وهو أن يثبت الموظف المصرى الذى ليست الوظيفة مصدر رزق بالنسبة له ، استقلاله بأن يأبى أن تحد حريته القانونية فى العمل أو يستقيل . ويثبت الرجل من الأمة أنه يحترم الحاكم ، كما يحترم زميله . إذا كثرت هذه الأمثلة ، وهى مع الأسف نادرة عندنا ، حصلنا على استقلال الفرد الذى هو بشير الاستقلال السياسى للأمة . حصلنا عليه بقوة الطبيعة . لا بالسؤال .

تربية الذوق

نصرف كثيرا من الفكرة ومن النقود فى تحسين ملابسنا ، رجالا ونساء ، وأكثر مانلاحظ فى اختيارها ، هو الزينة ، ولا نلحظ المنفعة الا فى الدرجة الثانية بعد الزينة . وأن زينة الهندام لا تتم إلا إذا كانت الملابس متوافقة الالوان فى النظر ، بحسب مايكفيه لنا الاصلاح الحاضر . مع هذا الاعتبار ؛ لانشك فى أن الذى يجمع فى ملابسه بين الالوان المتنافرة ، التى لايستريح فى رؤيتها النظر ، يكون ذوقه ناقص التربية ، أولاذوق له فى اللبس .

كذلك نرى بعضهم يجلس إليك يحادثك فى أمر قد شغل باله . يستفتح القول بمقدمات طويلة من النادر أن تكون لها علاقة بالموضوع الذى يحادثك فيه ؛ ثم يقطع سلسلة فهمك بعبارات : « من غير مؤاخذه » أو « بلا آفيه » أو « الله يكرمك » يستعملها فى غير ماوضعت له ؛ ويعتبرها هو منتهى الذوق فى الحديث ؛ هذا اذا مَنَّ الله عليه فنسى تلك الالفاظ الخالية عن المعنى التى يضعونها فى الكلام لتكسيه ثوبا جميلا ؛ وما هى الا كرابيج يهاض بها سمع المرء ذى الطعم مثل قولهم : « النهارده » و« حيثما ان » و « ايه المناسبة » ونحو ذلك من ألفاظ الفضول التى ابتدأت المحاماة عندنا أن تترقى بها من درجة الأمية ، إلى الفصاحة والبلاغة . مثل هذا يكون ناقص الذوق فى ملكة النطق أيضا .

ومن الناس من لايذوق طعوم الحوادث التى تقع حواليه ، إلا كما يذوق المحموم الاطعمة فى فمه ، أو كما يميز المزكوم بين روائح الازهار . مثل هذا إذا سألته عن سياسة الوفاق بين السلطتين (١) فى مصر ، قال لك الصلح خير على الدوام . وإذا وضعت تحت نظره حديث شوقى بك ، قال لك إن شوقى

الجريدة العدد ٥٠٩ - ٩ من نوفمبر سنة ١٩٠٨

(١) السلطة الشرعية (العرش) والسلطة الفعلية (الاحتلال)

بك لم يصرح فى حديثه بانه يعبر عن آراء مولاه . فاذا قدمت إليه حديث السير « الدون جورست » قال لك مادام إن الانكليز يساعدون دولتنا العلية. فهاهم أولاء يصنعون لنا بذلك معروفا . أفتريدون أن يساعدوا هذه المساعدة ويعطونا مجلسا نيابيا أيضا ؟ إنا نثقل عليهم إذا طلبنا منهم مساعدة الدولة والدستور لمصر فى آن واحد . هذا أيضا نوع من أنواع نقص التربيـــة لملكة الذوق .

عرفت فى باريس سيدة من الفضليات ، قالت إنها اجتهدت فى تربية حواسها وملكاتها بكثرة الالتفات لما يقع منها ، ومحاسبة نفسها عليه لا بشىء آخر من العلوم والفنون ، فنجحت فى ذلك ، حتى — كما قالت — إن ريشة الكتابة الواحدة خدمتها أربع سنين من غير أن تمسحها ، ولا أن تصلحها ، ولا أن تغيرها ، وأنها تكتب بها كل يوم . وأنها لم تكسر شيئاً مطلقاً من الآنية ، مع أنها كل يوم ترتب آنيتها الكثيرة الدقيقة (تلك الآنيـة هى أوانى الفخار والصينى والبلور والزجاج المختارة للزينة وهى مما يسميـه الافرنج « Biblo » كالآنية الموجودة عندنا فى متحف الآثار العربية) وأنها لا تخطىء الحكم على نغمـة من النغمات ، مهما كانت مشغولة عن الموسيقى بالحديث مع الغير . هذه الأمثلة قصت على بعضها ، وشاهدت منها البعض الآخر بنفسى . وتلك نتيجة تربية الحواس . أما عن تربيـة الملكات ، فلم أوفق إلى معرفة ما إذا كانت نجحت تمام النجاح فى تصيير ملكاتها بالتربية أقرب إلى الكمال من الملكات الأخرى ، كما نجحت فى تربية حواسها الخمس ، نجاحا مشاهداً بالعيان .

انظر الفرق بين مدام «توماس» التى صيرت حواسها إلى الكمال الممكن ، وبين سيدة من عندنا قد لا تمسك كأسـاً أو طبقاً لتنقله من مكان إلى مكان ، إلا أجهزت عليه ؛ ويقـال لها بعد ذلك : « فداءك » . وهى تقول إنه انكسر «لوحده» ولو لم تكن « الكاسورة ما كانت الفاخورة » ! !

نعم ذلك صحيح بعض الشيء . ولكن أصح منه ألا تكونى مثالا لتعطيل اليد عن أن تبلغ كمالها الممكن . والكاسرات أكثر من أن يحصرن ، فلا تزيدى عددهن بالاعذار الباردة ، واعلمى أن هذا نقص ، ومن أكبر العيوب الخلود إلى النقص ، متى أمكن تغييره إلى الكمال .

إننا فى هذا الوجود أسراء الشهوات الضارة التى نسميها الرذيلة أو العادة القبيحة أو الخلق السيء . أسراء للتصرفات الحسنة التى نسميها الفضيلة أو العادة المحمودة أو الخلق الحسن . نحن أسراء إحساس الخير والشر . أسراء ملكاتنا التى نحن مسئولون عن نتائج أعمالها . أعنى أنها هى التى تتحكم فينا ، فاذا وجب علينا أن نسير فى إصلاح حكومتنا السياسية ، لنعيش بها سعداء ، وجب علينا أيضاً أن يصلح كل منا حكومته الداخلية ، لتكون من النظام والكمال ، بحيث تستتب له السعادة الذاتية .

كل شيء يصلح بالتربية ، خصوصاً الذوق الذى فتحنا الكلام به ، فانه ابن التمرين والعادة . ابن التربية والمشاهدة . ابن الخطأ والتصحيح .

الذوق ، أو ملكة التميز ، هو كبقية الملكات الأخرى ، لا تكمل إلا بتربيته . وإنى أستسمح الذين يقولون : « الذوق شيء ليس فى الكتب » لأن هذا المثل السائر إن كان معناه أن هذا الذوق هو استعداد فى النفس ، كان مثلا صحيحا . لأنا نقول كذلك أيضا ، ولكن هذا الاستعداد يجب إنماؤه بالتعليم والتربية . وإن كان معناه أن الذوق ملكة كاملة بالخلقة ، لا تفلح فيها التربية ولا يفيدها قراءة الكتب ، فذلك خطأ صرف ، يجب الرجوع عنه إلى أن ملكة الذوق بجميع مظاهرها المعنوية والحسية التى ذكرنا بعض أمثلتها ، لا تكمل مطلقا ، كمالها الممكن ، إلا بالتربية المضبوطة . وما التربية الصحيحة إلا الانتفاع بآراء الحكماء فى كتبهم ، والملاحظات الشخصية التى يستفيدها الانسان كل يوم من الحياة ، كلما التفت إلى مايقع حوله ، وتدبر فى ربط

الحوادث بأسبابها ، وأجهد نفسه بعض الشيء فى أن يكون حكمه عليها صحيحاً ، لامدفوعاً بشهوة ولا صادراً عن خفة .

زارنى فى هذه الأيام الأستاذ المؤرخ اسماعيل بك رأفت فدار بيننا الحديث على أحد كتاب القرن الرابع من الهجرة هو الكاتب الفارسى « ناصر خسرو علوى » قال إنه زار القاهرة ، فوجد فيها سوقا كبيراً للأزهار ، ووصفه ، فلا تخال إلا أنه يصف سوقا كبيراً من أكبر أسواق الزهر فى العالم . قال اسماعيل بك أين ذلك السوق الآن فى مصر؟ ألا إنه لا يكمل ذوق الأمة إلا إذا أحبت الأزهار .

ونحن نقول معه إنه يجب صرف الطفل من صغره إلى تعلم الجمال ، وذلك بأن يلفت الأستاذ نظره دائماً إلى جمال الطبيعة الحسية . يوحى إلى نفسه أن تتعلق بحب الجمال . فاذا نمت هذه الملكة ، نمت معها ملكة التمييز بين الجميل وغير الجميل . ملكة التفريق والتفضيل ، ملكة الذوق السليم . كما يجب على الأم أن تعلم ابنها وابنتها الجمال ، وتنمى فيهما عادة حب الأزهار . عادة حب المشاهد الحسنة .

وأنى لها ذلك ، إذا كانت هى غافلة عما يحرك تلك العاطفة ، فلا تشترى زهراً إلا إذا كان عندها ضيوف ، ولا تحسن رصفه ولا التأليف بين المختلف من ألوانه ؟

إنا إذا ربينا فى أبنائنا ملكة الذوق فى المحسوسات ، أوشكنا أن نكسب من غير عناء ترقية ملكة الذوق فى المعنويات ، وحصلنا على قسم كبير من المشابهات بين الأفراد . فعلى المشابهات ينبنى التضامن . وعلى التضامن تبنى قوة الرأى العام . وعلى قوة الرأى العام ، يتوقف كل نجاح ، اجتماعى وسياسى .

حدود الوظيفة

شرعت الحكومة لمصلحة المحكومين لا لمصلحة الحكام. فاذا استبد رجال الحكومة بالامر دون الامة أو شكوا أن يكونوا بمجموعهم الحكومة الظالمة

على هذا الاعتبار يجب علينا أن نفهم أن الوظيفة فى الحكومة ليست فى أصل وضعها مزية يتمدح بها الحاكم، ولكنها ضريبة يجب على الكفء من الافراد أن يدفعها لأمته. وإن الراتب الذى ينقده انما هو بدل عن الوقت الذى يضيع عليه فى الانصراف عن أعماله الى أعمال المجموع، أى الاعمال العمومية التى يكلف بأدائها.

تقضى نصوص الفقه بأن القاضى اذا كان غنيا فليستعفف، وإن كان فقيراً فليأخذ كفايته من بيت المال.

وعلى هذا الاعتبار أيضا ليس من الصواب أن يظن أن الاستخدام فى الحكومة هو مورد رزق ثابت يسعى إليه المرتزق كما يسعى فى التجارة أو فى حيازة الأرض واستغلالها. بل يجب على العامل العمومى أو الحاكم ألا يلحظ فى الوظيفة إلا شيئا واحداً هو امكانه القيام بها من حيث العلم اللازم لها، ومن حيث الاستقلال الواجب له فى عمله العمومى، ولا يلحظ أمر الراتب إلا بصفة ثانوية صرفة، حتى اذا رأى نفسه غير قادر على ما كلف به أو رأى استقلاله فى عمله غير كاف لاتقان العمل على الصورة التى تريح ضميره، وجب عليه أن يستقيل ويترك منصبه لمن يكون أقدر منه على القيام به أو على نيل استقلال أكثر من استقلاله

إن الحكومة عندنا رغما عما يبدو عليها من العلامات الدستورية التى

الجريدة العدد ٥١٠ - فى ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٠٨

نقرؤها فى قانون الوزارة والقانون النظامى وقانون الاستخدام ، تجرى فى عملها على غير هذه الروح الدستورية الضعيفة

تنتقى موظفيها بالصدفة . وكم تخطىء الصدفة . ثم يجمع رؤساؤها الى أنفسهم كل السلطة ولا يصرفون من هذا الكنز الثمين للموظفين الامايرونه كافيا فى وضع اللوم عنهم ومانعا من اعتبارهم مستبدين بكل معنى الكلمة .

العمل يقدم إلينا كل يوم أمثلة تدل على أن الرئيس الانكليزى يظهر عليه فى معاملة مرؤوسيه أنه يريدهم على ألا يروا إلا بعينه ولا يسمعوا إلا بأذنه حتى جردوا بذلك معظم الموظفين عن حب الاستقلال فى الرأى وأطفأوا فى قلوبهم نار حب العمل لمصلحة بلادهم ورضى الأكثرون منهم بالقعود عن الخدمة الحقيقية وتوجيه كل أعمالهم وفكرهم إلى دفع المسئولية عنهم . ومات فى نفوسهم الأمل فى الاغتباط بحسن الخدمة لبلادهم ، ولم يبق فيها حى من احساس الوظيفة إلا حب الترقى ؛ لا ليكونوا أقدر على تعميم آرائهم واسداء خدماتهم ، ولكن ليستفيدوا من وراء ذلك توسيع رزقهم وتحسين حال معاشهم .

لا أبالغ إن قلت إنى ما رأيت موظفاً مصرياً إلا وهو يكره الحكومة والبقاء فيها ويشكو من القيود التى تقيد بها يداه عن العمل لخير بلاده، ورجلاه عن السعى لخير بلاده . ويشكو فوق ذلك سوء المعاملة . غير أنا مع الأسف نقول إن أمثلة الاحتجاج على الحكومة من موظفيها قليلة جداً، لا تكفى لأن نبرزها حجة على صحة مانقول، وإن كان لايكذبنا فيه أحد .

لقد كان رضى الموظف المصرى بهذه المعاملة سبباً لاعتبار جملة الموظفين كمية عاطلة كما كان تهاون الأمة فى طلب حقوقها مدعاة لاعتبارها فى نظر الانكليز كمية عاطلة كذلك .

جرّ هذا الفهم بحكومتنا إلى أن تظهر لنا انها إنما تحسن علينا باعطائنا الوظائف فى بلادنا . وانها فى الحقيقة فى غنى عن خدماتنا ، ولذلك وضعت

وراء كل وزير منا وزيراً من الانكليز له القول الفصل . وبجانب كل حاكم منا حاكما من الانكليز إليه المرجع فى التصرف وعلى المصرى المسئولية .

إن الحكومة تخطىء كثيراً فى هذا المعنى . تسىء به إلى الأمة وتسىء به إلى نفسها أيضاً لأن هذا الفهم يظهر بوضوح يوماً عن يوم للموظفين ، فلن يلبث أعزاؤهم إلا أن يتركوها وشأنها تفعل باستقلال من يرضى البقاء ما تشاء ، ويكون ذلك الموظف المستقيل قد أحسن إلى نفسه فحفظ كرامته ومروءته ، وأحسن إلى أمته فضرب لها مثلا حسناً ودفع عنها بمثله الجزئى ، وصمة الاستكانة والغفلة عن الحق .

إذا كان للسلطة حد تقف عنده وللطاعة حد تقف عنده ، فما يكون المتجاوز فى حد السلطة إلا ظالماً لغيره منتهكا حرمة قانون الحكم ، وساخراً من حرمة قانون الأدب الانسانى . وما يكون مجاوز حد الطاعة إلا متملقا نازلا عن مرتبة الرجل ، متهاوناً فى احترام ذاته ، لا يمكن أن يصير جزءاً صالحاً للدخول فى تكوين مجموع صالح هو الأمة .

ليست عزة الأمة بعدد أفرادها المندرجة أسماؤهم فى سجل المواليد ، ولكن عزة الأمة بعدد الذين يدركون معنى الحق والواجب . الذين لهم فى وجودهم الذاتى استقلال نوعى ، وما الاستقلال الذاتى إلا بشيراً للاستقلال العام .

الحمد لله . نحن لا نعدم من شباننا الأكرمين من يثبتون للموظفين وللحكومة وللأمة أن المصريين لا يقولون فقط بهذه النظريات التى نكتبها ولكنهم يعملون بالتطبيق لها ولا يرون فى الوظيفة ما يطمع فيها إلا خدمة الأمة واستكمال أدوات تلك الخدمة وأهمها الكفاءة والاستقلال .

الملل من كواذب الاخلاق

من الناس من يصبح يفكر فى طريقة يهرب بها من النهار، وسلاح يقتل به الوقت ـ كما يقولون ـ من صاحب يوافقه على ملاعبة الشطرنج أو النرد أو جمعية بطالة يمضى معها النهار أو طول الليل وشطرا من النهار فى لعب الورق أو لعب القمار، ينفقون فيه شطر عمرهم غير مأسوف عليه، وينفقون فوق ذلك رزق عيالهم، فاذا اعوز أحدهم أن يقتل هذا الوقت المكروه فى نظره، لبث فى بيته ينتقل من حجرة الى حجرة، وينزل الى المنظرة ثم يصعد إلى فوق، ثم يقوم ثم يجلس ثم يقوم، وهو فى كل ذلك مضطرب النفس مقطب الوجه كالذى ضاق جسمه عن حمل روحه. أو كالذى ضاقت هذه الدنيا الفسيحة عن أن تسع جسمه الصغير. ماباله كذلك وهو فى سعة من الرزق وخفض من العيش واحترام بين الجيران، فلماذا لا يكون سعيدا ؟

كلا إنه ليس سعيدا لأن البطالة أورثته الملل فهو مريض. وهيهات أن تجتمع السعادة والمرض.

مابال السيدة فلانة المحسودة على حظها المنعمة فى بيتها، تريك اذا اطلعت عليها فى دارها أنها أشقى خلق الله طول نهارها. تقوم من الكرسى الطويل إلى الأريكة، ومن الأريكة الى الشباك ومن الشباك الى المرآة. ثم هى بعد ذلك تتثاءب تتنهد وربما اشتدت عليها النورستانى (العصبى) الوقتية، فتبكى من غير سبب، فتجد فى البكاء صارفا لضيق الصدر الذى لازمها طول يومها. مابال هذه السيدة أيضاً ؟

إنها شقية، لأن البطالة قد أورثتها الملل. والملل عدو السعادة وقاتلها.

ان فلانا كان شغوفا بالسياسة وكان أشغل بها من وزير خارجية ألمانيا،

الجريدة العدد ٥١٦ ـ فى ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٠٨

فى هذه الأيام الأخيرة . ولكنه قد تبرم بها وتغير لها وأصبح لا يقرأ فى الجرائد الا أخبار النقل والترقى ، أو لا يقرؤها أصلا . فاذا سألته فى ذلك قال نعم، كنت أشتغل بسياسة البلد وأفكر فيها وأقرأ ما يكتب فيها وأفضل بعض المذاهب على الأخرى . ولكنى انتهيت بان رأيت أن الأمة لم تجن من وراء عملى شيئا . فالأمة لا تزال هى بعينها الأمة يوم اشتغلت بالسياسة . والاحتلال لا يزال باقياً ، بل هو يزيد مداخلة فى شؤون البلد الداخلية ، حتى ان سلطة كرومر كانت تقع على الحكومة العالية فقط ، والآن نجد سلطة السير الدون جورست ربما تطرقت الى الأعمال الجزئية ، بأمر فيها وينهى مباشرة لا بالواسطة . والشبان المتعلمون أشبه فى حب الوظائف بالأميين الأقدمين . والذى ينال وظيفة يصير أسيرا لها ، وإلا فهاتنى من أمثال استقالات الوزراء أو الموظفين الكبراء ما يدل على اعتقادهم بأن الوظيفة طريقة للخدمة لا طريقة للرزق أو للجاه ! لما وجدت أنى لم أر للاشتغال بالسياسة نتيجة محسوسة، نفضت يدى منها بالمرة. كأن هذا السياسى يريد أن يقول إن الأمم تحيا فى بضع سنين، وتستقل فى بضع سنين . ولكنه معذور لأنه مصاب بمرض الملل

ترى الرجل يخطب ود رجل آخر ويريد بكل غال أن يتخذه صاحباً له، فاذا حصل على صحبته لا يلبث أن يتساهل فى حقه وتبرد منه حدة الصداقة، ويتضاءل فى قلبه سراج المحبة . فاذا شرّحت نفسه من الجهة البسيكولوجية لتقف على أسباب هذا الفتور فى الصحبة ، لا تجد فيها شيئاً آخر غير أن فى نفسه مرض الملل .

كذلك قد تحسن الزوجة عشرة زوجها ؛ ولكنه مع ذلك يتغير لها فى المعاملة تغيراً قد يفضى الى تكدير صفاء الزوجية وقطع الروابط العائلية . وليس لذلك من سبب إلا أن الزوج مصاب بالملل .

ترى بعضهم لا يستطيع أن يسكن إلى نفسه ساعة من الزمان ، بل يحب أن يقضى كل وقته مجتمعاً بالناس مشغولا بهم . بعيد أن يرى من نفسه أنيساً

له ومن ذكراه مسلياً، ومن مستقبله رجاء فى الخير . بعيد عليه أن يعتقد أن خلوه بنفسه برهة من الوقت ضرورى جدا لمحاسبتها على أعمالها وأفكارها، ضرورى لمحاسبة نفسه على ماصرفه من وقته فى غير عمل . وبالجملة أن مثل هذا الذى يكره نفسه ويفر منها، يجب عليه أن يتعرفها ؛ ويتعهد من حين الى آخر حالها الأخلاقية حتى لا يضل فى تقديرها ولا يبقى نفسه فى مركز كاذب بالنسبة للحكم لنفسه أو عليها . إنك إذا سألته عن إفراطه فى الاجتماع مع الناس، وهربه من العزلة الوقتية اليسيرة، لقال إنى إذا خلوت بنفسى مللت . ولا شك فى أن هذا الملول من نفسه ليس إلا مصاباً بمرض الملل أيضاً .

الملل مرض من أمراض النفس تولده فيها البطالة والترف والانغماس فى اللذائذ . لأن اللذة إذا كانت متكررة كل يوم، فقدت تأثيرها الخاص بها وصارت عادة من العادات . وقل أن يكون فى العادة لذة . قد يتضاعف الملل البسيط فى النفس فيولد فيها أمراضاً كثيرة قد تفضى الى ماليخوليا الانتحار . وإن أحسن علاج لهذا المرض هو التدين والشغل وحفظ النفس عن ارتكاب ماتستحى منه، إذا خلت بنفسها، وماتهان به إذا علمه الناس عنها . وبالجملة اصلاح الأخلاق. فان الملل من كواذبها كما قال عمرو بن العاص : « لا ملل عندى لدابتى ماحملت رحلى ؛ ولا لزوجتى ما أحسنت عشرتى ؛ ولا لصديق ماحفظ سرى » إن الملل من كواذب الأخلاق.

قوة الرأى العام

تنقل أخبار الحوادث كل يوم أمثلة جديدة من شأنها أن تزيد إيماننا بقوة الرأى العام . غير أنى مع ذلك أرى أن انتفاعنا بتلك الأمثلة قليل فى جانب كثرتها، ضئيل فى جانب عظمها، فما سبب هـــذا ياترى ؟ هل نحن فى مذهب التقليد جامدون محافظون على ما ورثناه ؟ كلا إن الحس يشهد أننا فى غاية السرعة من التقليد . تظهر المودة فى باريس ولندن فتصل لنا فى البريد الأول، وما هو إلا أسبوع واحد حتى تجدنا رجالا ونساء قد لبسنا مايلبسون من الأزياء والألوان. لم يظهر الأتوموبيل فى أوربا حتى ملأ شوارع القاهرة جريا وصياحا . إلى غير ذلك من أمثلة التقليد فى المحسوسات والمعنويات ، تدل على أنها ليست هى ملكة التقليد التى تنقصنا، فما بالنا إذن لانقلد غيرنا فى العمل على تماسك الرأى العام، ليكون له من القوة ماينا سب عدد أفراد الأمة وحال ثروتها ومقدار أطماعها من الرقى السياسى ؟

إليك هـــذا المثل القريب القوى ، مثل قيامة الرأى العام الألمانى على جلالة الامبراطور غليوم، ذلك الرجل الذى قل أن يوجد له شبيه بين ملوك الأرض جميعاً فى صدق وطنيته وإخلاصه لقومه وإجهاد ملكاته فى أن يحصل لأمته على سيادة البر والبحر، وترويج مصنوعاتها فى أدانى المعمورة وأقاصيها . يكتب ويخطب، يفكر ويعمل . فاذا قام وسط الطلبة خطيباً ينتقد خطة التربية أو طريقة التعليم ويشجع القائمين بأمر العلم ، تراه فى اليوم الثانى فى عرض البحر يكتشف مناورة بحرية ؛ أو فى وسط جيشه ينتقد نظاماً حربيا . حتى لقد كان الناس يظنون أنه لا يفهم معنى الراحة ولا تمر بخاطره فكرة الترف ولا خاطر النعومة التى هى من شعار الملوك فى هذه

الجريدة العدد ٥١٩ - ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٠٨

الأزمنة . نسى ذلك الملك العظيم أنه الامبراطور، نسى ذاته حباً فى قومه، فرأى الرأى العام الألمانى يعضده فى كل مايقول ويفعل ، وناهيك ماصرح به لمولاى «عبدالعزيز» فى ابتداء الأزمة المغربية، مما يدل صريح الدلالة على أن الامبراطور يمثل الرأى العام الألمانى . ولكنه لفرط محبته لمصالح ألمانيا نسى أيضاً أن قوة الرأى العام التى تعضده كلما نطق لمصلحة ألمانيا، هى عينها قوة الرأى العام التى تخذله إن قال كلمة واحدة فى غير تلك المصلحة . ولم يدر بخلده أن خدماته الطويلة التى لم يوفق غيره لمثلها، لن تكون له شفيعاً أمام قوة الرأى العام يوم يحاسبه حسابا شديدا .

كنت من عشر سنين مع جماعة من الألمان المتعلمين يدور بيننا الحديث فى المسائل السياسية فكانوا يقولون امبراطورنا فعل كيت وكيت . امبراطورنا. ينوى كيت وكيت . إن تصرف الدول فى مسألة كذا لايرضى امبراطورنا. فكان لفظ امبراطورنا يقع فى سمعى وقعا خاصا به لأنه كان مطردا فى أحاديثهم، بحيث يمكننى أن أقول انى لم أسمع أحدهم يخطىء مرة واحدة فيقول حكومتنا أو مجلس الرشستاغ أو الوزارة ... الخ من الألفاظ التى نجدها مستفضية على لسان الانكليز والفرنسويين والنمساويين أيضا . وكان غريبا عنـــدى أكثر من ذلك ، أن أصحابى الألمان هؤلاء ، لايذكرون الامبراطور إلا بنوع خاص من المحبة والاجلال .

كنت أتخيل أن مذهب الأحرار « الليبيراليسم » لايزال ناقصاً بعض أجزائه فى المانيا على الرغم من انتشار مذهب الاشتراكية فيها، انتشاراً يخشى عليها من الافراط فيه . وكنت أظن بمناسبة تصريحات جلالة الامبراطور لمولاى «عبدالعزيز» وفى كل فرصة من أوقات مؤتمر الجزيرة ، أن هذا الامبراطور قد سحر الرأى العام الالمانى فجعله يزن الصواب والخطأ بلسان الامبراطور، بحيث أنه لايجب أن يفهم يوما ما أن الامبراطور يجوز عليه الخطأ كما يجوز على كل بنى حواء .

ولكننا الآن نرى العالم كله يمد أعناقه ليرى عن قرب قوة الرأى العام الالمانى المدهشة ، وليسمع ذلك الصوت العالى، صوت اجماع أمة كبيرة كهذه على تخطئة ملكها الكبير .

سمعنا أن الأحرار الانكليز كانوا ينتقدون فى البرلمان على زيارة جلالة ملكهم لجلالة قيصر الروس . ولكننا ما سمعنا أن الأحرار والمحافظين والامبراطوريين والاشتراكيين ، يتفقون كلمة واحدة ويصرحون بصوت واحد متجانس النغمة والرنانية ، كما حصل ذلك فى جلسة الرشستاغ التى فتحت فى الساعة الثالثة صباحا ودرجة الحرارة تحت الصفر .

بل ما سمعنا قبل اليوم أن الوزير يحكم على تصرف ملكه الذى هو (وحده) صاحب الحق فى تعيينه ، بمثل ما حكم به السياسى الكبير البرنس « ديبلوف » على الامبراطور .

كان كل ذلك ونقلناه للقراء حتى أمس . وعلمنا منه أن قوة الرأى العام الالمانى قد أظهرت تماسكا شديداً فى أجزائها من شأنه أن يجعل الامبراطور يرضى باستبقاء وزيره الأكبر فى منصبه بعد هذه المخالفة الصريحة ، ويقره على كل ما طعن به على حديثه فى الرشستاغ ، ويقولون بعد ذلك إن قوة الرأى العام وحدها من غير حاجة الى قوة مادية ستغير الدستور الالمانى من اليوم ، لتأخذ من الامبراطور تلك الاختصاصات التى كانت تاركة له إياها مادام يتصرف بها حسب مايتفق مع ادارة الرأى العام .

نظلم أنفسنا اذا أردنا — ونحن حديثو العهد بالعلم والمدنية — أن نتشبه بالالمان فى حريتهم القومية وتماسكهم فى الرأى، ولكننا نسرد هذه الوقائع لنعود بها للجواب على سؤالنا الأول : لماذا نحن لانقلد غيرنا بتقوية الرأى العام عندنا مع ملاحظة حالنا من القوة والضعف والعلم والثروة ، وما يثقل من الاحتلال والسلطة الشخصية ؟ لماذا ليس تقليدنا فى ضم أجزاء الرأى

العام متناسبا مع تقليدنا للاوربيين فى ألوان المطاعم والمشارب وأنواع الملابس واللذائذ ؟

قلة وطنية . احتقار لأنفسنا — ذلك هو السبب فى تخاذلنا عن جعل قوة الرأى العام متناسبة تماماً مع أطماعنا العقلية والسياسية .

ادخل إلى أى مجلس من المجالس، فى دوار العمدة أو فى سراى الوزير أوفى مكتب المحامى أوفى عيادة الطبيب أوفى زاوية من النيوبار أو السبلندبار؛ حيث كنت من هذه المجالس تجدنا نتكلم فى السياسة . نسب ذاتنا وأمتنا . نرمى أنفسنا بالضعف والعجز. نرمى أخلاقنا بالفساد ، نرمى عاداتنا بالقبح . نرمى رجالنا بعدم الثبات . نرمى موظفينا بفساد الذمة . ولو اطلعت علينا فى هذه الحال لاعتقدت أننا لسنا مصريين، لولا العمم والطرابيش . فاذا كتب منا كاتب أو خطب خاطب، استحى أن يحصل ما يدور فى تلك المجالس على ألسنة الذين هم جذع الرأى العام فى الحال ، ومنبت أغصان الرأى العام فى الاستقبال .

كل شىء فى الملكات الانسانية يقوى بالتمرن والاعتياد . الاستعداد يستحيل أن ينقص أمة بأسرها، ولكن الذى ينقص الأمة هو تمرين ملكاتها وتعويد أفرادها على القوة والثقة بالنفس . لافرق بين البدوى فى شجاعته والحضرى فى جبنه، الا أن الأول معتاد على ملاقاة الموت كل يوم، والثانى معتاد على الاتكال على البوليس . لافرق بين العالم فى شجاعته الأدبية والجاهل فى ضعفه وعدم ثقته بنفسه ، الا أن العالم قد علم بمقدار الحياة فاستهان بها . علم بأن الحقيقة هى أغلى ماتضحى له الملكات والراحة بل والحياة أيضا . علم بأن علة الخلقة هى خدمة الحق ومن لم يخدم الحق لم يقم لله بواجب الخلقة . علم بأنه لالذة للرجل الذى يذوق طعم اللذائذ، أشهى من لذة فناء ذاته فى خدمة نوعه . علم ذلك كله فهانت عليه أعراض الحياة . وأما الجاهل، فلا يعرف طرفا من نفسه، حتى يثق بها .

مادامت ملكة قوة القلب والثقة بالنفس هى ملكة ينميها التمرن والاعتياد أيضا، وجب علينا ألا نصرف الوقت فى السخرية من أنفسنا ؛ لأننا اذا أعتدنا ذلك فقدنا بالزمان كل عامل من عوامل احترام الذات ولحقنا الفناء حتما . علينا أن نروض أنفسنا على أن يعتبر كل منا نفسه انسانا مخلوقا لحقوق يتقاضاها من هذا الوجود، وواجبات يقوم بها لهذا الوجود، اعتباراً ممزوجا بفضيلة التواضع التى هى مرآة لجميع الفضائل

أما اذا قلدنا الالمان مع عدم اغفال الوسط الذى نحن فيه؛ وقلدنا الانكليز والفرنساويين مع ملاحظة البعد بيننا وبينهم، وذلك بتمرين ملكاتنا على القوة والثقة بالذات، حصلنا آخر الأمر من الرأى العام على قوة تناسب أطماعنا تماما . هنالك نحصل على ما نريد من غير عناء كبير، بل من غير سؤال ولا استنجاد . على قوة الرأى العام يتوقف نجاحنا فى طلب الدستور .

الرتب والنياشين

نعذر ذلك الذى يحب أن يكون محترماً عند قومه ، عالياً فى المرتبة بينهم، يسعى إلى بلوغ هذه الغاية بالأخذ بأسباب نفعهم وتقدمهم . يبنى الكتاتيب والمدارس . ويشارك بنصيب عظيم فى الجامعة ، ويبر الضعفاء والمساكين ويتبرع للجمعيات الخيرية ، اسلامية وقبطية

ولكن ماعذر ذلك الذى يستكثر ماله أو يظهر أنه يستكثره، فيشترى له رتبة أو نيشاناً، ويظن أنه يكون بذلك محترماً عند الناس . إذا دخل على مأمور المركز قام لاستقباله بأهلا وسهلا سيدنا «البك» . وإذا صادفه الشيال على المحطة حياه بسيدنا «البك» . حتى فى داخل داره هو يطمع أن زوجه وبنيه وبناته لا يخاطبونه إلا بلقب الشرف . وهم أعلم الناس بدرجة هذا التشريف ودرجة استحقاقه إياه . وإن تلك الرتبة ما كانت إلا من شطر رزقهم، فقيمتها عندهم محسوبة بقيمة فدانين أو ثلاثة ؟

عذره كعذر تلك السيدة الأمريكانية من بنات ملوك الذهب أو أغنياء أمريكا ؛ تطوف أوربا طوافاً تنتقل من فندق إلى فندق ومن عائلة إلى عائلة، تتعرف بالارسطوقراطيين (العائلات الشريفة) تغشى سمرهم ومجالسهم وتشهد مراقصهم وتتحادث مع الفيكونت والكونت والماركيز ، وتستلفت الأنظار لها ولآدابها ووفرة مالها وحسن ذوقها وغزارة علمها فى الدين والفلسفة خصوصاً . ثم هى تخرج من كل هذه الأوساط بزوج من هؤلاء الأشراف ، تتحلى بلقبه ويتحلى بمالها . تصبح هى الكونتس ، ويصبح هو الغنى .

الجريدة فى ٢٢من نوفمبر سنة ١٩٠٨ العدد ٥٢٠

إن هذه الفتاة الأمريكانية قد جمعت إلى ما شاء الله من الجمال وكثرة المال، ماشاء الله من الأدب والكمال. لكنها ينقصها شيء واحد هو أن أباها لم يترك لها فى ميراثه لقباً تختال به على أترابها وتتميز برتبته من بين مجالساتها. أرادت أن تكمل هذا النقص على زعمها، فتشترى بالمال والجمال بعلا فوقه لقب شرف تحمله على اسمها، كما تحمل تاج الماس على رأسها، طرف من زينة الحياة الدنيا. اشتهر هذا السلوك عن كثير من غنيات عذارى الأمريكان، حتى أصبح مرضاً من الأمراض العصبية لا يداوى إلا بألقاب الشرف.

سيدة خلقت فى النعيم. ونشأت فى الحلية. وهى مع ذلك تصرف جل مالها لتربية بنى قومها. معذورة إذا هى فضلت التزوج بالفقير ذى اللقب من ألقاب الشرف، على الغنى العاطل عنه، الذى هو كرجال الأمريكان، لتكمل أسباب سعادتها النسائية. ولتجتمع لها اللذات من أطرافها فى هذه الحياة. ولكن ما عذر صاحبنا ضيق الثروة أو محدودها. ما عذره فى شراء لقب يموت بموته فلا يخلفه فى الميراث لأولاده كبقية ما يشريه من المتاع. ولا هو يسد عنه الدين ولا يزيد قيمته فى نظر أحد إلا فى نظر الطبقة التى هو أرفع منها، قبل أن يكون سيدنا «البك»، بل ربما كان اللقب سببا فى الحط من كرامته عن هذه الطبقة أيضا؛ إذا لم يرزقه الله مع الرتبة مسكة من العقل وطرفة من التواضع.

السيدة تحب لقب الشرف لتتمتع به على هواها. وهذا البك يشترى لقب الشرف ليكون له غصة أو ليخلق لنفسه واجبات جديدة ما كان أغناه عن مثلها. ولا أعلم أن الرجل الذى فيه ذرة من العقل يشترى بماله حملا على عاتقه كان من شأنه أن يفر منه لو جاءه مجانا، كل ذلك اذا لاحظنا أن لقب الشرف فى بلادنا لا يعطى حقا فى راتب يقبضه صاحب اللقب. ولا يكسبه مزية الانتقال من طبقة الفلاحين الى طبقة الأشراف، لأن تلك الألقاب وقتية، تموت بموت حاملها، لا كالالقاب الأوروبية، تبقى فى العائلة مابقيت، ولها امتيازات سياسية واجتماعية لا يستهان باثرها.

الاسباب المنتجة للحصول على لقب التشريف بالشراء هى ثلاثة : جنون المشترى . وغفلة الحكومة عن المصلحة . وفساد السمسار

نفهم أن الرجل الذى لم تكمل فضيلته كمالها الانسانى يكاد يكون غير موجود فى هذا العالم . قد يفرح قلبه الضعيف بلقب التشريف اذا فعل الخير، أو دأب على خدمة الحكومة فكافأته بذلك اللقب أو بالنيشان ؛ يفرح لأن اللقب وذلك النيشان دليل ثقة الحكومة به واعترافها له بامتيازه عن غيره فى حسن الخدمة، وجزاء على صدقه الذى قد وفاه الاغباط جزاءه عليه من قبل . يفرح بهذا وتفرح به عائلته ، وربما كان لا يقصر احساسه على الفرح باللقب اذا جاءه ، بل يتناول شيئا آخر هو انتظار تلك المكافأة من وقت الى آخر

فاذا كانت قيمة اللقب هى ما يدل عليه من حسن الثقة ، فما قيمة اللقب الذى يشتريه صاحبه بماله ؟ لقب لا يدل على ثقة ، بل لا يدل على غنى المشترى أيضا انما يدل على سخفه وسوء تدبيره وانحطاط مروءته .

أما الحكومة التى هى شخص أدبى ، لا ندرى كيف تمنح الرتب على هذا النحو الذى وصفنا . عذرها واضح لديها . إنها لا تعرف ان الذى ينعم عليه هو مساوم مشتر ، لا خادم يعطى اجره ومكافأته . هذا كلام ؟

الحكومة يجب أن تعلم كما نعلم نحن الافراد ان كثيرا من الرتب يباع ويشترى . فاذا كانت لا تزال مع هذه الشهرة والاجماع ، تعتذر بعدم العلم، فلا تؤاخذنا اذن إن قلنا انها لا تعيش معنا على الارض ، بل هى ساكنة فى السحاب . نبهتها الجرائد قبل الآن فلم تنتبه ، فما هى إلا غافلة عن مصلحة الآداب العامة والاخلاق أو متغافلة عنها . وهى فى الحالين تستحق استياء الأمة منها والتقريع عليها ، حتى التشهير بها .

أما السمسار ، فذلك مرتزق من غير الحلال ، من غير الطرق المشروعة قانونا أو عرفا . يأخذ من قلة عقل الشريف بالشراء ، ومن غفلة الحكومة عن حسن التصرف ؛ يأخذ من دينك بأسباب رزقه الممقوت . هو يفهم

الحكومة كذبا استحقاق عميله للتشريف . ويضيف اليه من علامات الاخلاص للحكومة وامارات الخدم العمومية ، ماشاء له خياله أن ينسب كذبا لعميله الذى اتفق معه على ثمن أتعابه فى افساد الاخلاق ، وثمن سعيه فى الاستهزاء بالحكومة ورتبها ونياشينها . يأخذ المقدم ؛ فاذا تم التشريف يأخذ المؤخر . وقد يكون ذلك السمسار وجيها عند الحكومة راسخ القدم فى تزيين الباطل أمام عينها (الساهرة على مصلحة الرعية) فيكتفى من المشترى بالوعد . ومن سخافة المشترى أيضا انه بعد حصوله على الرتبة يدفع ثمنها وهو دين كدين القمار ، ان لم يدفع فلا مطالبة به . عجبا لهذا المشترى ! يظهر بفساد الخلق عند الشراء وبسلامة الأخلاق ووفاء الوعد عند دفع الثمن !! على أن سليم الخلق الوفى بالوعد لا يشترى الرتبة بالفلوس

لاحيلة لنا فى إصلاح خلق السمسار ، ولاحيلة لنا كذلك فى رد المشترى الى العقل ؛ ولكن حيلتنا هى أن تنبه الحكومة الى هذا الشر الذى ليس لأحد أن يناقش فى ضرره على الاجتماع المصرى ، وجنايته على حسن الأخلاق .

يقال إن شراء الرتب بواسطة السماسرة أمر حاصل فى بعض البلاد المتمدنة جداً . وقد روى الثقات هذا الأمر فلا محل لأنكاره . ليكن مايقولون . فهل يبرر العيب أنه موجود فى بلاد متمدنة ؟ على أننا نقول إن الفضائل الاجتماعية والسياسية كثيرة فى تلك البلاد بحيث لا يؤثر فيها وجود ذلك العيب فى حكومتها . ولكن هذا العيب عندنا هو إضافة فساد الى فساد . وشتان مابين الأثر السيء فى بلد ناشيء وآخر مستورشيد .

بحرمة الأخلاق ندعو الحكومة الى تلافى هذا الخطر ؛ فحسبنا منها أنها حكومة شخصية ؛ وحسبها أن تشيد أبنيتها لتهدم من أن تكون هى أيضاً عوناً على هدم صروح الأخلاق .

فى التعليم الأدنى

فرغ المتنورون والحمد لله من المناقشة فى كون التعليم واجبا أو جائزا أو مكروها، إلا أقلية لا تكاد تذكر فى جانب الاجماع · تقول تلك الأقلية قولا لا يستطيع سامعه أن يمسك عن الضحك أو الابتسام عند سماعه. ونحن مع هذا نسرده للقراء حتى يموت أثره؛ لأن الباطل تقتله شهرته؛ كما أن الحق ينميه التصريح به

يقولون إذا كنا نعلم أولاد الفلاحين، فمن الذى سيزرع لنا أرضنا الفسيحة؟ أتون لك على صحة هـــذه الدعاوى بأدلة من الحس . يقولون ان الذين استبدلوا الجلابية الزرقاء بالجلابية البيضاء . واللبدة الحمراء بالعمة البيضاء . الذين دخلوا الكتاب فأتموا فيه القرآن، قد خرجوا منه يترفعون عن الشغل فى الغيط وليس لهم إلا الطواف بالقرية من زقاق إلى زقاق، يجلسون عند كل مصطبة . ويجتمعون عند كل وليمة . ولم تنفعهم القراءة والكتابة إلا فى تزوير السندات وكتابة الشكايات، وأنهم على ذلك عالة على أهلهم وحرب على قريتهم، ولا يحسبون فى إحصاء العمال على أمتهم . أفتريدون أن تجعلوا كل الأمة مثل هذه الطبقة التى فقدنا بانتقالها من الجهل الذى تدعونه إلى العلم الذى تنشدونه، أذرعا نافعة لخدمة الأرض ؟

حجة بالغة حد الاقناع إذا كنا نريد بالتعليم الأدنى أن نخرج مثل هذه الطبقة التى أخرجتها الكتاتيب القديمة . ولكنا نريد أن نعلم فى الكتاتيب الجديدة حب العمل ، ونذكى فى القلوب نار النشاط . ونبذر فى النفوس بذور الفضيلة ، ونستأصل منها جذور رذيلة التزوير والمطاعنة فى حق حضرات الأعيان، الذين يتوجسون خيفة من كل قارئ أو كاتب وجد فى قريتهم .

الجريدة فى ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٠٨ العدد ٥٢١

ولا يريد القائمون بأمر التعليم أن ينقلوا صغار الفلاحين من شظف العيش وخشن الملابس ، إلى الترف الصارف عن التقصيب والتلويط ؛ بل هم على النقيض من ذلك يريدون أن تكون القراءة صفة تبعية لصفة الفلاحة أما البطالة التى سمَّمَت نفوس المتخرجين من الكتاتيب القديمة فليس سببها القراءة والكتابة لذاتهما ولا بقاء التلميذ فى الكتاب مدة الطفولة . ولكن سببها الحقيق هو ندرة القارىء والكاتب . سببها الامتياز الذى كسبه المتعلم على إخوته وأولاد عمه الذين لم يتعلموا مثله فى الكتاب .

أعرف من عشرين عاما قرى ما كان فيها من يفك الخط، إلا واحداً هو فى الغالب المأذون . وكان هذا المأذون يعتبر الشيخ الجليل والعالم الفاضل ، يفقه الناس فى دينهم الذى لا يعرف هو منه شيئا . ولكن أهل القرية يرونه يمسك بالقلم فيرقم به على الورق نقشاً يقول إنه الكتابة ؛ ويتلو ذلك على الناس فتسحر ألبابهم هذه الرسوم التى تدل على المعانى . يكبرون قدرة ذلك الشيخ الجاهل ويعتقدون فيه البركة، حتى إذا مرض مريضهم طلبوا إليه أن يكتب له حجاباً يصرف عنه المرض . امتاز الشيخ عن الناس فى الاحترام، فأحب أن يمتاز عليهم فى زيه وفى عاداته أيضاً . يلبس الأبيض وهو أفقر من لابسى الأزرق، ويسكن إلى البطالة كما يفعل العلماء والزهاد المشتغلون بعقولهم . أحب كل زوج أن يعلم ابنه القراءة والكتابة والقرآن، ليلبس البياض والعمامة ويحتذى بالمركوب الأحمر . ويقرأ المكاتيب . ويتلو القرآن فى الولائم حتى ينبه أمره ويشيع ذكره ؛ فيكون لأبيه وأمه من وراء ذلك الفخر ؛ وقل من لا يبغيه . من شأن هذا الولد الذى وهبه أبواه للقراءة — كما يقولون — ان يفضل على بقية إخوته فيتأخر عنهم فى القيام من النوم وتحجز له أمه خير ما فى البيت من الطعام ؛ حتى إذا صادفته مع إخوته يوم العيد حكمت بأنه ابن سيدهم لا ابن أبيهم، لقفطانه الأصفر ومركوبه الأحمر، ولأن بقية إخوته لا يلبسون إلا جلابية نظيفة

من البفتة . ذلك لأن هـذا الموهوب للقراءة، سيكون فخرهم وعمادبيتهم؛ خصوصاً إذا نوى أبواه أن يبعثا به إلى الأزهر متى أطاقا فراقه .

على هذا النمط من الفكر امتازت طبقة البطالة فى الأرياف على طبقة العمل ؛ لا من القراءة والكتابة المجردة . لأن القراءة وحدها لم تشتر للتلميذ من السوق أسباب ترفه عن إخوته . بل الذى وضع هذا الامتياز إنما هو جهل الأبوين، فاذا أراد الأبوان تعليم جميع أولادهما فى الكتاب انقطع الامتياز بينهم بالمرة، وأصبحوا قارئين فلاحين فى آن واحد . خصوصاً متى لوحظ أن فى النية جعل الزمن اليومى للدراسة فى الكتاتيب هو نصف النهار، ويكون الولد فى النصف الآخر مساعداً لأبيه فى الغيط، والبنت مساعدة لأمها فى البيت :

متى صح ذلك وجب أن نقرب ما استطعنا من التعليم الاجبارى أى من تعليم الناس جميعاً القراءة والكتابة، حتى تمحى بينهم الفروق السيئة التى جاءت من تعليم البعض دون البعض الآخر . وتنمو بينهم المشابهات التى هى الركن الشديد للتضامن القومى .

يقولون إن مشروع الكتاتيب هو مشروع اللورد كرومر أو مشروع الانكليز، هم الذين ابتكروه وهم الذين حملوا المديرين والحكام الآخرين على ترويجه بجميع الطرق . على أننا نعرف أن مشروع تعليم القراءة والكتابة فى الأمة المصرية لا يعرف التاريخ مبدأه . ولا نظنه يعرفه فى أمة من الأمم التى لها لغة قديمة مكتوبة . وكلنا قد تعلمنا فى الكتاتيب ، قبل أن يحل بنا هذا الاحتلال .

لا ننكر أن اللورد كرومر بدأ فى تحويل الكتاتيب من نظامها العتيق إلى نظام يتفق مع مدنيتنا الحاضرة . ولكن من ذا الذى يقول بأن نظافة الكتاب وكفاءة المعلم، يمكن أن يراد بهما تخريب البلد كما يدعون ؟ ولو أريد بهما ذلك، فها نحن أولاء والكتاتيب ملكنا وبين أيدينا ؛ فلننف

عنها جهة الشر ونسيرها إلى جهة الخير الذى نفهمه . وإلا فان السكك الزراعية قد خطت فى عهد الاحتلال ، والخزان بنى فى عهد الاحتلال؛ فهل يجب علينا قياماً بالوطنية أن نخرب الطرق الزراعية ونكسر الخزان، بفكرة انها ربما كان انشاؤها غرضاً مستتراً ضاراً كما كانوا يقولون ؟

*
* *

على هذا ننصح لحضرات الذوات الذين يثبطون العزائم عن انجاح الكتاتيب بأن يكفوا عن ذلك ، فانهم إذا كانوا يتبرمون بالكتاتيب ويتجنون عليها اتقاء المغرم فيها ، فان تصريحهم بعدم القدرة على مساعدة الكتاتيب أو بالبخل عن مساعدتها ، أشرف لهم وأليق بهم ، من أن يجلسوا فى المجالس العالية فلا يجدون فى أدمغتهم من الأفكار ما يقولون إلا محاربة بلادهم : مرة بسبب الأمة التى سودتهم وجعلتهم رؤساءها ؛ وأخرى بالانتقاد من غير علم على التعليم . جرأة فائقة : أن ينتقد الجاهل على طريقة التعليم . كأنى بهؤلاء الذوات وهم لا يعلمون من العلم إلا فك الخط ، يكبر على نفوسهم أن يساويهم فلاحوهم فى هذا الامتياز أيضا . ولكن ليطمئن أعداء المساواة. فان القراءة والكتابة فى هذا الزمن لا تعطى لصاحبها حق التقلب فى المناصب العالية ، كما كان الأمر فى الزمن السالف . وان لنا من الرأى العام قوة كافية لانجاح التعليم الأدنى والأعلى معا . فالرأى العام غالب على أمرهم ولكنهم لا يشعرون .

المرأة أيضا

إذا غصب الرجل حق المرأة فى المساواة وحقها فى الانتخاب والتوظف، فلقد غصبته حريته ، وأقامت نفسها عليه ملكا لا يرحم عند المقدرة و لا يجامل عند الحاجة ، ولا يعذر عند الزلة . كأن المرأة قد اتخذت من حب الرجل لجمالها سلاحا تنتقم به منه على مافرط فى تقدير المساواة بينها وبينه ، وتقتص منه على فكرته السيئة فى اعتبارها موضعا للاستمتاع فقط . فهو يتحكم عليها فى المملكة وهى تتحكم عليه فى البيت ، هو يظلمها فى وضع القوانين، ولكنها تظلمه بشىء أشق من ذلك بكثير وهو مصادرتها له فى احساسه ووجوده الخاص . قلتم لليهود انزلوا عن حق الحكم ولا تكونوا إلا تجارا . قالوا نعم ولكنا بالتجارة نملككم ونعرف الأمور بينكم، فكأنكم رضيتم من السيادة بالاسم دون الفعل ، ورضينا منها نحن بالسيادة الفعلية دون الاسمية . كذلك قلتم للنساء لستن الا غرضاً من أغراض حبنا للزينة والتمتع . فان لكم رضينا بهذا القسم، بل بهذا الصغار ، ولكننا سنكون سيداتكم بما ملكناه من قلوبكم وسنذيقكم عذاب الهجر أحيانا ومرارة التجنى أحيانا . ثم نسخركم كالانعام فى هذه الزينة التى اخترتموها لنا شعارا ، لتعلموا أينا السيد وأينا المسود . صدق اليهود وصدقت السيدات أيضا . فانك اذا مررت بمخازن البضائع وجدتها محشوة بأصناف غالية الاثمان كلها لزينة المرأة، وليس للرجل أمام ذلك نصيب كبير . مرّ بالفابريقات الكبيرة ، تجد الآلاف المؤلفة من العمال يشتغلون لزينة المرأة دون الرجل . اطلع على دفتر حساب العائلة، لترى فيه كيف ان المرأة تصرف فى زينتها أضعاف مايصرف الرجال فى طعامهم وشرابهم وكسوتهم . اطلع على حال زوج

الجريدة فى ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٠٨ العدد ٥٢٤

مطمئن، تر المرأة تتدلل وتتجنى وتعذب وتغضب وترضى، وتشترط لرضاها عن زوجها أن يشترى لها كذا وكذا. ومن هو موضوع ذلك التعذيب؟ هو الرجل الذى يظن حمقا أنه سيدها كما تقول له هى أحيانا: «ياسيدى». وما السيد إلا القاهر، وما القاهر إلا هى — ألا تعطون المرأة حقها فى الانتخاب، وفى كل ما يساويها بالرجل فى هذه الأحوال الاعتبارية، حتى ترضى هى أيضا بأن يساويها الرجل فى الحياة الداخلية، ولكى يخف عنه ظلمها ويقل منه انتقامها؟

تلك هى نظرة من نظرات «تولستوى» الصادقات، نشرناها هنا لقرائنا من الرجال والنساء ونلفت إليها فكرتهم على السواء، لعل فى ذلك عزاء لسيداتنا اللواتى هضم الاستبداد حقوقهن. وتقليلا من خيلاء الرجال الذين يظنون خطأ أنهم أسياد النساء خارج البيت وفى داخله: الذين يظنون أن بأيديهم قيادهن فلا يسرحن ولا يرحن إلا بارادتهم. كلام لا مصداق له من العمل اليومى.

سيقول بعضهم إن عذاب الرجل فى أمر يحبه عذاب يَعْذُبُ. وسيقول آخر إن الرجل ليس مملوكا للمرأة لذاتها، بل هو مملوك لشعوره الخاص بمحبتها، وإنه لا يحب المرأة لله كما يقولون؛ ولكن لأنه يجد فيها مكملا لشخصه فى الحياة، فهو بحبه لها يحب ذاته. وسيقول ثالث: أن يكون الرجل عبداً فى داره وسيداً فى الخارج، خير له من أن يسوى المرأة به، فيجعلها تشاركه فى الأعمال السياسية والعمومية لأن اشتغال المرأة بتلك الأعمال مفسد لها خطر على الوطن، موقف لدولاب الجد فى العمل وحسن القيام به، خلافا لمن يقولون ان المرأة تهز المهد بيمينها والعالم بشمالها.

ليقولوا مايقولون. فان الذى يهمنا نحن المصريين من الموضوع ليس هو مساواة الرجل والمرأة فى حقوق الانتخاب والتوظف. فان نساءنا بارك الله

لهن،لم يطلبن بعد مثل هذه المطالب المقلقةللراحة العمومية ، كما هو الحال فى انكلترا . بل لا يطلبن شيئا يعز علينا منحه لهن . يطلبن سعادتنا الفردية وسعادتنا القومية . يطلبن التربية والتعليم .

المرأة لاتجرى فى زينتها من غير عنان إلا اذا كانت لاتعرف فى الحياة فضيلة القصد . أى اذا كانت تؤثر الماديات على المعنويات . وذلك أقرب إلى المرأة الجاهلة منه إلى المرأةالفاضلة، التى قد تتخذمن فضلها خير زينة لها ، وتغتبط بنتائج عملها فى ذلك الوجود .

فاذا كان الأمر على رأى تولستوى، وما أظن رأيه إلا صحيحاً جداً من أغلب وجوهه، أى أن المرأة هى فى الحقيقة مالكة الرجل وسيدته الحقيقية ؛ وجب علينا أن نجتهد فى أن تكون ملكاتنا أقل ظلما لنا وأكثر عطفاعلينا . وذلك لايتم لنا إلا اذا كانت ملكات قلوبنا متعلمات طاهرات القلوب فاضلات بكل معنى الكلمة .

أليس ذلك اعتباراً جديداً يضاف إلى غيره من الاعتبارات الأخرى؛ فيجعلنا نهتم أفراداً وجماعات بترقية المرأة إلى درجة أعلى من مرتبتها الحالية .

شيء في التعليم

الحكومة منتجة مع نفسها، اذا كانت لا تسمع الشكوى من عقم طرق التعليم فى مدارسها . فانها يظهر على أقوالها وأعمالها أنها انما أعدت المدارس لا لتعليم العلم تعليما ملاحظا فيه خدمته ونشره وانتفاع الأمة به . بل لتعد لها رجالا أكفاء للقيام بوظائفها التى يكفى فى القيام بها معارف محدودة جدا، بل حسب الموظف فى تأدية الوظيفة سهولة انقياده .

يمكننا أن نقول من غير خوف، إنه لا يوجد فى نظارة المعارف العمومية مدرسة اتخذت فيها طريقة نافعة فى التعليم بمعناه الصحيح الا مدرسة القضاء الشرعى ، وان كان فى اسمها مايدل على ان التعليم فيها مقصور على مايلزم للقاضى الشرعى . ولكن بروجرامها وما نعهد فى كفاءة اساتذتها ، وما رأيناه من عادات طلبتها وحفظهم للروح الشرقية كما حفظوا زيهم الشرقى : كل ذلك من شأنه أن يخرج رجال علم مصريين تماماً .

كل شيء أوروبى مُصِّرَ فى هذه المدرسة، حتى علم الخواص التى أودعها الله فى الأجسام . فلا غرابة أنك اذا تلمست العالم العصرى المصرى لن تجده الا ممن يتخرجون فى هذه العلوم الممصرة ، منفعلة نفوسهم بالاعتقادات المصرية، سابغة عليهم العادات القومية . وهذا النظام لم يلاحظ فى مدرسة أخرى غير هذه المدرسة . فى كل ماعداها ، كله غربى لا مصرية فيه : اللغة العربية مجهولة عند أبناء العرب أو غير معروفة كما يجب . العلوم تدرس باللغة الانكليزية حتى تاريخ مصر، حتى الزراعة المصرية وآلاتها بالضرورة. آداب الجلوس وآداب الأكل وآداب المحادثة كلها غير مصرية . مبدأ علم الأخلاق إن كان يجرى على لسان أحد الأساتذة عفوا هو أيضا غير مصرى، أى ليس

الجريدة فى ٦ من ديسمبر سنة ١٩٠٨ العدد ٥٣٢

هو مبدأ الخير والشر المؤدى الى الثواب والعقاب فى الدار الآخرة . بل ربما كان ذلك هو مبدأ اللذة والألم ، أو مبدأ حب الذات .... أو نحو ذلك . صورة الجمال التى ترتسم فى نفس المتعلم فى تلك المدارس ، قل أن تكون مصرية . بناء المدرسة ونظامها قل أن يكون مصريا . أصناف الغذاء قل فيها الأنواع المصرية . كيفية الطبخ ليست مصرية أيضاً ، والنتيجة أن مدارس حكومتنا ليس فيها من المصرية إلا نسب التلامذة وتربة الأرض القائمة عليها المدرسة .

فاذا حذفت مدرسة القضاء الشرعى من بين مدارس الحكومة ، لأمكنك أن تقول إن نظارة المعارف عندنا شركة تعليم أجنبية ، لجماعة الفرير أو الجزويت . إنه ليس للعلم وطن ولا للتمدن وطن ، ولكن طريقة التعليم وطريقة التمدين يجب أن تاخذ الطابع الوطنى ، حتى تمتزج بنفس المتعلم وعاداته الأصلية فى نفسه ، وحتى يبقى المتعلم بعد التعلم جزءا من أمته وفرداً من قومه ، حافظا لجميع المشابهات التى تربطه بهم ، لا متخذاً عادات جديدة تربطه بغيرهم ، وتعتبر فروقا بينه وبينهم . لأننا على تلك الطريقة العقيمة فى مدارسنا من قرن من الزمان لم نحصل على علماء عصريين ، ولا على متعلمين يأنسون لأهل البلد . بل كل متعلم يكاد يلحظنا نحن قومه بعين الأحتقار ويريد لو يستطيع أن يغير أشكال ولائمنا الشرقية ومآتمنا الشرقية وعاداتنا البريئة ، التى لاجناية فيها على الأدب ولا على الخلق ؛ ولكن النزول عنها جناية على مشخصاتنا القومية التى نمتاز بها عما سوانا ، كما يمتاز هو عما سواه باسمه ولقبه وطوله وقصره ، ولازماته فى القول والعمل .

استهانت الحكومة بلغتنا فلم تخدمها فى مدارسها كما تخدم غيرها من اللغات الأجنبية ، حتى تجد المتعلم فى مصر قد يسهل عليه أن يتكلم فى علمه بالانكليزية الصحيحة ، عن أن يتكلم بالعربية الصحيحة لا العامية . واستهانت من زمن بعيد بالعناية بتمصير التعليم بعد رفاعه بك والدكتور محمد على باشا

وأبى السعود وعلى مبارك نشأ رجال العلم المصريين . وهى مع ذلك كما قلنا منتجة مع نفسها ، مادامت تعد أبناءها ليكونوا مرؤوسين للانكليز فى ادارة البلد . هذا عذرها فما عذر جمعياتنا الخيرية !

ما عذر الجمعية الخيرية الاسلامية وجمعية التوفيق القبطية والعروة الوثقى والمساعى المشكورة فى المنوفية والأعمال المبرورة فى الفيوم . ماعذر هذه الجمعيات المصرية ، أن تتخذ بروجرام مدارس الحكومة قرآنا لاتغير فيه ولا تبدل !

اذا كانت هذه الجمعيات المصرية لاغرض لها إلا مساعدة الحكومة هى أيضا فى إعداد موظفين لها ، فسعيا مشكوراً الى الآن . فان متخرجى المدارس العالية قد صاروا أكثر عددا مما يلزم لوظائف الحكومة .

وإذا كانت لاتريد ذلك ، بل تريد أن تعمل الخير بالتعليم ، فلا خير فى هذا التعليم الذى لاغرض له إلا التكثير من عدد المتعلمين تعليما قد ينفع الحكومة ، ولكنه لا ينفع العلم والوطن .

أما إذا كانت تريد أن تعلم الناشئين لانماء عقولهم وملكاتهم حتى يستعدوا ليكونو رجالا مصريين قادرين على النجاح فى معترك الحياة الشخصية والاجتماعية ، فلتسمح لنا مجالس ادارة هذه الجمعيات أن نصرح لهم من اليوم ، بأن الطريقة التى يسلكونها ليست هى التى تحقق مايقصدون .

ليس من غرضنا أن نغمط حق هذه الجمعيات من الاغتباط بنتائج أعمالها لمصر . فانا نعترف بالخدمات الجليلة التى أدتها الى الآن لمصر ، ولكنا نطلب منها أن تغير بروجراماتها تبعا لأطماع الأمة من الرقى التعليمى . فان الوقت تغير وتغيرت أفكار الناس بعض الشىء فى الغرض من تعليم أبنائهم وصار العلم الحديث يطلب فى مصر لذاته لا ليكون وسيلة لخدمة بعينها أو مصدرا لنوع مخصوص من أنواع الرزق .

البروجرام أو قانون التعليم ، هو قواعد تنظيم الروابط بين المعلم والمتعلم

وبين قضايا العلم . كما أن القانون العام ينظم روابط الأفراد على قضايا المعاملات بينهم . وليس كل قانون يصلح لكل بلد، بل لابد من أن يلاحظ الشارع فى وضع قانونه ، حالة أهل بلده من جميع الاعتبارات .

كذلك الأمر فى قانون التعليم يجب أن يلاحظ فى نقله من أوروبا الى مصر، أو من نظارة المعارف إلى الجمعيات الخيرية، استعداد البلد لقبول القانون واستعداد التلامذة لقبول طريقة التعليم، والمنتج منها والعقيم.

الآن قد وضعت نظارة المعارف قاعدة جديدة لم تكن من قبل ؛ وهى أن لغة التعليم هى لغة الامتحان، وأن التلامذة يقبلون فى تأدية امتحان الشهادة الثانوية باللغة العربية .

الآن قد كادت تتم حلقات سلسلة التعليم الأهلى من الكتاتيب إلى المدارس الحرة ابتدائية وثانوية، إلى الجامعة التى ستبتدىء دراستها بنوع ما هذا العام .

الآن ابتدأ الناس أن يتعلموا العلم ليكونوا رجالا يخدمون أنفسهم من أشرف الطرق، ويخدمون بلادهم بآكد وسائل الخدمة .

أمام كل ذلك، يجب على جمعياتنا الخيرية ألا تجمد على بروجرامها الأول، فتجعل اللغة العربية هى وسيلة العلم والأخلاق والفلسفة والدين؛ قاعدة للعلم . وأنها اذا فعلت ذلك جاءت بالمقصود منها، وأدت من المنفعة للأمة أكبر ما يمكن .

العـــادة

يسير الشـاب إلى بيت القمار أو إلى عمل آخر من أعمال الرذيلة بخطوة مضطربة، ينتابه الحياء مرة والخوف مرة أخرى . وقد لا يجرؤ بعضهم على أن ينفرد فى هذا الطريق المخجل المخيف، فلا يأنس إلا برفيق أفضل منه فى السبق إلى الرذيلة . فاذا اقتحم تلك المرة الأولى، وخلا إلى نفسه استلمه وخز السريرة ينغص عليه ما طاب له من اللذة . ويقتص منه على ما أتاه ضد ما يعتقده الفضيلة المعروفة . فاذا تهيأت له صدفة أخرى ، فأتى ما أتاه فى المرة الأولى ، خفت فى قلبه صوت الضمير، وتقوت اعتذاراته الباردة لنفسه عما فرط منه ، وكثر تمثله بالذين وقعوا من قبله فى الخطأ من العلمـاء والكـتاب والأمراء والوزراء . ثم تصير له الرذيلة عادة بعد ذلك، يأتيها من غير فكرة، والانسان أسير عادته .

كذلك يخطو الشـاب فى طريق الفضيلة مدفوعاً بعامل الشوق الطبيعى إلى الـكمال فتـكون خطوته الأولى صعبة عليه فاذا تكلف الصبر عليها، خطا الثانية. ثم تصير الفضيلة عادة والانسان أسير عادته .

إذا كان هناك شك فى أن الانسان خير بالطبع أو شرير بالطبع، فلا شك فى أن مقومات الانسان فى الحياة هى ما حصل عليه من آبائه بحكم الوراثة من الأخلاق، وما كسبه من الوسط الذى تربى فيه من العادات . وقد علمنا أن العادة طبيعة ثانية ، وأن أعمالنا فى هذا الوجود، هى نتائج أخلاقنا حسنة أو قبيحة، ومظهر عاداتنا صالحة أو سيئة .

متى صح ذلك، والأمثلة على صحته فى هذا الوجود، حسـية مستفيضة،

الجريدة فى ٩ من ديسمبر سنة ١٩٠٨ العدد ٥٣٥

وجب أن يكون الغرض الأول من التربية والتعليم ، هو إصلاح الاخلاق وتقويم العادات .

ليس من الصعب على أحد أن يفرق بين الخير والشر ، ولا بين القبيح والحسن ، أو بين الفضيلة والرذيلة . فانا قد ورثنا من الأجيال الطويلة التى قد خلت من قبلنا من العقائد الدينية والتعاليم الانسانية والعادات العامة، ماقد جعلنا جميعا نفرق بين الخير والشر، سواء فينا الذكى والغبى والعالم والأمى ؛ خصوصاً فيما يتعلق بأمهات الفضائل وأمهات الرذائل . ولكن الصعب علينا هو أن نروض أنفسنا على مباشرة الخير ومباعدة الشر، أى الأخذ بالأسباب التى تقرب أفراد الانسان بعضها من بعض، والبعد عن الأسباب التى تفرقهم . وانى أعوز شباننا أن يعودهم أمهاتهم وآباؤهم فى البيت ، وأساتذتهم فى المدرسة، الأخذ بأسباب الخير أى بالفضيلة، وترك أسباب الشر، أى الرذيلة، فان لهم من أنفسهم خير مهذب .

إن أحدنا يستطيع أن يتعلم السباحة من غير معلم، ويتعلم ركوب الخيل من غير معلم، ويجيد الرمى بالسلاح من غير معلم، بل يمكنه أن يتعلم العلم أيضا من غير معلم . كل ذلك يمكن حقيقة بالتمرن والاعتياد ، وإن لنا فى أعمال الناس وظواهر الطبيعة نماذج نتعلم عليها، فهل يصعب بعد ذلك أن يمرن الانسان نفسه ويعودها مايعرف أنه الخير أو الفضيلة ؟. نحن لانحتاج فى تقوية أبداننا إلى معلم يعلمنا كيف نتغذى غذاء مقوياً ، ونأتى التمرينات العضلية التى تجعل الانسان من شدة البدن على ما نراه فى الفلاحين، الذين لم يقف أحدهم مرة فى ملعب الجناستيك؛ فكيف لايمكنه أن يقوى نفسه ، اذا أمكنه أن يقوى جزأه المادى، فيجعله صحيحاً سليما أيضاً .

لشباننا المتعلمين عادة حسنة ؛ هى أن الواحد منهم يتخذ فى غرفة نومه « ساندوز » أو أثقالا من الحديد، يمرن عضلاته بها كلما هب من نومه، ذلك فوق مايعنون به من ركوب الخيل، ودورة الجزيرة على القدم .

فليس ببعيد على هؤلاء أن يتخذ أحدهم فى غرفة نومه أيضا آلات معنوية يمرن بها نفسه على الصحة والسلامة . تلك الآلات هى أبسط كثيراً من الساندوز المركب . هى الخلوة بالنفس ومحاسبتها كل ليلة على أعمالها .

لست أشك فى أن محاسبة النفس على ماصدر منهامن الأعمال، وما جال فيهامن الخواطر، وما عقدت عليه النيةمن الأمور، هى أمر صعب فى أول يوم، تجد النفس دائما لذاتها عذراً تعتذر به عن أعمالها الضارة وأفكارها الشريرة ومقاصدها السيئة ، ولكنها بالزمان تبطل أعذارها و تصفو . ومتى صفت النفس بالمحاسبة، رأيت فيها دفعة واحدة كل أعمالها الماضية وأفكارها كما تنظر فى المرآة واستحيت من تكرير الاعتذار عن الخطأ . بعد ذلك تحصل النفس على السلامة و تقدير أعمالها بميزان العدل، ويصير الخير لها عادة لاتحب النزول عنها، فالانسان أسير عادته .

الشرف

الشرف صفة شائعة لا يوجد فى الناس واحد إلا ويدعيها لنفسه، ولكن قل فى الناس من يقيم من عمله دليلا على صحة دعواه .

فى مجالس الكبراء، كما فى مجالس الصغار ، تسمع كلمات نفيسة تردد فى آخر كل حكاية من الحكايات اليومية التى يقصها أحد الكبراء على الآخرين، بيانا لما كان بينه وبين رئيس الحكومة، كما يقص العامل على زملائه ما حصل بينه وبين المعلم فى المعمل ، وبين زميله وبين الاسطى الطاهى فى المطعم .

كل راو من هؤلاء الراوة المختلفين فى التربية والعلم، المختلفين فى المراكز الاجتماعية، المختلفين فى المجالس، المختلفين اختلافاً شديدا فى كل شىء، إلا فى اللحن فى اللغة العربية ، كلهم يردد أن العمر واحد : والرزق واحد ، وأنه لاشىء أعز على الانسان من شرف النفس، فخير له أن يعدم الحياة قبل أن يعدمه . هكذا يقولون فهل هم به يعملون ؟

تختلف ألفاظ ادعاء الشرف ومعناها واحد . إن كل محدث عن نفسه لا يختم حكايته إلا بما يجعله فى عينك الرجل الصحيح الفكر السليم القلب الذى لم يخطىء مرة فى تقدير وظيفته فى الحياة، ولا فى تقدير فضيلة الشرف من نفسه، فيقول أحدهم « لا يأخذ الروح إلا خالقها » ويقول الذى له معرفة بأخبار السلف وآداب العرب إنه يتمثل بقول « عبد الله بن محمد بن أبي عيينة » يعاتب أميراً قدم عليه غيره فى التشريفات :

كأنك لم تر أن الفتى الـ حمى إذا زار يوما أميرا
فقدم من دونه قبله ألست تراه بسخط جديرا
ألست ترى أن سفّ التراب به كان أكرم من أن يزورا

الجريدة فى ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٠٨ العدد ٥٣٧

ويتمثل آخر بقول رابلى : « الرجل يساوى القيمة التى يقدرها لنفسه »

إذا رأيت ـ كما رأى غيرك ـ مديراً من مديرى الأقاليم يقبل يد المستشار اشارة إلى أنه قد دخل فى عداد بنيه المطيعين ، أو خدمه الخاضعين الخاشعين، لأن المستر «متشل» لم يكن فقيهاً فى الدين ولا هو من أولياء الله الصالحين .

إذا رأيت ذلك، وقست على هذا المدير كثيراً من الموظفين الكبار الذين ربما لم يغلوا فى دين الضعة إلى هذا الحد ، ولكنهم على الأقل قد وضعوا أنفسهم برفق فى موضع الخدم الخصوصيين من المستشارين ـ حكمت بأن ذلك المدير ومن تقدمه أو تأخر عنه قليلا فى ميدان الضعة، إنما هو متنازل عن دعوى الشرف .

وإذا رأيت بعض القضاة فى نظارة الحقانية مظلوماً يسترحم من ظنهم ولاة أمره ليأخذوا بناصره من ذلك القدر الذى حط عليه، فيرقوه إلى درجة أعلى من درجته ، على أن هذا القاضى يعلم أنه لا يكون عادلا إلا إذا كان مستقلا ، وأنه لا يكون مستقلا إذا أحس أنه مظلوم أو اعتمد فى كشف ظلامته على موظفى الحقانية الاداريين الذين يحب أن يقطع بيده بينه وبينهم صلة المرءوسية، لا أن يسعى هو بقدميه إلى تثبيت هذه الصلة المعيبة .

إذا رأيت ذلك القاضى على تلك الحال، حكمت بأنه هو أيضا متنازل عن دعوى الشرف .

وإذا رمى بك القدر إلى أن تحضر مجلس المدير لا فى مصر ، ولكن فى مركز وظيفته ، وجدت كثيراً من الأعيان يجلس فى مجلسه مسحوراً بوهم خاص من الشرف ، توهم أنه حاصل عليه لمجرد كونه فى حضرة المدير . ولا تسل بعد عن عدد « ايوه يا افندم » « رأى سعادة المدير فى محله » « ربنا يخلى سعادة المدير » وما يحيط بكل لفظ من هذه الألفاظ من الاستجمام فى البدن واشارة الخضوع، مايجعلك تضحك قهقهة من ذلك العابد والمعبود . إذا رأيت ذلك حكمت بأن ذلك العين المحترم هو أيضاً متنازل عن دعوى الشرف .

اذا عاتبت أحد هؤلاء على مسافة الخلف الفسيحة بين قوله وبين عمله ، لانبرى يحجك باقناع وفصاحة عامية، ليثبت لك أن تقبيل يد المستشار لمجرد أنه رئيسه، أو التوسل الى الحقانية لزيادة الراتب، أو الخشوع والتكتف البارد فى حضرة المدير لنيل رتبة او نيشان أو مساعدة فى الانتخاب ، كل ذلك لا يناقض معنى الشرف ولا تدور صحته إلا على معنى واحد، هو أن إرضاء الرئيس واجب

ليس الواقع أن مظاهر التملق والنفاق هذه أصلها فى النفس حب القيام بالواجب، بدليل أن الذين يأتونها لا يذكرون أولئك الرؤساء فى خلواتهم إلا بالشر والغشم والظلم ، بل بما شاء الشاتم أن يشتم . بل الواقع هو أن حكومة الاستبداد قد طال عهدها فينا ، فأماتت فى نفوسنا كثيراً من الصفات العالية؛ حتى الصفة الشائعة التى هى الشرف ، لم يبق منها فى كثير من النفوس إلا ظل متحول، تطرده المنفعة أمامها الى حيث شاءت .

ولكن الذين ينزلون عن الشرف الذاتى رغبة فى الحصول على المنفعة، إنما هم مخطئون جداً فى تقدير معنى الحياة، مخطئون جدا فى فهم معنى النجاح فى الحياة .

ليس معنى الحياة الانسانية أن يسوق الرجل نفسه الى الرق، فيقع فيه طائعاً مختارا، يتخذ له أسياداً بمقدار أنواع المنافع التى يتلمسها. فأنه يكون بذلك قد باع نفسه بثمن بخس، هو شىء لا يقوّم وجوده الخاص ، ولا يحميه من أمر الله اذا جاءه ولا ، ولا . بل هو عند الموظف زيادة فى الرزق يستعين بها على إفساد نفسه بالترف ، وعند غير الموظف رتبة يستعين بها على افساد نفسه بالغرور.

كل يعلم أنه لم يعزل أحد فى هذه الحكومة من وظيفته لأنه شريف بمعنى الكلمة، ولم يحبس أحد من الأعيان لأنه شريف بمعنى الكلمة . وليس العزل ولا الحبس على فرض وجودهما ، يستحقان أن يفتدى المرء نفسه منهما بالتنازل عن قيمتها . على أن الذى نعرفه من الأمثلة الحسية أن المرء كلما كان بعيداً عن الاستهانة بذاته، كان قريبا من النجاح فى الحياة فى جميع صوره .

انكار الذات

حتى فى الطبقة الواطية من الناس، تجد رجلا يملق آخر ويطيعه طاعة عمياء. تجد ذلك بين شريكين فى بضاعة من الخضر والفواكه، تباع على عربة اليد. رأس مال الشركة لا يتجاوز عشرات القروش. ترى أحدهما كظل للآخر الذى يحدد له ثمن البيع، ويرسم له الحارات والأزقة التى يجول فيها وساعات هذا الجولان، وربما حدد له النغمة التى بها تكون المناداة والاعلان عن البضاعة. هما متساويان فى الخلقة، متساويان فى الثروة والوسط، متساويان تقريباً فى كل المقومات الانسانية، ولكن أحدهما له شخصية وأنانية. عنده معنى أنه انسان ذو وجود خاص وارادة معينة، له اعتماد على ذاته واعتداد بنفسه. وأما الثانى فأنه لا يضع نفسه حيث يريد بل هو يضعها حيث يريد صاحبه، فلا يرد له قولا، ولا يناقش له فكرة، بل يلوح عليه أن نفسه فضولية، لا قوام لها من ذاتها، بل لا بد لها من نفس أخرى تسودها؛ تضبط حركاتها وتسير ميولها وتحدد رغائبها.

هذا الذى يمحو ذاته يغتبط كثيراً برضى سيده عنه. مثله فى ذلك كمثل كلب «الصالون» يدور بجرى حواليك يستنزل منك نظرات الرضى عنه والاقرار له بمظاهر إخلاصه. إن هذا الانسان الساذج، قلت ثقته بنفسه إلى أن ظن أن لا عيش له إلا من التقرب من شريكه على هذه الصورة الخطرة على شرفه، فكان من وراء ذلك إنكاره لذاته.

سرح نظرك لا الى تحت كما فى المثل السابق، بل فى مستوى الوسط، تجد بين هذه الطبقة الوسطى أيضا مستخدما او موظفا يدلى بكل مافى وسعه الى رئيسه، ويعتاد على ان يفهم أن الخير هو مايرضى الرئيس والشر هو مالا

الجريدة فى ١٢ من يناير سنة ١٩٠٩ العدد ٥٥

يرضيه، وكبرت فى نفسه هذه الفكرة حتى اختلطت عنده حدود الطاعة والعبودية والاخلاص وانكار الذات، فتجرد عن نفسه ارضاء للرئيس الذى لا يعلم من فضله شيئاً غير كونه قادرا على أن يرقيه من درجة الى درجة، أو أنه ينقله من قنا إلى الاسكندرية. إذا وقف أمام رئيسه او جلس معه تفرس بنظرات خاصة بهؤلاء المتملقين ليرى ماذا يحب الرئيس فيسبقه اليه، وماذا يكره الرئيس من الناس، فيفيض هو فى تقبيحه. قال أحد الثقاة كنا فى مأدبة مع رئيس لنا، وكان أحد إخواننا الموظفين مقربا لديه ومشمولا برعايته فى المعاملة والترقيات، وكان مجلس أخينا هذا من المائدة على ناحية من الرئيس بحيث لا يراه. فكاد يمد عنقه ليرى ماذا أخذ الرئيس من الأطعمة، وماذا ترك، حتى يقلده فى الأخذ والترك. ولكن زميلنا قد سهى مرة فاخذ من طبق عافه الرئيس ولم يأخذ منه، فلما تنبه الى ذلك لم يذقه بعد، ونادى الخادم ليرفعه من أمامه. لم يقتنع هذا المرءوس بأن ينكر نفسه طمعا فى ارضاء رئيسه، بل تدرج إلى اشهادنا جميعا عليه أنه قد تسلب من إرادته وأنكر ذاته؛ ومن هذا الصنف عندنا مع الأسف كثيرون.

ارفع نظرك إلى فوق، تجد فى الطبقة العالية أيضا ماقد وجدت فى الطبقتين الوسطى والدنيا. ترى الحاكم الكبير أو الوزير أمام السلطة، ينزل عن رأيه، لا لانه اقتنع بما يخالفه، ولا ليحتال على تنفيذه بطريقة أخرى ليحصل من وراء ذلك على ارضاء ضميره وايصال النفع لامته، ولكن لمحض إرضاء السلطة، يتسلب عن ارادته ويجاوز حدود مايعتقده الخير ليبقى ممتعا بنعمة الرضى عنه والالتفات اليه، ليدفع عن نفسه خطر السقوط، وان الذى فعل انما هو السقوط بعينه. يخاف الفقر فيحرص على مركزه؛ ولا أفهم أن الانسان يمكن أن يكون من الفقر المدقع فى شقاء يماثل شقاء ذلك الذى يتساهل فيما يعتقده الحق، فيصير له هذا التساهل عادة يخنى من ورائها كدر الضمير وهم النفس، للبقاء فى مركز كاذب من المجد الباطل والفخر الغشاش.

لو علم الانسان مقداره لم يفخر المولى على عبده

ذلك العين الكبير الذى يفنى فى إرادة غيره حبا فى ارضائه ، والوزير أو المشير الذى يفنى فى إرادة من فوقه طمعا فى رضاه : كلاهما مستهين بنفسه منكر لذاته .

ينكر العالم الصوفى ذاته لتفنى نفسه فى أفق أعلى من أفقها بكثير ، ولتخلص من أرجاس المادة إلى طهر المجردات . وينكر خدام الوطن أنفسهم لتفنى فى مبادئهم ، يقضون على مصالحهم الذاتية لمصلحة المجموع ، وينزلون عن حياتهم الفردية لحياة المجموع . ويفنى العالم المحقق فى مبدئه الذى يسعى لنشره واقناع الناس به ، فينسى شخصه أمام ذلك الغرض العالى . كل أولئك ينكرون ذواتهم ويميتون شهواتهم لتحقيق إرادتهم . وهؤلاء هم الذين كانوا فى كل جيل ، العلل الاولى لانتقال الجمعية البشرية من درجة إلى أعلى منها من درجات الكمال ؛ فاولى بهم الا يسمى تفانيهم فى خدمة المبادىء انكارا للذات ؛ ولكنه على العكس من ذلك محافظة على الذات وتشريف لها لتخلص من اللذائذ العرفية الواطية ، إلى اللذائذ الجميلة الدائمة . ليس الدافع لهؤلا الاخيار هو — كما يظن خطأ — الدافع لجماعة المغلوبين على أمرهم المقهورين على إرادتهم ، الذين أشرنا إلى طرف من وصفهم فى الأمثلة الثلاثة فى صدر هذه الكلمة .

يظهر أن إنكار الذات على تلك الطريقة المعيبة فى الطبقات الثلاث من الناس سببه ضعف فى النفس ووحشة من اعتمادها على ذاتها ، لا اعتماداً كاملا . ولكنه مقيد بحدود نظرية الاجتماع الانسانى الذى هو طبيعى فيه ، لا تقوى تلك النفس بعد هذا المرض الذى لحقها على تحمل مسئولية الوجود الخاص ، وينقص فهمها لمعنى الحياة وتقدير أسباب السعادة فيها . وإن نفسا تجردت بحكم العبودية عن شخصيتها ، يستحيل أن يرجى منها خير لذاتها أو لغيرها ، بل هى على العكس من ذلك تنقل أمراضها إلى غيرها ممن وضعتهم الصدفة

السيئة تحت سلطتها، بالطبع أو بالوضع. مثل هذه النفوس خير ما تعالج به إلفاتها إلى ذواتها وتعويدها على استرداد إرادتها المفقودة، حتى تكسب شخصيتها إذا أمكن ذلك.

الأمة عائلة مكررة أو فرد مكرر. فاذا كملت صفة الاستقلال الذاتى فى الأفراد، حصل الاستقلال العام للأمة من غير إبطاء. وإن التضامن بين أفراد الأمة سببه اتساع دائرة المشابهات، وضيق دائرة الفروق بينهم. وإن اخير المشابهات ما كان فى الصفات العالية كالاستقلال الذاتى وإباء الضيم وحب الحق والعدل، وشرها ما كان فى الصفات الدنيئة، صفات العبودية كأنكار الذات لارضاء ذى سلطان وما يتفرع عن هذه الرذيلة من الخبيثات. مشابهات النوع الأول توجد تضامنا إيجابيا يرفع الأمة، ومشابهات النوع الآخر، توجد تضامنا سلبيا، معه يستحيل على أمة أن تطمع بحق فى الحرية العامة والاستقلال.

الموظف المصرى

يبتدئ الشاب المصرى فى خدمة الحكومة مملوء القلب بالرجاء فى حياة سعيدة. حَادَّ الملكات لشبابه وقرب عهده بسنى الدراسة، لا يقل فى حريته واحترام ذاته عن أمثاله فى الأمم الأخرى. ولكنه مع ذلك بعد قليل من الزمان فى أعمال الحكومة، لا يلبث أن يشتهر بين مواطنيه بشىء من الضعف فى العزيمة، والتساهل فى أخذ الحق، والتفريط فى أداء الواجب. يشتهر عنه ذلك حقا أو باطلا: سواء. والنتيجة أنه يعرف بين مواطنيه بقلة الكفاءة لمركزه. فاذا جاء خبر رقيه من منصب إلى منصب، ابتسم عارفوه وأكبروا تصرف النجدة فى بنى الانسان وقالوا: « قيراط بخت ولا فدان شطاره »

يكبر الموظف فيصير مديراً محترماً أو وزيراً مبجلا، فلا ينجح كثيراً فى كسب ثقة أمته. حتى إذا تغيرت عليه السلطة المطلقة وتصدته بالشر من غير سبب، لا تجد فى الناس من يهم للانتصار له والاحتجاج على الحكومة فى أمره؛ ولا من يذهب إلى داره من عارفيه ليعطوه على الأقل من إظهار عطفهم عليه، شيئا من الاغتباط على حسن صنعه والرضى عن ذاته. لا هذا ولا ذاك. بل ترى الناس ينصرفون عن مقابلته ويستهينون من أمره، وربما لا يقف أمرهم عند هذا الحد؛ بل ينقلبون عليه عملا بالقاعدة العتيقة « الناس على دين ملوكهم »

ترى الموظف المصرى متى خرج من الحكومة عدلا أو ظلما، استكن فى داره وقصر مجلسه على بعض اخصائه واستوحش من بقية الأحياء. كأنما انفصاله عن الحكومة كان معناه انفصاله عن الحياة الاجتماعية، فلا يراه أحد فى الأعمال العامة إلا فى شهود الأفراح أو المآتم. يبين عليه أنه

العدد ٥٦٧ فى ٢١ من يناير سنة ١٩٠٩

قد فَقَدَ بالخروج من الوظيفه ركناً مهماً من أركان حياته . يقدر نفسه كما قدره الناس . وينسى ان الوظيفة لم تكن من مقومات حياته ولا جزءا من ماهيته ، بل كانت رداء يرتدى به ليخدم بلاده ، فنزعه ليلبس رداء آخر ، يخدم به بلاده أيضاً

إذا قارنت بين الحالة النفسية «البسيكولوجية» لذلك الموظف المحال على المعاش أو المستقيل ، وبين حالته النفسية حين أتم دراسته ودخل الحكومة لأول مرة ، لوجدت ان استقلاله الذاتى لم يستفد متانة من التجربة فى العمل فقط ، بل ان ذلك الاستقلال قد ضعف جدا من نفسه أو كاد يموت

علة ذلك كله هو «الوسط»

من الموظفين من لا يلحظ فى الوظيفة شيئاً آخر غير الرزق . وهؤلاء إذا ألقى بينهم شاب مستقيم الأخلاق لا يسمع من أقوالهم ولا يرى من أعمالهم الا معنى واحدا ، هو ارضاء الرئيس أو عبادة الرئيس . لا يراهم يخافون الا من شيء واحد . هو قطع العيش . تقع هذه المعانى المنحطة على أذن ذلك الشاب ـ حديث العهد بتقليد الفلاسفة فى زهدهم وحسن توكلهم على الله ؛ والعلماء فى جرأتهم واحتقارهم مظاهر الحياة ـ فى أول مرة ، موقعا سيئا ، وأقل منه سوءا فى المرة الثانية ؛ حتى يعتاد سمعه ان الواجب هو التزلف للرئيس . والحق هو التزلف للرئيس . والعقل والاعتدال هو التزلف للرئيس . والشرف والمروءة هما التزلف للرئيس . ولو قال لاخوانه انهم خملوا ، وان الشرف غير ما هم يفهمون ، لانبرى اليه الناس من كل حدب يرمونه بالنزق والطيش وسوء الأدب والادعاء إلى غير ذلك ، مما يجعله يتجنب بادىء الأمر مناقشتهم . ينتهى الحال بهذا الشاب أن يماريهم ، ثم يصير منهم بعد قليل من الزمان ، أو بعد أن يذوق حلاوة النتيجة التى يؤدى اليها مذهب الضعف والتملق . يذوق حلاوة رضى الرؤساء من الترقى من وظيفة إلى وظيفة ، وزيادة

الترف التى تقتضيها زيادة الراتب، فينزل من حيث لا يشعر عن مرارة الجد والفضيلة إلى حلاوة الهزل والرذيلة. فانظر ماذا يفعل الوسط.

يلقى الشاب المتعلم بعد خروجه من المدرسة وسطا آخر غير وسط زملائه. هو وسط الأقارب والأصحاب الذين يرجون منه أن يكون رئيسا مطاعا يخدمهم بجاهه وموسرا يبرهم بماله. يسمع أيضا فى هذا الوسط ما قد يسمعه فى وسط الزملاء

يلقى الموظف غير ذلك كله الوسط العام للحكومة. يرى فيه بالنظر المجرد ان الحكومة بسلطتيها كأنها يعز عليها أن يوجد فى البلاد رجال أولو أخلاق لا تلين أمام الشدة، ولا تضعف أمام القوة، ولا تتغير أمام الوعود الجميلة. كأن الحكومة المطلقة تظن - وظنها حق - ان امثال هؤلاء الرجال أولى الاخلاق الصحيحة إذا كثروا فى أمة من الأمم، شدوا إزرها، وقلبوا أمرها من حكومة مطلقة تحكم بأمرها، إلى حكومة مقيدة لا أمر لها إلا ما أرادت الأمة. فهى لحفظ وجودها تنظر إلى الموظف المستقل نظرة المتوجس فى أمره، المشفق من اشتهار ذلك الموظف فى قومه وكسب ثقتهم. بل تخشى أن يلتفتوا حوله فيشتدوا به ويقوى بهم، ومن وراء ذلك الجامعة القومية أو التضامن الأهلى الشديد، الذى متى كمل لا تقف حكومة فى وجهه. فكأن الحكومة تجرى فى تصرفها هى أيضاً مع الموظفين المستقلين على مبدأ تجريدهم فى ميل الأمة نحوهم، وانعطافها عليهم. ولا شىء أدل على هذا الظن من الواقع الذى يعلمنا انه ليس للآن ولا واحد من كبرائنا خرج من الحكومة حائزاً رضى الأمة عنه وثقتها به. والعقل يمنع أن كل الذين خرجوا من الحكومة لا يستحقون ثقة الأمة.

بين هذه الأوساط وغيرها من الأوساط الأخرى، أوساط الذين وهبوا أوقاتهم للانتقاد من غير علم، والذين تصدروا للنصح والارشاد من غير فضيلة، والذين لا يستحيون من ضمائرهم فيقلبون للناس الحقائق حسبما

تشتهى مقاصدهم . مظلوم بين كل هذه الأوساط، ذلك الموظف الناشىء الذى يحب الفضيلة ويجعل لها فى حياته المقام الأول . يظلم نفسه كثيراً إذا طمع أن يعيش فى هذه الأوساط ويرضى عنه أهلها . ومخطىء جداً اذا ضحى إرضاء نفسه البريئة الطاهرة فى سبيل إرضاء الوسط الذى يعيش فيه .

على ذلك ننصح لشبيبة الموظفين أن لا يتجردوا عن مبادئهم القويمة ، بحجة انها نظرية لاعملية ، أو بحجة انها لا ترضى الأوساط الذين هم فيها . ننصح لهم بأن يقيم كل منهم على مبدئه الذى يعتقده الحق ، وأن يتمرن كل يوم على تضحية مركزه فى سبيل الثبات على مبدئه من الحرية والرفعة وعدم الاحتفال بارضاء هوى الرئيس، اذا كان خارجا عن حدود الفضيلة ، وعدم الاصغاء الى نصائح وسط الزملاء ووسط العشراء . وإلا كان جهله خيرا من علمه الذى قضى فيه حياته، وفضائله التى حرمته فى عنفوان شبابه من كثير من لذائذ الاباحيين .

نكرر كل يوم أن النفس الواحدة إذا علت إلى معرفة قيمة الحياة ، وصبرت على احتمال غضب الوسط وانتقاصه إياها، تشععت خلالها فى الأمة باسرها . فما ظنك بالفائدة التى نستفيدها من هذه النفوس الكثيرة البريئة ، التى لا يحجبها إلا مجاراة الاوساط التى ذكرناها .

مصاب التمثيل

مات كوكلان . لا تقولوا :

رحمة العود والكمنجا عليه وصلاة القانون والمزمار

بل عليه رحمة الله وأسف الناس أجمعين . نحن لا نرثى فيه سياسيا ولا فيلسوفا ولا عالما محققاً . ولكنا نرثى فيه تلك القوة المعنوية التى كانت تبرز أدق المعانى مجسمة للناس ؛ يكادون يرونها بأعينهم ويلمسونها بأيديهم بعد أن يسمعونها بآذانهم . ولئن رثينا ذلك الممثل فانما نرثى خليفة موليير فى تمثيله والموصلى فى توقيعه ـ نرثى تاج التمثيل وعرش الغناء

يطرب الراعى من صوت الأرغول ، والقروى من المزمار ، والذى تهذب ذوقه ورق شعورة لا يطرب الا من أصوات العود متوافقة على أصول الفن . ولكن الجميع يطربون . يطربون من النغمات التى تخاطب النفوس وتملك القلوب . وما اللغة إلا عاجزة عن أن تصوغ لنا تلك المعانى العالية التى توحى الينا بها الطبيعة . تحملها لنا الموسيقى ، ذلك الرسول البليغ الذى يسحر أفئدتنا ويرقى ملكاتنا وينمى فى نفوسنا ماشاء الله من عواطف الحب والحنان والرحمة والاخلاص ، والتفانى فى خدمة الاوطان .

يصيح المغنى المقتدر «بآه» العالية ويعطيها حقها من الفن حتى تمثل معنى كاملا فيخلع بها قلوب سامعيه ويوجه بها نفوسهم الى الوجهة التى قصدها ، فاما إلى معنى الحزن ، واما إلى الاسف واما الى الحنان . ويلقى الممثل الماهر قطعة تلبست بمعانيها نفسه وحملتها همته ، يقرع بها قلوب سامعيه فتدخل الى أعماقها من غير استئذان ، فتفعل بها ما أراد المؤلف ، وتتمشى فى أعصابهم ، فتحولها عن الحال العادية إلى حال جديدة هى اللذة التى يجدها من يشهد

الجريدة فى ٣٠ من يناير سنة ١٩٠٩ العدد ٥٧٤

التمثيل الصحيح . وليس منا من لم ير حوالى المغنى أو الممثل من يبكى أو يضحك . وما هذا الانفعال من البكاء والضحك ، إلا أثر من أثار سلطان المسمع على السامعين .

ليس سماع الغناء والتمثيل سعادة وقتية كبقية اللذات الدنيا ، تفارق النفس عند الفراغ منها . بل لكليهما أثر ثابت فى تربية العواطف والملكات؛ كما أن العلم بقضية بعينها، لا يقصر على فائدة الانتفاع بها ، بل هو من جهة أخرى، يجلو جوهر العقل ويشحذ حده ويذكى ناره

كل أمة تصبغ التمثيل والغناء بلون أخلاقها ، كما تصبغ معتقداتها وقوانينها بلون عاداتها . وانه لاشىء أدل على رقى الأمة فى سلم التربية أكثر من طريقتها فى الغناء والتمثيل . كما انه لا شىء أدل على مدنيتها من انتشار العلم الصحيح فى عقول أفرادها . واذا عجبت للذين يريدون أمة على التقدم بغير العلم، فانى لأكثر عجباً من الذين يرجون لها نجاحا بغير التربية ، ومن الذين يظنون ان تربية العواطف، تكمل بغير الغناء والتمثيل .

اذا كان التمثيل على ماذكرنا، قاعدة من قواعد تربية الأمم كان الممثلون هم بالضرورة المؤدبين المربين، والمرشدين الناصحين

ولئن فات كوكلان أن يكون حكيما منتشر المذهب، فلقد كان ممثلا طائر الصيت . خدم اللغة الفرنساوية والأدب الأوروبى . وكان الصلة المتينة بين مبادىء الحكماء وبين عقول الأمم ، كما كان الرسول بين الكمال وبين العواطف . فلم يكن لبنى الانسان باقل نفعا من فيلسوف مبتكر . ولا عالم مكتشف . ولا كاتب مفيد . بل لم يكن أقل على قومه بركة من قائد شجاع أروع، يكسب لهم المستعمرات . ولا من سياسى يحل لهم المشكلات . ولا من اقتصادى يملأ لهم الخزائن .

كان الممثل كوكلان واسع الصدر، سخى اليد؛ أقام ملجأ للعجزة من الممثلين واشتهر بصحبة كثير من رجال السياسة خصوصاً « والدك روسو »

وليس بمشرف له مانروى من فضائله الخاصة، بعد أن اشتهر نفعه فى تربيـة الأخلاق، وبعد أن كان مصدر سعادة من السعادات الانسانية .

كانت عائلة كوكلان مستودع قوى التمثيل، ومهبط سلطان التـأثير، حتى كان أعضاء العائلة الثلاثة كوكلان الكبير وكوكلان الصغير وحنا كوكلان، مظاهر هذه السلطة القوية التى تخالف السلطات الأخرى فى انها محبوبة، وكل ماعداها تقبل على النفس بالطبيعة، إلا سلطة الأمة . كانوا يتنازعون الشهرة ويتقاسمون آراء النـاس فى حسن التـأثير . بقوا كذلك حتى جن كوكلان الصغير على المرسح . والجنون من العبقرية قريب . وهذا كوكلان الكبير قد مات مأسوفا عليه . ولم يبق على مراسح التمثيل إلا ابنه حنا كوكلان ؛ فاليه نرسل عبارات التعزية على هذا المصاب العام ، ونسأل له عمراً طويلا ليستمر فى خدمة الانسانية على النحو الذى ذكرنا . وليكون لأبيه الخلف الصالح .

الرجل الطيب

لست فى حاجة الى مصباح ديوجين (١) لأبحث عن الرجل أو عن الرجل الطيب .

انى لأراه من غير مصباح فى ذلك الرجل الفلاح طويل القامة ، كبير الرأس ، كثيف اللحية ، يسوق المحراث طول النهار بحركة بطيئة ، تدل على نفس صبورة مملوءة بالرجاء ، لا يروعها خوف الحوادث الجوية تذهب بما يبذر . نفس هادئة لا تهيجها الانفعالات المتعاقبة للاعصاب المتوترة ، التى هى دائماً محل لوقع الحوادث فى المدن . يمر به المترفون فى عرباتهم أو على ظهور الجياد وهو ماش طول النهار على قدميه العاريتين ، أو اللابستين نعالا من جلد الجمل . يمرون به لابسين الحرير وجسده نصف عريان ، معرض لحرارة الشمس تشوى جلده فتغير لونه . ينظر اليهم حين يمرون به على السكة الزراعية ، فلا يهيج نفسه المطمئنة هائج الحسد ، وحسبه من الحياة ثقته بان الله غير مضيع أتعابه سدى . يجيئه العمدة أو العسكرى او الضابط فيشتمه بسبب ومن غير سبب ، وهو فى سكونه لا يضطرب ، كأنما أوتى من حكمة الفلاسفة حظا وافرا ، لا تغرس الاهانة فى نفسه شجرة الحقد والبغض ، كما ان شتم الحكيم ظلما لا يزيده الا عطفا على شاتمه واستغفارا له . غير ان الحكيم يتشبث بمبادىء الطيبة والرحمة ، لتصير له خلقاً ، ولكن هذا الفلاح الطيب لا يكلف نفسه التفكير الطويل فى تطبيق تلك المبادى ، بل هى فى نفسه كأنها طبيعة لا يحاول كسبها .

أرى عنوان ذلك الرجل الطيب فى الفلاحين الاصحاء ، الذين لم يصل

الجريدة العدد ٥٩٥ فى ٢٣ من فبراير سنة ١٩٠٩

(١) ديوجنيس الكلبى أحد أعلام المدرسة الكلبية عند اليونان — ناشر

اليهم مرض الكذب والجبن، ولم يقلب الحسد فى نفوسهم احساس حفظ الوجود الخاص، إلى حقد دنىء وشهوة قاتلة.

أرى الرجل الطيب حتى فى المدينة، فى شخص ذلك الصانع الذى يظل نهاره يعمل وروحه الموسيقية تجعله يغنى من غير ملل ولا تعب، ألحانا مضبوطة وغير مضبوطة، ولكنها تزيد فى سروره وطمأنينته. وهو لا يفكر كثيراً إلا أن يسكن إلى زوجه بعد تعب النهار، ليبكر الى عمله، راضياً من الحياة واسعة الزخرف بذلك القسم الضيق. قسم القوت اليومى. وهو من الأنفه والقناعة بحيث لا يورد نفسه مورد التعذيب. فلا يعللها بخيالات الغنى ولا أوهام كسب الجاه. بل لا يفكر أبداً فى أن يجر وراء اسم لقب بك أو باشا.

هذا هو الرجل الطيب متى خلت نفسه من الشره، وتجردت من الحسد، ورضيت من الحياة بالحاضر، كأنها نفس عرفت قيمة الحياة وانه ليس فيها ألذ من القيام بالواجب.

أرى الرجل الطيب فى ذلك التاجر يمضى النهار ولا يحلف بالطلاق على انه مغبون فى صفقة البيع ولا يجأر بصوت خبيث يستنزل غضبة الله على جاره من غير سبب. ولا يختلف الى عرض صانه الحَصَان. ولا يبالغ فى حب الكسب حتى يخرج من حدود الحلال إلى مهواة الحرام. يظل فى دكانه ينتظر كسبه بالطرق المشروعة راضياً من العيش بالسعى فيه على الوجوه المشروعة، صامتاً أو قارئاً أو محادثا من غير أكل لحم الناس، والبحث عن ماضى كبار التجار، وتتبع زلات الغير وسقطات الأقربين.

أرى الرجل الطيب فى الحاكم العادل الكفء لما يزاول من أعمال الحكم فى القضاء والادارة، لا تسحره رفعة المنصب، ولا يرم انفه أن يعلم مالا يعلم ولا تأخذه العزة والغطرسة على خلق الله، ولا تجرى به أغراض الرقى الى مخازى الرذيلة من الملق والنفاق، وظلم الضعيف إرضاء للقوى. يعلم انه فى

مرسح لا يبقى الممثلون فيه الا ريثما يتم كل منهم دوره ، ثم يجىء الحق والحساب على الفضيلة والرذيلة .

أرى الرجل الطيب فى العالم المجتهد والكاتب ، لا يصده الادعاء عن التواضع . يفسح صدره لكل منتقد ولو ساء قصده . ويحتمل مع الصبر الانتقاص والشتم فى سبيل كلمة الحق . ويدعو بالهداية والخير لمن يظنهم من أمرهم ومبادئهم فى ضلالة . يفنى نفسه طوعا لخدمة الانسان وينزل عن شهواته ولو سياسة الى مبادىء الحق والعدل ، ويروض نفسه على الصراحة ولو أضرت شخصه . وعلى مقابلة السيئة بالحسنة ولو رمى بالجبن والاستكانة . يعتقد ان الكتاب هم ورثة العلماء والاصفياء ، وقادة الرأى العام لا يحملون ضغنا ولا يأتون منكرا من القول وزوراً . وإذا مروا باللغو مروا كراما .

إذا كنت أرى الرجل الطيب فى كل هؤلاء وهم طبقات العالم ، وجب على أن أترك ما يفهم من نظريات « هوبس » من ان هذه الدار الدنيا دار حرب يجب أن تتمشى فى سياستها على نظرية حق الأقوى . بل أقول ان طبيعة الانسان هى السلام . وما بواعث الحرب إلا أمراض اجتماعية تلحق جسم الانسانية ، فتظهر بهذه الدماء التى تقطر على ظبا السيوف ، وهذه الاجساد التى تهتكها قنابل المدافع ، وتلك المدن التى تخربها أيدى الفاتحين . فاذا عاد مزاج الجمعية الى الاعتدال وأعصابها إلى السكون ، عادت إلى أصولها الطيبة التى تظهر كما وصفت فى جميع الطبقات . وان عدد الحروب فى العالم لنراه يقل شيئا فشيئاً . ولست إلا شديد الوثوق بان الطيب يغلب الخبيث ، وتصل الانسانية إلى كمالها الوجودى الممكن ، فيكون غالب الناس هو ذاك الرجل الطيب الذى لا تزدهيه القوة ، ولا يخمده الضعف . لا تسحره النعمة . ويذهب بخلاله الفقر ، ولا يغتر بكونه الوقتى الذى مصيره للفساد .

انما النفس الانسانية طاهرة باصلها ، فلا يتكلف الذى يريد أن يكون رجلا طيباً إلا أن يحاسب نفسه على الشر ، ويلفتها إلى فعل الخير ، وأنها باصلها القدسى قابلة لأن تشفى من أمراض الغضب والحقد والحسد وتصير ينبوعا غزيراً للمحبة ، تعرف كيف تحب العدو كما تحب الصديق .

شيء في الاخلاق

يدخل اليك رجل، فلا يكاد يتمكن نظرك من الاحاطة به حتى تجد في نفسك شيئا من الضيق، فلا يفتح الله عليك بكلمة تحية تحييه بها أكثر من الاشارات أو عاديات العبارات . يقول عنه الناس ان ريحه ثقيل، وقد يكون من وسامة الخلق وحسن الهندام على مايكون عليه الشرفاء . فما وجه هذا الثقل الذى أجمع الناس على إضافته إلى نفس هذا الرجل ! هو انه مدع

يظن بعض هذا الصنف من المدعين ان انتسابه لآدام وحواء، لا يكفى لتحقيق ماهية الانسان، فيلتمس له جدا من الانبياء ذوى المعجزات أو الأولياء ذوى الكرامات ؛ أو القواد ذوى الفتوحات، يجعله رأس ماله فى الشرف وعلو النسب واظهار الرفعة على بقية بنى حواء . ثم يصير هذا الانتحال فى نفسه حقيقة يصدقها هو، كالذى يصنع بيديه تمثالا من الخشب، حتى اذا أتم صنعه، جعله معبودا له يطلب إليه الغفران مما جنت يداه . يقبل عليك هذا المدعى رفعة النسب، فيحادثك حديثا يجب أن يكون متناسبا مع شرفه النسبى الموهوم، يضيق به صدرك وان كان فسيحاً ، ويأباه ذوقك ولا تدرى سبباً لهذا التأثير الخبيث الذى بعثته إليك هذه النفس الثقيلة ، ولو بحثت قليلا لعرفت انها وضعت نفسها فى غير موضعها وأنكرت حقيقة ذاتها ، فخبث أمرها وثقل ريحها، وتلك هى نتيجة الادعاء .

يظن بعضهم انه لا يكون كبيراً فى نظرك إلا إذا علمت مقدار ما يملك من الأطيان، وما هو فيه من سعة الرزق أو ما كان له من الثروة فى الماضى فذهب بها الزمان . يظن ذلك فيحتال على الحديث، يجعله قابلا لأن يدخل فيه شذرات من حكايات معاملاته الواسعة مع الناس وحسدهم له على ثروته.

الجريدة فى ٢٨ من فبراير سنة ١٩٠٩ العدد ٥٩٨

يريد بذلك كله أن يؤكد لك انه حقيق باحترامك أنت وجميع الناس لشخصه المضافة اليه تلك الثروة الحقيقية أو الوهمية . يقصد ذلك بعض الأغنياء ، فيكون فخره هذا الناشىء ، عن الضعف والبساطة ، أو عن الكبرياء والتبجح ، مدعاة إلى سخرية السامع أو ابتسامة من قلة عقل ذلك الفخور وغلظة ذوقه. ولكن تحدث الفقير المدعى الغنى عن ثروته الوهمية ، يجعلة ثقيلا لا تحتملة النفوس

يظن بعضهم أن العلم هو أيضاً يكفى لنيله ادعاء الجاهل أنه عالم ، وما أكثر العلماء بالفطرة عندنا ، خصوصا إذا كانت المسألة المطروحة داخلة فى اختصاص العلم الاجتماعى أو التربية أو علم القانون . وإن أكثرهم ظهوراً بهذا الادعاء هو ذلك الذى نبه اسمه بين قومه لأنه ولد بالصدفة من عائلة غنية أو لأنه أحرز ثروة طائلة ، أو لأن الصدفة رقته يوماً إلى منصب الحكام الكبار . يعز عليه أن لا يضيف إلى شهرته النسبية أو شهرته المالية أو إلى رتبة الباشوية ، نصيباً من العلم وشيئاً من الشهرة العلمية ، أو حسن الرأى فى القضايا العلمية . قد يكون وسيلته إلى هذا الادعاء البارد ، أنه يمسك أمامك بأسماء العلماء فيصفهم بالصدفة بصفات يخلقها الخيال ، ويصورها عدم المبالاة . يصف أحدهم بأنه جاهل مدع ويصف الآخر بأنه عالم وما أجمل عبارات الثالث وأكثرها انطباقا على قواعد اللغة ، والرابع هذا رجل المنطق (يريد بذلك أنه فصيح بليغ) ثم يخوض فى الموضوعات على غير هدى . وألطف من ذلك كله أنه يأتيك فى الكلام بعبارات يدلك بها على شدة تواضعه بنوع من التبسم خاص بالذين يريدون اخفاء الأعجاب بأنفسهم ، من حيث يظهرون ، ويتواضعون من حيث يتفاخرون . ويثقل هذا المحدث على نفسك . وما ثقله إلا نتيجة من نتائج ادعائه .

يظن بعضهم أنه يكون ناقص القيمة فى نظر الناس ، إذا ظهر لهم بذاته المجردة عن كل اضافة . فيدعى أنه كان مدعوا للعشاء على مائدة الوزير فلان « والله يا سيدى ما ألطفه أنه كان يوصلنى إلى باب الشارع مع أنه مشهور عند زملائه بالكبرياء . . . الخ »

ثم أن سمو الأمير دعاه لحضرته ، فكلمه فى الشئون العمومية والشئون الخصوصية ، وأنه استوقفه فى التشريفات فاسر اليه كيت وكيت . كلام لا أصل له، يقول لك ذلك بمناسبة ومن غير مناسبة ، ليرفع نفسه فى عينك بادى الأمر ثم يكون هذا دأبه فيتقوله من غير غرض . فاذا أحسست بثقل هذا المحدث عليك، فذلك لأنه مدع ،

صعب على النفس الانسانية أن تعرف نفسها حقيقة ، وأن تضع نفسها من هذا الوجود فى مكانها من غير صنعة ولا اعتلاء . من غير تفريط ولا افراط . فان غاية الحكمة أن تعرف نفسك . وأن النفس الانسانية قد تتغافل عن درجتها من الوجود ، فتنزل عما يليق بها الى مواطن الهوان والخسة، وقد تتعالى عن مركزها الطبيعى أو العرفى، فتكون نفسا كاذبة. تفقد بكذبها ثقة غيرها من النفوس وجاذبيتها نحوها . فتعرف نفسك بالآت القياس العلمية وأربابها عن الضعة ، وأنزل بها عن الادعاء وابتغ بين ذلك وسطا تألف الناس ويألفك الناس . فان المؤمن آلف مألوف .

التضامن القومى انما نشأ عن المشابهات بين الأفراد ومن أخص هذه المشابهات ما تكون نتيجته الألفة بينهم. وليس ادعى الى تحقيق هذه الألفة من أن يشفى مدعوهم من أمراض الادعاء، التى هى من أسباب النفرة . وانى أشك كثيراً أن يتفق المتنافران على عمل يستمر بقاؤه، وتحسن نتائجه .

احبوا الجمال تحبوا الحياة

يلذ لبعضنا أن يكون خارج المدينة ، فينشق النسيم بملء الرئتين ، ويأخذ جمال الطبيعة منه بالناظرين، يشعر بادىء الأمر بلذة أو سعادة لا تلبث أن تفتر ويعتل فى النفس أثرها . وما ذلك إلا لأنه يعرف الجمال معرفة مبهمة . يعرف جمال الطبيعة بوجه ما، فيشبع منه بسرعة مناسبة لقلة تأثره به، وإدراكه لمختلف مظاهره فى الأشياء والناس .

أنك إذا قست بين مقدار معرفتنا الجميل وبين المستوى العلمى فى مصر، وجدت أن القدرين ليساً متناسبين، وأن عقولنا تسبق كثيراً أذواقنا، فانها تستنير بما تشغل به من تحصيل العلم وتطبيقه فى العمل . وأما أذواقنا فتكاد تكون جامدة على الحالة التى كانت عليها يوم كنا فى ظلمات الجهل . ذلك لأننا لم ندخل فى مجموع علومنا، الفنون الجميلة ؛ ولم نجتهد فى ترقية أكثرها طبيعية وانتشاراً فى جميع الأزمان، وهو فن الموسيقى

إن حكومتنا حين أعوزها من المصريين آلات لاقامة الجسور وبناء القناطر على الطرق الهندسية ، وأعوزها ضباط يحرون الكتائب فى ميدان الدفاع عنها أو عن البلاد أو فتح المستعمرات . وأعوزها أطباء للعسكر وعمال للادارة، أدخلت فى مصر علوم الهندسية والحرب والطب والقوانين . ولكنها إلى اليوم لم تفكر فى المساعدة على نشر العلم ، للعلم ولم تلحظ بعين الواجب المساعدة على إدخال الفنون الجميلة، أو جعل فن الموسيقى الوطنى تضبط أصوله ، فيرقى مع رقى البلد فيتناسب تقدمنا فى الذوق والتهذيب ، مع تقدمنا فى المعلومات .

نحن نطرب لنغمات العود والقانون والكمنجا، ونطرب بالمزمار والأرغول.

الجريدة فى ٣ من مارس سنة ١٩٠٩ العدد ٦٠١

نطرب لها مع كون ألحانها الشجية، دائما هى ألحانها من يوم أن خلقت فى العصور القديمة، بل على طريقة تتخيل أنها أحط جدا فى باب التأثير من طرائق المغنين فى الدولة العباسية من عشرة قرون .. نطرب لهذه النغمات ولو نقلها « الفونوغراف » وإن كان ليس لها ضابط غير أذن المغنى وأصابعه . ذلك لأنها طبيعية، نكتفى بالناقص منها لعدم تيسر الكامل . وبعيد أن لا يكون فى أذواقنا فرق بين الخبز الشمسى وخبز الرمالى؛ على أننا نطعم الأول عند عدم وجود الثانى — فلنعترف بأن سعادتنا من جهة الموسيقى ناقصة جداً .

ومنا طائفة المتعلمين الذين رقت عواطفهم بعض الشىء بالتربية لا تطربهم موسيقانا، ولا آذانهم كاسبة عادة اللذة بالموسيقى الأوربية، التى قد تصدع رؤوسنا، ولا تأتلف مع ذوقنا الشرقى .

هؤلاء علت ملكة الطرب فيهم عن أن تشيع بالأرغول والمزمار، ونبت عن قبول قطع « فاجنر » مثلا فتعطلت عن هذه اللذة البريئة . وحرمت من نتائج تلك السعادة الطبيعية . سعادة سكون النفس إلى الألحان .

ان هذا الجيل هو جيل الانتقال؛ فليس هو الجيل الماضى المتوافق الأجزاء فى التأخر، السعيد بما عنده . ولا هو الجيل المستقبل الراقى المنشود ، إلا انه على ذلك محروم مظلوم . ولو أننا سعينا من يوم ادخال العلوم الحديثة الى بلادنا، فى أن أدخلنا اليها أيضا فكرة الفنون الجميلة لخلصنا هذا الجيل الناشىء من مرار الحياة الحاضرة التى لا حلاوة فيها من أى وجه من الوجوه .

نعمل النهار وننام الليل . فلا نجد من علمنا بالفنون الجميلة ما يفرق بين الحكمتين . ويحلى ما بين المرين . ويريح ما بين التعبين، ولا نجد من نظام جمعيتنا ما يرطب هذه الحياة الجافة ، ويرغب فى طول الحياة . على ذلك يظهر أننا نحب الحياة لا لسعادتنا فى الحياة . ولكن نحب الحياة لأننا لا نحب الموت

ليس كل الغرض من سماع العود أن تهيج نغماته الشجية فى نفسك هائج الهوى الحاضر، أو ذكرى القديم، أو أن تحرك فى نفسك دواعى الحزن .

فليس الحزن فى حاجة الى أن يحرك بهذه النغمات الشجية، بل غرض الموسيقى يتناول تنبيه كل خاطر من خواطرك، وانماء كل عاطفة من العواطف. يتناول انماء الأنفة والعزة تنفعك حين تقدم نفسك قربانا الى وطنك ، اذا حضرك وقت الدفاع عنه . يتناول غرض الموسيقى انماء عاطفة الرحمة عند القوة ، والعفو عند المقدرة. فما بال هذا العود تلك الكمنجا، رخيمة الصوت جذابته، لا تفيض على النفس الا تأثيرات متشابهة ، كلها يرمى الى معنى الذكرى والأسف والحزن ؟

ليس عندنا عدد كثير من الموسيقيين المجيدين . على أن بلادنا شعرية وحواسنا سريعة الهياج . لا باردة ولا حارة هائجة . ولغتنا لغة الشعر . لغة المجاز والتورية والاستعارة . لغة الحب والحماسة . ونحن قوم عرب نطرب . والكريم طروب . وما لهذا النقص من سبب، الا ان الموسيقى جمدت على قديمها أو مسخت عنه . وكبراء كل أمة أو أهل البطالة ، هم الذين كانوا فى كل زمان يعتنون بترقية الفنون الجميلة ؛ وكان منهم مشاهير الموسيقيين . فما بال كبرائنا يأنفون أن يكون أحدهم عالما بالموسيقى بل قد يترفعون عن سماع الألحان . على أنهم إذا جدوا فى سماعها صارت الموسيقى ؟ العربية مطلوبة فى السوق، فتروج بضاعتها ويكثر صناعها؛ ومتى كثروا تزاحموا، ومتى تزاحموا أتقنوا الصناعة .

كما هو الأمر فى القواعد الاقتصادية، أن الرواج نتيجة الطلب . وكما هو مقرر فى العلوم الطبيعية ، أن الوظيفة توجد العضو . فان عز عليهم احياء الموسيقى العربية التى لا تطرب إلا بها، لا يعز عليهم أن يتحللوا من الجمود الذى يسمونه الوقار. وأن يوطنوا أنفسهم على السماع ولا أدرى ما فى هذا من العيب؛ مع أن أحدهم يعرف الطعام الجيد ويطعمه ، من غير أن يكون طاهيا . فهل لا يجوز عليه عملا بهذا القياس. أن يتعرف الموسيقى ويسمعها، من غير أن يكون عالما بالموسيقى، علماً عملياً !

وهل تتفضل علينا نظارة المعارف أو الأشغال أن تفتح محلا لتعليم الموسيقى ؟ وهل تشجع الحكومة هذا الفن فتجعل موسيقاها تلعب بألحان عربية حين ترسلها لتسمع الجمهور فى حديقة الازبكية حتى يزيد ذوق الناس لموسيقاهم ويتعشقوها ؟ وهل تسمح بتياترو الاوبرا الخديوية للأجواق العربية ، كما تسمح للأجواق الافرنكية حتى لا يكون المصرى غريبا فى بلاده ؟

اذا تم من ذلك شىء سهل على مصرى هذا الجيل أن يحب الجمال، وإنه إن أحب الجمال ، ذاق طعم الحياة فأحبها على ما يجب أن يكون .

بناتنا

يجزع الوالدان وقد رأيا ابنتهما قد رمدت عينها رمداً يهددها بفقد العين، يجزعان من تصور أنها سقطت من على السلم ففقدت إحدى ذراعيها. يخشيان أن ينتشر فى وجهها النمش فيشوه جمالها، يجزعان لكل عرض يلحق بجسمها ويكون من شأنه تشوه أعضائها، أو تقليل مقدار جمالها، فتبور فى سوق الزواج. يجزع الأبوان وحقهما أن يجزعا من فقد ابنتهما لما يرغب فى خطبتها الرجل الكفء لها. ليس فى ذلك عجب، ولكن العجب هو أن الوالدين يشفقان على ابنتهما من العيوب البدنية، ولا يشفقان عليها من العيوب المعنوية، عيوب النفس والعقل. يتركانها من غير تربية تصفى نفسها من كدورة الوسط وما ورثته من سوء الطباع. يتركانها من غير تعليم يحدد عقلها وينيره ويجعلها انسانا خليقاً بصحبة زوج كفء طول الحياة. يفكر الوالدان فى المبالغة فى تجهيز ابنتهما فيبتدئان من سن طفولتها يثقبان لها أذنيها اللتين قد نسيت الطبيعة أن تعطيهما خلقهما الكامل، وأن تجعلهما موطن زينة تعلق فيها الخلقات. ثم يأخذ الوالدان بعد ذلك فى أن يشتريا لها كل عام شيئاً من الحلى ثم من الأثاث الجميل مما ينضد فى البيت للاستعمال أو لمحض الزينة. يشتغل الأبوان على هذه الطريقة المضحكة لتجهيز ابنتهما للزواج كأن الزواج قرط فى الأذن، وخزام فى الأنف، وأساور من الذهب المرصع فى الساعدين، وخواتم تأخذ بالأبصار فى الأصابع، وقلائد فى اللبة وجلاليب وفساتين ومكاتب وطاولات و ... الخ. وليس الزواج بشىء من ذلك. بل الزواج امتزاج روحين امتزاجا لامفرق له إلا الموت. فكم من شابة بضع لها أبوها من أنفس العروض، وزفها به إلى زوجها، فما أغنت

الجريدة فى ١٤ مارس من سنة ١٩٠٩ العدد ٦١٠

تلك العروض ولا التحف فى أمر الوفاق شيئاً، بل كان مآل هذه المسكينة التى لاذنب لها إلا عدم عناية والديها، أنها لم تعرف أن تكسب جاذبية زوجها، فاختلف الزوجان، وهنالك يفسد ذوقهما لطعم العيشة الراضية، وهل تقدر العروض والفرش أن تفيض على الزوج محبة زوجته !

ذلك بان الأقارب لايزالون يظنون إلى الآن أن الوفاق بين الزوجين محض صدفة . وأن المحبة توفيق من الله يأتى ببركة نية الوالدين أو بجمال العروسين . ومادام الوفاق والمحبة يأتيان بالصدفة ولا علاقة لهما بتجانس الزوجين فى التربية وتفاهمهما بالتعليم، فلا فائدة من اهتمام الوالدين بتربية النفس ، ولا بتعليم العقل ، بل يصرفان جهدهما فى إيجاد مالا توجده الصدفة وهو (الجهاز) .

تلك هى سخرية صرفة . فان الحس يقدم لنا أمثلة يومية تدلنا على أن الرجل لاتصفو مودته . ولا تطول صحبته . إلا بذلك الصاحب الذى يتفق معه فى النظر إلى أمهات المستقبل . فلا تجد صاحبين أحدهما متعلم والآخر جاهل، تدوم صحبتهما إلا ريثما ينقضى المطلوب منها كشركة مالية أو منفعة مشتركة أو جوار فى البيوت . أما الصحبة المؤسسة على التمتع بالصحبة لذاتها ، فقل أن تجدها بين مختلفين فى التربية والتعليم .

واذا كان هذا شأن الصاحبين فماذا يكون شأن الزوجين ، لاسعادة لهما إلا أن تختلط روحاهما تمام الاختلاط ، ويتفق ذوقاهما تمام الاتفاق ، ليحصل كلاهما على السعادة المنشودة فى الزواج .

الشبان المتعلمون يدركون هذه الحقيقة تمام الادراك ، فهم لايطلبون الزواج إلا بالسيدة المتعلمة ، وقد يغلون فى الطلب، فيحب أحدهم أن تكون زوجته تتكلم لغة أجنبية ولا تقصر معلوماتها الموسيقية عن الضرب على العود أو القانون، بل يريد فوق ذلك أنها تجيد اللعب على البيانو . كماليات

لاتهم . ولكنها أهم كثيراً مما يصرف الوالدان فيه مالهما وقواهما من الحلى والنضائد .

تعمل الوالدة لابنتها ما تتذكر أن أمها قد اهتمت بعمله لها ، وتنسى انها كانت تعد لزمن قد انقضت أيامه . وأما ابنتها فانها تعد لزمن جديد لا يؤسس فيه الزواج إلا على المحبة الصحيحة والمودة الطويلة والألفة التى من أهم أسبابها أن تفهم زوجها المتعلم ويفهمها ، وذلك لا يكون إلا بتقاربهما فى تربية والتعليم

سيقولون إن طرائق تعليم البنات لا يزال يوجد فيها عيوب كثيرة معها قد يفضل حجبهن فى البيوت ، على أن يعلمن مايزيد مسافة الخلف بينهن و بين أمهاتهن وخالاتهن وعماتهن ، ولكنا نقول إن العيوب الموجودة فى طرائق تعليم البنات موجودة فى طرائق تعليم البنين . وأن أول الأغراض لتعليم البنات هو السعادة العائلية . وان السعادة تبنى دائماً على الوفاق والمشابهة بين الزوجين . فأن بناتنا المتعلمات على الطريقة الناقصة كما يقولون ، هن اللواتى يتفقن مع شبابنا المتعلمين على الطريقة عينها . وليس من سعادة العائلة البحث عن عيوب التربية المدرسية ، ولكن من سعادة العائلة الاتفاق بين الزوجين ، فلا بأس من تعليم البنات على طريقة تعليم البنين ، وان كانت غير حسنة فى نظر الكثيرين .

السعادة العائلية هى حجر الزاوية لسعادة الأمة ، فالوالد الذى يعمل لهذه السعادة بتربية ابنته ، انما يخدم أمته أجل خدمة يمكن للفرد أن يسديها ، فاصرفوا ماتصرفوه فى الحلى والعروض ، فى تعليم البنات ، فأنه الحلى الدائم فى جمال الشبوبية وسنى المشيب . وإن الآباء إذا فعلوا ذلك ، فانا لانشك فى أن بنات البلد جميعاً يصبحن متعلمات . لأن ما يصرف على إحداهن فى الزينة المادية يكفى لتعليمها وزيادة . أعطوهن حظهن من التعليم وخلوهن يحصلن على سعادتهن التى هى سعادة الأمة .

الموظف المصرى

لدينا عيب قديم فى نظام الروابط بين الأمة والحكومة . هو استحكام سوء الظن بين الفريقين . ذلك أن نظام الحكومة إنما كان لمصلحة الحكام فقط، وما كانت الأمة فى نظرهم إلا موضوع استغلال لمنافع الحاكم الأكبر وشهواته . كانت الأمة تعرف ذلك ويمنعها التفرق والضعف من أن تقلب تصرفات الحاكم إلى مصلحتها . على هذا كانت الأمة تعتبر كل نظام جديد حملا جديداً عليها وخسارة على جيوبها . أو بعبارة أظهر من ذلك ، إن العلاقة بين الأمة وبين الحكومة كانت علاقة آكل ومأكول . ولا نظن إلا أن هذه العلاقة مستحيل عليها أن توجد بين الطرفين إلا سوء ظن مستمر . تظهر قوة الأمة على صورة المعاملة بالجفوة ويخفيه ضعفها على صورة المسالمة والاستسلام للقوة . فأصبح بذلك سوء الظن فى الحكام من قبل الأمة، خلقاً لها لا يمحوه من نفسها إلا الزمان وصلاح الحكومة حتى تعتقد الأمة أن النظام والجباية هما لمصلحتها لا لمصلحة الحكام .

يدلك على هذا أن الشيوخ عندنا أكثر من الشبان خوفاً من الحكام وأسوأ ظناً بهم . لأنهم تعودوا من زمن بعيد على المجاملة الظاهرة للحاكم دون الاخلاص له . وقل أن يفرقوا بين نائب اليوم المقيد بالقانون وبين ناظر قلم الدعاوى المقيد بشهواته ، ولا بين المأمور الذى يكاد يتصرف دائماً فى حدود التعليمات المكتوبة، وبين ذلك المأمور الذى كانت سياسته الكرباج وحدوده شهوات رئيسه التى لا حد لها . غير أن علاقة الحاكم بالمحكوم لم تنتقل كثيراً عن طابعها الأول إلا فى الظواهر . فان أكثر الناس يعلمون حق العلم ان شهوات الرؤساء من الانكليز ومن الوطنيين لا زالت تغلب

الجريدة فى ١٦ مارس سنة ١٩٠٩ العدد ٦١٢

القانون على نفس الموظف . ولئن تغيرت عندنا أشكال الشهوات ، فان أثرها السيء لم يتغير .

يعلم الناس أن مأمور المركز قد يحمل العمدة أو المبلغ على تغيير بلاغه مرة أو مرتين ، حتى يخفف من فظاعة الحادثة المبلغ عنها أو ينقلها من جناية إلى جنحة . أو من سرقة وسيلتها النقل ، إلى قتل حصل بالانتقام ، أو خطأ أو قضاء وقدراً ، على حسب مهارة المأمور فى تغيير الحقائق إرضاء لرؤسائه الاخصائيين

يعلم الناس أن وكيل النيابة إذا وجد أن الدعوى التى فى يده موجهة على شخص كبير فى قومه، اجتهد فى إثبات التهمة عليه بكل وسائل الاثبات ، أو على الأقل عامله فى التحقيق معاملة أشد مما لو كان متهماً عادياً من الأفراد الذين لا ينتصر لهم أحد . ذلك ليشتهر عند رؤسائه بالاستقلال ، كأنما أعد له كيلين ووزنين ، للتصرف فى الأقضية المرفوعة إليه . وكأنه لا يريد من الوظيفة إلا منفعته لا منفعة الحق والعدل فى ذاتهما . يخاف أن يتهم بالميل للمتهم الكبير ، فيميل عليه بغير الحق . والذى فعل هو الميل بعينه . فما هو الفرق فى الأثر السيء بين تصرف هذا النائب الطاهر الذمة ، وبين ناظر الدعاوى المرتشى ، وكلاهما يخدم ذاته حسبما يقتضيه الزمان . لا إنه يخدم الحق والعدل .

يعلم الناشىء أن بعض المديرين فى هذا الزمن كان يجنى على الحرية الشخصية بأن يستعمل الاكراه المعنوى فى الوصول إلى غرض ما . وقد يكون غرضه حسناً جداً ، كأقامة كتاتيب للتعليم ، أو تحصيل إعانات خيرية تصرف فى وجوهها . ذلك ليشتهر عند رؤسائه بالقدرة على حكم مديريته فيرقى الى أعلى منها . فهو بذلك يشتغل لمصلحته لا لمصلحة الأمة فى تأييد الحرية الشخصية التى تستحق أن تكرر أمثلتها حتى ترسخ فى النفوس . فأى فرق بين قتل الحرية بالاكراه المادى الذى كان سلاح المدير القديم ، والاكراه الأدبى الذى هو

سلاح المدير الجديد فى سوء الأثر، وكلاهما يعبث بحرية الأفراد ؟

ذلك النظام القديم وهذا النظام الجديد قد ولد أولهما فى النفوس عدم ثقة المحكوم بالحاكم، وثانيهما ساعد على بقاء هذه العلاقة السيئة فى نفوس المحكومين بصورة عامة شديدة الضرر على مجرى الأعمال العمومية والأمن العام .

قلة ثقة المحكومين بعدل الحكام وطهارة أخلاقهم ، قد ولدت قلة ثقة الحكام بالمحكومين . فأينا لم يسمع من أحد الحكام من كبارهم الى صغارهم الشكوى المرة من الأمة والرأى العام . أينا لم يسمع أحدهم يقول :

إن هذه الأمة لاتعضد خدامها وأنها بذلك لاتستحق أن تخدم . خصوصاً إذا تعارضت مع استقالته مصلحة يمضيها أو مضرة يحتمى من مباشرتها . يقول لك أنا أفضل الاستقالة لو أن الأمة تعترف لخادم بخدمته. أماوهى على ماترى فأنى لاأجد من الحكمة أن أحرم نفسى من جاه الوظيفة وراتبها. وذلك هو أدل الأشياء على قلة ثقة الحكام بالأمة.

على ذلك تكون علة مانحن فيه من التأخر دائرة بين عدم ثقة الأمة بأبنائها الموظفين وعدم ثقتهم بها أيضاً .

أخشى أن يترتب على ذلك فوضى فى الحكم ، خصوصاً مع تعدد الآمرين وتعدد الجهات التى يخشى غضبها ويطمع فى رضاها . وإن دواء هذه الحال ، بعد الدستور طبعاً ، هو معلق فى أعناق الموظفين . فأنهم دون غيرهم الذين يمكنهم مداواة هذه الحال بالتنازل بعض الشىء عن خدمة أشخاصهم على حساب الحق والعدل . وهم الذين يقدرون بشىء من حسن النية أن يفتحوا صدورهم للأمة لتقرأ فيها استقامتهم وخدمتهم لها خدمة صادقة فى كل عمل ، ولتعتقد أن كبارهم لايخدعون على أمتهم بل هم يستقيلون ، كلما لم يستطيعوا أن يقوموا للأمة بالخدمة المطلوبة منهم .

إن موظفينا ليسوا - كما يظن الناس - غير متمسكين بمبدأ الاستقلال فى وظائفهم التى هى لهم مورد الرزق . أجلهم عن ذلك، وأحب جداً أن ينقلب ظننا اعتقاداً بأنهم لا ينقصهم من أسباب حسن الخدمة إلا ثقة الأمة بهم، فاذا راضوا أنفسهم على كسب هذه الثقة بالعمل الطيب ، حسن الحال .

قلة الثقة

إذا صح أن قلة الثقة المتبادلة بين الحكام وبين المحكومين سببها ماذكرناه أمس أو نحو ما ذكرنا ، فما وجه قلة الثقة بين الأفراد.

يجيء الحديث باسم واحد منا قد رشح لوظيفة مدير فيقول أحدهم : فلان مدير ! لقد هزلت . فاذا ناقشه الحاضرون وكان موضوع المناقشة شاباً ولم يجد له الطاعن مطعناً جدياً يقنع غيره ، قال إنه طائش . فان كان فوق الشباب قال أنا لا أكرهه ، وأعرف إنه متعلم ذكى العقل كفء ، غير أنه سيء النية أو غير مخلص ؟

فى حديث آخر يقال فلان ذو مرّة لا يحاول شيئاً إلا حصل عليه ، ولقد عنى بتحصيل المال فأصبح من الأغنياء — يقول أحدهم من غير علم إن نصف أمواله حرام ، وإنه مدين ديناً مستغرقاً لما يملك . وما كفاءته إلا مخاطرة نجح فيها مرة وانخذل مراراً . وكيف تحصل مثل هذه الثروة الطائلة ، إلا من ظلم الضعفاء .

يقبل عليك أحدهم يستشيرك ويستنصحك فى أمر أشكل عليه فيه وجه الصواب ، فلا يدرى هل يأخذ به أو يتركه . تشير عليه وتنصحه بما تعتقده من الصواب ، ولكنك مع ذلك يبين لك من نظراته ومن بعض أسئلته أنه متظنن فى نصحك ، لأنه متردد فى كفاءتك للنصح ، مع أنه هو الذى جاء برجليه يسعى إليك . متردد فى إخلاصك . يرد على ذهنه ، أنه ربما كانت لك مصلحة فى الرأى الذى ذهبت إليه . ويكون من وراء هذا التردد أن يزيد الأمر الذى يحاول إمضاءه إشكالاً فى نفسه هذه التى ما وثقت بذاتها ،

الجريدة فى ١٧ من مارس سنة ١٩٠٩ - العدد ٦١٣

حتى فى اختيار الناصح والمستشار، فيعمد إلى غيرك ثم إلى غيرك وهكذا، حتى لقد يتفق أنه بعد كل الاجهاد يأخذ بالرأى الخطأ دون الرأى الصواب. وإن المحامين ليعرفون هذا الصنف من الناس حق المعرفة.

يجلس بعضهم مع أحد الوزراء أو كبار الموظفين، فيسأله الوزير عن أسماء أشخاص لينتخب منهم واحداً لوظيفة قد خلت، فاذا كان ليس لصاحبنا قريب يريد محاباته ولا صاحب يريد ترقيته، هاله ذلك السؤال واعتقل لسانه كأنه يطلب منه عرض شخص يراد منه أن يطلع السماء من غير سلم ولا جناح. يجول بخاطره جولة فى قاموس معارفه وأقرانه، ثم يرجع من هذه الجولة بغير جواب إلا هذه الكلمة الجميلة التى من شأنها أن تزيد ثقة الوزير به وهى: أعترف بأنى ما وجدت ولست بمحمل ضميرى مسئولية لا قبل له بها. وإن صاحبنا لصـــادق فيما يقول، وذلك لأنه قليل الثقة بالناس. يعتقد أن من عداه من أقرانه لا يستحق ثقته.

يستشهد أحدنا فى أحاديثه أو فى رسائله بكلمات بعض المعاصرين من الكتاب والشعراء فلا يعدم لائماً يقول له: ما الذى أعجبك فى فلان حتى وثقت براجح عقله أو صحيح خبرته، فأقمته حجة لك على ما تحاول إثباته؟ ذلك لأن المعاصر عندهم أقل من أن يستحق الثقة بعقله الراجح أو خبره الصحيح.

نورد هذه الأمثلة اليومية من غير أن نلاحظ فيها عوامل نفسية خاصة تحمل الرجل على انتقاص غيره، كعوامل الحسد والكراهة الذاتية والمنفعة الشخصية. بل نحن فى هذا الموضوع لانضع تحت بحثنا الا النفوس السليمة من تلك الأمراض الخبيثة، والقلوب الطاهرة التى تقول ماتعتقد من غير أن تغمط حق إنسان. ولكنا نحاول الوصول الى أسباب هذا الاعتقاد غير الصحيح أى أسباب عدم الثقة التى تجعل الرجل يقلل قيمة الآخر من غير قصد سىء، بل لأنه قليل الثقة به.

إن الثقة بين الأفراد على وجه خاص لا تتولد إلا من الصلة والتجربة والمودة . ولكن الثقة بوجه عام لا تتولد إلا من الشعور بالتضامن بين أفراد الأمة الواحدة . فقد ترى الانكليزى فى أى بلد يفضل أن يكون طبيبه انكليزياً ومحاميه انكليزياً . بل يفضل ان يكون خادمه انكليزياً إذا استطاع ، ولا معنى لذلك إلا أن ثقته بالانكليزى ، أكثر بثقته من غير الانكليزى . كذلك الفرنساوى والطليانى واليونانى .

أما نحن فليست الثقة بيننا ظاهرة تماماً فى أعمالنا وأقوالنا . وذلك يدل على أن اتصاف الشخص بالمصرية ، ليس فى نظر المصرى مجلبة للثقة بوجه ما ، على النحو الذى يكون عليه الاتصاف بالانكليزية أو بالتركية كافياً فى نظر الانكليزى أو التركى لإيجاد الثقة فى نفسه .

ليس ينقصنا لتوثيق عرى التضامن بين أفرادنا إلا أن نفكر فيما يترتب على التضامن من السعادة للأفراد وللمجموع ، وما يترتب على فقد التضامن من شقاء الفرد والمجموع معاً . إن المرء إذا فكر فى نتائج التضامن اقتنع اقتناعاً صحيحاً بضرورته . ومتى اقتنع به ظهرت آثاره على أعماله وأقواله من غير إرادة ، بل تصدر عنه الثقة بالمصرى عفواً كما تكون ثقتك بأخيك أو بصديقك أو بذى مودتك ، حتى من غير أن تجربه فى العمل . وإن أهم الوسائل لنشر روح التضامن هو توحيد طرائق التربية والتعليم ، وأن يجعل الكتاب أكبر همهم تقريب الناس بعضهم من بعض ، لا توسيع مسافة الخلف بينهم وتعميق هاوية التقاطع بين أفراد الأمة الواحدة . وإنهم إن شاء الله لفاعلون .

بناتنا وأمهاتنا

خذ مثالا على سلامة العقل وسلامة الصدر وحسن الاستعداد للرقى الطبيعى، ذلك الرجل شديد البدن. ذلك الفلاح الذى استكمل خلقه وصار تمثالا لجمال الصورة الانسانية. لا ينقصه شىء إلا تنظيف بدنه وثيابه بالغسل، وتنظيف عقله بتعلم العلوم، وفيما عدا ذلك فانه الانسان كل الانسان كما أراد الله أن يكون، لا كما أرادت البيئة الضالة ومايسمونه مقتضيات المدنية الحديثة أو مرض العقول والصدور.

هذا الرجل يغتدى بكرة النهار قبل الشمس هادىء البال ساكن الأعصاب، يذهب إلى المسجد يمشى دون المسرع وفوق البطىء، مشية منتظمة جدا، تدل على راحة الضمير وصفاء النفس وحسن الرجاء فى وجه الله. فاذا عاد إلى بيته كلم وزجه فى أمر عمله وإلى أى غيط هو ذاهب، وما الذى سيحمله إلى الغيط من أدوات الحرث، وما ذا تحمل زوجته منها أو ماذا تقود من الماشية إلى الغيط. يخاطبها مخاطبة الرجل للمرأة، مخاطبة المساوى للمساوى، مخاطبة الشريك للشريك. وهى كذلك تحبه وتحترمه، ولا تعتبر أنه ملك مستبد عليها له كل شىء وليس لها شىء. بل على العكس من ذلك تحس بأن علاقتها به — بصرف النظر عن الحب — علاقة شريكين عدلين، أحدهما قوى والآخر ضعيف، يتحابان ويتباغضان، يصطلحان ويتحاسبان. يتشاءمان ويتصافيان، يشكو كلاهما الآخر عند الحاجة لشيخ البلد أو المأذون ليحكم بينهما بالعدل، وليعتذر الذى عليه الحق للذى ظهر الحق فى جانبه. وكأنى لا أعرف الألفاظ التى أبين بها للقارىء هذا المعنى الراقى جداً، معنى أن هذا الرجل الفلاح يعامل امرأته معاملة المساوى للمساوى، ويعتبر أنها انسان موجود مثله لها من

الجريدة فى ٢٢ من مارس سنة ١٩٠٩ العدد ٦١٧

الارادة ما يجب احترامه إلى الحد المحترم من الارادة . تخرج وتدخل فى دارها عشرات المرات فى اليوم الواحد . ولا يبدو فى دماغها أنه سيجىء أحد يحاسبها على حرية الدخول والخروج، وأين كانت، ومع من من الرجال تحدثت ، وماذا كان موضوع الحديث . فاذا حاسبها الزوج على جيئاتها وروحاتها يوم السوق جرح هذا الحساب شعورها وعزت نفسها ، حتى لقد تغلظ إليه فى القول لأن كلماته تدل على أنه يظن بها سوءا وما بها من سوء . كما أنها إذا بان عليها من نظراتها ومن عباراتها أنها ترتاب فى أمر زوجها ، غضب لذلك غضباً شديدا وربما انتهى غضبه بأن يضربها كفاً أو كفين كما كان يفعل ذلك ، لو أن شاتمه أحد اخوانه الفلاحين .

هذا الرجل الطيب وهذه المرأة الجميلة الطيبة، أو هذان الزوجان الفلاحان، هما أكثر الأزواج ذوقا لمعنى عيشة الزوجية الراضية ، وأكثرهم تحصيلا للسعادة المنشودة من رابطة الزوجية، ينتج عن رابطتهما غالباً أولاد أصحاء الأبدان أصحاء الحواس والعقول . هم الذين يستحقون البقاء لانهم يسبقون غيرهم من أبناء المدن والأمصار إلى القيام بالواجبات الانسانية

أريد بذلك الرجل المثال الفلاح السليم الذى يشعر حقيقة باحساس الحب على الطريقة الفطرية للانسان، لا ذلك الرجل فاسد الذوق الذى قلد المتمدنين المرضى ، فأصبح ينظر إلى الأشياء بنظارة ملونة . يعتقد أو يظن أن امرأته إنما خلقت إجلالا له . تسبح بحمد رضاه وتهيب غضبه الذى هاجه السكر أو سببه ضعف الأعصاب ، يغضب إذا وجد الشباك مفتوحا . يغضب إذا خرجت امرأته من بيته لبعض شؤونها . يغضب إذا لم تقابله كل يوم بالف تحية وألف اطراء كأنها مستخدمة فى بيته كشاعرة تطرى منه الحسن والقبيح . أو كأنها يجب ألا تحس إلا بأعصابه المريضة ، وأن لا تفهم إلا بعقله الضائع . أستغفر الله أن أعنى بهذا الفلاح الطيب ذلك الظالم المتكبر الذى فطر على ظن السوء بزوجته بل بثيابه أيضاً . لأنا لا نفهم معنى لهذا

التضييق على النساء فى المدن إلا ظن السوء ، واتهامهن بما هن منه براء . ولا أعنى بتلك الزوجة الفلاحة الصالحة ، إلا تلك التى أصفت المودة إلى زوجها وترفعت بنفسها عن أن تكون له رقيقة ، بل هى له أهل وسكن وعون على السراء والضراء . لا أعنى بالزوجة الصالحة تلك الزوجة التى حلل الاستعباد أخلاقها فلا تماسك لها ، وتلونت نفسها بالمهانة فجعلتها ترضى بالتهم التى توجه اليها كل يوم ، لأن المراقبة الشديدة هى فى ذاتها تهمة بالضرورة . وأما المراقبة الخفيفة كما يكون مراقبة الصاحب لوداد صاحبه ، فتلك ضرورية وطبيعية أيضا

انظر الفرق بين الزوجين الصالحين اللذين قد تأسست علاقتهما على الحرية والمساواة . وبين هذين الزوجين المدنيين وقد تأسست علاقتهما على سوء ظن كليهما بالآخر . واجتهاد الزوجة أن تخفى عن زوجها مايجرى فى وهمها من الخيالات ، وما يختلج بقلبها من صنوف الميل إلى الأشياء . تخفى عنه زياراتها ، تخفى عنه حياتها ، تخفى عنه كل شىء إلا شيئاً واحداً هو الظهور له بمظهر كاذب مزور . وهو يخفى عنها أيضا كل شىء حتى صور أصحابه من الرجال . يخفى عنها أعماله ومقاصده ، فهى لا تعرف من أمره إلا شيئا واحدا ، هو أنه كاذب فى حبه لها ، كاذب فى رضاه بها خليلة الى الممات .

فالى متى يصبر أهل المدن والمقلدون من أهل القرى على هذه المعيشة الخسيسة ، ولا يفكرون فى تحسين الروابط العملية بين الزوجين وإرجاعهما الى ذلك المثال الطبيعى من الزوجية الفلاحة الصرف ، المبنية على المساواة والتسامح ، لا على الاستعباد وسوء الظن ؛ المؤسسة على الحب المتبادل بين الزوجين قبل عقدة الزواج ، لا على مال الزوجة أو مال أبيها الذى سترثه بعد عمر طويل .

نكتب لضرورة المساواة ونقول بها فى المجالس . ننقلها عن الشريعة الاسلامية نصوصاً وأعمالا . ننقلها عن التمدن الغربى وقائع وأمثلة . ونحن مع ذلك أقل عزيمة من أن تجرى مبادئها فى بيوتنا وعلى أخص الناس لنا

وألصقهم بنا أى نسائنا . نطلب نظاماً ديموقراطياً «المساواة بين جميع الطبقات فى الحقوق » ونحن فى بيوتنا على أشد ما يكون المستبد ، وأقسى ما يكون الظالم . نطلب لأولادنا الحرية وندع أمهاتهم رقيقات راضيات بالرق مجردات عن الميل إلى الحرية المشروعة . أليس يكون هذا هو أقطع الردود حجة علينا فى أن نقول مالا نعتقد ، او أننا أعجز من أن ننفذ ما نعتقده الحق ؟

سيقولون إن تخفيف الحجاب وإرجاعه الى أصله المشروع مفسدة للسيدات لأن الشبان غير مربين . ومع أننا نظن أن كل عذر فى عدم المساواة غير مقبول ، إلا أننا مع ذلك نقرر بأن عدم تربية الشبان جاء من أنهم أولاد رقيقات ، لا أولاد سيدات أحرار . ولا شك فى أن الحرة تدس فى أخلاق ابنها طبائع الحر . والرقيقة ترمى فى أخلاقه طبائع العبيد . وكرم الحر يأبى عليه أن يؤذى النساء ولو بنظرة . وخساسة العبد تبيح له الايذاء عند القدرة عليه .

لا أقول اخرجوا نساء المدن من بيوتهن كما يخرج نساء الفلاحين ، أى اجعلوا الجزء الأقل فى الأمة يشابه الجزء الأكثر فيها ، بل أقول كل تعليم للبنين والبنات لا يأتى بالنتيجة المقصودة مالم يكن للمرأة من الحرية مايجعلها تشعر بأنها مثل الرجل ، وأن عليها حقوقا للجمعية الانسانية يجب أن تقوم بها هى أيضا ، وأهمها تربية الأولاد على الحرية . ولن تعطى هذه المربية المسكينة إلا ماعندها من طبائع الاستبداد .

وإنا لنرجو آخر الأمر من جماعة المنتقدين ألا يجعلوا كل سمرهم الانتقاد على زينة النساء ، بل حسبهم أن ينتقدوا بطالة الرجال ، وسوء معاملتهم لأخواتهم . بل أرجو أن تحرر أمهاتنا ، قبل أن تحرر أوطاننا .

صلاح العائلة صلاح الامة

إذا رأيت العائلة المصرية ولحظت علاقات الزوجية خصوصاً فى الطبقة التى عقد بها الرجاء لترقى البلاد . واذا رأيت فوق ذلك هذه الأزمة الفاشية فى سوق الزواج بين الشبان والشابات . إذا رأيت كل ذلك ، حكمت أن علينا واجبات لا آخر لها ، وجهادا شديدا وطويلا فى اصلاح حالنا الاجتماعية . وإننا يجب علينا أن نستخدم جميع القوى التى ندفع بها عن حريتنا الشخصية وحريتنا السياسية فى إصلاح حالنا العائلية . لأن نجاحنا فى الأولى ، يتوقف دائما على نسبة تقدمنا فى الثانية . لا تتألف الأمة من الأفراد المجردة ، بل هى تتألف من العائلات . إن البيت يبنى من الحجارة لا من ذرات الرمل التى تتكون منها الحجارة ، فكلما كانت الحجارة أكبر حجما وأشد صلابة ، كان البناء أدعى إلى المكث زمنا طويلا ، وأصبر على مقاومة الحوادث التى تصب عليه من الخارج .

كنا نصبح أشد رجاء وأسعد حظا لو كانت العائلات المعول عليها فى رقى الأمة هى تلك العائلات الفلاحية التى ليس فيها بين الزوج والزوجة من الفروق ، إلا تلك الفروق الطبيعية أو الشرعية ، التى لا مناص منها . ولكن مع الأسف إن السنة المطردة فى نظام العالم تجعل هذه العائلات الفقيرة لا تحدث فى جمعية الأمة أثرا إلا وراء العائلات الأخرى ، عائلات الطبقة العليا والطبقة الوسطى من الأمة . على أن هذه العائلات الفقيرة أو عائلات العمال فى بلادنا ، هى فى الحقيقة قريبة فى نظامها من المعقول لأنها مؤسسة على جانب عظيم من المحبة والتسامح والشعور بالمساواة بين الزوج وزوجته ، بنوع ما من المساواة .

الجريدة فى ٦ من إبريل سنة ١٩٠٩ العدد ٦٣٠

يرى الشاب الفلاح ابنة جار أبيه فى البيت أو فى الغيط ، أو يلمح ابنة نزيل عندهم فى القرية أو ابنة أحد أقارب أو أصحاب أبيه أو غيرهم فى بلد أخرى . يلمح هذه أو تلك فيبتدرها بالسلام. يسلم عليها باسمها من غير كلفة ، وهى كذلك ترد السلام عليه باسمه، ثم يتحادثان كما يتحادث الأخ مع أخته . ثم يكون من بعد ذلك أن يجد الشاب فى هذه البنت الصورة المرسومة فى ذهنه من المرأة التى يبتغيها له شريكة فى الحياة ، فيخطبها له أبوه . وهكذا هى العامة ، إلا ماشذ منها فى العائلة التى يكون رئيسها غليظ القلب، جافى الطبع ، يزوج ابنته كرها لمنفعة يرتجيها ، أو فخر يحلم به . أو يزوج ابنه بمن لا يحبها ، لأنه يحب إرضاء مطمع له أيضاً . ولقد علم الناس أن مثل هذا التصرف يأتى دائماً على نتيجة تناقض مافى حسبان الآباء ، فكفوا عنه الآن كثيراً . وليست هذه الأمثلة فى الواقع إلا شواذ من القاعدة العامة التى هى أن الشاب الفلاح والشابة الفلاحة ، يتزوج كلاهما بعد ميل خاص ، وجاذبية حقيقية . إذا أخطأ الشاب فى اختياره أو أخطأت الشابة فى اختيارها ، فخطؤهما شخصى خاص بهما لا يد لنظام الجمعية فيه ، ولا مسئولية على هذا النظام إلا فى أنه لم يعط هذه الشبيبة الفلاحة من العلم قسطها ، حتى يحسن اختيارها .

أما الطبقة الوسطى من الأمة ، وهم طبقة الذين يحجبون نساءهم فى المدن ، والموسرين فى القرى ، الذين يقلدون أهل المدن فى حجب النساء ، فتأليف العائلة عندهم مضحك . وشر البلية ما يضحك .

تخطب السيدة المصونة ، والجوهرة المكنونة ، على الطريقة التى نعرفها جميعاً . لعبة فى علبة . لا يشترط فيها إلا أن تروى عنها السيدات المكنونات أيضاً ما شئن من الجمال الذى لا يعرفن له معنى، إلا السمن والبياض. والأدب الذى لا يعرفن له صورة، إلا غض الطرف ووضع اليدين بانتظام على الركبتين، كتماثيل سقاره . ثم تنقل هذه الشابة التى عقد عقدها إلى بيت زوجها كما تنقل البضاعة الذى حصل اتفاق المتعاقدين عليها عقدا عاما، ليس فيه شرط

ولا خيار عيب ، ولا خيار رؤية . وكأن الأزواج فى هذه الحال عمى يحبون بالسماع ، ويختارون بالسماع ، ويعولون فى سعادتهم الزوجية على السماع . قد تكون الصدفة سعيدة، فيحصل كلا الزوجين على ما كان يحب . ولكن الصدفة أبعد جداً من أن تصلح نظاما عملياً للروابط الاجتماعية ، فأنها تسعد مرة ، وتخبث مرارا .

إن هذه السيدة كانت مكنونة فى الحجب فى دار أبيها ، مكنونة فى بيت زوجها ، وجهها عورة يجب سترها ، وصوتها عورة يجب كتمانه ، وملكاتها عورة يجب خنقها تحت الحجاب . واسمها عورة ، وكلها كذلك ، ثم يطلب منها بعد ذلك أن تكون إنساناً حراً تام الشخصية ، عليه للاجتماع أثقل الواجبات ، وهو واجب تربية البنين والبنات .

يبين لبعض الذين يأخذون بظواهر الأشياء أن السيدة المحجوبة هى موضوع الأحترام والأجلال ، أو فى نظر أبيها وزوجها أكثر احتراماً ورعاية من تلك الفلاحة التى لاحجاب عليها . ولكن ذلك خطأ محض . فأن الفلاحة ملحوظ فيها أنها إنسان أمين على نفسه ، أى إنسان تام الخلقة ، له من الحرية ما وهب الله لكل مخلوق ، وأما السيدة أو الهانم ، فأنه ملحوظ فيها انها ليست أمينة على نفسها . لاقوام لها بغير المراقبة الشديدة . أو لا وجود لها إلا بصفتها متعلقة بأنسان آخر ، هو وليها أو زوجها .

يظهر لنا أن هذه الأعتبارات هى التى تجعل شبابنا يحجمون بعض الشىء عن الزواج . وهذا الأحجام بلية يجب علينا أن نتداركها بقدر الاستطاعة . ولا يمكننا أن نتداركها إلا بأرضاء أطماع الشبان التى خلقتها فيهم التربية الحديثة . ولا يكون ذلك إلا بتعليم البنات وتقريب مستواهن العقلى والعلمى من مستوى الشبان حتى يكون الزواج مرجحاً فيه جانب السعادة على جانب الشقاء .

بناتكم أصبحن بحكم البيئة والتعليم يدركن أن لهن إرادة يجب أن تحترم ،

كما تحترم إرادة الشباب . يعلمن أن لهن حظاً من السعادة فى هذه الحياة الدنيا ، يجب أن يستوفينه كما يستوفيه الشبان . لا تضاروهن ولا تضيقوا عليهن ؛ ولا تفرقوا فى المعاملة بينهن وبين إخوانهن .

إذا أحست المرأة بحريتها ومسئوليتها . وأحس الرجل بمسئوليته عن المساواة بينه وبينها ، تألفت العائلة المتينة التى تصح أن تكون هى الوحدة فى تأليف أمة ، أهل لأعلى درجات السعادة القومية .

العائلة أساس الرقى ، أصلحوها وكل إصلاح بعد ذلك سهل مستطاع .

حدود اللياقة

يخرج بعضهم من بيته الى القهوة القريبة لابساً قفطان النوم، وعليه «جاكيت» أو «بالطو» وفى رجليه خف البيت. يجلس فى الشارع يمر به الرائح والغادى، وهو على ذلك الزى الذى ليس هو زيه العادى، مع أن له فى قومه مركزاً محترم الجانب. إنه لا يفعل ذلك استهانة بالانتقاد ولا تطبيقا لمذهب يريد نشره، ولا زهادة فى حسن الهندام، ولكن صاحبنا لا يعرف اللياقة

يدخل أحدهم عند رجل من ذوى الأقدار وعصاه فى يده والمسبحة والسجارة فى اليد الأخرى، من غير أن يستأذن عليه فى الدخول، ثم يتصنع السلام البارد الذى هو من عادات المتغطرسين. وليس هذا الداخل متكبراً فى الواقع ولا هو مستهينا بقدر الرجل الذى يزوره، بل هو يظن أن صحبته بذلك الكبير المزور تبيح له عمل الاجلاف، ذلك لأن هذا الزائر لا يعرف اللياقة

يهديه بعض أصحابه هدية، فيريد أن يرد له مقابل الهدية بخير منها، فاذا أخذته الحيرة فى تقدير قيمتها ذهب الى صاحبه المهدى فسأله عن ثمن الهدية، هذا أيضا لا يعرف اللياقة

يركب أحدهم الترامواى وأمامه المحال خالية تسعه بالراحة وتسع أكثر منه ثقلا، فلا يطيب له أن يختار المحل الفسيح الذى لا يثقل فيه على أحد، بل يلقى ببدنه فى مكان غير فسيح بين سيدتين تنقبض كلتاهما وتلم من ثيابها لتفهمه أنه ضايقها من غير موجب. ولكن شعوره لا يتأثر بهذه الاشارات الجارحة. بل يمكث فى مكانه مستريحا بحجة أن أريكة الترام معدة لأربعة

الجريدة فى ٣ من مايو سنة ١٩٠٩. العدد ٦٥٢

لا لثلاثة . إن صاحبنا ليس من قليلي الأدب الذين يطوون فى نفوسهم أغراضاً من الجلوس بجانب النساء فى الترام ، ولكنه عديم اللياقة

اللياقة معنى عام هو مرآة للفضائل أو كما يقول سيسرون « اللياقة هى الصيغة العامة لجميع الفضائل الأخرى كالحكمة والعدل وحب الخير والشجاعة . فكما أن صحة الجسم تفيض عليه غالبا نور الجمال واللطف ، كذلك فضيلة الروح ، يجب أن تتزين بشىء من اللياقة ، بأن تلاحظ الحد الوسط فى كل شىء »

مبالغة الرجل فى الزينة على غير المألوف ، ومبالغته فى رثاثة الملابس على غير المألوف ، وتنطعه فى تطبيق المبادىء التى تعلمها على كل شىء وفى كل موطن من غير تمييز ، وكذلك تجاوزه فى الترفع الى درجة السخرية وفى التواضع الى درجة الضعة والمهانة ، كل ذلك هو عدم اللياقة .

اللياقة تجمّل يتشبث المرء ذو الطعم ، يكسو به فكره وأقواله وأعماله ، لتكون مقبولة فى الجمعية التى هو فيها ، ولتأتى بالأثر الذى يريده منها

غير أن اللياقة التى صارت بهذه الصورة التى وصفناها واجباً من الواجبات ، قد يعارضها واجب آخر . فيقع المرء فى الحيرة ، أى الواجبين يتبع

سكت على بن أبى طالب عن الخوض فى حديث جرى فى مجلس أمير المؤمنين عثمان بن عفان ، فقال له مالك لا تقول ؟ فأجابه بما معناه : إن قلت لأسمعتك مالا يرضيك ، وليس لك عندى إلا ما يرضيك .

فى هذه الحادثة تعارض واجب الصحبة واللياقة مع واجب الصدق فى القول ، فكان السكوت خير طريقة للخروج من تعارض الواجبين .

قال سيسيرون : متى تعارضت الواجبات وجب ترجيح أقربها الى الطبع والنفع ، ومتى تعارض الواجب الخاص والواجب العام ، وجب الأخذ بالواجب العام ، وترك الواجب الخاص .

اذا تقرر ذلك وجب علينا أن نسير الى طرف مما يتحدث به الناس

الآن فى قضية حرية الدفاع ، أى فى حادثة الهلباوى . يقول بعض العلماء الأذكياء إن دفاع الأستاذ الهلباوى عن احمد افندى حلمى(١) مع كونه متهماً بأنه عاب فى ذات الحضرة الخديوية ، وبأنه بذلك مغضوب عليه من المعية ، وباعتبار أن الهلباوى هو محامى الأوقاف المتصل بالمعية مباشرة . إن دفاعه مع هذا الاعتبار ، فيه شىء من قلة اللياقة .

لسنا ندرى من أى باب تدخل اللياقة فى هذه الحادثة، فان أصل تعريف المحامى أنه رجل وقف وقته وملكاته على الانتصار للحق حيث وجد والدفاع عن المظلوم أنى كان . وليس يوجد فيما نعلم علاقة بين الهلباوى بك وبين المعية أكثر من علاقة أى محام آخر من المحامين المشهورين بالمعية . بل يجب علينا أخذاً بما قررته الشرائع على الحاكم من وجوب التسوية بين طبقات الأمة، أن نقول إنه إذا كان فى دفاع الهلباوى عن احمد افندى حلمى شىء من عدم اللياقة ، ففى دفاع كل محام عن هذا الأفندى شىء من ذلك، لأننا جميعاً يجب علينا أن نراعى حدود اللياقة بين كل فرد منا وبين سمو الأمير . وعلى ذلك يجب أن حلمى افندى يؤخذ من الدار الى السجن، من غير أن يجد محامياً يدافع عنه! !

على فرض أن اللياقة داخلة فى هذا الباب ، فأنها قد تعارضت مع واجب الدفاع والانتصار للحق . ولا شك فى أن اللياقة التى هى واجب عرفى صرف، يجب أن تسقط أمام الواجب الاجتماعى المقدس، بل الواجب الطبيعى الذى هو المحافظة على الجمعية البشرية بالانتصار للمظلوم .

لعل الأمر ليس فيه شىء من عدم اللياقة، ولكنهم أرادوا أن يقولوا إنه يجب على كل امرىء أن يعمل مافى وسعه ليسترضى السلطة عنه ليفوز بمنافعه الشخصية ولو كلفه ذلك أن يطأ بقدميه أقدس المبادىء الاجتماعية وألزم المصالح القومية . إن كان الأمر كذلك فعلى المبادىء العفاء .

---

(١) محرر من محررى جريدة اللواء توفى هذا العام عليه رحمة الله .

الشرف

لا يعرف التاريخ أن بنى الانسان كانوا يوماً من الأيام على حالة الهمجية أو الوحشية . بل الذى نعرفه جميعا أن الانسان عاش دائما فى حالة المدنية ، والمقصود بالمدنية أن أفراده كانوا مرتبطين فى كل بقاع وفى كل زمان بأربطة متفق على صحتها، مثل القيود التى تنتج عن روابط العائلة أو روابط المساكنة والاشتراك فى المصالح أو روابط الدين وآدابه ، أو روابط الأفكار والمشاعر التى تخلقها فى المرء رؤيته للطبيعة وفكرته فى هذه المسألة الكبرى : مسألة لماذا خلق الانسان والى أين يذهب به ؟ هذه الروابط التى تنتج عنها الاحساس بالخير والشر والاحساس بالحق والواجب ، كانت دائما هى قوانين بنى الانسان، بل حدود ذلك المعنى العام غير المتناهى الذى يسمونه الشرف .

اذا قلت فصدقت فى القول . ووعدت فوفيت بالوعد . وقبلت مركزاً فى الاجتماع فأفرغت جهدك فى الأخذ بحقوقه والقيام بواجبه على أكمل الصور التى تستطيعها ، فأنت شريف .

يبنى الرجل بزوجه فيتعهد لها صراحة أو دلالة بدوام الود لها دون غيرها والقيام عليها وحسن معاشرتها، ثم هو بعد ذلك يتبرم بها ويتغير لها .

يرزق الرجل أولاداً فلا يفكر فى أمرهم ولا تأخذه الغيرة على مراقبة سلوكهم، ويهمل أمر تربيتهم بقدر مايستطيع .

يتخذ الرجل صاحبا يصفى له المودة ، ثم لا يلبث أن تبرد فى قلبه نار المحبة له فلا يصدق معه الصحبة، ويتجنى عليه اذا كلفته صحبته قليلا من العناء .

يرجو الشاب أن يكون موظفاً فى الحكومة قائما بأعمال عامة يترتب عليها صلاح الناس وفسادهم . فيسلم له التصرف على حسب أهمية وظيفته فى مصالحهم ، حتى فى الحكم فى دمائهم وأعراضهم . فلا يلبث أن تقل فى

الجريدة فى ٩ من مايو سنة ١٩٠٩ العدد ٦٥٧

نفسه حدة العمل ويتهاون فى القيام بالواجب ، ويفضل راحة بدنه وشهوات نفسه على مواصلة الليل والنهار فى إصلاح حال الذين ولى عليهم . وقد يكون من مسلياته على وخز الضمير، أن قرينه الموظف الآخر ينقد راتبا أكثر من راتبه وهو كذلك لا يعمل شيئاً طول النهار ، بل هو يفكر كل يوم ساعة فى الحيل التى يتخذها لدرء المسئولية عن نفسه ، عند ما يتهم لدى رؤسائه بالتقصير والاهمال .

ويجتهد فى أن تكون توقيعاته على مايعرض عليه من الأوراق توقيعات مبهمة تحتمل وجهين . ويعمل فكرته إعمالا دائماً فى الطريقة التى بها يترقى من درجة الى أعلى منها .

يتفق الرجل مع الرجل على القيام بعمل خاص أو عام ، وبعد ذلك الاتفاق اذا بدا له أن فى نقض قوله ودوس شرفه شيئا من الغنم أو الأمل نقض قوله من بعد قوة وايمان ، ولعب بالاتفاق مهما كان .

يتصدر الرجل للعمل فى السياسة بالدفاع عن حقوق أمته وهو يعلم أن من وراء هذا الدفاع تضحية الراحة وتضحية المال وتضحية حريته وحياته عند اللزوم، ولكنه مع ذلك يتخذ العمل هزؤ او لعباً ، بل يتخذه وسيلة لأرضاء شهوة ، كمن يتفق مع احدى السلطتين المتفقتين،(١) ثم هو فى الوقت نفسه يضا السلطة الأخرى حتى يحفظ للناس ظواهره الوطنية وينسى أن الموافق للموافق موافق .

ألا إن ذلك الزوج وذلك الوالد وذلك الصاحب وذلك الموظف وذلك الشريك وهذا السياسى، كلهم قد جاوزوا حدود تلك القوانين الطبيعية أو الروابط الأدبية التى لا يعرف لها فى العالم أول ، أو بعبارة أخرى إنهم خسروا الشرف .

ضيع ما شئت من المال فما عاقبته إلا الفقر . وما شئت من الصحة فما العاقبة إلا المرض أو الموت . وما كان الفقر عاراً ولا كان المرض خطيئة . ولكن الخطيئة والعار هما فى خسران الشرف : ولئن خسر المرء كل شىء ، فحقيق به لا يخسر الشرف .

---

(١) السلطة الشرعية (الخديو) والسلطة الفعلية (الانجليز)

فى الاخـــلاق

القصد فى الـكلام

اذا جاءك بعضهم يرجوك فى مساعدته على قضـاء أمر يرغب فيه ، فمن الأدب والذوق أن تسمع لقوله وتصبر على اكثاره . فانه يقدم لك مقدمات طويلات جداً ويحشو ذهنك بمعلومات مختلفة أكثرها غير داخل فى موضوع الأمر الذى يعنيه . وقل أن يبعد فى رواياته عن ذكر طرف من ماضى الأمة وحاضرها والدول التى تغلبت عليها ، والأخلاق التى علقت بأهلها ، إلى غير ذلك مما لا يسمى تلطفا فى الطلب ولا مقدمات لموضوعه

وقد يجىء أحدهم لزيارة الآخر يفتح أبواب المعلومات المختلفة على التوالى ، يخوض فى كل منها بمسحة من الثقة برأيه حتى ليدهشك جهل هذا الزائر وثقته بعلمه ، مع أنهما فى العادة متنافيان .

ترد على خاطره الفـكرة أثناء الحديث يوصل بها كلامه ويؤكد صحتها ، حتى يخال السـامع أنها فـكرة صحيحة مختمرة وناضجة ومتولدة عن بحث طويل . وما هى فى الحقيقة إلا بنت ساعتها ، ولم يجىء بها البحث بل جاءت بها ضرورة اكثار الـكلام .

اذا جمع أحدنا كمية الـكلام الذى ينفقه على أغراضه الضرورية فى اليوم الواحد ، من غير اسراف لا يبلغ مقدارها كلام ساعة من الزمان

ولـكننا جميعاً نـكثر من الـكلام ، فأن الخطيب السياسى يمضى سـاعة أو ساعتين ليقول لنا كلمتين : سلطة الجماعة فوق سلطة الفرد

الجريدة فى ٢٤ من مايو سنة ١٩٠٩ . العدد ٦٧٠

أو ليقول إن المشروع الفلانى ماس بحرية الأفراد أو ضار بمالية الأمة. كذلك العاشق يصرف فى الكلام ساعات وأياما ليقول لمحبوبته إنه يحبها. والشاعر ينشد القصائد الطويلة لينبه الغافل إلى جمال الطبيعة

والمتعاقدان على سلعة يصرفان كثيراً من الكلام فى مقدمات للعقد على السلعة. بل قد ينفق الرجلان سهرتهما فى السمر وهو الكلام الذى ليس لأحدهما من ورائه غرض يرجو تحقيقه. فالظاهر أننا نحب الكلام للكلام. أعنى أنه أصبح هو أيضا لذة من لذاتنا الدنيوية، بل هو من خير لذاتنا. سئل معاوية عما بقى من لذته، فقال محادثة الرجال.

على ذلك يظهر أن كثرة الكلام ليست كلها معيبة وليست كلها ممدوحة، بل الممدوح منها الاطناب المقبول الذى يراد به الاقناع بحق أو الاقلاع عن باطل. اطناب يلتزم فيه حدود التفكير ومراعاة المناسبة فى التعبير، أما القبيح من كثرة الكلام فهو الخروج عن القصد ومجاوزة حدود الغرض، ليظهر المتكلم بأنه متكلم لسن، وقلما يخف هذا الغرض على آذان السامعين، وقل أن يكون له فائدة إلا فى امتحان طلبة العلم.

إن من كثر قوله كثر خطؤه. ومن اعتاد ذلك نقص شعوره بالمسؤولية التى تترتب على الكلام. فقد يطيل بعض الناس فى القول الهراء حتى يصل به الحد إلى المساس بأقدار الناس والنيل من أعراضهم، والقذف فى ذواتهم لغرض ومن غير غرض. وهو فى هذه الحال لا يرد على خاطره مطلقاً أن هناك مسئولية قانونية وأدبية هى النتيجة الطبيعية لثرثرته واكثاره. إنه لا يقدر هذه المسئولية وقت الاكثار، ولكن له سلاحا ماضياً يحميه شرها عند الحاجة. هذا السلاح هو الكذب. يعتمد على حلف الأيمان الكاذبة بأنه ماقال ولا سمع ولا حضر المجلس ولا أكثر من القول على الأخص. يكذب الشهود ويكذب نفسه ويكذب كل شىء، حتى دلالة الالفاظ على

معانيها . وكل هذا الفساد نتيجة من نتائج الأكثار فى الكلام وإلقائه على عواهنه من غير فكرة ولا تدبر

أرى كل عارض سلعة فى السوق يمجدها ويظهر محاسنها ، ويذكر أجمل خواصها ، حتى بائع الترمس يكنى عنه باللوز ، وما علمت إنسانا يبخس بضاعته وينادى عليها بالبوار إلا المكثار . ذلك بأن القول دليل على رجحان العقل أو بلادته ، دليل على فساد القلب أو صحته . فكل قائل إنما يعرض ذكاءه وشعوره على الناس . ومن شأن المرء فى سوق الحياة أن يبيع غاليا ويشترى رخيصاً إلا هذا المكثار فأنه متطوع يعرض على الناس حمقه وقلة عقله وانحطاط شعوره . وما ذلك إلا لأن لسانه يصور عقله وقلبه فى أخس الصور وأقبح الأشكال . نعلم أن اللسان خلق لمنفعة الانسان ، وننكر تماما أن من وظائفه الأولى أن يضر به ، كما أننا نمنع أن من خواص اقتناء السيف أن ينتحر به صاحبه ، ولكن العادة وعدم الشعور بالمسئولية قد يخرجان المرء من حب المحافظة على وجوده الخاص وعلى الجمعية التى هو أحدها الى أن يكون عدواً لنفسه عدواً لأخوانه . وما ذلك إلا أنه كسل عن محاسبة نفسه واستهان بتقدير واجباته الشخصية والأجتماعية فى لذة هى أكذب اللذائذ وأكثرها اتصالا بالمكدرات ، هى لذة الأكثار من القول والأخذ بعادته

فضيلة القصد فى القول وعدم الخروج به عن أغراضه التى وضع لها ، فضيلة اجتماعية أثرها فى الوجود يقرب أفراد النوع الانسانى بعضهم من بعض . وأصلها فى النفس حب الرفعة المعنوية والشعور بالمسئولية . وهى كغيرها من الفضائل لا يتكلف المستعد لها إلا إلفات نفسه إليها وتعويدها عليها حتى يصير القصد عادة له .

على أن هذا العلاج يكون بطيئاً إلا أنه على ما نظن ، هو العلاج الوحيد.

من مصر الى باريس

باريس فى ٢٥ يونيو سنة ١٩٠٩

فى السفر ما يملأ العقل راحة والنفس رضى، ويفرج عن القلب هماً، وما أكثر هموم المصرى. وكيف يسرى عنه الهم والنظام العملى للعائلة المصرية صار أشل لا تماسك فيه ولا نتيجة من ورائه، والحكومة شخصية لها كل الغنم وعلى الأمة كل الغرم، والديار محتلة بأجنبى لاهو صريح نقدر لشقائنا معه حداً، ولا نحن معه من الرجاء أو من اليأس فى إحدى الراحتين؟ ولكن القدر المتيقن من عمله، أن وجوده لم يساعد الى الآن على رقى حالنا الاجتماعى ولا السياسى، بل لم يقدر على أن يزجى الى نفوسنا شيئا من الثقة به أو خيالا من السعادة القومية فى المستقبل. وكثيرا ما يريح الشقى، أن يتخيل أنه سعيد

فى السفر ما ذكرت من الرضى، ولكن فيه أيضا مايميت القلب ويشغل الفهم، اذا قارن المصرىّ بين ما يراه فى بلده من فشل الأمة عن حقها، وتضافر الحاكمين على التسلط عليها، وبين ما يراه فى غير مصر من ديموقراطية صحيحة كاملة، فيها الفرد يساوى الفرد حقيقة، ولا فضل لأحد على أحد إلا بمقدار نفعه لقومه، وليس لأحد من السلطة إلا ما أرادت الأمة أن تعطيه، لاهبة ولا مكافأة، بل حملا وواجباً يحاسب عليه حسابا عسيرا.

فى السفر مارويت من الحالين، وكذلك فى الحياة لا شىء إلا يدور بين النفع والضرر، ولا حال إلا بين النعيم والشقاء

ليس علىّ أن أدخل للقارىء من باب الشعراء فأتكلف له وصف السماء وما تفعل الريح فى وجه الماء، ولكن على أن أنقل له الوقائع بالضبط الذى

الجريدة فى ٥ من يوليه سنة ١٩٠٩. العدد ٧٠٦

تقتضيه أمانة النقل بقدر الامكان . وإنى شديد الاقتناع بخطئى فى الحكم على الأشياء ، فحكمى لى، وللقارىء حكمه ، فأنى لا أكفل صحة الحكم ولكنى أكفل صحة النقل

فى البحر كما فى البر ، الناس هم الناس، لا ينزلون عن شىء من طبائعهم الأصلية ولا ماصار لهم بحكم العادة والتقاليد . فاذا جاء الغروب نزلوا جميعا كل الى مخدعه ليمضى وقتاً غير قليل فى تنظيف وجهه وما علاه من غبار وفرق شعره ولبس السواد المعروف «بالاسموكن» للرجال، وتلبس النساء من خير مالديهن ، وخيره واسع الطوق . وليس هذا عندى بمنتقد فى ذاته ، فما كانت النظافة إثماً ولا التجميل عيبا . ولكنى أرى بوجه عام أن فكرة الزينة تأخذ من الناس مأخذها ، حتى لقد يفضلها المرء على راحته وهى أحسن ما يكون ، ويغلو فى المحافظة عليها حتى أصبحت من حاجاته وما هى منها فى شىء ، فمثلما يلزم من المال لانشاء مخبز أو مصنع للمحاريث والفوس، عشر مايلزم لفتح دكان «دانتله»، بل القناطير المقنطرة التى تصرف فى معامل الحرير ، وما كان للحرير الغالى مزية على القطن والكتان فى حفظ الأبدان وجمال الهندام، الا رفعته عن المعوزين ولمعانه فى أعين الرائين . من حرم زينة الله التى أخرج لعباده والطيبات من الرزق؟ لاحرمة فيها. ولكن الغلو فى الزينة وإرضاء شهوة التجمل بالعريض، تجعل للانسان حاجياً ما ليس بحاجى، فتزيد فى مقدار أسره وتقوى حلقات القيود التى يربط نفسه بها فى هذه الحياة . وليست هى قليلة حتى يزيدها، خصوصا ذلك المصرى الذى هو فى قيد من لغته التى لا يراد أن يدخل بها فى أبواب الاستعمالات الحديثة . فى أسر من عادات ما ولدتها عادات آبائنا الذين يشرفنا الانتساب اليهم . بل هى عادات «بنات حرام» خلقتها طبائع الاستبداد ، فى قيد من هذه الحكومة الشخصية التى تقف بعقله عند حد معين أن يدرك فيعمل لجعلها مقيدة لا مطلقة، وتقف بتعليمه عند حد ثابت أن يصح علمه فتهون الحياة فى نظره، ويموت خوف الحاكم فى قلبه، وهذا مالا تبتغيه . فاذا كنا من الحياة على هذه

القيود ، حق علينا ألا نكثرها وأن نلزم القصد فى الزينة والاعتدال فى التجمل . وأكرم بالاعتدال أن يكون سبيلا .

اختلف منا إثنان قال أحدهما إن العادة القومية هى جزء مهم من مقومات الفرد، من حيث كونه فرداً من أمة معينة، فالتنازل عن العادة هو تنازل عن احدى المقومات . وليس من عادتنا أن نلبس ملابس خاصة للعشاء فما أنا بمغير ملابسى . قال الآخر إنا بين قوم نعيش فيهم الآن فمن اللياقة أن نشاكلهم فيما يصنعون ، مما لا يذهب بالمروءة أو تحرمه العادة الشرقية . ولو أن لنا شركات ملاحة مصرية تنقل الناس من قارة إلى قارة والتزمنا فيها عاداتنا ، لاتبعها الذين يركبون مراكبنا ، على ذلك كانت أغلبيتنا نحن المصريين تتراوح فى العمل بين هذا الرأى وهذا الرأى، أعجبنى منهم هذا التسامح من الفريقين . إلا أن المبادىء التى يطرقها لنا العلماء والكتاب كل يوم لتكون لنا أصلا للسلوك فى هذه الحياة، قل أن تخلو من الخطأ . بل من النادر جدا ، بل من شبه المستحيل، أن تخلو قاعدة عامة من الاستثناء والتخصيص . صدق الشافعى إذ يقول : « ما من عام إلا وخصص، حتى هذه القاعدة» .

على أنى أسوق هذا الحديث القليل القيمة لبيان ما استطرد اليه بحث المتناظرين من الأسف على فقدان مصر بحارتها وبحريتها التى لو دامت وتبعت الرقى الزمانى لولدت كفاءات بحرية تكون مصدراً لتأسيس شركات الملاحة والنقل . وما استتبع هذا الحديث من النتيجة التى قدمتها بادىء ذى بدء، أن المصرى قلما يمر عليه فى سياحته وقت يشعر فيه بالسعادة مهما توفرت لديه أسبابها المادية ، ما دام يشعر بأن له وطناً عظيما جردته الأيدى القوية من أسباب المزاحمة فى الحياة العامة ، وجردته فوق ذلك من الحرية القومية والاستقلال .

وصلنا إلى «مرسيلية» فاذا هى هادئة على مافيها من الاعتصاب الذى يدعو الى الأسف لما فيه من الخسائر العظيمة ، ولكنه من جهة يدعو الى الاعجاب بقوة التضامن بين عمال البحر ، وتضافرهم على الوصول الى حقهم ، مهما مسهم

من جراء الاعتصاب من الفقر والعذاب. وبعد ذلك الى مدينة «ليون» مهد الجد والعمل وموطن الحرير وكثير من صنوف المصنوعات الفرنساوية. أهم ما الفت نظرى فى زيارة هذه المدينة هذه المرة ملاحظة بسيطة جداً أجعلها أساساً للمقابلة بين ماتعمل حكومة الأمة، وما تعمل حكومة الفرد.

هذه المدينة العظيمة تتخللها جنات كثيرة فى معظم ميادينها بعضها صغير وإن كان وارف الظل، نافعاً جداً ليكون مرسحاً للعب الأطفال آخر النهار، وبعضها كبير جداً «كالروضة الكبرى». دخلت فى كثير من هذه الرياض الجميلة — التى يظهر من تخطيطها وتقسيمها أنها ينفق لحفظها مبالغ طائلة — فمارأيت على أبوابها بوابا يعترضنى فيطالبنى بدفع رسم، كما يقف بواب الازبكية، يطالب الصغير والكبير والغنى والفقير بخمسة مليمات، ولا يدعه يدخل إلا اذا دفع هذه الضريبة، التى إن خفت على أولاد الموسرين، فأنها ثقيلة جداً على أبناء المعوزين الذين هم أيضا لهم الحق بالتمتع بالجنينة التى أنشئت على مصاريف الأمة، وخصصت الآن لتكون مرتعاً لأبناء الأمة. أتكون الأرسطوقراطية وتفضيل بعض الطبقات على بعض، متغلغلة فى مصر حتى فى حق التمتع بما خصص للمنافع العامة؟ لست أرى بعد ذلك من الغريب أن تضرب الحكومة بابا من الحديد على أفواه شوارعنا الجميلة كشارع كامل وسليمان باشا.. الخ حتى لا يسير فيها الفقير ولا يدخلها إلا الذى فى جيبه خمسة مليمات فى غنى عنها، كما أن جنينة الأزبكية محرم دخولها على الفقراء وأولاد الفقراء. اذا كان يشترط للتعلم فى مدارس الحكومة أن يكون التلميذ من طبقة الأغنياء، ويشترط للانتخاب أن يكون المنتخب من الأغنياء، ويشترط للصحافى أن يكون من الأغنياء، ويشترط لدخول الرجل فى أى لجنة من لجان الأقاليم أن يكون من الأعيان، أى من الأغنياء، فما الذى بقى من الحقوق للفقراء؟ لم يبق لهم شىء إذا كان دخول الأزبكية محرماً عليهم أيضاً. وإلا إذا فرضنا موظفاً

راتبه سبعة جنيهات وأولاده ستة — وهذا المثل كثير فى القاهرة — وكان يجب عليه كل يوم لأدخال أولاده فى الجنينة الوحيدة المتوسطة القريبة لجميع السكان ، وجب عليه أن يدفع لهم كل يوم ثلاثة قروش مثل ثلاثة القروش التى يجب أن يدفعوها فى الترامواى . من يقول انه يمكن أن ينفق حوالى ثلث راتبه الشهرى لفسحة أولاده ! بل من يقول إن هذا الفقير يجب عليه أن ينفق على الحكومة ، حتى تسمح لأبنائه باستنشاق الهواء ؟ إن حكومتنا غنية بميزانيتها ، غنية عن جمع رسم ضئيل مثل هذا الرسم لا ينفعها ويضر جميع الفقراء . فمن مبلغ عنا الحكومة بأن البلاد التى نقلدها مملوءة مدنها بالرياض النضرة ليلعب فيها أولاد المدينة ، وليرتاض فيها أهلوهم مجانا حفظاً للصحة وترقية للذوق ، وانماء للعواطف ، وإراحة لنفوس الفقراء الذين لم يسعدهم الاجتماع بقصور ذوات جنات وبساتين ، وإن تلك الجنات العامة ما أقيمت إلا للفقراء ، فكيف يحرم منها عندنا الفقراء ؟ لا نزال نظن أن حكومتنا أكثر عدلا وأدنى ديموقراطية ، من أن تحرم الفقراء ماجادت به الأمة عليهم ، وأن تستغنى عن هذا الرسم فيستظل الفقير فى هذا الصيف المحرق بتلك الأشجار التى أقيمت بماله وعلى أرضه .

إننى أؤكد لأنصار حكومتنا الشخصية ، أن فتح أبواب الجنينة للفقراء لا يترتب عليه الجلاء ، ولا ينتج إعلان الدستور ، ولا يزيد سلطة الأمة مثقال ذرة ، ولا يجر إلى تحقيق أمر من شأنه أن يهدد الحكومة الشخصية فى شىء يعز عليها ، ولا يترتب عليه إلا ظل من تحقيق المساواة التى يدعونها ، وراحة للفقراء الذين هم عيال الله .

فى باريس

لندن فى ١٨ مايو

فى باريس كثير من الأشياء غير معدات اللهو ، و واعى الطرب ، ومراسح اللعب . ولكن كثيراً من كتاب الشرق قد اعتادوا أن يصفوا ماظهر لأعينهم لأول وهلة ، فى شوارع الزينة ، دون مابطن فى جوف المصانع الكبيرة والصغيرة من المخترعات ، وما امتلأت به معاهد العلم من التقريرات والشروح والحواشى فى العلوم المختلفة، من علوم الدين ، إلى أفكار الكفر ، ومن تحليل الظواهر الطبيعية إلى تقييد الظواهر الاجتماعية بقوانين جامعة ، لاتجد الأنسانية إلى الخروج منها سبيلا . فما كل باريس لهو ، ولا عيب عليها فيما به يرمون ، ولكن العيب على من يكتفى من النظر إلى الأشياء بلمحة ، وفى الحكم عليها بمسحة من الظاهر ، والظاهر غرور .

كذلك يصنع بعض كتابنا ، وأغلب كتاب الغرب يطبقون علينا نظرية الظاهرية ، ولكن بغلو يبعد قولهم عن حدود المعقول ، ويقرب سياحاتهم من قصص ألف ليلة وليلة . يتفق لأحدهم أن يرى جماعة يصلون على النبى فينقل عن مصر أن معبودها هو محمد بن عبد الله . لايظننى القارىء قدوقعت من المبالغة فيما أحذر منه ، ولكن بين يدى كتابا من صديق من الفرنساويين يسيح الآن فى أميركا ، جاء فيه أنه قابل انكليزيا على ظهر الباخرة انتقل بهما الحديث من موضوع إلى موضوع حتى وصل إلى العرب . قال الانكليزى وأكد تأكيد ذى الرابطة بين قومه وبين العرب، إن العرب يعبدون الشمس ، ألا تراهم يصلون لها عند الغروب ؟

وزارتنى فى باريس سيدة تشتغل بتحضير محاضرة عن وصف مصر ،

الجريدة فى ٢٦ من يولية سنة ١٩٠٩ العدد ٧٢٤

ومن جملة ما أشكل عليها من المسائل الأجتماعية ، بل المسائل المتعلقة بتحديد مركز مصر السياسى ، كيف أن النساء المصريات محجوبات عن الرجال غير المحارم ، ومع ذلك فأنهن غير محجوبات عن الخدم والأتباع الذين هم بالضرورة أجانب عنهن ؟ واستنتجت فكرتها هذه من كونها رأت فى أبواب البيوت المصرية وأفنيتها رجالا يروحون ويغدون ، ولما لم تكن تدخل إلى باطن البيوت لتعرف أن هناك «حرملكا» خدمه نساء «وسلاملكا» خدمه رجال ، قد حكمت حكمها على الظاهر !!! وإنى لأرجع بالقارىء سنوات إلى كتاب «الدوك دار كور» ، ولا إلى غيره ، بل المثل حاضر حى ، كله وقع فى هذا الشهر .

أنظر كيف يجنى الآخذ بالظواهر على أمانته فى النقل ، وعلى الناس فى الحكم . لا أنكر أن السائح من مشارق الأرض أو مغاربها إذا سألته عن قصده وكان من أهل اللهو أجابك إنه يقصد باريس . أجابك بوجه لألاء وابتسامة خاصة ، هى حسبك فى فهم غرضه من غير أن يركن إلى التصريح بغرضه البعيد عن الجد . ولكنى لا أنكر أيضاً أن السائح يأتى من اليابان والصين ومن أمريكا والروسيا ، ليتتلمذ على أساتذة باريس ، ويعرف منهم أسرار الحكمة وقواعد الحق والواجب وسبيل الاقتصاد ، بل ليتعلم فى فرنسا علم اللاهوت على الرغم من فصل الكنيسة عن الحكومة ، وفصل الدين عن العلم .

أجل إن باريس تؤخذ عنها مودة الأزياء ، ولكنها تؤخذ عنها أيضاً أسعار البورصة فى جميع العالم ، ولئن كانت «الأولامبيا» و «المولان روج» وما بينهما من محال اللهو المبالغ فى اتقانها وفى غشيانها فأنها أيضاً مدينة السوربون والكليات ، مدينة التجارة والصناعات . ولئن اشتهرت بجمال النساء وتبرجهن ، فقد اشتهرت أيضا بكاتباتهن وفضلياتهن ، ولا يغرنك خفة روح الباريسى وميله إلى النكات والمزاح ، فأن فى قلبه ناراً تلتهب على وطنه حمية وغيرة ، وفى نفسه ذكاء يتأجج لتحصيل العلم والنبوغ فيه ونشره فى العالمين . فانه المازح

الجاد الآخذ من الحياة بطرفيها من غير تفريط ولا إفراط . ولا يدلك على ذلك أكثر من أن باريس تملك شهرتها هذه من مئات من السنين ، فلم يتقلص مجدها ولم تسبقها غيرها من المدائن إلى صفتها الجامعة بين دواعي الجد ودواعي الهزل . ولكن لكل مدينة فضائل ورذائل يستحيل أن تخلو عنها إحدى المدائن ، إلا المدينة الفاضلة ، التي لم يوجد لها شبه في العالم إلا في رأس واحد من حكماء اليونان ، وأيما مدينة كبرت مدنيتها ، كانت مظاهر الرذيلة فيها متناسبة دائماً مع مقدار مابها من الفضيلة والجد .

ليس في المقام سعة للتفصيل ، ولا يهم القارىء المصري إلا أن يعرف حال طلبتنا المصريين في باريس . زرت باريس في سنى ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٠٦ وهذه الدفعة ، وكنت في كل زورة لي أختلط بالطلبة وأناقشهم وأتحرى معلوماتهم وأتسمع على حالتهم الأخلاقية وسلوكهم الشخصي من مخالطيهم ، وأشهد أني ما عهدت الطلبة المصريين أكثر إقبالا على طلب العلم وأشد اقتناعاً بالمسئولية التي يحملونها أمام ضمائرهم وأهليهم وأمتهم منهم في هذه المرة . آنست منهم أنهم يعلمون جيداً بأنهم ما جاءوا إلى باريس إلا لينقلوا منها العلم إلى القاهرة ، وما تغربوا عن أوطانهم إلا ليشرفوها ويجعلوها قوية محترمة كفرنسا وانكلترا وغيرها . لمحت في وجوههم آمالا كباراً من حيث نشر العلم في مصر وزرع المبادىء العالية في بقاعها الخصبة . وأقل همومهم فيما يحاولون المسألة السياسية ، لذلك عجبت من مقدار جهل حكامنا في مصر بسير هؤلاء الطلبة الراشدين . عجبت كيف تتغير صور الأشياء إذا انتقلت من أوروبا إلى إفريقية ، وتحور صيغ الأخبار بين باريس والقاهرة . عجبت كيف أن أولى الأمر في مصر يظنون أن الطلب في باريس بركان الهياج والقلاقل ، وما هو إلا سعد وسلام على مصر .

وإن طلبة اليوم وعلماء الغد وأساتذة الاستقبال ، لا يهجس في خواطرهم للسياسة إلا ما يحصل لغيرهم من الشبان في بلادنا مثل استقبالهم مشروع

مجالس المديريات ، وما ثبت فيه من تقرير سلطة الأمة بالسرور والانشراح ، والنظر إلى إعادة قانون المطبوعات بالأسف والامتعاض . وما الأمر فى حالى السرور والأسف ، بخارج عن طوق السعادة ، إلا إذا أريد طلبتنا على ألا تنفعل نفوسهم ببسائط المشاعر وتجرد أفئدتهم عن الحس بما حواليهم والحب لوطنهم وذلك بالضرورة غير مرجو ولا مستطاع .

لقد كان الطلبة الاوروبيون على العموم يظهرون آراءهم السياسية من غير مبالاة ؛ فأن طلبتنا فى أوروبا على العموم وفى باريس على الخصوص لا يعملون من ذلك إلا أن يقرأوا أخبار بلادهم ، وذلك من أبرأ ما يكون

ولئن عمد بعض الطلبة من الهنود إلى العمل فى السياسة بالذات والدخول فى ساحة التهديد والوعيد أو ارتكاب العدوان ، فأن طلبتنا يعلمون حق العلم أن مركزنا السياسى ليس له شبيه فى التاريخ القديم ولا فى السياسة الحالية ، وأن أسرع السبل لتحرير بلادنا هو نقل التمدن إليها ؛ وقاعدة التمدن ماهم الآن يتعلمون . ولكن هل تتنازل حكومتنا لتأخذ حكمنا على الطلبة حكم الناقل الأمين فلا تعتبر باريس موبوءة بالسياسة الضارة فى عرفها ولا تضيع وقت المرسلين من أبناء البلاد لتتميم دراستهم فى غير موطنها الحقيقى . فأنها أرسلت ارسالية الحقوق إلى لوزان ، فخير لها ألا ترسلها ، فلقد علمنا من الخبيرين أن الحقوق فى لوزان لا تزيد كثيراً عن الحقوق فى مصر . ولو أنصفت لأبعدت عن نفسها ما يهجس به وسطاء السوء ، فان المصرى لا يستطيع أن يخلع أخلاقه الوراثية من السكون والروية ، إذا فارق جسمه شواطى ءمصر . لأن روحه لا تزال مصرية كما قد رأيت .

من باريس الى لندرة

ليفربول فى ٢٣ يولية

سافرت من باريس إلى لندرة ، وأنا لا أعرف من الانكليزية ما يكفى لاستيفاء أبسط الأحاديث موضوعا . ولكنى مع ذلك كنت معتمداً على أن اللغة الفرنساوية معروفة هناك فى كثير من الطبقات ، خصوصاً طبقة الكتاب والطبقة التى لا غنى للسائح عن محادثتها ، فأن أمثالهم فى بلدنا خصوصاً فى الفنادق الكبرى يتكلمون لغتين أو ثلاثا احداها الفرنساوية

وكان يذهب عنى فكرة الحيرة بعد هذه الاعتبارات ، أن لى فى لندرة وغيرها من المدن الانكليزية أصحاباً من المصريين .

فلما كنا فى كالى (المينا الفرنساوية) انقلبت الحال فجأة ، حتى أن الحمالين الفرنساويين أخذوا يكلموننا باللغة الانكليزية ، وكأن الفرنساوية قد غسلت من الوجود على شاطىء المانش ، فشق ذلك على رجل فرنساوى كان معى فى العربة أجاب الحمال الذى بادرنا بالانكليزية : « إنا نعرف من الفرنساوية ما يكفينا للحديث عند الضرورة » قالها ساخراً معنفاً هذا الحمال الذى يعدل عن لغته لغير ضرورة ، فانقلب الحمال بفضل هذه الجملة فرنساوياً يفهمنا ونفهمه . وقد ذكرنى ذلك بعض أصحابنا المصريين الذين يتكلمون بينهم فى بلادهم بالفرنساوية أو الانكليزية ، وما هم بذلك بمحتقرى لغتهم ، ولكنهم يتراطنون باللغة الأجنبية سهواً فيأخذ من ذلك سامعهم أنهم قليلو الاعتداد بقوميتهم ، وأنهم لا يحاولون صقل لغتهم الفصحى على الألسنة بكثرة الكلام بها ، فتصبح بذلك لغة العامة والخاصة معاً ، لغة السمر ولغة العلم جميعاً . فما أجدر بأحدنا أن يجيب زميله الذى أقبل يحادثه بلغة أجنبية بجملة ذلك

الجريدة فى ٣ من أغسطس سنة ١٩٠٩ العدد ٧٣١

الرجل الفرنساوى الخبير : « للضرورة أتكلم العربية أيضا » لست أعلق أهمية كبيرة على اجتناب الحديث بالأجنبية إلا لضرورة ، ولكن الحس قد أرانى أن هذا الشعور دليل على حب المرء للغته وحبه لقومه ووطنه، وهو من علامات التضامن المنشود فى كل البقاع . أترى أن المحامى يصغى لك كثيراً أو يطرب من حديثك إذا أخذت تقرر له آخر مذاهب الأطباء فى المعالجة بالماء أو بالهواء ، إذا لم يكن ممعوداً ؟ أم تراه كله آذانا إذا بسطت له قضية فى التشريح إلا أن يكون ذلك نافعاً له فى قضية يترافع فيها هذا الأسبوع !

ولكن ما أصبر أحدهم على الآخر حينما يسرد عليه وقائع دعوى بعينها لاتهم أحداً لأنه قد حكم فيها نهائيا . يصبر على محادثته فى سرد الوقائع كما يتلذذ حين تجىء نقطة تطبيق القانون ليناقشه فيها . . ألخ ألخ .

وما ذلك إلا لأنه يحب صناعته فوق كل الصناعات وعلمه فوق كل العلوم، ومن أحب شيئاً أكثر من ذكره، ومن جهل شيئا عاداه . فكلام المرء بلغته حب لها وخدمة للفصيح منها وتعرف لآدابها ، خصوصاً إذا كان المحادث من المتعلمين وكانت لغة الحديث هى لغتنا العربية ، تلك اللغة التى لا يكاد علماؤنا وكتابنا بل ووزراؤنا وقضاتنا أيضاً يحسنون الكلام بها أو يقرأون الجرائد من غير لحن . فهى بذلك أحوج اللغات الحية الى أن تصقلها الألسن وتعتاد فصيحها الآذان

*
* *

فرغنا من حمالنا بهذه الملاحظة المفيدة ، ودخلنا السفينة التى تجوز بنا المانش إلى دوفر . ولا حاجة بى أن أشق على القارىء فأشركه فيما كنا فيه من الضيق فى هذا البحر الضيق، ولكنى أذكر له خيراً من ذلك . رأيت فى الركب رجلا هندياً يجتنب الناس ويقترب منى، وكان كلانا يشعر بجاذبية له نحو الآخر، ولم يكن فى المركب من اللون الأسمر إلا نحن الاثنين . وكفى بالتقارب فى اللون وبالشرقية جامعاً بيننا نحن الاثنين . وقد كانت حادثة

الشاب الهندى «دنجرا» الذى قتل السير كورزون فى لندرة جديدة العهد ، فوقع فى نفسى أنى سأشرك جارى الهندى فى استقبال النظر الشزر من الانكليز الذين اشتهروا فى العالم بأنانيتهم حتى اضطر حكيمهم « هوبس » إلى أن يقول إن أصل الخير والشر فى هذا العالم هو حب الذات وإنه هو أساس علم الأخلاق عنده . كما اشتهروا بالتضامن الشديد وحبهم لكبار رجالهم مثل السير كورزون القتيل . عولت على ألا أبعد عن جارى ، وقلت فى نفسى عادة المصرى، أن يكون ضحية لغيره ، وما كانت بلادنا أيضا إلا ضحية يضحى بها على مصالحه القوى . للانكليز مصلحة فى أقرب طريق إلى الهند ، فماذا جنت مصر حتى تكون هى الضحية لتلك المصلحة ، فقد قال أحد ساستهم يوم فتح قنال السويس : الآن لزم لنا احتلال مصر . وقد كان . وعلى هذا القياس كان أمر بلادنا الجميلة الخصبة فى التاريخ القديم . لما ذكرت ذلك وذكرت أنى من قوم هم ضحايا كرما وصبرا ، توقعت أن يضايقنى الانكليزى بصفتى هنديا مع صاحبى الهندى . ولم يكن مما توقعت شيء ، فلم أر أحدا أبداً بان عليه أثر لما قد ظننت من التأفف من رؤية الهندى ، فأكبرت أخلاقهم ، ووقعت من ظنى بهم على لا شيء ، وبعض الظن إثم ، ولكنى بعد ذلك لما خرجت إلى البر ، وكان ذلك يوم المرافعة فى قضية الهندى ، صرت أسمع نقلا عن المجالس صحة ما كنت أظن، فأن الهنود مضايقون الآن بالبوليس السرى ـ كما سمعت همساً ـ وإن كثيراً من الانكليز يكررون ما قاله بعض كبرائهم فى العام الفائت، ن طرائق التربية الغربية ، تربية الحرية والعلم، مفسدة للشرقيين، وإنه لا بد لصلاحهم (يعنون بالصلاح رضاهم عن حكم الغربى فيهم وتسلطه على بلادهم) من تركهم على ماهم عليه ، فان ذلك خير طريق لسعادتهم (أو دوام استعمار الأوربيين لبلادهم)

ولقد يظن بعضهم أن الكليات الانكليزية لن تقبل بعد فى ربوعها هنودا كثيرين بعد الذى ظهر من هذا الشاب، وبعد ما كان من تحمس الطائفة المتعلمة على الانكليز ، وبعد خروج ذلك الزعيم الذى تعلم بالكسفورد وتتلمذ

على سبنسر، ثم صار وهو شاب وزيرا فى الهند، فاتهم بالتغير للانكليز والمالأة عليهم، فأخرج من الوزارة أو منها ومن البلاد، وهو مقيم الآن فى باريس رئيساً لحركة المطالبين بالاستقلال، يصدر جريدة تمنعها انكلترا من الدخول فيها وفى مستعمراتها. وقد ذكر عنه أنه يبرر جريمة الشاب الهندى، مستنداً فى ذلك على بعض أفكار أستاذه « سبنسر »

ولقد قيل إنه شطب اسمه من عضوية الكلية التى تخرج فيها .. الخ الخ

لست ممن يبررون جريمة هذا الشاب الهندى الذى هو من خير العائلات ومن خير الطلبة، مهما قال الزعيم الهندى، ومهما كانت حجة القاتل من أن انكلترا قتلت كذا من الهنود، وأخذت كذا من مال الهنود. فان هذا القول وأمثاله لا يمكن أن يطفىء نور القواعد المتينة التى اصطلح العلماء عليها والتى يؤكدها العقل والعدل وضرورات الحياة بين الأمم

لم يكن قاتل السير كورزون ليحمل له ضغينة خاصة، بل على العكس من ذلك كانت العلاقات بين القتيل وبين عائلة القاتل على غاية مايكون من الصفاء والمودة المتبادلة. ولكن الشاب الهندى يرى أنه ينتقم لأمته من السير كورزون. غير أن الغدر لا يبرره أحد فى أى زمن من أزمان البداوة والحضارة، إلا ما يكون من مفاجأة الجيش المحارب للجيش المحارب بعد إعلان الحرب واشتباك طرفى القوتين. إن العداء بين الأمتين — على فرض أنهما فى وقت حرب مشهودة — لا يتناول العداء بين أفراد إحداهما والاخرى إلا بصفة كل فرد جزءا غير منقسم من السلطان (الأمة بصفتها حكومة وأمة فى آن واحد) فيحرم على كل فرد من أمة محاربة قتل أى فرد آخر إلا فى ميدان القتال عند عدم اعتبار الفرد إلا بصفته جزءاً غير منقسم من العدو. فاذا سلم فرد سلاحه، فقد حرم قتله، لأنه بذلك تزول عنه صفة أنه جزء من العدو وترجع له صفته الأصلية، وهى كونه فرداً إنسانا محترم الدم غير مهدوره إلا فى حد، أو فى دفاع عن نفس أو عرض بالقيود المعينة شرعا وقانونا. ولما لم تكن أمة الهند محاربة ولا كان القاتل والمقتول كلاهم

فى صف من صفوف المحاربين، فليس من الجائز مطلقاً فى أى شريعة من الشرائع ، ولا فى أى قانون من القوانين ولا لمصلحة المبادىء العامة فى بنى الانسان، أن يعتبر مثل هذا القتل الغدر إلا جناية من الجنايات الأخرى ، وإن الانتقام من الانكليز فى شخص السير كورزون غير جائز . كذلك لايجوز للانكليز أن يميلوا إلى حرمان أبناء الهنود من تعلم العلوم كغيرهم ، انتقاما من القاتل فى أمته . قد يقال : للانكليز أن يقولوا نحن لا نعلم علومنا فى مدارسنا لأشخاص يستعملونها لضررنا ، ولكن ذلك القول لا يغير شيئاً مما يرمى به الانكليز — إن فعلوا — إنهم ينتقمون من أمة بأسرها على عمل فرد من أبنائها . وهذا غاية فى الشطط ، فان حرمان أمة محكومة من تعلم العلم مع رغبتها وقدرتها عليه قتل لها ، وقتل غدر أيضاً .

سيقولون ماذا يعمل الفرد الذى يعتقد أن أمته مهضومة الحق ، ونفسه عليه أهون من أن يحرص عليها فى خدمة بلاده . يعمل كل شىء يبيحه القانون من الارشاد إلى طريق الرقى والهداية ، إلى التضامن القومى والتعليم ونشر مبادىء الأخلاق والاجتماع والسياسة ، ولا يقرب ماحرم القانون مادام فرداً . ألا ترى أن الذين قلبوا سلطان العثمانيين وشاه الفارسيين ، لو كانوا فردا لما قبل منه عمله ، وحق عليه أشد العذاب لمجرد تعديه على الملك بالقول دون التهديد ، والمحاصرة والمحاربة ؟ أما وكل فرد منهم قد عمل ما عمل بصفته جزأ غير منقسم من أمة أرادت ذلك ، فلا عقاب على أحد منهم ، بل على كل منهم ثناء الناس ورضى الله .

ذلك ما أجمع عليه بنو آدم وإنهم لا يجمعون على ضلالة . بل الجمعية الانسانية لا ترضى لمبدأ بالبقاء فيها إلا إذا كان منها وضروريا لحفظها، فحكمها فى ذلك كحكم الظواهر الطبيعية ، لا يجوز للذى يحكم على الطبيعة أن يدع هذه الظواهر فى ناحية ، ويحكم هو من دماغه .

وما كان بنا ـ وبلادنا والحمد لله فى غنى عن هذه النصائح ـ من حاجة إلى تقرير الرأى فى مسألة الهندى إلا ليثبت أن الناس لم يسيئوا الظن فى أنانية الانكليز وتضامنهم الشديد ، بل هم فى ذلك عند ظن الناس بهم أجمعين .

فى انكلترا

جست خلال انكلترا فى بعض أقطارها ، وكان أطول ما قطعت فيها مسافة من لندرة إلى ليفربول . يمر القطار فيها بقرى ومدائن لا يدل منظرها على حب الشذوذ الذى اشتهر به الانكليز ، ولا على الابتكار الذى أخذ من فكرة الأوروبيين مأخذا عظيما حتى صار مقياسا لشخصية الفرد وعلامة على النبوغ . فان الكاتب الذى لا يولد لغته أسلوبا جديدا ، لا يعد كاتبا . وكذلك الشاعر الذى لا يأخذ خياله من الطبيعة أفكارا حديثة ومقاصد أبكارا ، لا يعد إلا شاعرا عاديا . كذلك لا يلفت النظر إلى الشيء إلا غرابته وجدته . ولكن على الرغم من هذه الاعتبارات فان المدائن الانكليزية والقرى الانكليزية متشابهة جدا فى تخطيط الشوارع وارتفاع الأبنية وألوانها ، حتى يخيل للرائى أنها بنيت على فكرة المحافظة أو فى حكومة المحافظين ، على أن حرية الفرد الانكليزى فى فكره وفى عمله — إلا فى هندامه فى المحافل وحركاته فى الصالون — هو مبتكر طبعا كما يسميه أوربيو القارة بأنه «أوريجينال» . مر بنا القطار بغير المدائن بالضرورة ؛ مر بحقول جميلة فسيحة لا يهمنى من وصفها للقارىء إلا أنها قليلة الغلة جدا فمعظمها كلأ ترعاه الأنعام ، ومنها قليل جدا مزروع حنطة وأقل منه قدرا مزارع الخضر وحقول الفاكهة . خطر فى نفسى لمشهد هذه الأرض قليلة الغلة ، كيف أن الانكليز بهذه الأرض أغنياء ؟ خطر لى هذا الخاطر العجل غير الناضج لأنى فلاح من قوم كل ثروتهم مما تنبت الأرض ، كأن فى نفسى فكرة عادية أولية هى أن الثروة فى قطن تجنيه وقمح وشعير وأرز تحصده وقصب تعصره وكتان . ولم ألبث أن لحظت موارد الثروة الانكليزية الطائلة من الصناعة التى يبين علينا نحن المصريين أننا نحتقرها بعض الشيء ، والتجارة التى يظهر أننا نمجها

الجريدة فى ١٦ من أغسطس سنة ١٩٠٩ العدد ٧٤٢

بعض الشيء، وما يولد هذا الأخذ والعطاء من المكاسب التى ليست مكاسب الأرض فى جانبها شيئاً مذكورا . بسمت لهذا الخاطر وذكرت ذلك المثرى المصرى الذى كان لا يجلس اليه أحدا إلا سأله كم فدانا يملك ؟ أو كم فدانا من القطن يزرع هذ العام ؟ وأمثال هذه الأسئلة التى تشف عن فكرته رحمة الله عليه ، فى أن قيمة الرجل ثروته، وأن كل الثروة هو ما يملك من الأرض وما يزرع فيها من القطن . فلقد كان مثلى فى هذا الخاطر الناقص ، كمثل ذلك السرى المصرى ، وذهلت عن حقيقة اجتماعية من أكبر الحقائق :

إن غنى الأمة وسعادتها ليسا بخصب أرضها ولا بصفاء جوها واعتدال منطقتها، بل ولا بضخامة مدائنها، بل هما بمقدار عدد المهذبين من أبنائها، فهم الذين يبنون مجدها وهم الذين يخلقون غناها . نعم إذا أعوزتهم خصوبة الأرض خلقوا لأمتهم بعقولهم وعلمهم من الصناعة والتجارة والاعتماد على الذات والمخاطرة فى سبيل المنفعة ، ثروة تفوق الثروة الزراعية أضعافا، ومجدا طارفا لا يطاوله المجد التليد .

فى أبناء الانكليز عادات تأصلت فى نفوسهم وصارت لهم أخلاقاً ، أزعم أنها هى وحدها السبب فى قوة أمتهم، تلك القوة المستفادة من جدهم فى العمل وتقديسهم لمعنى الواجب . بل هى السبب أيضاً فى زيادة تلك القوة على مر الزمان ، أو على الأقل حفظها فى مستوى ثابت لا يأتيه من النقص والتغير السريع ما يلحق بمجاوريهم من الأمم المتمدنة . ومن أخص ما لاحظت من تلك الصفات حرية القول والاستماع لكل قائل من غير أن يصادره أحد فى فكرته أو يقطع عليه مقاصده من القول إلا فى الأحوال النادرة كما علمت. من ذلك أنى رأيت خطباء كثيرين يخطبون فى متنزه « هايدبارك » بعضهم واقف على الأرض وسط حلقة السامعين ، وبعضهم يعلو منبراً منقولا منهم. الشيخ الذى جاوز السبعين ، والشاب الذى لم يبلغ الثلاثين، بعضهم على مقربة من بعض ، حتى نقدت عليهم سوء اختيارهم لهذه المزاحمة المادية للمكان والمرج فسيح الارجاء لا يضيق بآلاف الخطباء . كان أحدهم يعظ الناس

ويلفتهم إلى القيام بالواجبات الدينية — وما هو بقسيس — يفيض فى اثبات أن السعادة الدنيوية رهينة بالاعتقاد فى واجب الوجود واتباع أوامره واجتناب نواهيه وانتظار الثواب والرحمـــة فى الدار الآخرة ، دار البقاء والسعادة الأبدية وحواليه جمهور من الناس كلهم مصغون له حتى إذا أعجبهم منه شيء صفقوا له استحسانا . وعلى مقربة من ذلك الخطيب ، خطيب آخر أشد من الأول حدة فى قوله وأوسع منه فكرة علمية ، ولا أعرف إن كان أفصح منه لسانا وأجلى بيانا ، ولكن كثرة الزحام على حلقته ربما تدل على ذلك . هذا الخطيب كان يزين للناس الكفر ويهديهم إلى غير طريق الدين بل يضلهم عنه ، وكان يقول بأنه يسند حججه إلى الواقع المحسوس وقواعد العلم . وإلى جانب حلقته رجل شيخ يشرح للناس قانون الميزانيـة ويفصل فيه تفصيلا ويلعن الحكومة والنواب ، وهو ينتصر فى ذلك للفقراء وطبقات العمال ، خصوصا بعد الضرائب الجديدة على التبغ . وآخر يتكلم فى مذهب الاشتراكيين يهدى إليه ، ويطمع الناس فى نتائجه الحسنة وموافقته للانسانية والعـدل . وبعد هذا قسيس ورجال دين يقيمون الصـلاة بالترتيلات والنغمات من جوق من الشبان والشابات . . الخ الخ . تمر جماهير الناس بهؤلاء الخطباء كما يمر نظرك فى مكتبتك بما فيها من الكتب متناقضة المذاهب والكتاب ، تختار منها ما يلذك من الموضوعات ساعة الاختيار ، من غير أن تمزق منها الكتاب الذى لا يطيب لك رأى كاتبـه فى تلك الساعة . كذلك كانت حال الجمهور مع الخطباء ، يطوفون بهم سراعا ثم يقف كل واحد على الخطيب الذى يعجبه قوله فيصفق له مع المصفقين . فكأنى بهذه السوق سوق عكاظ أو سوق الكلام ، لا يختلف بالناس فى شيء عن سوق الخضر والفاكهة ، يمر به الطاهون والطاهيات ، والآكلون والمربيات ، يقف كل على ما يطيب له ويدخل فى ذوقه ويعرض عن الذى خبث من السلع فى نظره ، ومع ذلك لا تجد إنسانا يحاول عنوة إقفال حانوت الفسيخ لأن رائحته

تؤذيه ، ولا يلطم بائع الجميز بحجة أن نفسه تمجه أولا تشتهيه . لكل طعام ذوق ، ولكل ساقطة لاقطة

ليس « الهايدبارك » هذا منبراً خاصاً بأولئك الخطباء العاديين الذين قد يبدأ الواحد منهم خطابته على فردين أو ثلاثة ، بل هو أيضاً موضع المنبر العام لكبار الخطباء المفوهين وبلغاء السياسيين . فقد كان غلادستون كلما ضاقت قاعة البرلمان بصوته العالى وأغراضه الكبيرة ، عمد إلى هذا المتنزه العمومى الكبير يخطب الألوف من الناس الساعات المتوالية ، فيحول الأمة من فكرة إلى فكرة ، ويخرجها من مقصد إلى مقصد ، كذلك يفعل « كرهاردى » وغيره من الخطباء الانكليز إلى اليوم . يخطبون فى الناس من غير ملاحظة رسوم ولا نظام ولا اشتراط دعوة ولا تكاليف ، حتى تكون الأمة واقفة بواسطة هذه الألسن الرسمية على ماجريات الحال فى الحكومة ، فلا يفوت فرد من الأفراد أى مقصد من المقاصد الكبيرة للحكومة ، كإعلان حرب أو سلم أو تقريب بين أمتهم وبين أمة أخرى ، أو ضرب ضريبة عامة أو ايتاء النساء حق الأنتخاب . وبهذه المناسبة يحسن بى أن أثبت هنا حديثا جرى بينى وبين أحد الفعلة الانكليز فيما يتعلق بحق الانتخاب ، وإنى لأتسامح الآن فى أن أنشر ذلك الحديث من غير ذكر اسم محادثى لأنى لا أعرفه ، ومن غير إذنه لأنى ما فكرت وقتئذ أنى سأنشره ، ولأن حديثه يكاد يكون فكرة الفعلة الأنكليز أو أغلبهم .

جلسنا إلى جانبه أمام مقبرة العظماء « وستمنستر أبى » فوجد بيد صاحبى جريدة النساء الطالبات حق الانتخاب ، وفيها طعن على «أسكويث» ومداعبة للسير «إدوارد جراى» . قال العامل لصاحبى ! ماذا تقرأ وما رأيك فى انتخاب النساء ؟ وكان هذا السؤال فاتحة القول بيننا جميعاً على هذا الموضوع . قال العامل : أنا لا أرفض مشروعا يحقق معنى المساواة بين الناس ، ولا بين الرجل والمرأة ، بل على العكس من ذلك أرى مصلحتى ومصلحة أمثالى العمال فى أن المساواة تأخذ ما يمكن أن يكون من كمالها بين الناس . ولكنى لا أرى هذا

المشروع يحقق شيئاً من المساواة ، بل هو يفضى إلى نقيضها ويجعل العمال والطبقة الفقيرة أكثر أسرا فى يد الطبقات الغنية مما هى عليه الآن . قال : إن الطالبات حق الانتخاب هن محافظات بالطبيعة ، فسيكون انتخابهن طبعاً للمحافظين دون الأحرار ، وهيهات أن يلاحظ المحافظون منفعتنا ، وقد قصر عنها الأحرار ومنا نواب عديدون بينهم . قلت له وما بال المستر « كرهاردى » رئيس حزبكم يوافق على هذا المشروع ، ولا يكون فى سبيل تنفيذه عقبة إلا المستر « اسكويث » رئيس الوزارة كما يقولون . عندئذ هز العامل كتفه وقال : إنى أشارك كرهاردى فى المبادىء العامة للحزب ، ولكنى أخالفه كثيرا فى التطبيقات العملية ، وكل حر فيما يفكر . قال : وإنى أظن رئيس الوزارة خير هؤلاء جميعاً ، وأنفعهم لوطنه وأبعدهم عن حب الشهرة وتمليق الرأى العام

ناشدتكم الله : إذا كان مقصد السيدات هو جعل الحكومة دائما فى يد المحافظين ، أيكون من الحكمة أو من مصلحة الطبقة الدنيا موافقتهن على كسب حق الانتخاب ؟ إنهن يدعين أن طلبهن لهذا الحق لاحظ لهن منه إلا مساعدة النساء الفقيرات اللاتى لا يجدن من الرجال الآن حامياً يحميهن من البطالة وبؤس العيش . وما أبعد ما يقلن عن أن يصدقه الواقع ، فاننا نحن العمال لدينا كشوف بأسماء آلاف من العمال الواقعين فى مخالب البطالة لعدم وجود الأعمال ، فهل أتين بكشف واحد فيه أسماء النساء اللاتى وقعن فيما وقعنا نحن فيه ؟ لا إنهن لا يأتين بشىء من ذلك ، إذن ليس هناك مصداق لما يدعين ، وعليه فلا سبب لمطالبتهن بحق الانتخاب إلا مضايقة العمال .

كلام وجيه أقل مايدل عليه أن العامل البسيط فى لندن يعرف من خطب الوزراء والنواب فى « الهايدبارك » طرفاً أو نتفاً من قواعده مصالح الأمة التى مصلحته الشخصية بعض منها . ولكن وزراءنا ونوابنا يجتنبون الكلام فى سياستنا الداخلية حتى فى مشروعات القوانين ، إلا مايكون من التهامس فى الآذان فى الخلوات والمنادر بينهم وبين أخصائهم الأقربين ، هذا كله إذا

عرفوا جليا مقصد الانكليز أو مقصد السراى فى مشروع من المشروعات . هل منهم من يقف يوم الجمعة فى حديقة الأزبكية ، الحديقة العمومية بالاسم والقانون ، الخصوصية بالفعل ، المحرمة على كل من ليس فى جيبه نصف قرش فى غنى عنه . هل يقف أحدهم بها ، فيبين للناس مقاصد الحكومة فى أى أمر من الأمور العامة كالسبب الذى دعاها مثلا إلى رفض طلبات الأمة والشورى من تأليف مجلس نيابى محدود السلطة ، أى توسيع مجلس الشورى الحالى فى شكله واختصاصه ؟ كلا . إن رجال حكومتنا لا يهمهم إيقاف الأمة على مشروع أو إقناعها برأى أو فكرة ، ولكن الذى يهمهم أن يكسبوا من مجلس الشورى كل مشروع يريدونه بأية طريق من الطريق .

إذا كانت أمتنا ليست كأمة الانكليز فأن وزراءنا قد تعلموا مع وزراء الانكليز فى مدرسة واحدة، فهل من رأيهم هم أيضاً أن الشرق شرق والغرب غرب ؟ أم هم فى القربى من الأمة لوزراء الانكليز ، زملائهم فى المدنية الحديثة مقلدون ؟ .

فى انكلترا أيضا

دوار نبنيز فى ١٢ أغسطس

كنت أظن قبل اليوم أن فى الديموقراطية الانكليزية نقصاً شديداً وتأخراً بعيداً عن الديموقراطية الفرنساوية، لما يوجد فى الأولى من الطبقات الممتازة بعضها على بعض فى شىء من الحقوق، لكنى قد رأيت بالحس، ميل الأمة الانكليزية الى سبق فرنسا فى الليبيراليسم (العمل على قواعد الحرية). عزم جلالة الملك ادوارد فى العام الماضى على زيارة جلالة قيصر الروس، فقام بعض أعضاء البرلمان يعارض فى تلك الزيارة. لم تمنع المعارضة من الزيارة، ولكنها كانت دليلا على أن هذا الشعب الانكليزى الملكى طول عمره يأبى على الملوك حتى الأجانب، أى عمل من أعمال العسف ويحتج عليه لذاته. ثم شاع عزم القيصر على زيارة انكلترا هذا العام، فقامت قيامة الصحف الانكليزية تشنع عليه وعلى أعماله فى مملكته، على الرغم مما هو بين الدولتين الآن من حسن العلاقات والوفاق الودى، بل ما بينهما من الاشتراك فى الأعمال السياسية لمصلحة الفريقين.

على أن صحافة الدولة الفرنساوية وهى ديمقراطية صرف وجمهورية حرة، قد رحبت بزيارة القيصر وزادت فى ترحابه عن المألوف إلا فئة اشتراكية لم يشاركها فى رأيها الرأى العام، كما كان فى بلاد الانكليز. لذلك نقول إن هذا المثل وما يأخذه القارىء من كثرة البحث فى أمر مجلس الأعيان والميل إلى الغاية أو الاستعاضة عنه بمجلس آخر يحقق معنى الليبيراليسم.

كل ذلك يجعلنا نكرر ما نقوله بحق إن انكلترا وهى ملكية، من أميل الشعوب إلى الديموقراطية الكاملة. وإن الملكية عندهم وطبقة الأشراف

الجريدة فى ٢١ من أغسطس سنة ١٩٠٩ العدد ٨٤٦

أثر من الآثار القديمة لا تغير شيئاً من الأخلاق الديموقراطية ولا وزن لها إلا بمقدار ما تأتى من عظيم الأعمال .

تدخل لندرة وأول ما يلفت نظرك فيها تمثال نيلسون . تمثال أقيم على قاعدة عالية جداً على غير المألوف ، بحيث لا يطاوله فى مكانه الرفيع تمثال أمير من الأمراء أو ملك من الملوك . فأن رؤوس أولئك مهما علت لا تطول ربع القاعدة التى يقف عليها نيلسون بقدميه . أجل إنه كان فى الحياة رجلا عالياً ، فأعلى قومه مكانته فى المهمات ، على كل من عداه .

كذلك يجل الانكليز رجالهم مهما كان قدرهم فى الشرف الاصطلاحى ، مادامت أعمالهم تشرفهم وترفع أقدارهم على أقدار الذين نالوا الشرف بمجرد الميلاد .

لا يغشى السائح مجلساً من مجالس السمر ذكر فيه الأدب ، الا وترى الانكليز يتحدثون عن شاعرهم شكسبير بلسان الفخر وصوت الاجلال والاحترام . ترى تمثاله فى المتاحف وتسمع ذكره فى الأندية وتشهد قطعه على المراسح ، ولم يمنعه أنه كان ممثلا ، من أن يكون فى قلوب الانكليز أعلى مكانة من ملوكهم الأولين .

* * *

على ذكر شكسبير يرد على خاطرى أنى سمعت أنه استعمل من اللغة الانجليزية نحو عشرين ألف كلمة ، أو أن فى بعض أساليبه خفاء على كثير من العامة ، ولكنى لا أصدق أن أحداً سمع أنه رمى بالتقعر ، بحجة أنه لم يقتصر فى كتاباته على مئات الكلمات التى تكفى للتعبير عن المقاصد فى اللغة الانكليزية . وهنا يرد على أيضاً أن أبا العلاء المعرى يجب أن يكون استعمل فى شعره وفى نثره قاموساً من الكلمات أكبر عددا من قاموس شكسبير ، ولم يكن أبو العلاء ليكتب بلغة العلماء والشعراء الذين لا يزيد عددهم عن المئات

وقتئذ ، بل كان يجهد قريحته ليخرج للكافة أفكاره الحكيمة وما اطلع عليه من أسرار الطبيعة . إنى لا أظنه كان يكتب متسلياً ولا معجزا ، ولكنه كان يكتب لينفع قومه بما يكتب ، وأنه على ذلك يستحيل على رجل يذوق طعم الكلام ، أن يرمى أبا العلاء المعرى بالتقعر

فما بالنا فى بلدنا نجد كل يوم لهذه الكلمة رنيناً خبيثاً فى الآذان ، بل نراها على سوء استعمالها ، وقبح مدلولها تسيل بسهولة على كثير من الألسن كلما صادف بعضهم فى الكتب أو على الجرائد كلمة يظنها غريبة ، وما هى بالغريبة إلا عنده ، أو أسلوبا جديداً ، وما هو بالجديد إلا أنه لم يصادفه فى مطالعته أو لم يألفه فى كتابته . كأن الواحد منهم يرى أن يمحو شخصية كل كاتب ويحيلها إلى شخصيته ، وأن يستبد على كل قلم حتى لا يكتب إلا ما يألفه هو . إنه بذلك يطلب المحال ، بل يجنى على تقدم الفن وحياة اللغة .

لست أدرى على ذلك ، مع قلة ما أعلم من اللغة ، أن استعمالهم لهذا اللفظ عربى ، بل الاستعمال العربى فى ذلك على الضد مما يستعملون كما قال الكميت :

البالغون قعور الأمر تروية
والباسطون أكفاً غير أصفار

إلا أن يكون غرضهم بذلك اللفظ إيراد المقدمات الطويلة المملة من غير فائدة ، أو لفائدة تفهة ، وهذا مقصد خسيس وأسلوب سمج ، ولكنه مع ذلك لا يسمى تقعرا

إذا كان شكسبير كما سمعت قد استعمل عشرين ألف كلمة ، مع أن راسين على غناه لم يستعمل إلا أقل من أربعة آلاف ، فأولى بالعربى ألا يحد لغته الفسيحة بحدود ما يستعمل منها فى ميدان باب الخلق أو فى سوق الخضار . إن لم يكن التوسع فى الألفاظ للمعانى ، ولا لمنفعة الأدب ولا لخدمة اللغة ، فليكن على الأقل لخدمة القرآن الذى بات الكافة

لا يفهمون معنى ألفاظه ، ومن واجبهم أن يفهموه ، فأنه انما يتلى ليفهم ، ولكيلا يكون التفسير إلا لبيان حكمة التنزيل ومناسبته وكيفية استخراج الاحكام الفقهية منه .

لا يعلم إلا الله متى نرى شوقى وحافظ بالعين التى يرى بها الانكليز شعراءهم ، بل متى نحب وطننا ولغتنا وآدابنا ! ومتى يكون للحق سلطان على نفوسنا حتى لا نتخذ الجد لعباً ، ولنتعلم حسن الظن وصدق الانتقاد

عليكم أنفسكم

فينستير فى ٢٧ اغسطس سنة ١٩٠٩

ليس فينا الا من يشكو إلى الله وإلى الناس من مصائب مصر: نقص فى التربية المنزلية، عدم كفاية الكتاتيب لجعل التعليم اجباريا، عدم كفاية المدارس الابتدائية والثانوية والعالية، نقص التعليم فيها جميعا، اختلال الامن العام، فشو الأمراض المختلفة وعدم وجود المستشفيات والملاجىء للمرضى والقعدة والذين تقطعت بهم أسباب الحياة فلا يعيشون الا من الشحاذة، كثرة العميان، عدم تقدم الزراعة الى حد يتفق مع تمدن العصر الحاضر، العجز عن منافسة التجارة الأوروبية التى كادت تؤدى بالتجارة الأهلية، عدم الصناعة خصوصا ما هو ضرورى منها للزراعة والبناء والحاجات اليومية.

كل هذا النقص لايحتاج فى سده الا الى همة تعمل، ومال ينفق، وزمن ينضج العمل ويظهر نتائجه. أما الزمان فموجود لاطاقة لأحد ولا للانكليز بوقف دورة الفلك، وأما الهمة فهى فى طوق المصريين، والمال فى جيوبهم، فما الذى يمنع المثرى من أن يتبرع لأمته بالمال اللازم لذلك، وما الذى يمنع الطبقة الوسطى من الاجتماع لتكوين شركات المعاونة وتنظيم الأعمال وفتح المحال التجارية والصناعية وتأسيس جمعيات البر المختلفة الأنواع..؟

أيكون المانع للأعيان والتجار والمفكرين من سد النقص الموجود فى البلد المتوقف عليه نجاحه، أنهم أو بعضهم كان مشتغلا بجمع اعانة لمنكوبى الزلازل فى ايطاليا، أو لجمع المال اللازم للسكة الحديد الحجازية، وبعضهم لازال يشتغل الى اليوم فى تأليف جمعيات للاكتتاب لاعانة البحرية العثمانية أو لأنشاء أسطول جديد؟ عمل انسانى جليل. بل واجب من أخص الواجبات الانسانية أن يساعد المرء غيره، وأن تساعد الأمة جارتها.

الجريدة فى ٧ من سبتمبر سنة ١٩٠٩ العدد ٧٦٠

يستأهل الاعجاب بعمله ذلك المصرى الذى تهزه الرحمة الى منكوبي الزلازل أو تدفعه المجاملة الى مساعدة الدولة المتبوعة (التى لها علينا حق السيادة) ، سواء مكنتها الظروف من مساعدتنا أم لم تمكنها من ذلك ، وسواء أكانت المسالة المصرية فى بروجرام أعمالها أم لم تكن فيه . ذلك لأن الذى يقوم بواجبه نحو غيره لا ينبغى له أن يفكر فيما اذا كان هذا الغير يقوم هو أيضا بواجبه نحوه . الواجب يؤدى لذاته من غير انتظار مقابل له . ولكن الذى يحملنا على التفكير فى هذا الموضوع هو الوقوف على مصدر هذه المساعدة فى نفوس المساعدين ومقدار هذه المساعدة بالنسبة للامة العثمانية كثيرة الأملاك ، الغنية بوفرة رجالها المهذبين الذين أدهشوا العالم بخروجهم من الاستبداد الى الحرية بنظام وسرعة غير مسبوقين فى بلاد الشرق .

أما قيمة المساعدة فانها يستحيل أن تزيد على آلاف من الجنيهات ، لاتنفع البحرية العثمانية فى شىء ، ولكنها تنفع الاقليم الذى تجمع منه فى بناء مدرسة أو ملجأ أو تأسيس معمل زراعى كيميائى لتخفيف مصائب الزراعة المصرية . أما ان كانت قيمة المساعدة هى أدبية صرفة معناها ارتباط الأمة المصرية بالأمة العثمانية ، فذلك أبلغ فى العبث من المساعدة الحقيقية المادية ، لأن جمع بعض الجنيهات وارسالها الى الآستانة ، ليس أدخل فى باب الروابط بين الأمتين من رابطة التبعية المقررة فى الفرامانات المتفق عليها من العثمانيين ومن المصريين ، بل المتفق عليها بين الدول جميعا ؛ وانه لايزيد التابع فى عين المتبوع احتراما أنه يدلى اليه بهدايا ، كسبها لا ينفعه ، وعدمها لا يضره .

وأما مصدر هذا الاحساس فى نفوس المساعدين إن كان الغرض منه الدفاع عن الأمة العثمانية وتقويتها ، فان تقوية مصر والدفاع عنها أوجب على المصرى من كل واجب غيره . وإن كان الغرض منه ايلام الانكليز ، فان الذى يؤلمهم ليس هذا ، بل الذين يؤلمهم حقيقة — اذا كانوا يرمون فى

سياستهم الى استعمار بلادنا على الرغم من وعودهم — هو قيام مثل هذه الجمعيات لنشر المعارف والأفكار الصحيحة فى الأمة ، وتعليم الحق والواجب وحض الناس على التمسك بحقوقهم ، والتفانى فى خدمة وطنهم واستقلاله ، وأن من غير الصواب أن يعمل بعضنا لفناء شخصية المصرى فى شخصية العثمانى ، لأن هذا الرأى مع بعده عن الصواب ، لا يتفق مطلقا مع مصلحة مصر ، ولا يتفق كذلك مع اعتبار مصر اقليما ممتازا مستقلا كالبلغار بالامس ، ولا يتفق مع نظر العثمانيين أنفسهم الى مصر . نعم إن هذه الفكرة قد نجحت مع بعض مواطنينا ، فنالوا بها احسانات سلطانية ، كرتب ونياشين ، ولكنا نجل الذين يقومون بجمع الاعانة عن أن يشوب مقصدهم من ذلك شىء .

عليكم أنفسكم ، جودوا على بلادكم بالمال ، فأصلحوا من شأنها ما فسد ، تصر قوية محترمة ، فأن أحب الأشياء الى الباب العالى ، أن يرى مصر فى غاية القوة والاستقلال ، تخدمه فى مواطن كثيرة وتساعده فى السلم والحرب ، فمتى نصرف عنايتنا كلها الى بلدنا ؟ بل متى نقتنع أننا مصريون قبل كل شىء؟

الأعمال العامة والحياء

فضيلة الحياء قد تظهر فى الناس على شكل الانزواء والعزلة وكراهة الظهور، وإن هذا الشكل قد لا يتفق فى شىء مع حب العمل للمصلحة العامة

ذلك العمل الذى يقتضى لذاته الظهور فى ميدان العمل العام ووقوف العامل من الناس موقف المعلن عن آرائه، المدلل على صحتها، المروج لها فى هذه السوق الكبيرة.

وعندنا أن هذا الموقف، موقف ترويج الآراء السياسية والجرى على كسب ثقة الأمة، لا يخالف فضيلة الحياء إذا خلا مما يعتبر فى نظر العرف قلة حياء، كالطعن فى أشخاص الخصوم بمالا يبرره الأدب، أو اطراء الذات والفخر الكاذب والتمدح الممقوت. فلا بأس أن يرشح المرء نفسه للانتخاب فيقف فى الميدان وينادى الناس، حتى إذا اجتمعوا عليه أبان لهم مقصده وفصل لهم أغراضه السياسية وذكر لهم البرنامج الذى يسير عليه، إذا هم تفضلوا بأن ينتخبوه عنهم فى المجلس، وأنه يعدهم بالعمل لتحقيق تلك المقاصد التى ذكرها لهم تفصيلا. ومن باب أولى يجوز لهذا المرشح نفسه للانتخاب أن يستبدل الخطابة بالكتابة، فيكتب على صفحات الجرائد، أو يلصق اعلانات بترشيحه فى الأماكن التى يرشح نفسه للنيابة عن ساكنيها. يكتب فى ذلك الاعلان مذهبه السياسى وخطة سيره فى العمل إذا تم له الانتخاب. له أن يخطب وله أن يكتب، وله أن يتفق سرا وعلنا مع منتخبيه، وكل ذلك داخل فى عموم الفضيلة، لا يخالف أية فضيلة من الفضائل، ولا فضيلة الحياء ذاتها عند من يعرفون حدود الحياء.

الجريدة فى ٢٩ من سبتمبر سنة ١٩٠٩ العدد ٧٧٩

ذلك الذى يرشح نفسه للانتخاب بهذه الطريقة ، طريقة اقناع الجمهور ، لن يخلو من انتقاد الجهلاء ، بل ولا من سخريتهم به ونكاتهم فى أول مرة ، لأن الناس من شأنهم أن ينظروا بعين الغرابة لكل عمل لم يألفوه من قبل ، ولكنه مع ذلك يكسب جاذبية العقلاء واعجابهم بشجاعته الأدبية ووطنيته الصحيحة التى لا يثنيه عن العمل لها استهزاء الجاهلين .

إن قومنا يقلدون الأوروبيين فى اللبس وفى أثاث المنازل ورياشها ، وكل زينة من الزينات . يقلدونهم حتى فى شرب الكحول ، ويفضلون الشراب الأوربى على الشراب الشرقى . يقلدونهم فى طرائق التعليم وفى شكل الحكومة وفى كل صنف من صنوف المدنية الحديثة ، سواء كان فى ذاته حسنا أو قبيحا ، ويكفيهم دائما من الشىء أنه أوروبى حتى يصح تقليده ، وأن الأوروبيين جميعا يرشحون أنفسهم للانتخاب بالطرق التى ذكرت طرفا منها والتى يظنها الشرقى نقصا فى المروءة أو قلة فى الحياء . فما بالنا لا نقلدهم أيضا فى هذه الطرق المفيدة ، طرق اشهار الانتخاب ، لأن فيها وصلة ما بين المنتخبين ونائبهم فى المجلس . وهى الضمانة الوحيدة لمعرفة آراء النواب ومذاهبهم السياسية ، بل تصريحات المرشح تعتبر دائما حجة عليه فى كل مدة انتخابه؟

ها نحن أولاء على باب الانتخاب لمجالس المديريات ، ونرجو أن يظهر الكفء أمام الناس بمظهر المرشح نفسه علنا . وألا ينقبض عن السعى فى الانتخاب . أولئك الذين عرفوا مقدار الحياة فشبعوا من زخارفها الباطلة ، ومحوا ذلك العلو الموهوم الذى يحصل لبعض الناس من مجرد العضوية فى مجلس من المجالس النيابية .

إن أحدنا إذا أراد أن يشترى عزبة ، استعمل لذلك كل الطرق المشروعة ، ولا يشعر فى نفسه مطلقا بخجل يلحقه من الاطالة فى المساومة ، ولا فى السعى بنفسه وبأعوانه عند مالك العزبة وأصحابه وجلسائه ، ليقتنع المالك بأن البيع

لمصلحته . فما بال الذي يشترى أنفس شيء فى العالم وهو ثقة الأمة ؟ ما باله لا يصرف فى سبيل الحصول عليه مجرد التنازل عن الحياء الكاذب ، والعزة الموضوعة فى غير موضعها ؟ وما باله لا يجعل جبنه المحبوب لديه داخلا فى ثمن تلك الثقة ، فينفض عنه هذا الجبن ويتسلح بالشجاعة الأدبية ويسعى لكسب تلك الثقة .

إن العمل للأمة من غير كسب ثقتها عمل عقيم النتيجة فى الغالب .

وعادة الرأى العام فى كل أمة أنه غير ضنين بثقته ، بل هو يسرف فى اعطائها لكل من يظهر بخدمة الأمة ، صحت نيته فى الخدمة أو فسدت . فالواجب على كل كفء لمجلس المديرية أن يظهر أمام الرأى العام ، ويعمل لكسب ثقة المنتخبين ، التى هى كما قلت وسيلة الكفء لنفع وطنه . « وخير الناس أنفعهم للناس » .

الجامعة المصرية

تتألف الجمعية المصرية من المصريين الأصليين ومن عناصر أخرى جديدة من الأجانب حلّوا مصر على سبيل القرار، وجعلوها موضع سعيهم، فصارت بعد قليل محل ثروتهم وموطن حياتهم فى الحال والاستقبال.

فأصبحوا بذلك مصريين، يرون من الواجب عليهم ألا يكونوا أقل غيرة على مصر من بنيها الأصليين. فيها أملاكهم ومنابع ثروتهم، ومقابر آبائهم أو أبنائهم ومتعلق رجائهم فى المستقبل، لا يسهل على أحدهم أن يتركها نهائياً من يوم إلى آخر، بل لا يسهل عليه أن يفهم له وطناً حقيقياً غيرها. غير أن هؤلاء مع كل هذه الاعتبارات لا يزالون يظنون أن المصريين يعتبرونهم أجانب عنهم، ويكادون يتحللون بهذا الظن من كثير من الواجبات الوطنية التى يجب على المصريين احتمالها لسعادة بلادهم. وإن هذا الظن مهما كان سببه ضعيفاً ومهما كان فاسداً لا يستحق البقاء، فأنه مع الأسف موجود ومنتج جميع النتائج التى تترتب عليه.

نحن المصريين لم نتلق دروس الحرية مختزلة ولا بعيدة عن كمالها بمراحل كما تلقتها الأمم الأخرى من قبلنا فى القرون الثلاثة الماضية، بل نحن نتلقى مبادىء الحرية على آخر طراز لها، وعن أكمل أساتذتها علماً بها، وهو القرن العشرون. لذلك نحن نبنى عملا لبلادنا على قاعدة المنفعة، من غير أن يكون لمختلف المعتقدات والأجناس أثر كثير أو قليل فى السياسة المصرية العامة. وأن كل مصرى اعتاد أن يرى المستقبل بعينه يود من صميم فؤاده لو أصبح كل من على أرض مصر من العثمانيين والأجانب، أرباب الامتيازات، مصريين متساوين فى الحقوق والواجبات، يعملون لسعادة هذا الوطن، أى لسعادتهم أجمعين.

الجريدة فى ٥ من اكتوبر سنة ١٩٠٩ العدد ٧٨٤

ليس الوطن مقولا على أرض محدودة مجردة فى الذهن عن كتلة من السكان متجانسة متشابهة أفرادها فى كثير من الشخصيات . ولكن الوطن مقول على الأرض المحدودة مقترنة فى الذهن ـ وفى الخارج، بكتلة السكان القائمين عليها على سبيل القرار ، المشتركين فى المنافع المتضامنين فى السراء والضراء، الشاعرين بهذا التضامن

وإن الذين جاءوا إلى مصر واستوطنوها غير سكانها الأصليين، قد برهنوا على اختيارهم لها وطناً ، كما برهنوا على كفاءتهم للحياة العملية وذكائهم وقدرتهم على نفع هذه البلاد . وبعيد عن الحكمة ألا نعمل نحن الأكثرية كل ما فيه استطاعتنا للانتفاع بكفاءة هؤلاء الذين يعتبرون أنفسهم أجانب وضمهم الينا ضماً حقيقياً صريحاً، تزيد به نسبة الكفاءات المتنوعة فى مصر ، ويخرج به هؤلاء الأكفاء إلى الحركة السياسية والاجتماعية ، ليكون عليهم نصيب من الواجبات يعادل نصيبهم من الحقوق .

إذا كانت الامتيازات الأجنبية تجعل الأوربيين المقيمين فى مصر يفضلون أن يبقوا أجانب مؤقتاً عن تحمل واجبات الوطنية المصرية ، حتى يظهر المستقبل قرار السياسة المبهمة التى تختبط فيها الأحوال فى مصر ، فما الذى يمنع السوريين مثلا ـ ولا امتياز لهم ـ أن ينفضوا عن أنفسهم صفة الاجنبية ، فيدخلوا فى الحركة المصرية ، يدخلوا فى الانتخابات ، ويدخلوا فى الأحزاب السياسية ، ليقوموا بخدمة وطنهم مصر خدمة عملية حقيقية ؟ وما الذى يمنع المصريين من دعوة بنى عمهم إلى ذلك ، وأن يقتلعوا من نفوسهم ذلك الظن الذى أشرت إليه ، والذى رأيت أثره كثيرا فى محاورة بعض السوريين الأكفاء الذين لم يكسبوا فقط الوطنية المصرية بالاقامة المحدودة قانوناً ، بل لهم فى مصر آباء وأجداد ، ومن له فى وطن أب كمن له آباء ؟

إنه لا يجوز للمصرى الذى يحب الخير العاجل لوطنه ، أن يستهين بقوة

العناصر الأخرى التى تتألف منها جمعيتنا المصرية، فأنها بالنسبة لعددها العام وعدد المتعلمين منها وكفاءتهم الاجتماعية والاقتصادية، تكون جزءا مهماً جدا من حركة الحياة المصرية، إلا فى السياسة العملية مع الأسف. فاهمال الجامعة الصريحة بين المصرى الأصلى، وبين أى عنصر يمكن كسبه من العناصر الأخرى، خسارة كبيرة على هذا الوطن المشترك ومساعد على تأجيل التقدم المنشود.

وعندى أنه إذا ابتدىء من اليوم فى إدخال العناصر غير ذوات الامتياز فى الوحدة المصرية ـ وتلك العناصر هى وسط متناسب بين العادات المصرية والعادات الغربية ـ كان ذلك فألا حسناً على جمع سكان مصر الأجانب أرباب الامتياز إلى الوطنية المصرية عاجلا أو آجلا، أعنى تأليف الجامعة المصرية المنشودة، وإنها لأكبر الضمانات للخروج من هذا المركز الخطر فى أقرب زمان ممكن.

على أنى لست أعرف من أولى الرأى من المصريين من ينكر على السوريين العمل لمصلحة مصر وطنهم، كما أنى لا أعرف من السوريين المصريين من لا يتقدم إلى تحقيق هذه الأمنية، وما الأمر موقوف إلا على خطوة من كل جانب من الفريقين.

الجامعة المصرية

ليس مفيداً فى العمل أن نبحث فيما كانوا يسمونه بحق وبغير حق، جفاء بين المصريين والسوريين . مضى الوقت على مثل هـذا البحث ، وأصبح الخوض فيه من جانب السوريين أو من جانب المصريين ، تجنياً من أحد الفريقين على الآخر . ولـكن البحث فى الجامعة المصرية لا يكون مفيداً إلا إذا كان قاصراً على تقدير المنافع التى ينالها مجموع الأمة من امتزاج عناصر الأقلية بعناصر الأكثرية .

ألا إن المنفعة هى قاعدة كل عمل من الأعمال الهامة ، ولا يجوز لنـا أن نقدر الاعتبارات التى تناقض المنفعة أو تؤجل تحقيقها الى حين ، إلا صغائر لا يقام لها وزن بجانب ما تصبو اليـه كل أمة من الوحدة القومية ، والتضامن بين الأفراد والمجاميع .

وإنه ليسرنا أن صادفت دعوة الجامعة قبولا تاماً فى قلوب المصريين والسوريين الذين يقدرون الوحدة القومية قدرها، ويرتبون عليها كل سعادة عامة فى الحال والاستقبال ، ذلك يدلنا على أن استعداد الفريقين للاشتراك فى السياسة العملية موجود تام الوجود لا ينقصه كما قلنا، إلا خطوة مباركة يتحقق بها النفع المنشود .

خير لنا ألا نقلب فى الماضى ، فان فى رواية الماضى من الأغلاط التاريخية والحوادث الافرادية، ما من شأنه أن يكدر الحال . وكفى بالتزاحم على الحياة الفردية كدورة ليس من العقل أن يضاف اليها ماذهب به الزمان . خير لنا من ذلك كله نحن الصحافيين، أن نوطن الرأى العام إلى هذا المجتمع القريب الذى سينعقد من بعض أولى الرأى من المصريين ، وأولى الرأى من السوريين، لتتم به الجامعة الضرورية للاستقلال .

الجريدة فى ٩ من اكتوبر سنة ١٩٠٩ العدد ٧٨٧

التسامح فى الحقوق العامة

لأجل خاطرك أنا أعطيه صوتى .... هذه الجملة هى التى يجيب بها العمدة أو العين الذى جاءه صاحب له عزيز عليه رده ، يرجوه فى أن يعطى صوته لفلان بيك عند الانتخاب لمجلس المديرية . شاهدنا أن هذا الرجاء كل مافيه من ألفاظ التوسل والاقناع أن المتعرض للانتخاب هو قريب الواسطة أو صهره أو صديقه ، وليس فى معانى الرجاء ولا فى ألفاظه ذكر أو إشارة إلى أن المطلوب انتخابه رجل نافع يعرف أوجاع الأمة، ويستطيع أن يسعى فى تخفيف آلامها . وإن هذا الرجاء على ما فيه من المغايرة لما تقتضيه الأمة ومن التضاد لمصلحة البلاد ، فانه مع ذلك صريح خلو من التمويه والتزوير . ذلك لأن الذى يرشح نفسه للانتخاب لا يقيس قواه العقلية وقدرته العملية ، ليعلم إن كان انتخابه مفيداً لبلاده أو مضرا بها . كذلك هو لا ينظر بعين الانصاف إلى المقارنة بينه وبين غيره من الأعيان ، ليعلم ما إذا كان حسن الذمة ، وصدق الوطنية ، يقضيان عليه بأن يسعى فى انتخاب نفسه إن كان هو خير زملائه كفاءة ، وبأن يتنحى عن الانتخاب ، إن كان مفضولا فى الكفاءة . لا شىء من ذلك يرد على خاطر المرشح عند ما يوسط أصحابه لدى المنتخبين . بل هو لا يلحظ فى أمر الانتخابات إلا مصلحته الذاتية ، تلك المصلحة التى يستحيل أن تعتبر مصلحة يسعى إليها عند غير مرضى العقول . فانه لا مصلحة له إلا أن يجلس إلى جانب المدير ، أو يسر نفسه بتكرير عبارة « ياسعادة المدير » التى هى المفهومة من أكثر ما يقول . وأن يحسن عليه آخر الأمر برتبة بيك إن لم يكنه ، أو متمايز أو باشا ، والله يعلم والناس أجمعون وسعادته أيضاً ، أنه لاقيمة لاشارة الشرف

الجريدة فى ١ من ديسمبر سنة ١٩٠٩ العدد ٨٣١

إلا إذا دلت عليه دلالة حقيقية، لا دلالة حكمية . لا ندخل فى هذا الباب ؛ لأنه بالرغم من اعتبارنا هذ المصالح الذاتية من سقط المتاع ، فانها عند صاحبنا العين غرض يسعى إليه بالولائم والدعوة ووساطة الأصدقاء . كذلك الواسطة قد خلا عقله من كل اعتبار لكفاءة المرشح ، وبعدت عن خاطره كل فكرة فى المنفعة ، ولم يبق لديه من مسوغات ترشيح صاحبه إلا أنه صاحبه . فاذا كان الرجاء الذى يبسطه هذا الواسطة للمنتخبين خلوا من فكرة المنفعة العامة ، فذلك لأن قلب مرشحه خلو هو أيضاً من حب المنفعة العامة ، وغرضه من الانتخاب بعيد عن المنفعة العامة . صدق المرشح للانتخاب وصدق وسطاؤه .

كلا أنا لا أعطى صوتى لصاحبك لأنى وهبته لصاحب لصاحبنا فلان من قبل . وإنى مع ذلك آسف على أنك قد جئت متأخراً ...

هذا هو الجواب الذى يستعمله مندوبو الانتخاب ليردوا به جواب وسطاء الانتخاب . لم نسمع أن أحدا من المندوبين يقول للواسطة إن الناس ائتمنونى على هذا الصوت فلا أخونهم فيه ، ولا أعطيه لصاحبك لأنه غير كفء للنيابة عن الأمة ، أو لأنه مع كونه كفؤا مطعون عليه فى ذمته أو فى أخلاقه، فلا يؤمن بذلك على مصالح العباد . أو لأنه مع كونه كفؤا أرى فلانا أكفأ منه ، وأنا أعتبرنى خائنا فى الأمانة الموضوعة بين يدى، إذا أنا وضعت أمر الناس فى عنق من لا عقل له يزن به المصالح ، ولا علم عنده يقيس به الأشياء على نظائرها ، ولا خلق يمنعه من مجاوزة ماينفع الناس ، إلى ما ينفع نفسه وذويه

هذا مع الأسف هو الذى كان جاريا عندنا بين مندوبى الانتخاب وبين وسطاء الانتخاب والمرشحين للانتخاب ، الا الذين يتقون الله فى وطنهم ويعلمون أن التسامح فى الحقوق العامة هو العلة الوحيدة لما نحن فيه من سوء الحال . هؤلاء لا يجعلون لصداقتهم فضلا على وطنيتهم ، ولا يلحظون فى

المنتخب سعة الأطيان ولا كثرة الأصحاب والاخوان، ولا أنه حسن البزة، وصاحب العزة . بل لا يلحظون من النائب إلا قلبا ذكيا وأنفا حميا وعقلا راجحا . وهؤلاء المندوبون الأخيار ، كانوا فى الانتخابات السابقة مع الأسف قليلين .

فهل لنا أن نلح فى رجاء مندوبى الانتخاب ألا يخونوا الاهالى فى الامانة التى علقت بأعناقهم، فلا يتساهلوا فى الحقوق العامة اكراماً لخاطر أصدقائهم، بل ولا لخاطر حضرة المأمور أيضاً، ولا لخاطر سعادة المدير؟. نقول ذلك ونحن نعلم من أوثق المصادر أن الداخلية شددت كل التشديد على موظفيها حتى لا يتدخلوا فى أمر الانتخاب . على ذلك نحب أن نصدق أن المندوبين أصبحوا فى مأمن من اكراه رجال الادارة ولم يبق إلا اكراه الأصحاب والأقارب، ومن الهين أن يرد الانسان صاحبه عن الباطل ردا حسنا . والا فانى لست أرى فرقا بين الذى ائتمن على نقود أو عروض، فخان الأمانة وبددها، وبين الذى ائتمنه الأهالى على انتخاب العضو النافع لمجلس المديرية فخان فى ذلك ، وانتخب العضو النافع لصداقته الشخصية ، لا لمجلس المديرية ولا للمصلحة العمومية .

لذلك نرجو أن يلتفت مندوبو الانتخاب الذى ستكون مصر جميعها مرسحاً له مدة عشرين يوماً من هذا الشهر ، فلا يتساهلوا فى هذا الأمر الجلل، ولا يخرجوا عما تحكم به ضمائرهم فى أمر الانتخاب .

الى الامام

منا من يدرس حالتنا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، بتتبع الأشخاص أولى المظاهر منا فى أعمالهم وأقوالهم ونتائج أفكارهم والطرق التى يسلكونها لبلوغ أغراضهم ، ومقدار ثباتهم على المبادىء فى سياستهم والتضحيات التى يجودون بها لترقية وطنهم، وكيفية معاملاتهم المالية وغبنهم فيها أو ربحهم منها ، وقعودهم عن محاولة اظهار كفاءتهم التجارية والمالية . ثم ينعم نظره فى الشبيبة المصرية ، فيقدر مالها من الكفاءات المتنوعة بالنسبة لما سيثقل به المستقبل كاهلها من الواجبات ، ويرقب حال العائلة المصرية ووقوفها عن التطور إلى حال تتفق مع التطورات الاجتماعية الأخرى . ثم يطيل النظر فى كل هذه المسائل تفصيلا واجمالا ، فيدخل إلى نفسه اليأس من صلاحيتنا عاجلا إلى مانطلبه من الاستقلال ، وهو لايحفظ هذه النتيجة السوداء لنفسه، بل يجود بها كل يوم على خلطائه ومجالسيه كلما قرأ فصلا عن سلطة الأمة ، أو رأى مظاهرة تؤيد القول بسلطة الامة . وأقل ما يجود به لسانه الطاهر على قومه، أن الصحف مخرفة، تصوغ أقيسة مقدماتها من الخيال ، وأن هذه أمة لاتنفع ، وإذا كان من عادة هذا اليائس المجاملة فى القول ، أدخل نفسه فى عداد من يرميهم بالصغار والقعود عن اعلاء كلمة الوطن ، فيقول هؤلاء قوم لاسبيل إلى إصلاحهم وأولهم أنا .

منا هذا المفكر اليائس الذى قصر نظره عن النظر فى ماضى الأمم ، وضاقت نفسه عن الصبر ، وخلت أقيسته من كثير من المقدمات العلمية ، وأنبنت على ظاهر من الحوادث الافرادية التى تحصل فى كل أمة ، مهما كان مركزها من الرقى . منا هذا ، ومنا صنف آخر هم ساسة الصدفة أو ساسة

الجريدة فى ١٢ من ديسمبر ١٩٠٩ العدد ٨٣٩

«المناظر» وهم لنكد الطالع كثيرون ، تسأل أحدهم عما إذا كان رشح نفسه للانتخابات الجديدة فى مركزه فيجيبك : «ذا كلام فارغ» أى انتخابات أرشح نفسى إليها ، وأى مجلس تريد أن أحضر فيه ؟ أنا أربأ بنفسى دائما عن العضوية فى مجلس يكون المدير فيه ، هو الكل فى الكل ، وليس لأعضائه الا أن يصادقوا على ماقاله المدير . هذا هو عذره ، والله يعلم أنه كاذب فيه . ولكنه فى الحقيقة ، ساقط الهمة ، معدوم واسطة السعى ، مفضول فى قومه ، يخشى أن يسخر منه الناس إذا تعرض للانتخاب ، ولكنه مع ذلك فخور ، لا يطلب من الحياة إلا أن يقدره سامعوه فى «المنظرة» بأكثر مما هو عليه فى الواقع ، وأغرب من عذره الكاذب هذا أنه يندفع من غير حياء فى الحط من قيمة مواطنيه وأمته ... إلى آخر ما يتدفق به لسانه مما لا حقيقة له فى الواقع ولا فى نفسه أيضا . ويكون ختام حديثه نحن قوم لا ننفع . يقول ذلك عفوا من غير روية ، وتفضلا من غير نظر طويل ، كنظر ذلك اليائس الذى بنى حكمه على ما اعتقد خطأ من الحوادث التى شاهدها بنظارته السوداء .

منا هذان ؛ ومنا ذلك الموظف الذى يشكو لك مر الشكوى مما يلقاه من الصغار فى خدمته ، أو من المضض الذى يلحق نفسه حين يكلف بوضع مشروع ضد مصلحة البلاد ، أو التصديق على مشروع يعتقد أنه ضار لا نافع ، أو تنفيذ فكرة ، أو القيام بعمل يعتقد أن بينه وبين الحق والعدل بونا بعيدا . يشكو لك حاله التعيسة ، فاذا قلت له : وما يمنعك من أن تدفع عن نفسك هذا الألم وتوفر على وطنك ما تعمل له من الضرر بأن تستقيل من وظيفتك ، فما أنت فيها مكبلا بالسلاسل ، أخذ يعتذر عن بقائه بعذر أبرد من عذر ذلك العامى المرشح للانتخاب . يقول لك وهل فى قومنا من يقدر الفضيلة قدرها ويثنى على الثناء الجميل ، أو يحترمنى على الأقل بعد خروجى من الخدمة ، كما هو يحترمنى وأنا فيها ؟ . هذا الموظف أيضا يلقى التبعة من جبنه على الأمة ، كما ألقى العين قعوده عن السعى للانتخابات على عاتق الأمة

وكما ألقى المفكر اليائس تبعة فساد علمه أو قلة عقله وصبره على عاتق الأمة.

كل امرىء حر فى أن يفكر ماشاء ، ويقول عن نفسه وعن قومه ماشاء وعلى الاخص ما اعتقده فيهم . ولكن هذا المبدأ مبدأ القعود عن العمل الصالح يأسا من الاصلاح ، والكف عن التقدم إلى الأمام على فكرة أنه غير نافع ، والعدول عن إتيان الفضيلة اعتمادا على أنها غير مقومة عند العامة ، هذا المبدأ مع كونه خطأ محضا فى ذاته، فانه خطر جدا وربما كان هو السبب الحقيقى فى عدم تقدمنا بعيدا إلى الامام .

فأما الأمة من حيث الحالة السياسية والاجتماعية والاقتصادية فهى بخير، وغاية الأمر أنه ينقصها ما كان ينقص كل أمة من الأمم العظمى فى أوائل أدوار انتقالها . وما كان النقص فى بعض معدات الرقى داعيا لليأس ولا محلا للتجنى ، إنما هو موضع للعمل لتكميل النقص . وإذا كان من الوطنية أن يطعن الانسان فى نظام من نظامات أمته لينبه الأفكار إلى تغيير ذلك النظام أو إصلاح الخلل ، فليس من الوطنية فى شىء أن يعوقه غيره عن السعى لمصلحة بلاده ليتخذ ذلك عذرا لخموله، ومناصا من التبعة التى تلحق ضميره من القعود . وإذا كان من الحرية أن يعلن المرء رأيه لما يراه نافعا لبلاده مهما كلفه ذلك من التضحية ، فان من العار أن يتسلى الرجل بالحط من كرامة أمته، حتى يشهد له الانكليز أو اليائسون ، بأنه حر الضمير ، وهو يعلم أنه مراء فيما يقول .

وبعد هذه الاعتبارات ننصح للعاملين ألا يصغوا لما يقول اليائسون ، مهما علت مراكزهم فينا، وليتقدموا دائما إلى الأمام .

اطلبوا الحرية اطلبوا الاستقلال

يجب علينا أن نثبت — لا لغيرنا فقط بل لأنفسنا — أننا أحرار متحللون من كل عقال يربطنا عن نيل الحرية، نحن أسرى السلطة السياسية، أسرى السلطة المالية. فاذا أعوزنا أن نسترد حريتنا السياسية فما الذى يمنعنا من العمل لاسترداد حريتنا المالية وهى لا يستهان بها؟

الاستعمار فى نظر الدول المستعمرة على العموم وانكلترا على الخصوص، غرضه الأول الكسب المالى. ومن يستقر أعمال الانكليز وتصريحاتهم فى الحال وفى الماضى، وطريقة انتفاعهم بمستعمراتهم، يحكم من غير تردد أن الانكليز علموا أن وضعهم الطبيعى وعزلتهم الجغرافية، وقصور أرضهم عن أن تغذى ساكنيها، يجعلهم مضطرين دائما إلى توسيع أملاكهم فى الخارج ليكسبوا متسعا من الأرض يصرفون فيه مجهوداتهم الزائدة عما يلزم لوطنهم، وليتساطوا على سكان المستعمرات ليجعلوهم زبائن لهم، يصرفون بينهم صناعاتهم العديدة ويربحون من الاتجار عليهم. يبيعون لهم بالاكراه ويشترون منهم بالاكراه، ويستخدمونهم فى مصالحهم والدفاع عن امبراطوريتهم بالاكراه. كذلك لا خير فى البحرية العظيمة والقوة القاهرة، إذا لم يكن من ورائها كسب مالى لأصحابها. فلقد مضى أوان فتح البلاد لمجرد الشرف العسكرى وإظهار البأس، ونشر صيت ملك قادر أو قائد ماهر. فات هذا الوقت وقلبت المدنية الجديدة وجوه الاستعمار وأغراضه، فصار فى هذين القرنين الآخرين، الوسيلة الوحيدة لترويج بضاعة كاسدة أو صناعة زائدة عن حاجة الأمة المستعمرة، فأيما بلد ضعيف يريد حماية نفسه من استعمار الانكليز له، فلتكن أرضه مجدبة لا ينبت زرعه، ولا يجرى ماؤه،

الجريدة فى ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٠٩ العدد ٨٤٧

ولا يشمل فى طبقاته على مناجم المعادن المختلفة . ولا رجاء للاصلاح فيه . مثل هذا البلد فى مأمن حقيقى من تطلع الانكليز إليه بأبصارهم والتطاول إليه بأيديهم . ولئن ملكوه عن جهل بمنفعته لتركوه فى اليوم التالى راضين من الغنيمة بالاياب، كما كان أمرهم فى جزر اليونان التى ملكوها وعانوا فيها المصاعب ثم تركوها . وأيما بلد خصبت أرضه ووفرت غلته أو استغنى عن الخصب الزراعى بالخصب المعدنى، فأنه دائما مطمع لأنظار الانكليز وغرض لاستعمارهم حتى تحين الفرصة لامتلاكه واستخدام أهليه فى منافعهم تحت ذلك الستار ذي اللون البراق ، ستار التمدين ، هكذا يقول حكيم الشعراء

وقد تنجو النفوس بأرض جدب ويهلك أهله البـــــلد الخصيب

هذه النظرية نظرية ، الاستعمار المالى والاحتلال المالى ، قد تحققت مع الأسف فى بلادنا، وصارت بارزة ينمو بروزها فينا من يوم الاحتلال العسكرى حتى أصبحنا فى هذه الحال المالية التى ليست مستورة على أحد من سكان مصر، مهما قل علمه بأحوال قومه .

إذا كنا نستعبد لأننا مدينون ، فمن البديهى أنه كلما زادت ديوننا زاد استعبادنا ، وكلما خف الدين عنا خف نير استعبادنا على أعناقنا . فمتى أصبحنا غير مديونين، أصبحنا أحرارا على الرغم من الاحتلال العسكرى والقوة القاهرة ، أو على الأقل حصلنا على الحرية المالية التى هى المحضر الأول للحرية السياسية . وإذا كان فى قدرتهم أن يمنعونا الاستقلال فى الوظائف السياسية بقوة الجيش، ويمنعونا من تأليف حكومتنا على نمط عادل معقول بقوة الجيش ، أى إذا كانوا يمنعوننا حريتنا السياسية بقوة الجيش، فليس فى قدرتهم أن يمنعوننا من كسب حريتنا المالية بقوة الجيش أيضاً. ألا أنه يستحيل على أية قوة قاهرة أن تمنع المدين من سداد دينه فى هذا القرن العشرين

ومن الخطر الشديد علينا أن يكون عملنا فى السياسة قاصرا على الاحتيال على كسب الوظائف فى الحكومة، وتغيير القوانين من غير التفات إلى هذا

العامل السياسى الفعال، بل إلى أصل الأصول فى السياسة الاستعمارية، وهو المال . فهب أننا ملكنا جميع الوظائف ذات الأثر فى بلدنا، وهب أننا كسبنا الدستور، أيكون ذلك محللا لنا من هذا العقال الثقيل ، عقال السلاسل والاغلال المالية التى تثقل اليوم أعناقنا ، وتكتف أطرافنا ، عن السعى لخير بلادنا ؟ إننا بذلك لا نكون كسبنا شيئاً كثيراً ، بل نكون كسبنا العرض دون الجوهر، كسبنا القشر وخسرنا اللباب .

إن تحريرنا المالى مسالة سهلة التقرير، ولكنها صعبة التحقيق جداً معقدة الطرائق، إلا إذا شفيت نفوسنا من أوهام الأحلام، وصحت عزائمنا فى حلها . كل عمل لحلها ينفع ، ولكن أين الذين يريدون الكسب الشخصى وكسب الحرية العامة فى آن واحد ، يعملون أفردا إذا لم يتفقوا على العمل جماعات للتسلح، للمزاحمة المالية، والمعارك التجارية ؟ كل عمل فى هذا السبيل نافع ، قليله وكثيره . ينفع لذلك تأليف النقابات الزراعية ، ينفع لذلك إنشاء بنك زراعى أهلى (بمعنى الكلمة) ينفع فى ذلك أن كل امرىء منا ساعدته الظروف فصار عنده مال احتياطى (وهذا الصنف عندنا غير معدوم) أن يشترى بماله الاحتياطى سهماً من الدين المصرى ، وألا يقلد حكومتنا فى استعمال احتياطيها . خصوصاً إذا لوحظ أن فائدة الدين الاحتياطى أكثر من أكبر فائدة يأخذها الذى يضع نقوده الاحتياطية فى أحد المصارف . فلو أقبلنا على شراء أسهم ديننا، لانتفعنا بجزء من فائدته التى ندفعها نحن أنفسنا إلى الخارج كل عام ، ولقلت أرقام الدين المصرى وكثرت الثقة بمصر، وأصبح لنا بالزمان رأى فى حريتنا المالية التى كلها فى يد أوربا . ينفع فى هذا السبيل أن نعضد المحاصيل المصرية بأن نشتريها هى والمصنوعات المصرية ، تفضيلا لها على سواها كما يفضل الانكليز المصنوعات الانكليزية ، وكما يفضل الفرنسيون المصنوعات الفرنسية . بذلك يزول استعبادنا أو يخف، إذا كنا نبغى زوال الاستعباد ونيل الاستقلال .

أول العام

إلى الشبيبة

لاندرى ما الزمان . ولكننا نعرفه حق المعرفة ، مضافا إلى أعمالنا ، وظرفا لها ، يشرف بشرفها ، ويخمل ذكره بخمولها ، فيكون بعضه عيداً سعيداً تشرق فيه وجوهنا فرحا واستبشاراً ، ويقوى ذكراه رجاؤنا فى الاستقبال ، ويكون بعضه ذكرى ليوم سوء نحب أن ننساه أو نتناساه ، وبقية حركة سريعة تحملنا إلى حيث يشاء الله .

لاندرى ما الزمان . ولكننا نعلم أنه أثمن ما يجب الحرص عليه ، فهو الآلة الأولى لاتمام الواجب الذى فرض علينا على ظهر هذه الأرض ، واجب القيام لله بالفرض الذى خلقنا لأجله ، وهو عمارة الكون ، وإقامة العدل ، وتحرير نفوسنا من الشهوات ، وأمننا من تسلط الحكومات المطلقات

لاندرى ما الزمان . ولكنا جربنا منه أننا إذا لم نسخره لمصالحنا تركنا بالندامة ، وما نحن بقادرين على أن نرد إلينا منه ماضينا ، وأمس الدابر لا يعود

نحن فرطنا من غير شبهة فى استعمال زماننا هذه القرون الأخيرة فأدبر عنا الزمان ، وولى وجهه شطر الأمم التى صحت عزائمها بالعمل على إلفاته إليها ، فصارت أيامها أعيادا ، وصارت أعيادنا ذكرى أيامنا الأولى ، أيام العمل ، أيام التضامن ، أيام الثبات على الحق . تلك الأيام التى ابتدأت بذلك اليوم الفرد الذى نحيي ذكراه هذا النهار ، وهو يوم الهجرة . يوم لم يكن للنبى محمد بن عبد الله من ينصره إلا الله وصاحباه . يوم كلفته الدعوة إلى الحق ، أن يهجر وطنه وبيته وعائلته ورحمه .

الجريدة فى ١٣ من يناير سنة ١٩١٠ العدد ٨٦٣

كانت لنا وقائع تشرف تاريخ الأمم ، وفتوحات لم يسبق لها نظير . وأعمال عاليات ، فلم يصلح ولا واحد منها أن يكون تاريخاً إلا ذلك اليوم الذى لم يقع فيه طعن ولا ضرب ، ولم يكن له فى العالم المادى الجلبة والضوضاء التى تنتشر فى أيام الحروب . ذلك اليوم الذى مر سرا فى ضمير الزمان من غير أن يبرز بجلجلة وصلصلة وقعقعة ، ذلك اليوم الذى لم يعلم بما حدث فيه أهلوه وشاهدوه ، ولكن الزمان جميعه يعلم بأن هذا اليوم الخامل فى العالم المادى ، الذى لم يكن من أعماله إلا خروج اثنين من البشر من مدينتهم خفية إلى مدينة أخرى ، يعلم بأن هذا اليوم سيكون تاريخاً لمبدأ العزة ، مبدأ الثبات على الحق ، والدعوة إليه ، مبدأ التوحيد ، مبدأ مكارم الأخلاق ، مبدأ الاسلام .

يعلم الله أن هذا اليوم كان هو العلة الحقيقية لتنظيف وجه الأرض من رجس الاشراك . والسبب الأول لتلك الفتوحات والانتصارات الباهرة ، والمدنية الاسلامية الواسعة . لذلك كان هو مبدأ تاريخنا .

إلى الشبيبة أسوق الحديث فان حديث الرجاء فى المستقبل ، إنما يساق لأمة الاستقبال .

مرت بنا سنو دراستنا وشبيبتنا الأولى فلم نظفر من عملنا بطائل ذى نتيجة محسوسة ، فما شأننا إلا الأسف على ما فات من أعمارنا من غير عمل ذى نتيجة ايجابية لبلادنا ، ولكن لا ندامة ، فان الجيل اللاحق ابن الجيل السابق . وحسبنا تهوينا للندامة ورجاء فى المستقبل أن نرى بين ظهرانينا الشبيبة الحالية التى هى أمة الاستقبال .

أكثروا ولا تقلوا ، فما أحوجنا لكثرة المتعلمين . وأتقنوا عملكم فان النبوغ غاية الاتقان . وإن النابغة الواحد ليغنى غناء الملايين من الناس فى خدمة البلاد . وليكن شعاركم فى العلم والفكر إطلاق العقل ، وفى النظامات تقييد الحكومة . وليكن أول شعور فى قلوبكم حب الحق ، وكل ماتخطه

أقلامكم وتقوله ألسنتكم عبارة الحق . كرروا الحقائق ما استطعتم، فأن أحوج الأشياء إلى التكرار انما هي الحقائق الأولية . الاحتفاظ بالمبدأ والثبات عليه، ما لم يظهر فساده . السلطة فى أى وطن لا يجوز أن تكون لغير الأمة . اعتبار الحياة آلة لخدمة الغير، بل لخدمة الوطن . اعتناق الأسوة الحسنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، إنه فضل النفى الاختيارى وهجرة الوطن عن أن يقبل السكوت عن الحق، أو الأناة فيما أوحى الله اليه تنفيذه . وإنكم إن شاء الله على ذلك لعاملون مفلحون .

فى الواجب

من الصناع من إذا أسلمت إليه عملا بعد الاتفاق على زمنه وأجرته، يعتمد دائماً على تأجيل ميعاد التسليم، فلا يبتدىء فى العمل إلا آخر الوقت المضروب لنجازه، ثم يجتهد بعد ذلك فى أن يفرغ منه من غير أن يتمه على أصول الصناعة، بل يتمه على أقرب وجوه التمام خالياً من الذوق ومن الاتقان. بل قد يبلغ به التهاون فى اسمه وفى وعده إلا أن يسلم عمله مشوها دالا على سوء صناعته. كأن صاحبنا أو ما يهتم به من عمله، هو أن يسىء إلى سمعته الصناعية، ويجعل صناعته محرضاً للناس على السؤال عن صانعها حتى لا يكلفونه بعمل أصلا. فلقد رأيت عند أحد أصحابنا خيمة مبطنة بآى القرآن الكريم. رأيت فيها لفظ (توكلت) تاؤه غير منقوطة. ولو سألت صانعها لاعتذر بأبعد ما يمكن أن يؤول لمصلحته، كان يقول إنها مع ذلك تقرأ، كأنه ظن أنه كتب تلك الآيات لغير الزينة وأول درجات الزخرف التمام. أو كان يعتذر لك بضيق الوقت أو كسل صبيه. كل ذلك لا يجديه نفعا، بل تبقى صناعته دليلا دائماً على انحطاطه وداعياً لكساد حاله. وما ذلك إلا لأنه متساهل فى آداء الواجب.

ومن المزارعين من يبيع قطنه وهو قائم على سوقه ثم يتركه من غير جنى حتى يتساقط على الأرض فيحمل من ترابها، وربما تركه كذلك حتى ينزل عليه المطر، واعتذاره عن ذلك لا يمكن أن يقبل عند التاجر بل الذى يثبت عنده، هو أن هذا الزارع من شر المزارعين لا تصح معه المعاملة، وقطنه يجب أن يساوم بأحط الأثمان، وما ذلك إلا لأنه مزارع متساهل فى أداء الواجب.

الجريدة فى ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩١٠ العدد ١٠٧٩

ومن الموظفين من يكون كل همه فى القيام بعمله أن يدرأ عن نفسه مسئولية سوء النية أو مسئولية التقصير . ويجتهد أولا فى أن يخلص قلبه - كما يقولون - ثم فى ارضاء رئيسه بأية طريقة من طرق الارضاء . ولا شك فى أن أخفها كلفة وأقربها نتيجة هى طريقة الطاعة العمياء والخضوع والتزلف . وكأنه يرى أن المركز الذى هو فيه ليس إلا قنطرة يمر من عليها بأية صورة إلى مركز أعلى منه، يتقاضى فيه راتبا يرضيه . وإن كان له ضمير يؤنبه يستعين عليه بالطريقة عينها التى أرضى بها رئيسه وهى طريقة الخدعة. يظن بعد ذلك أنه قد خلص من مسئولية العمل ومن مسئولية الضمير جميعا . يجتهد فى ذلك كله ولا يحب أن يفكر مرة فى أداء الواجب لذاته . هذا الموظف متساهل هو أيضاً فى الواجب .

ومن رجال السياسة من يرضى إسناد الوزارة إلى شخصه، ولكنه يظهر على أعماله أنه لا يرضى أن يكون سياسياً . بل يوطن نفسه على أنه موظف عادى كبقية الموظفين يعمل ما يؤمر بعمله ، ويكف عما ينهى عنه . يجتهد كغيره من الموظفين فى إرضاء السلطة التى عينته، فان كان له قبل الوزارة مبدأ سياسى، خلعه عن نفسه ، وإن لم يكن له فكرة خاصة فى سياسة بلاده، ونقطة يجب أن يوصل قومه إليها، لا يجتهد من يوم الدخول فى السياسة أن يفكر فى اعتناق مبدأ من المبادىء يكون قواماً لخطته العملية ؛ بل كل ما يهمه هو أن يبقى فى منصبه إلى يوم تعتذر له السلطة بأن ظروف الأحوال السياسية تقضى عليه بالاستقالة . فهذا السياسى الذى يقبل المسئولية من غير أن يأخذ مقابلها من الاستقلال، هو أيضاً متساهل فى الواجب .

ليس الواجب أمراً اصطلاحياً ككثير من المعانى العامة ، بحيث يكفى فى أدائه حكم الجمهور . ولكن الواجب أو الشعور بمسئولية الضمير نار تأجج فى صدر الحساس، فلا يهدأ إلا إذا أطفأها بالرضى عن ذاته من حيث القيام بالعمل الذى تعهد بعمله لغيره أو لنفسه ، والقيام لله بما خلق من أجله .

الشعور بالواجب وعدم إمكان التساهل فيه، هو وحده الذى يجعل المرء محلا للثقة فى الاعتماد عليه وقت الحاجة إليه ، والاعتداد به واعتباره إنسانا نافعاً وضرورياً بنوع ما لوطنه وللوجود الإنسانى .

كل مزية من المزايا الانسانية كالذكاء ورجوح العقل وحسن المعاشرة .. الخ . يمكن أن تجعل المرء صالحاً لأن يعتد به فى حل مسألة أو فى المرافقة والمصاحبة . ولكن لا واحدة من هذه المزايا يمكنها أن تكون ضمانة كافية للغير فى الاعتماد على المرء ؛ بل الضمانة الوحيدة فى ذلك، هى فضيلة معرفة الواجب وعدم التساهل فيه . فمن أحب أن يكون أهلا لثقة قومه ولشرف خدمتهم، فعليه ألا يتساهل فى القيام بالواجب .

الصداقة

فلان صديق خالص الصداقة، بيننا من الألفة ما يسقط الكلفة . لا أحتمل أن يقال عليه شر . بل أحفظ غيبه كما يحفظ هو غيبى ، لكن صداقتى له لا تمنعنى من أن أقول الحق له أو عليه . إنه على الرغم من فضائله الكثيرة خبيث الطباع يكذب لسبب ومن غير سبب ، لا يفى بوعده ولا يحترم لنفسه كلمة ، وليس له فى الحياة مبدأ ينظم سلوكه . هو صديق وكل امرىء منا له عيب ، و « كفى المرء نبلا أن تعد معايبه » ولكنه مع صفاته الطيبة ليس له خلق لجعله محل ثقة الناس ، وهو على طول لسانه فارغ القلب ، فارغ العقل ، أقول عنه الحق وأنا كاره . إنه صديق ، ولكن الصداقة شىء وتقدير الناس شىء آخر .

على مثل هذا النمط يصف الأصدقاء بعضهم بعضا فى أغلب المجالس، فبئست الصداقة ولبئس الرجلان: الصاحب منهما والمصحوب .

هذا الذى لا يذكر لصديقه من الفضائل إلا المهم العام ، وينساب يذكر له على سبيل التفصيل جميع الرذائل الانسانية واحدة واحدة ، حتى لا يدع للسامع محلا من الظن بأن لصديقه المتكلم فضيلة واحدة ؛ هذا الرجل هو أحد اثنين : رجل لا يعرف الصداقة فى حدودها ولا فى حقوقها وواجباتها ؛ أو رجل يعرف معنى الصداقة فى ذاتها ، ولكنه لا صديق له ، بل هو يعامل كل من يعرف معاملة الصديق فى المقابلة والمجاملة الظاهرة ، وهو لا يشعر فى قلبه لأحدهم بمنزلة خاصة ممتازة عن منازل الباقين ، فهو كما جاء فى الأثر : « لا صديق لمن كان الناس جميعا أصدقاؤه » .

من لا يعرف ماهية الصداقة وحدودها ، فهو رجل غافل أبله ، ليس له

الجريدة فى ٢٥ من اكتوبر سنة ١٩١٠ العدد ١١٠٢

شخصية ولا كرامة ذاتية، إذا قعد فى مجلس جاءت فيه سيرة صديق له (كما يقول) ورأى الناس ينتقصونه، مال به ضعفه إلى مجاراتهم وأبى عليه حبه لذاته أن يرد غيبة صديقه (المزعوم) خشية أن يدخل مع صديقه فى الذم، وأن يخرج من رضى الجالسين . فينحدر على صاحبه بأنواع السباب ، ويقفى كل عبارة بما يفيد أن صديقه المذموم مقبول الشهادة عليه . هذا الضعيف الذى أوشك أن يعد منافقاً وهو لا يعرف النفاق بالضبط، ماكراً وهو لا يعرف من المكر إلا اسمه، عدوا ومعرفته بالعداوة ليست أشد من معرفته بالصداقة؛ هذا هو الصديق الذى يعنيه المثل القائل (عدو عاقل خير من صديق جاهل) .

أما ذلك الرجل الثعبان الذى يعرف حدود الصداقة جد المعرفة، ويعرف ما توجبه الذمة على الصديق للصديق ، ذلك الذى يلبس من ثياب بنى آدم قوامهم وإهابهم وصورتهم، لا يحترم لهم دينا يأمر بالعرف وينهى عن المنكر، ولا خلقاً مجمعاً عليه ولا عادة مكملة لطبائعهم ؛ ذلك الذى لا يطلب من الحياة إلا شهوة ذاتية ولا يعتقد أن فى الموت غير رقدة أبدية ، يحارب الناس بأخس الاسلحة، وهو سلاح النفاق؛ إذا نال منهم نيلا، فأنعم بالنتيجة فى نظره ، وإن ناله خذلان خلا من المسئولية الظاهرة . يستهين بالوجود الانسانى وشرفه، كما يستهين بضميره وسريرته . فاذا جاءه وخز الضمير سخر وهز كتفيه وقال فى نفسه: إن هى إلا حياة الشهوات نقضيها ونمر سراعاً إلى حيث الفناء المطلق . مثل هذا المنافق فى مبادئه، المداجى فى صداقته، إنسان فسد منه الطبع، ومرض منه القلب، فلا بد من علاجه، وخير ما يعالج به عدم التسامح لنفاقه حتى يذوق نتائج رذيلته .

أتعلمون لماذا نحن قليلو الثقة بعضنا ببعض، أو عديموها بالمرة، حتى صرنا فى غاية التحلل بعضنا من بعض ، والتخاذل بعضنا عن بعض . ذلك كله لأن معنى الصداقة عندنا غير مستوف ما يجب له من الاحترام، وإن أمثال هذين الرجلين فى المثل السابق عندنا مع الأسف كثيرون .

وعجبت لرجل يألم من الحياة وله صديق

صديق أذكره كلما لمعت أمام عينى لامعة من نور السعادة . أذكره كلما طابت نفسى ورضيت بمركزها الخاص والعام فى الحياة . أذكره كلما نعمت بشىء من نعم الحياة . أذكره عند الضائقة النفسية . أذكره عند الشدة الخاصة والعامة ، أذكره عند الرجاء وعند اليأس ، أذكره عفوا الاعلى طريق التفكير ، بل كأنه لازم من لوازم النفس ، وأعتقد أنه كذلك . وما أظن الذى يرضى بصحبة الناقص الا ناقصا ، ولا أظن الذى يرضى بانتقاص صديقه الا منتقصا لنفسه .

الاخلاء فى كل زمان ومكان قليلون ، ولكنهم دائما موجودون ، يقل وجودهم ويكثر ، تبعا لقوة الاخلاق وفهم معنى الحياة وتقدير الفضيلة .

كدت أقول إن الصداقة هى معنى النعيم فى الحياة ، فمن حارب هذا المعنى خطأ كذلك الأبله ، أو عمدا كذلك الثعبان ، فانما هو وحده بعمله الصغير وتفريطه أو نفاقه ، يسلب من بنى آدم نعيمهم الوحيد فى هذه الحياة المتعبة .

كل فضيلة وكل رذيلة تنتقل بالعدوى دائما ، فعلى الجلاس أن يحجروا على قلوبهم أن تدخلها عدوى التفريط فى الصداقة ، وأن يصموا آذانهم عن أن تسمع منادى السوء يناديهم بأن يهدموا سعادتهم بأيديهم . فتربو بذلك الفضيلة وتنمو فى منتدياتهم

وإن نفس المرء ، هى أحذق المربين له

مات الرجل

أحاول أن أكتب كلمة عن «تولستوى» حيث أنا الآن فى قريتى ، تحيط بى أشباه المناظر التى كان يحبها تولستوى ، وأعاشر أشباه الناس الذين كان يحبهم تولستوى ؛ يحبهم ويتفطر قلبه اشفاقا عليهم رحمة بهم أن يقتربوا من المدائن فتحرقهم نار الشهوات ، وتلعب بقلوبهم البريئة شياطين الاطماع الخسيسة، فتغير مجرى فطرتهم الصالحة إلى عادات البذخ والترف ، وتجرى ألسنتهم على الكذب وتسكن أمزجتهم إلى رؤية الزور وسماع الهجر من القول والصبر على الباطل .

أكتب عن هذا الرجل الكبير ، حيث أنا فيما كان يحبه رحمه الله من السكينة ، لا أسمع إلا حفيف الهواء وصهيل الخيل وصياح الدجاج ونعيق الغراب وصفير العصافير . فلا شك أنى فى أليق ظرف من الزمان والمكان

أحاول الكتابة عن تولستوى ، وإن لم يكن تحت يدى ولا مؤلف واحد من مؤلفاته الكثيرة . وإنى على ذلك لا اجدنى خليقا برثائه ، الا كما يرثى امرء هذه الأرض الواسعة ، قد خلت من أحد مصابيحها ذوات الضوء الساطع ، أو كما يشفق أحد بنى آدم من فقد هاد من هداة الفضيلة ، وواعظ من أكبر الواعظين .

أشعر بأن مصيبة العالم فى هذا الرجل ليست كالمصائب التى تفجع لها القلوب ، وتألم لها الانفس بحزن حار ؛ يجرى الدموع ويسلم اللسان لهذيان من فرط الجذع ؛ لا أشعر بذلك ، بل أشعر بأن المصيبة بفقد هذا الحكيم مصيبة كبيرة ، واقعة على النفوس وقعا فاترا ، لا تدمع عينا ولا تخفق قلبا ، ولا تحرك ألما من آلام الأحزان، كأنما هى تقع على العقول لا على القلوب.

الجريدة فى ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩١٠ العدد ١١٢٧

فأولى بوفاة تولستوى أن تشبه بكسوف الشمس أو بخسوف القمر، أو بأية ظاهرة من تلك الظواهر الطبيعية، التى أكثر ماتهتم لها عقولنا لتدبرها وتعرف آثارها فى الوجود.

لم يكن هذا الرجل روسيا فقط، بل كان انسانا قبل كل شىء يحب أمته ويحب أعداء أمته، يحب السلام على الدوام، يحبه أيام السلام وأيام الحرب على السواء. يكره الحرب سواء كانت الغلبة فيها لقومه أو على قومه

ولم يكن كذلك مسيحيا محدود المشاعر بحدود النصوص أو التقاليد، بل كان مسيحيا لاحد لتسامحه، يسع صدره الرحيب آراء موافقيه فى الدين ومخالفيه، يرى فى الدين أنه طهر للنفس والمشاعر وحب القريب والغريب، ويرى فى العمل به السعادة فى هذه الدار الدنيا والدار الآخرة.

فاذا كان تولستوى ليس رجلا روسيا وحدها، بل رجل العالم والسلام، وإذا كان تولستوى ليس مسيحيا محدودا بمذهب معين متعصبا له، بل متسامحا يقبل دين الفضيلة حيثما وجد من غير تحرج بحدود مذهب غير مذهبه الواسع، فأخلق بمصيبة تولستوى أن تكون كما قدمنا خسارة عالمية، لا خسارة روسية أو خسارة مسيحية.

إن الله يبعث الجيل بعد الجيل على هذه الكرة رجالا من الناس يؤتيهم طرفا من حكمته وقبسا من نور أسراره، ينصرون الحق على الباطل ويشعرون بنور هديه فى الأزمنة المظلمة والمكان القفر، يتبعون سنن الأنبياء فى إرشاد الناس ويقفون نفوسهم وملكاتهم على بلوغ ما يريدون من خير الانسانية، فاذا مات أحدهم كان موته خسارة تتأثر لها الحقائق العلميـــة ومكارم الأخلاق، ولم يكن تولستوى إلا أحد هؤلاء. فمن بعده للفقراء والمساكين يقف لهم فى وجه الظلم والبؤس والنفى والعقاب على غير جريرة. ومن للدين ينصره بشجاعة فائقة لاتقف أمامها انتقادات المنتقدين ورمى الرامين له بالزندقة والخروج عن القصد، بل لا يقف فى وجهها حرمان الكنيسة له

فى حياته، ولا توقفها عن ضمه إليها بعد مماته . بل من للمساواة والمعاملة بالعدل ، ينصرها من تعدى الطبقات القوية عليها فى كل مظاهرها السياسية والاجتماعية والاقتصادية . بل من يهدى الرجال إلى العمل الصالح، وقد مات الرجل .

اشتغل تولستوى بالفلسفة، فلم ير رأى النظريين بجملته ولا رأى الماديين أو الوضعيين . كان عقله الواسع يأبى دائماً وفى كل شىء ، أن يتقيد بالقيود المذهبية التى يستحيل أن تخلو من التعسف .

اشتغل بالسياسة فكان يكره الاستبداد وينفر منه ويغلب إرادة الجماعة على إرادة الفرد ، يقول بسلطة الأمة ويعمل بنفسه وبأنصاره وتلاميذه (وهم أكثر من الكثير) على تحقيقها ، وقد تحققت فى بلاده أو كاد يتم تحققها بالفعل .

اشتغل علماً وعملا بالاقتصاد ، فكان مذهبه اجتماعياً قريباً جداً من الاشتراكية أو كان هى بعينها . وهو وإن كان لم ينجح فى تجربة، إلا أن ذلك ليدل كثيراً على عقله المرتب الذى ظهرت آثاره متجانسة فى جميع الفروع المختلفة التى اشتغل بها .

اشتغل بالدين ؛ فنفى منه كثيراً جداً من التقاليد الكنائسية المادية على الأخص، واتخذ له انجيلا خاصا به اتبعه كثيرون فى تعاليمه.

وقد كان تولستوى على ذلك كله يجب أن يحسب فى كتاب الحقيقة (كتاب الواقع) لا كتاب الخيال (الذين يكتبون عن الانسان باعتبار ما يجب أن يكون لا باعتبار ما هو فى الواقع) . فانى أذكر أن قصته الموسومة (بالبعث) لم يكن فيها عن الشهوات إلا حقائق عريانة، لاحظ فيها تغليب الشهوة على النبل فى نفس بطل الرواية، ثم أظهر فيها أغلاط العدل الانسانى على صورتها التى نراها بأعيننا كل يوم . ثم التفت إلى بطله الخاطىء فأرجعه إلى أخلاق النبل والعطف التى كانت قد فارقته مؤقتاً عند

استحكام الشهوة . وذلك ما نجده عاماً فى الانسان كل يوم . ثم رجع إلى تأثير الوسط وتغلب ميول النساء ، مما لا يشذ كثيراً عن الامثلة اليومية التى يجدها مخالطهن ، ولو كان غير عمار ذى كناز الذى قال فيهن :

أراح الله عمـــارا من الدنيا ومن هن
قريـان بعيدان فلا كان ولا كن
يمنـــين الاباطيـل ويجحدن الذى قلن

كذلك كان وصفه لحال الزوجية فى قصصه (لاسونانت اكرتزر) غير ناب عن الواقع وإن كان وصفه فيـه غير عام فى العـائلات مع السرور . ولقد سبب له هذا الـكتاب امتعاض السيدات منه ، واتهامهن له فيما كتب ، وأرسلن له خطابات الانتقاد والشتم . وعندنا أنه فى هذا الـكتاب لم يكن خيالياً ، ولا كاتب واقع إلا كما كان (إيميل زولا) فى كتاب: (الاسوموار) فان عيشة الناس ليست كلها سكراً ، وليست كل الأبنية ولا غالبها فى المدائن حانات وخمارات . كما أن جميع النساء لسن على تلك الحال التى وصفها . ولا ريب فى أن تولستوى أراد أن يبين عيوب التربية الحاضرة وقتئذ ، وأنماطها المتخذة لتعليم البنين والبنات ، فـكتب هذا الـكتاب ليجعل النـاس يلمسون بالحس نقص تلك التربية ، ليلفتهم إلى التربية التى لها قاعدة من الاعتقاد الدينى ترتكز عليها لتأتى بنتائج السعادة المنشودة فى العائلة . إقول إن هذا النظر لايخرج تولستوى من كتاب الواقع ، كذلك يؤكد زعمنا سؤله (ماالعمل) ؟ و (الذى يجب عمله) ، وإن كان له ما يصح أن يجعله من كتاب الخيال كبعض قطع (الايمبتاسيون) و (حرب وسلام) . فـكذلك لا يكون إلا لأن عادة عدم التقيد بالمذاهب الضيقة التى اتخذها شعاراً له قد غلبت عليه . وليس لنا أن ندخل فى بحث موضوعاته الدينية ، وتعاليمه اللاهوتية ، بل نترك الحـكم على ذلك لغيرنا

حسب تولستوى فى أنه خالد الأثر فى حكمته وتعاليمه ، خالد فى آثار شجاعته الأدبية ، إن حياته الطويلة إنما قضاها فى صرف ملكاته وماله لخير الناس . وقد عرض نفسه لكثير من الأخطار فى نصرة الحق ، فان الرسائل التى أرسل بها للقيصر وللوزراء ولرجال الايكليروس، تدل على شجاعة تفوق شجاعة أغلب الذين وقفوا فى وجه الظلم . رحم الله ذلك الكبير، فانه كان من الآحاد الذين وقفوا أنفسهم لمنفعة بنى آدم . وخير الناس أنفعهم للناس .

الثقـــة

رجل يعيش مع زوجه ناعم البال فى الزوجية ، يبكر إلى عمله وعلى وجهه سيما ذلك السرور الهادىء الذى يدل على الرضا بالعيش، ثم يرجع آخر يومه إلى داره يحادث زوجه بقلب مفتوح وريق حلو وصوت طرى بين السر والنجوى، لا هو من أولئك العشاق الذين تملكهم وساوس الغيرة ، وخيالات الخوف من الفراق أو الهجران ، لا يقومون إلا كما يقوم الذى يتخبطه الشيطان من المس . ولا هو من أولئك المتطيرين الذين يتظننون فى زوجاتهم وأقربائهم وأصحابهم ، بل كما يقال يتظنن الواحد منهم فى قميصه؛ قلبه منصرف عن السعادة مقفل عن النظر إلى هذه الحياة نظرة الراجين فيها المتوكلين على الله فى عملهم المؤملين خير الجزاء فى الحياة إلى حسن نيتهم . تمر بهذا الظان السوء ساعات غير قليلة ، يود لو يفرق الله بينه وبين عرسه بالموت ، أو بأى سبب لا يمس الشرف . يغلب على ظنى أن ذلك الزوج السعيد بالزواج لم يحصل على سعادته إلا بأن الله قد أنعم عليه بنعمة الثقة . وأما هذا الأخير المتطير الذى لا يرى إلا الشقاء ، ولا يشعر فى الزوجية إلا بشقاء، فذلك لأن الشعور بالثقة لم يخالط قلبه . ولو استطعت أن أفترض للسعادة أسباباً معينة ، لقلت إن الثقة هى أول تلك الاسباب .

صاحبان يحب أحدهما الآخر حباً عميقاً هادئاً، يحبه بملء القلب، يفرح بلقياه ذلك الفرح الذى لا يحتاج فى ظهوره إلا اللسان . كلاهما سعيد بصحبة الآخر، سعيد بالاعتداد به والاعتماد عليه، إلى ما لا نهاية له من فروض الاعتماد . لا شك عندى فى أن سعادتهما تلك مبناها الثقة .

شريكان فى تجارة ، شريكان اختيـــاراً لا اضطرارا ، يقومان بالعمل

الجريدة فى ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩١٠ العدد ١١٥١

المشترك كما لو كان كلاهما يشتغل لنفسه فقط . هذان الشريكان أيضاً سعيدان خليقان بالوصول إلى غايتهما من الشركة . وما كانت هذه السعادة التجارية ، وذلك النجاح المالى ، إلا من الثقة .

الثقة فى كل مثل من هذه الأمثلة منبت للعدل فى الزوجية وفى الصحبة وفى الشركة. منبع للعطف والرحمة بين الزوجين ، واستدامة الصحبة بين الصاحبين، ومناط للنجاح بين الشريكين . فمن البديهى أنى متى اعتقدت أنى لك ، وأنك لى ، أحببت طائعاً لا مكرهاً ، ألا أعمل لك ما لا أعمله لنفسى ، وأن أخاف عليك كما أخاف على نفسى ، وهذا الشعور هو السبب فى دوام العلاقة بين العشيرين .

ليست الثقة أساسا للنجاح والسعادة فى المعاملة وفى الصحبة وفى الشركة الضيقة ، شركة التجارة والصناعة والزراعة فقط ، بل هى أساس التقدم والنجاح فى إدارة الشركة الكبيرة ، شركة المنافع المتبادلة فى الوطن الواحد ، شركة الأمة

حلل الاستبداد القديم المتواصل فى نفوس الامم المستضعفة أربطة الثقة بمعناها العالى . ونجح الاستبداد فى ارتكاب هذه الجريمة حتى صارت تلك الامم أشبه بمجموع أفراد متحاربين ، لا عائلات مشتركة فى المنافع متضامنة فى الوجود، شاعرة بذلك التضامن الذى هو قاعدة الجمعية المدنية قابلة الرقى إلى الكمال الممكن . ومع الأسف لا أتأخر عن القول بأن أمتنا المصرية قديمة المدنية لا تزال إلى الآن عليها شىء من طابع هذه الرذيلة القاتلة ، رذيلة سوء الظن وعدم الثقة بين الافراد .

يضمك مجلس يدور الكلام فيه على الوزارة وسقوط الوزارة ، فيقول قائل: ومن ذا الذى يصلح بعد هذه الوزارة لولاية أمورنا ؟ أصغ إلى أقوال جلسائك وانظر إلى حركاتهم التى تصحب أقوالهم ، تجد أنهم لا ثقة لهم فى رجل من رجالهم ، حتى الذى لم يعرف له فى الماضى سقطة معدودة عليه فى

زعمهم. هو فى نظرهم غير أهل للثقة أيضاً، لأنهم يقولون عنه إنه إذا ولى الوزارة تغيرت أخلاقه وفسدت مبادئه، ولم يعد بعد صالحاً لخدمة بلاده

ليس هـذا فى المجالس فقط بل على صفحات الجرائد، فقلما وجد قلم يكتب عن رجل من رجالنا إلا بغاية التحفظ، هذا إن كان بالغاً منتهى الأدب فى التعبير. كذلك فى الدوائر الرسمية، تجد الوزير أو الموظف الكبير إذا عرض عليه اسم شاب من الشبان لينتقل من وظيفة صغيرة إلى وظيفة عالية باستحقاق، وجد فى نفسه استكبار لهذا الرقى السريع، ولا يُوَقع فى أمر الرقى الاستثنائى أو التعيين الفجائى، إلا وهو متظنن فى كفاءة الشاب المعروض الذى لا يعرف كفاءته بالذات، كأن الأصل عنده هو عدم الكفاءة، وأما الكفاءة فهى الاستثناء.

أقول بجرأة إن عدم ثقة المصرى بالمصرى دليل على احتقار المصرى للمصرى. أو بعبارة أخرى دليل على احتقار المصرى لنفسه. تلك هى كما قدمنا طبيعة من طبائع الاستبداد؛ ولكن أعجل إلى القول بأن هذه الرذيلة قد خفت وطأتها كثيراً عن ذى قبل، وأننا فى طريق الثقة بعضنا ببعض على وجه عام. لأن الأمثال الملعونة التى كنا نضربها لنفسنا وللناس، ونتخذها حكمة صالحة لأن تكون قواعد لسلوكنا فى الحياة، قد ماتت وقبرت مع السرور. مات المثل. (وإن كان ينفع من الخشب ماشه ينفع من الفلاح باشا) مات غضبة الله عليه، وصار «باشواتنا» كلهم فلاحين مات المثل (الفلاح لا أفلح) ولقد أفلح الفلاحون فى زراعتهم وفى سياسة أمتهم وقد خطوا بها إلى الأمام، إلى غير ذلك من أمثال الذل التى كنا نستقبلها من غيرنا بغاية الاطمئنان ونضربها أمثالا لأنفسنا بغاية الاعتقاد والاسراف. فنحن فى ذلك أيضاً إلى الأمام، ولكن القدر الذى وصلنا إليه من احترام أنفسنا واعتبار أن المصرى، الأصل فيه أنه شريف صادق ثابت على مبادئه متقدم لمصلحته نشيط فى عمله طامع دائماً فى استقلاله. الأصل فى كل مصرى ذلك، إلا أن يأتى برذيلة مبينة، تناقض صفة من تلك الصفات

المصرى للمصرى كفؤ، فمن الظلم ألا يثق أحدنا بأخيه ، ومن الغفلة أن ينى رجالنا فى إنماء عاطفة الثقة بين المصريين

ليسمح لى أن أقول إنى خالطت بيئاتنا المختلفة، وأؤكد بعد هذه المخالطة أن شعور الثقة موجود بين الفلاحين من درجة الشغالين فى القرى، أكثر منه بين الأعيان أو بين المتعلمين . فليس على أحدنا من طلاب السعادة الشخصية والسعادة العامة، إلا أن يطرد عن نفسه وساوس السوء وألا يحكم على أخيه بالظن . متى اعتدنا ذلك اعتدنا الاعتماد بعضنا على بعض، وفى ذلك كل ما نرجوه من التقدم والاستقلال .

أفكار عامة

١

الاستقلال الذاتى

صبيان يلعبان فى الشارع ، يضع أحدهما فى فم الآخر أو فى عنقه خيطا كاللجام يشده إليه ثم يسوقه أمامه ليمثل الصبيان حال الفارس وفرسه . لعبة بريئة تنبه الجهاز الهضمى ، وتساعد النمو الطبيعى ، رياضة مألوفة ظاهرة الفائدة . ولكن للملاحظ الاخلاقى من بعض صور هذه اللعبة، عبرة لا يجوز إغفالها، وهى أنه إذا كان الصبيان يتناوبان بينهما دور الفارس ودور الفرس ، كان ذلك دليلا على العدل فى القسمة والاعتداد بمبدأ المساواة . ولكنك قد ترى أحد الصبيين يمثل الفارس دائماً ، والثانى يمثل الفرس دائماً . على أن الصبيين متحدان فى السن ، وفى المولد ، وفى الثروة ، وفى التربية ، ولكن أحدهما لا يرضى باللعب إلا إذا كان هو الفارس ، والثانى يرضى دائماً أن يكون هو الحصان . ذلك يدل على أن هذا الصبى الأخير، هانت عليه نفسه، فجعلها دائمة التعلق والمحكومية بنفس أخرى ، ذلك لان حب الاستقلال الذاتى والمحافظة على الشخصية، ناقص فى نفسه .

ومن الشبان الأغنياء بحكم مولدهم من يرى وجوده ناقصا إلا أن يكمله بالتعارف بحاكم من الحكام أو عالم من العلماء أو بذى مرتبة أدبية واسم مشهور ، فيتطوع إلى التعلق به والانتساب إليه ، ووضع نفسه لاماله تحت تصرفه، يستخدمها ذلك الحاكم الاختيارى فيما يشاء لما يشاء . ثم نجد صاحبنا يحشو حديثه العادى بالتحدث بمفاخر صاحبه ، وهو لا يعرف منه شيئا .

الجريدة فى ٣٠ من يناير سنة ١٩١١ العدد ١١٧٦

ولكن لمناسبة ومن غير مناسبة، يذكر صاحبه الحاكم فلان، أو العالم فلان، ولو أنصف لسماه سيده بدل أن يسميه صاحبه، ينقاد إليه كما ينقاد الصبي الممثل للفرس، للصبي الممثل للفارس. ذلك لأن هذا الغنى قليل الاعتداد بنفسه، لا يعرف لها قدرا إلا باضافتها إلى صاحب يعرفه الناس ويحترمونه. هذا الغنى بماله، فقير فى شخصيته؛ بعيد عن أن يكون له حظ معلوم من الاستقلال الذاتى.

رجل من الأعيان ينتفخ فيضيق الفضاء عنه إذا نال رعاية من وزير أو أو تحية من أمير أو ابتسامة من قدير. كأنما هو قد نال بذلك السؤدد. ولقد غاب عنه أن القادر على الرفع قادر على الخفض، وأن السؤدد إذا جاء من رضا الحاكم ذهب بغضب الحاكم، فما عساها تكون قيمة ذلك السؤدد الذى ينقلب فى الحال مهانة وضعة، إذا انقلبت رعاية الوزير جفاء، وتحية الأمير إعراضاً وابتسامة القدير وجوما. بل ما هو هذا السؤدد الذى يرتفع وينخفض فى اليوم الواحد تبعا للظروف والأهواء، كأنما هو عرض ذو قيمة إسمية فى البورصة، يعلو وينزل فى النهار عشرات المرات. غفل مثل هذا الرجل عن هذا الاعتبار الجدى، فظن السؤدد فى تحيات الكبراء ورعايتهم، فتعلق بها وباع لها شخصيته ورأيه ونفسه، مخافة الضعة. والذى فعل هو الضعة بعينها. ولكن هذا الرجل فاقد إدراك الشخصية، قليل الاستقلال الذاتى.

فى هذه الامثلة الثلاثة: الصبى الممثل للفرس، يحب اللعب فتغلبه شهوته هذه على حب الاستقلال الذاتى. والشاب الغنى يحب نباهة الاسم فيقدر أسبابها تقديرا فاسدا، فيحصل نتيجته التى يبغيها على صورة متناسبة مع فساد الاسباب التى استعان بها. فتكون نهاية أمره أن يشتهر اسمه، ولكن بماذا؟ يشتهر بأنه من عباد غير الله. وذلك الرجل العين يحب السؤدد والجاه ونفوذ الكلمة بأن يكون مقربا لدى الأمراء. ولكنه يحصل من ذلك على اضطراب فى معيشته خوفا على سقوط جاهه الموهوم، ثم هو يبيع نفسه، أى يميتها

ويمحو شخصيتها ووجودها فى الحقيقة ، لأجل أن يصل إلى احيائها فى المجاز . تجارة خاسرة ، تجارة المرء بنفسه يبيع رقبتها ليكسب عرضا من أعراضها . إن الذى يوقع نفسه فى الرق الحقيقى لقوته الضرورى المقوم للحياة ، عمله ممقوت ، ولكنه مع ذلك مفهوم أكثر من ذلك الذى يقع بنفسه فى الرق الاختيارى ، لا لينجو من الهلاك ، ولا ليحصل القوت الضرورى لوجوده المادى ، ولكنه ليزين صدره بنيشان كم زينت بهصدور ماوسعت رحمة ولا انطوت على نبل وشرف . أو ليزيد فى طول اسمه بلقب يجره وراءه ، أوليقال عنه إنه من النبلاء . أراد ذلك ، وغفل عن أن النبل لا يضاف إلا إلى نفس موجودة ، فاذا كان قد باع نفسه وأمات شخصيته ، فالى أى شىء يضيف ذلك النبل الموهوب أو الموهوم .

إنما النبل ماحزت به إرثا أو كسبا من الملكات ، وما قدمت يداك من الصالحات ، لا مانلت من الرعايات والوسامات

ألا إن الاستهانة بالشخصية وقلة الاستقلال الذاتى فى الأمثلة المتقدمة ، ضعف فى النفس مصدره فى بنى آدم عبادة البسالة ، وإن هذا الشعور الموافق لمزاج الجاهلية والفوضى ، يجب أن يموت فى حكم الدين والمدنية . يجب على الناس أن يحاربوا فى أنفسهم وفى أنفس غيرهم عبادة غير الله . يجب عليهم أن يقتلوا هذا الشعور الدنىء الذى هو أصل لجميع رذائل الضعف والمهانة . وأن يتمسك كل امرىء بشخصيته ويحافظ بكل قواه على استقلاله الذاتى ، أن تعبث به سوافل الشهوات . اللهم إنا لانعبد الا أنت مخلصين لك الدين ، فأعنا على ألا يعرف كل موظف منا الا مصلحة مصر رائدا له ، والا القانون طريقة لعمله ، والا ارضاء الواجب مكافأة على العمل . وأن يكون الفرد منا مستمسكا بشرف هذه النفس الطاهرة التى أودعتها فينا من نورك ، لتستكمل فى هذا الوجود حظها من العمل بالحرية التى وهبتها أنت لاغيرك . وأن يحافظ على شخصيتها واستقلالها لا ان يدنس شرفها القدسى بتسخيرها إلى بعض خلقك واستعمال قواه فى غير ما اردت من عمارة العالم . إن الله بالناس لرءوف رحيم

أفكار عامة

٢

الحب والصداقة

يحب الرجل المرأة وتحب المرأة الرجل، من أول الخليقة إلى الآن . وقد حاول المفكرون فى كل زمان ومكان أن يقيدوا هذا الحب بضوابط معينة، وبحثوا عن مصدره الطبيعى فى النفوس واجتهدوا فى ترتيب درجاته، ووضعوا له الأسماء المختلفة فى كل تطوراته من الميل إلى الهيام . لكن الذى يهمنا إنما هو البحث فى هذه الظاهرة الطبيعية من حيث نتائجها الظاهرة بالنسبة لجمعيتنا الانسانية .

مهما اختلف الباحثون فى الحب، فان الاجماع واقع على أن هذا الشعور الطبيعى ما ركب فى الانسان إلا لحفظ النوع . وحاشا الطبيعة أن تتخذه للناس لهوا عقيم النتيجة أو زخرفاً لا يصح إلا للتفاخر، أو مصدراً جديداً للانصراف عن الأعمال النافعة، وشغلا شاغلا يحتوى حامله فيملك قلبه وعقله وملكاته ويشل قواه الوجودية، إلا عن الهوس بالفكرة فى المحبوب ، والهجر والوصال ، والنأى والقرب ؛ حاشا الطبيعة أن تقصر امرءا على عبادة شعور من المشاعر التى ركبتها فيه لمصلحتها لا لمصلحته . بل حاشا التربية الانسانية أن تجعل من الانسان آلة لا تصلح إلا للغرام .

على ذلك يتحقق غرض الطبيعة بأقل أقدار الحب وهو الميل أو الرغبة العادية التى لا يمنع وجودها من وجود الملكات الأخرى بجانبها سليمة،

الجريدة فى ٣١ من يناير سنة ١٩١١ العدد ١١٨٠

تؤدى كل منها عملها المنوط بها طبعاً . والحمد لله على أن ذلك هو الواقع فى العالم ، وأن أمثال مجنون ليلى نادرون ، بل هم أناس مرضى أصابهم التشوه فى أمزجتهم، فنبوا فى سلوكهم عن سير الانسان السليم

لا أنكر أن الحب فى درجاته العالية قد يكون ظرفا لظهور الرجل بما فيه من الاستعداد الكبير لصفات العفاف والنبل والبسالة ، كما تكون ساحة القتال ظرفا تظهر فيه صفات الابطال ، وكثيراً ما كان الحب من جانب المرأة مظهراً لفضيلة الاخلاص ، والتضحية غير العادية ، وعلى ذلك لا أرى بأساً من الحب فى أرفع مظاهره ، وفوق ما تريده الطبيعة . لا أرى منه بأساً إذا كان فى بعض الأفراد ، والضرر كل الضرر أن يكون الحب بمراتبه الشعرية من الشغف والغرام والهيام إحساساً عاما لأمة من الأمم أو قبيل من الناس ، ذلك لأن التجـــارب متفقة مع المعقولات البحتة فى أن أصل الحب فى الانسان هو حب الذات ، أى الأنانية والاختصاص ، فكلما زاد الحب زادت معه مظاهر الأثرة والأنانية إلى حد أن كلا المحبين يريد بكل قواه أن يمحو شخصية محبوبه من الوجود فيطمع فى ألا ينظر إلا بعينه ، ولا يسمع إلا بأذنه ، ولا يفكر إلا بدماغه ، ولا يطعم إلا ما يحب هو أن يطعمه . ولكن هذا طمع فى غير مطمع ، بل جنون وهوس لا محقق له من الطبع ، ولئن تحقق فانه إماتة معنوية بوجه ما لكلا المحبـــين ، وليس من مصلحة المجاميع أن تتكرر فيها مثل هذه الصور المريضة المضرة ، بل ليس من المصلحة أن يتألف مجموع ما من أناس شخصيتهم فانية فى غيرهم، أو استقلالهم الذاتى قليل أو معدوم . بل من مصلحة المجاميع فى أن يكون كل فرد داخل فى تأليفها مستكملا شخصيته التامة مستوفيا قسطه من الاستقلال الذاتى الذى هو أصل من أصول الرقى والنجاح .

على هذا الاعتبار أكاد أتمنى أن يكون عندى هنا قلم مطبوعات ، أى سلطة غير محدودة كقلم مطبوعات الحكومة ، ليضع كتاب القصص ومعربى

القصص تحت المراقبة ، حتى لا يضيفوا إلى التشويه الطبيعى فى الأمزجة تشويها آخر صناعياً ، فان الكاتب قد يكون ضعيف الأعصاب بالاجهاد الشخصى أو بحكم الوراثة . هائج المجموع العصبى من جراء المعيشة المدنية ، والاسرافات المتنوعة من شرب الكحول ، ومن السهر بل من البيئة المدنية المصفاة التى لاتكاد تفيق من اللهو واللعب . قد يكون الكاتب كما وصفنا فيجرد من شخصه المريض بطلا لروايته الغرامية

ولا شك فى أن أغلب الفتيان أو الفتيات فى سن معلومة تسحرهم القصة، فتسرى إليهم العدوى المعنوية من أخلاق أبطال الروايات إذا قرأوها فى خلواتهم أو شهدوها تمثل على المراسح ، فتكرر فى الجمعية بتلك الصورة المريضة ، ويفشو فى الناس التشوه الذى هو فى الطبيعة قليل المثال ، بذلك يكثر فى الناس أمثال عطيل فى غيرته الطائشة ، ولا يرضى الفتى من خطيبته إلا تضحية (جوليت) .... الخ الخ . وما أغنى الانسانية وهى أحوج إلى الأعمال المنتجة فى سعادتها ورفاهتها عن اكثار عدد المرضى قليلى العمل كثيرى الهوس والخيالات العقيمة ، وكأنى بقلم المطبوعات الخيالى هو أيضاً يتفق مع الدكتور (نوردو) فى تفضيل الكاتب القروى صحيح العقل صحيح الأعصاب، يكتب عن بنى آدم ما يراه فى عيشة الفلاحين من الحب المعتدل البرىء الذى يبرره الطبع ولا يأباه العمل لمصلحة العمران، فان الحب من حيث كونه من المحرضات على عظائم الأمور ، خليق ببعض الأفراد أولى الاستعداد الخاص لاظهار الفضيلة فى أعلى مظاهرها ، ولكنه بصورته المتقدمة، ليس نافعاً فى المجاميع .

وهناك شعور آخر يأتى دائما بجانب الحب وهو أبرأ منه طبعاً وأعظم فى الوجود أثراً وإن كان ليس أقل من الحب كلفة . وذلك هو احساس الصداقة احساسا يشتبه كثيراً فى أصله وفى مظاهره بأحساس الحب ولعله بعضه، ولكن نتائجه كلها كانت وتكون سعداً على الفرد، سعداً على الجماعة، سعداً على كل الوجود .

نحن بنى آدم بطبعنا جماعات وبتطورنا جماعات ، فللجمعية فينا وجود حقيقى كوجود الفرد، لا اعتبارى كما يظن بعض المتفلسفين . جمعيتنا عمل من أعمال الطبيعة ، كما أن وجود الفرد عمل من أعمال الطبيعة ، لا شبهة فيه . لذلك جربنا فى الماضى ونجرب الآن وسنجرب فى المستقبل، أنه كلما كان الارتباط بين الجماعة قوياً بالمشابهات بين الأفراد، كانت الأمة قادرة على حالها غالبة على أمرها مالكة طريقها إلى الترقى تخطو فيه خطوات واسعات . وكلما تسرب الضعف لروابط الجماعة واتسعت بين الأفراد دائرة الفروق، تحللت عزائمهم وخارت قواهم ورجعوا القهقرى بغير نظام من ساحة المزاحمة فى الحياة، وتبدل غنمهم غرماً وأصبحوا أذلاء يؤكلون ولا يأكلون . كذلك سنة الله، لا حق فى الوجود إلا للقوى. ولا قوة إلا باستكمال العدد الطبيعية وأولها تضافر الجماعة .

إن إحساس الصداقة هو النواة التى تتكون حولها الجماعة إذ الأصل فى الصداقة الثقة المتبادلة بين الصديقين، وشيوع هذا الأصل فى الأمة أظهر، البشائر لاتساع دائرة المشابهات بين الأفراد وضيق دائرة الفروق . أكبر العوامل على تأليف الأمة من الجماعات القوية القادرة على العمل .

إن احساس الصداقة أساس للتفاهم فى المنافع المشتركة ، وكلما كان التفاهم بين الأفراد سريعا سهل المنال خالصاً من الشبه ، سهل تأليف الشركات . فان العمل يدلنا على أن المشروعات الخطيرة ، إنما تولدت فى دائرة ضيقة بين جماعة من الأصدقاء كسبوا بثباتهم وتضامنهم ثقة الجماهير ، فنجحت مشروعاتهم . ولست أتخيل أنى أعرف مشروعا كان الاتفاق على القيام به بين عدوين أو بين اثنين فاترى العلاقة أو بين غير صديقين . هذا مالا نعلمه إلى الآن ، فانه مهما كان أساس المشاريع المفيدة هو اتحاد المنفعة، فان الاتفاق على المنفعة وتقدير نتائجها والارتباط بتحصيلها أقرب ما يكون بين صديقين، بل هو عسير أو متعذر بين غير الاصدقاء .

إذا كان التضامن القومى يكون فى البيئات المختلفة بالتعارف المجرد ، فمن المعقول أن أكمل مايكون هذا التضامن بين الاصدقاء .

أدعو إلى الصداقة لا من حيث نتائجها المفيدة فيما تحاول من الرقى الاجتماعى والاقتصادى والسياسى أيضاً . ولكنى أشعر بأن فيها للفرد سعادة لا تعدلها سعادة . أدعو إلى صداقة الرجل بالرجل، صداقة بمعنى الكلمة، لا هذه الصداقة المزورة التى لا أتأخر عن أن أسميها طريقة من طرق النصب، أو كذبة من الأكاذيب ، التى يظنها البله سياسة ، وما فيها من رائحة السياسة إلا ما يكون بين النقيض والنقيض .

ليست الصداقة بشاً فى الوجه عند المقابلة ، وإكثارا من تحيات « أوحشتنا » و « وشرفتنا » و « زارنا الغيث » وليست كذلك عناقا عند اللقاء بعد الغيبة ، ولا إطراء فى الوجه أو بظهر الغيب، أمام رجل ينقل المجالس . ليست الصداقة فى ذلك ، ولا فى توجه وقتى من توجهات النفس ساعة صفاء لا يلبث أن يمحى أثره متى انفض مجلس اللهو ، أو متى ذهبت الفرصة السعيدة لرضى كل الصاحبين عن الآخر ، أو عن حديثه رضى وقتياً . إنما الصداقة نفس صادقة صحيحة تعرف أن تحب حباً هادئاً عميقاً، تعرف أن تكون محلا لثقة الغير ، وتعتقد فى ثقة الغير

والصداقة بين النفوس التى تروض نفسها على معرفة الوفاء وإتيانه بقدر ما تستطيع . وإنى لأشعر أن من يؤتى غيره صداقة، يؤتيه شيئاً كبيرا ونفعا كثيرا . وإن الشعور بالصداقة يوثق حزام الصديق ، ويشد من عزيمته ، ويحبب له البقاء فى هذه الحياة، ولو كانت فى عينه موطن المكاره والأرزاء، فمالنا نتاخى فى حقوق الصداقة ، والصداقة ائتلاف : (المؤمن آلف مألوف، ولا خير فيمن لا يألف ولا يؤلف ، وخير الناس أنفعهم للناس)

أفكار عامة

٣

التفاؤل بالخير

أف من هذه الحال ، ما أصبر المتفائلين ، كأنهم عما يحيط بهم عمون . كأنما هم يظنون أن رقى البلاد تكفى فيه الأمانى المجردة . أو أنه نتيجة من نتائج الصدفة ، لا نتيجة لازمة لمقدمات عملية من أنواع شتى . يظلون متفائلين بالخير منتظرين أنواع الرقى ، تدخل عليهم من الأبواب كالباسط كفيه الى الماء ليبلغ فاه وما هو ببالغه . يعترفون بأن الحال الاخلاقية عندنا فى اضطراب شديد ، بل فى انحطاط مستمر ، لا مقطوع ولا ممنوع . يعترفون بأن الروابط العائلية بين أفراد العائلة الواحدة تتراخى وتوشك ان تنحل . يعترفون أن الروابط الاجتماعية بين الصديقين وبين الشريكين وبين الجارين وبين المصريين ، قد انقلبت فى موضوعها وفى لونها . فموضوعها الشر لا الخير ، والمفسدة لا المصلحة ، ولونها الملق والنفاق ، يعترفون بأن حكامنا كأنهم أغراب عنا وهم أبناؤنا الأعزاء . همهم الخروج من المسئولية لا احتمال المسئولية ، ودفع الضرر عن أنفسهم لا جلب المنفعة لنا . يعترفون بأن الحكومة فى شكلها الحاضر كأنما هى لمصلحة الحكام لا لمصلحة المحكومين ، يعترفون بأن التعليم الذى تقوم به الحكومة بأموالنا لم يخرج لنا جيلا يقوم من اعوجاجنا ويصلح ما أفسد الاستبداد من أخلاقنا . ويفتش عن مواطن الضعف فى جمعيتنا فيقويه ؛ يحمل همنا ويكسب ثقتنا ، فيجعل من مصر وطنا عزيز الجانب بارا بأبنائه ، سائرا إلى الأمام لا راجعا إلى الوراء . يعترفون بأن أبناءنا المتعلمين نحن نطعمهم ونحترمهم وهم فى مقابلة ذلك يدفعون لنا وعودا

الجريدة فى أول فبراير سنة ١٩١١ العدد ١٨١١

بأنهم عاملون على خيرنا ، ولكننا مع ذلك لانجد منهم امرءا فضل الاستقالة من وظيفته على أن يمضى أمرا يقول هو عنه فى مجالسه إنه ضار بالبلاد، فكأننا من يوم المرحوم شريف باشا، ننزل فى درجات التأخر فى الوطنية ، بدل أن نرقى على درجات التقدم بفضل هذا الجيل الجديد المتعلم . يعترفون بذلك كله، ولكنهم مع ذلك على تفاؤلهم عاكفون . ينكرون الحس ، ينكرون بأفواههم ما تعترف به ضمائرهم . بل هم يعترفون بحالنا السيئة وهم صادقون . ثم يزين لهم مذهب التفاؤل أننا على الرغم من ذلك كله سائرون إلى الأمام . فما أصبرهم على التناقض فى أفكارهم وأحكامهم . ألا ساء ما يحكمون .

كذلك يقول المتطيرون . أما المتفائلون فأنهم يقدرون الحال تقديرا لا تشوبه الحدة ولا تبالغ فيه العجلة فى النظر . يرون حقيقة أن الروابط الاجتماعية تتفكك شيئاً فشيئا . وأن عاداتنا وأخلاقنا، بل مشخصاتنا القومية جميعها ، قد قل فيها التجانس وكثر فيها التضاد والتصادم . يرون حقيقة أن قوتنا فى بلادنا تتضاءل مع الزمان ، حتى أن وزارتنا التى هى مظهر القدرة الأهلية فى مصر، لا تشبه وزارات شريف ورياض ونوبار من حيث كونها تملك شيئاً من السلطة تستخدمه لمصلحتنا . يرون كل ذلك، ولكنهم يرون معه أن هذا الاضطراب دليل على الانتقال ، ومن المستحيل عندهم أن يكون الانتقال إلى حال أقبح من الحال الحاضرة، بل الانتقال صائر إلى حالة أحسن من هذه الحال . لأن مشخصاتنا القديمة مع كونها كانت متجانسة ومتماسكة ، إلا أنها فى الحقيقة كانت مظهراً لطبائع الاستبداد القديم الطويل، فاضطرابها وتغيرها وانعدام الاستبداد على صورته الأولى ، سبب قوى يحمل على الاعتقاد بأنها بعد زمان قريب أو بعيد، يتم انتقالها من الحال التعيسة ، حال طبائع الاستبداد إلى الحال الحسنى ، حال طبائع الحرية .

وهناك يمكننا أن ننادى أن مصر العجوز قد صارت مصر الفتاة . وأن مصر المحكومة صارت مصر الحاكمة . وما هؤلاء المتطيرون إلا ضيقو

الصدور قليلو الصبر . يتطيرون من الخير ومن الشر على السواء . ألا إنما طائرهم عند الله ، ولكن أكثرهم لا يعلمون . وعندنا أن التطير أو التشاؤم بمعناه الجديد فى لغتنا، أى باعتباره مذهباً من المذاهب يطبقه أصحابه بطريقة مطردة، بمعنى أن هذا العالم شر ، وأنه صائر إلى شر مما هو فيه ، بهذا الاعتبار نراه مذهباً فاسداً لا يؤكد الطبع موجبه . بل لا مصلحة لأحد فى العالم منه ، لأنه يهدم كل سعادة من السعادات الشخصية أو العامة . بل يسمم الأمل الصحيح الذى هو أصل لحب العيش . أصل للعمل فى الحياة

إنما هو يدل على أن أصحابه لا ينظرون الى هذا العالم الا من جهة واحدة ولا يكلفون أنفسهم النظر إليه فى مجموعه أى من جميع جهاته . وعلى ظن أن الذى حدا بهم إلى هذا المذهب أنهم يرون مايسمونه الشر يتغلب على مايسمونه الخير . يرون الشرير يفتك بالرجل الخير ويقدر عليه . يرون الأمة الطامعة تأكل الأمة القانعة ، ولا مخلص للثانية من الأولى فى كثير من الأحيان، يرون ذلك فيخدعهم هذا النظر السطحى، ويحبون أن تفكر الطبيعة بعقولهم أو أن تستشيرهم قبل أن تمضى أمراً من الأمور . ونسوا أن الطبيعة تسير على نظام كامل ماوصلت عقولنا إلى معرفة كنهه . إنما هى تسير فى طريقها جاهلة قواعدنا التى ما كفانا أن نحكم بصحتها متعسفين ، بل أردنا أن يكون ماوضعناه ملزماً لهذا الكون العظيم الذى لا يكاد لايحس بنا ونحن بعض أنواع المخلوقات ، ندب على ظهر أحد أجرامه الصغرى التى لاعدد لها . تباركت اللهم ! إنه لا يقع فى هذا العالم إلا ما أردت أنت من غير التفات إلى مايريده المتطيرون .

وعندنا أن فساد هذا المذهب من حيث هو مذهب ، لا يمنعنا من تقدير النتائج اللازمة للمقدمات التى نعرفها بالعلم وبالتجربة ، كما لا يمنعنا من الاعتراف بأن ماهو واقع فى بلدنا هذا من الفساد فى الخلق أو فى النظامات ، موجب للأسف، موجب للتغيير، ولكنه غير موجب فى أية حال من الأحوال الى

هـذا اليأس غير المفهوم ، فان الذى يئس من صلاحنا كالذى يحارب وسائل الاصلاح .

ألا إن كل عمل من الأعمال محتاج بالبداهة لزمن يقع ويتم فيه . وإذا كان إصلاح الفرد الواحد بالتربية والتعليم ليصير عاملا منتجاً ، محتاج لعشر أو عشرين أو عشرات من السنين ، فمن المعقول أن إصلاح الأمة التى أفسد الاستبداد عليها كثيراً من حالها لايكون إلا فى أكثر من ذلك . وإن هذا الاضطراب الذى نراه فى كل بيئة من البيئات ، بل فى أخلاق الفرد الواحد ، إنما هو بشير الانتقال من حال عتيقة جامدة إلى حال خير منها . وإن القانون الذى تسير عليه الظواهر المادية هو بعينه القانون الذى تسير عليه الظواهر الطبيعية المعنوية ، كالاخلاقية والاجتماعية والسياسية . ولاشك فى أن المادة عند انتقالها من حال إلى حال أخرى يحصل اضطراب فى كتلتها وفساد فى صورتها . كذلك الأمة عندما تتحرك للانتقال من الاستبداد إلى الحرية ومن الجهل إلى العلم ، ومن الجمود إلى التقدم ، يحصل فيها مثل هذا الاضطراب الذى يجب أن نعتبره سعداً ولا نتطير به ، بل هو فأل حسن على الخير والصلاح .

أفكار عامة

٤

سعادة النساء

بشارع قصر النيل دكان اسمه أو عنوانه « سعادة النساء » اتخذناه عنوانا لهذه المقالة طمعا فى أن هـذا العنوان يلفت أنظار السيدات لقراءتها ، كما يلفتهن عنوان ذلك الدكان . وإن كان القياس جائيا على الفارق، لأن فى ذلك الدكان من عروض الزينة ما تسر به النساء، وإن كان سرورهن بتلك العروض وقتيا، إلا أنه سرور فى الجملة . أما هذه المقالة فليس فيها إلا نصح والنصح مر المذاق . لذلك نستغفرهن مما عساه لا يطابق أذواقهن المصفاة بمصفاة المودة ، أو يضايق رغبتهن فى الاسراف التى دعا إليها الغلو فى حب الزينة. نستغفرهن ونستغفر معهم متاجر الجواهر والدانتلا والفرش والآنية وأمتعة الزخرف، تلك البيوت العظيمة القائمة على الزينة تقصدها النساء أو الرجال مدفوعين بأوامرهن، يبتاعون منها الزينة للسيدات ، تثقل بها أعناقهن وآذانهن وتسور بها سواعدهن . وزينة للباسهن ترفل فى فضله . وزينة لبيوتهن قليل منها يستعمل، وأغلاها ثمنا يرصف فى الحجرات وفى أركانها لا عمل له، فهل هن مع ذلك سعيدات .

كلا انهن متفقات معنا فى أن السعادة لا تكون بعقد ثمنه ألف ولا بسوار ثمنه خمسمائة، ولا بقرطين كبيرين من أكرم الحجارة يضيئان فى شحمتى الأذنين ، كذلك ليست السعادة فى أثواب غالية ، واسعة الجيوب مجرجرة الأذيال . وليست السعادة فى نفاسة البسط ولا فى إحراز كثير من الطرف

الجريدة فى ٤ من فبراير سنة ١٩١١ العدد ١١٨٣

التى توضع للزينة على منابر الجوز والصياهير . ولا فى استعمال الآنية من الذهب والفضة . هن متفقات على أن السعادة شىء آخر غير كل ذلك .

إذا كانت هذه الكماليات التى هى الآن فى البيوت أكثر عددا من قضايا نزع الملكية فى المحاكم . إذا كانت لاتجلب خيرا ولا تدفع شرا ، ولا تسمن ولا تغنى من جوع ، وليست من أسباب السعادة باتفاق الأشقياء والسعداء ، ففيم إذن هى نافعة وماوجه الغلو فى اقتنائها ؟

نحن لاننكر على المرأة حب الزينة ، ولانكره أن تنشأ فى الحلية والعيش الناعم . ولكن ماننكره هو الاسراف والخروج فى شراء أدوات الزينة عن حد قدرتها المالية . نقول ذلك ونحن فى مأمن من أن ترفع علينا أمثال هذه الدعوى التى رفعتها إحدى السيدات فى انكلترا على حميها ، لأننا نعتقد أن كل سيدة عندنا تظن أننا نعنى غيرها بوصف المسرفة . وذلك أمر طبيعى ، لأنها لو علمت أن ماهى فيه إسراف ، لخرجت منه بسهولة تعادل خروجها عن طاقة وليها المالية فى أوامرها النافذة . كل سيدة تعلم أن الاسراف رذيلة ، ولكن الصعوبة هى فى أقناعها بان ماهى فيه إسراف . نكاد نعلم أن السيدة الغارقة فى الحلى إذا خاطبتها كان أول ماتلقيه عليك أنها تكره الغلو فى الحلى وتميل إلى التواضع فيه كأنما هى تريد أن تظهر أن فى قدرتها أن يكون لها أكثر من ذلك ، ولكن نفسها قانعة تعاف مافوق الضرورى من زينة متفقة مع الذوق الجميل . متفقة مع مركزها من الثروة .

يصعب علينا نحن أيضاً أن نضع حداً للاسراف الذى تأتيه السيدات فى بلادنا لأن هذا الحد يختلف باختلاف سن السيدة ومقدار التسامح معها فيما عندها له ضعف من الزينة ، وباختلاف البيئة التى تعيش فيها ، والمدينة أو القرية التى تسكنها وقدرة زوجها على أن يكون لديه من المال فضل يسع الاحتياطى والصدقات والمشروعات الخيرية ، ويسع بعد ذلك كله شراء الزينة لزوجته . فمن الصعب وضع حد مرسوم للاسراف ، ولكن من السهل

احصاء ، بيوت التجارة الخاصة بالزينة ومقدار ماتبيعه فى كل عام بالنسبة لمواد الغذاء واللبس العادى المعروف . إذا فعلنا ذلك حكمنا من غير تردد أن سيداتنا مسرفات . وعليه يكون إسرافهن من أسباب الضائقة المالية لكثير من البيوت التى يزيد مصروفها على إيرادها سنة عن سنة .

السيدات الرفيعات المولد يقلن إن الرجال يقامرون وما يخسره أحدهم فى الليلة قد يفضل إسراف زوجته عامين . . ذلك صحيح . ولكننا لا نتكلم الآن عن الرذائل المغلظة بل عن رذيلة الاسراف الخفيفة التى مهما كبر أمرها هى أشرف جداً من المقامرة . نحن نتكلم عن السيدات العاقلات لا عن الرجال المجانين .

كان النساء قبل هذا القرن ، ومن زمان بعيد، يبالغن فى الزينة إلى مافوق الاسراف ، وكن معذورات فى ذلك لأنهن كن يتزين للرجال ولم يكن لهن من الهم مايلوى بهن عن ذلك . فما عذرهن الآن وقد قمن يطالبن بالمساواة بينهن وبين الرجال فيما يقدرن عليه من واجبات الحياة الثقيلة . تلك المطالبة وحدها تشف عن أن المرأة الحديثة قد أنفت موطنها الماضى ، فلتأنف معه أيضاً أن تستعمل ذلك السلاح القديم ، سلاح تسخير الرجل لزينتها . لأنها كان يبين عليها فى الزمن الماضى أنها رضيت بأخس الحالين لتملك أعظم النصيبين، رضيت بأن تكون سليبة الارادة ظاهراً لتملك إرادة الرجل، وليأتى هواها على آخر درهم فى جيبه غير مبالية بما يكون بعد فقره ، لأنها لا إرادة لها — كما يزعمون — ومن لا إرادة له غير مسئول عن نتائج عمله . كانت مظلومة لا بشريعة ولا بقانون ، ولكن بقوة الرجل، فاضطرها ذلك بواجب الدفاع عن نفسها أن تملك الرجل من جهته الضعيفة، فتكثر من المطالب وهو فى عزته وفى حجبها عن معرفة شؤونه ، لا يستطيع أن يظهر لها إفلاسه ، بل لعله كان يغررها ويزعم وهو معدم أنه (لابن فى الصيف تامر) كان للمرأة وقتئذ عذر من بعض الوجوه فى الاسراف وتكليف الرجل مالا يطيق .

فما عذرها الآن وقد أصبحت تطلب العدل، وطالب العدل لا يظلم. وتطلب المساواة وطالب المساواة بلسانه لا ينقضها بعمله فى الانفاق؟ لأن ما ينفق الآن على المرأة فى الطبقة الوسطى والطبقة العالية، يفوق أضعافاً كثيرة ما ينفقه الرجل على نفسه.

الواقع أن السيدات يسرفن فى إحراج أزواجهن بمناسبة الأفراح والأعياد، بل بمناسبة المآتم أيضاً. يسرفن فى اقتناء الزينة بأكثر مما تسمح به قدرة أوليائهن المالية، يسرفن فى مجاوزة حدود القصد. يسرفن فى كل ذلك حتى أن كثيراً من الشبان ذوى الحال الرقيقة لا يستطيعون الاقدام على الزواج، ويخافون إن هم قترروا سقطت مراتبهم فى أعين زوجاتهم! وإن هم طاوعوهن على مطالبهن التى لا تحصى، أفلسوا وضاقت عنهم حالهم ووظائفهم، وتلك حال يجب أن تلفت النظر بأكثر مما يلفته عنوان (سعادة النساء).

بعيد علينا أن ندعوا الرجال ليضاروا النساء أو ليضيقوا عليهن، فذلك ما نأباه على كل الرجال، ولكنا لا نسمع فى المجالس من الرجال إلا شاكياً، ولا نرى لما فوق الكمال من الزينة كل يوم إلا رواجاً، ولا نجد من الشبان إلا خائفاً وجلا من مصاريف الزوجية. ولا شك فى أن هذه الحال تستدعى النصيحة لا الجدال. نصيحة نرفعها لمن يتدبر من النساء ومن الرجال على السواء. فان عاقبة الاقتصاد أدنى إلى تحقيق سعادة النساء

أفكار عامة

٥

عبادة البسالة

الناس يعبدون الله تعالى من أول الخليقة ، يرجون رحمته ويخافون عذابه. ولكن إحساس العبادة فى ذاته قد يرقى وينحط تبعاً لمستوى الادراك والتربيـة فى نفوس العابدين . قد يرقى الشعور بالحاجة إلى عبادة الله حتى يصير حباً وإخلاصاً وفناء لنفس العابد فى حب المعبود .

وذلك من أرقى المقامات لا يناله إلا من تجردت نفسه عن الكونيات الفاسدة إلى التشبث بالمبادىء العالية ، كما كان عليه الخوارج فى بعض خروجهم على الملوك يبتغون رضى الله بتحقيق مبادىء العدل والأخاء والمساواة ، فان الواحد منهم كان يأتى إلى ساحة القتال يعقر حصانه ويكسر جفير سيفه ويحفر لرجليـه فى التراب يدفنهما حتى لا يتمكن من الفرار ثم يقول بعد ذلك وهو يقاتل على هذه الحال : « وعجلت إليك رب لترضى » . مثل حسى على الفناء فى تحقيق ما أمر الله به أن يحقق من المبادىء النافعة لبنى آدم فى دينهم ودنياهم . ولقد ينحط شعور العبادة وينمسخ فيتحول عن طبيعته الأولى الشريفة إلى طبيعة غير لائقة بالعقل الانسـانى : ينحط حتى يجعل النفس مستعدة لعبادة كل عمل عظيم والفناء فى كل كبير ، ولذكر الله أكبر لو كانوا يعلمون .

تسحر العوام قدرة بطل من أبطال الحرب فتعنو له وجوههم ويشعرون

الجريدة فى ٨ من فبراير سنة ١٩١١ العدد ١١٨٧

نحوه بشعور يفسر فى أعمالهم الظاهرة بأنه العبادة بعينها . إنهم بذلك يشركون بالله أرباباً جددا وهم لا يشعرون . تأخذهم عزة ظالم من الظلمة فيكبرونه ويقدسونه ويعينونه على ما هو فيه . بل هم يتزلفون له يرجون رحمته ويخافون عقابه . ذلك بأن الضعف قد ملك نفوسهم وأفسد الجهل عليهم نظرهم فى الأشياء، حتى يصبح تقديرهم لها تقديراً فاسداً .

يرون الأعمال الكبيرة فلا يلحظون فى تقديرها أى معنى من المعانى . لا يلحظون أسبابها ولا نتائجها كأنهم لا يرون منها إلا الجهة المادية .

تنجذب قلوبهم لأعمال الفتك والظلم ولو كانت واقعة عليهم بشرط أن يكون الفتك عظيما هائلا والظلم شنيعاً كبيرا .

أضرب لذلك مع الأسف مثل مؤلفى الأغانى وملحنيها وضاربيها ومغنيها وسامعيها فى الحفلات العمومية فى عهد الفرنساويين فى مصر . فمن تلك الأغانى مقطوعات الاطراء على نابليون والتودد إليه والاعجاب به هو وجيشه ، وإظهار التلذذ الكاذب بفتك العساكر الفاتحة بالغز وبالعرب ومن تلك المقطوعات التى كان يغنيها « الآلاتية » المصريون فى الحفلات المصرية على أثر الفتح :

(١) ما أحسنك يافرط الرمان (بارتلمى)
لما تنادى بالأمان
وفى يدك ماسك الفرمان
تبقى الرعية قلبها فرحان
يا سلام

(٢) أوحشتنا يا جنار
يا جميل يا راخى العذار
وسيفك فى مصر دار

على الغز وعلى العربان
يا سلام

(٣) أوحشتنا يا جمهور
يا جميل يا راخى الشعور
من يوم جيت مصر فيها نور
زى قنديل من بلور
يا سلام

(٤) يا جمهور عسكرك داير فرحان
فى قطع الغز والعربان
يا سلام بونابارته
يا سلام لك السلام
يا سلام

فانظر كيف أن عبادة البسالة أفسدت على العوام شعورهم الطبيعى ، أفسدت عليهم حب بلادهم . أفسدت عليهم تقديرهم للحوادث الواقعة تحت نظرهم ، حتى سمحوا لأنفسهم أن يغنوا بمثل هذه المقطوعات . فنوا فى عبادة البسالة حتى نسوا أن الغز والعرب إخوانهم ، بل المدافعون عنهم وقتئذ ، وأخذوا يترنمون بذكر انهزامهم أمام الجيش الفاتح . رأوا عظمة القائد بونابرت ، وشجاعته ، وانتصاره عليهم ففنوا فى الاعجاب ببسالة الرجل وجيشه ، ونسوا أن الحامل لهذا الجيش على الفتح هو الطمع فى حق الغير ، وما كان الطمع فضيلة تستحق الثناء ، وغفلوا عن أن عمله من أوله إلى آخره هضم لحق الضعيف واعتداء عليه ، وما كان لأحد أن يمدح على الاعتداء على الغير . نسوا كل ذلك ، ونسوا أن المعتدى عليه فى ذلك هم هم المغنون والسامعون

ذاتكم طرفان للعبادة : الطرف العالى جداً هو مقام الغناء فى عبادة الله مثله

فناء الخوارج فى حب مذهبهم ، والطرف السافل جداً الغناء فى عبادة البسالة، ومثله أولئك الذين سحرتهم البسالة عن الالتفات إلى الواجبات الوطنية بل إلى أنفسهم ، وإلى ما هم فيه .

لعبادة البسالة أمثلة كثيرة قد تكون أقل سفالة من المثل المتقدم، ولكنها مع ذلك ليست أقل منه ظهوراً وتأثيراً فى إفساد أخلاق الافراد والشعوب

من تلك الأمثلة حب الحكومة الأوتوقراطية والرضى ببقائها ، لأن الحكومة الأوتوقراطية أساسها — كما يقول علماء السياسة — عبادة البسالة ، أى أخلاق الذل والضعف فى نفوس المحكومين ، ومظاهر هذه الأخلاق الفاسدة كثيرة فى ظل تلك الحكومات أبسطها الاسراف فى التعبير عن الحاكم بالسيد ، وعن المحكوم بالعبد ، وقلما تجد شكاية يرفعها فرد من أفراد الأمة المحكومة بالحكومة الاستبدادية إلا مصدرة بألفاظ العبودية صريحة أو مؤولة ، مختومة بألفاظ العبودية الصريحة ، وبعيد أن يكون استعمال هذه الألفاظ من باب الأدب المجرد ، أو على طريق المجاز فان ألفاظ « العابد ، والمعبود ، والعبودية » إنما كانت تقال فى الحكومات الأوتوقراطية على طريق الحقيقة المجاز، لا يفهم منها الحاكم أنه معبود حقيقة، ويفهم منها الفرد من الرعية أنه عابد حقيقة ، وأن الرابطة بين الرعية والراعى هى العابدية والمعبودية ، وليس هذا المعنى غريباً عنا فى مصر فانه كان شائعاً إلى عهد قريب ، ومن المحتمل أن تكون آثاره موجودة إلى الآن على صورتها الأولى أو على أشكال أخرى لا تقل عن الشكل الأول فى إفادة الذل والضعة .

على ذلك ليس من الغريب أن نرى رجلا لا تسعد له حال ، ولا يرتاح له ضمير ، ولا يهنأ له عيش ، إلا اذا غمره حاكم الجهة التى هو فيها بفضل من رضاه عنه أو اختصاصه له لا لتحقيق منفعة يبتغيها ، ولا لتأييد مبدأ يسعى إلى تاييده ، ولا لشىء أصلا إلا ليكون مرضياً عنه من الحاكم رضى مجرداً . شأن العبد لا يرتاح باله ، إلا اذا قربه سيده عن غيره من البعيد واستخلصه لخدمته .

قد يحب البسالة الرجل الباسل كبير الهم ، يحبها فى نفسه، وفى غيره ، فمن المستحيل أن يكون الغرض من هذا المقال الحط من كرامة البسالة أو الاستهانة بعظائم الأعمال ، متى كانت أسبابها ونتائجها مشروعة عظيمة كذلك . ولكن الذى نحاول التنبيه عليه إنما هو تلك الرذيلة الشنعاء ، رذيلة عبادة القوة والاقوياء ، ومسخ شعور العبادة الشريف ، وتحويله من الخضوع إلى الله المتفرد بالقدرة إلى الخضوع إلى الاشخاص وإكبار القوة الوحشية .

من المفهوم أن التسليم للقوة عند العجز ضرب من العقل والصبر والتبصر ، فهو فضيلة فى أكثر الاحيان ، ولكن الرذيلة هى فى نسيان هذه القيود ، واعتبار القوة من جهة ، والضعف من جهة أخرى، حالة من الحالات الطبيعية الدائمة يصح أن تسكن لها النفس ، وترضى بها طائفة ، ثم تترقى فى هذا الرضى الاختيارى إلى حد الحب ثم العبادة . هذا هو الذى لا يرضاه من يعرف أن القوة كالضعف عرض زائل . فالقوى يستحيل أن يبقى قويا إلى الأبد ، والضعيف يستحيل أن يبقى ضعيفا إلى الأبد . فمن استضعف مرة لا يجوز له أن يتخذ الضعف شعاراً له لا يريد الخروج منه ، حتى مع إمكان الخروج بالسهولة .

إن عبادة البسالة تعبير براق قد لا يلوح عليه لأول نظرة أنه أحط ما يكون من الصفات والأعمال . ولكنها ليست فى الحقيقة إلا مرادفا للجهل الممزوج بالذل ! أو الذل الممزوج بالخوف ، أو الخوف المصبوغ بصبغة الحب والطاعة . أى أنها رذيلة اجتماعية تفوق جميع الرذائل فى أنها ليست رذيلة بسيطة ، بل هى مركبة من جميع رذائل الذل والخوف والتملق والنفاق والكذب .... الخ الخ . فكل رذيلة من هذه هى على الأقل صريحة ، ولكن عبادة البسالة بالمعنى الذى نعنيه ليس فيها شىء من الصراحة .

فحقيق بالانسان أن يكرم بنى الانسان ، ويعطى كل امرىء حقه ، ولكن لا يصح أن يصل به سوء النظر أو الغفلة إلى حد أن يتخذ إلهاً مع الله .

الانتحار

يشق على الانسانية أن تسمع الوقت بعد الوقت أن فلانا أفرط فى الأكل فمات، أو بالغ فى الشرب فمات، أو تناول مسدساً يطلع على نموذجه ويقلبه بين أصابعه فيخرج مقذوفه فى جسمه فيموت. ماتوا جميعاً منتحرين على الرغم منهم، منتحرين لجهلهم، أو لعدم احتياطهم، أو عدم قدرتهم على إيقاف شهواتهم عند الحد النافع، أو غير الضار. فرحمة الله عليهم أجمعين

يشق على الانسانية أن ترى بعض أبنائها يتساقطون منها، ويغيبون عنها، فتحرم بذلك من الاغتباط بكثرتهم، والاستفادة بأعمالهم لسعادتها. ولكن هؤلاء المنتحرين خطأ، لم يتجاوزوا على كل حال حقوقهم، ولم يجنوا على الانسانية متعمدين. فحكمهم كحكم الذين قتلوا فى الحرب أو أصابتهم العلة القاتلة من غير أن يكون بيدهم توقيها، ولا الابتعاد عن مظانها، عملا بالواجب من حفظ الوجود الذاتى، وحفظ الوجود النوعى.

لذلك يكون الأسف العام على فقد هؤلاء الأعضاء المنتحرين خطأ أسفاً عاديا، لأننا اعتدناه، ولأننا لا نملك رده ما دام من المستحيل أن يسير جميع الناس على قواعد الحكمة، يقظين لا تعروهم الغفلة، متدبرين لا تملكهم الشهوة، قوامين على ضبط أعمالهم المادية والمعنوية، لا يقعون فى خطأ ولا نسيان. فان الكمال لله وحده.

أما الذى ينفطر له كبد الانسانية، فهو ذلك الانتحار العمد. وأمثلته مع الأسف قد كثرت فى العالم وكثرت فى مصرنا أيضا كثرة ما كنا نتوقعها من قبل.

ولو استقرينا أسباب حالات الانتحار لوجدناها كلها راجعة إلى أمر

الجريدة فى ٣١ من مايو سنة ١٩١١ العدد ١٢٨١

واحد : ثقل الحياة على الحى، حتى لا يطيق حملها، فيفر منها كما كان يفر بالأمس من أى خطر يهدد تلك الحياة المحبوبة ، كبيرا كان أو صغيرا .

نرى الرجل يصيبه مرض حاد فيوجعه، فلا يستطيع حمل الألم، فيفر من الحياة التى هى مناط الألم فينتحر .

ونرى آخر يصيبه مرض معنوى يوجعه كوخز الضمير ـ عند أصحاب الضمائر الصحيحة والمبادىء المحترمة ـ على جريمة ارتكبها . أو كخيبة الأمل ـ عند سريعى التأثر المرضى بأعصابهم ـ من مرجو مرغوب فى تحقيقه كنيل الشهادات عند التلامذة ، والرقى عند المستخدمين ، أو الخوف من الفضيحة عند من أتوا منكرا اشتهر أمره أو من تحقق من الافلاس من التجار ... الخ كل أولئك المرضى الوجعى بآلام معنوية ، إذا لم يطيقوا حملها ، انتحروا كما ينتحر أولو الآلام الحسية .

إن أعمال بنى آدم معلولة لعاملين إثنين، حفظ الوجود الذاتى وحفظ الوجود النوعى ؛ فكيف نستطيع أن نفسر الانتحار وهو عمل من أعمالنا ما كان له أن يخرج عن ذينكم العاملين ، وهو هادم لهما جميعاً ؟ لأن الذى ينتحر يجنى على وجوده الخاص فيعدمه، ويجنى على وجوده النوعى، فينقص أفراده ويقلل قوته

ليس من البعيد أن يرجع بهذين العاملين إلى حب الذات . ثم ارجاع أسباب الانتحار إلى حب الذات أيضا ، لأن جميع هذه الأمثلة التى ذكرناها عن الانتحار ، ظاهر فيها حب الذات ظهورا واضحا . فاذا اعتمدنا على هذا الغرض ، وجب علينا أن نفسر الانتحار بأنه غلو فى حب الذات ومظهر من مظاهره وضع فى غير موضعه المعروف . كل ذلك إذا أردنا أن نقول بأن المرء ينتحر وفيه من العقل الانسانى ما يهديه خلافا للذين يقولون بأن الانتحار لا يكون إلا بعد نوبة صرع أو جنون تذهب عن المرء نصيبه من الادراك العادى .

والظاهر أن القانون الألمانى على غير هذا الرأى الأخير ، لأنه يعاقب على الشروع فى الانتحار، بعلة أن الفرد جزء من الأمة لايجوز له أن يتصرف فى حياته باعدامها ، من غير أن يجنى بذلك على الأمة . فاذا شرع المرء فى الانتحار فخاب قصده فيه، عوقب بالحبس على هذه الجريمة التى ارتكبها على نفسه ، أو على أمته، أو على الانسانية.

ومهما كانت الآراء فى أن الانتحار حالة نفسية لايمكن وقاية المنتحر منها أو عرض من الأعراض الطبيعية ، فمن المحقق أن فى وسع الانسان مداواة كثير من تلك الأسباب . وأهم علاج لهذا الداء المعدى هو أن يحاول الاجتماعيون معالجة أعصاب العائشين فى البيئات المدنية (لأن الحالة البدوية قلما تعرف الانتحار) بادخال التعديلات على النظامات الصحية ونظامات الملاهى على الأخص وتوقى المشاعر الكاذبة التى تحصل للمدنيين من قراءة ومن شهود تمثيل الروايات التى يكون أبطالها مرضى بأعصابهم، يبعدهم الهياج العصبى عن الحالة العادية للفلاحين الذين فى طباعهم وعاداتهم قرب من الطبيعة . وأن يدخلوا على قوانين السلوك وقواعد العرف ما يربطها بعض الشىء ، ولا يجعلها قاسية مستحيلة الاحتمال على من يخطىء من الأبرار، فى حين أنها ألفاظ لا أثر لها فى نفوس الفجار .

لست أضمن نجاح مثل هذه الاقتراحات على رجال الاجتماع ولا أخليها من عيب الغموض أو بعض الابهام ، ولكنى مع ذلك أرى على الأقل أن إرجاع الأجسام إلى قوتها الفطرية وحماية العقول والأعصاب من شدة التأثر بالمناظر المدنية الكاذبة بأية طريقة من الطرق ، مرجع للعادات الانسانية إلى بدويتها الأولى أو عادتها الأولى التى لا تعرف فيها أمثلة الانتحار كما نراه الآن . وأقل الأدلة على أن للهياج العصبى بحكم العيشة المدنية أثراً لا يستهان به فى أسباب الانتحار ، هو أن أمثلة الانتحار فى القرى ان لم تكن معدومة ، فهى نادرة أو قليلة جداً بالنسبة لأمثلة الانتحار فى العيشة المدنية .

نقول ذلك لو شئنا أن نقسو فى الحكم على هؤلاء الذين يذهبون ضحايا للمدنية، ولتفريط دعاة المدنية . نعلن أن الانتحار جبن لا مبرر له .

ولكننا يجب علينا أن نراقب الله والضعف الانسانى فى مثل هذه الأحكام، ونلقى مسئولية الانتحار من أوله إلى آخره، على نظاماتنا التى لا نفتأ نمضى فى وجوهها الظاهرة من غير التفات إلى تحسين الميول وترقية الطباع .

تربيـــة البنات

تحولت الحال، وتحول معها حزب المعارضة فى تعليم البنات ، فكان هذا الحزب فى زمن غير بعيد يضم أكثرية أولى الرأى فى البلاد ، ثم تضاءل شيئاً فشيئاً حتى صار يستحى من التصريح بمعارضته علنا ، بل انحصرت قواه فى التدليل على صحة مذهبه بين جدران المنادر ، وهمسا فى الآذان ، ثم تضاءل وأصبحنا والحمد لله لا نرى لحياته، أمارة ولا نسمع عن وجوده خبرا . مات هذا الحزب ، ونستغفر الله من شر العقبات التى وضعها فى سبيل المدنية المصرية الحديثة ، فمتى تجىء ساعة ذلك الحزب الآخر الذى يتراوح بين التقدم والتأخر ، فلا هو صريح المعارضة كالحزب القديم ، ولا هو سائر فى تيار العلم والحرية كالحزب الجديد ، ونعنى بهذا الحزب أولئك الذين يقولون بأن الحرية أساس لكل مدنية صحيحة ، ويقولون إن المرأة هى حجر الزاوية لتلك المدنية ، ثم هم على ذلك ينكرون حقها فى الحرية ، ويأبون عليها التطور الاجتماعى، والسير على قانون النشوء والارتقاء ، يبغون النتيجة ولا يبغون وسيلتها الوحيدة ، يحبون السعادة الاجتماعية، ويكرهون أسبابها.

من هؤلاء جماعة البسطاء الذين يتخذون الخوض فى المسائل الاجتماعية العويصة لهوا وتسلية يقتلون بها الوقت ، فاذا وقعت فى «الحارة» واقعة من الواقعات الشائنة، صاحوا فى مجالسهم، تلك هى النتيجة اللازمة لتحرير المرأة، وتطيروا بقاسم أمين وأصحابه . فان قيل لأحدهم : وعلام ترسل ابنتك إلى المدرسة ؟ قال ما للتعليم والحرية ، التعليم واجب على كل مسلم ومسلمة . ولكن التعليم شىء، وتحرير المرأة شىء آخر . فان المرأة متى أحست بحريتها وأن لها حقا فى تلك الحرية تطالب به أباها وزوجها والأمة بأسرها، أساءت

الجريدة فى ٦ من يونيه سنة ١٩١١ العدد ١٢٨٦

استعمال هذا الحق واتخذته سلاحاً تقتل به نفسها . يقول قائلهم ذلك وينسى أن العبودية ابنة الجهل ، والحرية قرينة العلم ، وأن طباع السوء إذا تولدت مرة عن الحرية، تولدت ألف مرة عن الاستبداد ، وأن الحرية أكبر ضمانة يمكن اتخاذها لصون المرأة ، كما أن الاستقلال الذاتى للرجل هو المقوم الوحيد لأخلاقه، والسلم الذى يرتقى عليه إلى الأدب الكامل .

ومنهم الكتاب الناشئون الذين يحبون أن يكتبوا للناس لتقربهم أعيان آبائهم ، ولينالوا تهنئة إخوانهم على حسن تأديتهم للمعانى بعبارات مقبولة أو جميلة ؛ أولئك الكتاب الناشئون يرون الكتابة السياسية تحمل مسئولية عظيمة ، ولا تحتمل تزويق العبارات ، ولا استخدام أنواع البديع ، فيستعرضون الموضوعات الاجتماعية أمام أنظارهم ، فلا يجدون فيها أسهل من انتقاد العادات ، ثم يستعرضون العادات فلا يجدون موضوعاً يتقبل أكثر الناس الانتقاد فيه بالارتياح إلا تتبع خطوات النساء ، ويجدون فوق ذلك أن هذا الموضوع معانيه خفية لطيفة فى ذاتها ، وألفاظه حاضرة لكثرة ما ألف فيه المؤلفون ، فان تسعة أعشار الشعر العربى المقبول هو فى المرأة مدحا أو ذماً ، وفى الزينة استحساناً أو تقبيحا ، لذلك تراهم يطرقون هذا الموضوع من غير تهيب لأن العامة يحبون سماعه ، ومن غير كلمة لأن وجوه الانتقاد فيه حاضرة من قبل معنى ولفظاً ، ولأنه يقبل اللعب بالألفاظ والتزويق فى التراكيب ، يطرقون الانتقاد فلا تقرأ مقالة أحدهم إلا خيل لك أنه يرى الدنيا بنظارة سوداء ، وهو فى الحقيقة لا يراها فى هذا الاهاب من الشباب إلا روضا زاهرا ، ولكن حب الكتابة هو وحده الذى جعله يكتب ما يشعر بنقيضه إن كان واسع العلم ، أو يكتب ما لا يشعر به ولا بنقيضه إن كان من الطبقة الثالثة فى الشبان . يمسك الواحد منهم خبر المحصنات الغافلات اللاتى خرجن إلى الفسحة كعادة النساء القديمة والحديثة ، متزينات ما هو المعروف، فينحى عليهن بالانتقاد ، ويحيط انتقاده بحواشى تلذ للقارىء،

ولكنها ضارة بترويج تحرير المرأة ، مبطئة نتيجة الجهاد ، موقفة للمرأة نفسها ولأوليائها عن السير فى طريق الارتقاء .

على أن من الحرج أن تحرم المرأة الزينة ، وهى تنشأ فى الحلية ، كما أنه من الخطأ أن يظن بأن معنى التمدن هو القضاء على كل الضعف الانسانى وعلى الشرور العالمية . ذلك خطأ صريح ؛ لأن التمدن ليس إلا حالة من حالات الوجود الانسانى لا تغير طباعه ، ولكنها تقلل شروره أو تنوعها . وتسهل للمرء وللمجموع الوسائل الكافية لاستكمال القوة اللازمة لابراز ملكاته فى الوجود والانتفاع بتلك القوة المدنية فى توفير سعادته الفردية والاجتماعية

وليس ببعيد أن سرد الحوادث الوارد عليها الانتقاد لنتائج الحرية النوعية التى نالتها المرأة الجديدة ، من شأنه أن يكون معلماً للمرأة الصالحة ، لسهولة الوقوع فيما ينتقد عليه .

ومهما يكن من تخبط المتخبطين فى أمر المرأة المصرية ، فمن المحقق أن هذا الاختيار يقع عادة وبغير حساب فى فترة الانتقال من حال إلى حال ، فهو بهذه المثابة لا يخيف طلاب الاصلاح الحقيقى ، لأن التقدم فى المدنية سيل جارف لا يقف أمامه إلا موشك أن يقع فيه . ولا يبقى من المذاهب إلا ما يوافق مزاج مدنية العصر ، فخير للذين يغلون فى الخوف من مستقبل المرأة المصرية ، أن يعتصموا بالصبر على حال الانتقال ، وأن يروضوا أنفسهم على الاعتقاد بأن الامارة الوحيدة لحرية الأمة هى حرية المرأة . فاذا حصلنا على الحرية الاجتماعية للمرأة حصلنا بسهولة على الحرية العامة والاستقلال .

أسبوع فى المدينة المنورة

—١—

لا أتصدى لوصف معاهد المدينة المنورة قديمها وحديثها، كما لا أخوض فى وصف الحرم المدنى والحجرة الشريفة مقام الرسول عليه الصلاة والسلام، ولا أكرر النصيحة لزوار الحرم المدنى ولا أنقل طرفا من العادات، لأنى إذا فعلت، لا أكون إلا مكرراً لما ذكره صديقنا الفاضل لبيب بك البتنونى فى رحلته، فانى رأيت مصداق بعض ما جاء فيها من الوصف الحسى والمعنوى، وسمعت من الناس ما صدقات البعض الآخر. وبدلا من أن أكرر وصفه وأفكاره أكرر الثناء على دقته وتحريه الصواب. غير أنى أجد من النافع أن أنقل للقراء بعض ما شعرت به نفسى فى هذه الرحلة القصيرة إلى تلك الأمكنة الطاهرة. فما عرفت للفكر مرآة أصدق من النظر فى أفكار الغير. ولا عهدت للمرء راحة تعدل راحة استماع القصص.

أول ما أذكره من المشاعر التى تعاقبت على نفسى فى هذه الرحلة، مشهد وقفتى فى مكتبى لوداع ولدىّ. إذ يقف كلاهما على كرسى ليستطيع عناق من غير كلفة على هواه. ولئن أنكر على الرجل أن يصف المشاهد التافهة العادية التى تقع لجميع الناس على السواء، فانى من الذين يعطون المقام الأول لهذه المشاعر العامية، مشاعر الحنو بين الآباء والأبناء وآلام الفراق، والشوق إلى التلاق وحب الأوطان، والميل إلى مسامرة الأشباه، ومودة الأقرباء والأصدقاء، ورحمة الفقراء، ومواساة الضعفاء، ومداراة السفهاء. واحترام الكبراء. تعجبنى روايات هذه المشاعر، ولا أجد حقاً للذين يحتقرونها بجانب

الجريدة فى ١٠ من أغسطس سنة ١٩١١ العدد ١٣٤٢

مشاعر البسالة ووصف آثار القدرة والشجاعة ومآزق الخوف والفزع، والصفات الاستثنائية التى لا تتفق إلا لعدد محدود جداً من بنى آدم الذين يخطئهم العد. وإن الناس لمعذورون فى الولع بقصص مشاعر البسالة لأنها غير عادية. وقليل أن يجد المرء فى العادة لذة. ولكن تلك المشاعر العامية المتواضعة لا ذنب لها، إلا أنها عادية وإن كانت فى الحقيقة هى المؤلفة لحياتنا اليومية وهى التى بها ولها نحيا ونحب الحياة.

فما أنس الاشياء لا أنس وقفة وداع ابنى العزيزين، إذ ينظر أكبرهما إلى بملء عينيه مفتوحتين جامدتين، يسائلنى كم يوماً أغيب فى هذه السياحة. فأجبته ثلاثين، فاذا أنا بابنتى الصغرى وهى لا تجهل عد الأيام، تجول فى عينها قطرات الدمع، فقلت لا بل شهراً (واحداً)، ولو لا أنى كنت عزمت نهائياً على السفر وارتبطت به، لأحببت ارجاءه إلى أن يعتاد ولداى على خبره فيخف عليهما أمره، لأنه كان فجائياً لا يعلمانه إلا يوم سفرى. تركتهما ولا شغل لى فى الساعات التالية إلا تدبر هذا الشعور واستقصاء أصله فى نفس الحى، ومقدار فائدة الطبيعة من ايجاده ـ فى قلوبنا الضعيفة. جعلت أتساءل: كيف يغفل والد عن ولده المحبوب بهذا المقدار، فيتركه فى معترك الحياة البشرية أعزل لا سلاح له من العلم والتربية. عجبت لرجل يحب ولده حباً جماً فيجعل حبه له وقفاً على ما يضره دون ما ينفعه. يأمره بالكذب لتحصيل خير مزعوم أو دفع شر موهوم. والكذب مهلكة، يطبعه على الملق والرياء والنفاق، وكلها مهالك. يضرب له بفعله شر الأمثال من الاستهانة بالكرامة وحب البقاء إلى حد الجبن، والتبرم بالعهود إلى حد اللؤم. فأخلق بهذا الحب الأبوى أن يسمى الكره الأبوى. حاشا الطبيعة أن تكون هى الهادية لأولئك الآباء غلف القلوب إلى ما يجنون على أبنائهم، فما عهدنا فى البداوة الأولى والحاضرة هذه الأمثال، ولكنها أسباب عمرانية أفسدت فطر الآباء، وجلها راجع إلى طبائع الاستبداد الطويل.

أبناؤنا أجزاؤنا وصنع أيدينا . هم بررة إذا أردنا، وفجرة إذا أردنا . فهم على ما عودناهم ، والمرء أسير عادته . إنهم إن قست قلوبهم وفسدت طباعهم وكسدت عقولهم، فالمسئولية فى ذلك على ما أورثناهم إياه فى دمائهم وأمزجتهم من الرذائل الوراثية ، وما عودناهم عليه بعد ذلك من انتهاك حرمات الفضيلة ، وما قصرنا عنه من تصحيح عقولهم بتعليم العلم . وإذا نحن تدبرنا وتحرينا الأصلح لمستقبلهم ، فربيناهم على الفضيلة وصححنا بالعلم أحكامهم على الأشياء ، وسلمنا أذواقهم من عوارض الغلظة والمرض . . وقوينا فى نفوسهم ملكة الأخذ عن الغير وملكة الفهم وملكة الانتاج ، أخرجناهم إلى الحياة العملية مسلحين يغلبون ولا يغلبون . أحراراً لا يرادون على غير ما يختارون، ولا يسكنون الحياة على الظلم والجور ، ولا يرقدون تحت ظل حماية الغير . إذن نكون قد قمنا بواجب الأبوة وحققنا فى الوجود معنى هذا الحب الأبوى الذى كلنا فيه سواء .

ما أنس لا أنس تلك الوقفة وذكراها، يثيرها فى نفسى نداء الصغار «يابابا» ويا أ ، ويا أباه ، تبعا للهجات البلاد التى انقلبنا إليها على التعاقب ، فأشعر بفيض من الحنان لا يدع لغيره من المشاعر محلا من قلبى ، إلى أن أرجع النظر فى هذه الحقيقة المعنوية الحسية معا فلا أفهم معنى ولا أرى وجها لأولئك الذين يدعون الله لأنفسهم أو عليها بالعقم أو بقلة الولد ؟ ! انهم يخافون الاملاق ، وما يتمنونه أقبح من الاملاق . وما ضر أحدهم أن يبقى فقيراً بماله غنيا بولده . فياطالما كان الولد قرة العين ومدفع الفقر ومناط الراحة والهناء . أو ليس من الحمق أن يخشى الفقير من كثرة الولد ليخسر زينة الحياة الدنيا بطرفيها: المال والبنين ! ذلك هو الخسران المبين .

من هؤلاء أيضا المتفلسفة المتطيرون الذين يأخذون على ظاهره قول ملك المفكرين أبى العلاء المعرى ، يحأرون بالشكوى من سوء العيش . يغلون فى تقدير متاعب الزواج ويجبنون عن احتمال العناية بالأولاد ،

ويفضلون الرهبنة والعقم لا خوفاً من الفقر ولا فراراً من الذل، بل حرصاً على راحتهم وإرضاء لأنانيتهم . ياخذون من الوجود ولا يعطون . يستدينون ولا يؤدون . كأنى بأولئك لا يرون الولد إلا ثمرة لذة طائشة ولا يشعرون بمكانة الأبوة وطهارتها ولذتها التى لا تعدلها لذة عند الذين أوتوا قلوبا تعرف أن تحب ، وصدوراً رحبة تسع اللذائذ والآلام على السواء ، ونفوساً كبيرة تستحى أن تكون مدينة للوجود لا دائنة . مستهلكة غير منتجة . أولئك هم الآباء الاكفاء لشرف الأبوة ، وأولئك هم أسعد الانسانية الأكثرون .

أسبوع فى المدينة المنورة

٢

فى الطريق

ومما يهم نقله، بعض ملاحظات تتعلق بالسفر إلى المدينة ننقلها إلى شركة البواخر الخديوية وادارة سكة الحديد الحجازية ، لا إلى قرائنا المسلمين . لأن المسلمين لم يمنعهم فى الماضى بعد المشقة وقطع عشرات المراحل لزيارة الرسول عليه الصلاة والسلام ، فهم بذلك لا يمنعهم من إتمام هذه السنة الدينية ما قد يجدونه من قلة الراحة فى بواخر الشركة أو فى قطار السكة الحديد. غير أنه لا شك فى أنه كلما توفرت أسباب الراحة فى السفر زاد عدد المسافرين، وربحت الشركة والسكة الحديد أضعاف ما تربحه ، إذا هى فرطت فيما تقدر عليه من توفير أسباب راحة الركاب .

رأيت ركاب الباخرة خصوصا فى العودة يشكون من معاملة خدام السفينة لهم بالخشونة أحيانا ، والاعراض عن تنفيذ أوامرهم أحيانا ، وأكثر هؤلاء الخدم من اليونان ، وقد يظهر عليهم أنهم يكادون يظنون أن تبيعتهم لشركة أجنبية، تجعلهم أيضاً حكاما على المصريين !!

وليست الأمثلة على ذلك التفريط من جانب الخدمة قليلة جداً ، ولكن سردها لا يتفق مع ما ترجوه من انتشار حسن سمعة الشركة . نعم نحن نعترف بأن مراكب الشركة تتسامح كثيراً للراكب فى اعفائهم من التكاليف المتبعة فى المراكب الأخرى ، وأهمها النزول إلى قاعة الأكل بالملابس اللائقة بها . ولكن ذلك لا يفسر بأنه تسامح ، إلا إذا كانت معاملة الخدام للركاب لا تتغير تبعا لتغير أزيائهم . ولم يكن احترام أولئك الخدم للأموات

الجريدة فى ٢٦ من أغسطس سنة ١٩١١ العدد ١٣٥٤

بأكثر من احترامهم للأحياء ، فقد مات أحدنا من ركاب الدرجة الثالثة فى يافا ، وهو فى ضيافة المركب ، فلم أر من معاملة أهل المركب له ما ينتظر من المضيف إذا ما تضيفه، غنياً كان أو فقيرا ، كنقله إلى أودة مفروشة من غير أن يعرضه طريحا على أنظار الناس (كفى بالموت جلالا أنه الموت) ولكنى لم أجد لموت صاحبنا جلالا فى نفس خدم المركب . على أنى لا أعرف أيهم المكلف بمراقبة تنفيذ مبادىء الانسانية فى مثل هذه الحالة . نضيف إلى ذلك المضايقة المادية، كوضع سلال العنب من يافا فى جزء غير قليل من ظهر المركب ، وهو المسرح الوحيد الذى يجد فيه المسافر سعة يخلص بها من ضيق السفر، على ظهر أكثر قلقا من قلب الجبان يوم الكريهة . لذلك نلفت إدارة الشركة إلى البحث فى مراكبها عن أيها يقلق راحة الركاب فيستأصل تلك الأسباب، لأننا نعلم من جهة أخرى ، أن بعض مراكبها على غاية من النظام ، وخدمها فى تأدية الواجب، لا يقلون عن خدمة المراكب فى الشركات الأخرى .

أما سكة الحديد الحجازية فانا نعترف بأنها أدت خدمة عظيمة أيضاً للمسلمين . ونعترف كذلك بأن من الأمور الطبيعية أن النظام لا يتم دفعة واحدة فى عمل من الأعمال ، بل لا بد للنظام من الزمن الذى يظهر عيوبه فيعين على إصلاحها . لذلك نلاحظ لادارة السكة الحجازية بعض ملاحظات عساها لم تكن تعرفها إلى الآن ، أو تعرف بعضها وتجهل البعض الآخر ، فتحاول الأخذ بأسباب الاصلاح المطلوب

يزدحم الناس على شباك صرف التذاكر فى محطة قدم شريف (دمشق) وفى محطة المدينة ازدحاماً شديداً ، فلا تستطيع المرأة أو الرجل الضعيف البدن، أو القوى ذو الأناة أو الذى يأبى على نفسه الزحام، أن يأخذ تذكرته بنفسه . ويزيد فى هذا الزحام أن صراف التذاكر عامل واحد يكاد لا يعرف العربية أو يتكلم بها قليلا، فيأخذ صرف التذكرة منه وقتاً يكفى عندنا فى مصر لصرف عشر تذاكر ، فمن الميسور القليل الكلفة أن تستعمل الحواجز

المستعملة فى جميع البلاد يدخل فيها الناس وحدانا ، لصرف التذاكر الأول فالأول .

أما قطار السكة الحديد ففيه درجتان: الدرجة الثالثة وهى مع كونها غير مفروشة بالضرورة إلا أنها طيبة وفسيحة ، ويفضلها بعض الركب على الدرجة الأولى، فقد رأيت أناسا من وجهاء المصريين أخذوا تذاكر من الدرجة الأولى ونزلوا فى الدرجة الثالثة . أما الدرجة الأولى فالديوان الواحد الضيق مخصص لستة من الركاب ليجلسوا فيه متماسين بالمناكب ثلاثة أيام وثلاث ليال وأحياناً أربعا، كما كان من أمرنا فى الذهاب . وأما ما كان يروى لنا عن وجود عربات نوم فى القطارات فلم نجد له أثراً ، وعلى كل حال فان المشقة يحتملها الرجل مهما كان نوعها، ولكن من السيدات المخدرات ذوات النعمة ، من لا تستطيع أن تقطع هذه المسافة الشاسعة فى تلك الأيام الطويلة الحارة من غير أن تكون فى عربة نوم تأخذ فيها بعض عاداتها من الراحة فى الليل والنهار

لا يغيب عنا أن الدولة بمشاغلها الحاضرة قد ينقصها المال اللازم لتحسين السكة الحديد الحجازية ، وعندها من الأعمال ما هو أهم من توفير أسباب الراحة للحجاج . ولكن قليلا من المال يكفى لايجاد عربات للنوم تقدر أجرتها تقديراً يخفف من الخسارة فى شرائها . وهى فى ذاتها ستكون ينبوع إيراد جديد للسكة لا يستهان به . قليل من المال وقليل من العناية بأمر الركاب ، وقليل من الاحتياط بايجاد بعض عربات خالية فى المحطات الكبرى، بحيث إذا تعطلت إحدى العربات فى الطريق — كما حصل لنا — لا يضطر الزائرون من الدرجة الأولى أن يقضوا يومين وليلتين فى الدرجة الثالثة. بل لا يضطر بعضهم إلى الرضى بالركوب فى عربة من عربات البضائع

قليل من المال والعناية يكفى لراحة الركاب، ويكفل ازدياد دخل السكة ، ولنا الأمل فى أن شركة البواخر ، وادارة السكة الحديد الحجازية، تحل هذه الملاحظات من الاعتبار محلا يقطع الشكوى الصامتة، لأن مثل هذه الشكوى إذا انتشرت فى الأفراد، تكون أكثر أثراً من الشكاوى المنشورة .

أسبوع فى المدينة المنورة

٣

مقام الرسول

متى خرج المسافر من «تبوك» مستقبلا الحجاز، موجها وجهه نحو المدينة موطن الهجرة، ومهبط الوحى، ومقام الرسول صلى الله عليه وسلم، تنفعل نفسه انفعالات شتى، مرجعها إلى طبيعة الأرض التى يمر فيها من تبوك إلى مدائن صالح إلى المدينة المنورة. سهول قليلة مجدبة، وجبال كثيرة جرد، مختلف ألوانها، لا ترى عليها شجرا قائماً، ولا نجما نابتاً، ولا طائراً، ولا شىء إلا الفضاء والسكون. منها جبال حمر وسود وزرق ضاربة إلى الخضرة، كلها موحشة لا يؤنسها إلا محطة السكة الحديد المسافة بعد المسافة. إن تجردت عن جمال الطبيعة المعروف لدينا، والمصطلح عليه بيننا، كجنات دمشق، أو مزارع سهل البقاع، أو مختلف مناظر لبنان، فقد بقى لها من الطبيعة جلالها. ولا شك فى أن الجلال قد يكون له فى النفس ما يفضل أثر الجمال. تعطيك هذه الطبيعة الجرداء المهيبة إكبار الصعوبات التى لاقاها النبى العربى محمد ابن عبد الله فى سبيل القيام بتبليغ رسالته فى هذه المناطق المترامية الأطراف العديمة الماء، النادرة العشب، الكثيرة الأوعار والأجبال. فاذا وصلت إلى مدخل المدينة تكتنفها الجبال، ولحظت على الشمال دار عثمان بن عفان، ثم رأيت مقام سيدنا حمزة تحت جبل أحد، على قرب من مصرعه، ثم أشرفت على المدينة ورأيت القبة الخضراء المضروبة فوق مقام المصطفى عليه الصلاة والسلام، ثار فى نفسك ثائر ذكرى ذلك المجد العربى القديم،

الجريدة فى ٢٧ من أغسطس سنة ١٩١١ العدد ١٣٥٥

وأشرق على روحك نور تلك المبادىء الشريفة التى كان هذا الحرم مهدها ، ومصدر تشععها على أطراف العالم من أقصاه إلى أقصاه . هنالك نعذر الذين يقولون رأينا النور ينبعث من المدينة فوق القبة الخضراء يشق طبقات الهواء إلى السماء . لم نر ذلك النور الحسى بالعين الباصرة ، ولكن هناك نورا لا يحتاج فى انبعاثه إلى هواء يحرك ذراته وينقلها ، ولا إلى أجسام ينعكس عليها نور العلم والفضل ، نور الهدى . إنهم لا يرون نوراً حسياً كما يقال ، وكأنهم يرون نور الهدى يسعى بين أيديهم وبأيمانهم ، يقولون ربنا أتمم لنا نورنا واغفر لنا إنك على كل شىء قدير .

دخلنا الحرم المدنى لأول مرة من باب السلام فى زحام من الزائرين مختلفى اللغات والألوان والأزياء والأجناس . دخلنا ذلك الفناء الرحب ، فناء الرجل العظيم والنبى الكريم والرسول الأمين . فما هى إلا نظرة إلى ما نحن فيه ، وتذكرة لما مضى من الأثر حتى يمتلىء القلب هيبة من الحضرة العالية ، ويأخذ النفس الخضوع حتى يبتل الجبين عرقا من الوقوف أمام مقام من لا يطاوله فى مجده مطاول ، ولا يضارعه فى مقامه واحد من بنى حواء . فكلهم لديه سواء . مغترف من بحر علمه ومستنير بهديه ، أو معترف له بسؤدده ورفعة مقامه . فالذين آمنو بمحمد وما أنزل عليه ، يرونه بحق سيد الخلق على الاطلاق ، والذين لم يؤمنوا لا يجادلون فى أنه الرجل كل الرجل كرما وفضلا ، والشارع الحكيم أحاط بالعظائم والدقائق من أحوال الناس ، والشجاع عديم المثال . هاجر إلى هذه المدينة وهو لا يملك من الدنيا إلا نفسه وصحبة صديقه ، وهو على هذه الحال وفى تلك البلاد المجدبة وبين الاعراب لد الخصام . على هذه الحال قد أخاف الأكاسرة والجبابرة أصحاب الأموال والعروش والجنود أولى القوة بكل أسبابها ومظاهرها . لم يكن له مما فى أيديهم شىء ، ولكن الله آتاه العلم والحكمة والنبوة والرسالة فكان له النصر وما النصر إلا من عند الله

فمن ذا الذى يعرف تقدير النسب بين الأشخاص والأشياء، ثم يزور قبر محمد ولا تخضع نفسه لهيبته أو لا يقصيه الأدب عن مس المقصورة أو إطالة المكث على مقربة منها، إلا على نحو ما كان يصنع فقيه المسلمين عبدالله بن عمر، إذ كان يعقل بعيره فى خارج الحرم ثم يدخل فيقول السلام عليك يا رسول الله، السلام عليك يا أبا بكر، السلام عليك يا أبى، ثم يقفل راجعاً من حيث أتى؟ على أنى مع ذلك أجد عذراً لهؤلاء العوام الذين يقتربون من الحجرة ويخرون على الاعتاب للأذقان سجدا . ثم يتمسحون بقوائمها ويدخلون شفاههم من الشباك يسرون كلاماً طويلا أو قصيراً . فان المحبة قد تجب كل ما عداها من الملكات فى تلك العقول التى نمت فى أحضان القلوب لا فى أحضان العلوم، فيذهلون عن تقدير النسب ويجاوزون حدود اللياقة . ومع ذلك فان من الاعراب من لا حظت من هيئتهم الوقوف عند حدود التأدب، سواء كان ذلك فى زيارة قبر الرسول أو فى زيارة الشهداء.

من ذلك أننا زرنا نحن وأصحابنا مقام سيدنا حمزة صبح يوم زيارته. فلما فرغنا من زيارتنا وقطعنا ميداناً فسيحاً من الرمل، حيث كانت تنتظرنا عرباتنا فى الجهة المقابلة، إذا بنا نرى الاعراب زمراً راكبين جمالهم حاملين أسلحتهم، كلهم يعلق فى كتفه بندقية ويشد فى وسطه خراطيش رصاص وقد يكون إلى جانبه غدارة أو خنجر، وسيفه إلى جانبه مع ذلك كله . وقفنا ننظر ماذا يفعلون، فاذا هم يفدون من المدينة جماعة جماعة، ينتظر بعضهم بعضا فى ذلك الميدان الفسيح تحت مسجد سيدى حمزة حتى كملوا أربعمائة هجان. وقفوا وأمامهم علم أخضر يظل رجلا منهم هو خليفة السنوسى فى مكة والحادى يحدو لهم شعراً بصوت جميل وهم يرددون عليه هذين البيتين :

سيدى حمزة وياعم الرسول قد أتينا فى حماك
نرتجى منك الشفاعة والقبول لا تخيب من أتاك

يردد هذا الجمع الكبير هذين البيتين فى آن واحد على نغمة ما أجملها، فما

علمت غناء فى مثل هذا الظرف أشجى نغمة ولا آخذ بالقلب من هذا الغناء الذى سمعته؛ يفعلون ذلك على بعد من المسجد تحيـــة القدوم ثم يترجلون فيدخلون للزيارة وسألت عنهم، فقيل لى إن الخليفة السنوسى يخرج من مكة للزيارة فى هذا الموسم، مولد سيدى حمزة وليلة المعراج، فلا يحل بأرض قبيلة من قبائل الطريق إلا دعوه للاستراحة عندهم، ثم يتبعه من مريديه جماعة، فلا يصل المدينة إلا وهو فى مثل الجيش من العربان المسلحين من تلاميذ الطريقة السنوسية. يا لله ما أفعل الاعتقاد فى القلوب، وما أقرب البدوى من السير وراء اعتقاده.

على هذا الحرم الشريف تخيم السكينة فتزيده هيبة على هيبته ووقاراً على وقاره. ومع أنه غاص دائماً بالناس مختلفى الأجناس لا تسمع فيه صوتاً فيما بين أوقات الصلاة إلا تقريرات المدرسين فى زوايا الحرم، وحفيف الحمائم تنتقل من الحصباء إلى ذرى الحرم لا يهولها كثرة الناس، فهى فى غاية الانس لا تعرف كيف يهاج الطائر ولا تتصور الوقوع فى حبائل الصيادين، نواعم لا تعرف بؤس العيش. آمنة لا يأتيها فيما حرمه النبى خوف، فانه حرم من دخله كان آمناً. فاذا جاء وقت الصلاة انقلب السكون ضجة، وهرع كل من فى المدينة رجالا ونساء إلى الحرم لشهود صلاة الجماعة.

وللنساء هناك مصلى خاص بهن لا يتعدينه إلا إذا كثر عنه عددهن وضاق عن احتوائهن كما كان ذلك وقت صلاة العصر التى بعدها، احتفل فى صحن الحرم بقراءة قصة المعراج. وقتئذ كان كثير من الناس فى المسجد إلى جانب الرجال ـ على كره من أغوات الحرم على ما نظن، فانى رأيت بعضهم يحتفظ جداً بجعل النساء لا يتجاوزن حدود مصلاهن إلا للزيارة ـ ولما قرئت قصة المعراج قام بعض الأعراب الجالسين على الحصباء فى صحن المسجد يحصب بعضهم بعضا وهو يقول (حجينا حجينا) كأنه يشهد الناس أيضاً على زيارته للرسول فى هذا الموسم.

وللناس فى المدينة عناية بحضور الدروس ، فقد تجد فى الحلقة من غير الطلبة كثيراً من المستمعين . أما نحن فقد كنا نغشى الوقت بعد الوقت درس الأستاذ الكبير الشيخ حمدان الونيسى مدرس الحديث والبيان بالحرم الشريف . ولمناسبة ذكر المدرسين يمكننا أن نصرح بأنهم إنما يدرسون هناك التماساً للبركة ، لا يطلبون على عملهم جزاء ولا شكورا .

غير أن من ألزم الأشياء تشجيع العلم فى منبته، أى فى الحرم المدنى . وذلك قل أن يكون إلا بمكافأة أولئك المدرسين لا ليزيد اجتهادهم فى تعليم الناس شريعة محمد حول مقامه الكريم . ولكن لتستمر مجاورتهم ، لأن المدرس مهما كثر اجتهاده إذا ضاق به العيش فى المكان الذى يقطنه اضطر اضطرارا لهجرته ، وليس ذلك من مصلحة العلم. حقيقة أنهم يؤتون بعض الرواتب سواء من الدولة أو من الوقف، ولكنها رواتب زهيدة جدا لا تفى بشىء من حاجات المدرس المنقطع للتدريس . بحثت فى ذلك فتلقفت أطرافا من الروايات مرجعها جميعا إلى أن المزورين المطوفين ، وهم الذين يتصدرون لتعليم الناس كيف يزورون، وماذا يقولون وبماذا يدعون ، هؤلاء وهم من غير العلماء بالدين ولا بالتاريخ ولا بغيرهما يأخذون هذه الوظائف بالوراثة . ومما بلغنا من غير سند، انه إذا جاء الحرم رزق يخصص للعلماء قال المطوفون إنهم هم العلماء ، فاذا كان للأشراف قالوا إنهم الأشراف . والعلماء أرفع بالضرورة من أن يحاسبوا أو يطلبوا، فمن الحسن أن يذكر الواقفون فى أوقافهم والمتصرفون فى صدقاتهم ورجال الدولة فيما يتعلق ببر أهل العلم وتشجيعهم، أن مدرسى الحرم الشريف تجب مراعاتهم حتى لا يقل عددهم ، فأن خير مدرسة يدرس فيها كتاب الله وسنة رسوله إنما هى تلك الروضة التى كانت مهبطا لذلك الكتاب ، ومحلا لتلك السنة من قول أو فعل أو تقرير .

أسبوع فى المدينة المنورة

٤

المرأة فى بلاد العرب

لا ينتظر من مثلى أن يصف المرأة العربية بمشخصاتها ذاتا وصفاتا، إلا أن يعمد إلى الخوض فى كثير مما ليس له به علم، كما يفعل بعض السياح القصصيين. ولكن المرأة العربية وهى نصف الجنس العربى، وعلى صلاحها أو فسادها يبنى الحكم على الأمة بأسرها، لا يجوز أن يكون نصيبها من ملاحظاتنا الاهمال. لذلك لاحظت طرفا من الهيئات والأزياء، واستمعت نتفا من الروايات الصادقات عن حال النساء العربيات، أنقله للقارئين والقارئات.

تلبس المرأة العربية فى جزء البادية الذى قطعناه الملابس السود العادية والقناع المعتاد عند البدويات فى الأطراف الشرقية لمصر. وقد يكون زائدا على ذلك عباءة من الصوف كعباءة الرجل تمتاز عنها بوشى يجعل على حافتها مما يلى العنق والترائب من الجانبين. وهى على العموم لا تعطى فى هيئتها إلا مثالا من أمثلة الاعتدال فى الزينة المقدور عليها. وغض الطرف وشدة الأخلاق، هذا هو الذى لاحظته من هيئتهن ومشيتهن، سواء على بعض محطات السكة الحديد أو فى شوارع المدينة أو فى ضواحيها. وزى المرأة البدوية مع خلوه من الجمال الفنى وبساطته ومبلغه من التقشف فى اختيار اللون الأسود أو ما يقاربه، مع ذلك كله مقبول فى نظر العين كزى الفلاحات فى مصر. ولكن زى نساء المدينة زى غريب فى بابه، خلو من البساطة، خلو من الجمال.

الجريدة فى ٢٨ من أغسطس سنة ١٩١١ العدد ١٣٥٦

نعم إن جمال الأزياء اصطلاحى صرف ، بل هو أدخل ما يكون فى ميدان الاصطلاح الفسيح ؛ فمتى تعودته العين ألفته، وربما رأته جميلا ، كهذا الزى الأوروبى الذى نلبسه الآن، لو رأيناه لأول مرة على ماهو عليه فى هذا الدور الأخير لاستغربناه وضحكنا من فكرة وضعه على هذا النمط، فانه يحكى أعضاء الانسان وقلما تكون هذه الحكاية مقبولة . يضايق الأعضاء وقد لا تكون خفة الحركة به معوضة للضيق الذى يحصل لها منه . ليس فيه من هيئة المهابة مافى اللبس القديم ، ولامافى لباس القرون الوسطى ، ومع ذلك كله فاننا قد اعتدناه ، وألفنا النظر إليه ، وصار من المألوفات عندنا ، بل من المستحسنات عندنا نحن الشرقيين على العموم ، وعند نسائنا على الخصوص، بدليل أن كثيرا من رجالنا غير زيه المصرى بهذا الزى لأدنى سبب كرتبة حصل عليها ، أو مطاوعة لزوجه ، بل قد يكون تغيير الزى من غير سبب . على ذلك لم أجرؤ على الحكم بقبح زى النساء المدنيات مع اتفاق أصحابنا المصريين معى على هذا الرأى ، إلا بعد أن أخبرنى بعض المدنيين أنفسهم بأنهم لا يستحسنونه ، كما لا نستحسن نحن بعض أزياء الموضة الذى تلبسه بعض فتياتنا .

تعصب المرأة رأسها بفوطة تلف فيها شعرها كما أخبرني بعضهم، ثم تعصب فوقها الملاءة السوداء أو الزرقاء أو البيضاء أو الملونة بالألوان المختلفة، فتجعل من رأسها كمخروط كبير لا يناسب فى الغالب جسمها ، أشبه ما يكون ببرنيطة القسس الكاثوليك . ثم ترسل من رأسها إلى قرب قدميها خماراً كثيفا قد يكون ذا فتحتين صغيرتين فى مقابل العينين ، وتلبس خفين أشبه بالجزم السوارى ليسا كالأخفاف الشركسية الجميلة .

ولست أظن أن فى هذا الزى غلوا فى التحجب، فانهن كسيداتنا فى مصر يتكلمن فى الطريق ويدخلن الحوانيت ومحلات التجارة يشترين منها كما تفعل النساء فى دمشق، إلا أن أزياء هؤلاء مملوءة ذوقاً سواء فى الزى أو اختيار

الألوان، فأنهن على العموم يلبسن الخمار الكامل أى المنديل الأسود أو الملون الذى يستر الوجه بتمامه ، وهو هو بعينه (البيجة) الذى يلبسه كثير من فتياتنا المصريات فى هذا الوقت . أقول إن ذلك لا يدل على كثافة الحجاب عندهن ولا على مبالغتهن فى أمره . ولكنى أقول إنه زى مجرد ربما شرع للحجاب ، ومع ذلك بقى الحجاب على نحو ما هو عندنا فى مصر . وفى هذا المقام يجب علينا ألا نبخس المرأة المدنية حقها من المسارعة إلى الصلاة فى أوقاتها فى الحرم والقيام لله بواجبه . ذلك ما يكاد يكون معدوماً عندنا بالمرة ، وليس هناك مانع شرعى ولا اصطلاحى يمنع المرأة المصرية من شهود صلاة الجماعة . إن ذلك أطهر لقلبها وأدنى إلى ثقة زوجها بها وأقرب إلى طاعة ربها من الخروج إلى الفسحة المجردة أو إلى شراء حاجاتها بنفسها . وقد كانت هذه العادة فى مصر من زمان غير بعيد ، فان بعض النساء كان يحضر صلاة الجماعة ، وعجائزهن كن يجلسن إلى حلقة الدرس فى المسجد يستمعن ما يقوله العالم فى أمر الدين ، ثم تذهب إلى بيتها وتقول قال العالم كيت وكيت

حق أنها كانت تحرف كثيرا من الكلم عن مواضعه ، ومن المعانى عن أصولها ، ولكنها مع ذلك كانت تشعر بأن للدين دخلا فى حياتها ، ووقتا من من أوقاتها ، وأن الدين ليس اسما مجردا بل إن له تكاليف خوطبت بالقيام بها على لسان القرآن كما خوطب بها الرجل . كانت هذه العادة حسنة تتقدم وتترقى تبعاً للرقى الاجتماعى العام ، ولكنها قضى عليها التمدن الجديد، فمن لنا بابلاغ السيدات أن التمدين لا يمنع من التدين ؟ وأن قراءة القرآن ألذ لمن يعرفه من قراءة الروايات ؟ وأن دخول المسجد أشرف جداً من دخول أى محل من محال التجارة ؟ وإنه إن كان خروجها لشراء ماتحتاجه بنفسها امرا أوجبته الضرورة، فان الضرورة توجب علينا قبله أن تقوم لربها بواجب عبادته

والمرأة العربية على وجه العموم متأخرة جداً فى أمر التعليم ، متأخرة

عن زميلاتها فى مصر وفى بلاد الترك . ولكن تأخرها فى التعليم لم يفقدها شيئاً كثيراً من استقلالها ، ولم يمت فيها ملكة الارادة . وبالجملة لم يطبعها على طبائع الذل كما فى كثير من الأصقاع الأخرى . بل لا تزال هى هى المرأة العربية الحقيقة بأن تكون قرينة للعربى ، حمى الأنف قوى الارادة ، عظيم المروءة ظاهر الشجاعة والكرم .

روى لى أحد الأمراء المطلع بأحوال العرب لمعاشرته إياهم واختلاطه بهم ، حادثة جديدة العهد فى بعض القبائل عن امرأة بدوية : أن رجلا قتل ابنها وفر ، فتبعه بقية أولادها ليقتلوه جزاء ماقتل أخاهم ، فلم يجد القاتل منهم مأمناً يأوى اليه إلا أمهم فدخل عندها واستجارها ، وهى تعلم أنه قاتل ولدها ، فأجارته فى بيتها ، فجاء أولادها يطلبونه ، فوقفت دونه تمنعهم عنه ، وهم يلحون فى تسليمه اليهم ، فصارت تردهم عنه بالحسنى ، وتبين لهم العار الذى يرتكبونه على أعقابهم بقتل ضيفهم والتفريط فى عزة جوارهم ، فلم تغنهم حجتها شيئاً وأصروا على أن يطالبوها بالاخلاء بينهم وبين قاتل أخيهم . فلم يتغلب حنوها الأموى على حب سلامة العرض من دنس العار . ولم تصغ إلى حجج بنيها بل أكرهتهم بالقول وبالفعل على الكف عن هذا القاتل المستجير ، وحالت بينه وبين الطالبيه حتى بلغ مأمنه .

ومهما يكن من التفسيرات البسيكولوجية فى عمل هذه المرأة ، فأن القدر المتيقن من أمرها أنها مثل من الأمثلة على قوة الأرادة عند النساء العربيات وتغلب العقل على شهوة الانتقام ، أو على الأقل تغلب شهوة الرفعة وحب الذكر الحسن على غيرها من الشهوات الأخرى ، ومما لاشك فيه أن قوما هذه حال نسائهم آمنون من تطرق الضعف إلى نفوسهم وتحكم طبائع الأستبداد فى أخلاقهم ، آمنون من التخلى عن مشخصاتهم القومية وعاداتهم الذاتية ، مهما اختلفت عليهم أيدى الحكام .

نضيف إلى ما سمعنا من تأخر المرأة العربية فى العلم أن أحد أصدقائنا

روى لى عن بعض أمراء العرب ، وقد نزل عليه ضيفاً ، فرأى عنده النساء يأخذن بطرف من أحاديث الرجال، يروين الشعر العربى القديم والحديث ، ويحسن استماعه ، ولهن آراء فى المسائل . قال محدثى فما شككت فى أنى عند أمير من أمراء العرب فى الدول الأسلامية الأولى .

ومهما يكن من تأخر المرأة العربية عن سواها فى تعلم العلم، فلا شك فى تفوقها على غيرها من الجهة الأخلاقية ، وتربية الأولاد على الفضيلة وتعليمهم مفاخر العرب ومساعدتهم على الأخذ بأسبابها .

اسبوع فى المدينة المنورة

٥

العرب واللغة العربية

اذا أراد الانسان أن يسمع اللغة الفرنساوية الخالصة قصد باريس . وان شاء أن يسمع الانكليزى الصيحح قصدلندره ، وعلى الأخص البيوت الارستوقراطية. على هذا القياس كان للمسلم إن رام أن يسمع الكلام باللغة العربية الفصحى أن يوجه وجهه شطر المدينة المنورة، وهى فى قلب الحجاز ومقرعترة النبى وهم من أفصح قريش. فلما كنا فى المدينة وخالطنا المزورين (المطوفين) وهم من أهلها، وسمعنا كلام الناس فى الاسواق، رأيناهم يتكلمون لغة عربية هى أبعد اللهجات فى هيئتها وفى ألفاظها وتراكيبها عما نعلم عن اللغة العربية . بل يكاد بعض ساكنى المدينة يرتطنون لغة عربية خالية بالمرة عن مراعاة قواعد الاعراب ، ناقصة جدا فى مخارج حروفها عن حدود قواعد النطق العربى . فتكاد تظن إذا سمعت أحدهم يتكلم من وراء حجاب أنه نوبى يتكلم بالعربية . كلمت بعضهم فى هذا فما ظهرت عليه علامة من علامات الأسف والندامة، وأعرض عن الموضوع باعتذارات قليلة كأنه لا يشعر أن خطأ لسان المرء فى لغته أمر يستحيا منه، خصوصا إذا كان ينتسب إلى قريش أفصح العرب ، وعلى الأخص متى كانت هذه اللغة هى لغة القرآن، لغة الدين الذى لا شغل لأحدهم يفضل الاشتغال به

وعندى أن الاحتفاظ باللغة والغيرة على خدمتها ونشرها وجعلها جديدة دائما سائرة مع الاساليب الحديثة والاصطلاحات الجديدة ، كل ذلك دليل

الجريدة فى ٢٩ من اغسطس سنة ١٩١١ العدد ١٣٥٧

على وجود الذاتية واحترام النفس عند الاشخاص وعند الامم

حق ان من زهرة شبيبتنا ومن علمائنا ووزرائنا الذين كل رأس مالهم هو العلم، من لا يقرأ العربية صحيحة ولا يكتب بها صحيحة، وهم مع ذلك لا يرون ذلك نقصا فى أنفسهم ولا تفريطا فى ذاتيتهم، بل ولا طاعنا على وطنيتهم.

ذلك موجود عندنا، ولكنه لا مبرر له أمام العقلاء ولا عذر منه أمام الواجب، ولكن من رجالنا أيضا من يحمر وجهه خجلا إذا أخطأ الاداء باللغة الصحيحة، أو إذا لوحظ عليه الخطأ فى الكتابة، سواء فى الألفاظ أو فى التراكيب. حتى كتاب الصحف الذين يضطرون إلى التنزل كثيرا فى الأساليب حتى يقرأهم العامة، فانهم مع ذلك يحرصون كثيرا على أن تكون تراكيبهم عربية أو كثيرة الشبه بالعربية. على أننا ونحن فى مصر عذرنا أوضح من عذر أبناء عمنا القاطنين فى منبت اللغة، والذين هم على اتصال دائم بالبادية التى لا يزال أهلها أحفظ للغة من سواهم من حواضر الحجاز.

سمعت أعراب البادية فى الشام يتكلمون لغة عليها شىء قليل من طابع العجمة، ولكنها مع ذلك عربية صحيحة، ملاحظ فيها أواخر الكلمات نوعا، مفرداتها عربية وتراكيبها عربية، ولولا لهجتها لقلت إنها أقرب إلى العربية من اللغة المصرية. وعندى أن اللغة المصرية هى على ذلك أفصح لهجات العربية بأسرها، خصوصا إذا قدر لنا أن نقف على أسهل الطرق لجعل العامة لا يخطئون فى حركات الاعراب، من غير تعليم علم النحو. وربما كان ذلك ميسورا مع الزمان واستعداد النفوس المحافظة إلى قبول رسم جديد فى الحروف، يظهر حركات أواخرها غير رسم الشكل.

أما العرب فانهم لا يزالون هم العرب، ومهما فرطوا فى بعض مشخصاتهم الأولى فان أمهات تلك المشخصات لا تزال حية فى طباعهم وأخلاقهم.

ومن الخطأ الشديد أن يظن بأن الاعراب هم أشباه أولئك الذين يتربصون لرجل انقطع عن القافلة يقتلونه ويسرقون متاعه؛ أو يعتدون على امرأة

حاجة خرجت قليلا عن منزل الركب أو انقطعت عنه يقتلونها أو يسلبونها، حاشا فأن فى كل أمة أشراراً ، ومن التعسف فى الحكم بل من البله أن يجرؤ على اعتبار أمة بأسرها من قطاع الطريق . خصوصاً الأمة العربية التى اشتهرت قديماً وحديثاً بالمروءة وحب السمعة الحسنة واشتراء الثناء بأغلى الأثمان وإكرام الوفادة والانتصار للضعيف وحب العدل والحياء من المكابرة . أجل إن هذه الصفات العاليات لا يزال يمتاز بها العرب عن كثير من الأمم الأخرى .

دار الحديث بينى وبين الأمير شكيب أرسلان على حال العرب فروى لى بعض الحوادث الحديثة التى يؤخذ منها مقدار استمساك العرب بمبادىء العدل وتفضيلها على كل ما عداها من شهوات النفوس .

قال : نزل أحد أمراء نجد ومعه ابنه ضيفاً على أحد أمراء العرب، فأغارت إحدى القبائل على المضيف ، فخرج الفرسان لاستقبالها وفى مقدمتهم ابن الأمير الضيف وابن الأمير المضيف حتى أجلوهم عن ربوة استبق الأميران إلى اعتلائها . فعز على الأمير المضيف أن يسبقه إليها ضيفه، فاختلفا فى ذلك فقتل ذلك الأمير الشاب ابن ضيف أبيه وحملت جثته إلى الحى، فقضى الأمير المضيف بعد سماع شهادة الشهود على ولده بالاعدام، وأعدم فوراً بعد الحكم .

كذلك حدث أن رجلا ورد ماء لقبيلة من القبائل، فتنازع شبانها واياه على الماء، وخافهم على نفسه فأطلق عليهم بندقيته فأصابت ابن شيخ القبيلة فمات لوقته . وفر القاتل يجرى إلى الحى فوجد بين البيوت بيتاً رفيع العماد ظنه أولى باجارة المستجير من غيره، فدخله فاذا به قد وجد فى صدره شيخاً جليلا استجاره فأجاره وأدخله إلى مأمن فى البيت . وإذا شهود القتل جاءوا فى طلبه، وقصوا الحادثة على الشيخ فاذا المقتول ابنه: فقال لهم لا تزعجوا ضيفى هلموا إلى ابنى القتيل واحملوه إلى موضع كذا وأقيموا له المأتم هناك حتى لا يعرف جارنا أنه قاتل ابن مجيره. ولما أن فرغوا من المأتم جاء إخوة

المقتول يطلبون إلى والدهم القصاص على قواعد القانون وأنهم غير باغين على القاتل . فأقيمت الدعوى أمام ذلك الشيخ العادل فسمع الدعوى من بنيه وسمع دفاع المتهم ثم سمع شهادة الشهود، فثبت له منها أن القاتل كان فى حالة الدفاع عن نفسه فحكم ببراءته، وحكم بأن يوصل إلى مأمنه، فأخذ القاتل وقتئذ يبكى. فقال له ذلك القاضى العادل ماذا يبكيك وقد ظهرت براءتك ولم يبق فى عنقك دم لاحد، فان القتيل هو ابنى وأنا القاضى بالبراءة؟ قال الشاب إنى أبكى على أن مثلك يموت كما يموت الناس .

هذا قليل من كثير من أخلاق العرب، تراه عديم المثال فى غيرهم من الأمم الأخرى . ولا شك فى أن مبدأ العدل والانصاف من الذات هو عنوان على كرم الأخلاق وعلو الصفات .

أسبوع فى المدينة المنورة

٦

المسالة العربية

العرب أكثرية فى بلاد الدولة العلية . أكثرية لا يكاثرها عنصر آخر من العناصر العثمانية ولو بعد زمان طويل . فلا شك فى أنهم بذلك أوفر العناصر حظاً من الانتفاع بالدستور ، والتقلب فى نعمته . ومهما كان عددهم الآن فى المجلس غير متفق مع نسبتهم لعدد السكان . فان تلك حال وقتية زائلة حتما اليوم أو غداً . لذلك لا نستطيع أن نفهم وجود مسألة عربية تستأهل النظر فى حلها . بل كل ما فى الأمر هو أن ينتبه العرب لتسجيل أسمائهم فى دفاتر الانتخاب ، وينتبه الأتراك الحاكمون لتنفيذ القوانين . ليس هناك مسألة عربية ، ولكن هناك قلقاً فى قلوب كثير من العرب سببه التفات بعضهم إلى إحصاء الموظفين من كل عنصر . وشيوع تهمة أن للحكومة يداً فى الانتخاب إن صدقا وإن كذباً . ومن العوام فى المدينة من يظن أن الدستور غير منطبق على قواعد الشريعة الاسلامية . لذلك هو لا يرضاه . ويثبت هذا الظن السوء بأن القضايا كان يفصل فيها فى المدينة فى ديوان الوالى ، وأما الآن فتعرض الاقضية على محكمة التمييز فى الآستانة . اللهم إنا لا ندرى ما هى العلاقة بين الدستور وبين سرعة الفصل فى الأقضية ! ولكن هكذا يقولون . ومثل هذا القول الدال على قلق فى نفس الأهالى يجب أن يصل إلى أسماع أولى الأمر فى المملكة العثمانية ، وهم أقدر من غيرهم على وصف الدواء .

نقول إذا كان للمسألة العربية محل من الوجود ، فان وجودها الآن سابق

الجريدة فى ٣٠ من أغسطس سنة ١٩٢١ العدد ١٣٥٨

لأوانه جداً . وخير للذين يسعون فى تأليف حزب لبث شكايات العرب ونشرها ، أن يرشدوا الاعراب إلى معنى الدستور، فانهم إن علموه أحبوه ، ولكننا لا نغفل عن أن نطالب رجال الفضل والسداد من جمعية الاتحاد والترقى أن ينزلوا فى العمل عن التمييز بين العنصر التركى والعنصر العربى ، كما نزلوا عنه بالقانون يوم أعلنوا دستورهم وجعلوا العالم بأسره يدهش لشجاعتهم وقدرتهم الفائقة على الوصول إلى ما يطلبون . وليكن من همهم أن يخالفوا العهد السابق فيجعلوا للغة العربية مقاماً يليق بمقام العنصر الناطق بها سواء فى المدارس أو فى المصالح الأميرية وعلى الأخص المصالح المركزية فى ولايات الشام والعرب والعراق . ولئن كان للمسألة العربية ظل من الوجود فحلها بيد العثمانيين من غير مضارة أحد . وعلى ذلك نحن لا نستطيع أن نحكم بأن جهاد النائب المحترم شكرى افندى العسلى مفيد للعثمانيين أو مفيد للعرب . بل الأفيد منه ألا تجر الجزئيات العملية إلى ميدان النظريات حيث يتعقد حلها .

مبدأ المساواة والانصاف ضرورى يجب الالتفات إلى تحقيقه قبل كل شىء . ولكن تجاوزه عمداً أو خطأ فى وقت الانقلاب السريع ، أمر عادى لابد من تلافيه عملا فى مستقبل قريب . فخير للعرب الذين يريدون خدمة عنصرهم وبلادهم ، وخدمة العثمانية جميعاً ، ألا يكثروا القول المفرق لقلوب الجماعات وأن يداووا الغلطات العملية بعلاج عملى من غير أن يوسعوا أمرها ويجعلوها فى عداد النظريات الدائمة .

أحمد عرابي

اليوم يدفن نابغة من نوابغ المصريين : ورجل من رجالهم لعب دوراً مهماً فى تاريخها الحديث . ولا يزال وطنه يئن إلى اليوم تحت ما حمله من أثقال شهواته السياسية واعتداده بقوته الحربية . والذى يهمنا فى هذه العجالة إن نحكم حكمنا على هذا الرجل التاريخى الذى كان مستقبل مصر طوع يمينه ، إن أصاب الفكرة وحزم فى الرأى وأتقن العمل ، جعله مستقبلا سعيداً . وإن عجل ولم يتدبر وانقاد لشهواته أو شهوات زملائه ، وقعت مصر فى التعاسة . ومن نحس الطالع أن الذى جرى هو آخر الفرضين .

أضع أمامى حوادث هذا الرجل الكبير وأقارنه بغيره من القواد المجازفين ورجال السيف المتعسفين . أضعه وإياهم أمام مرآة النظر ، وإلى جانبهم شهوة العلو وحب تشريف الأوطان بسفك الدماء . أضعه مع رجال الثوارت السابقين ، والذين بغوا على قومهم فثلوا عروش الملوك وغشوا الأمة بنزاهتهم ، حتى إذا صارت وراءهم وألقوا فى البحر تيجان ملوكهم ، رجعوا عليها فكانت أهون عليهم من أولئك الملوك الأولين . فرقوا عرشها ولبسوا تاجها وظلموا أهلها ، مرة ببذخهم الفاحش وطوراً بتوريطها فى ميادين الفتح لا لتكتسب من وراء ذلك أرضاً تزرعها أو تجارة تديرها ، ولكن لتصل — على ما يقول هؤلاء السفاكون — إلى أوج العز والرفعة ، بعد أن تقدم لذلك الفخر الباطل ، أعز أبنائها وأفلاذ أكبادها . تقدمهم لاضحايا للدفاع عن الوطن ، ولا مهوراً لكسب منفعة ، ولكن ارضاء لعظمة الملك وإشباعاً لصيت هذا الملك العظيم والامبراطور الكريم

أضع عرابى مع هؤلاء فلا أجد أكثرهم إلا مساويه فى الحسب

الجريدة فى ٢١ من سبتمبر سنة ١٩١١ العدد ١٣٧٧

والنسب، مشابهه فى مركزه العلمى بالنسبة لقومه . بل أقل منه فى درجات فى الفضيلة الأخلاقية .

أضع عرابى مع هؤلاء فلا أجد فى نفسى إلا معنى واحداً يساورها ويجذبها إليه ثم يملكها من الطرف إلى الطرف . هذا المعنى هو قول القائل :

والناس من يلق خيرا قائلون له ما يشتهى ولأم المخطىء الهبل

لقوا نجاحا فعظموا ولقى عرابى فشلا فصغر وجرد وأصبح متهما بخيانة الوطن ، متهما بأنه باع مصر بثمن دراهم معدودات، أو جنيهات آلافا مضروبات ، يقول بعض العامة إنها جنيهات مزيفة . فلم يكف الرجل أن أخطأ فى عمله لخير بلاده . ثم أخطأ فى انقياده لغشم أنداده ، ثم حكم عليه بالابعاد والتجريد . كأن لم يكفه ذلك أمام العامة نكالا، حتى عدوه لصا بسيطا. ولو نجح لتراموا على أقدامه و استدروا خيره و توقوا شره ، ولكن تلك هى عادة الجماهير فى جميع البلاد .

لعرابى حسنات قبل الثورة وله سيئات فى الثورة . له حسنة رضيت عنها الأمة وفرحت بها ، رضيها المغفور له توفيق باشا وسار عليها العمل . تلك الحسنة الكبرى هى الدستور ، ولولا عرابى لم يكن الدستور . فالدستور المصرى من عمله ومن صنع يده ومن آثار جرأته . طلبه عرابي لا بوصف أنه عسكرى ثائر، ولكن بوصف أنه وكيل وكلته الأمة فى ذلك ، فان عريضة طلب الدستور كانت ممضاة من آلاف من وجهاء الأمة ومشايخها . فاما كون القوة العسكرية هى التى كانت الآلة لتنفيذ إرادة الأمة فى ميدان عابدين، فذلك ان لم يكن مشروعا قانونا، فانه مشروع بتقاليد الأمم . لأنه هكذا جرى فى كل بلد من البلاد ، وكان القائد للحركة الدستورية فى كل بلد يحمل على الأكتاف ويهتف باسمه فى الشوارع والنوادى والمجالس ويعتبر أكبر بطل من الأبطال. فعرابى حقق آمال الأمة بالدستور ولم يرتكب فى ذلك جريمة ولم يسفك دما، بل كانت الحركة فى حقيقتها سلاما لابسا كسوة حربية .

لايجوز لنا أن نغمط حق الرجل فى انالتنا الدستور، بل يجب علينا أن نردد له شكر آبائنا يوم صدر قانون الانتخاب وقانون مجلس النواب ، فان كانوا بنا لم يستطيعوا حفظ مراكزهم، أو اذا كانت انكلترا أغلقت المجالس وألغت قانونه يوم دخولها، فمما لاشك فيه أن ذلك ليس من خطأ عرابى ولا من ذنبه . ومع ذلك إذا كان عرابي فى أخريات الأمر أو فى عهد الثورة لم يحترم استقلال المجلس وضغط عليه بقوة السيف ، فذلك عمل آخر يحسب عليه بعد أن يحسب له كسب الدستور .

لعرابى سيئات بعد ذلك فيما يتعلق بخروجه على خديو هادىء من غير مصلحة عامة للأمة . وفى عدم تقديره حالة أمته من القوة والضعف تقديراً صحيحا. وفى الجهل بالمقارنة بين قوته الحربية وبين قوة انكلترا. وفى الانخداع ببعض المهيجين الانكليز وببعض كلمات نوابهم الأحرار. وفى خطوط العسكرية وفى تركه ساحة القتال صحيحا سليما طليقا دون أن يترك نفسه يقتل أو يؤسر ، ومهما قيل فى أنه كان من عزمه أن يخندق على القاهرة ويقيم خط النار فى العباسية، فان كل ذلك استمرار للخطأ الأول الذى هو الثورة .

عرابى له حسنة كبرى وسيئة كبرى . حسنته عمدية ومعظم سيئته خطأ وجهل. فأما الخيانة فذلك أمر لانعرفه فى قوادنا المصريين المحسنين والمسيئين على السواء، وكان من شأن هذه السيئة التى عوقب عليها أن تأكل الحسنة الأولى كما أكلت آثارها وهى الاحتلال أثر الحسنة، وهو الدستور؛ فيصبح عرابى بعد ذلك على الأقل إنساناً لاله ولا عليه كبقية خلق الله الذين ماحركوا غضباً ولا هزوا قنا، مثل مجموع الناس الذين ليس لهم مايفخرون به . ولكن كان الأمر على غير ذلك، فان الرجل عاش فى منفاه مذموماً عند قومه مجانا وبغاية الجرأة . يقدر على ذمه والنيل منه من لايقدر أن يدافع عن نفسه، فلما جاء من منفاه وهو شيخ فان أشيب لم يحترم له شىء من حسن نيته ولم يكن لحسن النية هذا من تخفيف القدح فيه نصيب، بل استقبل بألعن مما يستقبل

السارق والخائن ، حتى لم تلحظ له جرأته ، لأن النبوغ فى الجرأة له كرامة ما، ولو وضعت فى غير موضعها . لم يحفظ له شىء أصلا من تاريخه الطيب بل نشر أخبث أطراف تاريخه واتهم ضميره بالخيانة ولا يعلم الضمائر الا الله . فلما أقام بيننا كان الواجب أن يكون كبقية الناس بعد أن غسل العقاب ذنبه ولكنه كان يطعن عليه بأقبح المطاعن . الرجل ماعرفته أبداً ولا جالسته مطلقاً، ولكنى أظن أن سوء مقابلته من أصحابه ومواطنيه غيرت قلبه وحطت من همته، فأخذ يدافع عن نفسه بعض الأحيان دفاعا أقل تناسباً مع اسمه وملكاته ، ثم أخذ يتذرع - كما يقولون - إلى انكلترا بطلبات شخصية كان حقيقاً بمثله أن يدفنها فى قبر فشله ، وأن يعتبر نفسه قدمات من يوم التل الكبير . وأنه إن كان له أنفاس يرددها فى الحياة، فلتكن أنفاساً هادئة خاملة كأنفاس كل فرد من أفراد الأمة العاديين ، فخطؤه فى الظهور مرة وفى الدفاع مرة وفى المطالبة بمعاش مرة أخرى ، كل ذلك لا ينطبق على قائد كبير، قابله الدهر باليد العسراء، وجعل الفشل قيداً لجهاده فى خدمة بلاده .

لا أنكر أن عرابى أساء وطنه وأمته ، ولكن يجب أن أسارع بأنه أساء غير عالم بأساءته . أساء من حيث أراد أن يحسن . وأضر من حيث أراد أن ينفع، فله ثواب النية، وعليه مسئولية النتيجة .

نعم عليه مسئولية النتيجة ، ولكن ما أظنه منفرداً بها ، لأن المغفور له توفيق باشا يجب أن يتحمل منها نصيباً أيضاً، ومجلس النواب يجب أن يتحمل منها نصيباً ، كل على قدره ، بل أمراء البلاد وأعيانها وتجارها، يجب عليهم أن يتحملوا من المسئولية شيئاً . يقولون إن عرابى أخافهم بحد السيف ، وهل حد السيف يخيف الرجل ويلوى به عن مصلحة أمته ؟ الواقع أننا ماسمعنا أن رجلا واحداً قتله العرابيون، لأنه تنبأ بسوء العاقبة وأنذر وحذر ووقف لهم فى طريق الثورة موقف الخصم الألد . ولو أنهم قتلوا من كان يعارضهم

فى الرأى ، لما كان مع ذلك عذر لآبائنا الذين سهلوا لعرابى أن يثور وأن ينخدع بنصحائه من الانكليز ومن غير الانكليز . فكيف يكون لهم عذر ولم يقتل فيها واحداً ظلما ، على أنه وقف فى طريق الثورة . فعرابى لا يصح أن يتحمل وحده مسئولية جميع الأعمال التى كونت الثورة وأنتجت النتيجة السوداء .

ندفنه اليوم بطلاسىء الطالع ، ندفنه وندعو الله أن يتجاوز عن سيئاته ، وأن يرحمه برحمته الواسعة .

أول العام

نحن فى دنيانا نعامل الزمان . نأسف لأمسه ، ونطمع فى غده ؛ نخاطبه ضارعين ، ونرجوه خائفين ومؤملين. نطالبه بتحقيق أمانينا ، نكرم منه يوم السعادة ، ونسخط منه على يوم الشقاء ، كأنما هو حليف نقاوله ، أو خليل نساجله، أو عدو ننازله . ولكن هذا الكائن القديم، كأنه لا يطربه ثناؤنا عليه ولا يهمه امتعاضنا منه . لا يسمع لنا دعاء ولا يفهم لنا رجاء ، بل يمر بنا تابعا سيره العادى ، لا يستأنى إذا أقمنا له التشريفات . ولا هو يعجل حتى لا يسمع منا اللعنات ، بل هو ينظر الينا بعين جامدة النظرات لا تدمع حنانا ولا تلحظ شزرا . ينظر إلينا فلا يتعرف من نحن ولا من أى الأوطان نكون . يتجلى علينا يوم الكريهة كما يتجلى يوم الزينة . لا تستوقفه الروضة الغناء فى ربيعها أكثر مما يستوقفه الجبل الأجرد فى وهج القيظ . أبيضنا وأسودنا فى حكمه سواء ، ولكننا ألفنا مع ذلك أن ندعو الزمان ، ونشفق من كوارث الزمان ، ونرجو فى مستقبل الزمان .

وما الزمان الا ظرف حياة الأفراد والأمم . تضاف اليه أعمالنا فتخلع عليه فى عرفنا ألوان صفاتها . فهو بها لدينا شريف أو خسيس ، سعد أو نحس ، حقير أو عظيم .

فليعلم الزمان بوجودنا على هذه الأرض أو فليجهلنا ، فانه على الأقل يسمع ويعى . يعى للأجيال المستقبلة احتفالنا بهذا الغد الكريم تذكاراً لجده الأول يوم الهجرة النبوية ، إذ هجر رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم أهله وعشيرته فى القيام بتبليغ رسالات ربه . هجرها بعد أن تآمروا على قتله ليحقق وعد الله برجال مؤمنين ينصرون الحق ويخذلون الباطل . يجاهدون

الجريدة فى ٢١ من ديسمبر سنة ١٩١١ العدد ١٤٥٠

لتطهير الأرض من أرجاس الجاهلية الأولى، ليقيموا على أطلالها مدنية قوية أساسها تطهير القلب وفك العقول من قيود الوهم القديم .

هاجر صلى الله عليه وسلم من غير عدة للهجرة إلا نفسه الزكية وقوة اعتقاده فى الله ؛ إذ لم يكن الا ثانى اثنين (إذ هما فى الغار إذ يقول لصاحبه لا تحزن إن الله معنا) حتى أتم الله له وعده بنصر الحق والله لا يخلف الميعاد

سن صلى الله عليه وسلم بهجرته للناس أنه لا ينبغى للمرء أن يداجى فى لحق مهما أصابه فى سبيله . وألا يسكت عن الحق مهما كان إجماع الناس على نقيضه، ومهما لقى من جرائه . ثم قال : (الساكت عن الحق شيطان أخرس) وعلى هذه السنة الشريفة جرى سلفنا الصالح عليهم رضوان الله ، أبلوا فى اظهار معتقداتهم فى أصول الدين وفروعه وفى بيان آرائهم الصالحة للجمعية البشرية ، ولم يبال أحدهم بقوة السلاطين والأمراء ولا بكيد الخصوم الألداء ، وبعلمهم هذا قامت المدنية العربية على أساس متين من تقوى الله واصلاح حال العباد .

فلنذكر بغد هجرة نبينا . ولنعمل على سنته الشريفة بألا تنزل عن شخصيتنا ولا نكتم ما نعتقده الحق ، ونصبر على أذى مخالفينا . فالله يتولى العاملين .

الشخصية

صاحبك الذى يجفوك لا لأنه غضبان منك ، ولكن بالوكالة عن غيره، لا تلمه ، بل اندب شخصيته فانه ميت فى ثوب حى ، ومفقود فى زى موجود .

ناصرك ما ناصرك الناس ، وخاذلك ما خذلك الناس ، وهو فى الحالين يستسر برأيك، ولكنه يخاف احتمال مسؤوليته ، إنما هو امرؤ إمَّعَة لا تنفعك نصرته لك ، ولا يضرك تخلفه عنك . لأنه فاقد الشخصية ، وفاقد الشخصية لا يزيد نصراء مذهب بعينه قوة ، ولا عدهم واحداً

الشعور بالشخصية هو ضابط أعمال الانسان وموجهاً إلى منفعته ، فمن تضاءل فى نفسه هذا الشعور من الأفراد أو من الأمم ، فهو كائن بعيد عليه أن يستوفى حظه من الكمال الذاتى . بعيد عليه أن ينال سعادة الاستقلال .

الشعور بالشخصية فضيلة اجتماعية ، التفريط فيها هو ان يوشك أن يمحو الذات ، والافراط فيها هو رذيلة الأثرة الممقوتة

وإن من الأتقياء من يبرأون إلى الله والى الناس من الشخصية بأنواعها الثلاثة ، يبرأون منها وهى رذيلة ، كما يبرأون منها وهى فضيلة . يرون أن الواجب عليهم فى الوجود أن يمحو وجودهم الخاص ليمروا بالحياة سراعا دون أن يشعر بوجودهم فيها . يتقون الثناء كما يتقون اللعنة ، لا يطلبون من الحياة إلا كفافا من الرزق ، ولا يصرفون همتهم إلا فى الابتعاد عن الجمعية الانسانية ليتقربوا بالخلوة إلى الله . أولئك هم قوم عزلوا أنفسهم وميولهم وأعمالهم عن هذا العالم الذى نحن فيه ، وسمت بهم مطامعهم إلى الفناء فى الروح العامة القدسية . أولئك هم الزهاد ، وهم فى جميع

الجريدة فى ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٣١ العدد ١٤٥٢

الأزمان نادرون ، يخرجون بعيشتهم عن الاحكام العامة . ولعل أولئك هم المهتدون .

أما نحن الذين بطبيعة عيشتنا الاجتماعية نتقلب فى أجواء من الأطماع الخاصة والعامة ، ونتمرغ فى هموم من الخوف والرجاء ؛ نعمل ونكد لنحصل على نتيجة عملنا ؛ والذين كنا ولا نزال هدفا للرذائل الاجتماعية المتولدة عن طبيعة عيشتنا ومقاصدنا فيجب علينا أن نتسلح لمعترك الحياة بما يضمن لنا النجاح ؛ وأول عدة لهذا النجاح هو الاستقلال الذاتى والحرص على الشخصية فى صورتها الفاضلة

تتألف شخصية الانسان المعنوية من معتقداته الدينية والاجتماعية والسياسية، أى من آرائه فى الحياة . تلك الآراء التى هى قاعدته فى جميع أعماله الخاصة والعامة . فاذا كان الانسان ناقص الشخصية ، أى عديم الرأى أو متردده فى عقائده ، فجدير به ألا يكون صالحاً لعمل نافع ذى نتائج مستمرة فى الحياة . لأن بلوغ الغرض هو الباعث على العمل . وبمقدار الاقتناع بصحة الغرض، تكون الغيرة على إتمام العمل الموصل اليه .

عجبت لرجل ينزل عن عقائده بسهولة إرضاء لشهوة سريعة الفناء كوظيفة يعطاها أو رتبة يهواها ، أو ابتسامة رضى يتلقاها، وهو هو لا يسهل عليه أن ينزل لهذه الشهوة عن اسمه ، مع أن الاسم لا يكاد يكون إلا مميزاً لذاته . وما العقيدة إلا مقوم لتلك الذات .

كما أن شخصية الفرد هى الشرط لوجود العمل ولنجاحه فى الحياة الحديثة ، لأنها مناط الثقة به، ولصلاحيته لتأليف مجموع عامل مفيد، كذلك شخصية الأمة هى الأساس الأول لرقيها بوصف أنها أمة لأن شخصيتها هى أساس احترامها فى عين غيرها . ومجمع حفائظها القومية وعقد عاداتها وأخلاقها . وبالجملة هى مجموع مقسوماتها بوصف أنها كائن طبيعى حى مستقل بوجوده عما عداه .

رحمة الله على السيد جمال الدين الأفغانى ، لزمته فى الآستانة شهراً وبعض شهر، وكلما جاء الكلام عن مصر كان يقول ما رأيت قوماً أقل استمساكاً بشخصيتهم القومية من المصريين . فالا تعتصموا بشخصيتكم وتتعصبوا لجنسكم المصرى فلا بقاء لكم ولا حظ لكم من الاستقلال .

صدق السيد ، فان منا من لا ينفك يفخر بانتسابه إلى العرب الأولين كأنما انتسابه إلى الجنس المصرى نقص وعيب . ولا يزال بعضنا ممن دست فيه الأعراق التركية يميل إلى تضحيته العصبية المصرية للعصبية التركية ، كما أن منا من يفضل الرابطة الدينية على روابط الجنسية والوطنية . فالم نذهب عنا بعزيمة هذا التحلل، نمت أسبابه وفشت نتائجه وتعذر علينا أن توسع بيننا دائرة المشابهات وتضيق دائرة الفروق . وبقينا كما كنا فى الماضى نقضى حياتنا القومية تابعين للمصادفة . بعيدين عن أشرف الأغراض القومية وهو الاستقلال .

فى الأخلاق

البغى

أساس البغى فى نفس الباغى قوة تخدعه . فيجعل لا يحترم مبدأ من المبادىء الانسانية التى كانت مراعاتها هى العلة فى بقائه وفى قوته، بل هو يشرى بها نفعا عاجلا لا يلبث أن يزول ، وعلى الباغى تدور الدوائر .

غير أن الأمثلة فى هذا العالم قد يدل ظاهرها على تخلف هذه القاعدة : قوى يسلط على ضعيف فيظلمه ، ثم لا يجد الناس يد الانتقام العاجل تأخذ بحق المظلوم .

لص يسلط على نائم أو غافل ، يتسلق جدار بيته فيقتله ، ويسرق متاعه ويفر آمنا ثم قد لا تقع عليه يد العدل .

أمة تبغى على أمة ويمكن لها فى أرضها فتبقى فيها زمانا طويلا أو قصيرا تختص بثمراتها وتقاسمها قوتها اليومى، ومع ذلك تعيش فى هذا البغى آمنة مطمئنة لا يأتيها الخوف ولا يقع عليها جزاء البغى . حتى تصدق القاعدة : البغى مرتعه وخيم .

تلك هى الأمثلة التى يراها الناس فى الوجود الحسى ، فيوشك الآخذون بالظواهر والمتطيرون يعتقدون أن مبادىء العدل حبر على ورق ، وأن مبادىء احترام حياة الغير وحريته وملكيته له صرف .

إن النظر السطحى فى هذه الأمثلة الكثيرة الوقوع بين ظهرانينا، هو على ما نظن الهادم الأعظم لسياج الأخلاق الفاضلة . والمقوض لدعائم الثقة فى مبادىء الخير . بل المزعزع فى بعض القلوب لقواعد الايمان بالله الواحد

الجريدة فى ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩١١ العدد ١٤٦٧

القهار المصرف لأعمالنا والمسيطر على ضمائرنا وأفكارنا ، لأن القاضى الذى اعتاد أن يحكم على الحوادث بعينيه، دون أن يشرك معها قلبه وعقله، إذا رأى من يقف فى وجه الحاكم المخطىء ليصحح له خطأه أو ليثنيه عن عسفه ، ما جزاؤه على اخلاصه فى النصيحة إلا الابعاد أو الاضرار بمصالحه أو بحريته . يرى العامى ذلك ثم لا يرى بعده نصيرا عاجلا من الانسانية ولا من المبادىء الانسانية ، فلا يلبث أن يدخل إليه الشك فى صحة ما يروى إليه كل يوم من قواعد العدل . واحترام رأى الغير وسمعة الغير يدخل اليه الشك فى صحة هذه الواجبات وفى فائدة العمل بها فى المجموع الانسانى ، ما دام أن الفرد متى ملك رقاب الناس لا يحترم هذه القواعد ولا تلك القوانين ، يدخل إليه الشك ثم يتجسم فى نفسه حتى يجعله يرى كل مبدإ من المبادىء الانسانية خادما للقوة . تتشبع نفسه من غير شعور بان القوة الفعلية أو المادية هى كل شىء ، وكل ما عداها لا شىء . متى اعتقد ذلك رأى استقلاله الذاتى خطرا عليه فيضحيه على مذبح القوة القاهرة ، ويصبح لا يفكر إلا كما يفكر الحاكم ولا يرى إلا بعين الحاكم ، ولا يسمع إلا بأذن الحاكم . يطيعه الطاعة العمياء لا فى حدود القانون المكتوب ، بل فيما يخرج عن حدود القانون والمصلحة أيضا . ولا شك فى أن هذا النظر هو الذى جعل الحكومات الاستبدادية خطرا على أخلاق المحكومين ، لأنها تورثهم طبائع الاستبداد .

إن المحكومين بالحكومات الاستبدادية يكثر فيهم الكذب اتقاء لبغى الحاكم ، وتقل بينهم الثقة لأن أفرادهم غير أولى قوة ولا ثقة لهم إلا بالقوة؛ يصغر فيهم مقدار حرية الرأى والاستقلال بالرأى ، لأن ذلك لا يتفق مع مصلحة الحاكم ولا يقف أمام قوته ، والقوة هى كل شىء . لذلك ضاق ذرع كل أمة عن احتمال الحكومة الاستبدادية أو حكومة القوة القاهرة ، حتى تسلم للناس أخلاقهم التى هى مصدر السعادة الفردية وقاعدة السعادة الاجتماعية .

فاما الذين هدى الله قلوبهم إلى الايمان بوحدانيته . وبأنه هو وحده القوى الباقى . وثبت فيهم الاعتقاد بالمبادىء الفاضلة ، وبأنها هى ملاك الاجتماع الانسانى وعلة بقائه ومصـــدر رقيه وتمدنه ، فانهم لا يرون فى أمثلة البغى مدعاة للشك فى مبادىء الحق والعدل ، بل هم يعتقدون أن القوى يستحيل أن يبقى قوياً إلى الأبد ، والضعيف يستحيل أن يبقى ضعيفاً إلى الأبد ، وأن القوة والضعف كلاهما عرض زائل ، وأن جزاء الباغى إذا أسهل ألا يهمل ، وأن إبطاء العقوبات على البغى ليس أساسه — كما يظن البسطاء — أن نظام العالم هو كذلك ، وأن الشر غالب على الخير بحكمه النظامى الوجودى . كلا ، إنما نحن على هذه الأرض ننظر النظامات العالمية من وجه واحد . ولذلك يكون حكمنا عليها ناقصا . كالذى لا يرى من البيت إلا وجهة واحدة ، وتكون بالصدفة هى الوجهة القبلية فى المبانى المصرية . فقل أن يجد فى هذه الوجهة إلا نوافذ صغيرة لا تتفق مع ضخامة بناء البيت ، بل لا تجـــد فيها محسناً واحداً من المحسنات الفنية . بل قد لا تكون هذه الوجهة مشيدة بالجبس ولا بغيره . فلو أنه كلف نفسه النظر إلى الدار من جميع جهاتها لرأى الجهـــة البحرية حافلة بالنقوش المعمارية الجميلة والأعمدة والشرفات والمشربيات الدقيقة الصنع ، مطلوة بأجمل الصبغات ، كذلك لو أن أفقنا النظرى غير محدود بالحدود الضيقة التى ليس من شأن طبيعتنا الانسانية أن تتعداها لما أنكرنا على النظام العالمى أمثلة البغى التى تقع كل يوم بين ظهرانينا ، بل لو نحن تركنا العجلة وأنعمنا النظر ، لوجدنا أن جزاء البغى يقع على الباغى حالا . لأن أول عمل من أعمال البغى ، هو بعينه أول سبب من أسباب سقوط الباغى وتحلل قوته . فاذا رأيت امرءاً بغى على آخر فاحكم بأن قوته ابتدأت أن تتحلل ، وسلطانه أخذ يتقلص ، وانصراف النفوس عنه قد أخذ بدايته ، واشمئزاز القلوب من عمله أخذ يظهر . فان أسباب قوة القوى رضى النفوس به واجتماع

القلوب على نصرته . فما بغيه إلاهدم لقوته التى هى سبب البغى . لذلك قالوا : على الباغى تدور الدوائر .

البغى فى الأفراد وفى الأمم مرض قتال هو بشائر الضعف ، ورسول الفناء . فلا يفرح الباغى ببغيه ، ولا ييأس المظلومون من عطبه ، فان لمعانى الشر آجالا ، ولكل أجل كتاب .

عيد الجمعية الخيرية الاسلامية

نفرح بالعيد يسرى عنا بعض همومنا . ننسى فيه موقتا هموم الزراعة ورداءة المحصول وبخس الثمن، وهموم المالية ووقوف الحركة وانقباض أيدى البنوك وقلة النقود وكثرة نزع الملكيات المصرية فى ديون أجنبية . ننسى فيه الخصومات والمنازعات والاختلافات الواقعة فى المذاهب والآراء . ننسى به الوجوم الذى هو مظهر الهموم . نفرح به لأنه ينسينا ذلك، وإن كان لا يستطيع أن ينسينا همنا بالاستقلال

نفرح بالعيد يسرى عنا أسباب الخلاف فى المعيشة اليومية نتلهى عنها بجمعنا ورؤية أشباهنا ، والمرء ميال إلى شبهه . وشهود أزيائنا المختلفة ، ولنخرج به من الحالة العادية إلى عمل جديد كله ابتسام ومصافحة وتحيات متنوعة والنفس طلقة . فما أجمل العيد وما أحسن أن يعرف المرء كيف يصنع يوم العيد ، يترك المرء همه لساعة العمل، ويخلى بين نفسه وبين أسباب السرور . يتركها تستقبل ذلك الفيض الروحانى الذى يتجلى عليها من اجتماعها بالنفوس الأخرى . فان لم يفعل فهو فى العيد وليس من العيد على شىء .

(لكل قوم عيد وهذا عيدنا .) عيد الذين يخافون الله ويطمعون فى ثوابه . يشعرون بأن حياة الرجل ليست له وحده ، بل هى له ولجميع الذين يستطيع أن يكلفهم من عيال الله . عيد الذين يرون أن ملكاتهم وقواهم الكسبية تفيض عن حاجاتهم فينفقونها فى سبيل الله لمن لم يؤتوا منها ما يفى بحاجتهم. والذين صفوا نفوسا وطابوا قلوبا عن الأثرة الممقوتة فلا يذوقون للسعادة طعما إذا كان فى وطنهم من اخوانهم من يتجرعون

الجريدة فى ٣ من يناير سنة ١٩١٢ العدد ١٦٤١

كؤوس الشقاء . لا يزالون يألمون عيشة الرخاء حتى تشهد لهم ضمائرهم الصحيحة بأنهم قد واسوا الفقراء بما فى استطاعتهم . لا يكلف الله نفساً إلا وسعها .

لئن كان العيد لأية مناسبة ينبوعا للفرح فان عيدمساعدة الفقراء ، عيد الجمعية الخيرية الاسلامية . جامع بين الغبطتين ، غبطة العيد فى أثره السعيد ، وغبطة راحة الضمير التى يجدها المحسن إذ يقرض الله قرضاً حسناً ليضاعفه له أضعافاً مضاعفة ، فيؤتى شركاءه الفقراء من فضل ماله مايخفف عليهم بؤس العيش ، وينمى فيهم عاطفة الاعتراف بخير الاجتماع ، وليقلل من موجدتهم عن هـذه النظامات التى جعلت أحدنا ميسوراً بمحض ولادته . والثانى بائساً مع فضل شغله وكده

وليتم الله على الجميع نعمة الأخاء فانها أساس التضامن القومى ، وعنوان السعادة فى هذا الوجود المتعب .

تقيم الجمعية الخيرية اليوم عيد الفقراء أو احتفالها السنوى لتوجد بذلك فرصة للكرماء والمحسنين يأتوا من كل فج ليثبتوا تضامنهم وليفرحوا بهذا الأثر المجيد ، ليغتبطوا بأن الدنيا لا يزال فيها خير .

وإن الخير قد يغلب الشر فيدحره ويخفى وجوده ، وينفرد دونه بالوجود . ذلك ماتجده اليوم تتجلى روحه فوق هذا الاحتفال .

فنحن نرفع إلى الجمعية الخيرية الاسلامية آيات الثناء وعبارات التهانى ، على أنها ترينا الخير منفرداً بذاته نلمسه بحواسنا ولو يوماً واحداً فى السنة ، كما نرفع آى الشكر لأولئك المحسنين الذين سيملأون اليوم جنينة الأزبكية الفسيحة وتياترو الأوبرا الخديوية ، ثم لا يجدون فى أنفسهم بعد ذلك إلا عاطفة الاحسان على إخوانهم الفقراء . إن الله لا يضيع أجر من أحسن عملا

الحركة النسائية فى مصر

كانت ترمى هذه الحركة النسائية فى مصر إلى غرض أصلى كبير، هو تربية المرأة المصرية وتعليمها حتى تشعر لذاتها بوجود خاص وشخصية مستقلة، لتستكمل حظها هى أيضا من الكمال الذاتى، ولتنتفع وتنفع بخير الحرية المفيدة التى ما منعتها إياها شريعتنا، ولكن أنانيتنا وفرط غيرتنا.

لاقت هذه الحركة فى أولها معارضة شديدة، بل حربا عوانا من المحافظين، كادوا يقتلونها جهلا بمزاياها، وفزعا عن الانتقال مما ألفون إلى مالا يعرفون، شأنهم أمام كل جديد من الأفكار والآراء والمقاصد. كادوا يقتلونها لولا أن اجتمعت لها ظروف كثيرة عرفت أن تستخدمها لنصرتها، فكان من نصرائها الدين الحنيف الذى لم يحظر على المرأة من مقتضيات الحرية إلا ما يضر بكمالها الذاتى ولا يتفق مع الحياء والأدب اللازمين فى كل زمن من الأزمان. ولا شك فى أن حركة تتسلح بالشريعة، اى تتسلح بسيف يقطع حجج المحافظين وألسن السوء وتغطرس الجاهلين.

وكان من نصرائها أيضاً هبوب الأمة من نومها العميق للمطالبة بحريتها، وبعيد أن يقبل من المطالب بالحرية أن يثبت طويلا واقفا فى وجه حرية غيره، إنما يعتمد المطالب بالحرية على أن الحرية حق طبيعى لكل مخلوق، فما أسمجه حين يدعى هذه الدعوى ويمنع الحرية أمه وأخته وزوجته. إنما يعمد المطالب بالحرية صيغة طلبه بأن الحرية هى وحدها مرقاة بلوغ المرء إلى كماله الخاص والأمة إلى استقلالها التام، وبعيد على قائل هذا أن يمنع المرأة وهى أخت الرجل ونصف الأمة، من الوسيلة الوحيدة لاستحقاقها أن تكون بحق زوج الحر وجزءا من المجموع الناهض إلى الاستقلال.

الجريدة فى ٢٧ من يناير سنة ١٩١٢ العدد ١٤٨١

وكان من نصراء هذه الحركة المباركة سيل التمدن الجارف الذى جاءنا من الغرب بمبادئه الفاضلة ورذائله ، ونحن مكرهون على قبوله دفعة واحدة من غير أن نستطيع أن تقف فى وجه تياره السريع، ولا أن نجعل بيننا وبينه ردما . بل كل ما نستطيع هو أن نحاول تمصير فضائله وتضييق مجرى رذائله، حتى نملكه ونحكمه فيكون بيننا وبينه شأن ننفى عنه الضار ونتمتع منه بالمنافع هنيئاً مريئاً . ذلك التيار المدينى قد جاء أيضاً لمصلحة حرية المرأة ، ومكن له فى عزائم المحافظين فنقضها كما تنقض قوى الحبل الشديد أنكاثا لا قبل لها بالمقاومة .

اجتمع لهذه الحركة المباركة من الظروف المختلفة ما جعلنا نعتقد أنها حركة جاءت فى أوانها واستوفت عددها الضرورية للنجاح ، فسارت فى طريقها إلى الأمام وتخطت عقبتين . أولاهما شر تجريب الكاتبين أقلامهم فى الوصف . فان أهون موضوعات الوصف وألذها طعما فى أذواق العامة وصف المرأة المتبرجة ، والوقوع فيها بالانتقاد ، وتلمس عيوب لبسها ومشيتها وحديثها ، واستنزال اللعنات على الحالة الاجتماعية الحاضرة ، وسب الزمان والمكان ، أولئك الذين يخلقون من التبرج صورة خيالية يصورون بها امرأة محصنة غافلة سائرة فى قضاء حاجتها من السوق أو بارزة بريئة تستنشق هواء الفسحات العامة ، يخيفون بما يقولون الأزواج على سمعة نسائهم ، والآباء على بناتهم ، فيوقعونهم فى بؤس العيش من الحيرة بين اختيار الظن ومضارة النساء ، والتضييق عليهن بما يأباه الدين ودواعى التقدم ، وبين احتمال الانتقاد المر الذى مادعا إليه فى نفس الكاتب إلا حب الكتابة واستلانة الموضوع ، فالحمد لله قد كف الكاتبون أو كادوا عن تجريب أقلامهم فى هذا الميدان ، فتخطت الحركة النسائية بذلك هذه العقبة الأولى .

وأما العقبة الثانية ، فهى تردد أولياء الأمر على النساء ، وبغضهم السير مع بعض نسائهن فى الطريق مشاة أو راكبين الترام والعربات . فانهم

كانوا يجدون من ذلك على أنفسهم غضاضة . يبتل جبين أحدهم بالعرق حياء من مماشاة زوجه إذا قابله أحد معارفه ، كأنما هو يخزى من أن تكون له زوجة أو أخت أو أم أو خالة . والواقع أن هذه نسبة لم يخل منها أحد من بنى آدم ، وليست نسبة سوء فى عرف أحد من الناس . إنه لا يخزى من هذه النسبة ، ولكنه يخزى من سوء الظن به إذا خيل لرائيه أن صاحبته ليست زوجا ، ولا محرماً . ولئن تكن معروفة بأنها محرم منه ، أذاه ما يتوقعه من نظر غير المهذبين اليها نظراً لا يحتمله ذو المروءة . كأن هذا الشعور المختلف الأنواع من شأنه أن يجعل أولى المروءات من الناس يحجمون عن مرافقة نسائهم كما ينفرون من تركهن وحدهن أو فى زمام أحد الخدمة ، فيترتب على ذلك حرمانهن من حقهن فى الخروج مع الحاجة إليه . هذه العقبة قد زالت أو كادت تزول ، فقد دخل فى عادتنا كثير أو قليل من مران الرجال واعتيادهم على الكف عن أن يستلوا ألسن السوء تنال من رجل لمجرد مشيه مع امرأة . وأصبحنا نرى هذا النوع من التنزه العائلى كثيرا بين ظهرانينا وإن دخول هذا النوع فى عادات المدن جعل الحركة النسائية تتخطى هذه العقبة الثانية أيضاً . نقول فى المدن لأننا فى القرى لا نجد بأساً من مرافقة الزوج زوجه إلى المزارع وإلى الأسواق . بل تلك هى العادة عندنا نحن الفلاحين .

اجتمعت للحركة النسائية تلك الظروف المناسبة ، وتخطت تينك العقبتين ، فنحن فى حل من أن نأمن عليها طوارىء التأخر أو معوقات السير فى طريقها الصالح إلى الأمام وأصبحنا نشعر بمزايا نتائجها . فان المرأة المصرية قد أصبحت تتشبث باثبات وجودها الخاص بعد أن كان وجودها فانياً فى وجود من يكفلها من الرجال . وصارت تدخل بنصيب فى الأعمال الاجتماعية العامة ، وسواء كان مظهرها فى ذلك قد أفاد أو لم يفد فالقدر المتيقن من هذه المظاهر أنها أصبحت غيورا على إثبات وجودها ، ضنينا بشخصيتها أن تمحى فى شخصية ابنها الرشيد ، أو زوجها المسيطر ، أو أخيها الكفيل ، شاعرة

بأن عليها مسئولية عامة بقدر طاقتها . فاننا نجد الآن على الصحف أسماء كثيرات من النساء متبرعات للخيرات ولو من أموال ذويهن ، وكاتبات فى الصحف آراءهن ، وخاطبات فى المجالس بأفكارهن . كل ذلك ليس على الرغم من ولاة أمورهن ، فنلنا بذلك نتيجة مزدوجة، وهى أن المرأة أخذت تشعر بوجودها الخاص ومسؤوليتها العامة فى الأمة وأن الرجل أخذ يسهل لها سبل هذه الحياة الجديدة من غير إكراه ولا مضض . أعنى أن الرجل والمرأة قد اتفقا بهذا العهد على (تحرير المرأة) فلم يبق إلا الزمن الكافى للحصول على الثمرات المنتظرة من هذا التحرير .

نحن لا ننكر تماماً آثار الاضطراب الاجتماعى الذى قد يكون مسبباً على الحركة النسائية وكثرة توقف الشبان عن الاقدام بسهولة على الزواج . ولكننا نعرف أن هذا الاضطراب وقتى اقتضاه الانتقال من حال إلى حال أخرى ، فلن يكون من الصبر عليه إلا زواله والاغتباط بنتيجة الانتقال ، وهى الوصول إلى جيل تكون فيه المرأة المصرية مستحقة لزواج الشاب المتعلم كبير الأطماع . ذلك الجيل هو الذى نعتمد عليه فى جنى ثمرات أتعابنا الحاضرة . وهو الذى سيشرف صحيفة تاريخنا ، ويرد إلى مصر مركزها العالى فى مصاف الأمم الكبيرة إن شاء الله

معرضنا الصناعي الزراعي

نحن مهما سمت منا المطامع طوعا لعواطف المجد، يجب علينا دائماً أن نعيش. انما نعيش بالكسب، والكسب فى الزراعة والصناعة.

المجد معنى عام تخصصه أشكال الحاجة اليه. فمجد البدوى القدرة على حماية ماله ومائه، والاستفادة من فىء غاراته، ومجد الحضرى القدرة على الاخلاص للقانون وطاعته سراً وعلانية، والحصول على ضروب الكفاءات التى تفى بحاجة المجتمع وتضمن له السعادة التامة. فمن المجد القدرة على جعل الأرض تنبت لنا ما تستطيع أن تنبت من حيث الكمية ومن حيث الجودة. ومن المجد القدرة على إتقان صناعة المواد الأولية وتحويلها إلى مايسد حاجة المحتاج ويزيد فى نعيم المترف. من المجد الزراعة ومن المجد الصناعة. ولست أكاد أعرف الفرق بين مجد القائد الذى يكسب لبلاده بحد السيف إقليما من الأقاليم قد لا تستغله إلا بعد أعمار طوال، وبين الذى يكتشف لقومه صنفاً من أصناف الزراعة ينفعهم حاصله فى الحال، أو الصانع الذى يدخل بلادها صنعة تكون موضوع الاستغلال، على طول الأجيال. فما أبطال الصناعة وأبطال الزراعة إلا كأبطال ساحات القتال، عمال للمجد مستحقون للتكريم والاحترام

حياتنا رهينة الزراعة والصناعة. وللحياة منازل من الشظف إلى النعيم؛ وهو المثال الأعلى الذى هو غرض الانسان فى حياته، بل غرضه أيضا بعد مماته. فعلى نسبة تقدمنا فى الزراعة ورقينا فى الصناعة، يكون قربنا من العيشة الراضية، وهى المثال الأعلى الذى نسعى بطبعنا للوصول اليه. نعيش بحب الشعير. فى أطمار بالية وأكواخ متداعية. نعيش كذلك، ولكن

الجريدة فى ٢٤ من فبراير سنة ١٩١٢ العدد ١٥٠٥

هذا عيش دلت التجربة الماضية على أننا لم نرض به يوماً من الأيام ، ولا ادخرنا وسعاً فى أن ننفض عنا خوف الفقر ، وننزع عن حالنا بؤس القل . واتفقنا على أن الحياة نعيم أجزاؤه ألذ ما يؤكل ، وأجمل ما يلبس ، وأبهى ما يسكن . وفضل يدخر لمقابلة الفقر ومحاربة رذائله . وللدفاع عن الشرف والأوطان . فلست أرى بذلك فضلا لقائل قولة تنفع الناس على صانع « قطنية » يلبسونها . إلا أن الأول يصفق له سامعوه . والثاني يلبسون من صنع يده ، وينسون اسمه .

والواقع أن الرجلين فى خدمة المجتمع لا فضل لأحدهما على الآخر إلا بمقدار إجادته فى عمله . كما أنه لا فضل للعلم على الصناعة ، وعلى الزراعة العملية ، إلا من جهة كونه هو الضامن لحياتهما ، والفاعل فى رقيهما .

لهذا الاعتبار كان احترام الزراعة والصناعة لا يقل عن احترام العلوم . واحترام الحكام فى نظر العقلاء لا يزيد عن احترام الزراع والصناع الذين على سواعدهم القوية ، وعقولهم المتفننة يبنى مجد البلاد وثروتها .

لعل هذه المقدمات طويلة . ولكنها مع ذلك ضرورية لاقناع أولئك الذين تعجبهم آثار الصناعة ، ولا يعجبهم احترامها واختيارها لأنفسهم ولذويهم ذريعة للكسب . أولئك الذين يكبر فى صدورهم مجد الحكم ، وشهوة الاستعلاء الباطل ، فيعلمون أولادهم ليكونوا حكاماً وينفرون من أن يعلموا بعضهم ليكونوا صناعا . يظنون أن المجد قاصر على الجاه ، والجاه قاصر على الحكم . أولئك الذين ترضيهم من الحياة الشهادة الابتدائية أو الشهادة الثانوية ، يتخذونها مطرقة يطرقون بها أبواب الرزق ويفتحون بها أقفال الآمال . ولا يرضيهم أن يسلحوا أولادهم من الصناعة بسلاح يقطع رأس الفقر ، وينمى ثروة الاجتماع . ألا إن من يبغ الجاه فليبغ الاجادة فى الزراعة والصناعة ومن يبغ رزقا حسنا ومالا كثيراً فليبغ الزراعة والصناعة ، ومن يبغ مجد الوطن فليعمل لتقدم الزراعة والصناعة .

نحن نزرع ونكسب من الزراعة أقواتنا وفضلا من المال نشترى به مصنوعات الخارج. فتكون النتيجة أننا نخرج من عملنا صفر اليدين، نستهلك كل ما نكسب كأنما نشتغل باللقمة — كما يقولون — أما إذا كان ما نحتاج إليه من المصنوعات موجودا كله أوجله فى بلادنا فيكون عملنا الصناعى مكملا لعملنا الزراعى، تشترى الصناعة مايلزمها من الزراعة وتشترى الزراعة ما يلزمها من الصناعة، وكلا الثمنين داخل فى جيوبنا، وهو الذى يكون حقيقة ثروة للبلاد تزيد عن حاجات استهلاكها اليومى. هذا الوفر أو هذه الذخيرة هى ثمن استقلالنا الاقتصادى، بل ثمن استقلالنا السياسى المنشود.

من أجل هذا يكون من الصعب على المصرى أن يقدر السرور الذى يلج قلبه، والفخر الذى يوشك أن يلعب برأسه عندما يطوف معرضنا الزراعى الصناعى فيعجب بسعته وحسن رصفه وتنظيمه، إلى نظام أحسن مايكون، والقائم بذلك فى هذه الدفعة من المصريين تحت رقابة سكرتير الجمعية الزراعية المصرى أيضاً، ثم يعجب بما يجد من أصناف الزراعة التى جدت فى بلادنا من يوم المعرض الأخير إلى الآن، كبعض أنواع القطن والتحسين الذى دخل عليها من الالتفات إلى جودة الأصناف واتقان تربية النباتات والحيوانات. يعجب بالصناعات المختلفة التى هى من الجنسية المصرية وما طرأ عليها من التنويع والتحسين الموافق لمقتضيات العصر الجديد، مثل أنسجة الأصواف والحرائر ومنسوجات الكتان والنجارة الدقيقة وآنية النحاس والفرش والحصر والجلود والفخار، سواء كان التحسين فى الصناعة نفسها أو فى آلاتها الصناعية، مثل نول مدرسة المنصورة الصناعية الذى نوع بطريقة حديثة، واستعمال الآلات البخارية فى المصنوعات النحاسية كما هو الحال عند الحسينى بك. كما تعجبنا الأنواع الجديدة التى دخلت فى الصناعة المصرية لتكسبها قوة ونماء، كالآلات البخارية التى تقوم بها مدارسنا الصناعية كمدرسة دمنهور ومدرسة مصر الصناعية. وكالرسم والتصوير فى جميع مدارسنا

الصناعية ، والموسيقى على الأخص فى مدرسة الفيوم إلى غير ذلك من الفنون الجميلة التى كان تعلمها فى مصر مهملا فى العهد الأخير .

نحدث عن معرضنا الصناعى الزراعى الآن بالاجمال الذى يعقبه التفصيل ، نحدث عنه ونحن نغتبط على الأخص بهذه النهضة الصناعية التى هى ضرورية لحياتنا ، ضرورية لنمو ثروة البلاد وفكها من قيود الحاجة لغيرها على صورة أشبه الصور بالتبعية التامة أو بالعبودية الخسيسة . ننشر ذلك مقترنا برفع آى الشكر إلى مجالس المديريات والجمعيات الخيرية وإدارة الصناعة والزراعة الأميرية على جدها وحسن عنايتها بالصناعة الظاهرة الأثر للعيان . ونحيى أولئك الصناع كبارهم وصغارهم كما تحيى الأمم أبطالها ، لأن هؤلاء المعلمين الصناع وهؤلاء المتعلمين ، يبنون بسواعدهم وتفننهم نوعاً من أنواع المجد المصرى الخالد .

المعرض الصناعى الزراعى

صناعتنا

من أى المصانع هـذا الطربوش الذى تلبسه على رأسك . والحذاء برجليك ، وهذه الجبة (الأمبريال) ومنديل الحرير الذى فى جيبك وعباءة الجوخ والأقمصة ؟ من مصانع الغورية والعقادين والمحلة وميانة ، وورشنا الصناعية ، أم هى من واردات التجارة الأجنبية والمصانع الأجنبية ، أيها المصرى المعمم ؟ بل من أى البلاد ملابسك الحاجية والكمالية أيها المطربش ؟ هل يكسو كلا الفريقين نفسه وأهله من صنع مواطنيه ويفرش بيته من صنع مواطنيه . ويزين حجراته بالكراسى والأرائك والصياهير والآنية والصفر من صنع بنى جنسه لينمى بذلك ثروة الوطن وليحفظ بين أفراده روابط التضامن ويثبت إتيته ونسبه إلى قومه بكل دليل ومظهر ، ويقيم البرهان على أنه مستعد للمزاحمة ؟ والمزاحمة ملاك الحياة .

نحن لا نكفر بخير التجارة الأجنبية ولا نتبرم بود أساتذتنا الأوربيين فى هذا العهد الحاضر ، ولكننا يجب أن ننكر على أنفسنا حب البقاء فى تبعية غيرنا والتعلق بكل ما ليس منا ، والسعى بأرجلنا إلى فناء وجودنا الذاتى ، والطمس من معالم رقينا الصناعى . ننكر على أنفسنا الجمود عن تقليد الأوروبى فى كل مدنيته . فى علمه وفى فكره وفى جده وفى تفضيله مصنوعات بلاده من غير مرجح ، إلا كونها من عمل اخوانه .

لا أغلو إن قلت إن التقليد عمداً وبغير عمد هو المادة الأولى للحياة الاجتماعية ، والتقدم فى درج الكمال الانسانى . ونحن قد ظهرت فينا أكثر

الجريدة فى ٢٦ من فبراير سنة ١٩١٢ العدد ١٥٠٧

من غيرنا المرونة الكافية لتقليد المدنية الغربية ، وأخذت تنطبع فى عقولنا قواعدهم العلمية، وفى نفوسنا طرائقهم السياسية . حتى مظاهر حياتهم الخصوصية، نبنى على طرازهم ، ونفرش على مثال فرشهم ، ونلبس من أزيائهم . ونستطعم من مطابخهم ، ونأكل على مثل موائدهم ، ونقلد من صناعاتهم ، فلم يبق علينا الا أن نعطف على صناعتنا عطفهم على صناعاتهم . نفضلها على غيرها ، ونروض أنفسنا على استحسانها دون سواها . فان الحسن والقبح أمران اعتباريان لاحقيقة لهما إلا فى نفس المستحسن أو المستقبح . فاذا أحب الرجل بلاده أحب صنعها ، وإذا احترم قومه وقر فى نفسه احترام مايصنعون ، وإذا فهم الرجل أن كل قرش يخرج من جيبه إلى خارج بلاده هو تقليل من ثروتها ومعول يهدم به ركن مجدها ، عز عليه ألا يشترى إلا مصنوعات بلاده . فما ظنك إذا كان ينفق كل ما يكسب خارج البلاد . ويشترى كل مايلزمه ومالا يلزمه من خارج البلاد . ألا تراه بذلك يعمل لفقر البلاد؟ أتراه بعد ذلك مغرماً بحبها . عاملا على أسعادها ، مهموماً برقيها واستقلالها . أم هو كذباح العصافير فى قول بعضهم :

وكنت كذباح العصافير دائباً ... وعيناه من وجد عليهن تهمل
فلا تنظرى ياليل للعين وانظرى ... إلى الكف ماذا بالعصافير تفعل

يبكى على فقر الصناع وهو يغل أيديهم ويسد الطريق على ملكاتهم ويغمط حقهم ويغبن بضاعتهم ويحتقر جهادهم . بل هو يوشك أن يذبحهم ذبحاً بالاعراض عن شراء مصنوعاتهم . ينتحب على ما أصاب الصناعة المصرية ، ومصيبة الصناعة به أعظم المصائب . لو قلب أحدنا صحائف تقارير الصادرات والواردات لاعتقد أن وطنيتنا كلام ، وأن تضامننا هباء . وأننا نحتقر أنفسنا لأننا نحتقر قومنا ، ونجهل قاعدة تقدمنا ، ولذلك نحن نقاطعها ونعاندها . ومن جهل شيئاً عاداه .

اللهم لا يأخذنا الغرور فنطاول بمصنوعاتنا حديثة السن المصنوعات الأوروبية . ولا تأخذنا الغطرسة والدعاوى الباطلة فنزعم أن كل ما يلزمنا موجود فى بلادنا ، وأننا أصبحنا بحيث نستطيع أن نجعل بيننا وبين الخارج من صناعتنا سداً . ذلك باطل . والصحيح أن مصنوعات بلادنا تسد بعض حاجنا ، فاذا نحن صرفناها فى بلادنا نمت بنسبة ما يصرف منها ، فانها خاضعة لقانون العرض والطلب كلما طلبنا منها كثرت ، وكلما كثرت اشتدت ونمت وقل عوزنا إلى نفى أموالنا إلى خارج بلادنا كما نفعل الآن . لأن الظاهر أن بيننا وبين مافى جيوبنا عداء ، نلقى بها إلى خارج البلاد . كأن مافى جيوبنا حقيقة فى صدورنا لا تزال تلتهب فيها حتى نلفظها عنا .

وهانحن أولاء قد رأينا فى المعرض الصناعى صنائع تسد حاج الفقير وترف المترف ، فما على كل مصرى إلا أن يوصى تلك المعامل والمصانع والورش بما يلزمه . حقيقة يجد المرء شيئاً من القلق عندما يوصى بأثاث وفرش لحجرة النوم وحجرة الاستقبال وحجرة الأكل والبهو والمجاز ، أو عندما يوصى بعربة أو «فيتون» ، أو بسرج وتوابعه ، أو بجراب لبندقية صيده . فيبقى فى انتظار ذلك زمناً قليلا أو كثيراً فى حين أنه يستطيع الذهاب فى لحظة إلى أى محل من محلات التجارة فيقضى كل ذلك فى أقل من يوم . وميدان الخيار بين النفائس أفسح من أن يجعله يقاسى مضض الاصطبار . لكن كل محبوب لابد لاقتنائه من تضحية . أو ليست هذه التضحية التافهة تضحية الاصطبار على الصانع المصرى المبتدىء ، توازى عند وطنينا المتفانى فى الوطنية ، ذلك الرضى الذى يجده عند ما يعتقد أنه أدى خدمة عظيمة لبلاده من غير أن يخسر شيئاً من جيبه . وهذه الفرصة التى تمكنه من التفاخر بأنه فرش بيته أو كسا جسمه من صنع بلاده ، واعتبار نفسه قدوة حسنة ومثالا صالحاً للوطنية المصرية .

أظن بل أعتقد أن الذى يبغى الغرض يبغى الوسيلة ، فمن أراد تعضيد الصناعة المصرية وانماء الكفاءة الصناعية ، فأول واجب عليه — لا أقول أن يهب المصانع المصرية أو يقف ماله على المصانع المصرية — أن يشترى من المصانع المصرية بالثمن الذى يشترى به من المصانع الأجنبية .

بذلك يحيى الصناعة المصرية . ومن أحيا الصناعة . فانما دفع البلاد إلى الاستقلال .

المعرض الصناعى الزراعى

صناعتنا

الصعوبة فى الخطوة الأولى . متى تجاوزتها الصناعة سهل عليها السير فى طريق التقدم . ولقد شهدناها تخطوها بثبات ، فما علينا إلا أن ندفعها إلى الأمام، ذلك علينا وعلى الحكومة .

على أرباب المصانع منا أن يعلنوا عن مصنوعاتهم ليشمل العلم بوجودها فيتخذوا لهم محال فى الشوارع المطروقة . ويعرضوا بضائعهم لا نظار المارة ، وما عليهم فى ذلك إلا أن يلفتوا نظرهم إلى غيرهم فيعملوا عملهم ، فمن الخطأ أن يتخذ لعرض المصنوعات الحوانيت السحيقة الواقعة فى بطون الأزقة ومنعطف الحارات البعيدة عن الشوارع المطروقة جرياً وراء الاقتصاد فى أجرة الدكان . هذا خطأ بين ، لأن الفرق فى الربح بين ما يبيعه دكان ظاهر بارز للعيان ، وبين ما يبيعه دكان مخفى لا يهتدى اليه إلا بعد السؤال والبحث عنه فى مظان وجوده ، ذلك الفرق ، هو بلا شبهة أضعاف أضعاف الفرق بين أجرتى الدكانين . ومن الغطرسة ن يعتقد الصانع أن جودة صنعته وحدها كافية لجذب الناس إليه وتحريهم أخباره واستقصاءهم مكان تلك الوكالة المظلمة التى لا يدل ظاهرها إلا على أنها ملجأ قديم للعجزة طرحته المدنية الجديدة فيما طرحت وراء ظهرها من الأحياء المهجورة ، لأنها ليس عليها اسم محل التجارة ، وإن كان عليها ، فتراها مكتوبة بالقلم الرفيع فى زاوية غير ظاهرة كأنما خطتها يد الحياء من الاعلان عن النفس . وما يعلن الصانع عن نفسه ، ولكنه يعلن عن صناعته ، وليس هو وحده المنتفع من رواجها بل كل مواطنيه منتفعون مثله من هذا الرواج ، على أن طلاب الجيد

الجريدة فى ٢٧ من فبراير سنة ١٩١٢ العدد ١٥٠٨

من الصناعة لا يزالون قليلين . فأنك ترى الناس فى عمومهم يلبسون القطنى، ولكن الذين يلبسون قطنيات الحمصانى قليلون ، لذلك ترى البضاعة الشامية تزاحم كثيراً البضاعة المصرية فى هذا الصنف ، وإذا كان طلاب الجيد قليلين، فأقل منهم بالضرورة أولئك الذين يضيعون وقتهم ويكلفون أنفسهم مؤونة البحث عن دكان البضاعة الجيدة فى الزوايا المهجورة من المدينة .

وعلى الزبائن المستهلكين ، أى على الأمة ، أن تضع نصب عينيها أن تفضل مصنوعات البلاد عن مصنوعات الخارج ، ولو كانت أغلى منها ثمناً ، أو أقل بهجة . لأنها دائما أكثر متانة ، ولأنها بضاعة مصرية قبل كل شىء . حسب البضاعة أن تكون مصرية لتكون موضع التفضيل للمصريين، ترانا إذا جاءت الحكومة برجل أجنبى تستخدمه فى إحدى وظائفها امتعضنا من ذلك ، وورم أنف كل منا أن يقبض الأجنبى راتباً من مصر دون أبنائها . وقد يكون للحكومة كل العذر فى ذلك ، إما لعدم الكفء منا أو لأن الظروف السياسية تقضى عليها بما فعلت . ولكننا كلنا ، حتى موظفى الحكومة، لا نقبل لها عذر فى هذا الصدد . على أننا مع ذلك نسرف من أموالنا فى المصنوعات الأجنبية دون المصرية، أضعاف الألوف بما تنفقه الحكومة على الموظفين الأجانب . أليس ذلك بالصراحة وقوعاً فيما ننتقده ، وضرباً من ضروب ضعف الانتاج ، بل ذهولا عن مصريتنا وسوءاً فى تصرفنا ؟ هو كذلك . ولو أن صناعتنا قوية تستطيع أن تزاحم المصنوعات الخارجية وتصرف فى غير مصر، لهان الأمر . ولكن صناعتنا هى بحيث إن لم تجد لها مصرفا فى مصر ، ماتت كما ماتت من قبل . ماتت ولكنها تبدى الآن دلائل جديدة على أنها تبعث . فخير لنا أن نحيط هذا الطفل الحديث بعنايتنا ورعايتنا وحناننا من أن نتوقع به الموت ثم نأسف عليه حين لا ينفع الأسف . علينا أن يلفت رجال العمل والكسب أنظارهم إلى مكاسب الصناعة فيفكروا

فى حيازة الصناع الماهرين ، واستغلال مهارتهم وإتقانهم بأن يؤلفوا شركات الصناعة . فان جيل عمل الأفراد قد مضى ، ونحن الآن فى عصر الشركات ، ولا شبهة فى أن نظام الشركات هو الذى أفاد الصناعة والتجارة ورقى بها إلى ما نراها عليه اليوم فى غير بلادنا . نقول ذلك لأنه مهما كثر الطلب على الصناعة المصرية، فانها لا تستطيع أن تقوم بعرض يوازى الطلب إلا إذا كان للمصانع من رؤوس الأموال ما يسمح لها بتشغيل كميات وافرة من البضائع الاحتياطية التى هى موضوع العرض . ومصانعنا ليس لها الآن هذه القدرة، إلا إذا أخذت بأيديها شركات تقدم لها الأموال اللازمة لنفقات العرض وسد حاجات الطلب .

علينا ذلك ، وعلى الحكومة أن تلقى نظرة إلى بعض المصنوعات المصرية فتشجعها وأن تشترى منها ما يلزمها ، وأن تحتال إلى حمايتها بتعديل التعريفة الجمركية . ونحن لا ننكر أن فى هذا الأمر صعوبات متنوعة لا تقوى حكومتنا الأهلية على التغلب عليها . ولكننا من جهة أخرى نرى اللورد كتشنر يهتم بأمر الصناعة المصرية ، ولا شك فى أن أفضل اهتمام بها هو حمايتها وهى حديثة السن ضعيفة القوة ، من شر مزاحمة البضائع الاجنبية . نقول ذلك لنوفى التقسيم العقلى حقه من البيان . ولكن أملنا فى تحقيق حماية الحكومة للصناعة المصرية ضعيف قياساً على ما نراه الآن من اشتغال السياسة الأوروبية فى الشرق كتفاً لكتف . فاذا فاتتنا حماية الحكومة لا تفوتنا حمايتنا نحن أنفسنا للصناعة ، فاننا أقدر على حمايتها من الحكومة ، إذا وضعنا نصب أعيننا أن الأصناف المصرية من البضاعة المعروضة فى السوق هى كل شىء ، وغيرها لا شىء . وبودنا لو تفضل كبراؤنا فأرسلوا للجرائد أخبار التوصيات التى وصّوا بها فى المعامل المصرية ، حتى يكونوا قدوة للناس فى هذا السبيل . قد يرى بعضهم

أن الاقتراح غير لائق . ونراه كذلك . ولكن اللائق يضحى على مذبح النافع . فاللياقة لا تجب المنفعة . ونحن حقيقة فى أزمة من جهة المالية الصناعية ، يجب علينا الخروج منها بكل الوسائل المشروعة . ذلك علينا نحن دون غيرنا . فلنجرب همتنا ، ونستجمع وطنيتنا ، ونحيي صناعتنا ، حتى يثبت لأنفسنا بالتجربة أننا صالحون حقيقة لخدمة البلاد من أقرب الوسائل .

تاريخ اداب العرب للرافعى

الاديب وعلم الادب والاخلاق

لا يزال المعنى المدلول عليه بالأدب معنى عاما شائعاً غير محدود الجهات حداً واضحاً فى الأذهان . بل إن هذا المعنى تأخذ منه النفس صورة لا تزال مبهمة حتى يأتيها المثل الجزئى فيحددها تحديداً ما . فاذا قرأت قطعة من الشعر فى الغزل أو فى الوصف أو فى الانتقاد ، قلت إن هـذه القطعة من الأدب . كذلك إذا وقفت على مقالة من النثر فى غير موضوع العلوم الدراسية البحتة، روعى فى كتابتها الفصاحة والبلاغة وقواعد اللغة الصحيحة، قلت إنها قطعة من الأدب . فاذا وقع لك كتاب فى التاريخ أو فى الارشاد مهما كان مساسه باللاهوت، فذلك من الأدب أيضاً .

يتعلم المرء فروع الطب فيصير طبيباً ، وعلوم الهندسة أو الحقوق فيصير بذلك مهندساً أو متشرعاً . أعرف ذلك ولـكنى لا أعرف بالضبط بم يصير المرء أديباً ، إلا أنى أعرف أن الأديب يجب عليه أن يكون قد قرأ كثيراً مما كتب فى التاريخ والانتقاد والشعر ، وما وقع الاجماع على بلاغته من كتب السير أو القصص، وما وضعه الـكتاب والشعراء السالفون والحاضرون وبلغ الشهرة العامة وأطرافا من نـكات محاورات الأدباء الأقدمين .. الخ

من اجتمع له ذلك قلة أو كثرة، فهو أديب مع مراعاة البيئة التى هو فيها أو التى سمته أديباً . أو لو كان هذا الأديب لا يعرف نظام المجموعة الشمسية من الفلك ولا قاعدة عكس مُربَّع البعدِ فى علم الطبيعة . ولا مساحات المستويات الهندسية العادية ، ولا شيئاً من أوليات العلوم ؟ نعم . الذى قرأ بامعان ما نسميه عادة كتب الأدب ، واستظهر بعض القصائد ، واستطاع

الجريدة فى ٤ من مارس سنة ١٩١٢ العدد ١٥١٣

أن يقول عن فكرة بعينها لأحد الكتاب إنها فكرة ساقطة، أو عن تركيب لغوى إنه تركيب سمج .. الخ . هذا هو الأديب. لذلك نجد المزاحمة على لقب « أديب » أكثر من المزاحمة على أى لقب من الألقاب العلمية الأخرى كالطبيب والمهندس والمحامى .. الخ.

بل تكاد تكون المزاحمة عليه عامة حتى بين العوام . لأنه ليس للأديب شهادة بعينها ولا كمية معينة من الكتب يقرؤها ، ولا شرط ظاهر لحسن البيان غير مراعاة قواعد النحو البسيطة . بل مع عدم مراعاة تلك القواعد فى بعض الأحيان . وعلى هذا ليس لجماعة الأدباء حدود خاصة، بل قد يكون الطبيب أديباً ، والمهندس أديباً ، والفيلسوف أديباً .

من أجل ذلك ترى التفاوت بين الأديب والأديب كالتفاوت بين السماء والأرض . أى الأدباء أشمل إحاطة بضروب الفصاحة ، وأسرار البلاغة وعلماً بأطراف العلوم المختلفة ، وأوسع حافظة للمعانى ، وأقدر على نقد الأساليب وأشد ذكاء ، وأدق نظراً ، وأرق عاطفة ، وأصح ذوقاً . وأكثرهم استحقاقاً للقب الأديب وإن لم يكن خط قطعة واحدة طول حياته . فالأديب فى عرف الأدباء ليس هو المعنى بذلك اللقب الذى نجعله فى مراسلاتنا اليومية قاطرة تجر وراءها ألفاظ التفخيم وعنوانات الشرف فتقول (حضرة الأديب الفاضل المحترم . . .) خطاباً لذلك الذى لم يقرأ من موضوعات الأولين إلا الأبجدية وتوابعها

ولكن اسرافنا فى التلقيب بالأديب وتصدقنا بعضنا على بعض به وتحاشينا أن يلقب بالطبيب أو بالمهندس من لم يكن فى الحقيقة طبيباً أو مهندساً ، ذلك الاسراف دليل آخر على أن ماهية الأديب فى أذهاننا غير قارة وصورتها غير محدودة بحدود تميزها عما عداها ، إلا أن يكون المقصود بالاديب هو الرجل المهذب الطاهر الأخلاق . وهذا المعنى غير ملحوظ، لأن لفظ الأديب يقرن عادة بالفاضل ، ولا يستعمل إلا للقارئين دون الأميين

قد يكون الانسان فى بعض الأزمنة أديباً إذا حفظ شيئاً من المواليا أو المواويل الحمر والأزجال وجعلها أقيسة له يزن على منوالها ، وإن لم يكن ليعرف مما ذكرنا عن الأدب شيئا . حتى لقد يطلق على ذلك الذى يرتجل كلاما مقفى أغلبه فارغ خال من المعانى التامة التى من شأنها أن ترتاح لها النفس، ومن ذلك البيان الذى يسحر النفس وإن من البيان لسحرا ، من أولئك المرتزقة بالدف وضروب الكلام فى الموالد والأسواق . فان هؤلاء كانوا يسمون أيضا أدباء ، ولعل هذه التسمية قد جاءت من أنه لم يكن يوجد غيرهم أكثر استحقاقا منهم لهذا اللقب، كما كان يسمى بعض المشعوذين ومدعى الطب ، أطباء وحكماء . وكما سمى بعض البناءين مهندسين معماريين . لأن الظاهر أن الأسماء لا تعطل فى هذا الوجود، فان لم تجد مسمى تلبسه، لبست أقرب المعانى اليه وأكثرها له مشابهة ، ومن أولئك الأدباء أميون من البدو يرتجلون ضربا من الشعر ذا وزن خاص من غير أن يتكلفوا مراعاة الاعراب ولا قواعد اللغة ، يودعونه خيالاتهم وتشبيهاتهم التى من انحطاطها لا تخرج عن كونها مقدمات شعرية تلذ لسامعيها من البدو ، كما قال أحدهم :

جملها تحت اللى ميسور بها ويثور . فنار وولع فى بابور
جملهـــا وبن يحبـك بخط وهى فوقـه عين الشهان
تركى شـارب ومليط يطير مخ جابين السيســـان
الله عليم إنـه مشلـــط مرض لا فى لى لى زمـان
هوى بى مولى الشـال يغط يسحب كيف رياح الجـان

أو كقول بعضهم فى وصف معركة :

حبك سوقهـــا دار رنه وفرس الردى بـه غارت
وإن رأيت قرعات الحصنـة مقات هوروهـــا وبارت

وكقول الآخر فى وصف تلك المعركة أيضا :

يوما ياهنـا من غاب عنـه والا حاضره وكاسب ثنـاه

يوما فيه قرعات الحصنة كانايات بيت السبل جاه

وإنما ذكرنا مثل هذه الأمثلة ليعرف القارىء بعض التفاوت بين الأدباء، سواء كان فى العصور المختلفة أو فى عصر واحد. فمن هؤلاء الأدباء الأميين، الاشوقى وحافظ والمطران وحفنى بك والمويلحى والمهدى والمنفلوطى والرافعى ... الخ الخ. كل أولئك أدباء فى عرف الجماهير. وإنما جاء ذلك من أن صورة علم الأدب فى النفوس لم تأخذ حظها من الظهور، ولم تستوف حدوداً مرسومة كبقية طوائف المعلومات الانسانية الأخرى. أطلنا الشرح فيمن هو الأديب، لأننا نحب أن نأخذ تعريفات الأشياء من الوجود الحسى لا من التصوير المجرد، ولأن تعريف الأدب فى لسان العرب هو (مايتأدب به الأديب من الناس) فمن اللازم أن نتعرف من يسميه العرف أديباً حتى نستطيع أن نحدد ماهية الأدب.

وإذا جرنا الحديث إلى الأدب فى اللغة فانا لا نجد مناصا من القول بأن ماهية الأدب لغة ليست بأظهر منها اصطلاحا، بل هى مثلها مترامية الأطراف قلقة فى ذاتها. إذ يقول علماء الفقه إن الأدب هو من مادة الأدب وهو الدعاء، ومنه قيل للصنيع يدعى اليه الناس مدعاة ومأدبة. وسمى الأدب بذلك لأنه يؤدب الناس إلى المحامد وينهاهم عن المقابح. ولا شك فى أن هذا التعريف اللغوى لا يتمشى تماما مع ما نريده من الأدب المسمى بالفرنساوية (litterature) لأن الذى يؤدب الناس ويدعوهم إلى المحامد وينهاهم عن المقابح مباشرة، إنما هو علم الأخلاق. ولا يؤاخذنى أصحابنا الأدباء إذا قلت إن الأدب، أدب اللغة، لم يكن من آثاره الدعوة إلى تلك المحامد مباشرة، بل قد يكون ذلك بالواسطة، لأن الأدباء فى كل زمان لم يكن فى سلوكهم من التحرج ما للأخلاقيين الذين قد لا يعرفون من قطع الأدب شيئا كثيرا ولم يقرأوا خزانة الأدب للبغدادى ولا الكامل للمبرد ولا الجمهرة ولا دواوين الشعراء وكلام الخطباء.

على أننا باطلاقنا الأدب على هذه الماهية التى فى أنفسنا منها صورة ما، أقرب تناسبا بين اللفظ والمعنى من الفرنساويين . لأن لفظ الأدب عندهم مأخوذ من بعض لوازم معنى الأدب وهو (lettre) حرف الهجاء ، أما عندنا فان من معانى الأدب التعليم . أدبه أى علمه بالاطلاق، فالذى علينا هو أن نقيد هذا الاطلاق بالقيود التى نأخذها من اصطلاحنا ، فيما يتعلق بمعنى الأدب .

وعلى هذا يمكن رسم الأدب بأنه مجموع الآثار الجميلة من النظم والنثر والتاريخ فى الموضوعات غير العلمية الجافة فى زمن بعينه أو فى حياة أمة بعينها ، فالأدب بالنسبة للموضوعات الكتابية أو الخطابية كالفنون الجميلة بالنسبة لموضوعاتها . فكما أن سماعك للموسيقى يحرك العواطف ويدعو إلى الرضى ، ورؤيتك لرسم جميل أو صورة جميلة أو بيت جميل ... الخ تبعث فى نفسك حركة مقبولة . كذلك قراءتك قطعة من الشعر الجيد أو النثر البليغ أو قصة خيالية أو تاريخية ، تؤثر فيك ذلك التأثير .

وكما أن موضوعات الفنون الجميلة هى الموسيقى والغناء والرسم والتصوير بجميع أنواعه ... كذلك موضوعات الأدب أو الآداب هى القطع من المنظوم والمنثور ولو كانت هجائية . ولا شك فى أن قوام هذه الموضوعات هو اللغة من حيث فصاحة الكلمة وبلاغة المعنى وصحة التركيب ومتانة الارتباط وجمال الأسلوب . فالبحث فى الأدب وفى تاريخ الآدب، يدعو حتما إلى البحث فى اللغة التى هى مادة نسجه . فقد أحسن السيد مصطفى الرافعى إذ قدم بين يدى بحثه فى تاريخ آداب العرب بحثا مستفيضا فى تاريخ اللغة العربية ونشأتها وتفرعها وما يتصل بذلك . ثم أردفه ببحث فى تاريخ الرواية، وهذا هو ما أفرد به الجزء الأول الذى طبع من الكتاب ، وهو الذى بين يدينا الآن .

قرأنا هذا الجزء . فأما نحوه فعليه طابع الباكورة فى بابه . يدل على أن

المؤلف قد ملك موضوعه ملكا تاماً وأخذ بعد ذلك يتصرف فيه تصرفا حسناً . وليس من السهل أن تجتمع له الأغراض التى بسطها فى هذا الجزء الأول إلا بعد درس طويل وتعب ممل ، لم يتأخر هو عن وصفه فى مقدمة كتابه . وأما أسلوب الرافعى فى كتابته فانه سليم من الشوائب الأعجمية التى تقع لنا فى كتاباتنا نحن العرب المتأخرين ، فكأنى وأنا أقرؤه اقرأ من قلم المبرد فى استعماله المساواة وإلباس المعانى الفاظاً سابغة مفصلة عليها لا طويلة تتعثر فيها ولا قصيرة عن مداها تودى ببعض أجزائها . وإن هذا الجزء ، بل هذه المقدمة، تدل على أن المؤلف سيخرج لنا من تاريخ أدب العرب مايجمع شملها بعد التشتت فى كتب متعددة، ويكون بذلك قد أدى للأمة أعظم خدمة يؤديها أشد الأدباء غيرة على الأدب .

نقول ذلك ونكرره لأن الأدب ليس كما يراه أهل العجلة فى النظر آلة مجردة لسمر الأدباء . وقصصه مقتلة جميلة للوقت الثمين . بل الواقع أن الأدب وتاريخ الأدب ، مشخص من أقوى مشخصات الأمة يربط ماضى أجيالها بحاضرها ويحدد ماهيتها ويميزها عن ما عداها ، فتستمر شخصيتها وتتسع بذلك دائرة المشابهات بين أفرادها ، وتقوى روابط التضامن فيهم . غير ما يكسب الباحث فى الأدب من رقة العاطفة وحسن الذوق والقدرة على جمال التعبير عما فى نفسه من العواطف والأفكار وحمل الناس على الاصغاء اليه وقبول مذاهبه قبولا حسناً . فالأدب فى كل زمان هو الصانع الوحيد لآلات شيوع المذاهب من الكتابة والخطابة .

فمن الغفلة أن يغمط حقه بين المعلومات الانسانية الأخرى ، وفيه ما ذكرنا من نفع الأفراد والأمم . لهذا النظر أيضاً نكبر غرض الرافعى ونشكره على ما حققه من بعض هذا الغرض ، ونحسن الظن من الآن بما سيأتى به من تحقيق غرضه الكامل : ونقترح عليه أن يتحرى تاريخ العبقريين من الشعراء والكتاب السالفين ويطيل فيه بقدر الامكان وإن كان ذلك يدخله فى غمار الكاتبين قبله فى تاريخ الأدب . لأن عمله لا يأتي بأكمل ماينتظر منه من الفائدة، إلا إذا كمل من هذا الطرف أيضاً . وإنه على ذلك بعد مارأيناه من قلمه لقدير .

موظفونا

لا خلاف فى أن موظفينا اقتربوا كثيراً من معرفة الواجب أكثر مما كان عليه أمثالهم فى العهود الماضية، بحكم الرقى الزمنى وبفعل المدرسة الجديدة. ولكننا باعتراف موظفينا الأذكياء، لا نزال بعيدين جداً عن المثال الأعلى للموظف.

نحن لا نعدم بين موظفينا كثيراً من الأذكياء الأكفاء الذين يستطيعون أن يأتوا بالاصلاح اللازم للبلاد. ولكن الذى ينقصنا، هى الروح العامة للادارة من جهة، واعتقاد الموظفين بالمسئولية الأدبية من جهة أخرى.

أما الروح العامة للادارة فى مصر فانها غير متجانسة الأجزاء مجهولة المقاصد والبرامج عند الموظفين أنفسهم. وليس كل أسباب ذلك راجعة إلى الاحتلال، وعجز السياسة عن إيجاد نقطة تلتقى فيها مقاصد المحتلين ومقاصد الوطنيين. بل من تلك الأسباب ماهو متعلق بولاة أمورنا، فان الحوادث لا تزيدنا كل يوم إلا علماً بأن الحكومة فى بلادنا إنما هى لمصلحة الحكام لا لمصلحة المحكومين. فاذا كانت هذه القاعدة هى روح الادارة المصرية عند العنصر الأهلى للحكومة، فلا غرابة أن تظهر هذه الروح على تصرف موظفينا فى فروع الادارة المختلفة. نكرر أن موظفينا لا تنقصهم الكفاءة، ولكنهم مدفوعون فى أعمالهم بهذه الروح العامة التى يستمدون منها السلطة إلى التوفيق طوعاً أو كرها بين القوانين المكتوبة وبين روح الحكم المنتشرة فى عالم الحكومة، والتى تبدو أشكالها المختلفة على أوامر الرؤساء الشفهية ونصائحهم لمرءوسيهم فى الظروف المختلفة. وإنه لا سبيل إلى الحصول على نتيجة سريعة للاصلاح، إلا إذا تغيرت من نفوس ولاة أمورنا قاعدة الحكم

الجريدة فى ١١ من مارس سنة ١٩١٢ العدد ١٥١٩

الحالية بمبدأ آخر أكثر انطباقا على مقتضيات القرن العشرين، وهو مبدأ أن الحكومة إنما شرعت لنفع المحكومين لا لمنفعة الحكام.

أما اعتقاد الموظفين بالمسئولية، فانه لا يزال مع الأسف ناقصا. وليس سبب ذلك هو جهل الواجب. ولكن الموظف المصرى قد رأى نفسه ناقص الحرية فى العمل. ناقص الذى تخوله له قوانين الادارة وتقضى به ضرورة النظام، فخف عنده وزن المسئولية، لأن المسئولية، فرع عن الحرية. وليس من السهل أن يقوم الانسان بالواجب، إلا إذا اقتنع بأنه قد أخذ المقابل له وهو الحق.

قد يقال إن الموظف يأخذ من الأمة الأجرة فيجب عليه أن يؤدى مقابلها من العمل. ولكن صناعة الحكم ليست كبقية الصناعات المادية أو الأدبية المعينة. بل الحكم عمل قليله يرضى ذمة العامل، وكثيره يعتبر قياما بأكثر من الواجب. لا يكفى فى الحكم أن تكون أعمال الموظف منطبقة على القوانين والمنشورات، يذهب إلى مكتبه فى الساعة المعينة ويخرج منه فى الساعة المعينة ويضع رأيه أو الرأى الذى يوحيه إليه غيره على ما يقدم له من أعمال الحكومة. يطيع روساءه ويحترم زملاءه.

لايكفى فى الحكم ذلك، بل أول شرط للحاكم أن يكون ذا روح قوية وأغراض عامة، لايخط إشارة على ورقة الاملاحظاً فيها الغرض المقصود من النظام والرقى المنشود لحالة البلاد. عفيف النفس واليد واللسان محباً للخدمة التى يأتيها. شغوف بالوصول إلى نتائج أعماله. مثالا صالحاً لجميع الذين يلى أمرهم، كل هذه الصفات ضرورية للحاكم مع أن لافائدة من اشتراطها على الموظف. لأن التظاهر بهذه الصفات، قد يكفى فى اعتباره متصفا بها وان كان خلوا منها فى الواقع.

لذلك كانت المبالغة فى نقد الحاكم مرتباً ضخماً ليست ضخامة من طمعه فيما فى أيدى الناس. وحقه بمظاهر القوة ليس كافياً لاعطائه المهابة

والاحترام اللازمين للحكم . فصناعة الحكم فى الحقيقة موكول تحديد أوضاعها لنفس الحاكم وشرفه ومحبته لبلاده .

فاذا رأينا الموظفين عندنا أكبر عملهم أن ينفذوا أوامر غيرهم، لا نعجب من أن نرى منهم من لا يحب وظيفته ويريد الخروج منها اليوم قبل الغد . ويلذ له سماع انتقاد الحكومة والطعن على الحكومة بشرط ألا ينقل هذا المجلس إلى الرؤساء القادرين . ومن عدم حب الموظف لوظيفته ينتج عدم احترامه لها ، ثم يفضى الأمر إلى تفريطه فى احترام نفسه أيضاً — وليس حكمنا هذا عاماً فى الموظفين ، ولكن الذى يصدق عليه هذا القول لا يزال بيننا مع الأسف كثيراً — ومتى كانت هذه حال الموظف ، قل أن ينتظر منه الاعتقاد بواجب الخدمة والقيام بها حق القيام .

وإذا تغيرت الروح العامة للادارة المصرية وأصبحت قاعدة الحكم مصلحة المحكومين لا مصلحة الحكام ، وإذا استمرت كفاءة الموظف باعطائه حقه المكتوب فى القوانين والتخلية بينه وبين الأوامر الشفهية، وهى وقتئذ لن تكون موجودة بالضرورة ـ هنالك تظهر كفاءة المصرى ظهوراً حقيقياً، ويأتى بالاصلاح الذى تطلبه البلاد .

استقالة سعد زغلول باشا

لا يضيرنى أن أكون متهما بالانتصار لاستقالة الوزراء أو باستقالة الموظفين حتى المستخدمين ، مادامت هذه التهمة ليست كاذبة كغيرها من التهم الأخرى . فانى أعتقد أن الوظيفة مهما كان نوعها ضريبة على الموظف، لا منحة له . فاذا عجز بأى سبب من الأسباب عن أن يؤدى إلى أمته أكثر مايستطيع أداءه من خدمة الحق والعدل وتحقيق المبادىء التى يعتقد صلاحها ، سواء كان هذا العجز ناشئا عن شعور بعدم الكفاءة للمركز الذى يشغله أو كان ناشئا عن ظروف سلبته حرية العمل فى وظيفته كلها أو بعضها، فالواجب عليه أن يستقيل. وتكون استقالته مشرفة لشخصه، مشرفة لقومه، ودرسا نافعا للناس، ومثلا صالحا للصدق والاخلاص فى خدمة المجموع. ليست الوظيفة لمصلحة الحاكم، ولكنها لمصلحة المحكوم . وإن السلطة التى فى يد الموظف إنما هى لمصلحة الأمة لا لمصلحة شخصه . كلها لمصلحة الأمة ، ولا يجوز أن يكون منها لمصلحة شخصه شىء إلا شعور الرضى. ذلك الشعور الذى يحس به الرجل عند مايقوم بالواجب عليه لقومه . فما دمنا نصدر عن هذه القاعدة، فلا عجب أن ننصب أنفسنا نصاراً لفكرة استقالة الموظف كلما وضعت العراقيل أمام حريته فى العمل ، فأصبح يشعر بأنه لا يؤدى للأمة أكثر مايستطيع أداءه من الخدمة ، بل قد يتطرق الغلو إلى اعتقادنا هذا فيجعلنا لا ننكره استقالة الرجل العامل ذى العقل الناضج والارادة القوية من خدمة الحكومة، ولو لسبب شخصى لا علاقة له بالعمل ولا بالحكومة. وإن الذى يزج بنا فى هذا الغلو هو أننا فى بلادنا لم نصل بعد إلى الموازنة بين الأمة وبين الحكومة فى عدد الرجال الأكفاء المستعدين لأن يبنوا بأيديهم مجد أمتهم ،

الجريدة فى ٤ من ابريل سنة ١٩١٢ العدد ١٥٤٠

فان الحكومة وهى بنظامها الحالى الذى يسمونه النظام الاستبدادى ، ليست هى حكومة الأمة كما هو الحال فى الحكومات النيابية . فهى بذلك مع الأمة فى تنازع مستمر على السلطة . تنازع ينتهى بغلبة أيهما أكثر عددا من الرجال المهذبين القادرين على ضبط أهوائهم والدفاع عن مبادئهم . ولكن الحكومة كانت تضم إليها كل متعلم من المتعلمين وتحيطه بدائرة ضيقة من القوانين لا يستطيع معها أن يكون حجراً ثابتاً فى بناء سلطة الأمة . فكانت الأمة على ذلك أقصر طمعاً من أن تتشبث بطلب حقوقها الطبيعية، وأضعف من أن تحقق من سلطتها شيئا حتى زاد عدد المتعلمين فيها عن حاجة الحكومة من ناحية ، وخرج من الحكومة بعض أفرادها من ناحية أخرى . فكان لوجود هؤلاء المتعلمين فى الأمة وزن فى كفتها، بل كانت كفتها خفيفة جدا بالنسبة لكفة الحكومة فى ميزان التعاون بين الطرفين ، ولكننا لانزال نجد كفة الحكومة راجحة بعدد رجالها الأكفاء على كفة الأمة ، ولاشك فى أن التعادل أضمن لصون المصالح العمومية . هذا النظر هو الذى — كما يقولون — يخرج بنا عن حد الاعتدال فى حب استقالة الموظفين . لأن الحكومة فى شكلها الحاضر لا تقدم متعلمين ينفذون القوانين ويديرون ماكينتها الكبرى على الطريقة التى ترسمها هى والأمة، تكسب بتحرير الرجل القوى من القيود الحكومية قوة حرة ، تعينها على تحقيق مطلبها من الرقى ، وتشد عضدها للأعتماد على نفسها فى الظروف الصعبة .

ليس هذا هو كل ما يفسر تهنئتنا للوزير المفضال سعد زغلول باشا على استقالته من وزارة الحقانية . بل نضيف إليه أن إستقالته تسجل له انتصاراً مبيناً

دخل زغلول باشا الوزارة بين تصفيق الأمة بأسرها واستحسانها ؛ ولا معنى لاجماع الطبقات على استحسان دخوله الوزارة بشكل ما عهدناه لوزير غيره عند تعيينه ، إلا ليكون ناصراً للأمة مدافعاً عن الحق متشدداً فيه . دخل الوزارة ليمثل فيها فرقة المتعلمين الأحرار الذين ليس على عقولهم سلطان إلا الحق، ولا على قلوبهم إلا حب الوطن ونفعه ، فحقق فى المعارف

سلطة المصرى وملأ كرسى الوزير ، وتمكن بدهائه وقدرته من وضع مستشاره عند حد القانون، وسوى بين الموظفين الأجانب وبين الوطنيين، وحقق آمال الأمة فى أكثر ما طلبت من التعليم باللغة العربية ، وجعل لغة التعليم لغة الامتحان ، وأعاد عهد الارساليات وجعل النظامات المدرسية قوانين لا بد من عرضها على مجلس شورى القوانين، إلى غير ذلك من المشاريع التى أعادت إلى المعارف عهد وزيرها المأسوف عليه على مبارك باشا . وكان من أعماله فتح مدرسة المعلمين الخديوية ، ومدرسة القضاء الشرعى التى وجد فى انشائها صعوبات جمة كانت محكا لشجاعته الأدبية وقدرته الوزارية ودهائه السياسى ، فلما أخذ وزارة الحقانية بين يديه، لم يفرط فى حقه بصفته وزيراً، ولم يكن فيها بأقل غيرة على اقامة العدل منه فى نظارة المعارف على نشر التعليم، حتى كان دفاعه عن اعتقاده، مجلبة لمخالفة السلطة فى النظر . فترك الوزارة بين الثناء والاعجاب. أليس ذلك من أجل مظاهر الأباء وحرية الاعتقاد؟ أو ليس ذلك معنى الانتصار المبين؟

يقول المقربون من الحكومة إن سعد باشا قد نقصه الدهاء اللازم للوزير لارضاء السلطة . على أن ذلك الدهاء لم ينقصه، فانه قد نجح كثيراً فى حمل السلطة على الرضى برأيه وتحقيق مشروعاته . ولكن الظاهر أنه فى هذه الأيام الأخيرة، وجد فى ظروف لا يمكن فيها التوفيق بين رأيه وبين رضى السلطة فاعتزل . والجرائد التى هى مرآة الرأى العام مجمعة على الثناء عليه والاعتداد بقدرته وحسن صنعه، حتى فى الاستقالة التى جعلها مشرفة له، حتى قال بعضهم إن استقالته تعتبر استقالة للوزارة .

ومهما يكن من القول بتعضيد الوكالة البريطانية لسعد باشا زغلول ، فمن المحقق أن الرجل فى كل عمله لا يخالف اعتقاده ولم يداج فيه، بل كان يدافع عن اعتقاده أمام السلطة الشرعية وأمام السلطة الفعلية، بدليل ما شاع من أن اتفاق السلطتين على رأيه لم يحوله عنه، بل أدى به إلى الاستقالة. فاكرم بالرجل وبمبدئه وأحبب الينا أن يكون هذا الدرس الذى يلقيه سعد باشا نافعاً للحاكمين والمحكومين على السواء .

الحـــرية

وقع أحد فلاسفة اليونان فى الرق وقادوه إلى سوق العبيد ليبيعوه فيها فأخذ ينادى : (من يبغ أن يشترى له سيدا) . فمن القدم أن المفكرين من بنى الانسان يعتبرون الحرية طبيعية وأنها معنى من المعانى اللازمة للنفس لا تنفك عنها مطلقاً. ومهما عطلت آثار الحرية فمنع الحر من عمل مايريد كأن كم فوه فلا ينطق ، وشد وثاقه فلا يبطش ، وقيدت رجلاه فلا يسعى ، فانه مع هذا كله لا يزال حراً حائزاً جوهر حريته، ولو نقصه العرض الذى هو أثر الحرية . خلقت نفوسنا حرة ، طبعها الله على الحرية ، فحريتنا هى نحن ، هى ذاتنا ومقوم ذاتنا ، هى معنى أن الانسان انسان ، وما حريتنا إلا وجودنا ، وما وجودنا إلا الحرية .

ليس فى استطاعة أحد أن يسلب أحداً حريته قبل أن يسلبه روحه ، وليس لامرىء أن ينزل عن حريته لغيره ما دام لا حق له أن ينزل عن حياته التى وهب الله له، والتى لا يأخذها إلا هو .

غير أن آثار الحرية قد غلب عليها اسم الحرية ، متعدداً بتعدد جهاتها . فالقدرة الفعلية على العمل والترك، هى الحرية الشخصية أو هى الحرية المدنية ، وتعريفها أن تعمل ما تشاء بشرط ألا تضر بالغير .

وأما الحرية السياسية، فهى أن يشترك كل فرد فى حكومة بلاده اشتراكا تاما كاملا، وهذا معنى ما نسميه بسلطة الأمة .

حريتنا السياسية هى كفيلة الحرية الشخصية، أى كفيلة لنا فى ظهور آثار حريتنا الطبيعية ، فمن الحرص على تمتعنا بآثار تلك الحرية حرية القول والعمل، أننا نتشبث بالسعى لنيل حريتنا السياسية التى هى الكل فى الكل ، ما دامت

الجريدة فى أول مايو سنة ١٩١٢ العدد ١٥٦٣

هى الكفالة الوحيدة التى لنا فى التمتع بفضل الله علينا ونعمة وجودنا وأعز هبة على أنفسنا ، وهى حريتنا .

من المقدمات الشعرية أن نتغنى بأن الحرية لألاء يأخذ بأبصارنا ومعشوقة جميلة فى قيد قلوبنا ، ومعنى عال يسحر عقولنا ، وسعادة اليها مسعانا . لها محيانا وفيها مماتنا . نعم تلك مقدمات شعرية لأن حريتنا أبسط من أن تكون ذلك كله ، وليست محتاجة فى ظهورها إلى الشعر والتغنى ، لأن حريتنا هى نحن .

يخزى الرجل منا أن يكون فاقد الحرية السياسية أو فاقد الحرية الشخصية ، يخزى أن يكون عبداً لمخلوق أياكان . بل يخزى أن يؤثر عنه أنه عبد شهواته والناس فى ذلك كلهم سواء . أليس مصدر ذلك الشعور فى الانسان أن كل نفس تعتقد بمجرد الفطرة أن حريتها ليست إلا ماهيتها وأن نقص الحرية ، أى نقص آثار الحرية ، نقص فى الذات وعجز فاضح يفر من نسبته الرفيع والوضيع على السواء .

إذا كانت حريتنا هى وجودنا ولا معنى للوجود إلا بها ، أليس من المفهوم بسهولة عنايتنا بكفيل هذه الحرية ، أى بالحرية السياسية ، أى الاشتراك فى إدارة بلادنا وتحقيق سلطة الأمة . اننا لو بذلنا كل جهدنا ووقفنا كل وقتنا على نيل هذا الكفيل ، لكنا فى ذلك معذورين

لو كانت مرتبتنا السياسية فى أيدينا لجعلنا نطلب الغاء نص المادة (١٥١) من قانون العقوبات . ذلك النص الذى هو من بقايا القوانين القديمة التى لم يلدها إلا روح القرون الوسطى . ولم يثبتها إلا ذلك الخيال الذى ما زال ينتاب الرؤوس ويخامر العقول ، وهو الاعتراف بالتقديس لأشخاص الملوك أو لسلطة الحكومات . إن هذا النص فسيح يدخل تحته كل انتقاد مهما كانت المصلحة العامة هى التى تمليه ، وحب الخير يكتبه مسلسلا بقيود الاعتدال ومحوطاً بحدود الأدب . إن هذا النص يقف فى طريق الانتقاد فيخنقه ، والانتقاد أساس حسن الادارة ، فلا شك فى أن هذا النص يقف فى طريق حسن إدارة البلاد .

لو كانت حريتنا السياسية فى أيدينا لأنحينا عليه كما أنحى عليه الفرنساويون فطردوه من قانونهم ، مع أنه كان معطلا كما قال عنه بعضهم ، إنه نص خلق ميتاً وعاش ميتاً . فعسى أن ينعم نوابنا النظر فى هذا النص ليجدوا أن استمرارا وجوده لا يتفق إلا مع مبدأ الرهبة ، مبدأ الحكم القديم . وأنه لا يتفق مع مبدأ العدل والمنفعة اللذين عليهما يسير الحكم الجديد . بل هو من العوائق الكبرى فى الظروف الحاضرة لتقوية الروابط بين أمتنا وبين حكومتنا . وحسبك دليلا على شعور الحكومة بعدم المصلحة من تطبيق هذا النص ، أنه لم يطبق فى تاريخ القانون المصرى إلا أمس . كأنما وضع فى القانون لا لحماية الحكومة العادية ، ولكن لحماية الحكومة أزمان الاضطراب . على أننا كنا ، ولا نزال إلى اليوم ، قائمين بالسكينة بأكمل معانيها ، راغبين الآن وغداً فى العمل على تأييد السلام .

حرية الرأى

نعترف بأنه ليس كل الناس يستطيع أن يدفع ثمناً غالياً فى حرية الرأى ، بل من السهل على المتأمل فى تصرفات الناس أن يجد الأمثله الكافية لاقتناعه بأن كثيراً منهم لا يشترى هذه الحرية إلا بالثمن البخس ، ولا يقتنيها إلا إذا جاءته مجاناً ولم تكلفه فى اقتنائها خسارة ولا عناء .

بل هو يزهد فيه إذا جاءه من تحت رأسها حرمان من أية شهوة أوفوات لأى زخرف من الزخارف التى هى فوق الكماليات ، كابتسامة من وزير أو ترحيب من مدير . حتى الحرص على طيب خاطر محادث محترم قد يكفى وحده للزهد فى حرية الرأى . هذا مقام ليس خاصاً بطبقة العوام ولا بطبقة الخواص ، ولكنه مقام الذى هانت عليه نفسه واحتقر ذاته وذبح حياته المعنوية قرباناً لأحسن مراتب العيش . أو الذى ظن أنه يستطيع العيش من غير شخصية ولا قيمة فى سوق الرجال .

نعترف بوجود هذا الصنف من الناس ويوجد صنف آخر أوغل منه فى مقام الزهد فى حرية الرأى . هو ذلك الذى لم يكفه ضعفاً أنه تنازل عن رأيه إكراماً لغيره ، يتخذ فوق ذلك رأى الغير مذهباً يجادل عنه حتى ينال المكافأة البخسة من ذلك الذى استخدمه واسترقه ، فجعله عبداً له أى عبد . عبد لا نظير له فى العبيد ، لأنه عبد الذات وعبد اللسان .

مهما كان عدد الزهاد فى حرية الرأى فان هذه الحرية كانت عندنا فى مصر إلى آخر عهد اللورد كرومر وبعده بقليل محترمة ظاهرة الأثر شائعة فى جميع الطبقات ، حتى لقد كان يعلم عن بعض موظفى الحكومة أنه ضد الاحتلال يصرح برأيه فى المجالس وينقل عنه هذا ، ومع ذلك كان له من احترام ولاة

الجريدة فى ١٦ من مايو سنة ١٩١٢ العدد ١٥٧٥

الأمر لحرية الرأى ما كان يحميه من النتائج الطبيعية لتصريحاته . ناهيك بأولئك الذين لم يكن لهم وظيفة فى الحكومة يخشون العزل منها وراتباً رزقا يخافون قطعه . أولئك كان لهم من حرية الرأى ما يجاوز الحدود الوضعية لتلك الحرية .

بعد ذلك تقبض صدر الحكومة أمام حرية الرأى والاسراف فيها ، فأرادت حدها بحدود ضيقة ، ولكن فى بيئة معينة ووسط محدود . بعثت قانون المطبوعات ليحد من حرية الصحافة وأكثرت من تطبيقه لتخيف الصحافيين، وشرعت فى تطبيق المادة (١٥١ عقوبات لتضع النقد فى حدود أضيق من الحدود الأولى التى جرى عليها العرف نحو ثلاثين عاماً . وأصدرت قانون الاتفاقات الجنائية لتطمئن نفوس من مساورة ذلك الكابوس الوهمى الذى من شأنه أن يغشى أحلام الكبراء والوزراء فى كل زمان من أزمنة انتقال الأمم .

ونكرر دائما أن هذه القوانين لا تتناول فى تطبيقها إلا جماعة محدودة وفئة خاصة هى فئة الكتاب ، ولم تتعرض هذه القوانين للناس فى مجالسهم ولا فى حرية آرائهم التى كانوا يبدونها قبل اليوم صباح مساء . ولكننا على هذا نرى فى البلد كالخوف خيم على النفوس فى هذه الأيام الأخيرة، حتى لقد رأيت من أكثر الناس تطرفا من يبلع الآن رأيه بريقه ويمسك عما كان يفيض فيه من آرائه لجلسائه فى الاحتلال والمحتلين وفى تصرف الحكومة الحاضرة والسابقة من غير مبالاة . بل نجد أسباب الزلفى إلى الحكام والقادرين فى الحكومة سائرة الى التقدم مع أطماعنا فى الحكومة النيابية .

على أن تشبث الأمة بسلطتها يجعلها تنفض عنها غبار الذل شيئاً فشيئاً ويقل اعتدادها بطرائق الزلفى ومظاهر الملق للحكام . إذ المعقول أن تكون عناية الناس بالغلو فى اظهار خضوعهم للحكام فى هذا الزمن الذى نطالب فيه بالدستور، سائرة على نسبة عكسية مع تقدمها فى هذا الطلب . فما الذى جرى حتى تغيرت الحال

وأخذت علاقاتنا بحكامنا تطبع ثانية بالطابع القديم . وأين أولئك الذين كانوا يقدمون علينا نحن الصحافيين فيوسعوننا لوماً على أننا لا نكرر ونعيد كل يوم فى نظرية علاقة الحاكم والمحكوم ، وأننا لا نبين للناس القدر الذى يكفى فى إقناعهم بأنهم أحرار فى أنفسهم ، أحرار فى آرائهم ، أحرار فى اختيار الطريقة التى يحكمون عليها . هنا أرجع إلى ذاكرتى فيضحكنى ذكر حديث جرى بينى وبين أحد كبار موظفى الحكومة الوطنيين قال : لماذا لا تكتب ضد تصرفات الحكومة بالشدة اللازمة ؟ قلت كفى بالنقد شدة . قال : ولكن الحدة فى إبدائه تزيده شدة على شدة . قلت : إن أثر القلم فى كرامته ، والحدة تذهب بالكرامة . ومع ذلك فهل تضع لى نموذجاً فى شدة الانتقاد آخذه عنك ، قال والله أفعل . فأشفقت على الرجل من الاسترسال فى حدته ، وأعرضت عنه معجبا بحبه لحرية الرأى ، وإن لم أك لأعجب بفهمه حدود الانتقاد المفيد وتقديره لمنازل الكتابة فى الشدة والضعف . ذلك نموذج من تلك الروح العامة التى كانت تتجلى على طبقات الأمة ، والتى كانت المثابرة عليها بالمعروف ، والايغال فيها بالرفق ، موصلة حتما إلى غرض الأغراض ، وهو تأييد حرية الرأى ، وتفكيك عرى القيود التى تقيدنا بماض من الاستبداد ، ما حمدناه ، ولا حنّت نفوسنا لذكراه . لست نصيراً للحكومة فى حد حرية الرأى بهذه الحدود الضيقة . بل أقول إنى لا أجد عملها ينتج أية نتيجة مفيدة للأمة ولا للحكومة ، وأذكر فى هذا المعنى ما كان يؤثر عن لورد كرومر إذ كان كلما خوطب فى حد حرية الرأى أظهر عدم الرضى عن تلك الفكرة والامتعاض منها . مع أن لورد كرومر لم يكن فى مصر مشجعاً للحرية السياسية . إلا أنه على ظنى كان يرى أن الرأى إذا غلا فى رؤوس أصحابه لابد لاتقاء نتائج غليانه من منفذ تخف به شدة الغليان ، وذلك المنفذ هو حرية الصحافة ، حرية الرأى ، أى حرية القلم واللسان .

لست نصيراً للحكومة فى التضييق على حرية الصحافة ، ولكنى أعترف من جهة أخرى بأن كثيراً من غير الصحافيين يسبقون الحكومة إلى التضييق

على أنفسهم . ويعملون كما لو كانت القوانين الصحافية وضعت لهم ، وتناولت الحظر على إبداء آرائهم بحرية متى طلب منهم ذلك .

هذا هو الذى نلفت أذهان الناس إليه . إنهم لا يزالون بحكم القوانين أحراراً فى إبداء جميع آرائهم فى المجالس الرسمية ، وغير الرسمية ، وحين يطلب ذلك فى أى مقام من مقامات الحكم . إن حرية الرأى محمية بالقوانين العامة فهى لا تكلف صاحبها ثمنا غاليا ، بل لا تكلفه ثمنا أصلا . نسوق الكلام إلى الذين تجعلهم منزلتهم منا موضوعا لسؤال الحكام إياهم عن الأحوال فى مصر ، ودرجة الأمة من الرضا بالحال الحاضرة . نسوق إليهم الكلام ونؤكد لهم أن ولاة الأمور أعدل من أن يمتعضوا من آثار حرية الرأى . وأن قوانين البلاد تحمى حرية الرأى ، وأن المرء يجب عليه لذاته ألا يداجى فى رأيه ، بل يبديه بحرية وصراحة ولو كلفه ذلك ما كلفه ، فكيف به إذا كانت حرية الرأى لا تكلفه شيئا مذكورا

الى الشبيبة

١

القلق الفكرى

نلفت أذهان الشبيبة إلى سلسلة من الأفكار نرجح أن تتدبرها يؤدى إلى توحيد الأنظار المختلفة فى تحديد القواعد الثابتة الأولى التى تبنى عليها أعمالنا لمصلحة بلادنا ، وثقتنا فى عقولهم الراجحة المستنيرة بالمنطق العلمى ، أنها أكبر عون على إعادة النظر فى مذاهبنا السياسية لينفى عنها التناقض وتغادرها الأفكار العاطلة مستحيلة التحقيق ، وتسلم بذلك من الخطط العقيمة التى رسمت لها على عجل والتى كان من حقها ألا تتبع ولكنها مع الأسف قد اتبعت فى العمل فأنتجت نتيجة سيئة هى اغراء الأمة بالتعلق بأحلام وأمانى كاذبة ، صورت لها بصورة الآمال الصادقة الممكنة الوقوع .

ولقد غلا كتاب هذه الخطط فى تزيينها وأخذوا يعطون الشبيبة على مقادير غير مناسبة لحال البلاد ولا متفقة مع مصلحتها ، فلم يطق بعض الاحداث حملها على أنها أفكار مجردة غير صالحة للعمل بها ، بل زجوا بأنفسهم إلى مهاوى تحقيقها بوصف أنها من أعمال البسالة والتفانى فى خدمة الوطن . وماهى فى الحقيقة إلا نزعات من الاضطراب الفكرى الذى كان من أسبابه المبادىء المتناقضة والخطط غير المنتجة التى وصفها الكتاب غير حاسبين لنتائجها أدنى حساب .

ومهما أنكرنا بحق قول القائلين فى هذه السنين الأخيرة بوجود اضطراب فى مصر ، فاننا نجاوز الحق إذا قلنا إن الخطط السيئة التى جرى عليها بعض

الجريدة فى ٣١ من أغسطس سنة ١٩١٢ العدد ١٦٦٥

الكتاب، لم تكن من الأسباب لبث القلق الفكرى فى الشبيبة على الأخص وتغذيته الوقت، بعد الوقت، بسموم من الوهم وخطأ فى تقدير النافع والضار.

ليس هذا القلق الفكرى حقيقاً يدعو إلى البحث والاستدلال، ولا هو صامت يطلب له البيان. بل هو ظاهر يعلن عن نفسه بفصاحة متدفقة من صحائف بعض الكتاب، وعلى ألسن كثير من الذين يتحدثون فى السياسة ويهتمون اهتماما مفيداً أو مضراً بمصالح البلاد. ولقد أدى الاضطراب العصبى والقلق الفكرى المتولد من المبادىء الخاطئة، والخطط العقيمة عند بعض الشبان إلى الخروج فى هذه السنين الأخيرة عن حدود العقل والأخلاق القويمة ومصلحة البلاد. ولكنه مع ذلك لم يعدم من كتاب الطيش وشعرائه، تمجيدا كأنه قام بمنفعة، وما قام إلا بضرر، وما الحوادث التى جاءت بعد جناية «الوردانى»، والقوانين التى سنت، والحرية التى حدت، ورجوع الأمة فى سعيها إلى الوراء، إلا نتيجة من نتائج تلك الجريمة الشنعاء.

نظلم أولئك الكتاب إذا قلنا إنهم هم الذين خلقوا هذا القلق الفكرى، لأنه ربما يكون هو الذى خلق مذاهبهم فوجدوه على كل حال متقدما بالضرورة على تلك المذاهب المتناقضة والخطط الضارة، لأن هذا القلق انما هو تابع للاضطراب العام الذى تولد من انتقال الأمة من حال إلى حال ومن طبائع الاستبداد الماضى الطويل ومن حرمان الأمة من الحرية السياسية ولو على القدر الذى تسمح به الظروف. نظلم تلك الخطط إذا نسبنا لها وحدها هذا القلق. ولكن لا شبهة فى أنها سبب فى تجسيمه وانتشار آثاره. ولئن عجزنا أن نستأصل الأسباب الطبيعية أو الأسباب التى ليس فى قدرتنا استئصالها، فأقل ما يجب علينا ألا نضيف إليها من عند أنفسنا أسبابا جديدة، وأن نسعى جهدنا فى قطع فترة الانتقال بسلام وسكون، وأن نعالج ما استطعنا القلق الفكرى ونتائجه فان القلق فى الأفكار هو طريق الشفاء، وسم الحياة وداعى العجز والقنوط.

القلق الفكرى فى مجموع من المجاميع، لا يكون أثره إلا التخبط فى العمل على غير هدى. يخلط عملا صالحا وآخر سيئا؛ فلا تكون النتيجة إلا أن هذا المجموع لا تستقيم له طريقة ولا يتم له عمل ولا يثبت له نجاح، إلا بمحض الصدفة. وكفى المرء عقما أن تكون أفكاره وأعماله زمامها بيد الصدفة تقودها إلى حيث تشاء.

إن الذين ترهقهم الحوادث، تقع على أشخاصهم أو على أوطانهم، فتبلبل أفكارهم وتسلمهم إلى الاضطراب، فيخرجوا عن جادة الصواب. مهما كانوا معذورين — لا يحل لهم أن يتصدروا لقيادة الرأى العام. فانهم ليسوا إلا رجالا صغارا أو أطفالا كبارا.

لم تؤت أمة من الأمم مفاتح الغيب، حتى لا يقع فيها من الحوادث إلا ما تختار. ولكن الرجال الراشدين والشبيبة العاقلة فى كل أمة، يتقبلون الحوادث بعزم وصدر رحب، يصبرون عليها صبر الكرام، ويقرنون الصبر بالعمل لخير أمتهم وسعادتها، ساعين فى ذلك لا جادة مستقيمة مضمونة النتيجة؛ أو راجحة النجاح.

يعلمون أن من العسف والشطط العقيم أن يكون تحرير البلاد طفرة وعلى غير استعداد؛ وانه يكفى فى تحقيقه كلمة حماسة لا تؤثر فى قارئها إلا كما يؤثر فى العامة أثر أبى زيد الهلالى فى تونس، أو ما قال عنترة فى ميدان القتال، أو انه يكفى لتحقيقه منشور ثوروى سخيف لا أظن أن قومنا لا يرونه إلا ساخرين منه، حاكمين على واضعه بالغفلة والجنون

ان استقلال الأمة نتيجة تربية طويلة واعتقادات وميول عامة، وأطماع كبيرة لا تجيئها دفعة واحدة ولا فى جيل واحد؛ بل تختمر فيها وتنتج نتائجها الطبيعية بالزمان. على أن تقدم مصر واستقلالها حتى مع توفر جميع الأسباب، لا يجىء بالمنشورات والتحمس الباطل؛ وانما يجىء من العمل الهادى ومن السلام.

كل من فى البلدمن صغير وكبير يقول بأن أعمال العسف تؤخر البلاد فى طريق الخير والاستقلال . ولكننا مع ذلك يجب أن نبحث هذا الفهم الرشيد بغاية الصراحة ، من غير مواربة ولا احتياط . أليست بلادنا تابعة للدولة العلية ومحتلة احتلالا عسكريا بانكلترا . ومحتلة احتلالا ماليا بجميع الدول الأوربية القوية ، التى تزيد معاملتها فى مصر سنة عن سنة ، والتى لا تسمح بأية حركة يكون من شأنها الاضرار بحقوقها . هل يوجد مجنون فى بلادنا يمكنه أن يقول بأن مصر تستطيع أن تدوس هذه الاعتبارات ، وتسلم من اللحاق فى اليوم التالى بأية دولة تستطيع أن توطد فيها أركان السلام وتفتحها للاستغلال الأوروبى ، كما كانت وكما هو الآن ، أم هل يوجد رجل غفلة يظن أن الاضطراب فى الأحوال يكره الانكليز الأقوياء على أن يتبعوا فى مصر سياسة غير التى سنوها من قبل ؟ لو قيل ذلك قبل زيارة المستر روزفلت لمصر ، لكان له بعض التأثير فى عقول البسطاء من العوام . أما والحال على مانرى ، فكل فكرة من هذا النوع ضلالة وضرر محيق بالبلاد .

على هذه الاعتبارات يجب علينا أن نقتلع جراثيم الخيالات المضرة من أدمغة الأحداث ، ونجد فى فهم المسألة المصرية على حقيقتها ، ونبعد عنا تأثير القلق الفكرى ، لنشتغل لمصلحة بلادنا بالطرائق المنتجة مع التزام السكينة والسلام

ولا شبهة فى أن شباننا العقلاء ، هم وحدهم أقدر الناس على محاربة القلق الفكرى ، والسعى بالأمة فى طريق الصبر والعمل لانماء الكفاءات المصرية التى بها لا بغيرها ، يكون الرقى المطلوب .

الى الشبيبة

٢

الاضطراب فى الرأى العام

لا شك فى أن نشر المبادىء الخفيفة الوزن ، وتقرير الخطط غير الممكنة ، قد زادا حالنا إضطراباً على اضطرابها الأول . أفلم تكفنا الحوادث المحيطة بنا داعيا إلى محاولة الخروج من هذا الاضطراب ؟

نريد أن نخرج من هذا الاطراب المعنوى الذى تمشى فى جميع علاقاتنا وروابطنا ، فأبلى جدته وذهب بمتانتها وتركها رثة غير صالحة لتأدية وظيفتها الطبيعية . ووظيفتها — كما تعلمون — هى صلاحيتها للاعتماد عليها فى جميع أعمالنا الخاصة والعامة . وليست آثار ذلك قليلة بيننا . كلنا يشكو من عميله ، يشكو من رئيسه ومرءوسه . يشكو من محالفه ومحازبه على الخدمة العامة ، بل كلنا يشكو من زميله ومن صاحبه، وأقل ما تدل عليه هذه الشكوى العامة، هو أن الثقة بين الأفراد قد انتزعت أو كادت والثقة هى كل شىء .

نريد أن نخرج من هذا الاضطراب المعنوى الذى جعلنا نتردد أمام العمل لخير بلادنا . فانه إذا كانت علاقات العائلة والصحبة والمعاملة ضعيفة كما وصفنا ، فان علاقاتنا العامة أضعف . ومتى كانت علاقاتنا العامة أى علاقاتنا القومية ضعيفة، وثقتنا بعضنا ببعض بالية، كان رأينا العام مضطرباً ، أعجز من أن يعبر تماماً عن مصلحة البلاد . وأبعد من أن تكون آثاره سعداً علينا . وليست هذه النتيجة نتيجة نظرية ، بل الواقع الملموس فى بلادنا هو اضطراب الرأى العام فى الحكم على كثير من مسائلنا الحيوية .

الجريدة فى ١ من سبتمبر سنة ١٩١٢ العدد ١٦٦٦

لست فى مقام البحث فى أسباب هذا الأضطراب ونتائجه فى العلاقات الفردية، ولكنى أكتفى بالبحث فيما يخص الرأى العام من هذا الاضطراب وخطئه فى الحكم على بعض المسائل ذات الأهمية فى مصر.

لست أنكر أن الرأى العام فى مصر أظهر قوة فى بعض المسائل. ولكنى مع ذلك لا أزال أعترف بأن كثيرا من المقدمات الخفية أو المشاعر الأمية التى يبنى عليها الرأى العام حكمه مقدما، غير منطبقة على مصلحة مصر.

الرأى العام معذور لأنه لا اختصاص له فى الابحاث الدقيقة، ولا وقت عنده لادامة التفكير. فان أخطأ فمعظم المسئولية راجع إلى من يقدمون له المقدمات غير الصحيحة أو غير النافعة، لأن قواد الرأى العام كانهم لم يهتدوا بعد إلى تحديد مطالب الأمة بصورة واضحة. ولئن اهتدوا إلى بعض المطالب فانهم لم يهيئوا لها شعور الناس بطريقة بينة خالية عن التناقض.

الرأى العام يحكم بشعوره دائماً وفى كل أمة تقريباً. لذلك كانت وظيفة خدام الرأى العام أو قادته، تنحصر دائماً فى تهيئة الشعور القومى إلى قبول المبادىء الصالحة للأمة.

أما إذا اختلط على الكتاب المقاصد بالوسائل والأسباب بالنتائج أو إذا هيئوا الشعور العام إلى نقيض مطالب الأمة فاخلق بالرأى العام أن يتردد ويصطرب وينشق فى الحوادث الهامة، ويكون حكمه عليها مخلطاً، منافياً فى كثير من الأحيان لمصلحته.

خذوا مثلا على ذلك: المقصد الأكبر، أو مقصد المقاصد للأمة المصرية، هو الاستقلال. هو الحرية السياسية. هو الحرية العامة. هو تمتع الأمة بحريتها التى وهب الله لها بالفطرة. أقول مع السرور أن الرأى العام المصرى مجمع على ذلك بوجه ما. وقادة الرأى العام يقولون به صباح مساء، ولكن كثيرا منهم من لا يقيم وزنا للقومية المصرية فى تربية شعور المصرى. يقول ان مصر ليست وطناً للمصريين فقط، بل هى وطن لكل مسلم يحل فى

أرضها سواء كان عثمانياً أو غير عثمانى ، فرنساويا أو انكليزيا ، صينياً أو يابانياً . على ذلك تكون القومية المصرية أو الجنسية المصرية معدمة . ومتى انعدمت القومية كيف يفهم الأستقلال ؟ وأدني مراتب الاستقلال الاختصاص بالحقوق الوطنية فى مسطح من الأرض محدود بحدود جغرافية معينة . إلا أن تقولوا معى أن صاحب هذا الرأى يريد الغرض ولا يريد المقدمة . يطلب الأستقلال، ويهيء شعور العامة إلى نقيضه !

اليس هذا المذهب يجرحتما الى القول بأن الاستقلال هو غير الاستقلال، وأن استقلال المصريين بمصر، معناه ملكية مصر على الشيوع لجميع مسلمى الكرة الأرضية ؟ أى أن مصر وطن محدود مملوك الحقوق (قانونا) لاهله من المسلمين والمسيحيين عن طريق الاختصاص . ثم هو مع ذلك وطن مملوك الحقوق لجميع المسلمين غير المصريين !! .

يظهر لنا ان الذى اوقع هذا المذهب فى التناقض ، هو محاولة جعل التخالف فى المعتقدات الدينية اساسا للعمل فى السياسة الدنيوية . وهذا مذهب خطر . وقد ابنا خطره فى كل ظرف من الظروف المناسبة ، وقلنا مع القائلين، بأن المنافع الحيوية هى وحدها التى يصح اتخاذها قاعدة للاعمال السياسية . وأننا نعتقد اعتقادا جازما بأن جعل المنفعه أساسا للعمل فى السياسة، مذهب لا يأباه الدين الحنيف . يعمل الناس فى الحياة لمنافعهم كما يشاؤن، بشرط أن لايحللوا حراما ولايحرموا حلالا، ويتأدبوا بآداب دينهم الآمرة بالمعروف والناهية عن المنكر . ونحن لا ننكر أن بعض الساسة الاوروبيين قد استعمل الدين فى بعض الاحيان الماضية سلاحا يخدم به السياسة، ولكنه سلاح يوشك أن يكون خطرا على حامله ، اكثر منه على خصمه . فمن النافع والضرورى معا جعل المنفعة هى الاساس الوحيد للعمل فى السياسة ، دون التخالف فى المعتقدات الدينية ، وتحديد الوطنية المصرية كما حددها قانون البلاد، اعنى أن الحقوق الوطنية فى مصر هى لمن يعترف له القانون بالمصرية، دون غيره من سائر الاجناس .

غير أن ذلك المذهب على تناقضه يوافق أمزجة العامة ، اكثر من مذهب القانون المصرى، لأن اصحابه يكسونه كساء من الدين يجعله سائغا عند البسطاء، وان كان العمل به مناقضا كل التناقض لما تطلبه الأمة من الاستقلال . بل يناقض الصيغة المصرية المقدسة ان (مصر للمصريين)

لا شك فى أن تربية شعور العامة على هذا النحو يجعل الرأى العام ضعيفاً مضطرباً فى مقصده العالى ، وهو الاستقلال . يجعله عاجزاً عن التمييز بين مصلحته بوصف انه مصرى ، وبين واجباته بوصف انه مسلم .

ذلك مثل من أمثلة الخطأ الذى يقع فيه العوام تبعاً لقواد الرأى العام

وهاك مثلا آخر : من قادة الرأى العام من يطالب بجلاء الانكليز عن مصر حالا، من غير معدات لهذا الجلاء، كأن الانكليز جاءوا مصر ليخرجوا منها بمقالة أو مقالات تكتب فى صحفنا المصرية . هذا مذهب بعينه ، أدى إلى أن القائلين به يقطعون كل علاقة مع الانكليز ويتجاهلون سلطتهم الفعلية فى البلاد . يقيمون القيامة على كل رجل مصرى يذهب للوكالة البريطانية ، لأى سبب من الأسباب . ينحون باللائمة على النظار إذا حضروا الاحتفال بعيد ملك الانكليز ، ويرون ذلك خيانة للوطن . فكان المفهوم ان الذى يقول ذلك ، يغضب من مجىء الوفد العثمانى لتقديم التحية لملك الانكليز يوم عيده ، بالوقوف إلى جانب العلم الانكليزى . فهل حصل ذلك ؟ أم الذى حصل انهم أخذوا يحثون الناس على الترحيب بصاحب السمو السلطانى رئيس الوفد ، ويدلونهم على مواطن جيئاته وروحاته ، ليقيموا له المظاهرات التى كان يأباها ويتوقاها هو نفسه . يكون مفهوما من جانبهم الاحتفال بالوفد العثمانى، إذا كان جائيا للاحتجاج على الاحتلال . ولكن كان يفهم من جانب الذى يقول بالجلاء أو المحتج يومياً على الاحتلال ، أن يحتفل بمثل الاحتلال. أليس الاحتفال بالوفد العثمانى، احتفال بملك الانكليز من جميع الوجوه ؟

ولئن وقع فريق الرأى العام المطالب بالجلاء حالا فى هذا التناقض

فليس عليه مسئولية عظمى . انما المسئولية العظمى على الذين كانوا يقودونه إلى هذا التناقض المضحك .

مثال آخر : كلنا متفق على وجوب انماء الفضائل الاجتماعية فى بلادنا حتى نجنى ثمارها المفيدة، وأخصها التضامن الذى يتوقف عليه كل عمل عام . تضـــامن المصرى مع المصرى، واحترام المصرى للمصرى، وثقة المصرى بالمصرى . ولكن من كتابنا من لم يترك مصريا من أولى المقام المتين فى الثروة أو فى العلم أو فى الخلق، إلا شهر به لأدنى شهوة . والشبان من طهارة قلوبهم وبراءة نفوسهم، يصدقون بغاية السهولة قدح الجرائد فى إخلاص رجال البلاد أو فى كفاياتهم المتنوعة . حتى نتج عن ذلك أننا أصبحنا والحمد لله، نكاد نكون مجردين عن وجود رجال مسئولين ، يمكن الثقة بهم من غير تظنن ولا شكوك .

فاذا وجدت الرأى العام قليل الثقة باخلاص الأشخاص القادرين فى البلاد ، الذين كان من حقهم أن يكونوا كاسبى ثقته ، فلا تلم الرأى العام بل اعذره، فان قادته هكذا علموه، ولم يتركوا له من أهل البلاد موضع ثقة .

مثال آخر: من أولئك الكتاب من يسرف فى التعبير . فيسمى الانكليز — وهم قابضون على السلطة الفعلية فى البلاد — أعداء ، ويكرر ذلك فى الكتابات . وقد قلنا لهم من قبل أن العقلاء والانكليز وأولئك الكتاب أنفسهم ، يعلمون معنى هذا العداء اللفظى أو الأفلاطونى الذى لا يهيج طائراً ، ولا يحرك ساكنا . ولكن الأحداث من العوام الذين لم يستطيعوا تقدير مركز مصر، يأخذون هذا اللفظ على أشد معانيه ، وربما أدى ذلك إلى أعمال صبيانية — كما حصل — تؤخر مصر فى طريقها الى الرقى المنشود ، وتجعلها تفقد نهائياً بقية الأمل فى المستقبل، فيموت فيها الشعور بالقومية، إذ لا حياة إلا بالأمل

فاذا كانت فرصة ظهر فيها الرأى العام منشقاً على نفسه فى فهم معاملة

الانكليز فى مصر ، فالمسئولية راجعة على المسرف فى اللفظ ، الذى يخبط قلمه مكباً على وجه من غير دليل ولا احتياط

على أن رقى البلاد متوقف على فهم الرأى العام لوجوه المصلحة بطريقة واضحة . لا أقول فهمه للمسائل الدقيقة ، بل لا مهات المبـــادىء العامة الضرورية للرقى ، حتى تصبح هذه المبادى شاغلة محلا من شعوره ، فيؤمن عليه من الخطأ فى الحكم على الحوادث الكبرى ، كما فى البلاد الأخرى .

وعندنا أن الوقت الحاضر مناسب جداً لتحديد أغراض الأمة من حياتها المستقبلة ، والوسائل المشروعة النافعة لنيل تلك الأغراض . وعلى الشبيبة المصرية يقع جزء عظيم من واجبات تحديد المقاصد والوسائل على وجه مستقيم خلو من التناقض ، كافل السير إلى الأمام فى ترقى البلاد .

الى الشبيبة

٣

غرض الأمة هو الاستقلال

يجب حقيقة أن يظهر للمصريين خطة معينة واضحة تحدد آمال الأمة وأطماعها والوسائل المشروعة الممكنة المناسبة لتلك الآمال والاطماع. يجب أن تكون تلك الخطة واحدة لجميع المصريين، لأنها ترجمان المصلحة المصرية. ولو صح الخلاف بين الأحزاب فى بعض الجزئيات، لما جاز أن يكون هناك خلاف جوهرى فى آمال الأمة من الاستقلال.

غرضنا النهائى استقلال مصر. ومن المستحيل على الأمة أو على أى فرد من أفرادها أن ينازع فى ذلك. استقلال الأمة فى الحياة الاجتماعية كالخبز فى الحياة الحيوية، لاغنى عنه، لأنه لاوجود إلا به. وكل وجود غير الاستقلال مرض يجب التداوى منه، وضعف يجب إزالته. بل عار يجب نفيه.

إذا كان الاستقلال ممكناً طلبناه، وإن كان مستحيلا عالجناه، لأنه هو معنى الوجود القومى ومناط الأمل فى الحياة القومية. على أن استقلال أمة فى عددنا وفى ثروتنا وفى مركزنا الجغرافى، بعيد أن يكون مستحيلا. وأقرب شىء أن يكون، متى طلبناه من بابه بالوسائل المنتجة.

ومن الذل والضعف بل من الانتحار القومى، أن نسكن أو نساعد على بقائنا الى الأبد فى الحالة التى نعير بها صباح مساء.

دارت بينى وبين أوروبى مناقشة فى السياسة، فاذا به يقول لى: (ومتى

الجريده فى ٢ من سبتمبر سنة ١٩١٢ العدد ١٦٦٧

كنتم مستقلين حتى تبغوا الاستقلال الآن) وأظن أنى لم أكن لأختص وحدى بسماع هذا التعبير الجارح من كل الذين لهم مصلحة فى الاستعمار .

استقلال الأمة على عداها أو حريتها السياسية حق لها بالفطرة، لا ينبغى لها أن تتسامح فيه أو أن تنى فى العمل للحصول عليه . بل ليس لها حق التنازل عنه لغيرها، لا بكله ولا بجزئه، لأن الحرية لا تقبل القسمة ولا تقبل التنازل . فكل تنازل من الأمة عن حريتها كلها أو بعضها ، باطل بطلاناً أصلياً لا تلحقه الصحة بأى حال من الأحوال . فلا جرم مع هذا المبدأ المسلم به عند علماء السياسة ، أن قلت أنه يجب على الأمة أن توجه كل قواها بغير استثناء الى الحصول على وجودها بصفتها أمة ، أى للحصول على الاستقلال . وإن من المستحيل على أمة تشعر بوجودها أن تتساهل فى استقلالها أو تبرد غيرتها عليه ، فى كل ظرف من الظروف المناسبة .

يجب أن يفهم غيرنا أيضاً أن كل أمة تطلب الى مصر أن تبقى الى الأبد مبعدة عن استقلالها، إنما هى أمة تخدع نفسها، لأن هذا المرام لا يرام إلا من لفيف من الناس ليس لهم ما للأمة المصرية من القومية العتيقة والوطن المحدود والنظامات الاجتماعية، حين كان العالم لا يزال قليل العلم بمقتضيات النظامات الاجتماعية . أمة كامتنا قد ولدت التمدن مرتين ، لا ينبغى للتمدن الحديث أن يطمع فى التوغل فى إذلالها وأبعادها عن أقل الاقدار لمطامع الأمم، وهو الاستقلال .

من العيب العظيم ان تداجى الأمة فى أمر استقلالها . لأنه إن صح لافراد الساسة أن يلعبوا على الألفاظ ليستروا المقاصد ، فانه لا يصح بحال من الأحوال أن تكون الخدعة من خلق أمة من الأمم . الأمة شخص معنوى غاية فى الطهر ، لا يقول إلا ما يعتقد . ولا يعمل إلا ما يريد .

لا يكفى أن يعتقد جماعة من الأمة بضرورة الاستقلال ، بل يجب أن يكون الشعور بحب الاستقلال شعوراً عاما فى جميع أفراد الأمة من غير

استثناء . يجب ان يكون الشعور بالاستقلال عند كل فرد هو بعينه الشعور بالوجود الذاتى .

بأى عنوان نحن نخدم طول العمر هذه الانسانية ، عوضا عن ان اقول بأى كتاب يجب علينا أن نظل طول العمر فى خدمة الغير ؟ لا نريد ان يخدمنا الغير ، ولكن كيف نريد ان نخدمه دائما ؟ ولم لا نخدم انفسنا كما تخدم كل امة نفسها ! لا لا . تظلمنا وتظلم نفسها وتظلم الانسانية والوجود ، كل امة تبغى منا ان نبقى عبيدا او خدما طول الزمان .

اجل. نحن نتمتع بحريتنا الشخصية . نتمتع بها فى كثير من الاحيان على أنها منحة لاحق، ولكن نتمتع بها على كل حال . وتلك هى حجة كثير من الذين يقولون مم يشكو المصرى وهو يتمتع فى بلاده بالحرية التى يتمتع بها الانكليزى فى بلاده . صدقتم ولكن كفيل الحرية الشخصية هو الحرية العامة . وما كان المصرى ليقنع من العيشة بالحياة الفردية ، كما يقنع بها كل حيوان حر فى الجبال، بل المصرى هو أيضاً يريد أن يعيش عيشة القومية. أن يكسب حريته السياسية التى وهب الله لمجموعه من يوم كان مجموعاً قاطناً فى وطن معين، قبل أن تحد تخوم الأوطان . وماسرنا أن يكون الفرد مناحراً، إذا كان مجموع أفرادنا ليس كذلك . بل بعيد على الحر فى أمة غير حرة، أن يعتبر نفسه حراً، أو ينتفع انتفاعاً إنسانياً بحريته.

الاستقلال حق طبيعى للأمة . ولكنها إذا فقدته زمناً طويلا واعتادت كرها عادات جديدة وطبائع تناقض الاستقلال كان لابدلها الى بلوغه من تربية خاصة وتعويض لما فقدته من الملكات والأخلاق فى أزمان الاكراه والاستبداد . ولاشك فى أن التمتع بالحقوق الطبيعية رهن بالقدرة على كسبها. وما القدرة على الاستقلال الا نيّة صادقة ووسيلة منتجة .

فأما نية الاستقلال فهى فهمه والتشبث بمزاياه، وتمثل هذا الفهم فى شعور الأمة تمثلا صحيحا شائعا، أى اعتقاد الأمة بضرورته، وأنه هو العيش ، وهو

الكساء وهو البيت وهو الوجود . وبغيره لا وجود . ولا بد لذلك من أن يربى فى الأمة معنى القومية المصرية .

إن أول معنى للقومية المصرية هو تحديد الوطنية المصرية والاحتفاظ بها والغيرة عليها غيرة التركى على وطنه، والانكليزى على قوميته، لا أن نجعل أنفسنا وبلادنا على المشاع وسط ما يسمى خطأ بالجامعة الاسلامية . تلك الجامعة التى يوسع بعضهم معناها، فيدخل فيه أن مصر وطن لكل مسلم

أما لو كان معنى الجامعة قاصراً على وجوب ائتلاف بين أمة وجارتها على المعاونة المتبادلة على الارتقاء، فذلك حسن مفهوم . بشرط أن يكون العقد متبادل المنفعة لا قاصرها على أحد الطرفين دون الآخر .

أعنى أن يكون أحدهما خادما دائما، والثانى مخدوما دائما . تلك دنية يجب أن يأباها المصرى ذو الحفيظة . ولا يجيئها إلى مكرها، والمكروه لا حيلة له .

يعجبنى فى هذا المعنى أن أورد عبارة أحد الكتاب الانجليز قال : مهما كان اللوم على الأمة المتغلبة على غيرها ، فانه لا يصح أن تنجو الأمة المغلوبة من اللوم. فانه من السهل أن يدوس الانسان بقدمه حشرة ، لكنه إذا كانت هذه الحشرة من العقارب، يصعب دوسها بالقدم . وعندنا الأمة كائن طبيعى يستحيل مهما كانت ضعيفة، أن تكون مجردة من آلات الدفاع عن نفسها ، لأن الله قد سلح جميع كائناته بسلاح الدفاع عن ذواتها . والأمة بصفتها احدى هاته الكائنات الطبيعية، لا يمكن أن تكون فاقدة السلاح . فلئن تركته أو أساءت استعماله فاللوم عليها بمقدار تقصيرها . اهـ

ولقد كتب على مصر أن ترتقى بالسلام وتستقل بالسلام ، فما أسلحة السلام إلا ذكاء فى العقل والقلب يهدينا إلى معرفة مصريتنا وقصر عملنا على مصرنا ، وانماء كفاءاتنا قبل كل شىء ، وتمييز بين الممكن فى الواقع ، وبين الممكن فى الخيال ، حتى لا نقع مرة ثانية فى حبائل ذلك الوهم القديم الذى

كان يرود أدمغتنا الوقت بعد الوقت . إذ كان يزين لنا مرة أن فرنسا ستحرر بلادنا. ومرة أن الدولة العلية ستقوى فبحقنا عليها تسفك دماء أبطالها لتخرج الانكليز من بلادنا، ثم هي بعد ذلك تتركنا لأنفسنا في بلادنا أحرارا نتصرف فيها بما نشاء ! ! لا بد لنا من ذلك . ومن عزة تربأ بنا عن أن نطلب من غيرنا أن يأتي ليحرر نفوسنا من الرق وقلوبنا من عبادة القوى كاننا — كما ظنوا خطأ بنا — نبغي أن يأتينا الاستقلال ونحن نيام . ويفيض الاستقلال علينا من جوانب البلاد . بشرط أن لا نتعب أنفسنا في أن نحرك ساكنا .

كان الواجب أن نبعد بالأمة عن هذه الخيالات الكاذبة، ونوجهها إلى أن تنمي في نفسها عقيدة الاستقلال .

أفنحن حقيقة ننشر عقيدة الاستقلال وننمي حفيظة استقلال المصري ببلاده، يأخذها الصغار عن الكبار والأبناء عن الآباء، حتى تصير مصر للمصريين، أم نحن نصرف معظم همومنا فيما علينا كل غرمه، وليس لنا شيء من غنمه ؟

أم نحن نعرف السنين تمر بنا من غير عمل كبير لمصلحتنا ، فاذا تحركنا للعمل ولينا وجهنا غير مصر، وصرفنا كل همنا في إعانة من لا تنفعه إعانتنا له

أكبر معلم للأمم هو الحوادث . ومعظم غنم الأمم من الاستفادة من الحوادث ، وأن العقيدة لا تأخذ من النفس مكانا غائراً، إلا إذا جاءت لمناسبة حادث من الحوادث . تلك هي سنة الأمم . وقد كان لنا درس في هذه الحركة الحاضرة، حركة دخول فرنسا في مراكش ووقوف المانيا لها موقف المطالب بالعوض الاستعماري تجبهاً بأن انجلترا أخذت المقابل في مصر ، فلابد لها من عوض استعماري يخرجها من عار الرضى باعتبار أنها خافتة الصوت أو ضئيلة الأثر في الاستفادة من المسائل الشرقية . وتصريح الدول جمعاء إلى إيطاليا بمجاوزة المعاهدات الدولية . والاغارة على طرابلس ، وهي جزء من الدولة العلية أو ملك لها . كل هذه الحوادث قد نبهت الرأي العام المصري إلى قبول الحقائق السياسية تنبيهاً لو ألقى نصحاؤه عليه نظرية القومية المصرية وحفيظة

الاستقلال ، وأظهروا له أن الاعتماد على الموازنة الدولية والمعاهدات الدولية والتصريحات البرلمانية ، صار من المودة القديمة ، فلا ينفع مصر شيئاً كثيراً . الذى ينفعها هو أن لا تنى لحظة واحدة على العمل لذاتها ، وعن عن إثبات شخصيتها وقوميتها ، وميلها إلى الاستقلال . لو فعلوا ذلك لأثرت فيه هذه النصيحة الف مرة أكثر مما تؤثر النصيحة فى يوم هدوء وسكون .

غير أن الذى فات مات ، ولا ينفع الأسف على الوقت الذى ضاع إلا بمقدار ما يلفت الذهن إلى عدم الوقوع فى الخطأ مرة ثانية فى المستقبل . فبدل أن نطوح بشعور الأمة ونذهب به كل مذهب ، وبدل أن نكون فى مصر آلات لجمعية الاتحاد والترقى التى تسعى لخير بلادها دون غيرها ، والتى صرحت من أول يوم أن مصر ليست داخلة فى بروجرام أعمالها . بدل ذلك كله ، يجب على الكاتبين أن ينتهزوا الفرصة لينشروا فى الأمة عقيدة الاستقلال .

لأننا نكرر أن الاستقلال متوقف على النية أو على الاعتقاد بضرورته — ولو جاء الاستقلال من غير أن تكسبه الأمة راغبة فيه معتقدة حسن نتائجه ، فلا يلبث أن يزول .

أما وسيلة الاستقلال ، فالى غد إن شاء الله .

الى الشبيبة

٤

مقدمه لوسائل الاصلاح

ليس من الممكن الاحاطة بتفاصيل جميع الوسائل التى تؤدى إلى استقلال أمتنا لأن منها حالات نفسية (بسيكولوجية) ظاهرة الأثر أو خفية . ومنها حوادث مستقبلة منتظرة وغير منتظرة . ومنها ظروف تتعلق بدرجة الأطماع الأوروبية الاستعمارية وبقاء القدرة على تحقيقها والموازنة الدولية . ولكن الذى يهمنا الآن هو محاولة بيان الوسائل الكلية التى فى وسعنا أن نزاولها وندأب عليها لتوصلنا إلى غرض الأمة وهو الاستقلال .

تلقاء ذلك يجب علينا أن نقرر بغاية الصراحة اعتبارات رئيسية نتخذها حدوداً لهمتنا الارتقائية ، وحصنا يحمى وسائلنا من العقم ، وسعينا من الضلال . اعتبارات أرجو أن تنظر فيها الشبيبة نظرة هادئة بقلب ساكن لا يجزع من طول الانتظار وعقل ثابت لا تطيش به العجلة ، ولا تذهب بميزاته الشهوات .

— مصر (كما يقولون بحق) هى فى الحالة الحاضرة من حيث الثروة والأهمية ، أرى من أن يزهد فيها كل قوى . ومن حيث العدد والاستعداد ، أضعف من أن تدفع عن نفسها كل الأطماع .

— مصر طريق انكلترا إلى الهند ، ولها فيها مصالح تقول إنها لا تأمن عليها إلا بالاحتلال ، إلى أن تبلغ مصر مبلغاً من القوة يمكنها من حماية نفسها

الجريدة فى ٣ من سبتمبر سنة ١٩١٢ العدد ١٦٦٨

ومصالح الانكليز فيها . ولا مناص لنا من العمل مع انكلترا على هذا النحو لبلوغ تلك الغاية

— مصر مستقلة استقلالا إداريا تابعة للدولة العلية . والدولة العلية لا تستطيع حمايتها لا من انكلترا ، ولا من غيرها .

— لسنا نحن الذين يضعون المبادىء ليسير عليها العالم . بل حالنا فى السياسة حال انفعالية لا فعلية . سلبية لا إيجابية . تخضع لقرارات الدول من غير أن يكون لنا من سيادتنا الخارجية ولا من قوتنا العسكرية، ما يمكننا من إبداء رأينا فى هذه القرارات كما كان الأمر فى معاهدة لوندرة وغيرها . وإن حال أوروبا من الشرق عموماً ، ومصرنا خصوصا ، تتغير فى نظر الدول تبعاً لتغير مصالحها . فان فرنسا التى كانت المسألة المصرية فى برلمانها من المسائل الحيوية التى تحت البحث، قد نفضت يدها منها من سنة ١٩٠٤ فى مقابل أن تترك لها حرية العمل فى مراكش. وكلمة الدولتين هى كلمة التحالف الودادى . وألمانيا هى الدولة القوية فى أوروبا بعد انكلترا — إلى الآن على الأقل — قد صرحت لفرنسا فى مشكلة مراكش بأن انكلترا أخذت العوض فى مصر فلم تجد فرنسا مناصا من أن تعطيها عوضاً استعماريا فى الكونغو . وحققت بذلك كلمتها الاستعمارية أو صيغتها الحديثة (Drang nach osten) أى (نجعة نحو الشرق) . ورأى المانيا هو رأى المحالفة الثلاثية . على أن النمسا قد أخذت العوض فى البوسنة والهرسك ، وإيطاليا فى حق الاغارة على طرابلس، على الرغم من المعاهدات الدولية . فمن الواجب على المصرى أن يفهم مرامى هذا السلوك الاستعمارى . ومن الخطأ الفاضح أن يعمل المصرى فى السياسة مربوط العينين، حتى لا يرى الحوادث الأوروبية . أصم حتى لا يسمع أخبار الوفاقات الأوروبية .

— إذا كانت المبادىء لا تتغير (وفى هذه القاعدة نظر ليس هذا محله) فان الوسائل إلى تحقيق المبادىء ، يجب أن تتغير دائماً بتغير الظروف . فمن

التعسف والحمق أن يجمد العامل على اتباع خطة أو محاولة وسيلة ذهبت الظروف التى كانت تضمن نجاحها، وتغيرت إلى ظروف أخرى تقضى عليها بالفشل والخذلان . لكل ظرف جديد وسيلة جديدة . وابتعاد الدول واقترابها وتغيير خطتها كل يوم من المعاداة إلى المصافاة ، ومن الملاينة إلى المشاكسة ، ومن المحاربة إلى المصالحة : كل ذلك يكون فى اقناعنا بأن خطة سلوك الأمة دائرة مع منفعتها حيثما دارت . فلو أن طائفة فى بلادنا كان لهم خطة مرسومة وجيهة فى نظرهم ، فطلعت عليها ظروف جديدة تناقضها ، وتجعلها ضارة — إن لم تكن ضارة من قبل — أفيحل لهم أن يجمدوا جمود الذى يقول : ستين سنة ؟ نعم يا سيدى لك أن تقول « ستين سنة » عن أمر يخصك . أما عن القضية المصرية فلا .

— لنا الحق وليست لنا القوة . الحق ليس هو فى العالم كل شىء — إن لم تكن القوة هى كل شىء . فبحقنا نندفع فى عرضنا إلى الأمام . وبقلة قوتنا نحذر خطر الوقوع فى هاوية الاندفاع . فليكن أمرنا بين الافراط وبين التفريط قواماً . فالمسألة مسألة أمة ما كان عليها أضر من غفلة أبنائها فى الأزمان الماضية . حاشا هذا الجيل الراقى الذى نحن فيه ، يتدبر أمره ، ويحتال لبلوغ قصده ، بأقل الوسائل ضرراً ، وأبركها نتيجة .

هذه الاعتبارات كلها ضرورى أن تلاحظ فى استخدام وسائلنا للاستقلال ، وهى بالضرورة وسائل سلام ؛ لأن كل الظروف الاستثنائية التى فيها وطننا لا يسمح ولا واحد منها أن تكون وسيلة استقلالنا غير السلام . وهنا يجب علينا أن نسارع إلى القول بأن مبادىء تربيتا والدروس التى نتلقاها عن أساتذة المدرسة وكتاب العالم وحوادث الأمم ، قد ربت فى نفوسنا عواطف أكثرها

غير مؤتلف مع حالنا القديم، ولا مع كثير من تصرفات الحكومة المصرية فيما يتعلق بحقوق الأمة وبحرية الكتابة والخطابة. هذه العواطف لا يستطيع الشاب أن يكتمها، بل لا بد لها من مظهر تظهر به، ومخرج يعيد إلى مزاجه الاعتدال فى النظر والتدبر فى العمل. فالى الحكومة نسوق الحديث أن تتدبر هى أيضا من جانبها فى حل هذه النظرية، وتأسى بالتصريحات الكثيرة التى كان يصرح بها اللورد كرومر. فانه كان يؤثر عنه أنه يقول لا أريد مطلقا أن تحد فى مصر حرية القول، لأن الأفكار إن لم تجد مخرجا تخرج منه غلت فى جوف حاملها، فأساءت اليه وإلى غيره. ثم إلى الشبيبة، نلفتها إلى الخطأ الذى يقع فيه البسطاء. وهو أن أعمال البسالة لا تكون إلا فى العسف. خطأ شديد ونظر قصير وفهم للأمور عتيق سقيم. لا نشك فى أن التعرض للخطر المادى فى حومة القتال للدفاع عن الأوطان والاقدام فيها من غير مبالاة بالموت، بسالة. لكن هذه البسالة بنوعها الوحشى الذى مع الأسف سيعيش مع الانسانية ما عاشت لا تزيد فى شىء أبدا عن البسالة المدنية، والشجاعة الأدبية. رجل يحمل بين ضلوعه هم بلاده. يقبل على وسائل رقيها الهادىء المطمئن يحول اليها عزمه ويفرغ فيها جهده ويعمل فيها لانماء الكفاءات المختلفة بنار عاطفة الحب، وشدة الأمل، وهو فى ذلك رحب الصدر لا يأخذه الملل بالكسل، ولا ينفذ صبره الزمان. رجل كهذا لا يقل فى بسالته عن الطاعن فى قلب أخيه الانسان فى حومة الميدان، بغير بينة ولا برهان. إن الذين نجحوا فى الحركة الأخيرة لاستقلال أمة من الأمم أو فى المعارك السياسية دفاعا عن مصلحة أمة من الأمم، أولئك يأخذون غصبا فضل الشهرة وشرف الانتصار. لأن عملهم لم يكن لينجح إذا لم يهيئوا لهم رجال يشتغلون واجب لا للشهرة، ويقضون العمر ليحصد خلفاؤهم. ويشقون بتجرع كاسات الصبر على العمل الهادىء التى لا شهرة من ورائه، ولا اغتباط برواية نتيجته.

أولئك هم البواسل حقا فى نظر العقلاء . وإن الذين يبغون أن تتغير ، اكراما لخاطرهم ، طبائع الأشياء وقوانين رقى الأمم ، ليروا مصر فى سنة أو عشر سنين كبلد قضى فى العمل لنفسه المئين من السنين . والذين يظنون أن ما بيت فى الآستانة يمكن أن يبيت فى مصر ، أولئك هم طلاب شهرة لا طلاب رقى ، أو عديمو البصر بأحوال العالم ، يحرم عليهم أن يشتغلوا بأمورنا . وليدعو أمرنا إلى شبيبتنا العاقلة الجريئة التى لا تخاف أن ترى الحق وإن كان وجهه مخيفاً ، وتروض نفسها على جرع كاسات الصبر وإن كان مرا . وتعمل بهدوء وسكون بوسائل الاستقلال .

الى الشبيبة

٥

وسائل الاستقلال

لا يجرأ أحد فى هذه المدنية الحديثة أن ينكر على أحد حقه من الحرية الشخصية، ولا أمة أن تنكر على أخرى من الجهة النظرية حقها فى الاستقلال. فمبدأ حرية الأفراد مسلم به نظرياً وعملياً، وقد ذهب الزمان برق الأفراد وانقطع أمره فى ذاته وفى مظاهره. كذلك مبدأ حرية الشعوب مسلم به نظرياً متى قدرت عليها. وبهذا الرأى يقول ساسه الانجليز فى كل وزارة من الوزارات. وعلى هذا التصريح يمكننا أن نسجل أن غرض استقلال مصر غرض مشترك بين الأمة المصرية بمجموعها، وبين الحكومة التى يديرها الاحتلال، ومهما كان التظنن فى هذه النتيجة مباحاً، فانه ليس من مصلحتنا أن ننكر أمراً لمصلحتنا وهو تصريح الانكليز بأنهم لا يقيمون فى مصر إلا إلى أن تبلغ من القوة والمنعة ما يكفل سلامة مصالحهم فيها. بل يجب علينا أن نصدق هذا التصريح، ونعمل مع الانكليز لبلوغ النتيجة النهائية وهو الاستقلال.

غير أن الانكليز وإن كانوا قد بدأوا يقومون بالواجب عليهم من جهتهم من حيث إصلاح مالية الحكومة والحال الزراعية فى مصر، إلا أنهم أغفلوا فى الماضى تشجيع التعليم والتربية كما أغفلوا إلى الآن إلى حد محدود اقناع الأمة بأنهم يشتغلون للمصلحة المشتركة بينهم وبين المصريين. فوقفوا عند ادارة شئون البلاد على رايهم وبالطريقة التى يرونها، فنتج عند ذلك أن الجفاء

الجريدة فى ٤ من سبتمبر سنة ١٩١٢ العدد ١٦٦٩

القديم الذى كان بين حكومة البلاد وبين شعبها ، لم يذهب منه شىء ، بل ربما زادت مظاهره تبعا لترقى الشعب واطلاعه فى إدارة شئونه الداخلية بنفسه أو على الاقل بالاشتراك مع الاحتلال . ولو اننا تتبعنا أسباب هذا الجفاء لوجدنا أن سببه الجوهرى اعتقاد الشعب من قديم الزمان بأن الحكومة هى لمصلحة الحكام لا لمصلحة المحكومين ، وإن الطاعة هى ضريبة على الشعب يدفعها للحكومة لتصرفها فى وجوه ملذاتها لا فى وجوه نفعه . فكان الواجب على الانكليز كما اهتموا بنشر الحرية الشخصية ، أن يتدرجوا من أول يوم فى تقرير الحرية العامة ، على وجه ينفع المصريين وينفعهم .

هذا من جهة الحكومة ، أما الأمة فان حرمانها من الاشتراك فى دائرة شئونها أخلاها بوجه ما من المسئولية عن القيام بواجبها نحو الرقى المنشود ، لأن المسئولية على مقدار حرية العمل وما لم تكن للأمة سلطة ، فليس عليها مسئولية ما .

على أن الشعب باحتكاكه باوروبا ، وبالشىء القليل من التعليم ، أخذ يطلب بألسنته الرسمية فى مجلس الشورى والجمعية العمومية ، وبألسنته غير الرسمية ، التى هى الصحف ؛ أخذ يطلب أن يؤتى احتمال بعض المسئولية عن الحكومة . فلو ان الحكومة أجابت نداء الشعب من يومئذ ، لتحولت العواطف التى كسبها الشبان بالتعليم والنظر مما تشكو منه الحكومة الآن ، إلى الاشتغال الهادىء بالمسائل العمومية فى الانتخابات وفى الهيئات النيابية ، وفى سن القوانين النافعة . . . الخ الخ

لأن اشتغال الشاب بسياسة بلاده وأمورها العامة ، أمر لا مناص منه مع التربية الحالية ، والصحف اليومية الناقلة الأخبار عن كل الأقطار . فهذه العاطفة أو هذا الميل ، ميل الشبيبة للاشتغال بالسياسة مع وجود الأسباب المتنوعة الداعية لها ، أمر لا نستطيع بأية حال من الأحوال أن نبعد به عنها . فلئن لم توجد لها ميدانا للعمل وتشجيعا لعواطفها ، وحبسناها فى النفوس ،

أطلقت من ناحية أخرى بغير نظام وعلى غير هدى، ووجدت لنفسها ميدان عمل ربما كان مضراً ضرراً بليغا بمصلحة البلاد، ومؤخراً لها عن السير فى الطريق الذى ترسمه لها الغاية المشتركة بيننا وبين الانكليز.

ومن الانصاف أن نعترف بأن قانون مجالس المديريات جاء خطوة فى سبيل الاشتراك مع الحكومة فى المسئولية. ولكنها خطوة لم تتم. بل كان اللازم أن القانون النظامى يعدل كله تعديلا جديداً، حتى تتعادل الحقوق بين الهيئات النيابية المختلفة، على حسب أهميتها ومقدار ما تدعو له الحاجة. فان قانون مجالس المديريات جاء محققا سلطة الأمة لمجلس المديرية الذى هو محلىٌّ صرف، مانعا مجلس الشورى والجمعية العمومية من تلك السلطة، مع أنهما مجلسان عموميان للأمة بأسرها. كذلك ترى سكان المديرية الواحدة ينوب عنهم نواب يختلف عددهم من الستة الى العشرين، مع ان جميع نواب الأمة فى مجلس الشورى ستة عشر. لذلك نقول بحق ان الخطوة لاشتراك الأمة مع الحكومة خطوة لم تتم. وكان من الضرورى أن تتم فى جميع الهيئات على السواء، لنصرف العواطف الوطنية عن الشغل فيما لا فائدة فيه ونلفتها إلى العمل حقيقة لخير البلاد. هنالك يضرب الطيش والتهوس ضربة لا يقوم بعدها أبداً. هنالك تقتنع الأمة اقتناعا صحيحا بأن البلاد لها لا لغيرها خيرها المستقبل لها، وشرها عليها، فلا تسمح لصائح أن يصيح ضد مصلحة البلاد، ولا تسمع أقوال الذين يلقون الكلام على عواهنه من غير تدبر ولا احتياط.

كل جمعية تستمر دائما عواطف أفرادها، تستمر عاطفة حب الشهرة عند الصانع فيرقى الصناعة فى الوجود. فما الذى منع الجمعية المصرية من أن تستمر عاطفة حب الوطن عند بنيها وتفسح لها ميدانا تظهر فيه، فتنتفع الأمة بنتائج هذه العواطف، وتتقى شرها إذا عطلت أو حجبت عن الظهور المفيد.

لا شك عندى فى أن الظواهر الاجتماعية هى أيضا تابعة لقوانين

الظواهر الطبيعية . فلو أن أمطار السودان نزلت من السماء ففاض بها النيل ولم نحده بالجسور أو سددنا عليه الطريق إلى البحر، لأغرق البلاد وأفسدها. ولست بذلك أقول ان حب العبث بالمصلحة العامة قد أخذ فى مصر من رؤوس الأحداث مأخذا يخشى منه، فان ذلك لم يكن. ولكن الظاهر للعيان أن هناك ظاهرة اجتماعية عامة هى حب المصريين حبا جما للاشتغال بالأعمال العمومية ، والاشتراك مع الحكومة فى الشئون المصرية ، على قدر تقبله الظروف الحاضرة . هذه الظاهرة الجميلة، يجب علينا أن نستثمرها ونحولها إلى مصلحة الأمة ونحدها بالحدود التى تكفل لنا خيرها كله ، واتقاء شرها كله

فلو أن الحكومة تجيب مجلس الشورى إلى طلبه الاشتراك معها فى شىء من إدارة البلاد ، بعد أن تعدل قانون الانتخاب وتكثر عدد الأعضاء ـ كما نظنها مفكرة فى ذلك ـ لغيرت بعملها هذا نزعات الشر إلى نزعات الخير ، وكفت نفسها مؤونة بث العيون على الناس وتعقب حركاتهم ، ولاقتنعت الأمة فى مجموعها بمقدار المسئولية التى تحتملها إذا هى فرطت فى الحرص على سمعتها . لو أجابت الحكومة هذا الطلب ، لكان ذلك سلاحا يضرب العقل به الجهل، وتقتل الأناة به العجلة، ولا نظنها إلا مجيبة له، عملا لمصلحة البلاد

رجل مسئول ، وآخر غير مسئول ، هل يستويان مثلا فى حسن القيام بالعمل . ونواب مسئولون بما لهم من حرية ، وآخرون غير مسئولين . هل يستوون أثرا فى الغيرة على مصلحة البلاد، أن يعبث بسمعتها الأقتصادية أو رقيها السياسى بعض الاحداث .

نلفت ذهن الشبيبة إلى انه ليس من الأغراض الأنسانية غرض محدود ثابت فى هذه الحياة الأنسانية . بل لا يزال الغرض هم صاحبه حتى يبلغه فان بلغه خلق له غرض جديد . وكلما انقضى غرض جاء غرض . سنة الأرتقاء فى كل شىء . فاذا كان غرضنا هو الأستقلال، فان من وسائله ماليس فى أيدينا، كاشتراك الأمة مع الحكومة فى الحكم تدريجيا ، يتقدم بتقدم تربية البلاد

وأطماعها الصادقة . فلاجرم ان يكون هذا الاشتراك ، أو الدستور المتواضع ، هو ذاته مع كونه وسيلة ، غرضا من الأغراض . فعلى الشبان الذين يحبون حقيقة خدمة بلادهم على الطريقة المنتجة ، أن يتخذوا الوسائل الممكنة ليؤهلوا أنفسهم للدخول فى هيئاتنا النيابية كمجالس المديريات ـ التى تقدم للأمة الآن خدمات لا تنكر ـ ومجلس الشورى والجمعية العمومية حتى يستطيعوا أن يصرفوا عواطفهم الشريفة فى الدفاع عن الحق والعدل . ولست أنكر الصعوبات التى تحيط بالشاب لبلوغ هذا الغرض ، ولكن الصعوبة ليس من شأنها أن تثنى الرجل عن عزمه لخدمة بلاده .

الى الشـــبيبة

٦

وسائل الاستقلال

التربية والتعليم

خرجت مصر من الحكم القديم ضئيلة الشخصية متحللة الروابط القومية ، فانية الارادة فى إرادة الحكام . خرجت مريضة من كل وجه ، وما دواء الأمة المريضة إلا التربية والتعليم . التربية السياسية التى تحصل بترتيب النظامات السياسية الحرة بمقدار حالة البلاد ، وتشجيع هذه الروح المباركة التى تنجلى فى مصر معلنة عن حب المصريين الاشتغال بأمورهم العامة ، تحصل بذلك. ونشر مبدأ التسامح فى الآراء والمعتقدات السياسية ـ والتربية الاجتماعية التى هى من عمل العائلة ، والمدرسة والقوانين الفرعية واهتمام العقلاء والكتاب بتقوية العادات والأخلاق الاجتماعية التى تكون نتيجتها توسيع دائرة المشابهات بين الأفراد وتضييق دائرة الفروق بينهم .

لا خلاف بين الناس فى ضرورة التربية وأنها هى الوسيلة لكل ارتقاء ذلك يقوله أولو العلم ويتبعهم فيه الأميون إعتقاداً بصحته أو تقليداً صرفاً حتى لا يرموا بالجهل والتأخر . وعلى كل حال فان التربية مجمع فى بلدنا الآن، على أنها سلم الارتقاء ومناط الآمال فى السعاده القومية .

غير أن الصعوبة كل الصعوبة هى فى تحديد انماط التربية والتعليم عندنا، وطريقة تحضيرها أى جعلها تنتج فى مصرنا جميع النتائج التى تنتجها فى الأوطان التى استعرناها منها . لأن نظرية التربية والتعليم وتحديد انماطها

الجريدة فى ٥ من سبتمبر سنة ١٩١٢ العدد ١٦٧٠

لا تزال مطربة حتى فى أرقى البلاد مدنية . فكيف بها عندنا حيث لم تأخذ بعد مركزا ثابتا فى حياتنا المصرية . انما التربية المدرسية عندنا أو التعليم بكافة أنواعه، خليط من التعليم الفرنساوى والتعليم الأنجليزى ، تقوده الصدفة إلى أية نتيجة غير منتظرة . لذلك يجب علينا أن نصرف النظر مؤقتا عن مشكلات التربية بين علمائها ونحاول أن نحدد الأغراض التى نبغى الحصول عليها من التربية، فاذا أبلغنا تحديد تلك الأغراض بوجه واضح، ربما سهل اكتشاف أقرب الطرق إلى جعل التربية المدرسية فى مصر ، تنتج نتائجها المنتظرة .

وعندى أن التربية فى مصر يجب أن ترمى الى غرضين: احدهما أن يسترد المصرى فضائله الاجتماعية التى جنى عليها الاستبداد الطويل بشرط أن يبقى مع ذلك مصريا . والثانى أن تسلح ملكاته بالعلوم والمعارف ليكون قادرا على مزاحمة غيره فى بلاده مزاحمة القرين للقرين فى المسائل العلمية والفنية والاقتصادية . نقول ذلك ونترك لعلمائنا والمشتغلين بالتربية فى بلادنا ان يقرروا الطرائق التى تجعل التربية المدرسية تنتج هذين الفرضين ، وغاية ما نستطيع النصح به هو الحرص على جعل الدين قاعدة للتربية الاخلاقية، حتى لا يفقد المصرى صورته، وحتى تكون الأمة متشابهة الأفراد؛ لأن التضامن القومى أو الوحدة القومية، تدور مع المشابهاب بين الأفراد وجودا وعدما، وقلة وكثرة . كذلك يجب أن يبعد بالتعليم بقدر المستطاع عن الكتب والتقيد بالكتب وجعل فكر التلميذ أو الطالب أسيراً لرأى المؤلف ، وأن تكون المدرسة مصغر الحياة الاجتماعية، يعلم فيها الطالب على قدر الامكان كل ما يحيط به ، حتى اذا خرج من المدرسة لا يكون غريبا صرفا من الحياة العلمية محتاجا الى من يقوده فيها كما يقاد الذى لا يبصر ضوء النهار . وبهذه المناسبة ، يضحكنى أن بعضهم ينقد علينا اننا نبيح للطلبة تعلم السباحة . نعم نحن من الذين يقولون أن الطالب ـ لا التلميذ ـ يكمل معلوماته بأن يعرف المبادئ السياسية العلمية وتطورها من افلاطون الى الآن بقدر الممكن من فم أستاذه ، أو من عارف بها ، حتى يعرف الحق من الباطل وحتى لا ينجر

وراء من يكتبون فى السياسة على غير قاعدة، وطوعا للظروف أو الشهوات. على أن ذلك يدخل فى عموم القاعدة التعليمية الحديثة بل الاسلامية القديمة أيضا، أن الطالب كما يجب عليه أن يعرف حدود علاقات التعامل بين الفرد والفرد من الجهة الاخلاقية والقانونية، يجب عليه أن يعرف حدود العلاقات بين الفرد والأمة وبين الفرد والحكومة وبين الأمة والحكومة، وتلك هى كل السياسة الداخلية أو سياسة الأمة. على أنه لا يدخل فى ذلك مطلقا تعرض الطالب لمقاومة النظام المدرسى أو العام، ولا المظاهرات التى لا يليق بكرامته الاشتراك فيها.

كل وسيلة من وسائل الاستقلال فرع عن التربية والتعليم بانواعهما ومتى تقرر بحق أن استقلالنا لا يكون الا بالسلام والأعمال المدنية الهادئة، والمزاحمة المباحة بالقوانين، كان لا بد لنا أن نضاعف همنا فى التربية والتعليم ونجعلهما غرضا نعكف على وسائله بكل ما فى صدورنا من الحمية والغيرة على تقدم البلاد.

اشعر مع القارئ بأن طريق التربية والتعليم طريق طويل جدا، لانه يستتبع الوقوف بالضبط على خير الانماط المفيدة لنا. ثم القدرة على تطبيقها على وجه النافع، ثم الانتظار بها حتى تتأقلم فى مصرنا، أى تصير مصرية بالزمان، ثم تنتج نتائجها البطيئة التدريجية فى كفاءآتنا المختلفة. حقيقة هذا طريق بعيد. ولكنه مع ذلك اقرب الطرق، لانه هو الطريق الوحيد.

ومن الخدعة أن يزين بعض الكتاب للأمة ان استقلالها على الأبواب، وان تحصيل غرض مثل هذا لا يتوقف إلا على مجرد الالتفات إليه، أو الرغبة فيه. خطأ كبير. وإلا فلو صح مثل هذا الزعم لكنا مستقلين بالفعل من سنين

إنما الاستقلال والحرية السياسية على إطلاقها، نتيجة لينة ثابتة، وتصميم أكيد ووسائل شتى، وظروف غير موجودة، ينتظر أن يؤتى بها الزمان.

إنما الاستقلال فى أنفسنا ثم فى عملنا ، ثم فى رضى الدول أولى الشأن بذلك آخر الأمر .

إلى الشبيبة أن يصرفوا عواطفهم الوطنية التى أفادتها إياهم التربية إلى الآن وملكاتهم العقلية وقدرتهم العلمية ، إلى وسيلة التربية يجعلونها غرضاً من الأغراض . وإذا تم أمرها ، تم لهم ما يشتهون . واننا لنكرر دائماً ان الوسيلة المعقدة التى يبين على بعض الكتاب اتباعها ، وسيلة معاجزة الانجليز لينجلوا عن مصر ، أو معاجزة إدارة الحكومة المصرية ، حتى تتبع خطة مستحيلة الاتباع والنتيجة ـ انماهى وسيلة للتأخر لا التقدم ، ويأييد لبقاء الحال الحاضرة على ماهى عليه أو على شر مما هى عليه لا تقريب من الاستقلال .

تم الجزء الأول

فهرس مواد الكتاب الأول

صفحة	
١	قاسم امين : القدوة الحسنة (١)
٧	« « : « « (٢)
١٢	التعليم الثانوى
١٤	الرتب والنياشين
١٦	بناتنا وأبناؤنا
٢٠	ضحايا الأبرار وحق الأقوى
٢٤	حفت الجنة بالمكاره
٢٨	الرأى العام
٣٣	لا تضيقوا عليهن
٣٥	شيء آخر
٤٢	روضوا أنفسكم على الاستقلال
٤٥	الطلبة والسياسة
٤٩	فى الأخلاق : الرياء
٥٣	حدود الطاعة
٥٧	تربية الذوق
٦١	حدود الوظيفة
٦٤	الملل من كواذب الاخلاق
٦٧	قوة الرأى العام
٧٢	الرتب والنياشين
٧٦	فى التعليم الأدنى
٨٠	المرأة أيضاً
٨٣	شيء فى التعليم
٨٧	العادة
٩٠	الشرف
٩٣	إنكار الذات
٩٧	الموظف المصرى
١٠١	مصاب التمثيل : رثاء كوكلان
١٠٤	الرجل الطيب
١٠٧	شيء فى الأخلاق

صفحة	
١١٠	أحبوا الجمال تحبوا الحياة
١١٤	بناتنا
١١٧	الموظف المصرى
١٢١	قلة الثقة
١٢٤	بناتنا وأمهاتنا
١٢٨	صلاح العائلة صلاح الأمة
١٣٢	حدود اللياقة
١٣٥	الشرف
١٣٧	فى الأخلاق : القصد فى الكلام
١٤٠	من مصر الى باريس
١٤٥	فى باريس
١٤٧	من باريس الى لوندرة
١٥٤	فى انكلترا
١٦٠	فى انكلترا أيضاً
١٦٤	عليكم أنفسكم
١٦٧	الأعمال العامة والحياء
١٧٠	الجامعة المصرية
١١٣	« «
١٧٤	التسامح فى الحقوق العامة
١٧٧	الى الأمام
١٨٠	اطلبوا الحرية : اطلبوا الاستقلال
١٨٣	أول العام : الى الشبيبة
١٨٦	فى الواجب
١٨٩	الصداقة
١٩٢	مات الرجل : عن تولستوى
١٩٧	الثقة
٢٠١	أفكار عامة (١) الاستقلال الذاتى
٢٠٤	« « (٢) الحب والصداقة
٣٠٩	« « (٣) التفاؤل بالخير

صفحة

٢١٣ أفكار عامة (٤) سعادة النساء
٢١٧ » » (٥) عبادة البسالة
٢٢٢ الانتحار
٢٢٦ تربية البنات
٢٢٩ أسبوع فى المدينة المنورة (١)
٢٣٣ » » » » (٢) فى الطريق
٢٣٦ » » » » (٣) مقام الرسول
٢٤١ » » » » (٤) المرأة فى البلاد العربية
٢٤٦ » » » » (٥) العرب واللغة العربية
٢٥٠ » » » » (٦) المسألة العربية
٢٥٢ احمد عرابى
٢٥٧ أول العام
٢٥٩ الشخصية
٢٦٢ فى الأخلاق : البغى
٢٦٦ عيد الجمعية الخيرية الاسلامية
٢٦٨ الحركة النسائية فى مصر

صفحة

٢٧٢ معرضنا الصناعى الزراعى
٢٧٦ المعرض الصناعى الزراعى : صناعتنا
٢٨٠ » » » : »
٤٨٤ تاريخ آداب العرب للرافعى : الأديب وعلم الأدب والاخلاق
٢٩٠ موظفونا
٢٩٣ استقالة سعد زغلول باشا
٢٩٦ الحرية
٢٩٩ حرية الرأى
٣٠١ الى الشبيبة (١) القلق الفكرى
٣٠٧ » » (٢) الاضطراب فى الرأى العام
٣١٣ » » (٣) غرض الامة هو الاستقلال
٣١٩ » » (٤) مقدمة لوسائل الاصلاح
٣٢٤ » » (٥) وسائل الاستقلال
٣٢٩ » » (٦) » » — التربية والتعليم

سنلحق الجزء الثانى من هذا الكتاب بفهرس مبوب للموضوعات ليسهل على القارىء التماس الموضوعات المتجانسة فى صفحات الكتاب

تم طبع الجزء الأول من كتاب « المنتخبات »
لسعادة احمد لطفى باشا السيد

بدار النشر الحديث

« مطابع احمد الصاوى محمد » بشارع الداخلية بالقاهرة
فى يوم الاثنين ١٥ فبراير سنة ١٩٣٧

الجزء الثاني

المنتخبات

بقلم

صاحب السعادة الاستاذ الاكبر

احمد لطفى السيد باشا

طبع بمطبعة المقتطف والمقطم بمصر
١٩٤٥

الكتاب الاول

في التربية والتعليم

التربية والتعليم ـ رجال التعليم عندنا ـ الى القائمين بالتربية
والتعليم ـ مذاهب التربية ـ المذهب العملي
للتربية والتعليم

— ١ —

التربية والتعليم

نحن أمة ناهضة الى تحصيل الكفاءات المختلفة، أي الجمع بين الاسباب المتنوعة التي تؤدي الى مُنيَتِنا العامة وهي الاستقلال.

رويدك أيها الذي تبتسم استبعاداً للاستقلال، أو ظنًّا بأن الشعب المصري بمعناه الخاص، لم يتصور الاستقلال بجلاء ووضوح، حتى يجعله أمنية ومثلاً أعلى لأغراضه القومية. انما يبني هؤلاء اليائسون من صُلاحنا حكمهم على ظواهر خداعة، لا قوام لها ولا قرار.

يرون الزارع في مزرعته هادئاً مطمئنًّا، همه أن يعيش. والمالك في قريته وعزبه همه أن يزيد ثروته بالعمل، وجاهه بالتقرب من الحكام — يرون هذه السكينة المخيمة على هذه الأرواح المصرية الطاهرة، فيظنون ان الناس في مصر قد تجردوا عن طبائعهم البشرية، وتنازلوا عن كل أطماعهم الانسانية، وأحبُّوا الحياة مجرَّدة عن الأغراض القومية، عاطلة من مُنَى الشعوب، وأقلها الاستقلال. ليس هؤلاء أول المخدوعين بالظواهر في أحكامهم، فقد خلَت من قبلهم أمم ليسوا أقل منهم خطأً في الحكم بالظواهر الخدَّاعة على الامم وعلى الاشياء، حتى الأجرام الفلكية. وما لبثوا بعد النظر ودرس الطبيعة أن آمنوا بأن الأمة انما تسير كغيرها من المجاميع الحسية على قانون الرقي، وتدرُّج في سلَّم الكمال الذاتي، وأول درجاته الاستقلال. لو علم هؤلاء أن العلم والحس قد أثبتا فساد رأي الاقدمين القائلين بأن الامم خلق بعضها للحاكمية، وبعضها للمحكومية، لاتفقوا معنا على انه لا توجد على وجه الأرض أمة بالمعنى التام، لا ترى الاستقلال لازماً لحياتها لزوم الطعام والشراب.

.....

الجريدة في ٢٤ من سبتمبر سنة ١٩١٢ العدد ١٦٨٤

على ان الأمة المصرية ما تركت في تاريخها الحاضر فرصة تمر إلاّ أن أثبتت بالعمل المحسوس ان الاستقلال هو منيتها التي توجه اليها قواها المختلفة، توجيهاً خالياً من الجلبة المنزّهة عن الاخطار التي توقع الأمم الطائشة عادة في شباك الطامعين.

أمامنا ظاهرة قريبة العهد ما جهلها أحد في العالم، وهي حركة الشعب في مسألة قنال السويس، إذ كان يراد مد أجل امتيازه لشركة القنال.

قامت الأمة في وجه هذا المشروع قومة رجل واحد تقرّر رفضه، واستوى في ذلك الرأي العالم والجاهل والزارع والصانع والمعتدل والمتطرف والقاصي والداني.

فيجب علينا أمام هذا الاجماع الذي قلّ أن يوجد في أمة اجماع مثله، أن نحلل الباعث الذي بعث نفوس الناس إلى الاجماع على رفض هذا المشروع.

مهما رددّنا، بين النفي والاثبات، أسباب هذا الاجماع، نصل إلى سبب واحد معقول وهو أن الأمة عظيمة الثقة بمستقبل يدّخر لها بلوغ استقلالها، فتفعل وحدها في أحوالها ما تشاء. ولقد كان من الشعب ان يفرح كلما شاع انقطاع المفاوضات بين الحكومة وبين الشركة، فاستنتجت الحكومة من ذلك ان الشعب يريد تأجيل المفاوضات إلى اليوم الذي يكون فيه قادراً على المفاوضة بنفسه، وصرف الثمن المعروض في المصرف الذي يعينه هو لا الذي يعينه غيره. فأعلمت أن النقود التي تأتي من مدّ الأجل تستعمل في المنافع العمومية على صورة بينتها وقتئذٍ. ولا شك في أن أقل ما يستنتج من حال الشعب، أنه شيق للاستقلال، طامع فيه، متحقق من الوصول اليه في زمان قريب أو بعيد. وإلاّ فلو ان الأمة، كما يظن أصحاب الأنظار السطحية، لاهية قلوبها عن حب الاستقلال خلافاً لطبائع الأمم، لما كانت هذه الحركة العامة التي يكذب على نفسه وعلى الحس، مَنْ يظن أنها كانت خاصّة بطبقة من الناس دون طبقة، أو بأفراد دون آخرين.

لا ينبئك عن مطامع الأمم مثل هذه الحركة العامة، ولا عن مقياس تلك الأطماع مثل هذا الاجماع. وإلاّ أفتريدون من الزرّاع والملاّك أن يتخذوا الاستقلال اسماً يلوكونه في أفواههم غدوّاً ورواحاً، لمناسبة ومن غير مناسبة. إن آمال الأمم وأطماعها إنما تظهر طبيعتها عندما يحضرها الظرف المناسب لإبدائها، وقد أبدت أمتنا في كل مسألة عامة، وعلى الأخص في هذه المسألة حديثة العهد، مسألة القنال، أن منيتها هي الاستقلال، وانقطع الكلام.

نكرر من غير تردد ولا خوف ، أن أمتنا ناهضة تجمع بين يديها أسباب الاستقلال، وما قوام هذا النهوض إلاّ التربية والتعليم . فليس غريباً أو قليل الفائدة، أن نصرف أفكارنا وهمّنا كله لأقرب وسائل التربية والتعليم ، وأوفرها نتيجة وأكثرها ملاءمة للغرض المقصود .

لست أخوض في أنماط التربية ومناهج التعليم التفصيلية ، فان ذلك من عمل علماء التربية عندنا والمعلمين . ولكني أتعرض للاجتهاد في بحث الأغراض العامة التي تطلبها سياسة الأمة ، أي تدبيرها ، من التربية والتعليم .

لاشك في أن مصر ما زال عنها استقلالها ، إلاّ بأسباب متنوعة ، أهمها أسباب متعلقة بها ، راجعة إلى فساد عارض في الأخلاق اللازمة للاستقلال ، وضعف في المَلَكات ، والصفات الموكول اليها حراسة الاستقلال. ثم انتقل ذلك الفساد العارضي والضعف الوقتي بالوراثة من جيل إلى جيل . مع ملاحظة أن الأمة لا تزال حافظة دائماً لميلها الطبيعي من حب الاستقلال ، وإن لم تقدر على تحقيقه . لأن إرادة الأمر شيء ، والقدرة عليه شيء آخر . لاشك في ذلك . ولا شك أيضاً في أن إجماع أهل العلم ، واقع على أن الأخلاق الوراثية مهما تأصلت في النفوس ، ومهما صعب استئصالها ، يمكن علاجها بالتربية . فان التربية تخلق بجانب الأخلاق الوراثية ، أخلاقاً مكتسبة توازنها ثم تغلبها ، فتذهب بها . فاذا كان هناك ضعف وراثي في النفس ، جاءت إلى جانبه قوة من الأخلاق المكتسبة بالتربية ، تزاحمه ثم تعدم آثاره .

فأجدر بالتربية والتعليم عندنا ، متى وُجِّهنا إلى الطريق المنتج، أن نعيد إلى مصر صفاتها التي كانت هي ملاك استقلالها . وفي هذا كل شيء .

بعد ذلك لا نرى الذين يتظنّنون في فوائد التربية والتعليم ، إلاّ مرضى يحاربون الحق الواضح والعلم الصحيح ، بل يحاربون وطنهم في استقلاله المنشود . وما كانت حجة هؤلاء ، إلاّ ان قالوا إن نتيجة التربية بعيدة . ألا فقربوها بنشر التربية وأحكامها، فان الطريق الطويل هو أقرب الطرق ، متى كان هو الموصل الوحيد .



— ٢ —

أصلان اثنان يجب على ولاة التربية في مصر العمل بهما ، حتى تأتي التربية بالنتيجة المقصودة منها . وهما انماء الشخصية أو الاستقلال الذاتي في نفس الفرد ، وانماء المشابهات أو الخواص الاجتماعية في نفوس الأفراد . أو بعبارة أخرى ، يجب أن تكون التربية موجهة لتمرين الفرد على الحياة الشخصية في أعلى مراتبها ، من حيث قابليته الجثمانية والعقلية ، لأن يحيي حياة طويلة نافعة لشخصه من ناحية ، وتمرينه على الحياة الاجتماعية في أوسع معانيها من حيث قابليته الجسمية والعقلية ، لأن يحيا حياة اجتماعية مفيدة لوطنه من ناحية أخرى ، فيستطيع ان يوفق دائماً بين منفعته ومنفعة بلاده .

يخطىء كثيراً في غرض التربية ، ذلك الوالد الذي يجعل منفعته الذاتية ، رائده في تربية ابنه الصغير . يمنعه من الوثب ومن اللعب الذي يحدث جلبة تشوّش عليه . يمنعه من الضحك والصراخ بصوت عال ، حتى لا يظن به ضيوفه انه يفرط في تربية ابنه . كذلك يخطىء الاستاذ ، الذي يجعل بين عقل النشء وبين حرية الفكر ، حاجباً قاسياً من رأيه ، أو رأي الكتاب الذي يتبعه في تدريسه .

لا شك في أن التربية على هذه الطريقة تميت في الولد ملكات الاستقلال ، ويبقى في عمله وفي فكره عالة على المجموع ، غير صالح للقيام بشئون ذاته . وبعيد عليه أن يكسب ثقة غيره ، فيصلح للقيام بشأن عام حق القيام . وليت مثل هذه التربية يقصر أثرها السيء على الفرد ذاته ، أو على الجيل الذي يعيش فيه ، ولكن المشاهدات العلمية ، دلت على أن تعطيل القوى البدنية والعقلية ، من ان تأخذ ثمرها الكامل ، يظهر أثره بحكم الوراثة في الذراري والاجيال المقبلة . فليس هذا التعطيل جريمة قاصرة على الفرد الذي رُبّي تربية سلبية ، وأصيب باختلال الموازنة في قواه الجسمية والعقلية ، بل هو جريمة على أعقابه من بعده ، أي على جزء من الأمة ، وبالجملة جريمة على الأمة .

روى بعض العلماء أنه استقرى ذرية رجل سكّير في نحو خمس وسبعين سنة ، فكان منها أكثر من مائتي قاتل وسارق ، وأكثر من مائة مجنون ومعتوه ، وأكثر من ثمانين باغياً . ذلك لأن الادمان على الخمر ، قد أخل فيه الموازنة ، فأنمى

الجريدة في ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩١٢ العدد ١٦٨٥

هذا الاختلال دوافع الشر الذي حصده ذريته من بعده . ولا ذنب لهم، إلاّ أنهم ذراري ذلك المدمن .

وما دامت المسألة خطيرة الى هذا الحد ، تحيق نتائجها السيئة بالأمة ، فالواجب أن يوكل وضع قوانين التربية لعلمائها الاخصائيين ، الذين لهم مرانة بالتطبيقات البسيكولوجية والنظريات الاجتماعية ، لا أن تكون برامج التعليم والتربية نقلاً بحتاً من برامج الامم التي لا اشتراك بيننا وبينها في شيء كثير من الحالات النفسية . ثم يوكل تطبيق هذه البرامج غير النافعة في بلادنا الى شبان من خريجي التعليم الابتدائي، أو أساتذة يقومون في الدرس مقام الحكام على أولئك الأطفال أولي الأجسام الصغيرة ، التي لا تصبر على السكون، والعقول اللينة التي يطوح بها المعلم ما أراد .

زرت كُتّاباً في إحدى القرى ، فوجدت عدد التلاميذ قليلاً جدًّا . فقلت للمعلم أظن السبب في هذه القلة تنقية الدودة : فقال كلاّ : ليس في بلدنا دودة . فاني قد أذّنت الأذان الشرعي على أركان البلد الأربعة ، فذهبت الدودة باذن الله تعالى !!

قال ذلك والتلاميذ يسمعون ، ولعلّهم كانوا يكذبون أعينهم التي ترى دودة القطن في الغيطان ، وآباءهم وقرابتهم المنتشرين في كل ناحية لتنقيتها ، ليصدقوا قول الفقيه ، لولا ان مشايخ البلد احتجوا حالاً على روايته مكذبين له ، فلم يرَ عليه من أمارات الخجل ، إلاّ واحدة منها ، وهي السكوت .

لست أرْوي هذه المشاهدة الغريبة على أنها نموذج الفقهاء الذين نسلّم اليهم أولادنا وجيل المستقبل ليربوهم ، بل لأقول إن عندنا إلى العام الماضي أساتذة مثل هذا الاستاذ . فأية تربية أو أية قدوة حسنة يمكن انتظارها من مثل هذا المربي المفتري على الله وعلى الناس . لذلك يجب علينا أن نكرّر أن مسألة التربية خطرة خطراً عظيماً على البلاد في حالها وفي مستقبلها . فكل خطأ في أمرها تحصد نتائجه مصر بالأرباح المركبة في الأجيال المستقبلة . وكل سنة تمضي بنا على تربية مضرّة ، تعيقنا في تقدمنا المنشود عشرات من السنين .

لو ان لرقينا طريقين أحدهما التربية ، لكان الأمر محتملاً . أما وليس لنا غير التربية طريقاً لتحقيق آمالنا فمن العجز ، أو من الزهد في العيش، أن نترك أمر التربية يسير على مجرى من الصدفة لا يعلم مصيره إلاّ الله . وعلى كل حال فان هذا المصير ، لا يمكن أن يكون هو الرقي المنشود .

❖

— ٣ —

يأخذنا بعضهم بأننا نكتب في التربية والتعليم . يقولون أن ذلك ليس مما تعنى به جريدة سياسية ، جاعلين مقدمة حكمهم مجرى الأحوال في باريس ، إذ لا تتعرّض الصحف السياسية لأمور التربيـة ، إلاّ إلماماً بالمبادىء الحـديثة فيهما ، أو نشراً لأخبارهما العامة . وقد فاتهم أن القاهرة ليست باريس ، وان جرائد الأمم الـكبرى المستقلة المستعمرة المشتبكة المصالح والحركة ببقية أمم العالم، لا تنفد حركاتها السياسية. أما نحن ، وحوادثنا السياسية منقطعة لا متواصلة ، وجرائدنا السياسية لم تقض بعدُ هَمًّا من السعي في نشر مبادىء الحرية الشخصية ، وتقرير وسائل الحرية السياسية ، ومحاولة تقوية الرأي العام المصري ، وإصلاح خطئه القديم في فهم الحكومة والبحث في وسائل رقينا الى مصاف الأمم المستقلة ، وأهم تلك الوسائل هي التربية والتعليم : أما ونحن كذلك، فمن موضوع جريدة تعمل في السياسة، أي في تدبير الأمة، أن تبحث في التربية والتعليم . بل لا نغلو اذا قلنا إن أخص واجبات الجريدة السياسية في مصر ، أن تضع كل يوم على بساط البحث صورة من حال الأمة في التربية والتعليم ، لتلمس بالحس مواطن النقص فيها ، ولنقيس بهما خُـطَـاهَـا إلى غرضها المطلوب .

لو أن العظمة القومية التي تبغيها مصر تنال بالجهل ، وبتفكك الروابط القومية الدالة على عدم التربية ، لـكان ذنباً علينا ان نفكر في حال التعليم والاخلاق عندنا ، ولـكان لمنتقدينا الحق في أننا نضيـع الوقت في الفارغ . ولكن جرّب غيرنا وجرّبنا نحن ، وحالنا في هذه الأيام أكثر ما كانت انبساطاً ، يرى فيها الأعمى أننا في حاجة شديدة إلى التعليم وإلى التربية على الأخص . فنستميح الذين يظنون أن أمر التربيـة والتعليم قد أصبح عندنا من الموضوعات التي تشتغل بها غير الجرائد اليومية، ثم تريد القول في التربية والتعليم .

إن التعليم في مصر ، مع كونه لا يزال أنقص من أن يوصل الأمة إلى أطماعها ، فانه قد تفرد ، دون التربية ، بعناية الأمة والحـكومة جميعاً . فان كل ما يهتم به الآباء ، إنما هو نجاح أبنائهم في الامتحان . وكل ما يهم المعلمين هو النجـاح في الامتحان . وكل ما يهم التلامذة بالضرورة ، هو النجاح في الامتحان . وليس الامتحـان إلاّ

الجريدة في ٢٨ من سبتمبر سنة ١٩١٢ العدد ١٦٨٧

مقرراً بالعلوم . على ذلك سرنا في تيار الرغبة في تحصيل العلوم، أي في تثقيف العقول، من غير التفات إلى تربية القلوب .

لا جدال في أن العلم ضروري لتقدمنا ، بل ضروري لحياتنا الحاضرة ، وانه هو السلاح الوحيد الصالح للانتصار في معترك الحياة للفرد ، والعامل الوحيد للاكتشافات والاختراعات العجيبة ، وقوام هذه المدنية الحديثة المدهشة . ولكن التاريخ والتجربة يشهدان أيضاً ، بأن قوة الأمم إنما هي في أخلاقها كما قال شاعرنا شوقي :

فإنما الأمم الأخلاق ما بقيت فان هم ذهبت أخلاقهم ذهبوا

كذلك قال الدكتور جوستاف لوبون . (إن الرومانيين في زمن انحطاطهم كانوا أشد ذكاءً من أجدادهم الأشداء . ولكن فقدوا الخواص الأخلاقية ، كالصبر والعزيمة والثبات والاستعداد لتضحية النفس في سبيل الغاية ، والاحتفاظ باحترام القوانين . تلك الخواص الأخلاقية كانت هي سر عظمة آبائهم الأولين . بالخُلُق ، يحكم ستون الف انكليزي مائتين وخمسين مليوناً من الهنود ، يساوونهم على الأقل في ذكاء العقل. وبالخلق ، صار الانكليز على رأس أكبر مملكة استعمارية يعرفها التاريخ . على الخلق ، لا على العقل، تؤسس الجمعيات والديانات والممالك . ولم تكسب الأمم كثيراً من إرادة التعقل والتفكير ، أكثر من الحد المطلوب . اه) .

كما يجب علينا تثقيف العقل، يجب علينا إصلاح الشعور. أي كما نعني بالتعليم يجب أن نعني أيضاً بالتربية . وإن عنايتنا الأبوية، وبرامجنا المدرسية ، تكاد تكون خالية مما يربي الشعور بجانب العقل، إلا ما كان من بعض القواعد الدينية البسيطة التي تلقن تلقينا.

نلفت ولاة أمر النشء ، أن لا يكون كل همهم في التربية المنزلية ملاحظة عقول أبنائهم دون قلوبهم ، والاغتباط بمعلوماتهم دون معتقداتهم وميولهم ، وما يطبع أعمالهم من طابع الخير ، أو طابع الشر . وأن يكافئوا أولادهم على حب الخير ، كما يكافئونهم على حب العلم ويجزونهم حسنة على حب الاستقلال الذاتي ، وقوة الارادة ، وإظهار التضامن في العائلة وفي الوطن وعاطفة الاحترام ولزوم القصد والصدق ، كما يجزونهم حسنةً على التفوق في الامتحان وفي العلوم المدرسية . كذلك نلفت ولاة التربية والتعليم إلى التفكير في أن يجعلوا للتربية محلاً بجانب التعليم ، ولتقويم الشعور ، حظاً بجانب تثقيف العقول . فان الاصلاح الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، يتوقف كثيره على طريقة التربية والتعليم .

حالة التعليم عندنا

لم يبقَ ولا من أهل العهد القديم من لا يزال عنده شبهة في أن التعليم هو الأساس الذي يبنى عليه تحقيق الأطماع القومية. نتيجة طبيعية. كان لنا أن نغتبط بها، لولا أن حالة التعليم في بلادنا لا تشجع على الاعتقاد بأننا نقرب بواسطته من مطالبنا. فانه على الرغم من زيادة طلاب العلم والتلاميذ في كل فروع التعليم، لا نستطيع أن نقول إن التعليم يتقدّم إلاّ في كمية التلامذة، دون الكفاءة العلمية المطلوبة.

فها نحن أولاء أمام الشكاوى المتواترة من الامتحانات في كل فرع من فروع التعليم. وإذا حادثنا في ذلك بعض أهل العلم بماجريات الحال في الامتحان، لا نسمع إلاّ جواباً واحداً، كأنه كان موضع اتفاق سابق بين المعلمين. يقولون ما ظُلم التلامذة ولا الطلبة، بل تساهل الممتحنون في قبول كثير من الذين لم تعطهم إجاباتهم حق المرور. أمام هذا القول، وأمام البرامج، التي نعرف أنها تختصر شيئاً فشيئاً، يجب علينا أن نردّد هذه القضية، بين أن استعداد التلميذ المصري قد تغير في هذه السنة، وبين أن المعلمين لم يقوموا بالواجب عليهم من حسن التلقين والتفهيم أثناء السنة الدراسية.

أما استعداد التلميذ المصري، فان ظروف الرقي العام في مصر كلها تساعد على الاعتقاد بأن الاستعداد لطلب العلم وقبول المعلومات، قد تغير إلى أحسن مما كان عليه في الماضي. ولم يحصل في البلاد من الحركات الوطنية ما يمكن أن يسند اليه صرف التلامذة والطلبة عن الجد في التعلم، إلى المشاطرة في هذه الحركات.

فلم يبق إلاّ أن نظارة المعارف، تلقاء هذه الاعتبارات، لا تستطيع أن تغتبط بنتائج أعمالها، وما أنفقت من الوقت والنقد في سبيل التعليم، وأصبح من الواجب

الجريدة في ٩ من يوليه سنة ١٩١٤ العدد ٢٢٣١

عليها إعادة النظر في الأسباب التي دعت الى مثل هذه النتائج .

نحن لا نكلف النظارة شططاً ، ولكننا نطلب اليها أن ترجع النظر في برامجها وتعيد اختبار درجة الكفاءة العلمية والتعليمية عند معلميها ، وان تراجع ما تنفق من المال على هؤلاء المعلمين ، بالنسبة لما تنفقه على الادارة العامة والمفتشين ... الخ . فان الأمر يدعو حقيقةً الى التدبر ، وأخذ الاحتياطات قبل أن تضطرها الحال في المستقبل الى الاعتراف بفشلها الصريح في أمر التعليم .

ولا نظن ان اشتغال النظارة بانشاء مدرسة مجانية في القاهرة ، من الأمور التي كان من شأنها أن تصرفها عن مراقبة حال التعليم ، ليعطي نتائج أكثر اتفاقاً مع المجهودات المعروفة ، والنقود المُنفَقة ، من هذه النتيجة التي نراها . وقبل أن تفكر النظارة في البر والاحسان ، يجب عليها أن تفكر في اتقان عملها الأصيل ، وهو إخراج الكفاءات اللازمة لرقي البلاد . فان الجمعيات الخيرية في القاهرة ومجالس المديريات في الأرياف ، يمكنها أن تكلف نفسها بالعناية بتعليم الفقراء ، من غير أن ينفق أحدها أربع آلاف جنيه على مائتي تلميذ في التعليم الابتدائي ، ولطالما قالت النظارة إنها تريد التخلي شيئاً فشيئاً عن التعليم الأولي والابتدائي ، لتستطيع أن تتقن التعليم الثانوي والعالي . ونزلت فعلاً عن التعليم الأولي ، وقبضت يدها عن الاعانة السنوية التي كانت تنفح بها هذا التعليم ، والتي أثَّر انقطاعها عن الكتاتيب تأثيراً سيئاً في حالة ذلك التعليم الفقير . ولا يزال في نيتها التخلي عن التعليم الابتدائي على طريقة جائرة ومضرة بمصلحة هذا الفرع من التعليم ، لأنه يبين عليها ، قياساً على الماضي وعلى بعض تصريحاتها الرسمية ، انها تريد أن تحمِّل مجالس المديريات ، المدارس الاميرية الابتدائية ، من غير أن تعطي تلك المجالس ميزانيات المدارس المذكورة . ظلمٌ صارخ للتعليم ، وطريقة هي أحسن ما يكون في خفض مستوى التعليم ، حتى عن النسبة التي وصل إليها إلى الآن .

بعيدٌ علينا أن يرد على خاطرنا أن نظارة المعارف تحارب تقدم العلم والتعليم ، ولكن الذي لا مناص من الجزم به هو أن طرائق النظارة فيها من الخطإ ما يجعلنا نشفق من جرائه على مستقبل التعليم والتربية في البلاد . وليست النظارة في حاجة أن نشرح لها التفاصيل التي هي أدرى بها منا . ولا أن نذكر لها اسماء الأساتذة ومدارسها العالية الذين لم يتلقوا العلوم التي يدرِّسونها ، أو الذين لم يكن بأيديهم

من شهادات الكفاءة في العلوم التي يعلمونها عظيم ولا حقير ! إن هذا المثل وحده ، يكفي لأن يكون شيئاً مباشراً لسوء نتائج الامتحان في بعض المدارس العالية . فان فاقد الشيء لا يعطيه . ولا بدع أن يسقط في الامتحان تلاميذ المعلم غير الكفء ، وبه أيضاً يسقط مستوى ذلك العلم في البلاد . ولقد علمت النظارة أننا لم نعد نشكو من قلة المتعلمين ، ولكننا أصبحنا نشكو من كثرة ضعفهم في العلوم .

في الوقت متسع لدى النظارة أن تلتفت الى حال التعليم ، إن لم يكن لمصلحة الأمة وحفظاً لكرامة القائمين على أمر التعليم ، فتوقياً للفشل الذي ستقع فيه النظارة حتماً اذا استمرّ اختيارها للبرامج والمعلمين ، على الطريقة التي انتجت النتائج التي تشكو منها الأمة .

الى القائمين بالتربية والتعليم

خفت صوت الشكوى نوعاً من قلة المدارس وقلة المتعلمين، بعد أن نهض انتشار التعليم نهضة يرجع معظم الفضل فيها الى التعليم الحر في مجالس المديريات والجمعيات الخيرية. ولكن الرجال المسئولين في مصر أخذوا من جهة أخرى يخافون من مستقبل التربية في مصر، ويتوقعون ذلك اليوم الذي يكثر فيه عدد المتعلمين اسماً، ويقل فيه فعلا، عدد الشبان الأكفاء للمزاحمة في الحياة. يخافون ان تكون نتيجة جهاد الامة الزمان الطويل هي الحصول على أنصاف متعلمين، لا يصلحون للأعمال العلمية بعد أن تجردوا من الصلاحية لغيرها. ذلك هو الآن الكابوس الملازم لأولئك المتفائلين الذين يعتمدون على التربية دون غيرها في اصلاح بلادنا، وقدرتها على أن تستعيد مقامها بين الأمم الأخرى. يخافون أن تصل السياسة إلى تحقيق الصيغة الخاطئة التي صاغها بعض الساسة الانكليز، اذ قالوا إنه (يجب حبس تربية الشرقيين — أو بعبارة أخرى البلاد الواقعة تحت السلطة الأوربية شرعاً أو فعلاً — في دائرة معينة لا تتعداها). وهي دائرة الانتفاع بمتعلميهم كآلات لم تصل بها التربية الى توفير الصفات اللازمة للحرية في الفكر والاستقلال في العمل !!.

وإذا كانت هذه الصيغة هي التي تقف بنظارة المعارف عند هذه البرامج المختزلة وتلوي نظرها عن انتقاء الأكفاء من المعلمين، وتقبض يدها عن الاعانات التي كانت تمنحها في الماضي للتعليم الوطني، لتشتغل به مجالس المديريات عن التطلع إلى أرقى منه، وهي التي جعلت الحكومة المصرية تقطع إعانة مائة الألف جنيه:

إذا كانت هذه الصيغة هي التي أنتج تطبيقها كل ذلك، فجدير بنا ان نخاف على مستقبل البلاد ضعفين. ويكون من العبث محاولة إرشاد النظارات القائمة على الفروع

الجريدة في ١٢ من يوليه سنة ١٩١٢ العدد ٢٢٣٣

المتنوعة للتعليم ، أن تعدل عن خطة مرسومة . وذلك ما يبعد علينا أن نظنه . وأما إن كانت النظارات القائمة على التعليم غير عارفة تلك الصيغة الخاطئة أو غير مقيدة بها، فمن الواجب علينا أن نبين آمالنا من التربية ، وان نقترح على الحكومة الطرائق الموصلة لتحقيق تلك الآمال . لأن الحكومة مهما كان شكلها معتبرة انها تعمل باسم الأمة لمصلحة الأمة على الطريقة التي ترضي الأمة . ولسنا في حاجة الى تكرار هذه النظرية التي فرغ العالم من إثبات صحتها والتي أنفقنا السنين الطوال في نقلها الى بلادنا وصار الاعتقاد بها من الشيوع بمثابة الاعتقاد بصحة المذاهب الثابتة . وكلما زاد هذا الفهم في نفوسنا رسوخاً ، كان ارشاد الحكومة علينا أوجب .

حادثت بعض المعلمين في مدارسنا العليا والوسطى ، فرأيتهم بعيدين عن الاغتباط بأنهم أخرجوا للبلاد حاجتها من المتعلمين على وجه العموم ، وأعذارهم في هذا النقص مرجعها إلى عدم الحرية ، ونقص برامج التعليم ، وسوء ترتيب الأوقات . ولم أجد ولا واحداً منهم ، مصرياً كان أو غير مصري ، ينسب سوء النتيجة إلى ضعف في استعداد التلاميذ والطلبة . بل كلهم مجمع على تقدير الذكاء المصري ، وقابلية أبنائنا للعلم إلى حدّ الاغراق في الاطراء . فكم يكون عظم مسئولية القائمين من فوق على التعليم ، إذا وضح أن هؤلاء الشبان الأذكياء المستعدين ، قد بار ذكاؤهم وضاع عليهم وقتهم. كم يكون عظم مسئولية القائمين على التعليم إذا شهدت نتائج الامتحانات وأعلنت التجارب العدول أن ما أنفق من مال الأمة ومن وقت أبنائها ، لم يحقق كثيراً من آمالها . علم الله أن مثل هذه المسئولية تنقض ظهر أية حكومة مهما كان الاستبداد طابعها ، والقوة وسيلتها !!

ثم حادثنا بعض الطلبة من الناجحين والساقطين في أكثر المدارس ، فكان الحديث تذوب له النفس حسرات . تصوّر كيف أن الادعاء ، وهو خُلُق غالب على الشباب ، لا تكاد تشعر به إذا حادثتهم فيما يتلقون من العلوم ، بل تسمع من هؤلاء الشبان الأذكياء ، عبارات التواضع العلمي ، حتى لقد يقول بعضهم وهو في أعلى درجة أو أعلى سنة من سني التعليم المصري ، انه سئل فيما لم يتلقَّهُ من النظريات العلمية . معذورون يريدون أن يتعلموا ، ولكنهم قد لا يجدون من يشبع هذه الأطماع العلمية. وتضن النظارة عليهم بالعلماء ، يؤتى بهم من حيث يكونون ، ويعطى لهم من الرواتب ما يشتهون ، لكي تفرّ البلاد من الوقوع في أيدي انصاف الكفاءات . ولطالما قلنا ،

وقال غيرنا ، لا احتجاج لنا على استخدام الانكليز أساتذة أكفاء كما هو الأمر في ناظر مدرسة الحقوق ، ولكن احتجاجنا هو على من يؤتى بهم من الشبان ليعلموا ما لم يكونوا تعلموه من قبل . فليست المسألة مسألة جنسية ، ولكنها مسألة كفاءة علمية ، ولولا طائفة من الطلبة في كل مدرسة يعتمدون على أنفسهم ويدرسون في بيوتهم ، ويجاهدون جهاد الأبطال في تفهم قضايا العلم الذي يدرسونه ، لكانت الكفاءة النِّصفية هي القاعدة في شبابنا . غير أن ذلك ليس من شأنه أن يخلص أنفسنا من الخوف الشديد على مستقبل التربية في البلاد ، إذا استمرت الحال على هذه الطريقة الحالية .

ولو شئنا أن نحاسب القائمين على التعليم العام لساءلناهم : هل في مدارسكم العالية أساتذة ليس بأيديهم شهادات دراسية عالية ؟ هل برامجكم التي تضعونها في التعليم هي برامج انكلترا وفرنسا ؟ وهل سرتم على ما وعدت الحكومة الرئيسية من حيث الانتفاع بالأساتذة الذين تخرجونهم في المدارس الأوروبية ؟ وهل أنتم راضون عن نتيجة قلم الترجمة الذي هو شطر الواسطة في جعل اللغة العربية لغة التعليم ، وشرعتم في ترجمة المطولات ، وشغلتم بها كل من تخرجوا أو خصِّصوا لهذه الغاية من رجال التعليم ، أم يوجد منهم عدد غير قليل في نظارة المعارف معطل عن العمل لهذه الغاية ! وهل الأولى في اختيار الأساتذة من الخارج أن يؤتى بالشبان الانكليز للتعليم ، أم يؤتى بالأساتذة الكبار من الكليات ليتبوأوا مقاعد التعليم في المدارس العالية عند عدم وجود من يصلح من الأساتذة المصريين ؟ وهل النفقات التي تنفق رواتب للمعلمين ، وهم المقصود من نظارة المعارف ، كافية لاختيار أساتذة بالمعنى الكامل ، أم هل العمال الاداريون تستغرق رواتبهم معظم النفقات اللازمة للتعليم ؟ وهل تخرجون من الكفاءات للأمة بنسبة ما تنفقون من أموالها !

ولكن ليس لنا فائدة عملية من إحراج القائمين بأمر التعليم ولا من بسط القول في العيوب التفصيلية في التربية في بلادنا ، لأنها أكثر شيوعاً من أن تحتاج إلى كلام طويل ، بل غايتنا هي أن تنظر نظارة المعارف في شكاوى الأمة والأساتذة ، بل في شكوى النظارات التي تستخدم الطلبة . فانه يخيل لنا أنها هي أيضاً تشكو من أن نسبة الكفاءة في المتخرجين تقل شيئاً فشيئاً ، وربما كان هذا الخوف هو الذي دعا الحقانية إلى أخذ مدرسة الحقوق تحت إدارتها . تنظر المعارف في هذه الشكاوى

لتعلم أن تجربة اختزال البرامج وعدم التدقيق في اختيار المعلمين ، ليست هي الطريقة التي تقرب الأمة من أطماعها في الحصول على الكفاءات العلمية ، بل ربما كان لضيق الوقت ونقص مواد الدروس في التعليم الثانوي الأثر الأكبر في قتل النبوغ من شبان كثيرين مستعدين بطبعهم له وقادرين عليه .

ليست شكوى الحال وبسط الظاهر والخفي من عيوب التعليم ، كل ما في حولنا ، بل الواجب علينا بعد أن أصبح شائعاً فشل برامج النظارة عن تخريج ما يلزم للبلاد من كثرة الأكفاء النابغين ، أن نقترح على نظارة المعارف ، وهي مغرس الكفاءات العلمية لاصلاح التعليم العالي ، أن توفق بين أنماط التربية وبرامج التعليم وانتقاء الأساتذة ، وبين غرض الأمة من التربية والتعليم .

وإنّا نحاول في المقالات الآتية أن نختار بوجه الاجمال من برامج التربية والتعليم ما نظنه أكثر موافقة لبلادنا ، وأدنى الى تحقيق أغراض الأمة .

— ١ —

مذاهب التربية

لا أحد أحق بالشفقة من أولئك الذين يصدرون قراراتهم في علم التربية على صورة قطعية كأنما هي أولية حسابية. ينسون أن الطفل الذي يريدون ابلاغه المثل الأعلى للرجال، ليس له ماهية عقلية ونفسية مستقلة الذات، بحيث يمكن الحكم على ما فيها من الميل الى الخير او الشر والاستعداد للعلم أو النبوغ في أي فرع منه حكماً مضبوطاً غير قابل للنقض. ولكن هذا الطفل في ملكاته واستعداده يجب أن يكون — باعتراف أكثرهم — نتيجة لمقدمات غير متناهية وفواعل من الوراثة الجنسية لايستهان بأثرها العظيم في تكوين ميوله وملكاته. وهو مع ذلك خاضع في حاضره ومستقبله لقوانين الارتقاء العام. تطورٌ يغير من ماهيته المعنوية، كما يغير من صورته الجثمانية، ومشاعر خاصة تطبع في نفسه من العائلة التي ينشأ فيها والبيئة التي تحيط به، بل الحوادث الصغيرة الفردية التي تقع عليه، مادية كانت أو معنوية. ولو استطاعوا أن يعرفوا طبيعة ذلك الطفل بعينه، ويحددوا الغاية التي يمكنه الوصول اليها والوسائل التي توصل الى هذه الغاية، لما استطاعوا أن يعمموا ذلك ويتخذوه قانوناً يطبق على جميع الأطفال الذين مهما تقاربوا في الجنسية، بل مهما كانوا اخوة أشقاء، لا نستطيع أن نجد منهم فتيين اثنين متحدين في الصورة الجسمية والنفسية.

تعالى الله. لا ندرى أصحيح ما نعلم من طبائع الأشياء، أم نحن بيننا وبين الواقع حجاب من الاصطلاح اللفظي، وان وسائطنا لادراك الحقائق ليست الا حواسنا غير الكاملة والمتغيرة في كل لحظة. ليكن ما نعلم منطبقاً على الواقع من أمر تلك المعلومات. فهل نحن نعلم شيئاً كثيراً من خواص الأجسام التي بين أيدينا نتخذها موضوعات للتحليل والتركيب والمشاهدات؟ وهل نحن نعلم طبائع ما فيها من القوى ذات الآثار المادية

الجريدة في ١٤ من يوليه سنة ١٩١٤ العدد ٢٢٣٥

اليومية والمستمرة في حياتنا الدنيا حتى نستطيع ان نكيّف نفس الطفل ، تلك النفس الطُّلَعَة المتمرِّدة ، وذلك العقل الوثاب الذي لا يقر على شيء ، مع اننا لا تستطيع مشاهدتنا أن تضع قانوناً ثابتاً لحركات الطفل المادية ؟ فانه ينط في البيت وفي الأرض من هنا الى هنا، ولو شددنا وثاقه لظلت تلعب أطرافه في كل الاتجاهات .

ليس معنى ذلك أن نكف عن البحث في قوانين التربية ونيأس نهائيًّا من الوصول الى اكتشاف الغرض الأخير ، والوسائل المؤدية لهذا الغرض لنحصل على المثل الأعلى للرجل . ذلك ما لا نريد ، وفي ظني أننا لو أردناه لما استطعنا تنفيذ تلك الارادة، لأن هذا الشوق الى الكمال يظهر عليه أنه بعض طبائعنا . ولكننا نرمي بما نقول الى أن التربية الانسانية عقدة ما ظنناها حلت الى الآن ، فلا بد أن يكون الخوض فيها مصحوباً بالمحاسبة بعض الشيء . ويكون تقرير خير الطرائق بغلبة الظن ، لا بالصورة القطعية ، التي تثير في النفس العاقلة دواعي الابتسامات المرة .

كل الناس يتكلم في التربية بما يعلم وبما لا يعلم . ذلك من حقهم، بل قد يكون من واجبهم أيضاً ، لأن من الواجبات الخاصة ، أن يفكر الرجل في أحسن طريقة لتربية أولاده . ومن الواجب العام أن يقول كل امرئ ما يراه لمصلحة قومه . ولو تسمعنا على الناس في خلواتهم ومن وراء أبوابهم المُرْتَجَة، إذ يمحضون لأبنائهم النصائح الذهبية، لسمعنا المطرب والمعجب . نسمع الفيلسوف الوضعي يقول لابنه: يا ابني غلّب عقلك. إما ثقفته بالعلوم ، جلب لك السعادة ، ولا تحفل بشيء غير ذلك مما يزعمون .

كذب الزعم لا إمام سوى العقل دليلاً في صبحه والمساء
فاذا ما أطعته جلب الرحمة عند المسير والترساء

وما العقل الاّ ما يحوي من العلوم، فاهتد بهدي أستاذنا (اوجست كونت) واقرأ العلوم الستة الرياضيات والفلك والطبيعة والكيمياء والبيولوجيا والسوسيولوجيا، وتعلم طريقة ربط قوانينها بعضها ببعض ، ولا تثق بمعلوم لم يأت عن طريق المشاهدة، تكن حكيماً . هذا هو كل شيء وغيره لا شيء . فأما ما يقولون لك عن علم الاخلاق والفلسفة اللاهوتية، وتربية المشاعر النفسية، خلاف ما أمرتك به، فضياع لوقتك . من ذا الذي يتفهم هذه العلوم ولا يجد في نفسه رفعة مناسبة مع مقدار علمه . ومن ذا الذي يعرف أسرار حياة النبات ولا تفيض عليه هذه المعرفة ما لا نهاية له من الاحساسات الشعرية . بل من الذي يعرف قوانين الجذب العام أو نظام سير الأفلاك ودقائق حركات

المجموعة الشمسية ، ولا يتسع له الافق حتى يشرف من عَلٍ على هذا العالم، عالم التحليل والتركيب ، وما فيه من الجمال المادي والمعنوي . غلّب عقلك ، ولا مربّي لك غير العلم . ذلك هو طريق الكمال .

نسمع الفيلسوف النظري يقول لابنه : يا ابني ساعد نفسك على شوقها إلى الكمال . ولا كمال في المادة . إنما الكمال في تصفية النفس الناطقة، والبعد بها عن الانغماس في شهوات هذا العالم السفلي، الذي مصيره للفساد . صلّ لربك، يعنك على تطهير نفسك من أرجاس الشهوات . واعلم أننا ما عشنا لنأكل، بل نحن لا نأكل إلاّ لنعيش . فاقصد في طلب الرزق، وحسبك منه الكفاف ، واسرف في تهذيب نفسك ، إن صحّ ان في الخير سرفاً . رض نفسك على الخير بحسابها على كل ما تعمل حساباً عسيراً . وساعد عاطفة حب الجمال والكمال في قلبك على تعطيل الشهوات السَّبُعِيَّة . إن لنفسك عليك حقّاً في مساعدتها على أن لا تنزل كثيراً عن المستوى العالي الذي نزلت منه إلى جسدك الفاني، وللناس عليك حق ارشادهم إلى الغاية التي خلقوا لها ، وهي الوصول إلى الكمال اللائق بهذا الانسان الذي كرمه الله وشرفه على جميع مخلوقاته . ولا تجزع لطارقة تنزل بك، بل إني أعجب لامرئ ينتظر من عالم الفساد غير المحن التي يمتحن الله بها عباده الصابرين . ولا تترك فرصة الموت تأتيك في الدفاع عن مظلوم أو القيام بحماية وطنك إلاّ انتهزتها وحسوت فيها كأس الموت سائغاً، فان الموت خمر الصالح يشربها فتنقله من عالم الشرور والمحنة إلى نعيم مقيم . ذلك هو الكمال الذي نبغيه من عالم النقص . وما كنا إلاّ لنموت . ولا شك عندنا في أن النتيجة اللازمة، تابعة في الصحة والفساد لمقدماتها الضرورية . فالنفس التي أحسنت عملاً ترجع إلى عالمها القدسي ، قريرة العين بما تلقى من النعيم . أما من أساءت استعمال قدرتها ونسيت الرجعى إلى خالقها - أعيذك بالعقل الأول - لا تصيب بهذا الانتقال إلاّ عذاباً أليماً .

ليس ما أنصح به لك قاصراً على انتظار السعادة الأبدية ، بل هو أيضاً يسوق اليك سعادة في هذا العالم الفاني . ان الحوادث تقع على نفسك فتتكيف بكيفها ، فان كنت صافي النفس طيبها عما في الحياة من المتاع القليل رأيت كل شيء حسناً جميلاً . واستوت لديك شاهقات القصور وغيابة السجن ، ولحظت تقاطيع الجمال في الصخر الأجرد كما تلحظه في الروضة الغناء . ولو فكرت في القوانين التي تربط بعض الكائنات المادية والروحية ببعض ، لرأيت أن الناس ، لضيق في أفق نظرهم ، يعترضون على مدبرٍّ

الكون متى وقع فيه ما لا يعرفون حكمته، ولو علموا أن نظرهم القصير أكلّ من أن يرى في أفقه الضيق ذلك التوافق بين جميع الحوادث كما تتوافق النغمات على أوتار العود، لعلموا أنهم في ضلال وان أرواحهم المحبوسة موثقة في الأبدان، لا تستطيع أن ترى كل ما كانت تراه وهي مجردة عن الارتباط بالمادة. ان ما أصف لك كأني أقرأ به في الطبيعة كتاباً مفتوحاً. تلك هي سنة الطبيعة الحقيقية، وذلك هو طريق الكمال.

وتسمع الاقتصادي يقول: إن المثل الأعلى للرجل هو أكثر الناس انتاجاً لزيادة الثروة العامة. وما الأعمال الانسانية إلاّ شبكة خيوطها الأخذ والعطاء. وقيمة الانسان ما ينتج في الحركة الاقتصادية العامة. أما الذي يستهلك بقدر ما ينتج، فقيمته متواضعة جدًّا. ومن يستهلك ولا ينتج حاصلاً، فقيمته عندنا سلبية صرفة. يقول ذلك بصوت تكاد تسمع في نبراته رنين الذهب والفضة. يقول نحن لا نأخذ مبادئنا إلاّ من الحساب والمشاهدات الاقتصادية، ولا نقدر للانسان حياة خيالية، بل على قدر ما يقدرها هو لنفسه. ولقد رأيت الأفراد يستخدمون ما فيهم من قوة جسمية وعقلية للكسب، والأمم تسخر قواها السياسية وجيوشها المسلحة لأغراضها الاقتصادية، فأيها بزّ الجميع، فهو المثل الأعلى الذي تطلبه. ذلك هو قانون الطبيعة، وما كان لنا أن نغير طبائع الأشياء. وهذا طريق الكمال.

عجباً للناس ما أكثر اختلاف أنظارهم فيما يسمونه الطبيعة، كأن الطبيعة متعدّدة الذات بمقدار تعدد مذاهبهم، أو كأن لها صوراً بمقدار ما للناس من الأنظار. حتى الأشرار الذين يأكلون أموال الناس بالباطل، لو تسمعنا على أحدهم واستباح أن يبرر عمله لتلاميذه بمبدإ من المبادئ القول بأنها طبيعية، لما أعجزه أن يقول: نحن في الحياة الدنيا في حالة حرب بين آكل قوي ومأكول ضعيف. فاذا جاز لنا أن نغير ونحن جماعة على أمة أخرى، لنأخذ متاعها، جاز للفرد أن يغير على الفرد ويسلبه متاعه أيضاً.

وما تحريم الاعتداء على الغير إلاّ اصطلاح وحيلة شيطانية وضعها الأغنياء ليحموا أموالهم من الفقراء. أما الطبيعة فليس فيها من ذلك شيء. بل الحق هو القوة. وما القوة إلاّ القدرة على أن يكون الرجل سالباً لا مسلوباً وآكلاً لا مأكولاً. ولعلّ ذلك عنده المثل الأعلى للتربية، عملاً بارادة الطبيعة!!

أما العوام، فانهم قد أخذوا من الاعتقادات والعادات فلسفة متواضعة على قدرهم

ومقدار فهمهم للأشياء ووضعوا لها صيغاً تزيد كثيراً في شهرتها عن صيغ العلماء المفكرين . فلو تسمَّعت على أحدهم لوجدته يتمثل بهذه الصيغ في التربية : (يا بخت من بكّاني (ضربا) وبكّى الناس عليّه . لا من ضحّكني وضحّك الناس عليّه) و(اكسر للبنت ضلعاً يطلع لها ضلعان) و (العصى من شجر الجنة) . وقولهم في قانون الوراثة (الأصل يونس) و (الولد لخاله والبنت لعمتها) و (العمل الصالح ينفع الذرية) وقولهم في المثل الأعلى للرجل : (اللي ما عنده قرش ما يساوي قرش) و (اللي ما هو ديب تأكله الديابة) . و . . . الخ .

كل هذه القواعد لها في الطبيعة مَا صَدَقَات من الحوادث، لا تقل قيمتها في الحقيقة عن قيمة المذاهب الفلسفية في التربية . وغاية الخلاف بينهما أن قواعد الحكماء في التربية ، جزء من فلسفتهم يقيمون على صحتها الدليل العقلي أو المشاهدة الحسية . وليس غريباً أن نهتم في التربية بذكر صيغ العوام المقلدين أو أعمالهم ، فانهم هم أيضاً لهم الحق في ابداء آرائهم . بل على المربين ان يوفقوا دائماً بين مذاهبهم التعليمية وبين ما يجري للأطفال في بيوت آبائهم .

وفي ظننا أن المذاهب المختلفة لا يبعد أن تكون كلها طبيعية لأن الطبيعة ، إذا كانت كلاً واحداً، فإنها مؤلفة من عناصر متناقضة المزاج . ومن التعسف الصرف أن نظن أننا نستطيع أن نضع قاعدة واحدة لأمزجة مختلفة وحوادث غير متناهية، وضعاً نهائياً على سبيل القطع . لذلك قلنا ونقول اننا نحاول في مقالاتنا الآتية أن نختار من المذاهب المختلفة، أكثرها موافقة لحالنا وأدناها إلى تحقيق المثل الأعلى للرجل في خيالنا المصري .



— ٢ —

لو أننا متفقون على المثل الأعلى للرجل الذي نطلب إلى التربية أن تخرجه، ومتفقون على طبيعة الملكات الانسانية التي هي موضوع علاج التربية، لكان اتفاقنا على مذهب واحد للتربية أقل صعوبة منهُ الآن . وكلما اتسع ميدان الخلاف بين الفلسفة الوضعية وبين الفلسفة النظرية، وبين كليهما وبين هـذا المذهب الجديد الذي يقوم به الآن بورجستون، كان توغلنا في اللاأدرية بالنسبة للتربية على الأخص أمراً مقضيًّا . فان هذه المذاهب وفروعها قد جعلت الناس في هذا الزمن أكثر تناقضاً في مطالبهم من التربية، منهم في الزمن السابق القريب، إذ كان يقول هلفسيوس : بأن الناس يولدون متساوين في الملكات النقلية، وفي الحالة الاخلاقية ولـكن الظروف التي تحيط بهم في المهد وفي الطفولة وفي التربية بمعناها الأوسع هي التي تفسر ما بينهم من الفروق في العمل . وإذ لم يكن قانون الوراثة وقانون النشوء والارتقاء من الشيوع والمداخلة في كل شيء إلى هذا الحد الذي هو عليه الآن ! والواقع ان العبارة التهكمية التي تؤثر عن الكاتب الالماني ريشتر من نحو قرن كامل، أكثر انطباقاً على ما فيه الآن الآباء المستنيرون منها على آباء ذلك الزمن . قال ريشتر :

إذا صيغت المفـارقات الكامنة في صدور الآباء متوسطي الحال العقلية، تألفت منها مجموعة مثل هذه :

الساعة الاولى — علم الاخلاق الصرف : (يجب أن يدرس لابني إما بواسطتي وإما بواسطة من هو مكلف به)

الساعة الثانية — علم الاخلاق المختلط : (أي علم الاخلاق المنطبق على منفعته) .

الساعة الثالثة — ألا ترى أباك (يفعل كذا ؟)

الساعة الرابعة — أنت صغير وهذا (لا يليق الاّ بالاشخاص الـكبار) .

الساعة الخامسة — الأمر المهم هو : (أن تنجح في الدنيا وتصير شيئاً مذكوراً في الحـكومة) .

الساعة السادسة — انما الأشياء : (الدائمة لا الأشياء الوقتية هي التي تبين قيمة الرجل) .

الجريدة في ١٦ من يوليه سنة ١٩١٤ العدد ٢٢٣٧

الساعة السابعة — اذن تحمل الظلم (وكن صبوراً).
الساعة الثامنة — ولـكن دافع عن (نفسك ببسالة اذا اعتدي عليك).
الساعة التاسعة — يا ابني العزيز (لا تحدث جلبة وضوضاء).
الساعة العاشرة — طفل صغير لا ينبغي (له أن يقعد ساكناً هكذا).
الساعة الحادية عشرة — ينبغي ان (تطيع والديك).
الساعة الثانية عشرة — رب نفسك (بنفسك). ! اه.

كذلك نفعل نحن الآباءَ الحاضرين. وكذلك على ظني يفعل القائمون بالتربية والتعليم. ولـكن هذا التناقض مهما كان عرضاً لازماً لحياتنا، فانه بعيد عليه أن يأتي بالمثل الأعلى الذي نطلبه من التربية الخاصة والتربية العامة. وبعيد على مثل هذه الطرائق أن تكون وحدة للتربية في بلد من البلاد. ولهذه المناسبة يجب علينا أن نشير بايجاز الى تلك الحيرة الاجتماعية الأخرى التي لها مساس بالتربية، وهي حيرة هل الأوْلىَ أن يكون من مقاصد التربية توسيع دائرة المشابهات بين أفراد الأمة، وتضييق دائرة الفروق، حتى يسهل بينهم الاتفاق على أمهات المسائل، وتتأكد بذلك روابط التضامن بينهم. أم الاولى هو اعتبار هذه الطريقة لا تخرج الاّ أناساً كأسنان الحمار من قدّ واحد وتنزل بالمستعد للنبوغ الى صف غير المستعد. وليس لأمة أن تستغني بمتعلميها العاديين عن علمائها الاستثنائيين النابغين الذين هم في الحقيقة آباء العلم والفن والعمل وهم سوّاقو الامم إلى ذرى المجد! ! حيرة أخرى محل للنظر والمناقشة في مقام مستقل! ولـكن بيانها الآن قد ينفع في الدلالة على الصعوبة التي يجدها المربي، إذ يحاول تحديد المثل الأعلى الذي يطلبه من التربية.

ليس تناقضنا نحن الخلائق متوسطي الحال، ولا تناقض العلماء في تكييف المثل الأعلى وفي تحديد انماط التربية مهما كان شديداً، بأكثر بروزاً من تناقضنا في تقدير المعاني الأخرى. ولـكن ذلك لا يمنعنا من البحث عن مذهب للتربية يكون أقرب المذاهب للجمع بين أمهات الأذواق المختلفة، وقولاً شارحاً جامعاً بعض الشيء لكثير من شتات الآراء في ماهية المثل الأعلى للانسان.

يدل الاستقراء على ان نمط التربية يتغير في كل جيل بتغير المذاهب الفلسفية. لأنه كان دائماً بعض موضوعاتها، ان لم يكن على سبيل الوضع والتبويب، فعلى سبيل الاستنتاج العقلي والنتائج العملية. لذلك يجوز لنا القول بأن التربية قد مرت بالاطوار

الثلاثة التى مرت بها المعلومات الانسانية في تطورها .

وهنا نشعر أننا سنقع في خوض الفلسفة . وما كان لنا ان نفعل ذلك باعتباره ليس من اختصاصنا . ولكننا مدفوعون بحكم الواجب الى الخوض في التربية ، والكلام فيها يستتبع الكلام في مذاهبها التي ليست الا بعض المذاهب الفلسفية . قد نتعرض اليها الماعاً وعلى طريقة الحكاية الضرورية .

تقول الفلسفة الوضعية[1] ان حالة المعلومات الانسانية كانت لاهوتية في أول أمرها ، ثم تطورت فصارت ميتافيزيقية . ثم تطوّرت فصارت علمية أو وضعية . ذلك هو استقراء (اوجست كونت) وتبعه فيه أنصاره ، وجرّهم هذا القول الى ان شرعوا طريقة التربية العلمية .

ذلك يقتضي ان التربية كانت في بادىء الامر لاهوتية محضة ، وكان المثل الأعلى لها الزُّهّاد الفانين في حب الله تعالى الراغبين اليه عن كل ما في هذا العالم من جليل وحقير . والمفسرين لكل الظواهر الطبيعية بالعقائد اللاهوتية . ثم انتقلت الى تحكيم الأقيسة العقلية التي نأخذ عناصرها لا من العلم اللاهوتي ، ولكن من القوى العامة للطبيعة . ثم انتقلت الى تحكيم العلم الذي يأخذ عناصره من المشاهدات .

من أجل ذلك كان للفلسفة النظرية طريقة خاصة في التربية ، ولأهل الوضع طريقة خاصة ، وان لم تكن موضع اتفاق بينهم في التفصيلات . الا أن جميع طرائقهم تنتمي منها دائماً ريح الوضع والتشبث بالبعد عن مذاهب التربية التي سبقتهم .

ونحن في مصر بحكم اننا تلاميذ اوربا الآن في كل شيء ، وضرورات المزاحمة الحيوية قاضية لا مرد لقضائها ، يجب علينا ان نتفهم كليات هذه المذاهب في التربية ، حتى نستطيع الأخذ بأيها يلائم عقائدنا ، والمثل الأعلى الذي نبغيه .

---

(١) Positive Philosophy

— ٣ —

ليس من عملنا أن نتكلم بالتطويل عما يقال في الأصول والنتائج للتربية اللاهوتية أو التربية العقلية أو النظرية او التربية العلميـة (الوضعية) ، ولـكن يهمنا الاشارة إلى أهم أصل ترجع اليه التربية في كل منها ، وهو علم الأخلاق . ففي النوعين الأولين لا بد من أن يرتكز علم الاخلاق على أصلين ثابتين : الاعتقاد بالله وبأبدية الروح . أما القلة فانها تحاول عبثاً ان تضع موضع دين الله ديناً آخر قد يسمونه دين الانسانية. ولذلك كانت مذاهب هذه التربية الثالثة مضطربة مستحيلة التطبيق بوجهٍ عام ، ما دامت المشاهدة (التي هي طريق العلم عندهم) نفسها ، تدل على ان الاعتقادات الدينية من الفطرة التي فطر الله عباده عليهـا . أما فيما عدا هذه الجهة فان القواعد العملية التي وضعت لتنفيذ التربية العلمية في البيت وفي المدرسة ، قد تكون أولى من سواها بالاتباع ، وقد تـكون هي طرائق المستقبل .

مع الاعتبارات التي ذكرناها يجب ان لا ننسى ان لـكل أمة استعداداً خاصًّا بنوع خاص من أنواع التربية تبعاً للمسافة التي قطعتها في التطور والعادات والاخلاق التي تصبغ بصبغتها المبادىء الجديدة التي تدخل عليها .

أما في مصر فان التربية الحالية على ضعفها الشديد ، لا تستطيع ان يكون لها طابع خاص بها ، ولا اسم معين بين اسماء الأنواع المختلفة للتربية . بل التربية عندنا هي أيضاً في حال انتقال واختباط ، هما أظهر ما لها من الصفات المميزة .

فان المثل الاعلى للرجل المتعلم المربي في نفوس العلماء المدرسين في الجامع الأزهر ، ليس هو المثل الأعلى في نفوس المعلمين في مدارس الحـكومة ، ومن هم على شاكلتهم من المعلمين في مدارس التعليم الحر ، ولا هو بعينه المثل الأعلى في نفوس متعلمي البعثات الدينية المسيحية كالفرير والجوزويت والبروتستانت ، أو مدارس التعليم الأوربي اللاديني . كل ذلك اذا أحببنا ان نفترض في هؤلاء المعلمين جميعاً ارادة للتربية وخيالا ثابتاً للمثل الأعلى الذي يراد ابلاغ النشء اليه ، فراراً من التصريح بأن من المتعلمين في هذه المعاهد من لا يفكرون كثيراً في المثل الأعلى ، ولا في انماط التربية ، بل يقصر همهم على كسب عيشهم الخاص .

بين هذه المعاهد المتنوعة ، والبرامج المتعاكسة ، والعقائد المختلفة ، والطرائق المشوشة

(١) الجريدة في ٢٣ من يوليه سنة ١٩١٤ العدد ٢٢٤٣

المتناقضة . بين كل اولئك نلقي بأبنائنا ونحن لا ندري الى أين يصارعهم . ثم نحن مع ذلك نضع مستقبل وطننا العزيز بين أيدي هؤلاء الأبناء . ويلعب الرجاء بقلوبنا فيغلبنا على حسن التدليل لنقنع أنفسنا بأن التربية التي في بلادنا — وليست موجهة الى مثل أعلى — هي التي ستنقي أخلاقنا من الضعف ، وتحلّ عقولنا من قيود الوهم وتجعلنا أكفاء قادرين على مزاحمة الأمم التي تربي أبناءها على مثال معروف، أو بالأقل على طرائق متشابهة أو قريبة المشابهة .

لا ننكر ان فوضى التربية التي نحن فيها عرض لازم لحالنا العامة ، او صورة من صور الانتقال الذي نعانيه ، ولكننا لا نستطيع أن نقف مكتوفي الأيدي أمام هذه الفوضى المخيفة، بحجة انها عرض طبيعي، مداخلتنا في أمره لا تقدم ولا تؤخر. كلاّ اننا ندخل في شئون الأمراض البدنية والمعنوية بالعلم والعمل ، فنساعدها على قضاء مدتها بسرعة ومن غير خطر. فنعالجها بالطب وبالتربية والنظام، على أن لنا يداً فعالة في احداث هذا الانتقال . فاننا نرسل أبناءنا الى أوربا فيرجعون الينا يحملون مبادىء وأخلاقاً وعادات غريبة عنا ، ومعلومات لم تكن لنا من قبل ، فيضيفون بميولهم وتقديراتهم للاشياء وبعض من اخلاقهم المكتسبة، الى حالنا العامة اضطراباً على اضطرابها الخاص، ويؤثرون في كتلة الأمة آثاراً تنتقل بين البيئات المختلفة، وتنشر مشوهة أو مصبوغة بصبغة غير صبغتها الاولى . بذلك يعم الانتقال ، أو بعبارة أخرى يزيد الاضطراب، المسبب عن الانتقال . فاذا كانت هذه الفوضى من عملنا، فكيف لا تكون معالجتها من عملنا أيضاً . ان جماعة القدرية، على صورتها العلمية الجديدة، مهما كانوا متحرجين في مذهبهم، لا يستطيعون ان يأمروا ان نسلم للصدفة أبناءنا ومستقبل بلادنا . ولو فعلوا لأنكروا الفوائد التي جناها العالم من التربية منذ النشأة الاولى، او بعبارة أخرى لأنكروا المحسوسات .

اهتمام الأمة بتسيير تربية النشء على وفق ارادتها أمرٌ أولي في نظر العقل وضروري لنجاحها . وفي بلادنا نظارة المعارف العمومية النموذج للنظامات التعليمية بحكم انها أقدم هذه النظامات الأهلية عهداً ، وأوسعها علماً ، وأوفرها خبرة، وهي فوق ذلك لها بشهادتها الدراسية سلطان قاهر على جميع البرامج التعليمية، ولها بسيادة الحكم اشراف تام على كل ما يعلم في البلاد . فهي بذلك المطالبة بأن تكون تعاليمها موجهة نحو المثل الأعلى الذي نبغيه من التربية والتعليم .

نسائلها ما هو المثل الأعلى الذي يرقبه رؤساؤها من هذه الحركة الكبرى التعليمية ، التي تكلف الأمة تلك النفقات الجسام ؟ هل تعليم نظارة المعارف مبني على قاعدة دينية أو لادينية ؟ . هل هو موجه الى انماء الملكات عند الأطفال والشبان انماءً متعادلا ؟ هل هو يعطي المتعلم فكرة ثابتة نوعاً من الحياة الانسانية . هل هو يهذب النفس أم هل يلقي بها في مفاوز الصدفة ؟ . هل هو يرقي المشاعر بتعرف أوضاع الجمال ؟. وبالجملة هل تقال في معاهد نظارة المعارف كلمة جدية عن الدين او عن الفلسفة وتطور فكرة الانسان في الوجود وشحذ أطماع هذه النفوس الناشئة في التقرب من مثل أعلى للرجل ؟ أم هل نظارة المعارف تسير على مذهب الوضعيين الذين يرون أن درس العلوم الستة على النمط الوضعي كافٍ في تربية النفس، وتحديد قوى المشاعر، والرياضة العقلية . واذا كانت نظارة المعارف وضعية ، فهل هي تعلم حقيقة تلك العلوم على برنامج (ليتري) أم هي سائرة على برنامج (بين) او (سبنسر) أم هل كان لها في الوضعية برنامجاً خاصًّا ؟ وهل هي بعد عشرات السنين من مزاولة التربية قد اقتنعت بأن تجربتها قد كللت بالنجاح ! أو على الأقل اقتنعت بأن برامجها التعليمية أنتجت من الكفاءات المقادير التي تحتاج اليها البلاد ؟

كلاَّ ان الذي يظهر على حالة التعليم في بلادنا ، هو ان نظارة المعارف لا تريد أن تنتفع بتجارب الأمم السابقة لنا . ولعلها لا تريد أن تنتفع بتجاربها الخاصة ، بل هي تضع البرامج ملفقة من البرامج الأوروبية ، مختزلة لتملا بعض زوايا العقول النامية بقصاقيص من أطراف العلوم المختلفة ، وكأنها لا تنظر إلى أن لهؤلاء النشء نفوساً يجب على المتعلم محاولة تهذيبها ، وقلوباً محتاجة الى انماء المشاعر الانسانية والأطماع الوطنية في حنايا‌ها . وكأن الصدفة الصرفة هي كل ما لنا من قاعدة في التربية والتعليم ! !

سيقول أنصار النظارة انها حديثة العهد بالتجارب التعليمية (منذ قرن) وانها كانت تهتم من امر التعليم بالنشر دون الاتقان، أي بعدد المتعلمين لا بعلوّ الكفاءة — ليكن ذلك . ويسرنا أن تكون فكرة النظارة من التخلي عن فروع عظيمة من فروع التعلم ، هي التفرغ من مشاغلها لتحصر قواها في انماء (المعارف العامة) وتوجيه القوى المربية إلى خطة مرسومة وطريق موصل إلى جهة المثل الأعلى للرجل المهذب ! بشارة طيبة . فان نظارة المعارف قد أفلحت في أن تلقي عن عاتقها مسئولية التعليم الأولي أو كادت وأضافت الحقوق الى الحقانية . والتعليم الزراعي إلى نظارة الزراعة،

وتريد أن تخلص من التعليم الابتدائي كله إلى مجالس المديريات فلا يبقى عندها إلا التعليم الثانوي الذي هو عقدة العقد، والذي هو في الحقيقة مغرس المعارف العمومية. ومن تلاميذه من هم أقبل ما يكون للتربية النفسية وتفهم العلوم المتنوعة، بل فيه يمكن تصوير الشاب على صورة الرجل.

إذا كان الأمر كذلك، فهل همت النظارة بوضع برنامج جديد للتعليم الثانوي! لم نسمع. ولكننا يجب علينا أن نفترض ذلك ونستميح النظارة الاستماع لصوت الأمة لنعرف ماذا تطلب الأمة من التعليم.

يجب علينا أن لا نغتبط كثيراً بهذه الآلاف المؤلفة الذين تعطيهم النظارة كل عام شهادات ابتدائية أو ثانوية، في حين اننا لم نرقب من قبل ماذا يعمل بشهاداتهم هؤلاء الشبان، بعد أن أضاعوا في الحصول عليها أوقاتهم وأتعابهم. لأنه كان من الواجب علينا، أي على نظارة المعارف أولاً ومجالس المديريات وجمعيات التعليم، أن تفكر عند تسيير التعليم الابتدائي والثانوي على هذا النحو، في النتيجة العملية، وفي البؤس الذي يلاقيه أولئك الشبان الأبرياء الذين لا ذنب لهم إلا أنهم مطيعون لنا، مستسلمون لبرامجنا، معتمدون في حساب مستقبلهم على أولياء التربية والتعليم!!

لو كنا نقصد من التربية والتعليم إكثار عدد البؤساء، وتنمية قوة الساخطين على النظام، لما كان لدينا وسيلة أنجع في هذا الصدد من تحضير شبان كثيرين نزج بهم في مقاعد البطالة الميئسة. نخرجهم من البيئات التي كانوا يرضونها، لولا ما فتحنا لهم من أبواب الأطماع، ونعطل قواهم عن احتمال الأعمال البدنية، ثم نقف بهم في طريق أطماعهم، ونقول لهم عليكم أنفسكم. المدارس الثانوية والمدارس العالية أضيق من أن تسعكم، وليس في حول الحكومة أن تعلم التعليم الثانوي والعالي مجاناً. والخدم الصغيرة في الحكومة وغيرها مشغولة بما فوق الكفاية. وماذا يصنع هؤلاء وهم أبناؤنا يعز علينا بؤسهم، ويعجز حولنا عن مساعدتهم على النجاح في الحياة.

نرى ان الضرورة قاضية بتحويل مجرى التيار في التربية والتعليم.

ويسرنا أن هذه الفكرة تتردد الآن في جميع المجالس حتى في مجالس الرجال الرسميين. وهذا دليل على ان ما سننقله من آراء رجال الأمة في مذهب التربية والتعليم ووسائلهما، سيصادف من القادرين على العمل لمساعدة التربية والتعليم في مصر قبولا وسعياً في تحقيق آمال الأمة.

المذهب العملي

للتربية والتعليم

مهما قيل بحق في المغايرة بين التربية وبين التعليم فيما يتعلق بموضوعيهما ، وأثر كل منهما ، فانه من غير الممكن فصل التربية عن التعليم في العمل . من الصعب جداً فصل المعاني التي تهذب النفس عن المعاني التي تثقف العقل . وكما ان العقل الانساني يستفيد من أصول علم الاخلاق ومن قواعد السلوك ، كذلك تستفيد الملكات النفسية من تعلم العلم ومعرفة الروابط التي تربط المعلومات الانسانيـة بعضها ببعض . لذلك كان من الواجب أن يعنى بالتربية مع التعليم في كل معهد من معاهد التعليم ، أي من التعليم الأولي الى التعليم العالي . وإلا تعطل شطر الغرض المقصود من التربية والتعليم .

فان من المتفق عليـه أن أول ما تهدي اليه البيداجوجيا الحـكيمة هو : (تنمية العقل الانساني في جميع جهاته وخواصه وحفظ الموازنة بين قوى الملكات المتضادة)

فلا يجوز أن تضحى العناية بالبدن ، للعناية بتثقيف العقل ، كما لا يجوز تضحية تثقيف العقل لتهذيب قوى النفس . وكما لا يجوز أن تضحى تنمية مشاعر الشخصية والاستقلال ، لتنمية فضيلة الطاعة . . الخ . لأنه اذا كان غرض التربية تسليح النشء بالأسلحة اللازمة للمزاحمة في معترك الحياة ، كان من الواجب أن يكون ملحوظاً في الحياة المدرسية اعداد النشء بقدر المستطاع للحياة العملية مباشرة ، بحيث لا يخرج التلميذ من المدرسة غريباً عن بيئات العمل المختلفة . أو بعبارة أخرى ، أن يعمل القائمون على التربية ، الى جعل المدرسة أمة مصغرة . خلافاً لما هو حاصل الآن في بلادنا ، فان طابع التعليم عندنا يمكن تلخيصه في الصيغة الآتية :

.....

الجريدة في ٣٠ من يوليه سنة ١٩١٤ العدد ٢٢٤٩

على المدرسة تلقين العلم ، وعلى أولياء التلامذة تربيتهم . وعلى الطلبة بعد خروجهم من المدرسة أن يتعرفوا بأنفسهم ما في الحياة العملية ، وما هي قواعد السلوك النافعة للفرد وللمجتمع ! — مثل هذه الطريقة ان اعتبرت طريقة للتربية، فهي متخاذلة الأجزاء مسلم أمرها إلى الصدفة الصرفة . كأنما كان الآباء اختصاصيين في التربية ، يستطيع كل منهم أن ينمي في ابنه ميول الخير، ويحفظ النسب بين ملكاته المتضادة. وكأن طلاب العلم الخارجين عن المدرسة، لا ينبغي لهم أن يستفيدوا من تجارب السلف الصالح في قواعد السلوك العام ، بل يجب على كل منهم أن ينصب نفسه حكيماً ينظر في أسباب الشرور الانسانية ، ودواعي الخير في النفوس، ليختط لنفسه خطة يسلكها مع الناس لمنفعته ومنفعة الجمهور الذي يعامله ! وكأن المدرسة ليس لها من الاختصاص إلاّ تلقين شيء من قواعد العلم تعطي عنهُ الشهادة اللازمة، من غير ان تفكر في مصير هذا الذي أنفقت من وقتها وجهادها في تعليمه . ذلك هو ما نفعل الآن . وذلك هو الذي نخشى نتيجته السوأى متى كثر عدد العاطلين عن العمل من حملة الشهادات الدراسية المتنوعة . وقد بدت تباشير هذا السوء تقرع جباهنا لتنبهنا الى الخطأ الجم الذي وقعنا فيه من عدم التفكير في نتيجة التربية والتعليم، ووضع البرامج والطرائق على وفق تلك النتيجة . نكرر ثم نكرر أننا نرى ونعلم بالصدفة ، وهيهات أن تعطينا الصدفة نتيجة ما عملنا لها . وهيهات أن تصل بنا الصدفة الى ايجاد جيل متشابه الميول، مقتنع بضرورة التضامن . هيهات تعطينا الصدفة الاّ أفراداً لا يعرفون للقومية معنى واضحاً تشف عنه أعمالهم، ولا أرى لتسليم أنفسنا في أمر التربية والتعليم للصدفة الاّ نتيجة واحدة هي تخريج أفراد تعساء متعطلين، لأنهم لم يلحظ في تعليمهم تأهيلهم لعمل معروف يسعهم، يتألف منهم جيل متضاد الميول ، متخالف المشارب ، لا يصلح لتحقيق الأطماع التي تغذيها كل يوم أطماع نيل الحرية والاستقلال .

خطرٌ يجب أن يفكر فيه القائمون بالتربية والتعليم، ليخطئوا مذهباً عمليًّا يلحظ فيه بلوغ الغرض من هذه المجهودات الضائعة . نريد بذلك طريقة التربية العملية ، والتعليم للمنتج ، الملحوظ فيه حاجة البلاد واتقاء بوار الشبان المتعلمين .

لو كنت معلماً لقبل مني أن أتعرض للتفاصيل في تطبيق مذاهب التربية وبرامج التعليم . ولكننا لا يمنعنا ذلك من اقتراح أن تلحظ التربية في المدارس بجانب التعليم، وان تحور برامج التعليم لتكون وافية بحاجة الأمة .

نقول الآن بالاجمال ، لنفصله فيما بعد ، إن التعليم الأولي والابتدائي بعيد على كل منهما أن تلقى فيه الأصول التي دلت التجارب على أنها تقرّب المرء من الخير ، وتبعده عن الشر وتجعل له فكرة خاصة في الوجود الانساني ، وغيرة أكيدة على الاحتفاظ بالحقوق والقيام بالواجبات . الى ذلك يكفي في هذين النوعين من التعليم حسن انتقاء الأساتذة المهذبين — لأن فاقد الشيء لا يعطيه — وان يكون لكل أستاذ فرقة من التلامذة يعلمها كل شيء في البرنامج : الحساب والخط والقراءة وقواعد الاسلام . وفي التعليم الابتدائي والجغرافيا والانكليزي أيضاً . فهو بذلك معهم طول وقت الدراسة يكيّف من صفاتهم ، ويهذّب من أخلاقهم ، على الطريقة العملية طريقة الملاحظة المستمرة. وأيّاً كان مذهب هذا المعلم في التربية سواء مذهب الآخذي الأولاد من جهة مايسرهم. (على رأي سبنسر) . التاركيهم في التصرفات الى نتائج الشر الذي يرتكبونه . أو سواء كان على رأي القائلين بمحاولة تحديد أعمال الولد وأخذه على منفعته في النتيجة . حسناً على كل حال ، وأقل ضرراً جدًّا من الفوضى التي فيها التربية . ومن المضحك أن يقال إنه يلزم اختصاص لكل فرع من الفروع التي تدرس في التعليم الأولي والابتدائي ، فيلزم لتعليم القراءة اختصاص في القراءة العربية كما يلزم اختصاص غير المختص بالقراءة لتعليم قواعد الحساب الأربع ، كما يلزم غيرهما لتعليم جغرافية مصر ، كما يلزم رابع لتعليم الألف باء الانكليزية . لا . لا . حقيقة لا يقول بهذا الا مزح . فأي المعلمين أقل كفاءة من أن يعلم الأولاد هذه البسائط ، أو لَسى به أن يدخل معهم في الصف ؟

أما من حيث برامج التعليم الأولي ، فيجب أن يلحظ فيها تأهيل الصغار الى أن يكونوا زرّاعاً أو صنّاعاً يقرأون ويكتبون مع الملم بطرف من المعلومات الضرورية لحياتهم العملية ، وخير طريقة لهذا المعنى مارآه مجلس مديرية البحيرة ، بناءً على اقتراح رئيسه بالاجمال ، ويجب ان يلحظ فيه التدرج الى ان يكون في زمن قريب مجانيًّا لجميع الصغار واجباريًّا عليهم .

وأما التعليم الابتدائي فيجب أن تزاد برامجه ويقل عدد تلاميذه إلى الحد الذي يكفل لنا قلة العطلة للذين يقفون في التعلم عند حد الشهادة الابتدائية .

وأما التعليم الثانوي ، مع انه كل شيء في التعليم ، فبرامجه أنقص ما يمكن من البرامج في نوعه ، فيجب أن تطال مدته سنتين أو سنة واحدة إذا زيدت برامج التعليم الابتدائي زيادة ذات أثر في تكوين عقل التلامذة فتصير مدته ست سنين أو خمسة .

والأفضل أن تكون ستة ، ليدخل على برامجه المنطق وعلم الأخلاق وتاريخ الفلسفة والمذاهب الفلسفية والبيولوجيا ، والتوسع في العلوم الموجودة به الآن ، إلى حد يجعل المتخرج من ذلك النوع كفؤاً للتوظف في الحكومة مباشرة أو للاختصاص بفرع من فروع الدراسة العالية كالحقوق والطب والهندسة أو العلوم الطبيعية حسب استعداده وسبله . ولسنا في حاجة إلى أن نكرر أن المستوى العلمي في مصر لم يهبط إلا من يوم أن هبط الاهتمام بالتعليم الثانوي القديم ، الذي هو ذاته ، لم يكن كافياً بالحاجة .

أما التعليم العالي فالمسألة فيه مسألة أساتذة لا أكثر ولا أقل .



الكتاب الثاني

ثلاث محاضرات

رسالة الجامعة ـ الاخلاق : وكيف ينبغي أن تكون

لتحقيق تعاون عالمي ـ الفلسفة في الازهر

رسالة الجامعة

أيها السيدات والسادة : يسرني أن أصرح بما أجد من الاغتباط بجمعيات الطلبة العلمية في الجامعة على العموم ، وفي كلية العلوم هذه على الخصوص ، وأن أشكر لأعضاء الاتحاد العلمي لهذه الكلية أن هيأ لي هذه الفرصة الليلة لأحدثكم في رسالة الجامعة.

الجامعة هي جماعة من العلماء أخلصوا للعلم فوقفوا عليه ملكاتهم ووقتهم يخدمونه - كما يقف الرهبان أنفسهم على عبادة الله . الى جانب أولئك العلماء شبان أذكياء سمت بهم هممهم الى أن يقضوا شطراً من شبابهم لتثقيف عقولهم وتوسيع آفاقها بتعلم ما لم يكونوا يعلمون ، وتهذيب نفوسهم بتعويدها على تقليد أساتذتهم في كيفية نظرهم الى الحياة ، وترفعهم عما يتناحر العامة عليه من الشهوات . فمنهم من تطيب نفسه عن كل ما هو خارج عن هذه الدائرة ، فيبقى في الجامعة أبداً ، وأولئك هم علماء المستقبل ، وآخرون يكتفون بدرجة من العلم ، يخرجون من الجامعة يضربون في الحياة الخارجية . وهؤلاء وهؤلاء هم الرجال المثقفون الذين بمقدار عددهم يقاس مجد الأمة .

ترون من رسم الجامعة هذا أن الأساتذة والطلبة يخدمون العلم على السواء عن طريق التعاون من جانب الطلبة والارشاد من جانب الأساتذة . وأن الأساتذة ليسوا هنالك لتلقين الطلبة بل لارشادهم . أعني أن الطلبة يشتغلون بأنفسهم لأنفسهم تحت إرشاد الأساتذة . هذا الارشاد يكون إما بالمحاضرات وإما بالتوجيه في المعامل ، وإما بدلالة الطالب على ما يقرأ وما يعمل . هذا هو الفرق الأساسي بين التعليم الجامعي وبين تعليم المدارس . الطالب عندنا جاء ليتعلم بنفسه فهو يحضر دروسه قبل أن يستمع لها من الأستاذ . ولذلك نحن لا نعطيكم كتباً مقررة ، فان غرض التعليم الجامعي تثقيف العقل لا ملء الحافظة ، غرضه تنمية ملكة البحث العلمي ومعرفة إنهاجه وأنماطه ، وتوسيع آفاق الادراك . فالذي يعتمد على الحفظ المجرد والذي يعتمد

على الأستاذ بأخذ نظرياته قضية مسلمة من غير تفكير شخصي واقتناع ذاتي، كلاهما ليس طالب علم في حقيقة الأمر.

وترون من ذلك الرسم أيضاً، أن الجامعة وحدة اجتماعية متضامنة الأفراد الذين يؤلفونها من الأساتذة والطلبة والمتخرجين على السواء. أجل، نحن بما نحن أعضاء وحدة اجتماعية لنا ميول متماثلة أو كالمتماثلة، ولنا منافع مشتركة فمن شأننا أن نكون متضامنين لتحصيل تلك المنافع المشتركة. ولعلكم سترون عما قليل أن هذه المنافع المشتركة تتلخص بمجموعها في القيام برسالة الجامعة. رسالة ذلك المعهد الذي نحن جميعاً نعتز به ونؤدي ما له علينا من الحقوق وندافع عنه بجمعنا على السواء. في هذا المقام أنبه إلى أن تضامننا ليس تضامناً مطلقاً، بل مقيد بعمل الخير. تضامننا هو تضامن الأصدقاء. وعندنا أن الصداقة ذلك الاحساس الأرقى ما يكون والأنزه ما يكون من الاحساسات الانسانية لا يوجد إلاّ عند الأخيار. ونحن ندعي أننا أهل علم وأدب، وأننا طلبة علم وأدب، فرفعة مركزنا هذا الذي اخترناه اختياراً يربأ بنا عن التضامن إلاّ في الخير. تضامن الأصدقاء الأخيار، لا تضامن أهل الغواية والشرور.

بهذه المناسبة، أنبه على سبيل الاستطراد الى خطأين في فهم التضامن الجامعي بين الأساتذة والطلبة وفي فهم الجمهور لأغراض الجامعة.

هذه يا أبنائي، فرصة أنبهكم فيها الى هذين الخطأين. وإني ناصح لكم: لا يحيد بكم عن قصد السبيل اضطراب بيئاتنا خارج الجامعة في هذا الانتقال الاجتماعي العنيف الذي نعانيه، فتتأثروا بصور من أخطاء تلك البيئات. ثم تجيئون لنا في هذا المعبد العلمي بألوان من النظر تتكيف فيها الأغراض الجامعية مشوّهة أو محرّفة عن مواضعها. أنتم أهل علم ومعرفة، فيلحذر أحدكم أن يجاري العرف العام خارج الجامعة في فهم الروابط بين الأساتذة والطلبة وفي فهم أغراض التربية الجامعية والتعليم الجامعي.

من ذلك أن بعض الطلبة متى توهم أنه قد أصابه غبن من جانب الأساتذة صاح «فليحي تضامن الطلبة». نعم ليحي تضامن الطلبة على إطلاقه. ونحن هنا لننعي تضامن الطلبة. لكن خبروني، هل هذا تضامن على الأساتذة؟ صدقوني أني إن أدرك من الأشياء، فلا أدرك كيف ونحن، أساتذة وطلبة، أعضاء وحدة اجتماعية يمكن أن تختلف منافعنا. أنها لا تختلف إلاّ في تقدير خاطىء يوحي به الوهم ليس

غير . ومن الممتنع في غير هذه الصورة الوهمية من التقدير، أن يكون للا ساتذة منفعة وللطلبة منفعة تناقضها . ليس ممكناً في حكم العقل أن نختلف إلاّ في النظريات العلمية أو في مناهج الاستدلال عليها وانتاجها نتائجها . أما فيما عدا ذلك فان الطالب الذي يظن بأستاذه أنه يغبنه فقد ظلمه ومن يظلم أستاذه ليس منا ، كذلك الأستاذ الذي إن قدر تقديراً أنه غبن الطالب فليس هذا الأستاذ منا . نحن براء من الظلم أيّا كان ، براء من الظالمين .

ومن ذلك الخطأ في فهم أغراض الجامعة أن الجمهور يكاد يظن أن كل أغراض الجامعة تنحصر في شيء واحد ، هو تحضير موظفين لإدارة الحكومة فلا يكون غرض الطالب إلاّ أن يقطع المدة المقررة للدراسة كيفما اتفق ليحصل على تلك الشهادة التي تؤهله للتوظف . يفهم الجمهور ذلك استصحاباً لما كانت عليه الحال قبل إنشاء الجامعة .

والواقع أن هذا الفهم لا ينبغي أن يكون من أغراضنا إلاّ عرضاً . بل غرضنا الأساسي هو أن نساعد الطالب بالوسائل التي يبلغ بها كماله الخاص، والناس مختلفون في تقدير هذا الكمال الخاص تبعاً لتفاوتهم في الهمة ومقدار ما في نفوسهم من طموح وأعلاهم همة وأسماهم طموحاً ، هو ذلك الذي يعتبر كماله الخاص في حفظ صحته بالقصد في الغذاء النافع ومزاولة الرياضة البدنية حسبما يحتمل جسمه ، وفي تنمية ملكاته العقلية وتثقيفها بالعلوم أو بالآداب ، وفي تصفية نفسه وتطهيرها من الشهوات الرذيلة وتعويدها على الفضائل للشخصية والاجتماعية . هذا الكمال الخاص يبلغه طالب الجامعة متى صدقت رغبته في تحصيله . ثم ماذا يصنع بعد الجامعة وكيف يحصل رزقه . تلك مسألة متعددة الأسباب والظروف الى ما لا نهاية . غير ان الحصول على الكفاءات التي ذكرناها ، تجعل خريج الجامعة صالحاً للمزاحمة في الحياة العامة خارج الحكومة صالحاً لوظائف الحكومة التي تناسبه ، صالحاً لأن يكون من القادة . وأكرّر لكم أن أمثال هذا الشاب هم الذين بهم يقاس مجد البلاد .

يتصل بخطأ الجماهير في فهم رسالة الجامعة تلك المسألة التي كانت شائكة قليلة الانصار في الرأي العام ، وهي مسألة قبول الفتيات المصريات طالبات في الجامعة لهنّ ما لاخواتهنّ الطلبة من الحقوق وعليهنّ ما عليهم من الواجبات . لا أخفي عليكم أن الجامعة ، وهي حريصة على القيام برسالتها ، قد قبلت الطالبات أعضاء في

الأسرة الجامعية في غفلة من الذين من شأنهم أن ينكروا علينا اختلاط الشابات باخوانهن في الدرس . لأننا بعد أن سرنا على هذا النهج أكثر من عشر سنين ، قامت ضجة تنكر علينا هذا الاختلاط ، فلم نأبه لها لأننا على يقين من أن التطور الاجتماعي معنا ، والتطور لا غالب له ، ومعنا العدل الذي يسوّي بين الأخ وأخته في أن يحصل كلاهما أسباب كماله الخاص على سواء . ومعنا فوق ذلك منفعة الأمة من تمهيد الأسباب ، لتكوين العائلة المصرية على وجهٍ يأتلف مع أطماعنا في الارتقاء القومي . كل أولئك ، جعلنا لا نحفل بهذه الضجة التي ما لبثت أن ذهب بها الزمان . وفي هذا المقام يسرني أن أذكر لكم أني لم تعرض لي جزئية من الجزئيات تجعلني أندم ولو وقتيًّا على ما شرعته الجامعة من هذه الخطة من غير أن تستفتي فيه العرف العام .

أيها السادة : اذا كان ما قدمت لكم في صدر هذا الخطاب من وصف حال الجامعة والأساتذة والطلبة ليس كله منتزعاً من الواقع ، بل بعضه منتزع مما هو كائن ، وبعضه منتزع مما يجب أن يكون ، فان صورة الجامعة على ما وصفت هي الصورة التي كانت بها الجامعة تتمثل في خواطر الذين أنشأوا الجامعة المصرية منذ أكثر من ثلاثين سنة . كنا ننتظر أن جامعتنا ستؤلف بيئة مستقلة فيها يبحث كل عضو من أعضائها عن الوسائل المؤدية لكمال وجوده الخاص ، ولتحمل عن مصر واجبها في المسئولية العالمية عن تقدم العلوم والفنون في مدنيتنا الحاضرة . بل أنشأنا الجامعة القديمة لنعارض بها التعليم العالي في الحكومة الذي كل ما كان يراد به هو ايجاد موظفين للادارة الحكومية لا أكثر ولا أقل . وعلى هذا الأساس أنشئت هذه الجامعة الحكومية ، وعلى هذا الأساس نحن حريصون على استقلالها ، لا عن التأثيرات الحكومية فقط ، بل نصونها عن تأثير البيئات العامية وعن تأثيرات البيئات السياسية المختلفة أيضاً . وعندكم أمثلة من تاريخ الجامعات الأوروبية التي دخلتها المؤثرات السياسية فلم تنجب نوابغ ولم تقم بشيء من رسالتها وتضاءل أمرها الى أن صارت مكاتب دعايات للقاهرين المستبدين .

بعد هذا الاستطراد نرجع الى ما كنا فيه . كنا نقول ان التعليم الجامعي أساسه حرية التفكير والنقد على وجه الاستقلال لا الحفظ والتصديق لكل ما يقال . كذلك التربية الجامعية قوامها عندنا حرية العمل . هذه الحرية ان كان لا يحدها عند العامة

إلاّ القوانين ، فانها يحـدها في الجامعة فوق ذلك قوانين الجامعة وقواعد السلوك والتقاليد الجامعية ورعاية المحبة والتضامن بين أعضاء الوحدة الجامعية . من قواعد التربية أن المرء لشد ما يتأثر بالبيئة التي يقيم فيها بحـكم التقليد الذي هو عريق في الآدميين . ولا شك في أن بيئة العلمـاء والطلبـة الموهوبين ، خير محل لشيوع فاضل الأخلاق الشخصية والاجتماعية وجميل الشمائل . يكسب منها الطالب الذي يقدر قدر الجامعة تمكيناً لما في نفسه بالطبع من الميل الى الخير وتعوداً على الفضـائل التي يطبعه عليها ما يراه كل يوم من المثل الصالح في أسـاتذته ورفقائه لتكميل وسائل هذه التربية الاستقلالية شرعنا منـذ أول عام من نشأة هذه الجامعة ، أن ننشىء « اتحاد الطلبة » يكون ميدان عمله ما قد سميناه « حي الطلبة » ينشـأ لهم فيقيمون فيه ويديرونه بأنفسهم ، ولـكننا الى اليوم لم نوفق الى المال اللازم لاقامة هذا الحي وان كنا قد وفقنا الى أن الحكومة وهبت الجامعة خمسين فداناً لهذا الغرض . وأحب أن أكرر دائماً ما ذكره أحد أساتذة الجامعة الأولين أن بناء هـذا الحي أجدى على الجامعة والتربيـة الجامعية من بناء إحدى الـكليات . كذلك لا أكتمكم أن الذين وضعوا قوانين الجامعة المرحومين ثروت باشا والأستاذ دجوي وإياي كنا نتداول في أن يكون بعض الطلبة أعضاء في مجالس التأديب تدعيماً لتربيتهم الاستقلالية . ولـكننا آثرنا أن نرجىء النظر في ذلك بعض عشرات من السنين تثبت فيها التقاليد الجامعية وفيها يثبت الطلبة بسلوكهم في ادارة حيهم الجامعي ما ينبغي من الصفات للقاضي العادل . لست في حاجة الى أن أذكر لكم شيئاً عن النتائج العلمية التي بلغتها كليات الجامعة ، سواء أكان ذلك فيما أنتج أساتذتها من البحوث العلمية أم فيما تخرّج بفضل مجهوداتهم من الطلبة . فـكل ذلك مسطور في التقارير السنوية للـكليات . ولـكن الذي أذكره لـكم بغاية الارتياح هو نتائج التربية الجامعية فان الطلبة الذين يبلغ عددهم أكثر من ثمانية آلاف وثلاثمائة طالب ، لا يقع منهم من المخالفات الجامعية ما يوجب انعقاد مجلس التأديب أكثر من بضعة عشر من المرات في السنة . وتلك نسبة أذكرها بالارتياح ، ويحق لـكم أن تقبلوا عنها عبارات التهنئة الصادقة .

قدّمت اليكم ، أيهـا السادة ، كل ما قدمت من المعاني بسطاً لحقيقـة الجامعة وترشيحاً لتبيين رسالتها الواردة بجملتها في قانون انشائها .

لقد رأى المشارع أن رسالة الجامعة أوسع مجالاً من أن تحد بحدود معينة فوضع

نص رسالتها مرناً يتسع لكل ما تقدر عليه من الألوان المختلفة لخدمة العلم والقيام بالتعليم ولا بأس من أن أقرأ عليكم ذلك النص وإن كنتم به عالمين :

« المادة (٢) من اختصاص الجامعة المصرية كل ما يتعلق بالتعليم العالي الذي تقوم به الكليات التابعة لها وعلى وجه العموم فان عليها مهمة تشجيع البحوث العلمية والعمل على رقي الآداب والعلوم في البلاد » .

اعتماداً على هذا النص المرن الذي أكرر أنه يتسع لكل ما تراه الجامعة من رسالتها ، ويتناول كل تطور جامعي لخدمة العلم والتعليم والأدب والفنون المختلفة في البلاد ، اعتماداً على هذا النص تكون رسالة الجامعة متعددة الجهات .

فمن رسالة الجامعة أن تقوم البحوث العلمية في العلوم وفي الآداب التي تنتج عندنا كما أنتجت عند غيرنا ، الزيادة على النظريات العلمية التي هي في تطور مستمر ، والتي تنتج الوصول الى استكشافات جديدة تضاف الى ما استكشفته الجامعات الأخرى مما له صبغة علمية بحتة ، ومما له تطبيقات عملية تنفع الناس في أن تسخر لهم قوى الطبيعة وموارد الطبيعة . وليس خافياً ان الجامعة إذ تقوم بهذه الرسالة تحمل عن مصر واجبها من المشاركة العامة في رقي العلوم والمعارف .

ومن رسالة الجامعة تربية شبيبة الأجيال المتعاقبة ، لتهيىء للبلاد قادتها في جميع مرافقها . وقد رأيتم بالحس أن قوة الأمة ومنعتها واحتمالها صنوف المزاحمة على الحياة ليست آخر الأمر إلا نتيجة لتربيتها الجامعية .

ومن رسالة الجامعة نشر الثقافة العلمية والأدبية في جميع طبقات الأمة سواء أكان ذلك بإباحة الانتساب الى معاهدها المختلفة من غير قيد ولا شرط أم بالقاء المحاضرات العامة في العلوم والآداب والفنون ، أم بنشر المؤلفات في كل فرع من الفروع .

ومن رسالة الجامعة مساعدة التطور الاجتماعي بكل ما في وسعها من ضروب التجديد . التجديد في اللغة ، التجديد في النثر وفي الشعر ، التجديد في نظرة الناس الى الفنون الجميلة والبحث في وجوه ترقيتها وشيوعها . ولا يفوتني أن أنبه الى أن هذه الرسالة تتناول أيضاً الموسيقى والغناء لما لهما من الأثر الطيب في الأخلاق . بل ولأنهما أيضاً لهوٌ جميل لابدَّ منه وعلى كل أمة أن ترقي أسباب لهوها المرح كما عليها أن ترقي أسباب جدها العابس .

وأخيراً فان الجامعة بما هي من أكبر الوحدات الاجتماعية عدداً وأسماها مكانة

وأخطرها مسئولية وأشملها رسالة ، هي بكل أولئك مصدر إشعاع يشع منه التضامن القومي . ففي العائلة يولد التضامن ، وفي المدرسة ينشأ ، وفي الجامعة يشب ويؤتي كل ثمراته ، ويضرب المثل الأعلى للتضامن في جميع طبقات الشعب . فمن رسالتها إذاً أن تعنى في داخلها بتنمية ما اقتضاه طبعها من لون التضامن الذي يصح أن يكون مثالاً للتضامن القومي .

أيها السادة : جامعتنا حديثة العهد الى حد أنها لم يتم بعد بناؤها ولم ينشأ بعد حي لطلبتها ، ولما تستوف بعد أساتذتها من المصريين وإن كانت لن تستغنى أبداً عن الأساتذة الزائرين . ولما تطمئن الى استقرار التقاليد الجامعية فطالبتها بتحقيق رسالتها ينبغي أن تكون متناسبة مع حداثة عهدها ومع حالها ووسائلها . ولقد قام جيلنا بقيادة المغفور له الملك فؤاد الأول منشىء الجامعة والمحسن الاكبر لها بهذه البداية التي تروونها ، وعلى جيلكم أنتم بقيادة صاحب الجلالة الملك فاروق الاول ، الذي قبل حفظه الله درجة الدكتوراه من الجامعة فصار بذلك على رأس الاسرة الجامعية ، عليكم بقيادة جلالته، أن تؤدوا رسالتها على خير ما تقتضيه .



الاخلاق (١)

وكيف ينبغي أن تكون لتحقيق تعاون عالمي

أيها السيدات والسادة : يطيب لي أن أبدأ بتقديم عبارات الشكر للأستاذ مدير قسم الخدمة العامة لهذه الجامعة المحترمة على أن دعاني فهيأ لي هذه الفرصة الثمينة لأحدثكم في هذا الموضوع الخطير : « كيف ينبغي أن تكون الأخلاق لتحقيق تعاون عالمي »

التعاون العام بين أمم العالم موجود على وجه متقطع وكيفما اتفق أن يكون . ليس خاضعاً لنظام معين . غير أن هذا ليس هو التعاون الذي يقصد اليه ميثاق الاطلنطي بل التعاون المقصود بهذا الميثاق هو التعاون المستمر الذي يمنع الاعتداء ويؤدي الى السلام الدائم .

بادئ بدء لا ينبغي أن نخدع أنفسنا فيما يعترض هذا التعاون من صعوبات أعسرها تذليلاً هو الايمان به . فاذا نحن تشبثنا بسنن الماضي وما ألفناه فيه من أخلاق الناس على العموم وأخلاق قادة الشعوب على الخصوص ، وما سجل التاريخ من ألاعيب السياسة وغدرها وقدرنا قوة أنصار الحرب والعاملين عليها والمنتفعين من ورائها ويئسنا من أن نقطع الصلة بين ماضي الانسانية وبين مستقبلها في هذا الصدد ، فما أشبه الليلة بالبارحة وما أشبه التعاون الذي ندعو اليه بنظام جمعية الأمم الماضية . ولا يرى أنصار الاعتداء في كل هذه الجلبة إلا أنها صلف تحت الراعدة .

أما اذا رجونا الخير وقدرنا ما نحن فيه اليوم من الضرورات الاجتماعية والحرج السياسي وقدّرنا أن العالم أصبح لا يطيق بعد الآن حروباً على غرار الحروب الحاضرة ، وقدّرنا حق قدره الارتقاء الاجتماعي في العالم ، ثم قدّرنا ان هذا التعاون المرجو لم يأت طفرة بل هو فكرة اختمرت في ضمير العالم وتداولتها بالبحث وبالتجربة عدة أجيال ، وقدّرنا أن التجربة القاسية للأخطاء الماضية ستنفع العالم في

---

(١) محاضرة القيت بقاعة يورت التذكارية مساء الجمعة ٢٩ يناير سنة ١٩٤٣

تسديد خطاه الى الخير، متى قدرنا كل ذلك وجب أن نتقبل مشروع التعاون المانع من الاعتداء والمفضي الى السلام الدائم بغاية الارتياح وآمنا به وعملنا على تحقيق وسائله. فلقد آن لضمير العالم أن ينتبه ويجعل الأخاء الانساني حقيقة واقعة بعد أن لم يكن الى الآن إلاّ لفظاً ليس له ما يدل عليه.

الواقع من أمر الناس في الأمم المختلفة وفي المدنيات المتعاقبة أنهم بوازع من قانون الأخلاق الذي نشأ بنشوء الدولة، وبوازع من سلطان البوليس والقضاء، قد اعتادوا أن يتعاونوا في معيشاتهم المدنية بالحسنى وتركوا عاداتهم الأولى في العدوان والجري على أحكام « حق الأقوى » التي ألفوها أزماناً طوالاً فيما قبل المدنيات المنظمة. هذا هو حال أفراد الناس الآن في الأمم المتمدنة، منازعاتهم يفصل فيها القضاء ويزع سلطان البوليس بعضهم عن الاعتداء على بعض، فأصبحوا يرون جريمة داعية الى الاحتقار ومستحقة للعقاب ما كانوا في حال البداوة يتمدحون به ويجعلونه مناطاً للعزة ومجلبة للشرف والفخار.

إذاً ليس الظلم والعنف في الناس أمراً طبعيًّا لا مناص منهُ كما قد يظن، انما كان ذلك فيهم قبل نظام الدول عادة اعتادوها آلافاً لا تحصى من السنين، كان الأفراد في كل لحظة محلاًّ لافتراس السباع. اقتضاهم ذلك أن تكون حياتهم في حرب متصلة ودفاع مستمر. فلما اطمأنوا من هذه الناحية استمرت عادة الهجوم والدفاع في أنفسهم غير أنها تحولت الى أن تكون حرباً بينهم حتى قضت عليها المدنية المنظمة بالبوليس والقضاء.

تلك حال الأفراد. وأما حال الأمم أو بالأولى حال الحكومات فلم تجد كما وجد الأفراد تحت ضغط الضرورات الاجتماعية قانوناً للاخلاق ولا محاكم تفض النزاع بينها ولا بوليساً يمنع الحكومات من اعتداء بعضها على بعض. بقي فيها روح الفرد الأولى. روح القبيلة، روح الاعتداء على الغير استعلاءً عليه واستعباداً له وطمعاً في أرضه ومرافقه. وبالجملة بقيت كل حكومة حتى في هذه المدنية الحاضرة تضمر أن تنتزع بالقوة من أمة أخرى ما لها من المرافق من غير وازع ولا حياء. وإذاً فقد ظفرنا من المدنيات القديمة بأدب للأفراد ولم نظفر بأدب لحكوماتها يمنعها من الاعتداء والطغيان.

ومن العجيب ان الفلسفة اليونانية مع أنها استوعبت بحث الأشياء الانسانية لم

تتعرض ولا عن طريق التخيل الى امكان القضاء على الحرب بين الأمم ولم تفكر في تحقيق الاخاء الانساني العام ولا في السلام الدائم . بل لعلها شجعت الحرب تارة وقست في نتائجها تارة أخرى . كذلك الفلسفة الرومانية والفلسفة العربية لم يكن فيهما نظرة في ذلك الاخاء بين الأمم المختلفة كما نظرت كلتاهما في الاخاء بين أفراد الأمة الواحدة إلاّ ما سموه « السلم الروماني » . ومن الخير ألاّ نتعرض لذكره ، لأنه لا يفيد شيئاً في موضوع التعاون العالمي المنشود .

فأما أن الحرب من طبع الانسان فتلك فكرة انتزعها كتّاب وفلاسفة مما هو الواقع . ومن طريف ما يؤثر عن أنصار الحرب ما نقله اميل فاجي عن أحد التيازفة أو الصوفية القائلين بوحدة الوجود قال « الحرب إلاهية في ذاتها لأنها قانون العالم » . « الحرب إلاهية في المجد الخفي الذي يحيط بها وفي الجاذبية الخفية أيضاً التي تجذبنا اليها » . « الحرب إلاهية في الحماية الموهوبة للقواد العظام » ... الى أن قال « الحرب إلاهية بنتائجها التي تعزب عن تقديرات الناس » . قال اميل فاجي كل هذه الجمل تساوي انه يقول : « الحرب إلاهية لأنها سخيفة »

وبالجملة فان أهم دليل على طبيعتها هو قدمها . والدم من حيث هو لا يصحح فاسداً ولا يفسد صحيحاً . والذي يراه أنصار السلام هو أن الحرب ليست من طبع الانسان كالعائلة والأبوة والعمل ، بل هي عادة تأصلت في نفوس الناس يمكن القضاء عليها كما قضى على الرق ونحوه بوسائل التربية التي لا شك في أن العالم يتقدم في أمرها بنسبة تنبه ضميره على أثر تفكير المفكرين فيما يصلح حال الانسان .

إذن كان لا بدّ من ثورة على القديم في هذه الناحية أيضاً . وقد كانت هذه الثورة أول خاطر في موضوع السلام الدائم خطر لسوللي وزير هنري الرابع . ولكن سلامه الدائم لو أنه تحقق لما شمل إلاّ أوربا فقط . وكذلك كان مشروع الأب سان بير في أوائل القرن الثامن عشر . ولم تكن تلك إلاّ بوادر لم تفد شيئاً . حتى كان آخر القرن الثامن عشر إذ انبعث صوت الاخاء الانساني من جامعة كونجسبرج حين اقترح أستاذ الفلسفة فيها ايمانويل كنت انشاء حكومة أمم تمنع اعتداء بعضها على بعض . وجه نداء للامم والملوك قال فيه « ينبغي أن تنظم الأمم سلوكها في كل دولة على قواعد الأخلاق والقانون ، كما يجب على الدول أن ترعى هذه القواعد في علاقاتها المتبادلة مهما يكن من تمويه الاعتراضات التي تستنتجها السياسة من التجربة . وحينئذٍ لا تستطيع

السياسة الحقة أن تخطو خطوة من غير أن تتبع فيها أوامر علم الأخلاق . فان السياسة متى اتحدت بعلم الأخلاق ، لم تعد بعد ذلك فنًّا صعباً ولا معقداً .

ان الأدب يفك العقدة التي لا تستطيع السياسة حلها . يجب اعتبار حقوق الانسان مقدسة ولو ضحى في ذلك الملوك بأكبر الضحايا . لا يمكن في هذا الصدد التنازع بين الحق وبين المنفعة . وان السياسة يجب أن تركع أمام الأدب .

لكن هل استمع لهذا النداء الكريم الملوك والحكومات ، نعم أظن أن حكومات الأمم الكبرى التي اجتمعت في مؤتمر فينا بعد هذا النداء بتسعة عشر عاماً قد استمعت لهذا النداء ، لكن لا لتفعل به حقيقة ، بل لتخدع به الرأي العام للشعوب الوادعة الطيبة التي قلما تحتمل نصيباً من اجرام حكوماتها . وها هو مذكرة الوزير جنز زميل مترنيخ رئيس المؤتمر المؤرخة في ١٢ نوفمبر سنة ١٨١٥ .

« إن اولئك الذين اجتمعوا في المؤتمر وكانوا يعلمون حق العلم طبيعته وأغراضه لا يكادون يخدعون على تطوره أيًّا كان رأيهم في نتائجه . ان الكلمات الفخمة مثل « اعادة النظام الاجتماعي » و « تجديد المذهب السياسي لأوربا » و « السلام الدائم المؤسس على توزيع عادل للسلطان » الخ ... انما نطق بها لتطمين الناس ولتفيض على هذا الاجتماع الحافل كرامة وعظمة . لكن الغرض الحقيقي للمؤتمر، قد كان توزيع أسلاب المقهورين بين القاهرين » .

• • •

هذا نموذج من أدب السياسة الدولية يتخذه الساسة لجدهم ومجد ملوكهم وليلقوا به دروساً في الشره والظلم على الناس أجمعين . أفكان الذين اجتمعوا حول مائدة الصلح في فرساي أصلح نية وأصدق قولاً من زملائهم في فينا من قبلهم بقرن كامل ؟ لقد كان كتّاب التاريخ السياسي يظنون ان مؤتمر فينا قد أخفق في مهمته مع أنه وقى العالم شر الحروب ٣٩ سنة . فهل كان مؤتمر فرساي أسعد حظًّا وأجدى على الانسانية نفعاً ، مع أن سلامه لم يزد عمره على عشرين عاماً حتى أمكن لأحد الساسة في الخريف الماضي أن يجمع بين الحربين ويسميهما حرب الثلاثين من سنة ١٤ الى سنة ٤٤ . واذاً لم يتغير الأدب السياسي عما كان في القرن الماضي . قال الكاتب المعروف «الدس هكسلي» عشية هذه الحرب الحاضرة « ان أدب السياسة الدولية هو أدب القرصان . أدب الخداع . أدب الشيخ الفيكونت الفاست، بل لم يتغير هذا الأدب منذ عشرين قرناً حين

قال الفيلسوف سنيك : هذا هو قانون الانسانية : كل ما هو محرم عليك اتيانه وأنت فرد ، مطلوب منك اتيانه وأنت مدافع عن الدولة.

ترون من ذلك ان للافراد أدباً جاءت به قوانين الاجتماع داخل كل بلد . فأين أدب السياسة والسياسيين ، والى أي شيء مرده ، إلى محكمة الضمير وقد جرى العرف على أن السياسة لا ضمير لها ، أم الى محكمة القانون العام وليس للسياسة الدولية محكمة الاّ الحرب . قال برتلمى سانتهلير لمناسبة نداء كنت :

« لقد أعلن كنت هذه المبادىء القديمة منذ ستين عاماً . ولكننا على رغم ما قطعت الأفكار العامة من مراحل التقدم في هذه المدة، ما أبعدنا الى الآن عن الغرض الذي ترمي اليه حكمة الفيلسوف . والظاهر ان الملوك والأمم لم تتلق بعد دروساً قاسية

نظن الآن ان العالم قد تلقى هذه الدروس القاسية منذ الحرب الماضية فشرع فعلاً في انشاء جمعية الأمم . لكنها كما قد رأيتم لم تنجح لأنه عند تنفيذها كان الساسة قد نسوا ويلات الحرب ورجعوا الى أخلاق السياسة الدولية فلم تنجح تجربتها وجاءت الحرب الحاضرة بويلاتها التي لا تطاق ، تلقاء هذه التجربة القاسية صدر ميثاق الاطلنطي في أغسطس سنة ١٩٤١ وبه حق لأنصار السلام ان يشعروا بأن السياسة الدولية صادقة هذه المرة ولا تنوي أن تستمر على تلك الخطة التي ذكرناها . وكفيلنا في ذلك الضرورة العالمية وكفى بالضرورة كفيلا .

ينبغي أن يرحب العالم بميثاق الاطلنطي كما يرحب بالوسيلة الوحيدة لتنفيذه . وهي انتصار الديمقراطيات على الدكتوريات . ونحن من جهتنا نرجو ذلك الظفر ونرحب به أكثر من غيرنا لا لاننا أصدقاء الانجليز وحلفاءهم فحسب ، ولا لأننا نرجو خيراً كثيراً من تدخل امريكا في السياسة العالمية لنصرة الشعوب الصغيرة فحسب ، بل لأن هاتين الديمقراطيتين العظيمتين هما الكفيلتان ببقاء أجل نعمة نعم بها العالم في هذه المدنية الحديثة وهي الحرية الشخصية .

ينبغي أن يرحب العالم بميثاق الاطلنطي باعتباره خطوة الى الأمام في طريق السلام الاجتماعي والتعاون العالمي . أو بنص عبارة الميثاق نفسه « ايصال العالم الى مستقبل أفضل » هذا الغرض وان لم يف بكل ما يطلبه أنصار السلام، فلا ريب في أنه خطوة حاسمة في سبيله وذريعة عملية لتقليل الحروب . واطالة مدة السلام التي تفصل بينها .

والظاهر ان الأداة التي تنفذ ميثاق الاطلنطي هي التي ذكرها المستر ايدن بالاجمال في خطابه . ان النظام الدولي يجب ان يكون ممثلاً تمثيلاً تامًّا لا كما كان عليه الحال في عصبة الأمم السابقة وأن يكون هناك تصميم وعزم لاتخاذ قرارات ايجابية وان توجد قوة لتنفيذ تلك القرارات .

وهنا يتساءل أنصار السلام : هل انشاء عصبة أمم جديدة خير من عصبة الأمم القديمة يمكن ان يوصل الى الغاية النبيلة التي أشار اليها المستر ايدن بقوله « ان غايتنا هي انشاء نظام عالمي يحقق التقدم السلمي لجميع الشعوب » .

العقل والتجربة متفقان على ان نظام عصبة الأمم التي لها قوة مسلحة لتنفيذ قراراتها ليس خير أداة للسلام الدائم وبالتبع للتعاون العالمي . لأن هذه الأداة متى كمل نظامها كانت كما يقول المستر الدس هكسلي « كأنها عصبة مؤلفة للحرب لا للسلام » والواقع ان العنف يولد العنف . ومع ذلك ليس أمام العمليين من أنصار السلام وسيلة سواها في الحال الراهنة .

غير أن هذه الوسيلة لا توصل الى الغاية الاّ إذا اقترن بها إبطال الاستعمار بجميع أسمائه وألوانه . على هذا الوضع يمكن القضاء على التنافس الحاد بين الأمم الكبرى . وعلى هذا الوضع فقط يمكن ان تستل من نفوس الأمم الصغيرة تلك الأحقاد التي ولدها استعلاء قوم على قوم . وذلك هو أفسد ما يكون للاخلاق التي ينبغي أن تتخلق بها الأمم لتحقيق تعاون عالمي . وفي هذه الحالة الشعوب التي لا تستطيع أن تقوم بنفسها لا تتبع دولة بعينها باسم الانتداب أو باسم الحماية، بل تتبع ادارة النظام العالمي الذي أشار اليه وزير الخارجية البريطانية تأخذ هذه الادارة بيدها حتى تستكمل مشخصات الأمم التي تستطيع ان تكون عضواً مستقلاً نافعاً في التعاون العالمي .

ما دام غرض التعاون العالمي هو القضاء على نظرية حق الأقوى مع فسادها في نظر المنطق القانوني، وما دام الاستعمار هو أظهر آثار حق الأقوى، فلا بدّ للتعاون العالمي من القضاء عليه بجميع أسمائه .

كما أن الفلسفات القديمة لم تتعرض لفكرة السلام الدائم كما ذكرت آنفاً . كذلك هي لم تتعرض لفكرة استنكار الاستعمار . وأول من تعرّض لها من الفلاسفة على وجه بين هو الفيلسوف بنتام ، فإنه هو وأنصار مذهبه يبغضون الاستعمار ويرونه غير

نافع للامم المستعمرة ، فوق انه مفسد لأخلاق الأمم المستعمرة . قال برتران رسل «اذ كانت الثورة الفرنسية في الصميم من أمرها ، كتب بنتام رسالة الى تالران عنوانها «حرروا مستعمراتكم » ..... ولم يكن ذلك رأيه في المستعمرات الفرنسية فحسب بل رأيه كذلك في المستعمرات البريطانية . وانه حمل صديقه اللورد لنسدون على اعتناق مذهبه فقال في مجلس اللوردات في سنة ١٧٩٧ . « لا يمكن أن يسدى الى أسبانيا خير ، أفضل من تخليصها من لعنة مستعمراتها ».

وأخيراً في عهد جمعية الأمم السابقة عرض على الأمم المستعمرة في فرص عدة ان تنزل عن مستعمراتها لتضعها تحت السيادة الدولية فرفضت كلها بلا استثناء . غير انه ما دام على ظهرها أمم غالبة وأمم مغلوبة ، فلا رجاء في التعاون باخلاص . وكأني بالامم المغلوبة على امرها تقول للقاهرين دعاة السلام : أنظرونا نتحلل من ذل التبعية ثم شأنكم والسلام الدائم قرروا فيه ما تشاءون .

بقي أن نشير الى أن بعض الكتاب السياسيين يرون ان الاستعمار والوطنية أمران متلازمان ، وان من العسير أن يحب قوم وطنهم دون أن يقترن هذا الحب بالاستعلاء على الأمم الضعيفة أو دون ان يبغضوا غيرهم . هذا قد يكون حقاً في أمر الوطنية الحادة الجامحة التي هي من سلالة عصبية القبيلة . أما الوطنية المدنية أو وطنية المستقبل التي يسيطر عليها التدبر العقلي فانها لا تتنافى مع حب الانسانية جمعاء . والواقع اننا نرى الرجل الفاضل مع حبه لنفسه يسعى الى سعادة غيره فلا مانع اذاً يمنع قوماً يحبون وطنهم ، من أن يسعوا في اسعاد الأوطان الأخرى .

أيها السادة : نسوق كل هذه المقدمات للوصول الى نتيجتين :

الأولى — ان التعاون العالمي ممكن متى اقترن به الغاء الاستعمار على الوجه الذي ذكرناه .

الثانية — ان أدب السياسة الدولية الذي جرى عليه العرف الى الآن بعيد عليه أن يحقق التعاون العالمي . بل لا بد لهذا التعاون من أدب دولي جديد .

ونظراً لأن أسباب الحروب مهما اختلفت مردها كلها الى الحالة البسيكولوجية للأمم وعلى الخصوص الحالة الأخلاقية لقادة الأمم . نظراً الى ذلك قد بحث أنصار السلام في الوسائل التي تؤدي الى منع الاعتداء من جانب أمة على أخرى . وإن أوفى بحث أعرفه في هذا الصدد تلك المحاولة الجريئة الموفقة التي حاولها الكاتب المعروف

الدس هكسلي في كتابه « الغاية والوسائل » . لم يقنع هكسلي بطريقة « كنت » التي لا يزال الساسة يسيرون عليها سواء أكان ذلك في جمعية الأمم السابقة أم في النظام العالمي المستقبل ، بل هو يرمي الى أعمق من ذلك أثراً وأبقى على الزمان بقاء . وهو أن يسعى الأفراد والجماعات والحكومات الى تربية الجيل على صورة تتدرج نتائجها للوصول الى الانسان المثالي . جعل هكسلي هذا المثل الأعلى في الانسان الذي سماه « الانسان اللامرتبط » في ذلك الانسان غير المرتبط باحساساته ورغباته الجسمية غير المرتبط بشهوته في السلطة والحيازات المختلفة . غير مرتبط بموضوعات هذه الرغبات المختلفة ، غير مرتبط بغضبه وحقده ، غير مرتبط بحياته الخاصة ، غير مرتبط بالثروة ولا بالمجد ولا بالوضع الاجتماعي ، غير مرتبط حتى بالعلم وبالفن وبالتأمل المجرد وبحب الانسانية . بذلك يصل المرء الى حيازة جميع الفضائل . وان عالماً مؤلفاً كله أو جله أو على الأقل قادته من أفراد لهم هذه الفضائل، لجديرٌ بأن يسعى العالم الكامل. غير أن هكسلي لم يخدع نفسه على امكان الوصول الى تلك الوسائل التي تربط نظريات السياسة الداخلية والسياسة الدولية والحرب والاقتصاد والتربية والدين والأدب كل أولئك بنظرية الطبيعة الآخرة للحقيقة . بل قال في آخر كتابه . « لاشك ان هذه المهمة قد نفذت على وجهٍ ناقص . على أني لاأعتذر عن محاولتي اياها فان رسم مذهب ولو رسماً جزئياً خيرٌ من العدم الكلي .

ونحن من جانبنا نترك الى الزمان الطويل تحقيق الرغبات الشريفة لهذا المؤلف ، ونقبل على مذهب أقرب تناولاً ونقنع بالهدف الحاضر وهو التعاون العالمي الذي ارتضته السياسة الدولية للأمم المتحدة . فماذا ينبغي أن تكون الأخلاق لتحقيق هذا التعاون .

اذا كان هكسلي يعتد هكذا بسمو النفس الانسانية في طبيعتها الى حد انه يرى من الممكن أن تتحقق نظرياته ، فليس في ذلك إلاّ قريباً جداً من رأي الفيلسوف « كنت » في سمو الطبيعة الانسانية حين يقول . « ليس في الاستعدادات الطبيعية للانسان شيء من مبدأ للشر . وأن السبب الوحيد للشر هو أن لا يرد الطبع الى قواعد . إلاّ أن الانسان ليس فيه من أصل إلاّ للخير . ليس لهذا المعنى فقط أرى أن اختار منهاج « كنت » مرجعاً لصورة هذا البحث الذي أبحثه . بل أيضاً لأنه صاحب فكرة الحكومة الدولية العامة . وبهذه المثابة قد يكون منهاجه الأخلاقي

أقرب المناهج نسباً للتعاون العالمي . وقد يكون فوق ذلك هو المناسب لاعتقادات الناس في هذا الزمان .

لتحقيق التعاون العالمي ينبغي أن تقوم كل أمة بواجباتها نحو ذاتها وواجباتها نحو الأمم الأخرى .

فأما فضائلها الذاتية أو واجباتها نحو ذاتها فالقيام بها أظهر ما يكون في التربية وفي صور الحكم .

أما التربية فانها في كل العصور وسيلة لتحقيق غاية معينة . فترون الدكتاتوريات تنشىء أجيالها تنشئة اسبرطية محضة لأن غايتها استكمال ما تستطيع من قوة لتبسط سلطانها على العالم كله أو بعضه . فتجردهم من حرية التفكير الشخصي وحرية النقد وحرية الاجتماع لتبادل الآراء وتنمي في أنفسهم مبادىء القومية الحادة والاستهانة بحقوق الغير والطاعة العمياء . وبالجملة تكون غاية التربية غاية حربية صرفة أو بعبارة أدق غاية الاعتداء على الأغيار وما في أيديهم . وليست الديمقراطيات مع الأسف بأحسن حالاً من ذلك إلاّ قليلاً . فان التربية فيها مع ما بها من الحريات الفردية موجهة الى الحرب أيضاً . وفي مثلها العليا نماذج من أبطال الحروب الاولين والآخرين . فمناط المثل الأعلى في التربية الحاضرة بطل قتل في ساحة الحرب من اخوانه في الانسانية أكبر عدد ممكن . لا شك في أن هذه التربية لا يمكن أن تكون غايتها التعاون العام أو السلام الدائم . بل لابدّ للعالم، وقد اعتزم التعاون العام، أن يغير غاية التربية ، فيستن نوعاً من التربية يؤدي الى حب السلام لا الى حب الحرب . يؤدي الى تحقيق الإخاء الانساني . يؤدي الى ترك المبالغة في الاعتزاز بالأجناس وترتيبها ترتيباً تحكميًّا عسى أن يكون الجنس الأخير منها خيراً من الجنس الأول المزعوم . وبالجملة ينبغي أن تترك الى جانب عصبية الانسان الأولي للقبيلة ولمعبودها المحلي الذي صنعه الانسان بيده ، الى ما يقتضيه الأخاء الانساني والتعاون العالمي من احترام لجميع الأجناس وسعي في اسعاد من قضت عليه المصادفات الشقية بأن يكون في سلم المدنية متأخراً عن سواه .

على هذا يجب على الأمة في تربية أبنائها أن تكون غايتها « الانسان المثقف » ووسيلتها الى ذلك :

١ — تثقيف ملكات الفرد الطبيعية : ملكات الجسم والعقل والنفس بأن يقوم

بمقتضيات حفظ الذات وحفظ النوع بالاعتدال التام ثم بواجب الصدق الذي يسبب له الاقتناع بكرامته وواجب السخاء الشخصي بأن لا يقتر ولا يسرف ، بل ينفق بالمعروف . وواجب كرامته من حيث هو انسان فيرفض أن يكون تبعاً لغيره في غير الحدود المفروضة عليه من جهة كونه عضواً في جمعية مدنية لها قوانين مرعية الأداء وواجب محاسبة نفسه على كل ما يخطر له من فكر أو يلفظ من قول أو يأتي من عمل. وضابط ذلك كلمة افلاطون المعروفة « تعرّف نفسك بنفسك » أي تعرفها بالدرس الدائم لحالها وسبر غورها في أعمق طياتها . ثم ينبغي أن يؤخذ الناشيء بتثقيف ملكات عقله بأن يتعلم ما هو ميسر له من العلوم والفنون . قال « كنت » : من ليس مثقفاً فهو بهيمة . ومن ليس مؤدباً فهو متوحش .

كذلك ينبغي أن تؤخذ الأفراد في التربية بتعلم القيام بواجباتهم نحو الغير، مثل حب الانسانية ويعني بهِ العدل ورعاية الغير وعرفان الجميل والسخاء والمواساة في الضراء واحترام الأغيار في أشخاصهم وشرفهم وأموالهم واحترام قوانين البلاد سرّاً وعلانية . وينبغي في تثقيف هذه الثلاثة الأنواع من الملكات الطبيعية أن يكون ذلك على يد أساتذة أحرار في مدارس حرة ليست تابعة مباشرة لسياسة الحكم كلما أمكن ذلك .

وأما واجبات الأمة من حيث صورة الحكم لتكميل ذاتها فينبغي أن تكون الأمة دائماً مصدر السلطات في وطنها وأن يشترك أفرادها في حكمها على الطرق الديمقراطية وأن يكون الحكم فيها لمنفعة المحكومين لا لمنفعة الحكام . وأن تكون ولايات الحكم ضرائب يؤديها الاكفاء من أبنائها لا مزايا يختص بها المقرّبون من السلطات . ويتفرّع على ذلك أن طالب التولية لا يولى .

هذا ما ينبغي من فضائل الامة أو واجباتها نحو ذاتها .

وأما واجبات الامم بعضها نحو بعض ، فأول ما ينبغي هو ابطال هذا المذهب العتيق للسياسة الدولية مذهب الارتياب والدسائس والتجسس . وأن يستبدل بهِ نقيضه بأن تحل محل هذا المذهب الواجبات الادبية التي يفرضها قانون الاخلاق على الفرد نحو غيره ، وهي تتلخص في احترام حقوق الغير والسعي في اسعاده .

على هذا النحو وعلى هذا النحو وحده يتحقق التعاون العالمي ، وتشمل نعمة السلام كل بني الانسان .



الفلسفة في الازهر (١)

أيها السادة : أنا أحمد هذه الفرصة التي هيأها لي صديقي الأستاذ الامام الشيخ المراغي لاغتبط بلقياكم ، وأرى عن كثب تقدم الأزهر هذا التقدم الباهر الذي لمسته في هذه الجلسات الست . وأسارع الى تهنئتكم وأساتذتكم وتهنئة صديقي الامام بهذا التقدم الكبير . لست غريباً عن الأزهر بهذا المقدار الذي تظنون ، فان اتصالي به لم ينقطع منذ أكثر من خمسين عاماً ، حين كنت طالباً في مدرسة الحقوق وحين كان الأزهر لا يزال — حتى بعد السيد جمال الدين وتلاميذه — تغشاه غاشية من سلطان هذه القاعدة :

ومن يقل بالطبع أو بالعلّه فذاك كفرٌ عند أهل الملّه

وحين بعثت من مرقدها تلك الفكرة القديمة العباسية «من تمنطق فقد تزندق». وحين كانت علوم الجغرافيا والتاريخ والحساب وما اليها تسمى بالعلوم الحديثة، وحين كان أستاذي الامام محمد عبده يحتال لارضاء الأزهر بأن يسمي علم الطبيعة « علم خواص الأشياء التي أودعها الله في الأجسام ! ! » — لا تضحكوا ، كذلك كان ، وكذلك صدر قانون مدرسة القضاء الشرعي ! ! — وحين وقع هذا الحادث الذي يسمي الافرنج مثله «عاصفة في فنجان» كان الشيخ الامام محمد عبده وأستاذي الشيخ حسونة النواوي وجلة من العلماء على مائدة أحد أصحابه ، فأمسك الشيخ محمد عبده قطعة من الخبز ومسح بها ملعقته ، فقال له أحد العلماء : أحلال هذا أم حرام ؟ فقال سيدنا وسيدك الشيخ حسونة النواوي يحكم في هذا بيني وبينك .

لا أريد أن أطيل عليكم فشيوخكم الكبار يحدّثونكم بهذا الجمود الذي كان . أما اليوم ، فاننا نتكلم عن إلـه ارسطو وهو كما كان يرى ، فكرة لم يخلق شيئاً ، ولا

---

(١) كلمة ألقاها المؤلف اثر الانتهاء من امتحان الفلسفة في الازهر وكان موضوع الرسالة الاخيرة (الاله عند ارسطو) في يوم ٢٣ من ابريل سنة ١٩٤٥ وقد عقد الامتحان برياسة المؤلف.

يعلم شيئاً أصلاً إلاّ ذاته . فهو يجهل هذا العالم وما فيه حتى دوران الكواكب ، وهو على هذا المحرّك الأول الثابت الذي لا يتحرّك والذي يتحرّك اليه العالم بشوق كما عبر ابن سينا ، أو بالحاجة كما عبر ارسطو . وهو واحد أحد ، لا أكثر من هذا . بل لقد صرّح فيما بعد الطبيعة بأنه ليس واحداً ولا متعدداً ، وبأنه فوق العدد تنزيهاً له.

• • •

فما معنى هذا ؟ معناه ان الأزهر انتقل من حال الى حال كبقية كائنات العالم ، ولكم أن تسموا هذا استحالة أو نموّاً ، كما تريدون ، ولكنه ليس فساداً طبعاً .

• • •

انتقل الأزهر ثلاث نقلات ، ولا أقول ثلاثة حبًّا في افلوطين الذي قال بالتثليث ، ولكني أنتزع ذلك من الواقع الحق .

وأول نقلة كانت في عصر السيد جمال الدين الذي بذر بذور التسامح في النظر الفعلي ، ولكنها كانت بذوراً أنتجت ما أنتجت وان كانت لم تؤثر في الأزهر تأثيراً صحيحاً فعالاً في حينها .

والثانية كانت في عهد الأستاذ محمد عبده ، وهي نقلة صحيحة كان من جرائها أن لقبه اللسان الرسمي في مصر بأنه يشتغل بالفلسفة (هكذا) وكان من وراء ذلك اضطهاده مع حبه للأزهر وحرصه الحرص كله على تقدم الأزهر .

• • •

لقد كنت معه في صيف سنة ١٨٩٧ وكنت منتسباً الى جامعة جنيف ، كما كنت مبعوثاً سياسيًّا . وجاء محمد عبده وسعد زغلول وقاسم أمين . وهذان الأخيران قد أقاما معنا قليلاً ، أما الشيخ محمد عبده فحين علم أني طالب بالجامعة أغشى دروس الفلسفة والآداب الفرنسية ، أحبّ أن يكون تلميذاً معي ، وهو حينئذٍ قاضٍ في الاستئناف ومدير للأزهر ، فصار تلميذاً بعمامته وقفطانه الذي كان يفتن النساء . وذات يوم كنا في درس من دروس أدب اللغة الفرنسية يقوم على قصة لفكتور هيجو ، فطلب منا الأستاذ أن نبدي رأينا فيها وفي كاتبها بعد أن أمهلنا في ذلك أسبوعاً ، وفي اليوم المحدد قال كل منا ما فتح الله به عليه من بنين وبنات معاً ، فخرجنا ورأيت الشيخ يترقرق الدمع في عينيه ، وقال : يا لطفي عندكم معلمون وليس عندنا معلمون !

أما النقلة الثالثة فكانت مع صديقي الاستاذ الامام المراغي ، وأنتم تعلمون ماذا

فعل للأزهر في مشيخته الأولى ، وماذا يفعل الآن ، على ان الذي قد لا تعلمونه فهو ان الشيخ عند ما وضع قانون الأزهر وعرض القانون على مجلس الوزراء سنة ١٩٢٨ دعوناه اليه وناقشناه فيه طويلاً .

وقرّر المجلس القانون، ولم يبق إلاّ صدور المرسوم بهِ وكان الشيخ قلقاً وحريصاً على أن يصدر ويرى ان حياته مرتبطة بتقدم الأزهر ، ولذلك قدم استقالته حين لم يصدر هذا القانون، لأن فضيلته كان من الذين يرون ان المناصب ضريبة يدفعها الكفء لا مزية يختص بها المقرّبون .

• • •

وأخيراً لقد أكثرت، فأكرّر تهنئتي لكم بامامكم ومحاضريكم وأساتذتكم وبتقدمكم الذي جعلنا نتكلم اليوم في « الـه ارسطوطاليس »



الكتاب الثالث

الى نواب الامة

الى نواب الامة ـ حريتنا ـ الحرية ومذاهب الحكم ـ الاحزاب ـ حقوق الكافة وسلطة التشريع ـ حرية التعليم ـ حرية القضاء ـ حرية الصحافة ـ حرية الخطابة ـ حرية الاجتماع ـ مذهب الحرية مفيد للافراد والامة جميعاً ـ خاتمة

الى نواب الامة

كنا بالأمس نخشى أن تحق علينا كلمة الذين يرمون أمتنا بالغفلة وسوء التمييز في انتخاب نوابها، والجمهور عن التأثر بمجريات الشؤون العامة. كنا كذلك، وكان المسيطرون يتخذون سكون الحركة الوطنية في السنتين الأخيرتين، مقدمة لما يتوقع من فشل الانتخابات. فأصبحنا وحركة الانتخابات فوق ما كنا نرجو، ونتيجتها حسنة مرضية من جميع الوجوه.

والواقع أننا ندخل بهذه الحركة الانتخابية في عصر نيابي جديد، ونتخذها دليلاً قاطعاً على حسن تقدير الأمة للحكم الدستوري وشوقها اليه. فان الناخبين الذين شهدوا الانتخاب، أظهروا به اهتماماً لا يقل في شيء عن اهتمام الناخبين في أرقى الأمم مدنية وحكومة. أعلم دائرة ناخبوها ٦٨٨ لم يغب منها عن جمعية الانتخاب الا سبعة عشر ناخباً. ولقد شهدت وشهد غيري، ان الناخبين كانوا ليلة الانتخاب يتركون بيوتهم الى مكان الانتخاب، لا يبالون بما يقاسونه من التعب وسوء البيئة. تراهم قبل بزوغ الشمس في الطرقات والميادين والغيطان المجاورة لمحل الانتخاب، يتعرّف بعضهم بعضاً لينضم كل ناخب الى فريقه الذي هو منه وعلى رأيه. يجتهد كل فريق أن يكون أكثر نفراً لتكوّن منه لجنة الانتخاب، فاذا جاء الوقت المضروب رأيتهم يتسابقون الى دخول محل الانتخاب، يتزاحمون بالمناكب ويتدافعون بالرّاح يستبقون، لا لربح شخصي ولا لهو، ولكن لتقرير ما يعتقدونه الصالح العام، على قدر عقولهم، وكما تدفعهم اليه ميولهم. وكثيراً ما وقع في هذا الزحام من المخاصمة والنظر الشزر، كأن كل ناخب قد أخذ منه غرضه العام، مأخذ الغرض الشخصي، وتبوأت العصبية المذهبية أو عصبية الرأي، مكان عصبية القرابة. فقد علمت ابناً مطيعاً وأباه، ضدين في الرأي. حركة مباركة، تدل على ان الحرية أصبح لها في

الجريدة في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩١٣ العدد ٢٠٥٦

قلوب مواطنينا مكان صدق ، وان للواجب القومي ناراً تتأجج في الصدور ، فلا تبرد أو تنقضي أيام الانتخاب .

ندخل بهذه الحركة الانتخابية في عصر نيابي جديد . وندخل بالنتيجة الحسنى التي أسفرت عنها الانتخابات ، ميداناً فسيحاً من الرجاء في الاصلاح المطلوب . فلتهنأ الأمة بحسن اختيارها ، وليهنأ النواب بثقة الأمة . وما ثقة الأمة بالشيء القليل .

مهما يكن من اختلاف الناس في الرأي في نتيجة الانتخابات ، فاني أرى ان هذه النتيجة لا غبار عليها من جميع الوجوه . فان الذين يريدون الشعب على انتخاب جميع نوابه من المدرسة الجديدة ، أي من رجال الترقي ، أو بعبارة أخرى من رجال المستقبل ، يريدونه على أن يكون غير نفسه ، وتكون النتيجة ان الشعب لا يكون ممثلاً في الجمعية التشريعية تمثيلاً عامًّا ، بل الاقلية المتعلمة ومن شاكلها من أولي الذكاء ، هي التي تكون ممثلة ، دون الأكثرية العظمى . كذلك الذين يبغون أن يكون جميع النواب من المدرسة القديمة أو من رجال المحافظة ، أو بعبارة أخرى من رجال الماضي ، يبغون أن تعتبر الطائفة المتعلمة في البلاد كمية عاطلة ، لا تستحق أن تكون ممثلة في المجالس . وفي ذلك من الظلم والضرر بمصالح البلاد ما فيه . ولو أن المجلس تألف من رجال التقدم وحدهم ، لما أتيح للبلاد أن تأخذ أنفاسها من شدة ما يكون من اجهادها ، وحملها على ما لا طاقة لها به . ولو كانوا كلهم من رجال الماضي ، لنام المجلس نوماً عميقاً يرجع البلاد في سيرها الى الوراء عشرات من السنين . فما نتيجة الانتخابات الحاضرة إلاّ نتيجة مرضية لأطماع طبقات الامة من كل الوجوه . فيها رجال العلم والتفكير وحسن البيان بالقلم وباللسان . فيها رجال العقل والاناة والبصر بأحوال الناس ومنافع الامة . فيها رجال التجارة والأخذ والعطاء . فيها وفيها كل معنى ممثل تمثيلاً ، فكيف لا يكون مجلس نيابي كهذا معقداً للرجاء ؟

لا أقول إن سرورنا بهذه الجمعية بالغ حد الغاية ، لأنها جمعية استشارية لا تحقق سلطة الامة بالمعنى المطلوب ، ومرجع أمرها الى سلطة الحكومة القاهرة . ولكننا مع ذلك نسر بحسن اختيار الامة وبمقدار الكفاءات التي ستقف غداً في تلك القاعة الفسيحة ، تدافع عن حقوقنا وتبسط مشاعرنا وآمالنا ، وتحقق ، ولو في عالم القول ، ظلال آمالنا ، وتقف من الحكومة موقف الأبي ألد الخصام .

نحن أمة عطشى للحرية حرمناها الزمان الطويل ، ثم جئنا في الماضي القريب نتفيأ

ظلالها ، ونرد العذب من مواردها ، وننشق بملء الرئتين هواءها الصافي المنعش . فلما كنا من ذلك على أول ما يكون من المعتقل عن فك عقاله ، قيدت أقلامنا وعقدت ألسنتنا وسلبت تلك النعمة الطبيعية نعمة الحرية ، حرية التفكير ، وحرية القول والكتابة ، وحرية الاجتماعات . حُرِمْناها . فلا كانت سياسة تحرم الامة خير ما رزقها الله ، ولا كان ظرف سيء وقف بالامة عند الابتداء عن سيرها الى الامام .

نحن مع ما نحن عليه من حال البؤس لا نستطيع — أيها النواب المحترمون — أن نكتم سرورنا بحسن اختيار الأمة لكم ، فانكم أهل لثقتها وموئل لرجائها . ولكننا لا يفوتنا مع هذا السرور بانتخابكم ، والغبطة سلفاً ، بما سيكون من أعمالكم ، أن نبسط بعض آمالنا فيكم ، وما أملنا إلاّ الحرية ، وخير ما يرجى لردّها الأحرار أمثالكم .



حريتنا

الحرية غرض الانسان في الحياة . كانت ولا تزال هواه الذي طالما قدم له القرابين ، وأنفق في سبيله أعز شيء عليه . أنفق في سبيله المال والجاه والروح . كانت ولا تزال أشرف حال يرضى بها الرجل ، وأعلا وصف يبغيه لنفسه . من تقاليدنا القديمة وعاداتنا الحديثة، أن يمدح الرجل بأنه رجل حر من قوم أحرار ، وأن يذم بأنه عبد من قوم عبيد . ذلك بأن الحرية قاعدة الفضيلة ، ومناط التكاليف . فأي انسان خمدت في صدره نار الحرية ، وأظلمت جوانب عقله من شعاعها الساطع ، جديرٌ بأن لا يعتبر انساناً وأن تسقط عنه تكاليف الحياة.

ولئن وصفنا ما وصفنا من شوق الانسان الى الحرية ، فلا نبلغ من اثباته ما بلغته الحوادث الحسية التي تقع من الأفراد والأمم ، دالة على أن الحرية هي الحياة ، بل أعز من الحياة . والحس أصدق من الكتب . والواقع أبلغ في الدلالة من فكر الكتّاب ، وخيال الشعراء .

واني على ذلك كلما أحاول الكتابة في الحرية ، وهي عندنا مسألة المسائل ، وأم المصالح ، يثقل قلمي استقبال القراء لما أقول بنوع من الفنون كأنما أخوض في تافه ، وما لزوم الحرية للانسان بأقل من لزوم الأرواح للابدان . أو كأنما أحصل حاصلاً ، ونحن من الحصول على الحرية في مكان بعيد . ولقد يخيل لي أن إعراض بيئاتنا في هذه الأيام الأخيرة عن التشبث بطلب الحرية ، انهم لا يرغبون فيها بالثمين ولا بالزهيد . كلاً انهم يصدون عن اذكاء نار الحرية في صدورهم ، والتشبث بآثارها في أعمالهم ، لا رغبةً عنها ولا زهداً فيها ، ولكن حالهم واسترداد الحرية وجب استماع القول في الحرية ، حال الذي جلّ غرضه ورقت حاله ، وعجزت قدرته عن مطاوعة إرادته . فهو يريد ولا يقدر . تفر نفسه من الوقوف في ذلك الموقف الذي يكد الضمير بين تقدير نعمة الحرية وتقدير المصاعب والضحايا التي لا بدّ منها لتحصيل هذه النعمة ،

.....

الجريدة في ١٨ من ديسمبر سنة ١٩١٣ العدد ٢٠٥٧

فيحوّل نظره آسفاً كالمفلس إذ تقدم لنظره ميزانية أمواله، وإذ تضيق الدنيا في وجهه فلا يدري بأي الأمور هو آخذ، ولا بها تارك. ما زهدنا في استرداد حريتنا، ولكننا عنها مبعدون.

سيقولون تلك تعاليم افرنجية يتخذها كتّاب مصر مقلدين أساتذتهم الأوربيين ما دفعت اليها الضرورة في مصر، ولا اعتقدتها قلوب الكاتبين. أما الشعب فهو ساهٍ لاهٍ في أمان الله وأمان الرسول، لا ينقصه شيء الاّ أن يكسر أولئك الكاتبون أقلامهم ويكم أولئك الخاطبون أفواههم، حتى لا يكدروا عليه صفاء عيشه، ويمنوه الأحلام التي يحلمونها له وبالنيابة عنه، ويزينون له الوقوع في الشقاء الذي يخلقونه من أجله. كلاّ إن أولئك الكتّاب المصريين أجازوا بسط ما يرونه من المشاعر والآمال في ثنايا قلب الشعب العميقة. ولو أنكرتم علينا كل شيء، لا تستطيعون أن تنكروا علينا أننا من بني الانسان. لنا نحن أيضاً شغف بالحرية، والآمال في استرجاع مركزنا اللائق بنا في صف الأمم التي ليست عناصرها بأدخل في المدنية من العناصر المؤلفة للوحدة المصرية. لو استطعتم أن تنكروا علينا كل شيء لما استطعتم أن تنكروا علينا حقنا في العيش، وما العيش الاّ الحرية.

حريتنا ناقصة في القانون، وهي أنقص من ذلك بكثير في العمل، على ان ذلك النقص الفاحش في الحرية الشخصية الذي يبدو أثره عند مقابلة الفرد من الأمة للحاكم الصغير، وتلك الضعة التي تمثل بارزة في معاملة المحكوم لحاكمه، وذلك الذل الذي تعلو غبرته وجوه الأفراد عندما يشتد مأمورو الحكومة في معاملتهم في حدود القوانين أو خارج تلك الحدود، وهذا الاستسلام والسلب من كل ارادة أمام المأمور أو المدير، كل أولئك سببه القوانين الوضعية، واستبداد الحكام. فكل نقص في حريتنا آتٍ من القانون - القانون القديم، والقانون الحديث، وسلوك الحكام الذي هو أيضاً لشيوعه ضربٌ من القانون. تلك القوانين التي ليس لنا في وضعها دخل لا باليمين ولا بالشمال، ولا لارادة الأمة فيها شيء، وانما هي ارادة الحكام. أجل كل نقص في حريتنا من حيث انها معنى من المعاني القائمة في نفوس الناس، ومن حيث انها حدود مرسومة في العمل أو مكتوبة في صحف التقنين، كله صناعي عارض من القوانين. والاّ فاننا بطبعنا من بني آدم، الحرية فينا طبيعية، وشغفنا بها عظيم، لا نحفل بالعيش الاّ وهو في ظل الحرية الوارف.

حريتنا ناقصة بالقانون . ولقد كنا كسبنا الحرية الشخصية بجميع مظاهرها ، وما كنا لنطلب وقتئذٍ إلاّ كفيلاً لتلك الحرية ، وهو الدستور الذي يضمن فصل السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية . فاذا نحن من خمس سنين ما نشعر الاّ والحكومة بسلطانها القاهر ، أخذت تضرب الحرية الشخصية ضربة قاتلة ، فشلت مظاهرها المدنية ، وانتقصتها من أنفع أطرافها . فأخذت بقانون المطبوعات حرية الكتابة ، وأماتت بذلك حرية التفكير ، لأنه لا قيمة للفكرة الاّ بنشرها . ثم أخذت تحظر بصفة رسمية وعلى طريقة غير قانونية ، حرية الخطابة فلم يبق لنا — والحمد لله على كل حال — من مظاهر الحرية الاّ الحرية الحيوانية الصرفة ، حرية الجيئة والرواح . ومن المستحيل عليّ أن أقول انها تركت لنا حرية الانتخاب مع كثرة الأمثلة المتواترة أخبارها في هذا السبيل . رجعنا والأسف ملء القلوب ، في مطالبنا الى الوراء . فقد كنا من قبل نطلب الدستور — نطلب للحرية كفلاء يكفلونها ، فلا يذهب ظلها ، ولا تزول نعمتها السابغة . فأصبحنا اليوم لا نطلب لها كفيلاً ، بل نطلب لها وجوداً . فما طلب كفيل الحرية ، والحرية ميتة ، بالعمل وبالقانون ؟

سيقولون لا ذنب للحكومة الحاضرة في نقص حرية الشعب ، فان الشعب لو كان مستعدًّا للحرية راغباً فيها ، لما سُلِبَت أفراده منها في موقف الحكم . على ان الحكومة الحاضرة مستعدة ان تعطي الشعب ما شاء من صنوف الحرية ، عند ما تجد فيه الأهلية لهذه النعمة . كلاّ ان ذلك من خطأ التقدير والمغالطة في التدليل . أما الحكومة الحاضرة فهي استمرار للحكومات التي قبلها ، وهي لا تبرأ من المسئولية أمام أمة مظلومة ، الاّ بأن تنزل لها عن جميع حقوقها التي في يدها ، وان الحرية الشخصية ، بل والحرية العامة ، ليستا لعبة ولا ميزة تمنحها متى شاءت ، وتمنعها متى تشاء . بل هما حقان طبيعيان للافراد وللامة ، لا تقربهما حكومة عادلة تحكم لا لمصلحتها ولكن لمصلحة المحكومين . انهما للافراد وللامة بمنزلة الحياة . وما علمنا انساناً على الأرض يدعي لنفسه حق اعطاء الحياة ومنعها . سبحان من يحيي ويميت . وما الحرية إلاّ قرينة الحياة ، في انها هبة من الله . هي حق الفرد من يوم ولادته ، وقد ولد الناس أحراراً . وهي حق المجموع من يوم وجوده . إلاّ أن تكون القوة هي الحاكم القاهر ، ولا مجال للبحث في أمر القوة . وهيهات ان يترتب على القوة حق من الحقوق . وان القوة التي تعبث بالحرية انما تعبث بحياة الأفراد والأمم .

إذا كانت الحرية على ما نصف ، فكل اصلاح في مصر يبدأ بغير تحرير النفوس التي حلل خواصها الاستبداد ، فهو اصلاح عديم القيمة ، عقيم النتيجة ، واذا كان الانكليز يريدون اصلاح مصر ليتخذوها صديقة ، تحفظ لهم الجميل ، وتحافظ لهم على طريقهم ومصالحهم فيها ، فما وسيلتهم لذلك الاّ المساعدة على تحرير النفوس .

نوابنا المحترمين — نحن لا نكلفكم شططاً ولا نطلب اليكم مستحيلاً . ولكننا نلفت أنظاركم الى قاعدة الاصلاح . الحرية . حرية الفكر ، حرية القول ، حرية العمل في حدود القوانين المعقولة الضرورية ، التي ليست كقانون المطبوعات .

نوابنا المحترمين — لن يصيبنا من اصلاح الاطيان واقامة الجسور وحفر المصارف واتقان الكماليات والزخارف ، لا يصيبنا من ذلك خير بمقدار ما يصيبنا من ضرر الضغط على الحرية ، أو من الأناة في تحرير النفوس . خلوا عنا من النظريات السياسية . اتركونا من لألاء المذاهب الاشتراكية . فنحن الى الحرية أحوج منا الى أي شيء آخر . وان باب الحرية بمقدار ما هو محكم الرتاج على العاجزين المتفرقة قواهم ، المختلفة أهواؤهم ، الذين لا يرون في النيابة عن الأمة الاّ مبدأ نفخة بجانب الوزير ، وحفاوة في سراي الأمير ، هو واهن الرتاج ، سريع فتح المصراعين في وجه النواب الذين أخلصوا نيتهم لخدمة الأمة . وليعلم نوابنا — غير معلمين — ان الذين ساعدوا الحكومة على بعث قانون المطبوعات وهالتهم — وهم حكام أو شبه حكام — نعمة حرية الشعب ، هم أيضاً نوابنا الذين كانوا يتبوأون من قبل مقاعد النيابة عنا . هم الذين أقاموا على شعبهم الحجة وهم الذين أضروه من حيث أرادوا ان يخدموا فكرة الاعتدال . نسوا أن الأضرار التي قد تنجم عن التطرف في الحرية ، لا توازي شيئاً من الضرر البليغ الذي تأتي به طبائع الاستبداد .

نوابنا المحترمين — اننا نظن ان كل مذهب من مذاهب الحكم وجد في أوربا من الانصار ، لا يعدل في بلادنا نفعاً مذهب الحرية .

الحرية
ومذاهب الحكم

تناوبت الأمة في أزمان التاريخ حكومات مختلفة متنوعة المقاصد، متباينة المظاهر والنتائج، كان من اختلافها ايجاد المذاهب السياسية. لكل مذهب فريق من الكتّاب يؤيده، وطائفة من الناس تنتصر له. كل يتعصب لمذهبه، ويرى في تحقيقه نفع الكافة.

أما نحن فاننا نرى من بين مذاهب الحكم، ان المذهب الحقيق بالاتباع في مصر في الظروف التي نحن فيها، هو مذهب الحرية، وان كان في المدنية الحديثة أقدم عهداً من مذاهب الاشتراكية، التي يختلف تطبيقها باختلاف البلاد.

لا ننكر أننا لا نعرف الى الآن أمة استأثر بها مذهب واحد وصارت حكومتها على قواعده، من غير ان تضيف اليه قواعد أخرى من مذهب آخر حتى لنرى الحكومة الواحدة توفق في برنامجها بين قواعد مذهب الحرية وقواعد مذهب الاشتراكية، كما تفعل الآن حكومة الأحرار في انكلترا. وما يكون تلقيب الحكومة بلقب حكومة الحريين، أو حكومة الملكيين، أو الاشتراكيين إلاّ تلقيباً بالتغليب. وان هذا النظر لتؤيده طبائع العمران ويؤيده العقل أيضاً. فقد يكون من التعسف سوق كل الجزئيات مساقاً واحداً تحت قاعدة واحدة. بل علّمنا الاستقراء في الحوادث، طبيعية كانت أو اجتماعية، ان للاستثناء في القواعد العامة محلاً من الوجود لا يصح الاستهانة به. حتى ان قاعدة النيابة في البلاد الديموقراطية، وهي قاعدة الاكثرية، أخذت هي أيضاً تنقص من بعض أطرافها. فان بعض الأمم الديموقراطية، جعل يدخل على هذه القاعدة استثناءً جديداً هو تمثيل الاقليات بقدر المستطاع.

نقول ذلك مقدمة للتصريح بأن قاعدة كل مذهب من مذاهب الحكم هي المنفعة.

الجريدة في ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩١٣ العدد ٢٠٥٨

فكل مبدأ من المبادىء انما يدور مع منفعة الأمة ، دور العلة مع المعلول .

ولو اننا حكمنا المنفعة في اختيار المذهب الذي نراه أولى بالاتباع في تشريعنا المصري ، لما تردّدنا لحظة واحدة في أن المذهب الذي تأمر المنفعة باتباعه ، هو مذهب الحرية .

مذهب الحرية ، أو مذهب الحرّيين ، يقضي في أصله بأن لا يسمح للمجموع ، في البلاد الحرة أو للحكومة في (بلاد مصر) أن تضحي حرية الافراد ومنافعهم لحرية المجموع أو الحكومة في التصرف في الشئون العامة . هذا المذهب . يقضي في أصل وضعه بأن لا يكون للحكومة سلطان إلاّ على ما دلتها الضرورة إياه ، وهو ثلاث ولايات . ولاية البوليس ، وولاية القضاء ، وولاية الدفاع عن الوطن . وفيما عدا ذلك من المرافق والمنافع ، فالولاية فيه للافراد والمجاميع الحرة .

الحكومة بأصل نظامها ، مهما كان شكلها ، ليس لوجودها علة ، إلاّ الضرورة . فيجب أن يقف سلطانها داخل حدود الضرورة ، ولا يتعداه الى غيره من سلطة الافراد في دائرة أعمالهم . لأن كل حق تضيفه الحكومة الى ذاتها ، إنما تأخذه من حقوق الافراد . وكل سلطة تسندها اليها ، ضغط على حرية الافراد .

ليس ما نقول من هذا القول ، وما نقرر من هذا المذهب ، نظريات مجردة ، لا دليل عليها إلاّ بالفروض المنطقية . كلاّ . إن الحس قد أثبت بالأمثلة اليومية ، أن الحكومة في كل أمة ، ما وليت عملاً خارجاً عن دائرة الولايات الثلاث التي ذكرناها ، إلاّ أساءت فيه تصرفاً ، وفشلت نتيجته . وعندنا في مصر نصبت الحكومة نفسها مزارعاً كبيراً ، فوضعت يدها على الارض وتصدت لاستغلالها ، وجاءت لنا بالبذور وبالماشية وآلات الزراعة لنزرع على حسابها مرابعين ، ففشلت في مقصدها وساءت زراعتها ، ولم تؤتها الأرض من أكلها شيئاً مذكوراً .

فأدركت بعد ذلك خطأها الفاحش ، فتركت الزراعة وتنازلت زمناً طويلاً عن أن تنصب نفسها مزارعاً ، لأن الزراعة من عمل الأفراد ، ومن عمل المجاميع ، لا من عمل الحكومة . خذ مثلاً آخر مصلحة الدومين أو الاراضي الميرية . قدّر ميزانيتها وايرادها ومصاريفها ، تجد من غير عناء أن ريع الفدان فيها كان دائماً أقل من ريع الفدان في زراعة الأفراد والشركات الحرة . مع ان مصلحة الدومين كان لها من الامتياز في الري والصرف ، ومراعاة الخاطر والخروج من مضايق لوائح المناوبات ،

ما كان من شأنه أن يجعل حاصلات أرضها أوفر من حاصلات أرض الفلاحين .

كذلك الحكومة اذا اتجرت في الملح بالذات أو في غيره من أصناف التجارة ، لا تستطيع أن تكون تاجراً محمود العمل ولا مفيد النتيجة . وهي اذا اشتغلت صانعاً فأسوأ ما تكون صناعتها ، وأخس ما يكون كسبها منها . فاذا اشتغلت الحكومة معلماً بالذات ، فلن تعرف من نتيجة تعليمها إلاّ محاولة التسوية بين العقول ، التي جعل الله بينها من الفروق أكثر مما تراه من الفروق بين الأجسام . ولم يقل أحد الى الآن ، ان للحكومة اختصاصاً في العلم . فاننا قد وجدنا العلماء الأحرار والمعلمين الاحرار ، يستنبطون كل يوم قاعدة جديدة ، في العلوم المختلفة ، ويضيفون الى المخترعات الانسانية مخترعاً جديداً . وما عرفنا ان حكومة من الحكومات قررت قاعدة علمية أضيفت الى قواعد علم الحساب أو علم الفلك ، ولا زادت قاعدة على قواعد الاخلاق والسلوك في الحياة . فان لم تكن الحكومة عالمة ولا مربية ، ولم يك ذلك من اختصاصها ، فمن المعقول أن تكون مزاولتها للتعليم العام بالذات ، لا تسد أطماع الامة من التعليم . ولكننا مع ذلك يجب علينا أن نعترف بأن للحكومة الحق الكامل في مراقبة التعليم ، حتى لا يكون فيه ما يخل بالآداب العامة ، التي من حق البوليس أن يحافظ عليها

هب ان حكومة الاشتراكية ، أو الحكومة التي تتدخل في غير الولايات الثلاث التي ذكرناها ، حكومة نافعة ومفيدة في البلاد الديموقراطية ، أي البلاد المحكومة بسلطة الامة ، فهل تكون مداخلة الحكومة في غير ما لها من الحدود ، مفيدة في مصر ؟

البداهة تشهد بأننا لا مصلحة لنا في أن نأخذ حق الفرد لنعطيه للحكومة ، التي ليس لنا من أمرها نصيب ، وليس لنا عليها أي سلطان ! !

على أن كل ما نحن فيه من سوء الحال ، أخلاقية كانت أو اقتصادية أو سياسية ، إنما سببه الأصيل نقص الحرية في نفوسنا نقصاً فاحشاً ، جرّه علينا الاستعباد القديم أو الاشتراكية المعكوسة ، التي كنا فيها الأزمان الطوال . لو كان لأي بلد حاجة من تسليم حقوق الفرد الى المجموع أو تحكيم المجموع (الحكومة) في غير الولايات التي ولتها إياها الضرورة ، فنحن المصريين أحوج ما نكون لتوسيع ميدان العمل لحرية الفرد ، حتى يسترجع ما فقد من الصفات الضرورية للرقي المدني ، والمزاحمة في معترك الحياة . وحتى ننبذ نهائياً اتكالنا على الحكومة في الشئون الجليلة والدقيقة ، ولنخرج من هذا الاحساس الذي كأنه عام في الشرق ، احساس ان الامة رعية

والحاكم راعٍ، يتصرف في رعيته على ما يشتهيه . ان هذا الاحساس الذي اتخذناه قاعدة لسياستنا ، بل طريقاً لسلوكنا في حياتنا القومية ، هو الذي أبعدنا عن سرعة الأخذ بمبادىء التمدن الحديث ، وفرّق كلمتنا ، وأثقل في طريق المجد خطانا . ان هذا الاحساس من شأنه أن يقلل الاعتماد على النفس ، بل يودي بهذه الفضيلة التي هي أساس النجاح في أعمال الافراد والأمم .

نوابنا المحترمين — أنتم أعلم بحاجة قومكم وقد أنابتكم الأمة عنها في تقرير مصالحها ، فأنتم أحرار في اختيار أصلح المذاهب التي تتخذونها القاعدة الغالبة في تشريعكم . ولكن ذلك لا يمنع من الفات أنظاركم العالية ، الى أن للتشريع دخلاً لا يستهان بأثره في أخلاق الامة وعاداتها ومشاعرها . فاذا كانت قاعدة التشريع هي حرية الافراد ، انبعث ضوء هذه الحرية في قلوب الشعب ، وظهرت آثاره على أعماله . والحرية أساس المسئولية ، وطريق النجاح في الحياة .

لئن تساءل بعضهم ما شأني في تقرير هذه الملاحظات ، ولست نائباً عن الشعب ، ولا عضواً في الجمعية التشريعية ، فأني منتحل جواب ذلك الكاتب الكبير الذي قال : (لو اني شارع لما أضعت الوقت في الكتابة ، ولكنت استعضت عنها بالعمل) . كل منا يعمل ما يقدر عليه . علينا تبيين الحق من الباطل ، ونوابنا لهم أن يستمعوا القول ويتبعوا أحسنه

نوابنا المحترمين — نعلم ان الظروف التي فيها بلادنا وحكومتنا قد تقوم حاجزاً دون تحقيق كل رغباتكم الشريفة ، التي تسعى بكم الى تحقيق ما يتمناه المخلصون لهذه الامة الكريمة . ولكن تصويركم لمذهب الحرية ، أو لمذهب الحريين ، تصويراً بارزاً تراه عيون الشعب ، وتلمسه أيديه ، مفيد في تربيتنا السياسية ، ذو أثر واضح في مصالحنا القومية .

اننا لا نجد تنافياً بين السير على نهج الحريين في الدائرة الضيقة التي تحد اختصاص نوابنا في الجمعية التشريعية ، وبين شكل حكومتنا الحاضر . وقد نظن ان حكومتنا لو أنصفت لكان كل ما يهمها حفظ الامن واستقلال القضاء . والرجوع الى تأييد حرية الأفراد ، وحرية الفكر والكتابة ، وحرية الاجتماع والخطابة ، وحرية العمل في داخل منطقة القانون العام . لنا أن نطلب منها ذلك ، ولنا أن نطلب اليها أيضاً ان تكون شديدة قوية الشكيمة فيما وليت من الأعمال والتي ولتها اياها الضرورة . فاننا لا نألم للشدة في الحق والمصلحة ، ولكننا لا نقبل الاعتداء على حقوق الافراد مهما كسي ثوباً من التسامح والرفق .



الاحزاب

لا نعرف كيف يجلس نوابنا على كراسي الجمعية التشريعية ؟ هل يجلسون بالصدفة أو بمراتب رتبهم، أو باعتبار مديرياتهم ، أم هل يلاحظون في جلوسهم المشارب السياسية والمذاهب التشريعية ، وقد لا نعرف أيضاً من هم أصحاب اليمين ، ومن هم أصحاب الشمال ؟

أصحاب اليمين هم الذين على سياسة الوزارة يعضدونها في مشروعاتها ويأخذون بناصرها عند ما يضيق عليها الخناق في الأسئلة جماعة المعارضة . أصحاب اليمين هم الذين للحكومة ، وأما أصحاب الشمال فهم الذين عليها . فهل يلاحظ نوابنا عند جلوسهم هذه الملاحظة ، أم يكون أمرهم كما كان أمر سابقيهم من عشرات من السنين، إذ قال لهم رئيس الحكومة ليجلس النواب الذين مع الحكومة على اليمين ، والذين ليسوا معها على الشمال، فأكبروا هذا التخيير وأنكروا هذا التفريق على اخلاصهم للحكومة وحب ارضائها وموافقتها على الاصابة وعلى الخطأ وفي كل حال .

ان انقسام الأعضاء الى يمين وشمال أو الى حزب الحكومة وحزب المعارضة حاصل في البلاد النيابية ، وعلته ان الحزب الغالب له الحكم ومنه الوزارة ، إذ الوزارة تسقط متى قلّ في المجلس حزبها، وضعفت قوتها اللازمة لها في ادارة شئون البلاد. وعلى هذا الاعتبار قد يقال اننا في جمعيتنا التشريعة ليس لنا من أمر الوزارة شيء ولا من القرارات القطعية في التقنين كثير ولا قليل . فما معنى ملاحظة موافقة الحكومة أو معارضتها في الجلوس في الجمعية الشريعية ؟ قد يكون ذلك وجيهاً . وأوجه منه ان الجمعية التشريعية خطوة في طريق الدستور ، اتخذوها مدرسة لتدريب المصريين كما يقولون، على الحكومة النيابية بمعنى الكلمة . وبهذا الاعتبار يجب أن تأخذ شكل المجالس النيابية ، حتى لا تكون عديمة المعنى الدستوري في الموضوع وفي الشكل جميعاً . فأولى بكل جماعة يدينون في السياسة بمذهب معين ويغذون في نفوسهم آمالاً

الجريدة في ٢١ من ديسمبر سنة ١٩١٣ العدد ٢٠٥٩

خاصة أن يكونوا في مجالسهم متجاورين متآلفين ، وفي آرائهم متحدين غير منقسمين ولا متحللين .

ها ؟ جاء ما نخشاه من فكرة الحزبية وشرورها ! ستقول ذلك صحف الحكومة . كلاّ ان الحكومة هي التي خلقت الحزبية في قانون الجمعية التشريعية . انها سنت تمثيل الأقليات ذوات المنافع المختلفة . انها فرضت في البلاد أقلية قبطية سياسية ، وفرضت أقلية بدوية سياسية . انها قررت تمثيل الأقليات ، بل قررت تمثيل المهن المختلفة أيضاً . فمثلت مهن الطب والهندسة والتجارة والتعليم . انها مثلت بذلك كل معنى من المعاني القائمة بجمهور الأمة ، وكل مشرب من المشارب ، وما فيته الحكومة من الطوائف قدمته لها الأمة . انها بذلك خلقت في المجالس المشارب المختلفة ، وما المشارب الاّ الأحزاب .

ليست قلة اختصاص الجمعية التشريعية بعاملة شيئاً فيما يتعلق بشكل الجمعية وكيفية ادارة المناقشات فيها وافتراض وجود الأحزاب أولى المبادىء المختلفة في التشريع ، فان رأي النائب هو رأيه دائماً سواء أخذت به الحكومة أم لم تأخذ به . وما رأي النائب في الجمعية الاّ مظهراً من مظاهر المذهب السياسي الذي يعتقده والذي يحلم بتحقيقه لمصلحة بلاده . فان لم تك الجمعية التشريعية سياسية ، فماذا هي إذن ؟ وما هي السياسة ، ان لم تكن الاشتغال بمصالح البلاد العليا فيما يتعلق بتقنين القوانين ومراقبة الحكومة التنفيذية وسؤال النظار عما يجري في نظاراتهم من الأعمال ؟

إذا جلس نوابنا في مقاعدهم وجاءهم مشروع من قبل الحكومة أو من قبل أحد النواب ، كان من الضروري أن تختلف آراؤهم . وللناس بعدد رءوسهم آراء . هذا الاختلاف نتيجة لازمة لاختلاف المذاهب السياسية او لاختلاف تفاوت النواب في مراتب العلم . أو على الأقل لاختلاف أمزجتهم ، اذا فرض أن ليس لأحدهم مذهب سياسي يعتنقه . ومن ذلك الاختلاف تحدث الأحزاب بضرورة الحال . ففكرة ترقي الحزبية فكرة مستحيلة أولى بها أن لا تكون .

على ان الحقيقة بنت البحث والمناقشة والأخذ والرد . فاذا كانت الحكومة لا تريد المعارضة فانها اذن تريد نواباً يقرونها على الخطأ وعلى الصواب جميعاً . ولو أرادت ذلك لما كان هناك معنى لايجاد الجمعية التشريعية . ولكان أولى بها ، ومي صاحبة الحول والطول ، أن تتصرف في شئون الأمة من غير استشارة ولا اعلان .

اننا لو أردنا نوابنا على أن ينفوا عنهم فكرة الحزبية لأردناهم على أن تكون

آراؤهم في التشريع آراء بالصدفة غير مستندة الى مذهب بعينه من مذاهب الحكم . ويترتب على ذلك أن يكون تشريعنا تشريعاً ميتاً لا روح له ولا اتصال بين أجزائه . بعيداً عليه أن يكون ذا أثر محمود في البلاد ، وانهم اذا صدروا في التشريع عن مذهب معلوم كانت النتيجة انقسامهم حزبين او أكثر من حزبين . وانه يحسن بنا في هذا المقام أن نلفت نظرهم الى نقص مهم في الأحزاب الشرقية . نقص كان من شأنه في كل زمان ومكان ان يقضي على وجودها او يعكس النتائج المنتظرة منها . ذلك النقص هو أن كل نائب من النواب يجب أن يكون رأيه الشخصي هو المأخوذ به فلا ينزل عنه مهما كان مخالفاً لآراء أصحابه أو غير متفق مع قواعد المذهب السياسي الذي يدين به حزبه . على أن الحزب في كل مجلس يجب ان يكون له قائد يقوده ويجب على كل عضو أن يضحي دائماً رأيه لرأي حزبه كما قال أحد النواب في أمة من الأمم المتمدنة : (سمعت في المجلس خطابات كثيرة بعضها غير اعتقادي ولم تغير واحدة منها صوتي) فاذا كان كل نائب يريد أن يكون هو قائد حزبه فلا حزب ولا قيادة .

نوابنا — اليكم ألقت الأمة مقاليدها فالقوا مقاليدكم الى قادتكم . وليكن تخيركم للمذهب الذي تسيرون عليه في التشريع بعد الفكرة والروية . إنه لا يطعن على النائب أن لا يكون هو قائد الفكرة التي تربطه بأصحابه ولا يطعن عليه انه ليس الخطيب المدره الذي يقف كل يوم في منبر الخطابة ليدافع عن آراء حزبه . ولكن يطعن عليه كل الطعن ، أن يسلم مقاليد آرائه للصدفة أو أن يغلبه حب الشهوة على حب مصلحة البلاد .

نوابنا — إن الحكم على كفاءة الأمة المصرية للحكم الذاتي موقوفاً على ما تبدونه من إصالة الرأي والاستقلال وحسن التقدير فيما بأيديكم من مصلحة الأمة والجرأة في انتقاد أعمال الحكومة ، وعدم المبالاة في تقدير الحق والنافع .

نوابنا — ان أمة اليوم ليست هي أمة الأمس . فقد شهدتم بأنفسكم حركة الانتخاب . وعلمتم عن قرب أن عوامل الحركة الانتخابية ليست هي عواملها القديمة وأن نتيجتها الباهرة بانتخابكم أكبر دليل على أن أطماع الأمة قد تغيرت ومطالبها من نوابها قد تضاعفت . لا تكلفكم الأمة فوق المستطاع ولا صرف النظر بالمرة عن الظروف المحيطة بالبلاد ، ولكنها تطلب اليكم أن تؤيدوا الحرية بكل معانيها فانها اليها أحوج ما تكون .



حقوق الطائفة

وسلطة التشريع

للكافة حقوق طبيعية أو كأنها كذلك. لايجوز للشارع أن يقربها . حقوق كانت قبل الاجتماع ،على تقدير ان الاجتماع عارض ، أو هي أركان الاجتماع الانساني اذا كان الاجتماع الانساني — كما نعتقد — عملاً من الأعمال الطبيعية ملازماً للانسان من يوم وجد ويبقى معه الى أن يرث الله الأرض ومن عليها . تلك حقوق إذا أمكن للشارع أن يعبث بها ويتصرّف فيها على هواه ، انقطعت فائدة الأفراد من الجمعية وصارت الجمعية غرماً لا غنم فيها . واني لأعجب لفرد أو طائفة يسامون في جمعيتهم صنوف الخسف وتذهب بمنافعهم رياح الاستبداد ، ثم لا يهجرون الجمعية ولا يبعدون عن أوطانهم . في هذا المعنى يقول الناس كثيراً ويضطرب تقديرهم للوطن وتتباين آراؤهم في محبة الوطن

وعندنا أن حب الوطن كحب العائلة ، وكل عاطفة من العواطف، إنما أساسها المنفعة . فعلى المنفعة ينبني كل احساس وكل عمل . وعلى المنفعة المتبادلة تقوم الجمعية الانسانية ، فالفرد الذي لا يجد في الجمعية الانسانية إلاّ غرماً يدفعه في غير مقابل : تحديد من الحرية الطبيعية اقتضته ضرورة الاجتماع أم لم تقتضه ، وتعريض النفس الى خطر الحروب دفاعاً عن السلطان أو عن الأوطان، وكيد يكيده الشارع المطلق كتفضيل بعض الطبقات على بعض ، واكراه دائم على اتباع لوائح البوليس ونظامات الجمعية أو الحكومة، وضغط مستمر يلجئ الفرد الى أن لا يلبس ولا يطعم ولا يمشي، بل لا يفتكر إلاّ بالاتفاق مع جمهور الأمة . الفرد الذي لا يجد في الجمعية إلاّ هذه المضايقات وتلك المغارم، من غير أن يكون له في مقابل ذلك من المغانم المعنوية والمادية ما يقابلها ، فرد لا مصلحة له من البقاء في الاجتماع . بل قد أثبت الحس أن الافراد والجمعيات التي وجدت مغارمها في الجمعية تفوق مغانمها فيها ، قد حقدوا فعلاً على

.....

الجريدة في ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩١٣ العدد ٢٠٦١

النظام الاجتماعي وأصرُّوا على العبث به انتقاماً لأنفسهم واقتناعاً بأن نظاماً كهذا من شأنه أن يظلم قوماً لآخرين . يعطي باليدين من السعادات الى بعض الافراد ولا ينال الباقون إلاَّ الشقاء — نظاماً كهذا ليس أهلاً لحمايتهم وليس من حقه أن يعيش . ومن هؤلاء الحاقدين على النظام الفوضويون ومن يقاربهم من أولي الرءوس الملتهبة والقلوب الجازعة ، على ما يسمونه سعادة بني الانسان .

لهذه الاعتبارات وحرصاً على رضى الكافة بنظاماتنا الاجتماعية والسياسية ونفياً للمذاهب الخطرة على الانسانية ، يجب على الشارع أن يضع طائفة من حقوق الكافة في ناحية بعيداً عن تجاربه التشريعية ، فانها رأس مال الفرد في الجمعية المدنية ، بدونها ينقلب اخلاصه للجمعية بغضاً عليها . وبعيد على الحاقد على الجمعية أن يخدمها ويسعى في عمارها وتقدمها . ومهما قيل في شعور التضحية في خدمة الانسانية ، فان التضحية نتيجة المحبة ، ومن المستحيل أن تكون نتيجة للبغض وثمرة من ثمرات الاحقاد .

تلك الحقوق الاصيلة ، حقوق الكافة التي هي أربطة الجمعية الانسانية ومناط الافراد بها هي : حق الحرية الشخصية بمعناها العام : حرية الفكر والاعتقاد ، حرية الكلام والكتابة ، حرية التربية والتعليم في حدود ضرر الغير ، فليس للشارع أن يضع قانوناً يسلب به فرداً أو طائفة أو كل الامة حقهم في الحرية بمعناها العام في غير حدود الضرر المعروف .

حسب الفرد أنه خاضع لقوى الطبيعة المختلفة وهموم الحياة وشهواتها ، تتقاذفه البلاوي التي لا طاقة له بها ولا قبل للجمعية بحمايته منها . حسبه ما ركب فيه من شرور الحسد والحقد والانتقام وبقية الشهوات التي ترعى نارها قلبه ويقلق همها نومه ، ويجعل مضجعه من الشوك ، حسبه خوف الموت ، وزوال النعمة ، وانقطاع الامل وخيبة الرجاء . حسبه الامراض الجسمية وما يتبعها . حسبه عذاب المشاعر المختلفة التي يقتضيها وجوده من فوات مرغوب أو هلك المحبوب . حسبه العجز الطبيعي عن ردِّ كل هذه البلاوي ، فما يكون أمره إذا كان الشارع ، الجمعية أو الحكومة ، تنصب نفسها أيضاً قوة ضارة تأخذ لنفسها ما بقي له من سعادة الحرية الشخصية . على ان الحرية الشخصية بأنواعها ، أساس العمل لمصلحة الفرد ومصلحة المجموع . تنقص تربية الفرد وقدرته على استعمال ملكاته لمصلحة الجمعية ، بمقدار ما ينقص من حريته ، فاذا سطا الشارع على حرية الفرد فاسلبها كلها أو بعضها ، فانما هو بذلك يعطل تقدم الفرد وتقدم

الجمعية التي أوتي السيطرة عليها وعلق في عنقه سلامتها من الامراض، وكفل لها التقدم بقوانينه الى الامام.

كذلك القول في حق المساواة، أن يكون الناس في المعاملة سواء أمام القانون، فليس للشارع أن يميز طائفة على الاخرى في المغانم أو في المغارم التي تقتضيها الجمعية. مثال ذلك القانون العسكري لسنة ١٢٨١ الذي نصّ بأن المصري في الجيش لا يرقى الى ما فوق رتبة اليوزباشي مهما بلغت كفاءته لأن القيادة والرتب العسكرية فوق هذه الرتبة محفوظة للشراكسة وأمثالهم. ومثال ذلك ايضاً أن أعراب مصر لا يدخلون النظام العسكري ولا ينخرطون في سلك الجيش العامل. امتياز ما أنزل الله به من سلطان، ولا هو متفق مع الحمية العربية، فان الاعراب اذا جاء يوم الكريهة رأيتهم في مقدمة المعرّضين حياتهم الى الموت في أول الصفوف، الشاربين كؤوس الحتوف دفاعاً عن الوطن وعن الشرف، فلا نعرف لهذا الامتياز معنى، ولا نفهم اهتمام الاعراب بالتشبث به والمحافظة عليه، مع انه منافٍ لحق المساواة في المعاملة. نحن لا نألم نتائج هذا الامتياز، ولكننا نذكره تمثيلاً لما يقع فيه الشارع من الخطأ في المساس بحق الكافة من مساواتهم جميعاً في المعاملة أمام القانون.

كذلك القول في حق الملكية، فليس للشارع أن يسلب فرداً أو طائفة حق الملكية، كما حصل ذلك في بعض مستعمرات شمال أفريقية. كل امرىء له الحق في أن يملك ما استطاع ان يملكه من العروض والنقود والأموال الثابتة والحقوق. ذلك حق أصلي ليس للشارع ان يقربه، وليس له ان يحد التصرف فيه مع الأهلية، الاّ في منفعة عامة وفي حدود الضرورة وتعويض الأضرار. ولقد جرب غيرنا أن تفضيل بعض الناس على بعض في حق الملكية، منشأ لكثير من المشكلات الاجتماعية التي تعقدت وصارت خطرة الحل على الجمعية بأسرها، فتقديس حق الملكية واجتناب مساسه من الشارع، ركن مهم من أركان الاجتماع.

• • •

في حق الأمة او دستورها او حريتها العامة: هذا الحق للامة كحق الحرية الشخصية للفرد، فان الذين يقولون إن الفرد خلق حرّاً — وكل الناس على هذا الاجماع — يجب ان يقولوا ان الامة تألفت حرة أيضاً، ما دام اجتماع الأمة ليس من الحوادث العارضة، ولكنه حادثة طبيعية لأن الانسان مدني بالطبع. هذا الحق حق

الامـة في حكم نفسهـا بنفسها على الطريقة التي ترضاهـا، هو من الحقوق التي لا يجوز للشارع ان ينقص منه شيئاً .

نحن المصريين لم نصل حتى اليوم الى استرداد هذه الحرية . ولـكننا طامعون جادون في الوصول اليها، معتمدون في ذلك على اجماعنا بضرورتها لوجودنا من حيث كوننا أمة، وعلى أعمالنا المختلفة لتقدمنا ثم على الزمان . ومع ذلك يمكننا أن نمثل لهذا الحق بما فعلت الحـكومة عند سن القانون النظامي الجديد، فانها تعرضت لحق الأمـة . إذ الدستور القديم — وهو دستور في الجملة وبوجـهٍ ما — كان يقضي بأنه لا يوضع في البلاد قانون الاّ بعد أخذ رأي مجلس الشورى . وتلك قاعدة قررت حقًّا من الحقوق الأصلية فأصبحت بذلك هي نفسها قاعدة أصيلة لا تقبل النسخ ولا الاستثناء، ولا يحل للشارع أن يقربها . ورجاؤنا أن الحـكومـة لن ترجع الى ذلك في المستقبل. قد يقولون انه لم يحصل خطر من ذلك ما دام القـانون الجديد لم ينقص من حقوق الأمـة في القانون القديم الاّ ما سموه شيئاً قليلاً . ليكن ذلك . ولـكن الحقوق الأصيلة التي كسبتهـا الأفراد وكسبتها الأمة بحكم الطبيعة لا يجوز للشارع أن يقربها لأن في مساسها مساساً بقواعد النظام وأركان الجمعية .

نوابنا — نرفع اليكم هذه الاعتبارات وأنتم بها عالمون . ولـكننا نرفع اليكم بها ارادة الشعب الذي وكل اليكم أمره ، وقلدكم النيـابة عنـه . نرفع اليكم ارادة المصريين موكليكم ، ورأيهم فيما يتعلق باختصـاص الشارع المصري الذي أنتم جزؤه ، ليكون عملـكم منطبقاً على رغبات الشعب ، ولتتأيد بكم حقوق البلاد .



حرية التعليم

لو عارضنا التعليم في الدولة العثمانية قبل الدستور بالتعليم في الجمهورية الفرنسوية، لوجدنا فرقاً كبيراً في برامج التعليم، وفيما يجوز تعليمه من العلوم وما لا يجوز، وما يصح للمعلم أن يخوض فيه من تقدير الحوادث الاجتماعية والسياسية في المدارس العليا، وارجاع هذه الحوادث الى الاصول العلمية. نجد بين التعليمين من الفرق ما نجده بين الحكومتين، بعيد كلاهما عن الآخر، بعد ما بين حكومة استبدادية مطلقة وحكومة جمهورية.

تلك المعارضة، وذلك الاستقراء الحمي، قاطعان في الدلالة على ان تعليم الحكومة في أية دولة من الدول تابع حتماً لسياسة الحكومة. فالاستاذ التركي يضع همه في تكوين انسان يألف الظلم يقع منه على غيره ويرضاه ان وقع من غيره عليه. وأما الاستاذ الفرنساوي فهمه أن يصوّر تلميذه على صورته، ينفر غالباً من الملوكية، ويرى الجمهورية هي واسطة السعادة القومية، وقد يعلمه الاستاذ أن يكره المانيا أيضاً. ولسنا نبعد بالمقارنة في طابع التعليم كثيراً، فان في بلادنا الأمثلة قائمة بجانبنا على متناول اليد. في شرع مدارسنا يعاقب التلميذ الذي يشترك في أية مظاهرة من المظاهرات كأنه مستخدم في الحكومة. وأكثر من ذلك انه ممنوع من الاشتراك في مظاهرة لا علاقة لها بالسياسة ولا بالحكومة، فقد علمنا في السنة الدراسية الماضية أن عوقب التلامذة الذين اشتركوا في الاحتفال برأس السنة الهجرية مع ان الحكومة تحفل بها وتعطل لها المصالح والدواوين وتجعلها عيداً من الأعياد الأمية. نحن لا نتعرض هنا لنقد تصرف الحكومة من هذا القبيل، ولا لتقريره، وانما نسوق الحديث لندل به على ان مثل هذا التصرف أقل ما يستدعيه الحظر على الأساتذة أن يخوضوا في الموضوعات والحوادث التي تقع في البلاد وأن يشرحوا لتلاميذهم وجوه التصرف فيها على مقتضى الأصول العلمية. يستدعي كذلك أن لا يدرس في المدارس آراء لا يحتاج

الجريدة في ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩١٣ العدد ٢٠٦٢

اليها موظفو الحكومة في اداء وظائفهم كأنما المدارس، فابريقات مستخدمين .

كل هـذه أمثلة تدل على ان تعليم الحكومات تعليم يأخذ طابع سياسة الحكومة ، وأضر ما يكون أن تبسط سياسة الحكومة سلطتها على التعليم . فمن المقرر الثابت ان قانون السلوك في مدارسـنا كان أكثر تسامحاً في حكومة ماضية منـه في خمس السنين الأخيرة .

فان التلميذ كان متعلماً حرًّا لا رابطة بينه وبين المدرسة إلاّ ما يكون بين المعلم والمتعلم ، لا يسأل إلاّ عن الالتفات الى دروسه ، وعن المخالفـات التي تقع منه ضد آداب السلوك ، وليس من ذلك اهتمام الحكومة بأن يكون التلاميـذ من حزبها وأن يفكروا بعقلها ويقدروا الحوادث بنظرها هي لا بأنظارهم المستقلة .

الواقع ان الحكومات حتى أكثرها حرية لم تأخـذ على عواتقهـا تعليم الأمة وتربيتها إلاّ لتصوّرها بالصورة التي ترضاها وتؤدبها بالأخلاق التي تتمشى مع ما ربها من الحكم . وأظهر مثال على ذلك ما ينقله لنا الكتّـاب عن التعليم اللاديني في فرنسا . وما قرره اللورد كرومر واللورد كرزون في مواطن كثيرة عن رأيهما في تعليم الأمم الشرقية التي للسلطة الانجليزية فيها نفوذ . قال كلاهما : ان الشرق لا يصح أن يتوسع في تعليمه الى غايات التعاليم الاوروبية بل لا بدّ من الوقوف به عند حدٍّ معين) .

ولاشك في أن ذلك الحد المعين ، هو الحد الذي به يستمر الشرقي قاصراً عن مزاحمة الغربي على مرافق الحياة .

تعليم الحكومة عقيمٌ خطرٌ للسبب الذي ذكرنا ، ولأن الحكومة متى كانت هي المعلمة كان من الضروري لها توحيد برامج التعليم في جميع المدارس ولجميع الطلاب . فهي تسوق في تعليمها الشاب الذكي مساق الشاب الغبي ، وتقرن النابغة بالأبله ، كأنما وكلت اليها الطبيعة أن تقف بذكاء الذكي عند حد غباوة الغبي . ولا ينتج من ذلك إلاّ ندرة النوابغ بين المتعلمين . ولسنا ننكر ان هـذا العيب يكاد يكون عامًّا حتى في المدارس الحرة ، إلاّ انه في مدارس الحكومة أكثر ملاحظة ، لأن تلاميذها في تعليمهم أشبه بعساكرها في تعليمهم ، يأتي هؤلاء الحركات العسكرية على طريقة واحدة سواء فيهم القوي والضعيف كما يأتي أولئك يسردون يوم الامتحـان دروسهم على نغمة واحدة وبعبارة واحدة تقريباً ومعلوماتهم على اختلاف استعدادهم سواء .

التربية والتعليم ليس شيئاً آخر إلاّ إنماء ملكات النفس وتسليحهم للمزاحمة والظفر

في معترك الحياة في العصر الذي يعيشون فيه، وعلى نسبة استعداد كل منهم . فاذا سيق الطلبة الى الدرس سوقاً واحداً مع ما بينهم من تفاوت الاستعداد تعطلت في كثير منهم معظم المزايا والملكات التي يجب إنماؤها ، فالمستعد للحفظ لا يجد المقدار الكافي لانماء ملكته . وقليل الحفظ المستعد لحسن التفكير إلى ما فوق الحدود العادية لا تجد ملكته المفكرة من ينميها بالقدر الذي تطلبه . كذلك دخول السياسة في التعليم والحجر على حرية الرأي في المسائل الحالية ، من شأنه أن يجعل الطالب يكبر وهو طفل بالنسبة الى الأوساط الخارجة عن وسط المدرسة . على ان كثيراً من أولي الرأي في التربية، لا يرون إلاّ أن المدرسة هي الأمة مصغرة . فيجب أن يتعلم فيها النشء كيفية الحكم على الحوادث الواقعة في الأمة خارج أسوار المدرسة . وما نظن ان تربية كهذه من شأنها أن تنمي الملكات الى أرقى ما يقبله استعداد التلميذ ، ولا هي كافلة له الظفر في معترك الحياة خصوصاً في المزاحمة الدولية .

فالحكومة معلمٌ غير نافع من هذه الجهة ، ومن جهة انها يستحيل عليها أن تكون اختصاصية في التربية والتعليم ، وان كانت اختصاصية في أن تصبغ أبناء الأمة بصبغة طريقتها في الحكم .

الحكومة معلمٌ غير نافع ، ومع ذلك فانه معلمٌ غالي الأجرة جداً، لأن أساتذة مدارسها حكام بوجهٍ ما . ونظارة معارفها ومفتشيها وأعوانهم وكتبتها ورؤسائهم، كل أولئك يأخذون من مال الأمة أكثر مما يؤدون من المنافع للتعليم . وأقل مثال على ذلك أن الجمعية الخيرية تعلم في مدارسها الابتدائية نحو نصف تلاميذ الحكومة الابتدائيين بميزانية لا تزيد عن اثنى عشر ألف جنيه . وقد أثبت الحس أن نتيجة امتحان مدارس الجمعية أحسن من نتائج مدارس الحكومة . وقس على ذلك بقية نفقات المدارس .

التربية والتعليم من اختصاص ابي العائلة . وما كانت الحكومة أبا أحدٍ منا . فليس للحكومة ان تحتكر التعليم وتأخذه كرهاً على الآباء . سيقولون إن الحكومة جاعلة التعليم حراً فلم تحتكره دون سواها ، والناس على ذلك يؤمون مدارسها ، ثم لا تجد مدارسها تسع طلابها فتقبل بعض وتقفل أبوابها في وجوه بعض، ذلك كله حق، ولكن منافسة الحكومة أية صناعة من الصناعات الحرة التي من شأنها أن تكون في يد الأفراد والمجاميع الحرة تعتبر احتكاراً أكثر مما تعتبر منافسة ، لأنها هي التي تضع

برامج التعليم وأنماطه ، وهي التي تعطي وحدها شهادات الكفاءة والعالمية في العلوم المختلفة ، فهي بذلك تغل أيدي الأساتذة الأحرار عن أن يعلموا التلاميذ حسن التفكير ويعوّدوهم على الاستقلال في الرأي ، وتعقل ألسنتهم عن أن يلقوا على الطلبة الا ما كان في برنامج الحكومة ، لأن الناس مدفوعون بطبائعهم الى تحصيل الشهادة المثبتة للكفاءة ، وليس عندنا جامعات علمية مستقلة يؤمها الناس .

لهذه الاعتبارات الجدية وحرصاً على ان لا تضيع المقادير الطائلة من الأموال في تعليم عدد قليل من أبناء الأمة تعليماً ناقصاً ، نقترح أن تفكر الحكومة في النزول عن التعليم الى الأمة فتشجع الجامعة المصرية حتى يأتي مرسلوها ، ويتألف منهم مجلس ادارة حر ، ثم تعطيها الحكومة المدارس العالية بميزانياتها أو باعانات تضارع تلك الميزانيات . أما التعليم الأولي والابتدائي والثانوي والصناعي والزراعي فتنزل عنها جميعاً الى مجالس المديريات بميزانياتها وتبقى نظارة المعارف مشرفة عامة على كل تعليم في البلاد ، تقرر الاعانات وتوزعها على الطريقة المستعملة في انكلترا . قد لا يكون لاقتراحنا هذا مثال في انكلترا ولا في فرنسا ولكنه مع ذلك لا مانع يمنع منه فان مجالس المديريات وهي مجاميع حرة تقريباً وان كانت تابعة للحكومة في ميزانيتها ، متى اشتد ساعدها بالزمان تستطيع ان تخفف عن الحكومة مشاغل التعليم من ناحية ، وتعلم بما يخصها من ميزانية التعليم الأميري من التلامذة أضعاف أضعاف ما تعلم الحكومة .

ليس غرضنا من كل ذلك مجرد تطبيق مذهب (الحريين) الذين يرون ان الحكومة ليس لها ولا تستطيع أن تتقن الا المحافظة على الأمن داخل البلاد بالبوليس والقضاء وخارج البلاد بالجيش المدافع عن الوطن ، بل نحن نرى من الجهة العملية أن التعليم الحر أنفع جداً من التعليم الحكومي ، وأن العلم لا يرقى تحت ضغط السياسة أبداً ، وان آباء التلامذة وهي الأمة الممثلة ارادتها في أفرادها ومجاميعها الحرة ، هي دون غيرها ، ذات الحق الأول في مباشرة تربية أبنائها ولا يكون من الحكومة الا الاشراف الضروري لمنع ما يخل بالأمن أو بالآداب .

لا نقول ان اقتراحنا صالح للتنفيذ من اليوم ، ولكنه اذا اتخذت له المعدات أتى بكل الفوائد المعقودة . ولهذه المناسبة نقول ان الأمة كانت أعجبت بنزول الحكومة عن التعليم الأولي الى مجالس المديريات ونفحتها بمائة الف جنيه مصري في العام ،

الفائت ، ولكنها مع الأسف قطعت هذا المبلغ وقطعت مبلغ الاعانة التي كانت تعين به الكتاتيب ، ونخشى ان قبض الحكومة يدها عن اعانة مجالس المديريات للقيام بشؤون التعليم الأولي على الأخص، يسبب لهذا النوع من التعليم فشلاً كبيراً ويؤخر البلاد في نهضتنا الحاضرة تأخيراً فاحشاً .

نوابنا — لو ان الحكومات الأخرى في حاجة للقبض على زمام التعليم لتصبغ أمتها بالمبادىء التي تريدها وتربيها على الطريقة التي تختار ، فان أمتنا ليست في حاجة الى ذلك ، فيا طالما كان شعبنا في يد الحكومة على ما تشاء تقلبه بين يديها على بؤس وضعف ، وتعلمه من صنوف الطاعة ما ضربت به الأمثال . فنحن لا تنقصنا سلاسة القياد ولا حب تقليد الحاكم في كل ما هو صانع ، ولا الرضى بأدنى المراتب في أطماع الأمم ، ولكن ينقصنا تربية حرة ، تربية التفكير بالذات والاعتماد على الذات، تخرج أفراداً شجعاناً قادرين على المزاحمة وعلى الظفر في معترك الحياة .

نقدم هذه المقدمات لندل بها على ان السلطة التشريعية التي أنتم جزؤها ، يجب عليها في بلد كمصر ، محتاجٍ الى أفراد أحرار أشداء في الحق ، أن تتمشى على مذهب الحريين ، وان تمتنع عن كل ما يمس بحرية التعليم مباشرةً أو بالواسطة ، فان مصر، في كل فرع من فروع مصالحها الى الحرية أحوج ما تكون .



حرية القضاء

حقوقنا رهن باستقلال القضاء . فان لم يكن القضاء حرًّا ومستقلاً فمصالحنا همل وحريتنا هواء .

أدرك العلماء هذه الحقيقة الواضحة من قرنين فشرع (لوك) و(مونتسكيو) وجوب فصل السلطات الثلاث بعضها عن بعض فصلاً تامًّا ، حتى يأمن الناس اعتداء الحكومة ، وتأيد لهم حقوقهم الطبيعية والكسبية ، ففصل السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية هو أساس الحكم المعقول . لأن جميع هذه السلطات الثلاث في يد رجل واحد أو يد مجموع واحد ، هو حكومة الاستبداد التي لم يجن منها العالم في كل زمان ومكان ، إلاَّ مسخاً في طبائع الناس وفساداً في الأخلاق .

تحقق فصل السلطات في الأمم الدستورية من أوروبا بعض التحقق ، ففصلت السلطة التشريعية عن السلطة التنفيذية فصلاً تامًّا ، ولكن السلطة القضائية لم تفصل بعد كما قال بحق الأستاذ (دوكروك) : (ان السلطة القضائية لا تزال شطر السلطة التنفيذية) ولا يزال بذلك استقلال القضاء عقدة العقد ومسألة المسائل . فان القضاة تابعون للحكومة أي للسلطة التنفيذية تبعية قريبة أو بعيدة باختلاف البلاد ، ولكنهم تابعون لها دائماً ، لأن بيدها تعيينهم وبيدها ترقيتهم وعليها الاتكال في نقل أحدهم من مركز لا يوافقه الى مركز يرغب فيه . وان لم يكن بيدها فصلهم عن الخدمة ، ولا نقلهم بغير ارادتهم . إلاَّ أن الاستزادة من الرقي المعنوي ووفرة الراتب شهوة طبيعية في الانسان ، فاذا وجد انسان زاهد في هذه الشهوة فمن النادر الذي لا يصلح اتخاذه قاعدة لحكم من الاحكام . ولا شك في أن تبعية القضاة عن قرب أو عن بعد لسلطة الحكومة التنفيذية تجعلهم يتأثرون بميولها ولا يرفضون تحقيق أغراضها وشهواتها من حيث يشعرون ومن حيث لا يشعرون . انهم مدفوعون لذلك بعوامل الارضاء ، التي هي كالغريزة في التابع نحو المتبوع .

لا ريب في أن مسألة استقلال القاضي تكون شخصية محضة وصفة ثابتة مهما كان شكل الحكومة التي هو موظف عندها ، كما يضربون المثل بأحد رؤساء المحاكم الفرنسوية الذي أظهر استقلالاً لا يعدله استقلال وزهداً في كل ترقٍّ وتقدُّم ونقل إذ دعى

الجريدة في ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩١٣ العدد ٢٠٦٣

لرئاسة محكمة باريس فرفض ذلك بتاتاً . ولكن ليس كل القضاة ذلك الرئيس، وليست كل الظروف التي تدعوه الى الرضا بحالته، متوفرة عند جميع الرؤساء والقضاة.

وإن الناس من دأبهم غالباً أن يأتوا الشر إذا كان لهم في ذلك منفعة، ولكنهم اذا تعطلت منافعهم من اتيان الشر، فهم على الغالب أخيار لا يتبعون الغي يسلكونه سبيلاً . فحياطة القاضي بضمانات الحرية في العمل والاستقلال في الرأي عن كل سلطة من السلطات كفيل استقامته وأمان للناس على الحقوق والمرافق ومرجعها جميعاً سلطة القضاء .

لذلك قلنا إن استقلال القضاء لا يزال عقدة العقد ومحل النظر وكثرة الاقتراحات في البلاد الدستورية جمهورية أو ملكية. ومن خير الحلول التي وجدت لهذه العقدة النظام القضائي في الولايات المتحدة بأمريكا . فان نظامها فصل السلطة القضائية عن السلطتين التشريعية والتنفيذية فصلاً تاماً نهائياً . فان القضاة ينتخبون هناك من قبل الأمة بالانتخاب العام فليس للسلطة التشريعية ولا للسلطة التنفيذية عليهم سبيل. انهم أحرار في تقدير الوقائع مستقلون في أعمالهم القضائية استقلالاً يدهشنا نحن الذين نعتبر القاضي خاضعاً في كل تصرفاته لسلطة القوانين . كلا ان للمحكمة في الولايات المتحدة أن ترفض تنفيذ أي قانون مستوفٍ جميع شرائطه الشكلية . ترفضه في موضوعه ، إذا رأت أن فيه ما يمس الحقوق الثابتة بالدستور أو ما يخالف قواعد النظام السياسي للولايات المتحدة . وعندئذٍ يرفع الأمر الى المحكمة العليا ، فان أيدت الحكم، عطل تنفيذ القانون . فالسلطة القضائية لها في هذه الحالة مرجع تشريعي لا يستهان به لأنها تعطل بالفعل سلطة التشريع ولا تتمشى معها قيد شبر متى تبين لها ان هذه السلطة قد مست في عملها نصوص الدستور أو خالفت قواعده ولا حرج عليها فيما رأت .

ولكن أين نحن من هذه الحرية وذلك الاستقلال ، وعندنا السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية كلها الى مرجع واحد ؟ هو كذلك ، ولا مانع يمنعنا من بيان المثل الأعلى لحرية القضاء واستقلاله عن السلطة ، ولا من أن نقلد هذا المثل عن بعد على قدر حالنا ونسبة ما يمكن ان يتمشى مع حكومة كحكومتنا . فان الذي لا يتجه في سيره الى نقطة معينة ومثل أعلى ، انما يسير بالصدفة. وهيهات ان يهتدي الذي يخبط في الحياة خبط عشواء على غير هدى الى سواء السبيل .

ذلك وإن حكومتنا فيها القضاة تابعون لها تبعية تامة كأنهم بعض موظفي الادارة. فانها هي التي تعينهم والقانون يعطيها حق نقلهم وترقيتهم من درجة الى درجة . وليس

يوجد ظل لضمانة حريتهم الا في محكمة الاستئناف . ومع ذلك فان القانون قد أباح للحكومة أن تنقل قضاة الاستئناف من مكان الى مكان. وقد دلتنا الأمثلة على أن قضاة الاستئناف أهل لأن يعين أحدهم مديراً والثاني وزيراً (لأن الوزراء في مصر يعينون دائماً من الموظفين) . وهذا النظام الذي يفسح ميدان الأطماع أمام القاضي، من شأنه ان يأكل من حريته واستقلاله، ما أبقت من ظلمها نصوص القوانين ! ! والقاضي انسان وكل انسان مدفوع لتحقيق أغراضه من الرفعة ووفرة المال

لهذا الاعتبار ونحن لا ننسى الظروف التي نحن فيها ، ننادي بوجوب استقلال القضاء . استقلال القضاء استقلالاً تامًّا مستحيل مع عدم الدستور ، ولا فصل السلطة التشريعية من السلطة التنفيذية ، ولكننا نطلب للقضاء استقلالاً بنوعٍ ما ، لأن حرية الأفراد وحقوق الأفراد بغير استقلال القضاء هباء .

نوابنا — ان القضاء المصري تقدَّم عن ذي قبل بمعارف رجاله واستقلالهم الشخصي، ولكنه رجع القهقرى بالنظام الذي يكفل ذلك الاستقلال . فان أصل القانون وارد على عدم قابلية القاضي أيًّا كان للنقل ولا للعزل. ولكن هذا النص قد أوقف تنفيذه بالنسبة لقضاة المحاكم الابتدائية الى الآن .

ولا سبيل للأمن الا حرية القضاء . نرفع اليكم آمال الأمة ، نرفع اليكم آمال (الحريين) في استقلال القضاء واعتباره الكفالة الوحيدة لحرية الأمة ومرافقها حتى يكون همهم الأول في تشريعكم ملاحظة استقلال القضاء بحياطة القاضي من السلطة التنفيذية بكل ما تقدرون عليه . ومهما بالغت أمة في اكرام قضاتها واعلاء مرتباتهم ، فما فعلت بذلك الا صون حقوقها . فاذا كانت ثقة الحكومة بقضاتها قليلة بحيث لا ترضى باعطائهم أقل الاقدار من حرية القاضي واستقلاله وهم من أعضائها وتعيينهم بمحض اختيارها ، فماذا عسى ان يكون مقدار ثقة الناس بهم ؟ نحن نخشى ان تلتفت الأمة الى هذا المعنى — لأنها أخذت الآن تفتح عينيها لكل شيء — فتقل ثقة الناس بقضاتهم ، وذلك هو شر ما يكون من مظهر اختلال الأمن في جميع الطبقات .

نوابنا — ان ما نحن فيه من بعض صنوف الحرية وما وصلنا اليه من الرقي العلمي والاقتصادي ، لا ينفعنا في كثير ولا قليل إن لم نكن في طمأنينة نسبية على استقلال القضاء . نرفع اليكم مبادىء (الحريين) أنصار الحرية ، فان تحقيقها في تشريعكم هو تحقيق آمال بلادنا التي هي لكفيل الحرية، أحوج ما تكون .



حرية الصحافة

الصحافة حسنة من حسنات المدنية الحديثة، أقدمها عهداً وأشملها نفعاً وأفعلها أثراً في رقي الأمم، انها من أفعل عوامل النشوء والارتقاء في الأمة، تنشر مبادىء العلوم الاجتماعية والسياسية على طريقة تسهل على العوام تناولها ولا يستغني الخواص عنها، لأنها تنقل اليهم أخبار العالم، من العلمية البحتة الى الحوادث السياسية والحربية والتجارية والصناعية، يقفون بها يومياً على درجات الرقيّ أو دركات الانحطاط في المسائل الانسانية المختلفة على سطح كرة الأرضية، فهي الآلة الوحيدة التي تمكن الناس من الموازنة بين ماضيهم وبين حاضرهم، والمفاضلة بين مختلف الأمم، وهي المرآة الصقيلة الصادقة للرأي العام في كل الانسانية عامة، وفي كل وطن من الأوطان.

ليس من السهل علينا ان نصدق انه قبل الصحافة كان يوجد في وطن من الأوطان كثير السكان، رأيٌ عام أوشبه رأي عام. ولا نبالغ اذا قلنا ان حكومة الديموقراطية (حكومة الشعب) كانت بمعناها التام ممكنة التحقق في الأوطان الكبيرة عند عدم وجود الصحافة. ليس من الصعب أن يوجد رأي عام بنوع ما في مدينة من المدن أو في قرية من القرى من غير أن تكون للصحافة في ايجاده يد. ولكن الرأي العام مستحيل الوجود بغير الصحافة في الأوطان الكبيرة الجامعة. على أن الرأي العام في مدينة بعينها أو في وطن كبير، لا يكون تام الوجود مثمراً، إلاّ إذا كان عالماً بالحوادث اليومية متأثراً بها في أحكامه، متطوراً طبقاً لقانون النشوء والارتقاء.

الصحافة علة الرأي العام بمعناه الحالي في الامم. فهي الحكومة الحقيقية للبلاد المتمدنة، حكومة حرة قوية خلو من اكراه الحكومات الاستبدادية، وليس فيها البطء الممل الذي هو بعض مشخصات الحكومة النيابية. إن الصحافة أقوى حكومة لأنها حكومة تسوق الناس لا بعصا الحاكم ولكن بقوة الاعتقاد. لحكومة

الجريدة في ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩١٣ العدد ٢٠٦٤

الصحافة أيضاً نصيبها من الترهيب والترغيب ، ولكن رهبتها ليست مادية خسيسة، بل معنوية عالية . انها لترهب القراء من حكم ضمائرهم على أنفسهم ومن بوار مصلحتهم اذا بارت مصلحة بلادهم، سلطانها ليس واقعاً على أجسام الناس كسلطان الحكومات والقوانين ، ولكن سلطانها واقع على الضمائر، وذلك أفعل ما يكون في الناس أثراً وأكثر ما يكون ائتلافاً مع شرف بني الانسان . ان الحكومة أيًّا كان شكلها مهما حاولت أن تغلب الرأي العام على اعتقاده ، ومهما كانت وسائل الاكراه التي تأتيها في هذا السبيل، لا تستطيع أن تغير من اعتقاد الرأي العام ، بل ينتهي أمر المنازعة بين الحكومة ، وبين الأمة بظفر الرأي العام . لهذا يهدي العقل ، وكذلك يضرب لنا التاريخ الأمثال .

خير ما تفعل الحكومات لنفسها وللامة التي تحكمها أن تكون مع الصحافة على غاية من التسامح ، فلا تقف في طريق رقيها لأن ذلك وقوف في طريق حرية الرأي العام ومصادرة لاعتقاده ، لا يأتي الا بنتيجة عكسية . لأن الرأي العام بطبعه عنيد تزيده طرائق العنف تشبثاً بمعتقده . وتشعل مصادرة الحرية في صدره لهب الحرية المتوقد وضوئها الساطع . وسرعان ما يتسرب اليه سوء الظن بالحكومة التي تريده على أن يغل غرب حدته، مهما حسنت نيتها وأرادت له الخير وخافت عليه من الوقوع في شر نفسه.

خير ما تفعل الحكومة أن يكون اتكالها في الحكم على رغبة الناس لا على ارهابهم، ولا طريقة لذلك إلا أن تكون هي والصحافة على وفاق في الرأي واقتراب في النظر وتشابه في قواعد الحكم .

تلك حقيقة تعترف بها كل الحكومات لأنها لم تستغن يوماً من الأيام بجبروتها وقوة عساكرها وقدرتها على منافع الناس ، لم تستغن بذلك كله عن أن تتخذ لها من الصحافة نصيراً يهيء الرأي العام لقبول مشروعاتها، ويؤيد قواعدها التشريعية ، ويبرر تصرفاتها التنفيذية ، حتى الحكومة النيابية، فانها مع ما لها من قوة الوكالة عن الامة ، وما فيها من الثقة لا غنى لها عن أن تأوي من مناصرة الصحافة الى ركن شديد .

من الناس من يكاد يظن ان حرية الصحافة في حكومة استبدادية خطر على الشعب، لأنها تمسي وتصبح تمنيه أماني لا قبل له بتحقيقها، فتكون بذلك حرباً عليه من حيث تريد اسعاده ، وربما أفضت حرية الصحافة الى ما لا يحمد الشعب نفسه عقباه . لأن تحرير الشعب من الحكومة الاستبدادية الى الحكومة النيابية لا يكون بالمقالات التي

يكتبها الكتّاب ، ولكنه نتيجة لازمة لاستعداد الشعب ولتربيته بحيث يكون قابلاً للمبادىء الدستورية يستعملها في مصالحه لا في ضرره . كلاّ ان ذلك لخطأ صريح . فان الصحافة انما تستمد قوتها من استعداد الشعب فلا خطر من حريتها اذا كان الشعب غير مستعد للنهوض معها الى حيث تريد . واذا كانت الحكومة عرضاً من أعراض الأمة وهي حكومة القوة والجبروت ، فان الصحافة وهي حكومة الاعتقاد عرض أشد ارتباطاً ، وليس في استطاعة الأعراض أن تغير عناصر الجواهر التي تقوم بها . فالصحافة وهي المرآة الصادقة انما تطلع الناس بعضهم على آراء بعض وتقرّب مسافة الخلف بين المختلفين في التربية من الشعب الواحد وتلك وظيفة بريئة لا خطر منها . ومع ذلك فما هو ذلك الخطر الذي ينجم عن مساعدة الناس على الخروج من حال الى أحسن منها . ما هو الخطر من الهدى الى طريق الحرية الذي هو وحده المؤتلف مع شرف الانسان !

لنا الحرية الشخصية حقٌّ مكتسب بمجرد الولادة . ومظهر الحرية الشخصية في ابداء الرأي ونشره وليست الصحافة شيئاً آخر غير هذا المظهر . فاذا كان يستطاع مصادرتنا في هذه النعمة ، نعمة الله علينا وعلى كل مخلوقاته ، فما الذي نبغي من السعادة . وما هو ذلك العوض الذي تعطيه لنا الجمعية أو الحكومة في نظير هذا الحرمان . لا أعرف أنا ولا يعرف غيري عِدْلاً للحرية الشخصية ، فهي أغلا ثمناً من أن تكون محلاً للمعاوضة في هذا الوجود . وهي ألزم للفرد وللجماعة من أن يرضى بها بديلاً .

نوابنا — حرية الصحافة هي الحرية الشخصية تطوّرت حتى صارت نظاماً اجتماعيًّا ضروريًّا للجمعيات المدنية فهي من حيث كونها حقًّا من حقوق الفرد الأصيلة لا يحل للشارع أن يمسها . وهي من حيث كونها نظاماً اجتماعيًّا هو علة تأليف الرأي العام وعلة تطوره في مراتب الارتقاء . تستحق حماية الحكومة وحرص الأمة . نرفع اليكم — وأنتم أحرص الناس على حرية الافراد ، وأكثرهم رجاء في توثيق روابط الرأي العام — آمال الامة فيكم ورغبتها في تأييد حرية الصحافة التي هي عضدكم الأقوى في خدمة البلاد .

نوابنا — نحن لا ننسى الظروف التي فيها بلادنا . لذلك لا نطلب اليكم إلاّ ما هو في اختصاصكم وتحت قدرتكم . نطلب اليكم أن تكون حرية الصحافة همًّا لكم تتحينون لها اجماع الرأي على تأييدها بالغاء قانون المطبوعات ، حتى تصلحوا بذلك ما أفسد بعض أسلافكم . فان بلادنا للحرية والتشبث بأذيال الحرية أحوج ما تكون .



حرية الخطابة

حرية الكلام مظهر الحرية الشخصية ، بل هو ألصق مظاهرها بها ، وهي الآلة الشائعة لحرية الفكر وحرية الضمير . نعم حرية الكلام هي الآلة الشائعة ، فهي ألزم للفرد من حريته الكتابية ، وما هي للمجموع بأقل لزوماً من حرية الصحافة . وليس كل انسان كاتباً بالفعل . ولا كل موضوع محلاً للكتابة ولا كل ظرف موافقاً لها.

حرية الكلام طبيعية صرفة لها دوافع قوية في النفس الانسانية فهي لا تصبر على حبسها صبرها على حبس الجسم عن الحركة ولا حبس القلم عن الكتابة . وانها كسائر مظاهر الحرية الشخصية لا حد لها إلاّ ضرر الغير وايذاؤه .

ولقد تطوّرت موضوعات الكلام فانتقلت من تناول الأغراض ضيقة الحدود اللصيقة بحياة الفرد الشخصية ، الى تناول أغراض أوسع منطقة وأشمل نفعاً فصار الكلام هو العمدة في تقرير الحقائق العلمية ، وتفصيل المذاهب السياسية ، وحمل الناس على أيها يراه الخطيب . ولقد تفعل الخطابة في النفوس أضعاف ما تعمله الكتابة ، فهي التي تحرّك عواطف الجماعات النائمة ، وهي التي تسكن ثوران تلك العواطف ، وهي أفضل ما اتخذه الانسان سلاحاً للاقناع . فمن منع انساناً حرية القول فكأنما منع الانسانية جميعاً . فان قول الحقيقة ليس مجرد حق للفرد له اتيانه وله تركه ، بل هو أيضاً واجب عليه للجمعية التي يعيش فيها . وقيمة الحقيقة أن تقال لا أن تعلم . فلا يتم اخلاص العالم للعلم إلاّ إذا قال ما يعتقده حقّاً من قواعده ، ولا تتم للفرد وطنية الاّ إذا أظهر ما يعتقده صالحاً لقومه . و (الساكت عن الحق شيطان أخرس) . فالذين يتعرّضون لحرية الكلام يعطلون حقّاً من حقوق الأفراد الطبيعية ، وهم بذلك يقبلون الناس من واجب نحو الاجتماع لا غنى لمنافعهم عن ادائه انهم يطفئون نور الحق بأفواههم ويمسكون الانسانية على هونٍ من الجهل القاتل .

ولقد كانت الخطابة في المدنيات الأولى قائمة مقام الصحافة في مدنيتنا الحالية . فلما كبرت الأوطان صارت الخطابة وحدها عاجزة عن تأدية وظيفتها الأولى في مدائن اليونان ومدائن الرومان . ولما جاءت المدنية الحديثة ورجع الى الفلسفة شبابها وانبثق

الجريدة في ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩١٣ العدد ٢٠٦٥

من بين أصابعها للعالم نور الحرية مرة أخرى بعد أن حبسها الاستبداد في ظلمات القرون الوسطى ، دفعت ضرورات الحياة المدنية الى اختراع الصحافة . ولكن ذلك لم يقلل في شيء أهمية الخطابة . فانها لا تزال آلة الاقناع في المجالس النيابية ، ولا يزال بيانها يسحر الألباب ، فيحوّل الناس من فكرة الى نقيضها ، ومن رأي الى سواه في جميع الأوساط المختلفة . لا تزال الخطابة الآلة السريعة لظهور الحقيقة ، فما يقوله الخطيب في كلمات قليلات يبلغ بها غايته من التأثير لا يفتأ الكاتب يكتب فيه ويحبر أياماً وأسابيع ، حتى تصل كلماته عديمة الروح أو قليلتها ما وصلت اليه كلمات الخطيب التي يقولها مرة واحدة ، وكأنما قالها مرات كثيرات . فان لسانه وبيانه ونظراته وصوته واشاراته وروح الاقناع التي تتجلى على وجهه وتنبعث أشعتها الى سامعيه : كل أولئك شركاء في أداء المعنى المقصود حيًّا قويًّا يقرع جباه السامعين ، وينفذ في رؤوسهم وفي صدورهم ، فتطرب بها حتى تصفق أكفهم تصفيقاً .

ليس من غرضي أن أحاول وصف الخطابة وصفاً شعريًّا يعجب الخطباء ، ولكني أريد الى الفات النظر أن حرية الصحافة ليست أعز علينا كثيراً من حرية الخطابة ، وانه إذا كانت حرية الكتابة من الحقوق التي لا يحل للشارع ان يمسها فان مساس حرية الكلام أولى بالتحريم

لقد كانت الخطابة حرّة في مصر أزمان كانت الصحافة كذلك . فلما بعث قانون المطبوعات ، وقعت من السلطة التنفيذية أمثلة على عدم حرية الخطابة حتى اتقى استعمالها كثير من الخطباء أولي البيان السائغ والأثر الصالح في الجمهور .

نوابنا — لا نطالب بحرية الخطابة فانه لا يوجد في قوانيننا حظر عليها إلاّ ما هو وارد في القانون العام . وذلك نص قال عنه بعض الشراح انه أمضى سلاح لسلامة حكومة الاستبداد . ولكن الحرية الشخصية اذا تعطل بعض مظاهرها ، ودبّ الخمول في جسمها ، تعطلت بقية المظاهر الأخرى . ولا شك في أن بعث قانون المطبوعات وتنفيذه بالصرامة التي عهدناها ، قد بعث في البلاد روح الخوف ، وصرف الخطباء كما صرف الكتّاب عن الخوض في الموضوعات التي اعتبرتها الحكومة خطراً على الأمن ونعتبرها نحن خطيرة في رقي البلاد . على انه ليس لأحد أن يشك في أن خطاباتكم في المجلس ستعيد للخطابة في مصر سيرتها الأولى . واعلانكم للحق الذي تعتقدونه على منبر الجمعية التشريعية ، سيسري أثره الى منابر مصر ، ولا تتم لأبنائها القدوة الحسنة في سلوك سبل الحرية في العمل ، والاستقلال في الآراء .



حرية الاجتماع

نحن بالفطرة أحرار في الفكر، وفي الاعتقاد وفي الكتابة والخطابة. وإنا لكذلك أحرار في الاجتماع أيضاً.

حرية الاجتماع، وهو طبيعي في الانسان، مظهر من مظاهر الحرية الشخصية، ونتائجها ذات أثر عظيم، يكبر شأنه مع تطورات المدنية، وعجز الفرد عن القيام بالأعمال الجليلة لغير الجمعيات.

الجمعيات قوات عظيمة تقاس بها درجات قوة الامم، فأيما أمة كثرت جمعياتها القوية، سياسية كانت أو علمية أو دينية أو تجارية أو صناعية، أيها أشد مغالبة لطوارىء الحدثان. ومهما كان الزمان الذي تعيش فيه، ومهما كانت مبادىء الحكم التي تسير عليها، فإنها بالجمعيات في مأمن من أن تغلبها الحكومة على أمرها، أو تنال منها فتيلاً.

تلك حقيقة لم تكن مجهولة عند الحكومات الاستبدادية القديمة والحديثة. انها كانت ترتعد فرائصها من الجمعيات فتلقي اليها بالشباك تصطادها، فتضمها اليها لتعزز بها جانبها، وترجح بها كفتها على كفة الشعب، أو تبددها وتقضي عليها حتى لا تلقى الأمة الا أفراداً ضعافاً تسخرهم فيما شاءت من الأعمال والشهوات، الى ما شاءت من النتائج السود على حرية الانسان. والتاريخ مستفيض الأمثلة على ما كان من حكومات الاستبداد التي لا تحتمل أن يوجد في أوطانها كلمة للشعب او لفرقه ومجاميعه، فمن الملوك الظلمة أو المستبدين مَنْ حارب الجمعيات الدينية حتى أعياه أمرها فتوصل اليها بأسباب المودة والعطية وضمها اليه وأدناها من عرشه حتى صار يحكم باسم الله في الرعية على ما يشتهي هو، لا على ما أمر الله بالتقوى في عباده الضعفاء. ومنهم من رأى جمعية الاشراف حاجزاً منيعاً بين ظلمه وبين الشعب، وحائلاً دون أن يخلص له وحده الأمر في الرعية، فحاربها وأبادها حتى تمت له وحده الكلمة وخلص نهائياً من كل منازع

الجريدة في ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩١٣ العدد ٢٠٦٦

وشريك في السلطان . ومنهم من شتت الجمعيات السياسية قتلاً ونفياً وتعذيباً . ومنهم من أغرى الجمعيات بعضهم ببعض يؤيد الضعيف منهم ليستحر بينهم القتال الحزبي والمذهبي ، حتى قضى بعضهم على بعض ، وتفرق شملهم ، وتم الامر المفرق وحقت كلمة الضعف والهون على المتفرقين. كل أولئك السلاطين القدماء اختلفوا طريقة، واتحدوا غرضاً ونتيجة . وما كان أقومهم طريقة في عرف الظلم الا أكبرهم حظاً من تفريق الجماعات .

ذلك ما يقوله التاريخ ولا نعرف فيه ان حكومة استبدادية حمت تأليف الجمعيات وشجعتها، ولو كانت دينية، إلا إذا كان الغرض من تشجيعها ضمها اليها لتقلم أظافرها حتى لا تنشبها في اهاب الظلم، ولتعطل قواها حتى لا يشتد بها ساعد الأمة على الخروج من العبودية الى الحرية ، ولتفتن أعضاء الجمعية وتفسد عليهم نفوسهم الطيبة باستثمار الاطماع الخبيثة، ولتجعل حركاتهم لا تخرج عن حظيرة المراقبة القوية . فما كان كره الاستبداد للجمعيات أيا كانت طبيعتها ومهما كان لونها ، خاصاً بوطن دون وطن ، ولا بزمان دون زمان . وحسبنا ذلك تدليلاً على ان الجمعيات في الأمة مقدمات القوة ومأمن من ظلم الأفراد ، وأكبر الدواعي لتقرير حقوق الانسان ، ونشر راية الحرية عالية على ربوع البلاد .

حرية الاجتماع أكثر خطراً على الظلم من كل حرية سواها . لأن الجمعية اكثر من الفرد قوة، وأطول عمراً، وأشمل تأثيراً، وأعسر على عواصف الحوادث منقلباً .

حرية الاجتماع من حيث كونها مظهراً من مظاهر الحرية الشخصية التي لنا نحن الافراد بالفطرة لا يجوز للشارع أن يمسها من غير أن يظلمنا في أعز ما لدينا . ومن حيث كونها الوساطة الكبرى في مجد الأمة وقوتها، لا يجوز للشارع ان يمسها من غير أن يؤخر الأمة ويحبسها عن الأخذ بأسباب مدنيتها . وذلك شر ما يمكن توقعه من الأرزاء .

• • •

نوابنا — لم يتعرض الشارع لحرية الاجتماع ولكن بعض جهات السلطة التنفيذية أخذ في تعقب الاحزاب ومراقبة الجمعيات واخافة اعضائها . كل ذلك تحت سلطة كابوس المؤامرات الذي ناء بكلكله على كثير من الموكلين بالبوليس المدني والسياسي والذي نحمد الله على أن وطأته خفت ، ومظاهره انكمشت . تلك الحركات التي قام بها

البوليس وأثبت القضاء انه مبالغ فيها غال في تجسيمها ، كان من شأنها أن تضيق الخناق على حرية الاجتماع بالفعل ، وان لم يكن شيء من ذلك في القانون ، الاّ قانون الاتفاقات الجنائية ، وتنفيذه لا يستتبع اصلاً من هذه الهمة ضد الحرية ، ولا من هذا السلوك الذي لا مبرر له الاّ الأوهام . ذلك بان التضييق على حرية الكتابة واسلام أفكار الكتاب وآرائهم الى السلطة الادارية ، تقدرها على النحو الذي تشاء ، جعل السقم أو الخمول يدب في جسم الحرية الشخصية في كل مظاهرها . جعله يتطرق الى حرية الخطابة وان لم يحدها الشارع الاّ بالحدود العامة للحرية والى حرية الاجتماع .

• • •

نوابنا — لا نطلب اليكم تشريعاً جديداً خاصّاً بحرية الخطابة ولا بحرية الاجتماع ، ولكنكم قد وكل اليكم القانون والأمة حق مراقبة تنفيذ القانون وفرض لكم حق سؤال النظار عن هذا التنفيذ . نرفع اليكم آمال الأمة ورغبات أنصار الحرية — وانكم لخير أنصارها — من مراقبة حماية الحرية في كل مظاهرها حتى ترجع طمأنينة الناس ، وليصدق العوام انهم ما سلبوا من حرية الخطابة ولا من حرية الاجتماع شيئاً ، وليشتد بذلك ساعد الجمعيات أيّاً كانت أغراضها ، لأن عصر قوة الفرد قد فات وهذا عصر أعمال الجمعيات .



مذهب الحرية

مفيد للافراد وللامة جميعاً

تدور أفكار الناس وأعمالهم على أصل واحد هو المنفعة . حب المنفعة هو الدافع النفسي الذي يدفعنا الى العمل ، أو يلزمنا بالترك ، ولكن الناس يختلفون كثيراً في تقدير منافعهم الشخصية كما يختلفون في تقدير منفعتهم العامة . وهذا الاختلاف في تقدير المنفعة هو السبب في اختلاف الناس في تقدير الحوادث الفردية الخاصة بأشخاصهم، وفي تقدير الحوادث العامة الخاصة بمجموعهم. ومن هذا تفرعت المذاهب السياسية في حكم الأمم . فمن الناس من يرى المنفعة في الملكية أي حكم الفرد على أي نوع من أنواعه، ومنهم من يرى المنفعة في حكم الاشراف أي في حكم طبقة من الكبراء بالمولد وبالثروة ، اصطفتهم الأوهام على بقية طبقات الأمة، فأسندت اليهم انهم من طينة أخرى غير طينة المحكومين .

ومنهم من يرى ان منفعة الامة انما تكون في الحكم على المبادىء الاشتراكية ، التي تسلب الافراد كل ما في أيديهم لتسلمه الى المجموع، أو الى نواب المجموع، ليتصرف هذا المجموع في الحقوق والمرافق تصرفاً عادلاً بين جميع الافراد ومنهم من يقرر أن منفعة الافراد ومنفعة المجموع ، لا تكون إلاّ في حكم الامة على مقتضى مبادىء الحرية . وهذا المذهب الاخير مذهب الحرية هو الذي حاولنا بسطه في مقالاتنا السابقة ونحاول أن نثبت أنه هو دون غيره الذي يجب أن يكون أساساً للحكم في بلادنا ، والذي يجب على نوابنا لمنفعة مصر أن يجعلوا مبادئه هي رائدهم في التشريع ويصدروا عن قواعده في محاسبة النظار على ما يجري من الحوادث في نظاراتهم . يجعلوا قواعد مذهب الحرية هي المقياس لحسن التصرف في الشئون العامة . ذلك لأن مذهب الحرية ، هو أنفع المذاهب في كل البلاد على العموم ، وفي مصر نا على الخصوص. فيه التوفيق واضح بين مصلحة الفرد ومصلحة المجموع . فيه مصلحة الامة ومصلحة الحكومة جميعاً .

الجريدة في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩١٣ العدد ٢٠٦٨

أما ما يتعلق بمصلحة الفرد ، فان سياسة البلاد على مذهب الحرية تكفل له حريته الشخصية بجميع مظاهرها التي ذكرناها : حرية العمل والترك، حرية الفكر والاعتقاد، حرية الرأي ونشره بالخطابة والكتابة والتعليم ، تكفل له ذلك في حدود ضرر الغير ولا تجعل للحكومة عليه سلطاناً إلاّ في الأعمال التي أوجبت الضرورة توليتها إياها ، وفي حفظ الأمن داخل البلاد والدفاع عن الوطن .

ترون أن التضحية التي يضحيها الفرد للجمعية جرياً على هذا المذهب هي أقل ما يمكن تضحيته في حين ان المذاهب الاخرى التي لا نتردد في أن نسميها جميعاً مذاهب الاستبداد، مذاهب القسر والقوة، مذاهب الاستعباد، فانها جميعاً تضحي الفرد ومنافعه، للحكومة أو للمجموع من غير مبالاة . نعم هي كلها استبدادية ، والخلاف بينها ليس واقعاً إلاّ بالنسبة لليد المستبدة . ففي الملكية المستبد فيها رجل واحد يضحي حرية الافراد ومنافعهم على مذبح آرائه وشهواته او تخير الرعية على ما يقولون . وفي حكومة الأشراف الاستبداد واقع من جماعة الحاكمين على جماعة المحكومين ، يسخرونهم في كل شيء لمصلحتهم ولا يعدمون كتّاباً ينصرون مذهبهم، فيقولون ان استعباد الناس هو لمصالحهم ولست أدري للعبد منفعة بعد أن تعطل في نفسه أصل كل سعادة وكل منفعة، وهو الحرية . لا أدري هل يعيش العبد عيشة انسانية بعد أن جرد بالاستعباد من حلي الشرف ، إذ لا شرف إلاّ مع الحرية . وبعد أن أطفئت في صدره نار الأطماع ولا تطمع إلاّ مع الحرية . انه بعد ذلك أولى بأن يعيش عيشة نباتية هي أشبه بالموت منها بالحياة . كذلك في الحكومة الاشتراكية لو ان الاستبداد واقع من جميع الناس لخفت ويلاته ولكن المعقول هو ان الاستبداد في هذا النوع من الحكومة واقع من نواب الامة على الامة، أو من الفرقة ذات النفوذ الأقوى على جميع الفرق الأخرى . كله استبداد في استبداد . وظننا أنه لو لم تقم قائمة مذهب الحرية فنضع للحكومات هذه الحدود التي ذكرنا لما أمكن للمدنية الحديثة أن تخطو بالعمران هذه الخطوات الواسعات .

الاستبداد أخص صفات الحكومة مهما كان نوعها ، ملكية أو دستورية، ولا يمنعها إلاّ خوف السقوط . والظاهر من تاريخ أعمال الفرد وأعمال الحكومات في كل الأزمنة والأمكنة، أن الاستبداد صفة لازمة له لا تفارقه إلاّ بالموت أو بالضعف . (الظلم كمين في النفس، القوة تظهره والضعف يخفيه) . فمن الضروري أن يكون للحاكم حدود معينة تعييناً واضحاً على طريق التحديد والضبط، لا على طريق الشيوع والتسامح في المعاني .

حدود لا يتخطاها حتى يأمن الناس نتائج استبداده وظلمه . وإلاّ فانه إذا كان معنى وجودنا في الجمعية أن نعيش أرقاء فأكرم بحياة العزلة ، أو بالحياة الحيوانية ، في بطون الأودية ، أو في قمم الجبال . ان كان ماينال الفرد من الجمعية هو المكايدة والاهانة لالذنب جناه إلاّ انه ضعيف ، فبعداً للجمعية . كلاّ ان مذهب الحرّيين يحدد هذه السلطة ، سلطة الحكومة في استتباب الأمن والدفاع عن الوطن ، ويضمن للفرد بعد ذلك أن يعيش عيشة متفقة مع آماله من الرقي ، ويعينه على العيشة في ظلال الحرية والشرف اللائق بالانسان .

مصلحة الفرد من تدبير الأمة على مذهب الحرية واضحة بما ذكرنا ، وبأن الحرية وحدها هي الكافلة لرقيه في الفهم والعلم والقوة والعمل ليصل الى اطفاء هذا الشوق الذي يتأجج بين ضلوعه ، شوق الوصول الى الكمال . تلك هي منفعة الناس دائرة مع مذهب الحرية وجوداً وعدماً ، فاذا تعطلت قواعد الحرية ، تعطلت منفعتهم واعتورهم الضعف وسوء الحال .

أما الحكومة فان مذهب الحرية نافع جد النفع لها . نافع منفعة ثابتة الدعائم ، لاتزعزعها الغِيَر وصروف الزمان . ذلك بأن مذهب الحرية يقوي الأفراد فيقومون تحت أعينها بجليل الأعمال التي لا تتأخر عن أن تنسبها الحكومة الى ذاتها ، وحسن تصرفها ، وفضل رعايتها . فتكسب بذلك الاغتباط ، وتدوم شهرتها الضرورية لبقائها . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، فان مذهب الحرية يحمي الحكومة من شر نفسها وسوء نتائج استبدادها . لأن مذهب الحرية يجعل الحكومة خفيفة الحمل على الناس محبوبة لديهم . فتصير بذلك طويلة العمر ذات أمل صادق في البناء . ان محبة الشعب هي الوسيلة الوحيدة لنجاح الحكومة في أعمالها ، وبقائها في مركزها . ولسنا نجد للحكومة مذهباً للحكم يجيء بمحبة الشعب الاّ مذهباً كثير المغانم ، قليل المغارم ، مؤلفاً من طبائع الانسان ، وهو مذهب الحرية . أما المذاهب الأخرى ، فالاعتماد فيها على القوة والاكراه ، وهيهات أن يحب المرء الحكومة بالنبوت . هيهات ان يكون الاكراه في الحكم وسيلة لبقائها يستحيل أن يبقى القوي قويّاً الى الأبد ، والضعيف ضعيفاً الى الأبد . فاذا وقعت الحكومة القوية في اشراك الضعف ، تبرمت الأمة بقوتها ، وتغيرت لها ، وألقت عن عاتقها حملها انتقاماً ، والانتقام طبيعي في الناس ، وخروجاً من حال الاستعباد الى حال الحرية ، وشوق الأسير الى الحرية أشد ما يكون .

تلك نظرية صحيحة ، هوى اليها العقل، وأثبتها الحكماء، وأيدتها وقائع التاريخ، فخيرٌ للافراد وخيرٌ للحكومة أن يكون مذهب تدبير الأمة في تشريعها ، وانماط تنفيذ القوانين، هو مذهب الحرية .

نوابنا — لبثنا أزماناً طوالاً تدبرنا القوة والاكراه ، تدبرنا القوة في علاقاتنا بعضنا مع بعض ، وفي علاقاتنا مع الحكومة . كانت القوة هي الواسطة الوحيدة لاطاعة اوامر الحكومة في الجيش ، وفي البوليس ، وفي الزراعة والصناعة والتجارة، وفي اداء ما للميري ، وفي اداء ديون الأفراد ، وفي تحقيق الجنايات، وفي تنفيذ أوامر العمدة،وفي كل شيء ، حتى في الزواج . كل قوي يسخر كل ضعيف على الترتيب،والذي لايجد من الناس أضعف منه ، يستقوى على زوجته المسكينة ، وأولاده الصغار، ذلك لأن روح الاكراه التي استوطنت البلاد،وأقامت في ربوعها مع حكومات الظلم،سرت في نفوس الأفراد ، ولا تزال بعض معاملاتنا تدل على ان مصرنا لم تبرأ نهائيًّا من هذا الداء القديم ،ذي الأعراض المتنوعة الفاشية في القول حتى في مواطن التلطف والاستعطاف . تلك روح خبيثة كادت تودي بروح المحبة والألفة.

نوابنا — ان الناس على العموم،وفي أمتنا على الخصوص يقلدون الحكام ويعتنقون مذاهب حكمهم بغاية السهولة،يطبقونها في أعمالهم المختلفة . وهم مستعدون بضرورات الحال للتأسي بما يقع من السلطات العليا في التشريع . ومهما قيل من أن الأمة تصبغ قوانينها بصبغتها، فاني قائل، والدليل بين يدي، إن بين التشريع وأخلاق الأمة تفاعلاً متبادلاً من الفريقين . فكما أن الأمة تصبغ قوانينها في التنفيذ بصبغتها ، كذلك القوانين تصبغ عادات الأمة وأخلاقها بقواعدها . فاذا كانت قاعدة التقنين هي قاعدة الحريين ، أمكننا بالزمان أن ننفي من نفوسنا طبائع الاستبداد ، ونأخذ بعده بزمام عيشة راضية في ظلال الحرية .

نوابنا — نقول ما نقول ، ولا نستطيع أن نرجو في المستقبل القريب أن ينفرد مذهب الحريين بسلطة التشريع في البلاد، ولكن ما لايدرك كله ، لايترك كله،فبقدر ما نضع من قواعد الحرية في تشريعنا ، نقتل من جذور الاستبداد في صدورنا . وبمقدار ما تؤسس الحكومة على محبة الناس ، ومعرفة الواجب ، يشتد رجاؤنا في النهوض بمصر العزيزة من درك الانحطاط ، الى الدرجة اللائقة بكرامتها بين الأوطان .

خاتمة

بسطنا القول بقدر الحاجة في (مذهب الحريين) الذي تسميه الصحافة عندنا (مذهب الأحرار) يقولون (حكومة الأحرار) جرياً على غير الناس . وكنا نحب أن نتبع العرف ، لولا حب البعد عن استعمال اللفظ مشتركاً بين الأحرار ، وبين أنصار الحرية ، مع وجود اللفظ الخاص بأنصار الحرية ، وهو لفظ (الحريين) .

بسطنا القول في ذلك المذهب وقد يطلب القراء تحديده تحديداً يسهل تطبيقه ويجعل صورته في النفوس ثابتة غير مختلطة بصور المذاهب الأخرى .

الواقع ان الحدود العملية لهذا المذهب كثيرة الاختلاف باختلاف الأوطان . فان حدوده في الولايات المتحدة تخالف حدوده في انكلترا ، وحدوده في انكلترا تخالف حدوده في فرنسا ، اختلافاً تابعاً لميول الاهالي واستعدادهم ، وشكل الحكومة التي تحكمهم ، ومركز البلاد التي يقطنونها ، ودرجتها من الطمأنينة على حدودها ، أو قلقها من غارة أجنبية تفاجئها .

وعلى نسبة استغناء الأفراد والجاميع الحرة عن مداخلة الحكومة بالطرق الاكراهية والقوانين الاكراهية في الأعمال الخارجة عن أعمال الامن العام داخل البلاد والدفاع عن الوطن .

أما أكثر البلاد اطلاقاً لتنفيذ مذهب الحريين فهي الممالك المتحدة ويليها في ذلك انكلترا . وأما فرنسا فان الحريين فيها أقلية يظن ان أكثرهم من البونابرتية والملكيين وأهل الكنيسة . فسيقال ماذا تريدون أنتم المصريون من الحدود لتنفيذ مذهب الحرية ؟ .

نحن لسنا غافلين عن تقدير الظروف السياسية التي نحن فيها تقديراً صحيحاً ذا

الجريدة في ١ من يناير سنة ١٩١٤ العدد ٢٠٦٩

أثر فعلي في نظاماتنا . ولسنا كذلك من فرط الادعاء بحيث نطلب تقليد انكلترا دفعة واحدة ومن غير أن يكون لنا ما لها في تاريخ الحرية .

لا نطلب أن نكون مثل أهل الصتر يسمح لهم أن يغضبوا من الحكومة لأنها تشرع الهوم رول — الاستقلال الاداري لارلندا — جرياً على مذهب الحريين في الحكم ، يسمح لهم أن يغضبوا ، ثم يسمح لهم أن يقفوا في وجه الحكومة ينذرونها بسوء العاقبة إذا هي لم ترجع عن مشروعها ، ثم لم يكفهم الانذار القولي ، بل أخذوا يعبئون جيشاً جراراً كامل العدد والعدد تحت قيادة قواد كبار معروفين محترمين يأتون له بالسلاح من انكلترا نفسها في الصناديق ، يفعلون كل ذلك تحت أعين الحكومة ليحاربوا جيش الحكومة إذا هي لم تنزل عن مشروعها ، أو على الأقل إذا هي لم تقدم لهم عنه الترضية التي ترضى بها نفوسهم . والحكومة في كل ذلك لا تحرّك ساكناً ، ولا تهيج طائراً ، ولا ترغي وتزبد ، وتأخذها العزة بالاثم ، فتضرب الضربة القاضية ، تأخذ بها البريء قبل المسيء ، وترهق الناس خوفاً من سلطانها كما كانت تفعل حكومة أخرى بعيدة نظاماتها عن مذهب الحرية . كذلك قام النساء المطالبات بحق الانتخاب يجلن في الهوادع ويقمن المظاهرات السلمية وغير السلمية ، يضربن الوزراء ويحرقن بيوت الكبراء ، ويلقين القنابل المفرقعة في كل ناحية ، ليكرهن الرأي العام على موافقتهن وليلجئن الحكومة الى إجابة طلبهن . ومع ذلك لم تصادرهن الحكومة شيئاً من حريتهن ولم تشرع في البلاد قانوناً يحد مثل هذه الحرية التي أقل ما كلفت البلاد من الخسائر المادية نحو مليون من الجنيهات ، في هذه السنة الماضية وحدها . بله القلق الذي أقلق خواطر الحكام ورجال السياسة الذين لا يوافقون على اعطاء النساء حق الانتخاب .

* * *

ذلك وإن شأننا في بلادنا على النقيض من هذه الحرية بالتمام . فان نوابنا سامحهم الله عزّ عليهم أن تمرح بعض الصحف الصغرى على حسابهم . فلم يجرأوا أو لم يشاؤوا أن يطلبوا تنفيذ القانون العام على جرائم القذف الصحافية ، ولم يريدوا أن يعرضوا أفرادهم للمرافعة أمام المحاكم ، ولكنهم رأوا إن أسهل طريقة للاشتفاء من خصومهم قتل حرية الكتابة في البلاد فجاؤوا في الجمعية العمومية يقرون أن مصر لا تستأهل الحرية الشخصية التي أنعم الله بها على كل مخلوقاته . قرّروا ذلك فأبى اللورد كرومر أن تنفذ الحكومة ذلك القرار — لست أتهم نوابنا بسوء القصد ، وبأنهم حقيقة أرادوا

تأخير بلادهم في مدارج الفلاح ، ولكنهم ما عرفوا أن الحرية الشخصية أساس لكل رقي اجتماعي واقتصادي وسياسي . أنهم بعد ذلك تجرّعوا حسرات الندم على ما فرطوا في مصلحة البلاد جرياً وراء العجلة ، وعدم تدبر المستقبل. كذلك فعل نوابنا في الجمعية العمومية سنة ١٩٠٢ ، وكذلك أبت الحكومة أن تنفذ هذا القرار لأن الحكومة وقتئذٍ كانت تسير على نحو من مذهب الحريين . فلما تغيرت الحال واشتد قلم الصحف في انتقاد الحكومة ، وكانت إذ ذاك لا يهمها احترام مذهب الحرية ، بل أرادت أن تسمي نفسها حكومة أبوية تخدمنا من حيث نريد ، ومن حيث لا نريد ، صبرنا أم جزعنا ، أم غضبنا ، ما لنا عندها من شفيع . فبعثت قانون المطبوعات وضيقت على الكتّاب المتبعين سبيل القصد في زمرة المسرفين . ثم رأت ذلك غير كافٍ في تضييق الحرية الشخصية ، فعبست لمبادىء الحرية ، وأخرست الألسن ، وقصفت الأقلام .

وهي على ذلك تدير شئوننا برحمة الآباء ، وتدبر العلماء ، وحصافة الحكماء . أقول لا نستطيع أن نطلب اليوم أن تكون حدود الحرية عندنا هي حدودها في أمريكا وفي انكلترا او فرنسا . ولو أردنا ذلك لما أردنا شططاً ، ولكن ان لم نستطع ما نريد ، فلنرد ما نستطيع .

• • •

نوابنا — نستطيع أن نجعل حرية الكتابة والخطابة غير محدودة إلاّ بحدود القانون العام . نستطيع أن نفر بعض الفرار من مبادىء الحكومة الأبوية الى حكومة الحرية . فان الحكومة الأبوية معناها — في عرفنا — أنها تسهل للفرد أن ينام على فرش الخمول ، وأن يترك الحكومة تفكر في حاله بالنيابة عنه . وتقوم حارساً بينه وبين شهواته البريئة والأثيمة على السواء . تحلله من ربقة المسئولية عن شخصه وعن وطنه ! أو لم نشبع من هذا الصنف من الحكومات ، وقد تعاقبت علينا الأزمان الطوال !! كم يخدع المرء نفسه في هذه الحياة ! . نستطيع أن نقول للحكومة كوني من الصرامة على ما تشائين وتشاء لك المحافظة على الأمن العام وعلى الدفاع عن الوطن . ولتطلبي منا المال اللازم لهذين الغرضين ، ولاستقلال القضاء . ندفع هذا المال بسخاء ، ولكنه لا يحق لها أن تأخذ فوق المال وفوق حرية أبنائنا الذين يشتغلون بالبوليس وبالجيش ، لا يحق لها أن تأخذ فوق ذلك من الحرية الشخصية بعنوان المحافظة على الأمن العام .

نستطيع ان نلتمس مع الحكومة بعض الشيء في المشروعات الاقتصادية ، ونبيح لها المداخلة فيها لحماية الزراعة الوطنية ، والتجارة الوطنية ، والصناعة الوطنية ونشر التعليم، على أن يكون ملحوظاً في ذلك انه مؤقت ، غير دائم كما يجب أن يشتم في كل مشروع من المشروعات رائحة الميل الى تحرير الناس من ربقة الحكومة الأبوية ، التي تعمل بمحض ارادتها، وتنسب الى نفسها التفرد بالقدرة والخبرة في كل شيء من الشئون

على أن العمل وحده هو الذي يكفل بيان الضرورات التي تحدد في تشريعنا المصري مذهب الحرية في الجزئيات . ومن العسف الجزم بأننا نستطيع تنفيذ هذا المذهب بجميع توابعه في بلادنا من حيث العهد بالحرية حديث جداً . حديث في نفوس الأفراد، حديث في روح الحكومة المصرية .

• • •

نوابنا — تلك طائفة من أفكار الحريين في بلادنا ، نرفعها اليكم ، ونؤكد لكم أن في مصر رجالاً كثيري العدد ، يدينون بمذهب الحرية ، ويرونه المذهب النافع لنا ، يؤيدونكم في تنفيذه على قدر المستطاع بكل ما يقدرون عليه .



الكتاب الرابع

مشاهدات عامة

اليأس — الحال الاخلاقية — حالنا الاقتصادية —

حالنا السياسية — مشاهدة بسيكولوجية —

اليأس

قال أحدهم كلمة يحض الناس بها على وجوب تضحية شيء من المنافع الشخصية والأعراض المالية للمصلحة العمومية، فجاءه أستاذ شيخ يقول له قولة اشفاق : ما كنت أظن أن الغفلة تصل بك الى هذا الحد ؟ تطلب التضحية في هذه البلاد ومن هذه الأمة ! قالها في قالب الثناء على غيرة صاحبه ، والاشفاق عليه من أنه يضيع وقته سدًى . ذلك هو رأي الشيخ في قومه .

سمعت ضابطاً عظيماً يتكلم عن سرعة تنقل سكان القاهرة من الأحياء القديمة الى الضواحي الجديدة ، فكان تعبيره عن قومه هكذا : ان المصريين كالبراغيث يحبون النطّ من مكان الى مكان .

يظن بعضنا بل بعض قادة الأفكار عندنا ، أن صلاحنا ورقينا كلاهما موقوف على سلامة تركيا وقوتها، كما ظنّ غيرهم في الماضي ان استقلال مصر، لا يكون الاّ نفحة من نفحات فرنسا أو المانيا . ولا يفسرون ذلك الاّ بأن المصريين أقل استعداداً وأضعف همة من أن يقوموا بالواجب عليهم لأنفسهم ، كان ذلك تقدير قادة الرأي العام لقومهم ، ولا يزال من هذا الفهم في أذهان بعض الناس ، آثار الى الآن .

سمعت مصريًا اختلف مع كمساري الترام على شيء لا أدري ما هو . يقول له والله أولاد العرب ما ينفعون في شيء . ومهما حنث هذا الحانق في يمينه ، فلك على الأقل فكرته هو وطائفته في تقدير كفاءة المصري .

وكان كثرة الأمثال القديمة المضروبة في هذا المعنى وما يقوله كل امرىء يظن أن موظفاً مصريًا ظلمه ، كل ذلك يغنينا عن الافاضة في ايراد المشاهدات المحزنة التي أقل ما تدل عليه تسامح الناس في احترام قوميتهم الاحترام الذي يتفق مع فضيلة عزة النفس من الصعب على الفرد التسامح في أن يبخس نفسه حقها أو أن يعبر عن عائلته خاصة تعبيرات جارحة ، ومحشوة بألفاظ الامتهان وعدم المبالاة . لأن حب الذات

الجريدة في ١٤ من سبتمبر سنة ١٩١٣ العدد ١٩٧٩

الذي هو طبيعي في الانسان والذي هو مصدر أعماله في هذه الدنيا، يجعله لا يحتمل الحط من مقامه، ولا من مقام عائلته، وعشيرته التي اليها ينسب، وبها كان فخره في كل الأزمان الماضية الى الآن. وعلى هذا التقدير إذا أردنا ان نتلمس علة ما يقع فيه بعضنا من التسامح في الحط من كرامة المصريين مع محافظة هذا البعض على كرامتهم الذاتية، وجدنا هذه العلة في اليأس من الاصلاح، كأنما السياسي قد سبب حالة عصبية شبيهة بتلك الحالة التي يكون فيها المرء غير الوقور، صريع الانفعال حين يقع في خطأ فيكون اعتذاره عنه أن يسب نفسه بأقبح السباب، يلعن نفسه وأهله ليكفر عن خطئه، وما هو بمكفر عنه شيئاً. ولا فائدة من هذه النوبة العصبية إلاّ الوقوع في السخرية. كذلك أصحابنا أنساهم اليأس أقدارهم، والاحترام الواجب لقوميتهم، فكأنهم حين يتكلمون عن المصريين في حال العصبية، لا يبالون جرحوا عواطف القومية المصرية، أم حطوا من كرامتهم الذاتيـة، إذ يقول أحدهم: (تلك أمة لا تنفع) أو (تلك أمة عبيـد) أو . . . أو . . . الى آخر ما يقول المسرفون على أنفسهم في المناظر (الصالونات).

حاشاهم أن تكون قد هانت عليهم أنفسهم، فهانت عليهم قوميتهم، كالذين يأتون شهوداً في التحقيقات الجنائية. يعتذرون عن كذبهم أو سوء فهمهم، فيقولون للمحقق (نحن بهائم يا بيك) أو كبعض العمد والاعيان الذين يقولون دائماً وفي كل موطن (ان الفلاحين بهائم) صيغ كاذبة خاطئة ورثوها عن حكامهم الأجانب الأقدمين. فان الفلاح المصري أذكى فؤاداً، وأحمى أنفاً من أن يكون بهيمة، أو يرضى بهذا الوصف المخسيس. لذلك لا أكاد أظن علة لتسامح بعض النـاس في انتقاص أمته أو التعبير عنها بغير ألفاظ الاحترام والتمدح إلاّ اليأس والتطير من المستقبل. قد يكون لقلة فهم القومية المصرية، وقلة الاعتقاد بنتائجها، دخل في هذا التسامح المعيب. ولكن المشاهدة تدل على أن الاحساس باليأس من تحقيق الأطماع المصرية، هو الذي أودى برأس الفضائل الاجتماعية وهو احترام القومية.

بقي علينا أن ننظر فيما إذا كان لهـذا اليأس الأثيم محل من الوجود بحق في قلوب المصريين.

ليس استقلال الأمم بضاعة حاضرة تشتري. ولكنه نتيجة ضرورية لعمل متعب طويل. إنه الثمرة الناضجة للكفاءات المختلفة غرسناها وتعهدناها، وانتظرنا عليها

الزمان الكافي لاستوائها ، وجني ثمارها . وما أطيش الاحلام التي نظن هيناً علينا أن نلمّ شعثنا وندعم جامعتنا . ونتحد في وضع صيغة أطماعنا . ثم نأخذ قواعد المدنية الحديثة وعلومها وطرائقها في التعليم والتربية ، ونربي في أنفسنا كفاءاتها المختلفة ، أخلاقية واقتصادية وسياسية ، لنستطيع الوقوف في ميدان المزاحمة الدولية ، ثم نشهر استقلالنا ، كل ذلك في جيل واحد ، أو نيأس من تحقيق مطامعنا . ان الذين يبغون ذلك يريدوننا على أن نغير طبائع الأشياء ، ونلغي قوانين الوجود ، ونجحد فعل الزمان ، بل نجحد تعلق المسببات بالأسباب . سبحان الله ما كان لنا قدرة إلاّ على الانتفاع بالموجود والسير على سنن الوجود .

نحن أمة محترمة ، ولدت التمدن مرتين . وقعت في المرض ، وتغيرت أسباب القوة والمنعة ، وتكيفت المرافق الانسانية وعلل النجاح بكيفيات ظلّ تطورها غريباً عنها بحكم المرض . ثم نشطت الأمة من عقالها ، وأخذت بالتعاليم الحديثة وبأسباب القوة ، فما ينقصها إلاّ الاستمرار في سيرها الى الأمام ، والزمن الكافي لقطع مراحل الطريق الى الاستقلال . فما وجه اليأس .

انما يكون اليأس اذا وقفت الامة أو تقهقرت . وما هي بالواقفة ولا بالمتأخرة في العمل لتحصيل أية كفاءة من الكفاءات الاخلاقية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية . وإنا موردو المظاهر الحسية لذلك الرقي في المقالات التالية ، ليثبت ان اليأس الذي هو علة لعدم احترام القومية ، ومسبة لوطننا العزيز ، هو مع ذلك لا محل له من التطرق الى النفوس . وان حالنا اليوم باعثة على الرجاء الصحيح لسعادة مصر والمصريين .



الحال الاخلاقية

حالنا الأخلاقيـة ما لها ؟ كيف تكون داعية اليأس من الصلاح ؟ انها تغيرت عن ذي قبل ، ولـكنها تغيرت الى ما ينفع الجمعية المدنية ، ويؤكد روابط الوحدة القوميـة . تغيرت عن ذي قبل ، وأشد الناس ملاحظة لتغيرها ، وتطيراً بهذا التغيير ، هم أهل الجيل المـاضي منا . انهم يرون البنين أقل طاعة لآبائهم عن ذي قبل ، ويرونهم حتى البررة منهم ، قد نزعوا عنهم ثوب الآلية ، وأخذوا يطمعون في ان يكون لهم وجود خاص وشخصية ورأي في دائرة عملهم الضيقة ، وأصبحوا يطيعون آباءهم طاعة صادرة عن محبة وروية وتقدير لواجب الطاعة . ويعرفون ان الطاعة يستحيل أن تـكون واجباً إلاّ اذا كانت معينة الحدود ، والاّ كانت واجباً مستحيل الأداء . فطاعة أبناء اليوم طاعة مقصودة ، وواجب يؤدي . وما كانت طاعة أبناء الأمس الاّ اتباع صراط مضروب ، ليس لفكرة الواجب فيها أثر . تلك كانت النتيجة اللازمة للحكم الاستبدادي القديم ، أو مظهر من مظاهر طبائع الاستبداد . وكانت رسوم الطاعة في الطبقـة الوسطى ، بل في العليا رسوماً مضحكة . كان لا يجلس الشباب في حضرة أبيه ، فاذا أمره بالجلوس جلس على طرف الـكرسي ، وثنى ساقيه ، وأخفى قدميه ، كأنما عورة تحت الـكرسي ، ووضع يديه على ركبتيه ، شأن المجرم الخائف أمام الملك الظالم ، كأن العلاقة بينه وبين أبيه علاقة محكوم ضعيف بحاكم مستبد . ومن البعيد أن يدل هذا المظهر على محبة وحنان متبادلين بين رجلين هذا مجلسهما . ذلك وما يتمشى معه من المظاهر التي كانت تسمى مظاهر الأدب والطاعة ، رسوم لا نعرفها في آبائنا الأولين . وانما هي فيوض أفاضها الحـكم الظالم على العائلات فصبغها بصبغته حتى جعل العائلة الصغيرة نموذجاً تامًّا من الحـكومة الظالمة . ليس للمحكومين من الأزواج والبنين والبنات والخدم من الأمر في الدار الشركة بين الجميع الاّ ما للرعية من الأمر في الوطن أمام

الجريدة في ١٧ من سبتمبر سنة ١٩١٣ العدد ١٩٨٢

الحاكم بأمره، القادر على ما يريد من خير المنافع وشر الشهوات . ولئن أردنا الخروج من تحت الاستبداد الشديد، الى نظام حرية الأفراد، فما يكون خروج الأبناء من حظيرة الضعة، وتعطيل ملكات نفوسهم، الا بشيراً ببزوغ النفوس حقيقةً الى الحرية . وإمارة أننا في ميولنا العامة، وأخلاقنا الاجتماعية، في تقدم الى الأمام، في صلاح لا في فساد كما يظنون . لست أنكر أن في الروابط العائلية شيئاً من الاضطراب، ولكنه نتيجة طبيعية لحال الانتقال التي نبلوها الآن، فاذا سكن هذا الاضطراب بالزمان، صار بنو اليوم قرّة عين لآبائهم، لهم منهم ما شاءوا من طاعة معقولة. طاعة الأحرار المختارين لا طاعة العبيد المكروهين . أكان من السهل علينا أن نبني صرح الحرية التي نبغي بصفات العبودية التي كانت هي القواعد لبناء الاستبداد ! آتوا أبناءكم من الحرية القسط الكافي لتمرنهم على الفكر والعمل باستقلال، تخدموا بذلك أنفسكم وأوطانكم. يدل على حبكم الحرية حقيقة، ميلكم للتمتع بها، واحتقاركم لكل معنى من معاني الاستبداد . ومن الخطأ الفاضح أن تكون أخلاق الحرية، ولو ناقصة، هي داعية اليأس من الصلاح . وما صلاحنا الا الحرية .

• • •

يرى اليائسون شيئا آخر . يرون كثيراً من الناس يجرأون على الدخول فيما لا يعلمون ومزاولة ما لا قدرة لهم عليه من الأعمال . يرون الفوضى في البلاد فيما يتعلق بتقدير الناس بعضهم بعضاً . بل في تقدير الحسن والسيئ من الصفات والأخلاق، ويرون كمية الحياء الذي عهدوه يقل من وجوه الناس . ويرون نتائج ذلك في فشو الكذب، وعدم المبالاة، وفي حال الأمن العام. يرون ذلك داعية اليأس، ونراه داعية الرجاء.

ما كنا في هذا الصدد لنقيس حالنا الأخلاقية الجديدة على الكمال، لنعرف في أية درجة نحن . بل الواجب علينا هو أن نوازن بين حالنا الحاضرة وبين حالنا الماضية . وحسبنا رجاء أن نكون اليوم أقوم أخلاقاً منا بالأمس . كان المشاهد أيام الاستبداد أن دائرة الحياء ودائرة الخوف غير محدودتين، فكان معنى الحياء، فانياً في معنى الخوف، ذلك المعنى الجم الذي كان يحجب في نفوسنا نحن الرعية جميع المعاني الأخرى . فمن الصعب علينا أن نظن أن الحياء كان وفيراً في النفوس، فجاء الجيل الحاضر يؤدي بفضيلته : ان الذي يستحي من الله ومن نفسه ومن الناس لا يستطيع أن يكذب . وقد كان الكذب في الزمن الماضي أشمل منه الآن، لأنه كان الوسيلة الوحيدة للخلاص

من وجه الحاكم الظالم الذي يجلد الناس ضرباً بالسياط في غير حد ، ومن غير قانون مكتوب ، ولا جريمة معروفة . ولا شك في أن أكثر الناس كذباً أقلهم حياء فليسا محى اليأس من صلاحنا ، اذا قلت ان هذا الزمن وحده هو الذي يصح فيه أن نقدر معنى الحياء ، ما دام هذا الحياء في زمن الاستبداد لا يستطيع أن ينفصل تماماً عن دائرة الخوف ، ليكون له مظاهر خاصة به ، فالاستدلال بعدم الحياء للحط من درجتنا الاخلاقية الحالية ، غير مسلم . أما جرأة الناس على مزاولة ما لا يعرفونه فتلك أمارة حسنة ، لأن الناس ما يكونوا قبل ليشتغلوا بالأعمال العامة ، ولا يفكر أحد إلاّ في نفسه هو . وما الاشتغال بالأعمال العمومية عن هدى أو غير هدى ، إلاّ مظهر من مظاهر الحرية السياسية ، وحب التقدم في المدنية . هذا المعنى لم يكن أن يعطل من الوجود في بلد فيها الحرية قليلة أو كثيرة ، فاذا لم يجد له عمالاً أكفاء ، اتخذ عماله من حيث ما يكون . وكذلك كان الشأن في كثير من الأعمال الحرة في مصر ، وأخص بالذكر المحاماة فانها ابتدأت بعمال مناسبين لوقتهم ، ولم تكن حالة احترامها مقوية شهوة المتعلمين للدخول فيها ، ولكنها بالزمن أصبحت في بلادنا والحمد لله من أرقى المشاغل الانسانية . فالذي يشكو منه أصحابنا ويعتبرونه داعية اليأس ليس هو في الحقيقة إلاّ بشرى خير وطليعة رجاء .

على ان الأخلاق التي ينبغي أن تكون محلاً للنظر ومقياساً لتقدم الأمة أو تأخرها هي الفضائل الاجتماعية ، حب الحرية وهو متقدم عندنا عن الأول ، ومظاهره هي التي يشتكي منها الآن استعجالاً للكمال ، وانصرافاً عن تقدير ما يفعل الزمان . وحب العدل وقد بدت مظاهره فينا في مواطن عديدة أشهرها قضية دنشواي . فاني لا أشك انه كان يوجد في الزمان دنشوايات كثيرة ، ولم يعرف ان الأمة استاءت وأظهرت استياءها منها ، كما أظهرت استياءها من حادثة دنشواي ، بل ولا كما أظهرت استياءها من حادثة البلينا وإباء الضيم ، واحترام القانون ، وبالجملة كل ما من شأنه تقوية الروابط بين أفراد الأمة الواحدة فهو فضيلة اجتماعية . ولا شك في أن تلك الفضائل ان لم تكن معدومة بالمرة في الزمن الماضي فانها كانت كوميض ضئيل ، لا يلبث أن تحجبه غيوم الظلم الكثيفة .

فحالنا من حيث الأخلاق الاجتماعية أرقى بكثير عن ذي قبل ، وهذا من شأنه أن يدعو الى الرجاء لا الى القنوط .

على اني شديد الاعتقاد بفعل الوراثة في الاخلاق . لذلك لا أستطيع بحال أن أدعي أن أخلاقنا الاجتماعية ، سلمت نهائيًا من طبائع الاستبداد ، وأصبحت تضارع أخلاق الأمم البالغة حدود القوة . كلا . يخدع نفسه وقومه من يظن أن أخلاق الأمم تنقه من أمراضها من العشية الى الصباح . بل لا بدّ من التربية وفعل الزمان بالتوريث . ولكن الحاضر الشاهد هو أن لنا اليوم من الأخلاق الاجتماعية ، ما يتناسب مع حالنا العلمية والاقتصادية ، وينفق مع أطماعنا السياسية المتواضعة .

حال تؤيد رجاءنا في الصلاح ، وتقوي أطماعنا ، وتشد عضدنا ، في السعي الى طلب الاستقلال .



حالنا الاقتصادية

السياسة خادم الاقتصاد ، والثروة أكبر القوى السياسية . ومن المشاهدات العامة ان البلاد الزراعية ، أي بلاد السهول ، لا تطمع عادةً في الحرية ، ولا في شرف الاستقلال ، الا بعد أن تبلغ حاجتها من الثروة . وحيثما كان الفقر عند الفلاحين ، كان الضعف والسكون الى الذل . وقد كنا في الزمن الماضي من الفقر وعدم الأمن على اليسير الذي في أيدينا ، لا نستطيع أن نقف في وجه الحاكم الظالم ، وقفة الأبي ، ولا يرد في خاطرنا أن نحاسبه على أعماله ، بوصف انه في الحقيقة وكيل . بل كنا نظن طاعته حتى في المنكر ، واجباً مقدساً . درجنا على ذلك واعتبرنا الحاكم راعياً ونحن الرعية ، وأخذنا نصبغ رغبته بألوان الرغبة ، ونعبر عن كراهتنا له بألفاظ الحب ، والتفاني في عشق شخصه الكريم .

كل ذلك كانت تأتيه الأفراد طمعاً في استعارة جاهه . وكان الجاه مورد الثروة ، ومأمناً من نهب المال الموجود . ومع ذلك فان حكام الشرق على العموم وحكام مصر على الخصوص من المماليك وغيرهم ، كان يعز عليهم أن يوفق أحد الفلاحين لجمع ثروة أو ينبه ذكره في الناس ، شأن الظالمين يخيفهم أن تتألف في الأمة طبقة قوية بعقلها ومالها تقف سداً منيعاً بين الحاكم الأكبر وبين تنفيذ شهواته الضارة في الشعب . كأنهم كانوا كلهم لويز الرابع عشر وريشليو ، وان العنصر الذي كان يحكم بلادنا كان لا يترك وسيلة الا اتخذها لامساً ما كنا فيه من الفقر والذل ، حتى بثوا في الناس ان الانتساب الى مصر سبة ومعرّة . وقد أراد المرحوم محمد علي باشا أن يعلي شأن مصر ، فصرّح في كتاب رسمي بأنه مصري ، ومع ذلك لم يتخذ أنصاره هذا التصريح قاعدة لغيرهم كما كان شأنهم معه ، بل ظنوه ضرباً من ضروب السياسة ، وكلمة قيلت لتأتي بالمقصود منها يومئذ ، ثم تموت . هذه الاعتبارات وما أنتجه الظلم والفتن من تقليل عدد السكان ، أي تقليل السواعد

الجريدة في ٢١ من سبتمبر سنة ١٩١٣ العدد ١٩٨٥

اللازمة لاستغلال الأرض الزراعيـة . كنا على ما وصف المؤرخون ، وعلى ما يصف الى اليوم شيوخنا ، كنا في فاقة مستديمة . ومن الصعب على بلدٍ تلك حالها أن تحرز ثقة أرباب الأموال في الخارج . تغيرت هذه الحال — وكل حال تتغير — وجد الأمن من الحاكم والعدل على نسبة ما ، وكثر عددنا فـكثر لذلك عدد العاملين في الأرض ، وكسبنا ثقة أهل الأموال يتنافسون الآن في استغلال أموالهم عندنا ، فترقت بذلك حالنا الاقتصادية ، وقارنها رقينا السياسي أيضاً ، فمن انكار المحسوس ان يظن ان حالنا الاقتصادية والسياسية ، داعية الى اليأس من صلاحنا ، او أنها غير داعية الى الرجاء . لا أقول اننا نسبح في رغد من العيش ، ولـكن المشاهد هو أننا في الزمن الحاضر أوفر منا ثروة ، وأقبل على الاشتغال بشئوننا العامة منا في الماضي . وما دمنا غير واقفين في مركزنا ولا متأخرين الى الوراء ، فما أدري ما حجة اليائسين ؟ ! ان المقياس المضبوط للثروة هو الثقة المستمرة ، والثقة في مصر تدل على نفسها بهذه الملايين التي تأتي كل يوم من أوروبا لتستغل في مصر ، ولست أنـكر أننا في السوق المالية في بلادنا ليس لنا وجود فاعل ، بل وجودنا منفعل ، لأننا مدينون دائماً غير دائنين ، ومستـغـلّين دائماً لا مستـغِـلّين ، كأننا نحن أجراء بسيطون ، نشتغل لانماء ثروة غيرنا ، ولا يكون لنا من كل هذا التعب إلاّ سد حاجاتنا اليومية على مقتضيات الحال ، لأنه ليس لنا بنوك مصرية ولا شركات تزاحم شركات استغلال الفلاحين . ولـكنا يجب علينـا أن نعترف أيضاً بأننا لم يكد يكن لنا في ماضينـا القريب وجود في السوق المالية العامة مطلقاً ، لا فاعل ولا منفعل ، ولم يكن للملـكية في نفوسنا القدر الذي لها الآن ، ولم نك أحراراً في الملكية ، بل كانت قوانين الحـكومة الى عهد غير بعيد ، تجعل الفلاح منتفعاً لا مالـكاً ، وملك رقبة الأرض للسلطان ، فاذا انتقلت المنفعـة بالميراث لم يكن انتقالهـا للورثة حرًّا ، بل للحاكم في ذلك نظر . كنا فوق ذلك في بعض الأزمان يكرهوننا على حيازة الارض لندفع عنها الضريبة ونعتبر ذلك مغنماً . أكان هذا دالا على حال من سعة العيش ، نحن فقدناها في هـذا الزمن الحاضر ، حتى يحل لرجل عاقل أن ييأس من صلاحنا ، اعتماداً على أننا نتأخر الى الوراء ؟

قد يجيء يوم يتم فيه اصلاح الارض المصرية القابلة للزراعة ، ثم لا يكون بعد هذا الاصلاح واحياء الموات إلاّ أن تبقى النسبة بين السكان وبين عدد الأطيان كما هي الآن أي نسبة ٢ الى ١ وقد لا يزيد ربع الفدان الواحد عما هو عليه الآن ، فيبقى دخل

الفرد في مصر في النهاية العظمى ٦ جنيهات أو سبعة في حين أن دخل الفرد في بعض الأمم قد يزيد على ثلاثين جنيهاً، وذلك فقر شديد، قد يكون كل ذلك صحيحاً، ولكن الذي نحن في صدده الآن هو تقرير ان حالنا الاقتصادية خير مما كانت عليه، فهي الى اليوم محل للرجاء ولا محل للقنوط. على اننا لا نعدم في المستقبل القريب أن يفكر رجالنا في تنويع حاصلات الارض والاستكثار من الصنوف الرائجة ومحاولة تقوية طرف من الزراعة والتجارة، يساعد الزراعة على تحسين حال الثروة في البلاد.

ولا شك في أن الملكية في مصر مثقلة بالديون، ولا أعرف وطناً غير وطننا قد وصل الى هذه الحال، ومثل هذه الحال تقضي عقلاً الى وقوف الثروة، وكفى بالوقوف تأخراً، وكفى به خطراً شديداً على البلاد. غير انه لا يوجد عندنا ما يحملنا على الاعتقاد بأننا قد عجزنا نهائياً عن أن تكون لنا في السوق يد فاعلة، وان الحال أو المستقبل القريب لا يمكننا من الابتداء بانشاء بنك وطني يكبر بالزمان ويكون فاتحة لغيره، حتى يأتي يوم تكون الأراضي المصرية مدينة للمصريين ان لم تكن كلها فأكثرها. وعلى ذلك لا يكون للدين الواقع على الأرض حساب في تقدير ثروة البلاد. اللهم اجعل هذا اليوم قريباً حتى لا يعم اليأس من الصلاح. وما اليأس الا مقولاً على الفناء.

لست أخشى ابتسامة القارىء يقول: ما فعل الله بمؤتمركم وبنكه، وما فشل من أمره، وما أظهرتم من الضعف للقيام بهذا المشروع، اذا كان مسألة حيوية كما قدر المؤتمر وكما تقولون! ؟ ذلك صحيح مع الأسف، ولكن مسألة البنك لم تفشل نهائياً، بل وجدت ظروفاً قد صرفت عنها الأمة والحكومة جميعاً، فهي لم تحيا تماماً، ولم تمت نهائياً، فيرثيها الراثون، ولكنها موجودة تنتظر ظرفاً يناسب نموها من أريحية الأمة وتدبرها، ومن رعاية الحكومة وكرمها، أو بعبارة أخرى من انتباه الأمة لأكبر مصلحة لها، ومن التفات الحكومة الى واجب متفق مع خططها الحالية، وحماية مصر بحماية مصلحتها المالية. الأمة قررت قرارها والحكومة وعدت بالمساعدة على التنفيذ. ولكن الفريقين لم يظهرا بعد ذلك من الهمة ما يليق بهما في مثل هذا المشروع الضروري. وكل وقت يجيء فيه ذكر هذا البنك لا أرى محلاً للاهتمام بكلمة قزروها كثيراً في هذا المشروع، وهي أن المصريين لا يستطيعون أن ينشئوا بنكاً كاملاً كبيراً، ولو فعلوا، لخنقته في مهده مزاحمة البنوك الكبرى في مصر. ذلك لأن المؤتمر المصري

ما أراد أن يلد رجلاً في سن الأربعين ليلة ولادته . ولكن أراد أن يوجد بنكاً طفلاً قدروا له ما شئتم من الزمان ، ليزاحم البنوك الأخرى ، ولكنه في أي عصر ولد سيولد طفلاً دائماً ، لأنه باكورة نوع يشب في حضانة الأمة ورعاية الحكومة القادرة ، يعقد به الرجاء الصحيح في استمرار تقدمنا الاقتصادي ، ويؤمن به الخوف من افلاس المصريين . وقد رأينا بالحس من المشاهدات العامة ان المغزل الصغير لا يزال يشتغل بجانب المعمل الكبير ، وان حمار الموقف ، لم يعطله الترام وهو أخف كلفة ، وأوطأ ظهراً وأسرع نقلاً ، وأبعد عن انتقاد المنتقدين المسرفين . على أن العصبية الجنسية ، والفكرة ولو ضئيلة في المصلحة العمومية ، ستكفل حتماً بقاء البنك وتقيه همَّ الموت الذي يتهددونه به قبل أن يكون . شيء من الرجاء وقليل من التدبر ، ونظرة الى مستقبل مخيف ، يتهدد حياتنا ويتقدم في التهديد يوماً من يوم . ذلك يكفي الأمة انشاء بنك . أما إذا كنا قطعنا نهائياً حساب الفكرة في غد ، فعلام نبني ونغرس للاولاد ونستكثر من الملك للاحفاد ، ونقف على الذراري والمرافق الى أبد الآبدين . نهتم بهم أفراداً ضعافاً ونتركهم جماعة قوية لا حياة للفرد بدونها ، ولا قوة ولا ثروة له الاَّ بحولها ، ألا لا شيء أفضل عند الله من وقاية شعب برمته ، أن يقع في فقر يتبعه الذل حتماً .

وقد دلت المشاهدات على أن الناس تقول اليوم وتعمل غداً . فالرجاء الصحيح أن يتبع القول الفعل ، وأن تغرس مصر لنفسها غراساً اقتصادياً يحميها صروف الحدثان . فان السياسة تتم بالثروة ، وتأوي منها إلى ركن شديد .



حالنا السياسية

نعني بالحال السياسية، تلك الحركة التي تكون مع الحكومة أو عليها في تصرفاتها العامة، والتي هي دائماً نتيجة أطماع الأمة، وصورة الرأي العام فيها، اننا نشتغل في السياسة في دائرة ضيقة جداً لا تتجاوز مصالح البلاد الداخلية، ونرضى بالوزارة أو نتغير لها تبعاً لانطباق أعمالها التشريعية والتنفيذية، على صيغة أطماعنا القومية، أو عدم انطباقها عليها. ومظهر عملنا في سياسة البلاد آراؤنا التشريعية في مجلس الشورى، فالجمعية العمومية، والمقالات الجدية التي ينشرها كتابنا على صفحات الجرائد، وتيار أفكار يجري في الأندية ومجالس اللهو لا يستهان به في تقدير قوة الحركة السياسية وضعفها، وهذا النوع الاخير من مظاهر الحركة السياسية هو في الحقيقة أقربها إلى الصدق لأنه أبعدها عن المراقبة، وأكثرها تمتعاً بالحرية. ولا شك في أن تقدير الحركة السياسية من حيث الشدة والضعف لا طريق له إلا تقدير تلك المظاهر، سماع آراء النواب، وقراءة الصحف، وتسمع آراء الناس المسئولين عند ما يتناولون في سهرتهم قانوناً جديداً، أو عملاً من أعمال الحكومة. ومن الذين يرون هذه المظاهر ويجدونها في شدتها متعاكسة الأجزاء من غير مسوغ إلا تخالفاً في الأمزجة، أو جرياً وراء مصلحة ذاتية، أو يرونها ضعيفة هامدة، من يقول ان سياسة هؤلاء القوم بعيد عليها أن تنتج ما تطلبه البلاد من الرقي، وانها مدعاة الى اليأس من الصلاح لا الى الرجاء فيه.

أولئك يرون حال الأحزاب السياسية في البلاد المتمدنة وتضافر أفراد كل حزب على تحقيق مبادئه. رائدهم مصلحة الشعب، وقاعدتهم المبادىء التي قرروها موصلة الى هذه المصلحة، وخططهم التي رسموها لتحقيق تلك المبادىء، يرون ذلك ويرون ان أعضاء أحزابنا يأخذهم اليأس من ابطاء النتيجة، أو تخيفهم كلمة من الرأي العام المضاد أحياناً لمذهبهم، أو تكمشهم لفتة من لفتات الحكومة بقانون مضاد للحرية الشخصية كقانون المطبوعات، أو بطش حاكم شديد، فينسلون تباعاً من الهجر بمذاهبهم ويقول بعضهم ها أنا ذا قد جربت من السياسة، أي من النظر في أمور البلاد، فما وجدت نتيجة، كأن نتيجة الأعمال المفيدة للشعوب تظهر بتمامها في سنة واحدة، أو في

الجريدة في ٢٥ من سبتمبر سنة ١٩١٣ العدد ١٩٨٩

جيل واحد . يرى ذلك المشاهدون فيقارن بين ضعف فكرتنا في سياسة الأمة وبين قوة هذه الفكرة عند غيرنا من بلاد أوروبا ، يقيسوننا عليهم فلا تكون نتيجة القياس إلاّ اليأس : خطأ صريح !! . والصواب أن نقيس حاضرنا على ماضينا في السياسة فاما كنا واقفين أو متأخرين في اليأس ، واما كنا متقدمين في فهم الوطنية ، وفي معنى التضامن القومي ، متقدمين في التشبث الى حد محدود بأطماعنا من الاستقلال فلا مناص من الرجاء وما يكون اليائس منها إلاّ واهماً في تقدير المشاهدات التي بنى عليها يأسه من الصلاح . اليأس راحة ، والرجاء تعب ومغالبة وكد للضمير وشقاء بالحال وبالاستقبال . فما أظن اليائس إلاّ فارًّا من ميدان العمل ، مشفقاً على نفسه من التعب والشقاء ، متخلفاً عن اداء الواجب جبناً وعجزاً ، وهو في كل ذلك يدرع من دعوى اليأس درعاً مهتكة . ولو أنصف لاعترف بقلة شجاعته وصبره ، ولما فت بياسه المدَّعَى ، في أعضاء الذين يرجون من فضل الله نتيجة أعمالهم سعداً على مصر وعلى المصريين .

كنا وكانت حكومة البلاد تعمل لمصلحتها دون مصلحتنا ، وما كان يأتي بخاطر أحد أن ينتقد أعمالها ، أو أن يطلب تغيير شكلها ، بل كنا اذا ثقلت وطأة الظلم انتظرنا أن يضرب الله الظالم لا بأيدينا ولكن بأيدي غيرنا ، ويولي علينا من يصلح ، من غير أن نكون عارفين ماهية الاصلاح الذي نرجوه ، ثم ترقينا من ذلك بالعلم وبالزمان الى أن نفكر أفراداً لا جماعات فيها عسانا ننال نحن أيضاً حظنا من الشرف والحرية تحت سماء الله . ثم تدرَّجنا من ذلك الى أن صرنا نحاول جماعات لا أشتاتاً ، وأحزاباً لا أفراداً ، في ايجاد الصبغة المنطبقة على أطماعنا ، فوجدنا مجمعين ان الصيغة اللائقة بشرف أمتنا هي الاستقلال ، استقلال الأمة بسلطتها داخل البلاد واستقلالها بالزمان الكافي وبالتدريج ، عن غيرها ، وهي الصبغة الشريفة التي ما رضيت بغيرها أمة بمعنى الكلمة . ولا شك في أن التطور في الفكرة السياسية والأطماع العامة ، من شأنه أن يقوي رجاءنا في التقدم الى الأمام .

لست أنكر ان حركة الأمة السياسية في السنتين الأخيرتين قد سكنت سكوناً سماه بعض الآخذين بالظواهر موتاً للأحزاب السياسية ، وإبادة للفكرة في شؤون البلاد . وعندنا ان هذا السكون ليس شيئاً آخر إلاّ تطوراً للتفكير الحار الملتهب الذي لم يكن ليحسب حساباً صحيحاً لقدرة المصريين ، ولا للظروف السياسية المحيطة بمصر ، الى تفكير هادىء ، شأن الذي ينبغي لتمحيص مقاصد الأمة ، وايجاد صيغة تلك المقاصد والبحث في المسائل الموصلة لها . ولكننا نعترف أيضاً بأن هذا التطور قد

اقترنت به ظروف غير منتظرة ، كان من شأنها أن تلبسه ثوب القضاء على الحركة السياسية . فاذا صرفنا النظر عن رد الفعل الذي هو النتيجة المنتظرة لاجهاد الأمة أربعة أعوام متتالية ، وامساكها على نقطة أمامية من ترقب نتيجة مطالبها ، واذا صرفنا النظر أيضاً عن ظرف آخر ليس بأقل أهمية من رد الفعل في عِلّيَّة هذا السكون العميق الذي نزل عن حدود حركة المعتدلين الهادئين : وذلك الظرف هو قانون المؤامرات وتنفيذه بطريقة صارمة ، والمبالغة في حب تنفيذه من جهة البوليس السري ، ظهرت آثارها في بعض الحوادث المخزية التي ظهر تلفيقها أمام النيابة العمومية ، مبالغة أقلقت خواطر الناس ، وأخافت مريدي السياسة والأحزاب السياسية ، وزينت لهم التبرم بشيوخها ، والانفصال عنهم ، أو على الأقل اظهار مجافاتهم ، حتى كثر في الناس التبرؤ من الانتساب الى أي حزب من الأحزاب السياسية ، خوف وقيعة البوليس : إذا صرفنا النظر عن هذه الظروف الداخلية باعتبار كونها حوادث عادية ، فان هناك ظرفاً خارجيًّا كان السبب المتمم لموت الحركة السياسية كما يقولون . فان اعتداء ايطاليا على طرابلس وأخذها غنيمة باردة ضد المعاهدات الدولية ، ومن غير أن تحرك الدول الأوربية ساكناً ، وما تبع ذلك من حرب البلقان لتركيا ، كل ذلك قد هدَّ من آمال المصريين ، إذ يرون المسألة مسألة قوة وضعف ، لا صوت فيها لصاحب الحق ، وجعلهم يشكون في عدل اوروبا ومعاهداتها ووعود الدول الأوربية من ناحية ، وصرف المصريين الى هذين الحربين عن الاهتمام بمصالح بلادهم الخاصة من ناحية أخرى ، فهبطت الحركة السياسية المصرية بذلك هبوطاً كبيراً . ذلك الهبوط هو ما سموه تقهقر حالنا السياسية ، وجعلوه داعية لليأس من الصلاح .

ذلك هو الذي كان . ونحن نقول ان هذا الهبوط في مستوى الحركة السياسية مهما كانت أسبابه الداخلية والخارجية ليس الاَّ كما يقع الطفل الدارج الذي يتعلم الخطو يقع ليقوم . فليست الفكرة السياسية في بلادنا الاَّ طفلة سنها على أكبر تقدير ومع التسامح اثنان وثلاثون عاماً . زمن قصير لا يرجى معه لفكرة عامة أن تؤتي نتائجها الجدية مع الظروف التي أحاطت بها . وكان أكثرها منافياً لنمائها . حسبنا أن نرى فكرة المصريين في التشبث بالاشتراك مع الحكومة في ادارة شئونهم حية لم تمت ، متقدمة لم تتأخر الى الوراء ، لنحكم بأن حالنا السياسية ليست هي ، ولا حالنا الاقتصادية والاجتماعية ، الاَّ داعية كلها الى رجاء صادق ، يسدد خطانا الى الأمام ، في طريق أطماعنا القومية .



مشاهدة بسيكولوجية

كنا في الأسبوع الماضي على أدنى من قاب قوسين من السلام، ومن عقد صلح — كان جائراً — يرد السيوف الى أغمادها، ويسكن نفوس الذين يحبون الانسانيـة، فيؤذيهم أن تسيل دماؤها على الأطماع في حرب يصلى نارها مئات الألوف على خطوط متقاربة يلتحم فيها الجمعان كأنما هي ميدان مبارزة بالسيوف. وما هي الا مقارنة مهلكة تجلجل المدافع، ورصاص البنادق، في طلقاتهـا تهلك المئين والألوف. كنا كذلك ننتظر الصلح والسلام، بعد أن حكمت به الدول القادرة، واضطر لتقريره شيوخ العثمانيين، فاذا نحن اليوم — على الرغم من التردد الظاهر على جواب الحـكومة العثمانية — لا نتوقع الا أخبار الحرب، نتوقع هزيمة الحلفاء، ونرجو النصر لأبناء عمومتنا العثمانيين. ولا غرابة في هذا الانقلاب. فما الدنيا الا حرب وسلام. وإنا وان سرنا نجاح جيراننا وأبناء عمنا العثمانيين، وأحزننا أن تقع السوأى بهم، لا يجمل بنا ان ننحيز الى حزب الاتحاديين ولا الى آراء الائتلافيين، فان القوم أحرار في توجيه مصالحهم، وهم أعرف بمنفعتهم من سواهم، وهم عليها شهود يرون ما لا يرى الغائبون، غير اننا يجب علينا مع ذلك أن ندرس هذه اللحظة البسيكولوجية، لحظة هذا الانقلاب الهائل السريع الذي قام به البطل أنور بك وطائفة من الذين معه. فانها حركة تستحق العناية والدرس من حيث تطبيق المبادىء البسيكولوجيـة للجماعات والأمم. وليس فيما نقول للمرامي السياسية كثير ولا قليل.

• • •

كانت جمعية الاتحاد والترقي جنيناً في جوف الأمة العثمانية، خلقتها الحاجة الى الحرية، وأنشأتها مظالم الحكم الحميدي، تزيد قوتها في طياته كلما زاد ظلمه للامة، ويأخذ الاعتقاد بها في القلوب مأخذاً يزيد رسوخاً بمقدار الفظائع التي يأتيها الحاكمون.

الجريدة في ٢ من فبراير سنة ١٩١٣ العدد ١٧٩٢

ثم كثر أنصارها وكثروا بعدد الذين مسهم عذاب السلطة الغاشمة ، والذين نكبوا يظنون ان الحرية أساس رقي الأمم، وان العار في الجمود والقعود ، وعدم مسايرة العالم السائر الى الأمام ، كذلك ولد العهد الحميدي جمعية الاتحاد وكذلك يلد الاستبداد الحرية ويمكنها بحمقه ـ والاستبداد أحمق ـ من مقتله والقضاء عليه .

• • •

كان (الاتحاد) خير الأمة العثمانية المرجو، وابنها الأعز، أخفته عن عيون الظالمين حتى اشتد ساعده . فقامت جمعيته وأخذت بناصية الاستبداد ، فأزلته عن عرشه ووضعت بدله مبادىء الحرية والاخاء والمساواة . فأكبرتها الأمة ، العثمانية واغتبطت بنعمة وجودها ، وأحلتها من سويداء قلبها . فأخذت الجمعية ترتب الأعمال على الطرق التي رأتها ترتيباً بعضه مؤتلف مع عادات البلاد وبعضه مختلف عنها . بعضه يتفق مع الدعوة التي قامت بها وبعضه لا يتفق معها . أصابت في التصرف وأخطأت فيه . وما العامل الا هدف للخطأ والصواب . ولا يخلو انقلاب من عسف قليل أو كثير ، ولا يصفو حكم من الممتعضين الذين لم يوفقوا الى تحقيق آرائهم ، أو لم يمكنوا من اشباع شهواتهم ، فكثر على الجمعية القيل والقال ، وعلى ما يظهر كانت سعة صدرها أقل من أن تسع نقد المخالفين ، ولم ترجح كفة عفوها ، على كفة التنكيل بخصومها ، وأعدائها . والظاهر انها كذلك كانت أكثر احتفاظاً بالجنسية التركية من أن تقبل مبادىء اللامركزية ، أو التسوية في المعاملة بين العناصر المختلفة على ما تشتهي تلك العناصر . كل ذلك أدى الى تخلف بعض أنصارها عنها ، وتقوية حزب الائتلافيين . ولكن حزب الاتحاد ما زال صاحب الكلمة العليا الى أن قامت الحرب الطرابلسية وعجزت الحكومة الاتحادية عن دفعها ، ونسب الى وزرائها التقصير والاهمال بتجريد المعاقل الطرابلسية من حاميتها ، وانتهز خصومها هذه الفرصة للتشهير بها بالحق وبالباطل ، حتى نسبوا الخيانة الى بعض رجالها ، فتغيرت الأمة عليها ، وقل أنصارها ، ونزلت عن منصة الحكم الى غيرها . فظهر على الأمة انها قد ملتها وتخلت عن تعضيدها . وناهيك بفعل الجماعات أو الأمم .

• • •

الأمة قلب ملول ، لا تقيم على حال ، قليلة الانصاف ، لا تذكر الحسنة عند ما تعاقب على السيئة . سيئة الظن ، فاذا أخطأ أحد خدمها أو حكامها ، فسرعان ما تحمل خطأه على

العمد والخيانة، دون السهو وعدم الاحتياط . اذا رضيت أسلس قيادها حتى تتدهور الى دركات الذل من حيث لا تشعر ، فاذا التفتت الى ما هي فيه أو تحركت ، فهي الطاغية لا تعرف لانتقامها حدًّا . وهي على ذلك سليمة دواعي الصدر، سريعة التصديق شريفة تأبى الدنية ، طُلَعَة تشوقها العظائم ، ويسحر أنظارها العمل الكبير ، حسنت نتائجه أو ساءت ، صريحة لا تعرف المداراة ولا التملق . كريمة . فاذا ترنحت أريحيتها جادت بجميع ما لديها من الأموال والأنفس والثمرات .

• • •

سيقال ما هذا الكائن الغريب الذي يخلقه الاجتماعيون من محض خيالهم ؟ أليست الأمة أو الجماعة هي مجموع أشخاص معينين ، لا يكون لها من الصفات والميول الا ما له . كلاَّ بل الأمة والجماعة كائن مستقل بماهيته، عن ماهيات الأفراد المؤلفين له. وعلى ذلك قد يكون لها من الصفات والميول النفسية ما لا تجده في الأفراد . وكثيراً ما شاهد أهل النظر من الاجتماعيين ، أن الفرد وحده هو غيره في الجماعة ، ومع ذلك قد نقع في الغلو، اذا قلنا إن النسبة مقطوعة من جميع الوجوه بين الحال النفسية للافراد، وبين الحال النفسية للجماعة ، لأنه يجب أن يكون بين الكل والاجزاء نسبة في كثير من الوجوه . لذلك نجد كل وحدة من الجماعات ، وكل وحدة من الأمم ، تخالف غيرها في أحوالها العقلية ومشاعرها وميولها تبعاً للتباين بين الأفراد المؤلفين لاحداها ، وبين الافراد المؤلفين للأخرى . فما الجماعة أو الأمة الاَّ مظهر المشابهات بين الافراد . وما كلتاهما الاَّ شركة محاصة ، يدخل فيها كل فرد بحصة هي مقدار المشابهات العقلية والنفسية بينه وبين بقية الأفراد الآخرين . يدخل مقدماً بيده هذه المشابهات ، طارحاً وراء ظهره كل الفروق التي بينه وبين الآخرين . ولو كانت هذه الفروق عقلاً راجحاً وقلباً ذكيًّا وأنفاً حميًّا وتقديراً صحيحاً للمنافع والمضار ؟

• • •

نعم وان وحدة هذه المشابهات هي صفات الأكثرية في الجماعات أو في الأمة ، والأكثرية في كل جماعة وفي كل أمة قليلة المرانة بالتفكير والتعقل قليلة الحرص على اجراء أعمالها طبقاً للأقيسة المنطقية عديمة التفنن في ضروب الحيلة والمكر . لذلك تجد قرار الجماعة دائماً أنزل مرتبة في نظر العقل من مستوى أعلى رجل فيها . نلاحظ في هذا المقام أن هذا المعنى لا يطعن على الحكم النيابي ، لأن حكم الأمة يجب أن

يكون على مقتضى ارادتها هي لا على مقتضى ما يراه أحد أفرادها مهما بلغ شأنه من الخبرة وصحة العقل — لهذا النظر كان من غير الممكن في كل زمان ومكان أن تضحى شهوات الامة قرباناً لهدى العقل، بل كان الواقع غير ذلك ، يضحى العقل والمنفعة غالباً لشهوات الجمهور ، وكان أصلح الناس لقيادة الجماعات — من غير الأنبياء — أولي الفطر القريبة من الفطرة العامية ، أو الخواص الذين وفقوا الى التصنع بالنزول الى غمار الجمهور ، يشاركونه في مشاعره الغليظة ، يكسبون ثقته فيسيرون به على هدى العقل الى مصلحته وضد شهواته ، من حيث لا يشعر ، فأي الخواص وفق الى تلك القيادة في أزمنة الحركة ، أحق بأن يسمى بطل الأمة ومنقذها . وانه لا يتم له ذلك الا اذا أحسن نظره في اختيار الوقت الملائم للدخول وسط الجماعة وقيادتها الى ما يراه خيراً لها .

ان أنسب الفرص لذلك ، هي فرصة الضيق الذي تجده الأمة من ميل الزمان عنها ، وخفة وزنها في نظر جيرانها ، ولا يقتل الأمم غيظاً أكثر من معاملتها معاملة المهين . هذه اللحظة تمكن صاحب القدرة على قيادة الجماميع ، من أن يتعرض لقيادة الأمة من غير خوف . لأنها في ذلك الضيق تفضل الخروج مما هي فيه بجدع الأنف ، بل تفضل الانتقال من حالها ، ولو الى حال أسوأ منها . وتكره الرجال الذين حصل الضيق على أيديهم ، من غير أن تنظر ما اذا كان هـذا من عملهم أو من عمل غيرهم ، وتنقلب عنهم الى أي رجل يعدها بالخلاص . ذلك هو الشأن في الانقلاب الهائل الذي جاء به البطل أنور بك . فقد كنا نظنه من أبطال الحرب ، فاذا هو من أبطال السياسة أيضاً . فان الحركة التي أتاها جميلة ، وان كان ثمنها غالياً . فان ناظم باشا الذي قتل فيها ، قائد من كبار القواد ، وهو على ذلك من أنصار الحرية ، ومن بين الذين عانوا البؤس في أيام الاستبداد . وهو الذي لما تولى قيادة الجيش في شطلجه أتى بالحركات العسكرية التي أطالت أعناق العثمانيين ، وردّت اليهم من شرفهم العسكري بعد الوقائع السابقة . وهو الذي لم يلو به التغطرس العسكري عن الواجب الوطني . فقد صرّح ان تركيا من الجهة العسكرية أيضاً يجب أن تقبل الصلح . رجل كهذا يضن به وطنه كما يضن بمثل أنور بك على السواء . لذلك نقول ان حركة الانقلاب حركة جميلة ، وان كان مهرها على الوطن غالياً ، وأجمل ما فيها هو معرفة أنور بك بالحال النفسية للأمة ، وقياس أعماله عليها . فانه من غير أن يكون واثقاً من شعور الشعب بالضيق من الحال ، ما كان ليجرأ أن يعمد الى

الباب العالي حيث الحكومة بجملتها ، وفيها القائد العام لجميع الجيوش العثمانية ، ووزير حربها ، يدخله مع عشرات من الناس ، فيقلب الحكومة رأساً على عقب ، ويحصل على تسليم الحكومة الى جمعية ، كل ذلك في ساعة واحدة . فلولا أن الأمة راضية بهذا العمل ، لما أمكن أن يتم على الصورة التي تمّ عليها . ونحن لا نحاول تقدير النتائج المترتبة على هذا الانقلاب الآن ، ولكنا كما قدمنا ننظر اليه من جهة الحكم على مشاعر الأمة

• • •

عند نشوب الحرب البلقانية ، ما كنت تسمع الاّ التهمة تلو التهمة ، تلقى على أفراد الاتحاديين ، هذا بدّد سلفة الجيش ، وهذا يدس الدسائس على قومه ، ويقوم عيناً عليهم لاعدائهم الى غير ذلك من التهم الشائنة ، فهبطت أسعار الاتحاديين بعد صعودها ، وخمل ذكرهم بعد نبوهه ، الى أن توالت الهزائم ، وقر رأي الجمعية العثمانية على الصلح والرضا من الحرب بالهزيمة ، ومن الغنيمة بالاياب . ومثل هذا القرار ان كان يرضى المصلحة ، والأخذ من الأمر بأخف الضررين ، فانه على كل حال لا يرضي عزة الشعب ولا أنصار الحرب ، وأهم أنصار الحرب غير المسئولين عنها بالذات — وانه على ذلك قد لا يرضى المبادىء التي قام عليها الدستور العثماني ووضعها الاتحاديون — فتغيرت الأمة على القائمين بالأمر ، أي على وزارة كامل باشا من غير أن تنظر فيما إذا كانت هذه الوزارة مسئولة عن فتح باب الحرب ، ومن غير ان تتبين ما اذا كانت للوزارة يد في هذه الضائقة التي وقعت فيها تركيا . بل تخلت الأمة عنها لأنها هي الحكومة وقت الضيق . ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل قد أخذ بعض الناس حتى في مصر يرمون تلك الوزارة بالخيانة ، كما رموا من قبل بعض وزارات الاتحاد . وما أسهل هذه التهمة الكبرى على ألسنة الجماهير ! ! فكان من الطبع أن تتحول أنظار الأمة الى خصوم الحكومة الحاضرة ، وهي جمعية الاتحاد والترقي . وكأن أنور بك يوم أن دخل الباب العالي كان يسمع صوت استغاثة الأمة الساكنة الواجمة فلبى هذا النداء . لذلك نجح نجاحاً تامّاً في حركته . لأن قلب الأمة معه ، ومن أوتي قلب الأمة ، فقد أوتي القوة كلها .

• • •

وعلى الذي سلمته الأمة قيادتها ، وأعطته قلبها في ظرف من الظروف ، أن يقودها الى منفعتها الحقيقية الباقية . لأن الأمة بعد ان تسكن أعصابها المتوترة ترجع الى

تصفية الحساب ، فانها بطبعها مهما جرت وراء عواطفها ، لا يمكن عصب عينها عن منفعتها ، فهي كجميع الكائنات متوجهة نحو الكمال ، في وجودها واستقلالها ، ومجدها وماليتها وكل ركن من أركان حياتها العملية . فاذا ظهر لها انها مغبونة في الصفقة ، أو خاسرة في النتيجة ، فما غضبها بمأمون العاقبة .

رأينا عمل البطل أنوربك هذه المرة في سُلَّم جمال الأعمال أرقى من حركة الدستور ، الحركة التي تلت مقتل يوليوس قيصر . ولكن جمال الحركة يذهب سريعاً ولا يبقى للأمة إلا نتائجها ، فان جاءت النتيجة على خلاف مصلحة الأمة حسب تقديرها ، فقد عرفت جمعية الاتحاد عاقبة تغيير الأمة . واذا جاءت النتيجة من المنفعة على نسبة هذه الحركة من الجمال ، وخلصت الأمة على أيدي الاتحاديين ، فلهم من أوطانهم الشكر ، ومن التاريخ المجد الرفيع .



الكتاب الخامس

في اللغة العربية

التأليف باللغة العربية — الى الامام : في اللغة أيضاً —
في اللغة العربية — رقوا لغتكم — في اللغة العربية —
الى الامام : في اللغة أيضاً — في اللغة العربية .

التأليف
باللغة العربية

لغتنا واسعة في القاموس ، ضيقة في الاستعمال، مخصبة في المعاني والمسميات القديمة، مجدبة في المعاني الجديدة ، والاصطلاحات العلمية ، فقد انقطع رقيها من قرون طويلة ، فوقفت عند الحد الذي وصلت اليه أيام النهضة العباسية . فهي الآن، لأننا هجرناها في المحادثة الى لهجة غير معربة ، ولحن غير مغتفر ، صارت تراكيبها غير مصقولة على الألسن ، ولا حية بالاستعمال . فاذا أقبلت على رجل تخاطبه باللسان العربي الصحيح في بناء كلماته ، الصحيح في اعرابه ، ألفيت أنت كلفة في القول قد تذهب بروائه وتأثيره . ولقي صاحبك من حديثك ثقلاً على سمعه ، وقصوراً في تأثير عبارتك ، أكثر مما لو كان الحديث باللغة العامية ، ممسوخة الألفاظ ، ومنحطة التراكيب ، وملحونة الاعراب . فكأن القائل والسامع والكاتب والقارىء غرباء عن اللغة ، وما هم بالغرباء ، ولكنهم فقدوا ايلافها من زمان طويل، فاستعصت الآن عليهم ، ولا سبيل لاحيائها وجعلها مألوفة الاستعمال ، إلاّ أن تصير لغة العلم في البلاد .

لم يكن هذا الغرض هو كل السبب في طلب التعليم باللغة العربية ، ولكنه كان السبب التالي في الأهمية لسبب أرقى منه درجة ، وهو نقل العلم الى وطننا ، حتى ينتج نتائجه الكبرى في ارتقائنا الى ما نطمع فيه من المدنية والشرف .

طالبنا أن يكون التعليم باللغة العربية فظفرنا به ، وأخذ التدرج في تنفيذ ذلك شوطاً بعيداً . ولكنا نخشى الآن من الوقوع في أزمة علمية تنبه لها من اليوم كل من يهمه العلم والتعليم ، وعلى الأخص نظارة المعارف العمومية .

إذا أصبحت اللغة العربية هي لغة العلم ، وجب أن يكون لديها من الكتب الدراسية ما يفي بحاجة الطلبة ، ومن المطولات في العلوم المختلفة ما يهدي المعلمين ، ويسد حاجة أهل العلم،عند تطبيق معلوماتهم خارج المدرسة .

نظارة المعارف بدأت تقوم بتشجيع تأليف الكتب المدرسية ، ولكن عملها هذا موضع لانتقاد نبديه ، نرجو أن يحل منها محل النظر والاعتبار .

الجريدة في ٦ من ابريل سنة ١٩١٣ العدد ١٨٤٥

نظارة المعارف تكلف بعض الأساتذة بوضع بعض الكتب المدرسية ، أو تكلف واحداً من الخارج بوضع كتاب يظنه لائقاً للتدريس فيعرضه على النظارة ، وفي كلتا الحالتين تعرض النظارة كتابه على اللجنة العلمية ، فان أقرته اشترته النظارة وقررت تدريسه في المدارس ، ووزعته على التلامذة أو الطلبة . هذا هو الحاصل وهو لا يأتي بالفائدة العلمية للطلبة على وجهها الأكمل بقدر الممكن ، ولا هو يوسع المجال للمزاحمة العلمية التي هي أكبر عامل من عوامل التأليف .

سنّة تدريس الكتب سنّة أثبتت التجارب انها مفضولة لغيرها ، وصار التدريس ينحصر في أن المعلم يؤلف درسه هو على الطريقة التي يراها ، ويلقيه على التلامذة أو الطلبة في شكل محاضرة يجب عليهم أن يستمعوا لها ، ويقيد كل منهم ما يجد قيده ضرورياً من أمهات المعاني ، ثم اذا خلا بنفسه رجع الى الكتب المدرسية التي وضعت في هذا الموضوع ، وقارن بينها وبين رأي معلمه ، واتخذ له بعد ذلك رأياً في الدرس . تلك هي طريقة التعليم التي تربي الملكات ، وتورث الاستقلال في التفكير والنظر ، وهي أقرب الطرق الى اخراج علماء يستطيعون تطبيق علمهم والزيادة على نظرياته ، واكتشاف ما بقي مجهولاً من قوانينه . أما طريقة تدريس الكتاب في الطبيعيات ، أو الرياضيات ، أو الحقوق أو غيرها ، فقد أثبت العمل انها تقييد لعقل الطالب بمذهب المؤلف ، وصارفة له عن البحث والتنقيب . بل قد تصرفه عن الالتفات وقت الدرس الى ما يلقيه المعلم اعتماداً على انه اذا قرب الامتحان — والامتحان لا يكون إلاّ بما في الكتاب — تناول الكتاب فحفظه أو فهمه أو ألمّ بما فيه ليجوز عقبة الامتحان . وما هذا من العلم في شيء كبير . ولولا ان الكتب المدرسية مساعدة للطالب خارج الدرس ، لرجونا أن تعدم كلها من الوجود حتى لا يكون أبناؤنا بعد عناء الدراسة عبيد الكتب والمصنفين . فان العبادة العلمية حرب على الذكاء والاستقلال وقبر للنبوغ . الدرس على الكتاب مضر ، وتقرير الكتب للدراسة أضر من ذلك . لأن نظارة المعارف متى أقرت كتاباً ينطبق على برنامجها ، ويروق للجنتها العلمية فقد راج الكتاب ، ولو كان مفضولاً لغيره أو قليل الفائدة ، واذا لم تقر كتاباً أو لم يفكر مؤلف في تقديم كتابه اليها كتب عليه بالكساد ولو كان خير مؤلف في نوعه . ولا شك في ان هذه الطريقة تقف عقبة في سبيل المنافسة في التأليف والترجمة ، وتلك المنافسة هي الأساس الأول لنقل العلم الى اللغة العربية ، خصوصاً

متى لوحظ أن برنامج نظارة المعارف لا يشفي غلة طلاب العلم .

لهذا الاعتبار نقترح على النظارة أن توسع نطاق حرية المعلمين في أن يرشدوا تلامذتهم الى الكتب التي يرون فائدة مطالعتها ، وتقبل على عمل لا يقدر عليه في مصر الآ هي ، وهو ترجمة المطولات في العلوم المختلفة التي هي مرجع المعلمين في أبحاثهم وتعليمهم ، واليها يختلف المتخرجون من المدارس العليا كلما أشكل عليهم الأمر في تطبيق مسألة عملية .

هذه المطولات ليس في قدرة الأفراد أن يترجموها ، ولو قدروا لما وجدوا المال اللازم لطبعها ، ولو وجدوا المال لما استطاعوا أن يصرفوها ، لأن طلابها لا يزالون قليلي العدد جدًّا . وكان وجودها هو الدواء الشافي من الأزمة العلمية التي سنقع فيها حتماً عند ما يتم أمر التعليم باللغة العربية في جميع المدارس ، ولا يجد المتعلم ولا المتخرج ، طبيباً كان أو محامياً أو مهندساً ، من المطولات العربية ما يرجع اليه الوقت بعد الوقت في كل عمل يحتاج الى بحث علمي . ليس هذا الاقتراح بدعة في تاريخ نظارة المعارف العمومية ، فانها في عهد اسماعيل ، قد ترجمت مطولات كثيرة في العلوم المختلفة ، بيعت نسخها بأبخس الأثمان حينما عولت النظارة على استبدال اللغة العربية باللغة الأجنبية ، أي حين رجعت الى الوراء من بضعة وعشرين عاماً في نقل العلم الى مصر .

قد يكون عذر النظارة قائماً في قلة عدد المترجمين ، هذا صحيح . فان المترجمين القادرين على تعريب المطولات في العلوم المختلفة وجودهم نادر في البلاد ، ولكن هذه الندرة ليست مانعة على كل حال من الابتداء ، فان هذا العدد القليل يكثر بالتدريج بالسرعة المطلوبة اذا فتحت النظارة جيبها لتنفق بسخاء على تعريب تلك المطولات .

أما الكتب المدرسية التي تعاني فيها النظارة الآن ما تعاني ، فانها كتب رائجة في السوق ما كثر عدد المتعلمين في المدارس . فان حاجة التلامذة الى كتب الدراسة للمراجعة المدرسية ، أي طلب المؤلفات من هذا النوع ، سيقابلها حتما عرض المعلمين لهذه المؤلفات في السوق ، وأيها أفضل من الآخر ، أولى باقبال التلامذة والطلبة عليه . فمداخلة نظارة المعارف في اختيار كتب التدريس للطلبة ، وخطؤها في ذلك الاختيار — كما وقع مراراً — ليس من شأنه أن يقوي المنافسة في هذه الكتب السهلة الرائجة ، بل حكم النظارة برواج بعض الكتب وكساد البعض الآخر ، من شأنه أن يجعل حركة التأليف بطيئة ، لا تفي بالغرض المطلوب .



الى الامام

في اللغة أيضاً

الأتوموبيل والبسكليت والجاكيتة والبنطلون والجزمة والمودة . كل هذه الاسماء ما ذنبها حتى تهجر في الكتابة الى غيرها من الألفاظ التي نحاول انتحالها مع التكلف لنعبر بها عن هذه المسميات ، ان هذه الاسماء الأعجمية وأمثالها قد دخلت في لغتنا دخولاً تامًّا ، واستعملت استعمالاً شائعاً ، بحيث لا نستطيع أن نضع لها ولغيرها من المسميات الجديدة أسماء جديدة ، لايعتد بها أحد ، ولايستعملها أحد ، الاّ بعض الكتّاب . اننا لو اخترعنا أسماء للمسميات الجديدة لنستعملها في الكتابة وحدها من غير أن تدخل في أحاديث العوام ، ولا في أحاديث الخاصة أنفسهم ، لكنا عاملين بذلك على توسيع مسافة الفرق بين لغة الكتابة ، ولغة الكلام ، وذلك مؤخر للغة ، مؤخر للبيان والفصاحة ، مؤخر للتقدم من جميع الوجوه .

لا أراني أعرف سبباً لهجر المألوف المشهور ، على ابتكار غيره ، الى حب الاغراب والاّ فما الذي ينفعنا من زيادة الأزمة اللغوية حرجاً وادخال التعقيد على البيان العربي الموجود بالفعل ، والذي نستعمله نحن أبناء اللغة وأبناء العرب .

نشر مجمعنا اللغوي رحمة الله عليه ، أن الاتوموبيل (بالافرنكي) اسمه (بالعربي) سيارة . فاذا قلت لأحد من أهل العلم (جاءت سيارة) فهم من ذلك أنك تخبر عن جماعة من الناس سائرين ، أو عن أحد الكواكب ، فاما في العرف الفلاحي ، فالسيارة هي الهيئة المؤلفة من جماعة من الفقراء أبناء الطريق يحملون لواء طريقهم وطبولها وبازاتها ، لينتقلوا الى مولد من الموالد ، وهذا هو ما أظن اهل القاهرة يعبرون عنه (بالاشارة) . فان قلت لخادمك جيء بسيارة فتح لك فاه ووقف ينظر تعريباً للسيارة حتى تقول له جيء (بأتوموبيل) . كذلك الامر في (الدراجة والبسكليت) وفي

الجريدة في ٢٠ من ابريل سنة ١٩١٣ العدد ١٨٥٧

(الجزمة والنعال) ، وفي (القفاز والجوانتي والالدوان) ، على أن هذه الاسماء العربية قد نشرت في الصحف من بضعة عشر عاماً ، ولا يزال خواص الخاصة يسمونها في أحاديثهم ومجالسهم بأسمائها الأعجمية المشهورة ، فماذا يكون شأن العوام الذين لم تبلغهم رسالة المجمع اللغوي الذي خنق في مهده . فاذا كان قصدنا أن تكون ألفاظ الكتابة قاصرة على جماعة الأدباء والكتّاب ، فالخطب هين . أما إذا كنا نكتب ليفهم الناس ما نكتب ، فحسبنا أننا نقدم للجمهور كل يوم أفكاراً جديدة ، ومعاني صعبة التناول ، ومقاصد بعيدة المرمى ، حسبنا اننا نكلف الجمهور أن يفهم هذه المبادىء الغريبة عليه ، ويحتمل تمثيلها في بنيته ، ليتخذها هادياً في الحياة . حسب الجمهور اننا نضحك من الذي يقرأ غير ملاحظ اعراب الكلمات ، ونعده لا يعلم لغته وقواعدها وذلك هو الف باء المعارف . فمن الظلم ان نكلفه بأن يعرف لكل مسمى من الأسماء الجديدة الكثيرة اسمين اثنين ، أحدهما ضروري لفهم خطاب المشافهة ، والثاني لفهم الكتابة .

سيقال اننا في جبل احياء اللغة بعد موتها ، فعلينا أن ننحت من اللغة وعلى موازين اللغة أسماء للمسميات الجديدة حتى لا ندخل الغريب في لغتنا ... هذا كلام طيب . ولكن لدينا لاحياء اللغة العربية ، وجعلها لغة العامة ، ينطقونها صحيحة معربة ، كما كان يفعل آباؤنا الأولون . لدينا عقبات لا يسهل تخطيها فلو حاولنا التمسك بالكمال والتزمنا في احياء اللغة ، هذا التحرج المتعب ، وقسمنا مجهودنا بعضه لتصحيح بناء الكلمات التي فسد بناؤها في لسان العوام ، وبعضه لاصلاح الأسلوب العربي ، وبعضه لتعليم الاعراب وضبط أواخر الكلمات على قواعد اللغة ، لأضعنا مجهودنا الموزع من غير أن نجني فائدة كبرى . وأضعنا الوقت — والوقت ثمين — في الاشتغال باللغة — وليست الاّ واسطة — عن نتائج البيان . وهي العلوم والمعارف . يكفينا أن نستمسك بشخصية لغتنا ، والمحافظة على الموجود منها الى الآن في الاستعمال اليومي ونحيي قواعد الاعراب . يكفينا ذلك جهداً من أن نحاول الزيادة عليها بأسماء تعد بالآلاف لن تعرفها العامة إلاّ بعد أجيال ، مع ان الجمهور يعرف هذه الأسماء غالباً باللغات الأجنبية ، معربة في وزنها ونغمتها اللفظية ، كما تسمع الباعة ينادون (الاسبرج) تعريباً : (للاسبرجس) ، وأهل المعمار يقولون (البردورة) : تعريب (البوردور) . . . الخ . فلا بأس على لغتنا من قبول الأسماء الأجنبية للمسميات

الأجنبيـة ، وادخالها في اللغة تفنى فيهـا وتتطوّر بتطورها ، كما حصل ذلك في عزّ رقي اللغة .

في لغتنا أسماء أعجميـة كثيرة جدًّا لم يخل وجودها بالفصـاحة ولا البلاغة ، فان بعضها قد وجد في القرآن وهو المعجز بفصاحته وبلاغته الى الأبد . بل قد أخذ آباؤنا — لا أدري لأي مناسبة — بعض الألفاظ الأعجمية واستعملوها مع وجود مرادفها في اللغة العربية ، ثم هجروا العربي وقصروا استعمالهم على الأعجمي ، مثل (قبلة) مثلاً فانك لا تجد هـذا اللفظ مستعملاً إلاّ في الـكتابة ، وفي لسان النادر من الخواص بعض الأحيان . ولـكن المستعمل في العرف المصري على الأخص (البوسة) وهي كلمة أصلها أعجمية وعرّبت . ولست أتصدى لمترجمي الـكتب اليونانية في العلوم المختلفة فانهم أدخلوا في اللغـة (الاسطقص) : يعنون (الجوهر) ، و (البوليطيقا) : للسياسـة ، و (الارثماطيقا) : لعلم الحساب ، و (الجغرافيا) : لعلم تخطيط الأرض . كل ذلك غير ما أدخلوا من الصيغ التي قضت بها ضرورات التدليل المنطقي والاصطلاح العلمي ، فقالوا النهاية واللانهائية . . . الخ الخ .

وهم مع ذلك قادرون على أن يتصدوا الى ما نتصـدى اليه نحن الآن من النحت والتعريب . غير انهم أدركوا ان العلم ليس له وطن ولا لغة ، وان الأسماء الرئيسية في العـلم أحسن ما تكون شيوعاً بين جميع الأمم . وعلى هـذا الأصل جروا وجرى الأوروبيون كذلك . فقد أخـذوا من العربية (علم الجبر) و (علم الـكيميا) وشيئاً كثيراً غير هـذا . فما الذي يمنعنا نحن من أن نحذو حذو آبائنا الأولين ، ونخضع الى القوانين المرعية في الجمعيات الانسانية الأخرى ، سواء في بيئة العلم أو في أوساط العوام ، فان الاوتوموبيل مثلاً هو الاوتوموبيل في كل اللغات ، فلماذا نسميه نحن السيارة . والجغرافيا هي الجغرافيـا من يوم وضعت الى اليوم في كل وطن ، كذلك البسيكولوجيا والبيولوجيا والجيولوجيا ، فما وجه العدول عن هذه الأسماء إلاّ أن نكون قد عوّلنا على أن نضرب بيننا وبين مخترعات الأمم الأخرى وعلومها بسور منيع !

غرضنا غير ذلك ، وواجبنا هو أن نطرح هذه المشاعر الساذجة ، مشاعر الامتعاض من استعارة الأسماء الأجنبيـة للغتنا . فان العالم قائم على المبادلة في المنافع . وما الذي لا يريد أن يأخذ الاسم الأوروبي المسمى الاوروبي ، إلاّ كالذي يرى من الوطنية أن لا يتعلم العلوم الاوروبية ، أو ينتفع بالمخترعات الأوروبية .

لذلك نرفع النصيحة لزملائنا الكتّاب أن يتساهلوا في قبول المسميات الاوروبية ويدخلوها في الاستعمال الكتابي ، كما أدخلها الجمهور في المخاطبة . كما أرفع النصيحة للمترجمين في العلوم المختلفة خصوصاً الطبيعيات والرياضيات ، أن لا يقفوا أمام الأسماء الرئيسية للعلوم الجديدة — فان من العلوم ما لم يوضع إلاّ من عشر سنين — فاذا جاءهم في تركيب الآلات المختلفة اسم عضو من أعضائها فليبحثوا عنه عند أهل الصناعة من المصريين ، فان كان له اسم عندهم وصفوه كما هو ، وإلاّ نحتوا له اسماً من وظيفته من غير أن يتوقفوا كثيراً . فان الترجمة هي أيضاً خاضعة لقوانين النشوء والارتقاء ، توضع كذلك ، فاذا مرّ بها الوقت ذهب ما فيها من الزبد جفاء ، وأما النافع فيمكث أبد الدهر .

أظن أن هذه هي الطريقة العملية . فاذا كانت نتيجتها التأخر في الفصاحة ، فان الألفاظ الأوروبية متى لاكتها الألسنة ، وصقلها الاستعمال ، أصبحت أخف ما يكون على السمع ، واندمجت في سلك موازيننا ، ولغمات لغتنا ، وذهب عنها ما فيها من الثقل ، كما هي الحال في الالفاظ الأعجمية ، التي استعملت من قديم الزمان . على ان بلاغة الكاتب يطمن عليها أن يخاطب الناس بما لا يفهمون . والناس لا يفهمون ما القفاز كما لا يعرفون ما الخندريس .

الحق أن التسامح الذي أشرت اليه يسهل علينا من ترقية لغتنا ، وجعلها لغة العلم ، ولغة الكلام ، شيئاً غير يسير .

في اللغة العربية

الأسماء الجديدة ما لها ؟ لو أخذناها بزيّ ماهيه فنيت في لغتنا ، واتبعت أوزانها ، وجرت عليها أحكام الأعراب ، فأصبحت عربية بالزمان .

نحن نقبل كل عثماني وأرمني ويوناني في جنسيتنا المصرية بحكم القانون مع السرور يزيد به عددنا ، وتكبر بعمله مجموعة أعمالنا لخير بلادنا . ساعد قوي جديد يشتغل لمصلحة مصر . مرحباً به وأهلاً .

نحن نلبس أزياء المودة الغربية طائعين لا كارهين . ونقبل ما يقرره العلم الأوروبي ، ان صحّ الوصف . وندخر آثار الفن (الاوروبي) ، ونستعمل ما تقدمه لنا الصناعة الأوروبية من الآلات والماكينات . نأخذ كل ذلك ، ونحب أن نعمل مثله ، ونختمه بطابعنا المصري ليكون لنا ، ومن محاصيل قرائحنا ، ومن عمل أذرعنا المصرية .

نحن نعمل هذا كله ونعتبره بشير الرقي وطليعة الاستقلال . فما لنا لا نعتبر لغتنا كالعلم ، نزيد عليها كل جديد بمقدار الحاجة ، وكالفن والصناعة والتجارة ، يزيد مقدارها بزيادة علاقاتنا بالأمم الأخرى . ما لنا لا نزيد على أسمائها أسماء المخترعات الحديثة في العلم وفي الفنون والصناعة والتجارة ؟ نحن نعمل ذلك بالفعل ، ولكننا ننكره بالقول . فان الذين يأبون علينا ادخال الضروري من الكلمات الأجنبية ، يكتبون بأيديهم (التلغراف) و (التلفون) بغاية السهولة كما يكتبون (الورد) الذي هو ليس عربيًّا والكتبخانة والسراي . وكما يسمون بناتهم نظلى وتفيدة ونور جهان . نعم نحن وعامة الأمة نعمل ذلك بالفعل ، ولو سألت العامة عن (التلتوار) لعرفوه وأنكروا افريز الطريق وعذاره . ولكننا يثقل على سمعنا أن نعترف قولاً بما نأتيه فعلاً .

الأمة سائرة على هذا النمط من التطور ، فهي تعرف الكمبالة ، ولا تعرف (السفتجة) ، ولا يقف في طريقها عائق . غير أن خمسة ستة من الكتاب ، أو عشرين

الجريدة في ٢٣ من ابريل سنة ١٩١٣ العدد ١٨٦٠

ثلاثين من المترجمين والمتعلمين ، هم الذين لا يريدون الاعتراف بهذه الحقيقة ، وتقف أقلامهم عند كتابة أسماء المخترعات الجديدة ، إذا لم يجدوا تسمية سعيدة اعتنقتها الأمة لأول يوم من ظهورها ، كالطيارة والباخرة والبارجة .

اللغة ملك الأمة . وللكتّاب الحرية في الزيادة عليها بأساليب جديدة ، وألفاظ جديدة ، اذا قبلها الجمهور راجت وأصبحت من لغة الأمة ، فاذا رفضها الجمهور بارت ثم بانت . ولقد دخل في اللغة العربية في عهد الحضارة الاسلامية أسماء كثيرة ، وأفعال ليست بالقليلة ، بعضها استعمل ودخل في اللغة ، وبعضها هجر بالمرة . كذلك دخل في اللغة الفرنساوية في جيلنا هذا كلمات كثيرة من اللغة الانكليزية ، قبلها الجمهور والكتّاب . ودخل فيها أيضاً كلمات كانت تستعملها العامة ولا يستعملها الكتاب ، ولا المجالس الرسمية والشبيهة بالرسمية ، فلما غلب استعمالها ، وجرت على ألسن الخواص ، بحكم استفاضتها على ألسن العوام ، اضطرّ المجمع اللغوي الفرنساوي أن يقبلها ودونت بعد ذلك في معاجم اللغة .

ان للجمل والأسد والسيف في العربية أسماء تعد بالمئات والعشرات لا حاجة لنا نحن المصريين منها إلاّ بما يقضي به البيان العصري . أما أسماء المشاعر النفسية ، باعتبارها موضوعاً للبحث العلمي ، فهي في اللغة العربية أقل من حاجتنا ، وأسماء الآلات والماكينات الصناعية وأعضائها المختلفة ، تكاد تكون معدومة عندنا في معاجم اللغة وكتب السلف . لذلك يجب على الكاتب أو المترجم أن ينظر اذا كان لهذه المسميات أسماء قد دخلت فعلاً في اللغة اليومية ، فعليه أخذها ووضعها على الوزن العربي بقدر الامكان ، فان لم يكن لها أسماء ، وجب عليه أن يبحث في معاجم اللغة وكتب العلم عنها ، فان لم يجد وضع لها أسماء كما وضعوا اسم (الطيارة) من وظيفتها . فان كان اسم علم من العلوم مأخوذ من اللاتينية أو اليونانية ، وكان لا يستطاع التعبير عنه بالعربية إلاّ بجملة ، وجب أخذ اسمه كما هو وصقله الصقلة العربية بقدر الممكن ، وبحيث لا يخفى أصله على القارىء والسامع .

سيقولون هذا المبدأ يدعو الى الفوضى . ربما كان ذلك .

ولكن الفوضى واقعة لا محالة في زمن الانتقال الشديد الذي نحن فيه ، وأي شيء عندنا الآن خالٍ من الاضطراب والفوضى ، حتى نستطيع أن نحفظ لغتنا منها . لا بأس بالفوضى اذا كانت ملازمة لحال التطور ، وصارفة لنا عن هذا الجمود الذي

نحن فيه . لاخوف من الفوضى لأنها ستجعل الحاجة ماسة لايجاد مجمع لغوي مسموع الكلمة ، يعترف بالألفاظ الجديدة أو ينكرها ، فيقضي على الفوضى القضاء الأخير .

سيقولون وما الذي يمنع من تأليف المجمع اللغوي من اليوم ؟ نقول ان كل عمل عام لا تقتضيه حاجة الأمة اقتضاءً تامًّا ، انما هو عمل صناعي عقيم النتيجة . وقد تألف المجمع اللغوي ثلاث مرات ولم يفلح . فكان فشله دليلاً على انه غير ضروري لحياة الأمة ، أو على الأقل ان الأمة لا تراه ضروريًّا لها الآن ، والاّ لحكم له بالبقاء . ان المجامع والمنشآت العامة ليست بنات فكرة رجل او رجلين ، ولكنها نتيجة اختمار في الروح العامة للامة ، توحي بها الحاجة الى بعض النفوس ، ثم ينتشر الشعور بهذه الحاجة من بيئة الى بيئة ، ومن طبقة الى طبقة ، حتى يعم الأمة أو أكثريتها ، وعندئذٍ تخرج النظامات أو المنشئات الى حيز العمل ، فلايستطيع أحد أن يعيقها مهما كان قادراً .

ان الخروج باللغة عن جمودها الى طور جديد ، لا بد فيه من الفوضى ، ونعمت الفوضى الموصلة الى الطور الراقي ، المتفق مع أطماع الأمة من التقدم في كل شيء الى الأمام .

نحن لا نبتدع من عندنا فكرة ، ولا نبتكر رأياً ، وانما كتبنا ما كتبنا عن اللغة أخذاً من الواقع . فكتبنا الواقع من تطور اللغة — كما قال من قبلنا الأستاذ الشيخ الخضري في محاضراته ، وصاحب السعادة فتحي زغلول باشا في انتصاره له يومئذٍ — كتبناه ليقلل بنوع ما من عناء المترجم الذي كلف بترجمة كتاب علمي ، وليشجع الكاتب الذي يريد ان يتعرض لوصف الأشياء التي تحيط بنا ، لأننا نشعر بأن كليهما يضطرب قلمه حين يقف في تسمية بعض الأشياء ليعبّر عنها بجمل ثقيلة على السمع غير مفيدة المعنى المقصود ، ويلوي بعنان القلم عن موضوع الوصف الذي تصدى له الى موضوع سهل عليه ، حاضر الألفاظ . وفي ذلك ما فيه من اثبات جمود اللغة وتأخير التفنن في الكتابة ، والعلم والأدب على وجه العموم .

فمن لا يعجبه الاّ أن تبقى اللغة على حالها الأولى فليسمّ المسميات الجديدة بأسماء عربية يأتي بها من لسان العرب ، وتكون مع ذلك جارية على ألسن العامة ، فيما هو مستعمل الآن ، أو مفيدة معنى المسمى حقيقة اذا كان المسمى علماً أو فرعاً من العلم . فان لم يعجبه ذلك فليكتب (سفتجة) لنقرأها كذلك ثم نسميها في المحكمة (كمبيالة)

أظن أن أكبر خدمة نستطيع تقديمها للغتنا هي أن نجعلها لغة العلم في مصر ، وان نحاول توحيد لغة الكتابة ولغة الكلام .

وهذه المحاولة لا تكون باكراه العامة على استعمال لغة الكتابة الصحيحة ، ولا باكراه الكتّاب على مجاراة العامة في كتابة اللغة السقيمة ، ولكن يجب على الكتّاب أن يحتضنوا المفردات العربية الموجودة في اللغة العامية ، فيردوا ما تشوّه منها الى أصله العربي ، ويستعملوه صحيحاً ، وما لم يشوّه يستعمل على حاله ، ويستثنى من ذلك بالضرورة ما ابتذل من الألفاظ ، وما يجد الكاتب فيه مصلحة للغة من الاتيان باللفظ الغريب ، اذا كان هو وحده المؤدي للمعنى المقصود ، أو اذا كان فيه من رشاقة التعبير ، ما ليس في غيره من الألفاظ كثيرة الاستعمال .

لا حرج على الكاتب أو المترجم أن يستعمل من الألفاظ ما شاء لما شاء من المعاني . وكلما توسع الكاتب في استعمال ألفاظ كثيرة ، كان ذلك احياءً للغة المدفونة في المعاجم ، واضافة ثروة جديدة على ثروة لغة البيان العصري . ولكن استعمال مفردات العامة ، وتراكيب العامة ، فيه من جهة أخرى احياء للغة الكلام والباسها لباس الفصاحة ، فالنبوّ عنها بالمرة مضر ، والقصور على معجمها الضيق مضر كذلك ، وما الصراط المستقيم إلاّ وسط بين هذين الطرفين .

❖

رقوا لغتكم

يضحكنا أن يقال اننا نريد هجر الفصاحة ، واماتة اللغة العربية ، لنأخذ بزمام لغة عامية لا تصدر عن قاعدة ، ولا تؤدي غرض البيان يضحكنا أن يتهمنا بذلك أولئك الذين ما فتئوا يتهموننا بالتقعر مرة ، وبالاغراب مرة أخرى . ولئن أضحكنا ذلك فانه يحزننا أن تكون الأحكام مبنية على الاشاعة ، لأننا على يقين بأن الذي يقرأ ما كتبناه في اللغة العربية ، يستحيل عليه أن يحكم علينا بأننا نعادي فصاحة الألفاظ ، وبلاغة الأساليب .

انما أردنا نقيض ما يقولون . نريد أن لا نذر اللغة العامية أو لغة الشعب تموت بابعاد عربيها وفصيحها عن عالم الكتابة والعلم . وأن لا نذر لغة القرآن محجوبة بين دفات الكتب لا ينزل منها الى الاستعمال اليومي ما يحفظ بقاءها ، ويديم جدتها ، نريد أن نرفع لغة العامة الى الاستعمال الكتابي . وننزل بالضروري من اللغة المكتوبة الى ميدان التخاطب والتعامل ، فلا تكون النتيجة إلاّ اننا نكتب الكتاب مفهوماً ، ونتحدث الأحاديث عربية صحيحة بالزمان .

اننا نأخذ من الواقع ، ان شعراءنا وكتّابنا وعلماءنا ، فصحاء اذا كتبوا ، فصحاء اذا قرأوا . فاذا تحدّثوا في المجالس تحدّثوا بلغة العوام . وعامتنا اذا تحدّثوا أتوا بالأساليب الجميلة ، التي لا أغلو ان قلت ان تراكيبهم أقرب الى تراكيب العربية الأصلية ، ولا يعيبها إلاّ عدم اظهار حركات الاعراب ، وتشوّه في بعض الألفاظ . فاذا كتبت العامة ، فيا أجارك الله من أسلوبها الكتابي وثقله على النفس وغموضه في آداء الغرض على ما فيه من كثرة الألفاظ التي تقيه المعاني في طيّاتها . لأن العامة قد رأوا الكتّاب يبعدون في كتاباتهم عن كل ما يجري على لسان الشعب من الألفاظ والتراكيب ، فقلدوهم في ذلك فصارت الخطابات العامية أدخل ما يكون في باب السخرية

الجريدة في ٢٧ من ابريل سنة ١٩١٣ العدد ١٨٦٣

حتى ليكثرون من استعمال (على أن) و(فلحيث) ، و (الشمائل العطرية) ، و (الشيم البهية) ، و (أفهل) .

وكثير من الألفاظ التي يؤتى بها في الكتابة لذاتها ، لا لاداء معنى مقصود . ولو كتب العامة كما يتكلمون لكانوا أفصح في العبارة ، وأبلغ في تأدية الغرض، مما هم الآن صانعون .

هذا هو الواقع ، وهو دال على ان لنا لغتين اثنتين ، لغة تكاد لا تستعمل إلاّ بالقلم ، ولا يقر بها اللسان إلاّ وقت خطبة رسمية يتكلف فيها الخطيب — ولا عادة له إلاّ باللحن — أن يشغل نصف فكره بضبط أواخر الكلمات ، وحق فكره أن يكون كله مشتغلاً باخراج ما فيه من المعاني على أقرب طريق للبيان وأفصحه . . وهيهات أن يخلو لسانه بعد هذا الجهد من اللحن المعيب ، سواء كان ذلك في أواخر الكلمات أو في بنيتها . كأنه عالم فرنساوي يخطب باللاتينية ، أما اللغة الثانية فهي اللغة الحية ، لغة الاستعمال اليومي، لغة العامة . فاذا استمرّ الحال على ذلك كانت النتيجة انه يستحيل علينا جميعاً أن نتكلم بلغتنا صحيحة ، ونخطب بها خالية من الركاكة في الأسلوب ، ومن اللحن في المفردات ، خاصتنا وعامتنا في ذلك سواء ، وانه يستحيل على عامتنا أن يكتبوا اللغة صحيحة ، فتبقى لغة العلم والكتابة في بيئة محدودة لا تجاوزها الى الطبقات الاخرى . وتبقى لغة الكلام في درجة انحطاطها الراهنة ، لا مطمع لها في الارتقاء ، والدخول في بيان أهل العلم ، ولا في أن تتبوأ الصحف والمجلات والكتب، بل تظل لا قرار لها ، جارية في هواء السوق من فم الى فم ، ومع ذلك فهي لغة الامة ، وأكبر مشخص من مشخصاتها . وهي العلامة الأولى على رفعتها وانحطاطها .

لغة الامة يجب أن ترتقي معها . وقد ترقت الامة في كل شيء بنسبة واحدة تقريباً إلاّ في اللغة ، فان استبداد العلماء والكتّاب علينا ، وما يظهر عليهم من الحرص في أن يختصوا بلغة الكتب كما اختصّ الكهنوت بأسرار الدين وسلطته في عهد آبائنا الفراعنة . ذلك واحتقار حكامنا في الزمن الماضي للغة العربية وقف باللغة هذا الموقف المنحط ، وحظر على اللغة الحية المتداولة أن تدخل في دور التطور بنسبة علومنا وفنوننا وأفكارنا وثروتنا ولباسنا وعاداتنا .

استبداد مميت : الحكومة تأخذها العزة بعدم الاصغاء الى قرارات الامة . وتظن

ان اللغة ملك لها ، كما تظن الحكومة ان ادارة الاعمال ملك لها ، وليس للامة فيها نصيب . غير ان الحكومة لها من القوة ما يمنع الامة من تحقيق ارادتها . أما أنتم يا أهل العلم فما هي قوتكم التي تلغون بها قرارات الامة ؟ ليس بكم على ذلك قوة ، فقد أثبت العمل انكم تكتبون كل يوم (المصرف الاهلي) ، و (المصرف الالماني) ، والامة لا تسمع قولكم ، وتقول هي (البنك الاهلي) ، و (البنك الالماني) . بل هي قد أكرهتكم فعلاً على أن تقولوا قولها في أحاديثكم اليومية . وأعطتكم درساً نافعاً في التطور الانساني ، كأنما هي قد فهمت قبلكم قوانين النشوء والارتقاء وقدّرت حاجاتها قبل أن تقدروها .

اني لأخشى أن يشتد ساعد الامة عليكم ، فتلزمكم الأمة كارهين لا طائعين ، باتخاذ لغتها العامية المكسرة الملحنة ، لغة لكم في الكتابة والعلم ، فلا تجدون من الاذعان الى ارادتها بدًّا . والأمة غالبة على أمرها ، ولكن أهل العلم لا يعلمون . لا تظن ذلك مستحيلاً ، فان القوة القاهرة قد جعلت في الماضي القريب لغة دواوين الحكومة هي اللغة العامية ، ومن يطلع على الوقائع المصرية وعلى السجلات يعلم كيف كانت لغة الكتابة في مصر . ولا فرق عندي بين استبداد الحكومة المستبدة ، وبين استبداد الأمة اذا ألقيت اليها مقاليد حكمها ، وقد جاءكم من ذلك مثلان في مجلس الشورى ، فان أكثرية أعضائه قد رفضت أن تعفي حامل الشهادة في العلوم العالية من النصاب المالي اللازم لصحة الانتخاب . وكذلك اعترض كثير منهم على فتح الكتاتيب وتعليم الأمة القراءة الكتابة ، بحجة أن ذلك سيقلل عدد الأذرع العاملة في الأراضي الواسعة التي يملكها حضرات النواب . صحيح أن الرقي العصري قد يمنع من مثل هذا الاستبداد في المستقبل ، ولكن نحن لا نعرف ما يكنه المستقبل فلنحترم من اليوم قرارات الأمة في الكلمات التي تشبثت بها ، ولا تريد النزول عنها ، ولنعتنقها ونعربها وندخلها في لغتنا . فان أردنا أن نقطع على الأمة الطريق في الاستزادة من ادخال الألفاظ الأعجمية الى لغتنا فلنتيقظ ولنرقب المخترع الجديد ، او المسمى الجديد ، عند وروده من أوربا ، فلا نتركه يمر من الجمرك الا أعطيناه اسماً عربيًّا جديداً ، ونشرناه للناس ، تأخذه الأمة كما قال ذلك بحق حضرة زميلنا الدكتور فارس نمر من بضع سنين . لا أن نغفل وننام على مصلحة اللغة ندخل فيها الألفاظ الجديدة وتستعملها الأمة خواصها وعوامها ، ثم نأتي بعد ذلك نقول للناس ، ألا فاهجروا ما اعتمدتموه

من الألفاظ ، ومن صَقْلٍ على ألسنتكم ، وخذوا بدله لفظاً قد نحتناهُ لكم من لسان العرب . فان التجربة قد دلت على أن ذلك غير نافع وان (التلتوار) سيبقى كذلك على الرغم من افريز الطريق وعذاره الى الأبد . اللهمَّ الاّ أن نعلمَّ سكان مصر قاطبة علوم العربية ، ليغاروا على أوزان العربية غيرة أسيادنا العلماء .

لا بدَّ من الصلح بين لغة الكتابة ولغة الكلام . أما أنا فلست اخصائيًّا في وضع تفاصيل عقد الصلح ، فان أولى الناس بوضعه علماء اللغة ، ان لم يكن قد حان الوقت لمجمع لغوي . ولكني أعلم تمام العلم ان الطريقة الوحيدة لاحياء اللغة ، هي ارضاء لغة الرأي العام من ناحية ، وارضاء لغة القرآن من ناحية أخرى . وأعلم أيضاً أن رقي لغة الأمة عامل مهم من عوامل تقدمها ، ان لم يكن هو العامل الأول . وأعلم فوق ذلك انه اذا أبى أهل العلم قبول الأسماء الأعجمية الشائعة في الأمة ، وبعدوا عن تصحيح المفردات العامية واستعمالها في الكتابة ، أي اذا بعد أهل العلم عن الالتفات الى ترقية لغة الأمة بالتدرج ، واستمروا يضربون حجاباً كثيفاً بين لغتهم الكتابية ، وبين لغة الأمة ، فان اللغة الفصحى ربما تقع في الخطر التي وقعت فيه قبل هذا القرن .

ولو أننا أجدنا البحث في نفور أهل العلم من قبول ما كان فصيحاً غير مبتذل من ألفاظ العامة ، وما كان رشيقاً من أساليبها الكلامية ، لكدنا نجد في طيات نفوسهم أن سبب هذا النفور نوع من الاحتقار اللاتنبهي ، ذلك لأن العلم في عمومه ، يحتقر الجهل . والجهل في عمومه ، يخاف من العلم . غير اننا مع ذلك يجب علينا أن نعتقد أن أهل العلم لو رجعوا الى مبادئهم العالية ، والتفتوا الى هذا الشعور اللاتنبهي ، لتزعوا من أنفسهم ، ولعلموا أن الأمة التي أخرجتهم ، والتي هم يحبونها ، ويسعون الى منفعتها ، أولى ما يكون بها ان تكون موضع احترامهم التام . ولأدركوا أن احياء اللغة العربية ، لا يقصر على تعليمها في المدارس ، ولا على طبع الكتب القديمة التي لا تأتي الاّ بفائدة أثرية ، ولكنه يأتي من ترقية لغة العامة ، واستعمالها صحيحة في الكتابة بقدر ما تسمح به لغة القرآن ، حتى تردم الهوَّة السحيقة الموجودة بين اللغتين . فان ترك اللغة العامية وهجرها ليس معنى من معاني الاصلاح . وكذلك اعتناقها كما هي بغثها وسمينها ليس الاّ من معاني الافساد دون الاصلاح . فلا بدَّ من عقد الصلح بين اللغتين قبل فوات الوقت .



في اللغة العربية

اشتغالنا بلغتنا ، وجعلها موضوع الأخذ والرد ، واجماع الكتّاب على وجوب الرقي بها الى مقتضيات العصر الحاضر : كل ذلك فأل حسن ، وبشير جديد ، بأننا نتقدم الى الأمام في طريق النجاح ، ولكننا مع ذلك نشعر بأن هذه الحركة لا تأتي بفائدتها التامة ، إلاّ إذا حسن التفاهم بين جميع الناظرين في هذا الموضوع .

نقول ان الذين يطعنون على رأينا لا يأخذونه مجموعاً متصل الأجزاء ، ولكنهم يأخذون بعضه ، ويعرضون عن بعض ، فتصبح صورته ناقصة ، وأغراضه محلاً للشك والتأويل ، لذلك نكرّر القول فيه بياناً للناس ، لا مجادلة لمخالفينا . فاني قليل الثقة جدًّا بفائدة المجادلة بغير التي هي أحسن .

أكاد أعتقد أن البيان له في النفس صورة تامة متفقة مع المعنى الذي يراد بيانه . وهذه الصورة تحسن وتقبح تبعاً لمران العقل قلة وكثرة بهضم المعلومات الخارجية ، وتكون واضحة أو مبهمة تبعاً لقرار المعنى في ملكة الفهم أو اضطرابه فيها ، وعلى كل حال فان وظيفة اللسان والقلم إنما هي نقل هذه الصورة البيانية من الذهن الى الخارج . ومن الصعب أن ندرك ان تأليف المعاني في النفس سابق على صورها البيانية . بل نظن ان المعنى وصورته البيانية متلازمان ، ولا شك في أن للغة دخلاً مهمًّا في رسم هذه الصورة ، وفي تكييف المعاني في الذهن وترتيبها . لأننا نلاحظ أن تكييف المعاني ، وترتيب الفكر ، قد يختلفان باختلاف اللغات ، وان كان جوهر المعنى واحداً . من أجل ذلك يقال عن المصري منا اذا كتب باللغة الفرنساوية انه يفكر بالعربية ، ويكتب بالفرنساوية ، لأن عبارته تكون كأنها ترجمة من لغة الى لغة أخرى ، لا إنشاء خالص .

نرى ان صورة البيان المصرية تتألف عناصرها من لغة حية في النفس ، هي لغة التخاطب اليومي وهي لغة مريضة . ومن لغة فصيحة جاءت من قراءة الفصيح من كلام العرب الأقدمين ، ولكنها بمقدار قليل لا تتغلب على اللغة الأولى . فتأتي الصورة

الجريدة في ٣٠ من ابريل سنة ١٩١٣ العدد ١٨٦٥

البيانية للمصري كأنها الثوب المرقّع غير متساوية الأجزاء في الجلاء ولا في التأثير. حتى لقد يعبر عن المعنى العالي الجزل بصورة بيانية تنزل قدره وتصغره، تحجب بهاءه وتقضي على قوة تأثيره في النفوس، لأن اللغة العامية (وليست لغة العلم ولا لغة الشعر والكتابة) هي مع ذلك اللغة الحية في النفوس، واللغة الفصيحة ليس لها أثر في الصور البيانية إلاّ عند الذين يعرفونها ويقرأونها فصيحة كل يوم، ويحاولون البيان في كل يوم، وهم من الأمة أقل من القليل.

ولقد نتج من ذلك ان علماءنا الذين لا يعرفون العربية الصحيحة، قد تقطعت بهم أسباب التأليف بلغتنا، وعدم وسائل ترجمة العلوم المختلفة من اللغة الاجنبية التي تعلموا العلم بها.

ومن نوابغنا في العلم من كتب آراءه بالفرنساوية دون العربية، ومن محامينا الفصحاء من اذا جادلته في مسألة قانونية استسهل أن يخرج لك كثيراً من المعاني لابسة صورتها الفرنساوية بألفاظها الفرنساوية، كأن المعنى قار في ذهنه كذلك.

لهذا الاعتبار دعتنا حاجة البيان الى أن نفكر في غرض مزدوج هو الكلام في جعل اللغة العربية لغة العلم الحديث في القرن الحاضر. وجعلها فوق ذلك حية متداولة على الألسن، مستعملة يوميًّا في الخطب والمرافعات وأحاديث السمر، بل في مساومة السلع في الأسواق.

اننا ندع الى جانب ما يتهموننا به من حب القضاء على اللغة العربية، وما يدّعون علينا من اننا نريد احلال اللغة المريضة محل اللغة الصحيحة. ندع ذلك الى جانب، ونرجو خصومنا أن يرجعوا النظر فيما كتبناه في جميع فصولنا الماضية في هذا الموضوع ونبين من جديد هذا الغرض المزدوج.

اللغة العربية لا تكون لغة العلم إلاّ اذا كانت هي لغة التعليم واشتملت على موسوعات العلوم العصرية المختلفة. وقد كان الطريق العادي القريب لذلك هو الترجمة. كذلك بدأت نهضتنا العصرية. ولقد قابلت أحد الذين يشتغلون بالترجمة قبل أن أكتب أول مقالة (في اللغة) وسألته عن حاله، فأجابني تلك حال لا تسر، وصعوبة تكاد لا تتخطى في ترجمة العلوم الى اللغة العربية.

قلت: لا بأس عليك، ان في اللغة العربية كلمات كثيرة، فاستخدم منها ما شئت لما شئت من المسميات التي ليس لها في القاموس أسماء. استخدم بعلاقة النسب. قال:

فان لم أجد . قلت له : انحت اسماً من وظيفة المسمى . قال : فان لم استطع . قلت : ما عليك إلاّ أن تثبت الاسم الافرنجي في العربية كما هو في اللاتينية أو اليونانية مع المحافظة على موازين اللغة بقدر المستطاع .

قال : ان أهل العلم هنا لا يريدون ذلك ؟ ؟ . قلت : يا سبحان الله ، أو يريد أهل العلم أن يضحوا العلم وهو غرض للغة ، وهي واسطة ؟ أويفهم في حق أهل العلم في مصر وفي هذا العصر ، ان يكونوا أكثر غيرة على لغة العرب من العرب القرشيين أنفسهم في أيام الدولة العباسية . وهل يقبل منا أن ننكر مذهب ادخال الألفاظ الأعجمية الضرورية الادخال الى لغتنا بعد أن أدخلها الله تعالى في كتابه العزيز ، الذي هو قرآن عربي مبين ؟ وأنكرت على صاحبي سوء رأيه في قومه فأخذت أكتب في موضوع اللغة العربية حتى يبين لصاحبي أننا قوم أحكم رأياً من أن نضحي العلم للغة ، وأكثر معرفة من أن نقف باللغة عند حد ألفاظها القديمة ، من غير أن نزيد عليها من الأسماء ، بل من الأفعال ما يقتضيه تطورنا العصري . الاّ أن تكون لغتنا كاملة وهذا لم يقل به أحد . سبحان من تفرّد بالكمال .

نقول ونكرّر أن المترجم والكاتب في حل من أن يضع الاسم الافرنجي في اللغة العربية عند الضرورة الملجئة . وعليه أن يعتنق الاسم الجديد الذي جرى عليه العرف وصار أكثر شيوعاً من أن يغير ، وأكبر شهرة من أن يهجر ، عليه أن لا يحاول ايجاد اسم للتلغراف ولا للتلفون ولا للفنوجراف ومن يحاول ذلك يجب عليه من باب أولى أن لا يسمي الورد (ورداً) بل يسميه حوجماً ، لأن الورد له مسمى في العربية الأصلية ، والله يعلم والناس جميعاً أن التلغراف والتليفون والفونوجراف لم يكن لها أسماء في البصرة ولا في الكوفة ، فهجرنا نحن تلك الأسماء لنأخذ أسماء أعجمية !

هذا بعض الغرض الزدوج . وبعضه الآخر هو الرقي باللغة العامية الى اللغة العربية أو عقد الصلح بين الاثنتين . يقولون انه لا توجد لغة عامية . واني سعيد ذلك اليوم الذي يصح فيه هذا القول . ولكن اللغة العامية في مصر لها مشخصات ثابتة تحددها من جميع الجهات ، وتجعلها متميزة تميزاً تاماً . ألا يكفي في هذه الحدود أن (كل فعل منفي يجب أن يتبع بكلمة (شي) نحو قولهم (ما جبش ومارحتش ... الخ) وان أواخر الكلمات فيها ساكن دائماً . وان . . . . الى غير ذلك من الأمراض التي لحقتها ، فجعلت لها سحنة خاصة ، وطابعاً مخصوصاً . فاذا صحّ لديكم يا أهل العربية

أن الجمل يتغير اسمه بتغير سنه ، بل يختلف اسمه تبعاً لصورته وهزاله وسمنه ، ألا يصح عندكم أن اللغة التي أصبحت لها مميزات تعرف بها عما عداها من اللغة الفصحى ومن لغة الشام ولغة الغرب ، تكون حقيقة بتسمية جديدة هي اللغة العامية . على أن المناقشة في التسمية لفظية أكثر منها عملية ، فلنقل إن هذه اللغة العامية ، وهي اللغة المستعملة هي اللغة التي يفكر بها الناس ، فاما أن نقضي عليها من اليوم ، وهذا مستحيل ، لأن ذلك يقتضي أن نعلم كل فرد من الأمة علوم العربية . وإما أن نحاول ترقيتها — على قولهم — أو المصالحة بينها وبين اللغة العربية على قولنا ، ان كان لفظ المصالحة لا يرضي أصحابنا ، فنحن ننزل عنه طوعاً وحبًّا في ارضائهم ، ونستعمل اللفظ الذي يريدونه لنقل ترقي اللغة العامية او احلال اللغة العربية محل اللغة العامية بالزمان . وهو كذلك — نحن متفقون ولكن من العوامل الكبرى التي تساعد على ذلك ان لا نحتقر الصحيح من هذه اللغة العامية فنهجره ، لأن آباءنا وأمهاتنا يستعملونه ، بل اللازم هو أن نأخذ الألفاظ الصحيحة ، ونأخذ الألفاظ المريضة نصححها ونجعل كل ذلك يجري على أقلامنا كل يوم ، فتأنس العامة بلغتنا لأنهم يقرأون فيها ما في أنفسهم ، ثم يأخذون من حيث لا يشعرون كثيراً من الألفاظ الأخرى التي نكتبها والتي ليست مستعملة في الأسواق . هذا هو الذي سميناه الصلح بين اللغتين وبيناه بيانين اثنين . على أني لا أزال أقول أن من الأساليب العامية ، ما هو في عرف الفصاحة العربية . أعلى مقاماً من كثير من هذه الأساليب الكتابية التي نسطرها كل يوم في الصحف ، هذا المذهب يساعد كثيراً عامل تعليم اللغة في الكتاتيب والمدارس ، بل أقول فوق ذلك إن هجر الألفاظ العربية لا لذنب آخر غير انها تكرّر كل يوم في لسان الأمة ، يعتبر في عرف الأدب القومي ، بل في عرف العقل ، تفطرساً غير مغفور .

لا أعرف الى الآن ما هو وجه الضعف في هذا الكلام ، وما هو وجه الضرر على لغة القرآن . وما هو وجه التناقض الذي وقعنا فيه . اننا نحن الأمة نعمل بهذا المذهب ، نعمل به جميعاً من غير استثناء ، فان كان يعزّ علينا أن نثبت الواقع من حالنا بالكتابة ، فأنا راضٍ أيضاً بالسكوت ، لولا أني وجدت تردداً في أقلام الكاتبين والمترجمين ، فأحببت أن يكون لهم من الصحف ، ومن الرأي العام ، مشجع ينفي عنهم التردد ، ويدفعهم في عملهم النافع دائماً الى الأمام .

الى الامام

في اللغة أيضاً

لو كان الذين يجادلوننا في اللغة يتنزلون الى قراءة ما نكتب بنفس ساكنة ، وتدبر في العواقب ، لاقتنعوا بأننا نريد النهوض باللغة المصرية ، (أو اللهجة المصرية ان شاءوا) الى درجة اللغة الفصحى ، وشفائها من العلل التي اعترتها ، فأصبحت غير صالحة برمتها للبيان في العلم والأدب والخطابة والتمثيل.

نقول للمترجمين خذوا ما لم تجدوا في اللغة العربية من الأسماء التي أدخلها العوام في اللغة حين كان علماء اللغة في غفلة عنها واذ تركوا بابها مفتوحاً ، حتى دخلت فيها أسماء ليست منها ، وصقلتها الألسن واعتادتها ، فأصبح غير نافع كل مجهود يراد به نفي هذه الأسماء . ونقول للكاتبين لا يأنف أحدكم من استعمال الألفاظ العربية ، والتراكيب العربية ، التي تلوكها ألسن العوام ، فان العوام يملكون بالوراثة سر اللغة ، ويصرفون البيان فيها تصريفاً حيّاً مألوفاً ، وكثير من أساليبهم حسن جميل .

فان لم تفعلوا ، ولن تفعلوا ، فعليكم مسئولية الوقوف باللغة الفصحى . عليكم مسئولية عدم انتشارها ، وما يترتب على ذلك من النتائج المخيفة .

اللغة العامية ، هي لغة المحادثة بين الخاصة والعامة ، وهي مع ذلك تكاد تكون لغة المرافعات في المحاكم ، وأخشى أن تصبح في يوم من الأيام لغة التمثيل . انها ان صارت لغة التمثيل — وما هذا بمستحيل — فقد تضاعفت العلة واشتد مرض الألفاظ المشوّهة فتصعب مصارعتها .

ما قصد كتّاب التياترو ، ولا ممثلو المراسح ، ولا شهود التمثيل أن يكون الغرض الأول للتمثيل هو اصلاح لغة الناس وتقويم ألسنتهم . بل المقصود هو تربية الأخلاق والتسلية واللذة ، فاذا حصلت هذه الأغراض بأية لهجة من اللهجات ، وعلى أي أسلوب من الأساليب ، كان التياترو قد قام بالواجب عليه . وان كنا لا ننكر مع ذلك ان التمثيل قد كان في كل الأزمان مرقاة للأدب ونموذجاً للفصاحة والبلاغة . إلاّ أن هذه النتائج عرضية ، وبالوساطة لا أصلية ولا مقصودة بالذات .

وان الخواص عندنا في عمومهم ، والعوام جميعاً يلذ لهم أن تكون لغة التياترو هي

الجريدة في أول مايو سنة ١٩١٣ العدد ١٨٦٦

اللغة العامية . وأشهد على ذلك ملعب عباس إذ كان جوق «أبيض» يمثل أربع الروايات التي ترجمها بالشعر المرحوم عثمان بك جلال باللغة العامية . أشهد ذلك الازدحام الشديد ، وأشهد ذلك التصفيق الحاد والاعجاب المتناهي الذي نالته هذه الروايات العامية . أشهد الناس جميعاً إلاّ نفسي وبعض أصحابي الذين على شاكلتي ، ممن تضيق صدورهم من رؤية اللغة المريضة ، يشتد ساعدها ، فتزحم اللغة الفصحى ، وتنفيها من على مرسح التمثيل ، ويثقل على سمعهم اللحن في أواخر الكلمات . ولكن الجمهور الذي يذوق التمثيل ، يهمه أولاً وبالذات أن يكون المرسح قطعة من الوجود الخارجي ، وجماعة الممثلين أشخاصاً مصريين حقيقة يلبسون الزيّ المصري ، ويتكلمون باللهجة التي يتكلمون بها في البيوت . شهدت تمثيل بعض هذه الروايات فأكبرت قدرة المؤلف والمعرب ، وسمعت التصفيق الحاد يتكرر كلما قيل بيت مثل هذا البيت :

هم اتكلموا والاّ اتفهم ودي كتمت ايه والاّ الغلابة يفطسم

وأشهد على ذلك أيضاً أحد زملائي المحامين . شهد أمس لعب فصل من رواية الشيخ متلوف في الاوبرا ، فأخبرني أن الفصل هو أكثر ما أعجب الناس من كل ما مثله أمس جوق أبيض . على أن الأوبرا أمس لم يكن شهودها الاّ من الخاصة ، وخاصة الخاصة ، وقد لا يكون فيها من العامة أحد . اذا دخل التمثيل بهذه اللغة المكسرة الملحونة المشوّهة في ذوق الجمهور ، أصبح استعمال هذه اللغة ضرورياً . وذلك من أكبر العوامل على تقوية الخطأ وتعميمه ، والجرأة على اللحن وعدم تهيبه .

لهذا الاعتبار أيضاً يحسن بنا أن نصالح بين ذوق العامة ، وقوة الرأي العام ، وبين اللغة الفصحى . وأقرب الطرق الى هذا الصلح ، أن نتذرّع الى احياء العربية باستعمال اللغة العامية ، ومتى استعملناها في الكتابة ، اضطررنا الى تخليصها من الضعف ، وجعلنا العامة يتابعون الكتّاب في كتاباتهم ، والخطباء في خطاباتهم ، والممثلين في رواياتهم . وليس ما نقول من ذلك مبنيّاً على مقدمات عقلية صرفة ، بل هو مبني على الحس . فانك تجد الألفاظ التي كثر استعمالها في المرافعات ، وفي الصحف ، وكانت غير نافرة عن ذوق العامة ، ومؤتلفة مع لهجتهم ، قد استعملت في الكلام .

ان مياسرة الجمهور خير من معاسرته ، فاذا يسر له أهل العلم أن يتشبه بهم في كتاباته ، سهلوا على أنفسهم طريق الكلام بلهجة أفصح من اللهجة العامية التي يتكلمون بها الآن .



في اللغة العربية

قد يبتسم قراؤنا السياسيون ابتسامة الاستغراب من خوضنا كل يوم ، أو اليوم بعد اليوم في اللغة ، واحتيالنا لتعميم اللغة العربية ، وجعلها لغة العلم ، ولغة الكلام بقدر الامكان ، في حين أن الأحوال السياسية في أوربا مضطربة ، وحركات تعبئة الجيوش باعثة الى النظر في نتائجها المخيفة . ولا بدَّ لنا من التأثر بتلك النتائج في حالنا الاقتصادية والسياسية جميعاً . فكان أولى بنا على رأيهم أن نعرض الأعن الخوض في تقدير هذه النتائج وصداها في الشرق على العموم ، وفي مصر على الأخص .

• • •

نعم اننا اذا احتملنا هذه الابتسامة الجارحة بالصبر والسكون ، فان الأسف يقطع قلوبنا على ما فرَّطنا في اسباب استقلالنا ، واستكمال قوتنا ، حتى كنا نستطيع أن يكون لنا في الحوادث العالمية أثر فاعل ، وقدرة على الاستفادة من الحوادث ، وتصريفها الى مصلحتنا ، أو تخفيف أضرارها عنا على نسبة ما ، أو على الأقل على نسبة ما تعمل أية أمة من أمم البلقان الصغيرة لمصلحتها . أما الآن وقد أصبحنا ينقصنا من هذه الوجهة كل شيء ، فسياستنا يجب ان تنحصر في استكمال أسباب الرقي ، فكلامنا في المصرية كلام في السياسة ، وخصوصاً في اللغة العربية ورقيها ، ونشر صحيحها بين الكافة خوض في السياسة . ذلك بأن رقينا موقوف من بعض وجوهه على العلم ، واللغة واسطته ، موقوف على الأدب ، واللغة أساسه . موقوف على حسن التفاهم بيننا ، والبيان قاعدته . فما أظننا نجاوز حدود اللائق في هذا الزمان إذا جاوزنا ما لا نستطيع تغييره من مجرى السياسة الى ما نستطيع اصلاحه من حال اللغة .

• • •

كتبنا عن اللغة ولم نكن لنرجو في هذا التقدم أنصاراً من الشيوخ ، لأن من

الجريدة في ٤ من مايو سنة ١٩١٣ العدد ١٨٦٨

دأب الشيوخ المحافظة وكراهة الحركة الى الأمام ، بل كنا نرجو أنصاراً من الشبان الذين درسوا قوانين النشوء والارتقاء ، وعلموا ان اللغة كائن من الكائنات الخاضعة لهذا القانون ، وانها سائرة حتماً الى أن تخرج أصولها من الحبس التي حبست فيه مدة الحكم غير العربي ، فتسترد هي أيضاً حريتها ، وتطلق جناحيها ، ليظل أبناء العرب أجمعين بما شاء الله من أدب كاسب ، صورة العصر الحاضر والعلم الجديد .

• • •

ولقد علمنا انه يوجه علينا اعتراضان . أحدهما : ان الاعتراف بما أدخلته الأمة من الألفاظ الأعجمية قد يكون فيه شبه تمصير للغة العربية ، فيتعطل بذلك عامل من عوامل الجامعة الاسلامية . والثاني : ان ذلك وتصحيح الألفاظ العامية المصرية واستعمالها في الكتابة معطل للغة العربية الفصحى .

• • •

فعن الاعتراض الأول نقول : اننا وان كنا لسنا من أنصار هذه الجامعة المستحيلة بوصف كونها دينية ، لاقتناعنا بأن أساس الأعمال السياسية هو الوطنية ، وروابط المنفعة دون غيرها ، فاننا مع ذلك لانرى الاعتراض وجيهاً ، ولا من هذه الجهة . لأن القائلين بالجامعة الاسلامية يجب عليهم أن يقبلوا فيها الترك والفرس والهنود والصينيين والجاويين والشراكسة ، وهم لا يعرفون من اللغة العربية شيئاً ومجموع عددهم أضعاف مجموع عدد من يتكلمون العربية من المسلمين . فاذا كانت الجامعة الاسلامية وحدة ، وكانت اللغة داخلة في مشخصات هذه الوحدة ، وعاملاً من عواملها ، وجب أن تكون لغة هذه الوحدة هي لغة الأكثرية والأكثرية غير عربية ، فلا خوف على الجامعة الاسلامية الموهومة ، من ادخال المصطلحات العلمية في مصر في جسم اللغة العربية . ذلك ولأننا اذا فرضنا أن اللغة العربية ستكون هي اللغة الرسمية في هذه الجامعة الاسلامية التي لا أدري من أي المواد يخلقونها ولا من أي الرقع يلفقون ثوبها ، فانه يسر هذه الجامعة الاسلامية أن تحيا هذه اللغة حياة جديدة ، وتكون هي لغة علم الاجتماع ، وعلم البسيكولوجيا ، ولغة الفلاحين في مصر ، والجهالة في بلاد العرب جميعاً .

• • •

وأما عن الاعتراض الثاني : فان الذي نقترحه ليس من شأنه أن يعطل اللغة

العربية الفصحى بل يزيدها فصاحة ، ويسرع في تطوُّرها ، ولا يبقى منها الاَّ استعمال ألفاظ لا حاجة لنا بها ، ولا مانع يمنع من استعمالها في الشعر عند تعذر الوزن أو القافية على الشاعر ، فتكون محتاجة في فهمها الى القاموس كما هو الحال الآن .

• • •

نكرّر أننا في كل ما كتبنا عن اللغة لم نجيء بشيء جديد ، بل كتبنا الواقع من حالها وتطورها حتى لا يتردَّد الكتَّاب والمترجمون في اثبات الألفاظ الأعجمية التي أدخلت على اللغة في الوقت الحاضر . وان لا يقفوا ، اذا أعجزتهم تسمية المسميات الجديدة بالعربية ، خصوصاً أسماء بعض العلوم ، عن السير في هذا على سنن آبائنا الأولين .



الكتاب السادس

البنات والابناء

أبناؤنا وبناتنا — بناتنا وأبناؤنا — البنون والبنات —

الى الفتيان : الوطنية

أبناؤنا وبناتنا

الله يقطع التمدُّن اذا جاءت من تحت رأسه قلة النسل . كذلك يقول الرجال المسئولون في مصر ، عند ما يرون حركة الزواج بطيئة جدًّا في الفرقة المتعلمة من الطبقة الوسطى ، لأنهم يعلمون بحق ان هذه الفرقة الممتازة بصفات التهذيب ، والمعروفة بحب العمل ، هي أصلح الطبقات لانتاج ذرية أكثر استعداداً للعمل والايغال فيه ، بما ترثه عن آبائها من قابلية العلم ، وسموّ الادراك ، وبعد مرمى أطماعها القومية . فاذا تغير هؤلاء الرجال للتمدن ، ونسبوا اليه قعود شبابنا عن الزواج وتعطيل البنات من طبقتهم في بيوت آبائهنّ ، من غير أن يؤدينَ المنفعة التي عليهنّ للجمعية ، وخافوا على ارتقاء الأمة من هذه الحال السيئة ، فانهم إلاّ معذورون في أن يلعنوا بألسنتهم العلم والتعليم ، والمدنية والتمدين ، وقالوا — وهم صادقون — أهكذا يصل الشبان المتعلمون الى ما فوق الخامسة والعشرين من أعمارهم لا يزوّجون ؟ ما سمعنا بهذا في آبائنا الأولين .

الحق معهم ، والواقع أن شبابنا قد انقبضت نفوسهم عن الزواج ، وكثيرٌ منهم من كأنه قد صرف عنه وجهه الى الأبد ، يؤثر عيشة العزوبية المشوّهة غير الطبيعية ، على العيشة الطبيعية الناعمة عيشة الزوجية ، عيشة العائلة ، عيشة الحب والصداقة ، عيشة المودّة والرحمة ، العيشة الوحيدة الخليقة بالانسان .

غير أن شبابنا هم كذلك معذورون ، فانهم لا يحجمون عن الزواج إلاّ كارهين . أثرت التعاليم في ميولهم ، فجعلتهم يطلبون في الزواج السعادة ، ويتخيلون لها أسباباً يكاد يكون من الصعب توفرها ، فيهديهم تدليلهم العقلي المبني على مقدمات فرضية الى هذه النتيجة السوداء نتيجة الانصراف عن الزواج . فهم ينأون عنه ، لا رغبة عنه ، ولكن

الجريدة في ٥ من يناير سنة ١٩١٣ العدد ١٧٦٨

قلة ثقتهم بالمستقبل من ناحيـة ، واضطراب رأيهم في المثل الأعلى للمرأة الصالحة من ناحية أخرى ، وعدم امكان التوفيق بين آرائهم الاجتماعيـة الجديدة ، وبين عادات الحجاب وتوابعه القـديمة . كل ذلك جعلهم يضحون ميولهم الخلقيـة للزواج ، حتى لا يقعوا فيما ظنوه هاوية التعاسة وسوء المصير .

• • •

يقول أحدهم إن المرأة أو العائلة على النمط الجـديد أصبحت غالية الثمن في حياتنا المدنية ، يتكلف ربهـا فوق الطاقة من النفقات ليعولها ، حافظاً المظهر اللائق بمركزه الاجتماعي ، فيكسب الشاب وحده قد لا يكفي امرأته الحرمان من مقتضـيات الزينة والحلية التي نشـئت فيها ، والتي يقضي بها حب المباراة بينها وبين أترابها ومثيلاتها . فاذا أنجبت تضاعفت النفقات ، فإما الزهد ولا سبيل اليـه ، وإما الافتقار المستمر ، وهذا هو بعينه سوء الحال . لذلك يريد أن يزوّج من بنتٍ ذات ثروة ، لاطائلة كما هو همّ الذين يعيشون من مال أزواجهم ، ولكن ثروة نافية للفقر ، مساعدة على عدم الوقوع في سوء الحال . ذلك تأويل قلة الثقة بالمستقبل .

• • •

وأما اضطراب رأي الشبان في المثل الأعلى للمرأة الصالحة ، فمنشؤه أن الشاب المتعلم أصبح يرى من الألغاز أن يرضى بتسليم سعادته العزيزة عليه ، بل تسليم حياته الى امرأة لم يرها ، ولم يعرف من أمرها الاّ قصاصة من أحاديث خاطبة لا تغني شيئاً . العقل يقرّ هذا الشاب حقيقة ، على أنه مادام لا ينوي الطلاق عند ما نوى الزواج ، فمن الجهل أن يمضي صفقة الزواج على مجهول لديه . والشرع كذلك يقرّ هذا الشاب على أن يرى المخطوبة قبل العقد ، وينظر الى وجهها وكفيها ، ولا شك في أن هذه الرؤية يحدّد العرف حدودها . ومهما قيل من أن التجارب دالة على أن معرفة الزوجين أحدهما الآخر قبل العقد لم تفد شيئاً مذكوراً ، فان من الصعب اقناع شاب سليم العقل بأن يتزوج من لا يعرف ، كما انه من الظلم الصارخ اكراه شابة أو استثمار غفلتها لتصبح عروس رجل لا تعرف عنه شيئاً ، ما دام الشاب لاينوي الطلاق عند نية الزواج ، وما دامت الشابة ليس في ملـكها أن تطلق نفسها بخيار الرؤية والعيب ! !

• • •

يصعب الآن على شبابنا المتعلمين وبناتنا المتعلمات ، أن يفهموا أن خيار الرؤية

جائز في العقود المدنية القليلة القيمة ، كالتعاقد على حصان ، أو على سوار ، ولا يكون جائزاً في ذلك العقد الخطير الملزم طول الحياة . نقول ذلك ملاحظين ان الصورة التي في رءوس الشبان اليوم من المرأة ، ومن معاملتها واعتبارها مساوية للرجل وشريكة له ، ليست هي الصورة القديمة التي كان الناس يتمثلون بها المرأة في الازمان الماضية ، وفي بعض البيئات الجاهلة الحاضرة ، فان هؤلاء يقدم أحدهم على الزواج من غير فكرة ، اجابة لأي داعٍ من الدواعي الوقتية ، موطناً نفسه على أنه اذا لم تعجبه المرأة يطلقها ويتزوج من غيرها ، ولا لوم عليه في ذلك ، بل قد لا يتساءل الناس لماذا طلق فلان زوجته ، لأنه على ظنهم يستعمل حقاً من حقوقه الشرعية الخاصة . كأنه بعمله هذا لم يهدم عائلة ، ولم يتعدَّ حداً من حدود الله . وان صورة الزوجية في نفوس الشابات قد تغيرت عما كانت عليه قبل من النقيض الى النقيض ، وبذلك أصبحت كل واحدة منهن تجهر بمبادىء حرية المعاملات والمساواة ، وأصبح من المستحيل عليها أن تعيش مع ضرَّة ، أو أن تقبل الدخول على ضرَّة . كذلك أصبحت مائلة الى الاعتقاد بأن سلطان الرجل عليها في غير الحدود التي يقتضيها عقد الزواج ضربٌ من الظلم ، وان مبالغته في الغيرة عليها ضربٌ من السذاجة وداعية للسخرية .

• • •

تلك جهة من جهات الاضطراب في أفكار أبنائنا وبناتنا فيما يتعلق بالزوجية وعيشة الزوجية وتوابعها . وهناك نظر آخر لا يستهان به من حيث كونه هو أيضاً علة لما نشاهد من بطء حركة الزواج . ان الشاب المتعلم يرى من جهة عقله ، ومن تطبيق معلوماته الاجتماعية ، ان البنت يجب أن تأخذ حظها الكامل من التعليم ، ومن الحرية ، أي القدر الذي يتفق مع شرفها وسمعتها في البيئة التي نشأت فيها . ويود لو أن البنات في سن الزواج يعرضن لأنظار الشبان ، حتى يستطيع هذا الشاب أن يختار منهن شريكة حياته . يرى ذلك بعقله . ويحب أن يتمزَّق الحجاب ، ما دامت مصلحته في أن يعرف مخطوبته قبل خطبتها ، ولكنه مع ذلك بحكم ما ورثه من الغيرة ، والتقاليد القديمة ، يرى من قلة الحياء أن تذهب البنت البكر الى محلات التجارة تشتري بنفسها ملابسها . وربما ساء ظنه في سيدة طاهرة سليمة دواعي القلب ، بحجة انه رآها في أماكن الفسحة العمومية أو في محلات التجارة . كأنه يريد أن تكون البكر محجوبة سافرة في آن واحد ، أو متعلمة في زي جاهلة ، وحرَّة في قيد أسيرة . يرى ذلك بحكم

انفعالاته الوراثية ، ويرى بهِ أيضاً انه لا يجمل بهِ أن يسمح لخاطب أخته أن يراها . بل يمتعض لمثل هذا الطلب ، وتلوح على وجهه علامات الغيظ . على انه يقول كل يوم بأن الخاطب يجب أن يرى المخطوبة، وينظر الى وجهها وكفيها . ولقد أدّى هذا التنازع بين التعاليم الجديدة في عقول الشبان ، وبين التقاليد القديمة في مشاعرهم الى اضطراب شديد في تقديرهم للبنات المتعلمات على العموم، ساعد على ابطاء حركة الزواج في هذه الفرقة المتعلمة من الجانبين .

• • •

ليس هذا الاضطراب خاصًّا بأبنائنا المتعلمين ، بل البنات واقعات فيه أيضاً بعض الشيء ، لأن الواحدة منهنّ تتصوّر المثل الأعلى للزوج انه شاب يضارع أباها ، أو يفضله في الثروة ، ويساويه أو يربو عليه في انه لا يعرف السهر إلاّ في بيته يدخله من المغرب ، ولا يخرج منه إلاّ في الصباح ، لا يغشى مجالس اللهو ، ولا يشهد مراسح التمثيل ، ومع ذلك كله يجب أن يكون كثير التسامح يعاملها معاملة جديدة لا كمعاملة أبيها لأمها ، عالماً مشهور العلم ، كاتباً صافي الذوق ، أديباً يعرف مراتب الأدباء الأقدمين، حساساً يطرب للقطع الجميلة الموسيقية ، ويقدرها حق قدرها . تريد أن يجمع الزوج كل هذه الصفات الطيبة في هذا الوقت الصعب — وقت الانتقال — كأنها تريد الزوج شاباً شيخاً حديث الطابع قديمه ، ولاشبهة في أن هذا التناقض الذي سببه اضطراب حالنا من الحال القديمة الى التربية الحديثة ، من الأسباب التي جعلت حركة الزواج بطيئة بين أبنائنا وبناتنا .

• • •

تلك هي أفكار أبنائنا وبناتنا ، التي جاءت من التربية الحديثة . وتلك هي تقاليدنا القديمة التي لا تزال تقوم عقبة صعبة في سبيل تطبيق هذه المبادىء التي اعتنقها أولادنا بالتربية . طرفان متناقضان لا يجتمعان ! ! هذا هو الواقع من أمرنا ، وما كنا لنستطيع تغيير الواقع إلاّ باحدى اثنتين ، أهونهما مستحيلة . مجاوزة تقاليدنا في هذا الباب ومحوها ، ولا سبيل الى ذلك ، لأن هذه التقاليد الوراثية قد فعلت في نفوسنا فعلها ، وتأصلت من قلوبنا جذورها ، لا يقتلعها إلاّ الزمان . وإما محو التربية والتعاليم الجديدة ، وذلك ان كان ممكناً فنتيجته الوقوف فالموت . فعلينا اذن أن نعالج هذه الحال جهد المستطيع . وعندنا ان العلاج وقتي ينفع في تخفيف أعراض هذه الحال .

ولا علاج إلاّ أن نتسامح في التقاليد الشرعية بعض الشيء لنكره العادة على أن تتفق مع الرقي المدني ، وان نقوي جانب التربية فندفعها الى أن تفعل فعلها التام في زمان يسير . علينا أن نهدي أبناءنا وبناتنا الى أن كل ما في الكتب ليس ممكناً أن يتحقق في الواقع على صورته التامة ، وان المرء لم يخلق لمنفعة نفسه فقط ، بل لمنفعة أمته . وان واجب الزوجية على كل رجل وامرأة هو أخص الواجبات القومية . وان هذا الواجب لازم ان يتحقق مهما كانت التضحية الشخصية التي يظن الشاب أو الشابة تضحيتها في سبيل القيام به . فاذا لم يجد الشاب المثل الأعلى للزوجة الصالحة فما عليه الاّ الرضا بما دونه ، لأنه أمام الواجب الانساني غير مختار . كذلك ان لم تجد الشابة المثل الأعلى للزوج الصالح وجب عليها أن ترضى بما دونه ، والاّ فان تعليم التربية الحديثة التي يتشبث بها كلا الطرفين ، تحكم بالمروق من الانسانية على كل من لا يقوم للجمعية بأخص الواجبات الانسانية .

• • •

على أننا مع هذا كله لا نبرىء أبناءنا وبناتنا من الغلو في تصوراتهم ، ولا من التردد والنظر الى مستقبل الزوجية بنظارة أشد سواداً من الواقع . فعسى أن تكون الزوج الفقيرة مصدر السعادة ، وعسى أن يثري الزوج الفقير بعد الزواج . فعسى أن تكرهوا شيئاً ويجعل الله فيه خيراً كثيراً .

❖

بناتنا وأبناؤنا

ليس لنا أن نشكو من حركة الزواج في القرى، ولا في الطبقة الجاهلة في المدن، بل اذا شكونا منها فانما نشكو من افراطها في الزواج لا من تفريطها. انهم يتزوجون ويتزوجون، يتزوج أحدهم واحدة ويطلقها، ويردّها ويطلقها، وفي أثناء ذلك يتزوج واحدة أخرى، وأحياناً يجمع في بيته ثلاثاً. ولا تسل عن شقائه بهنّ وشقائهنّ بعضهنّ ببعض. ذلك له ومن حقه، ولكن من حقنا نحن أيضاً ان نطالبه بالعدل، وهو لا يعرفه ولا يقدر عليه. وما كان حقه الاّ معلقاً على شرط العدل، والشرط معدوم.

كذلك له أن يطلق امرأته، وحق التطليق غير مفهوم، الاّ مع وجود أسباب جدية، فاذا لم توجد تلك الأسباب، فهو اعتداء ومضارة، والله نهى عن المضارة. وعلى المسلمين أن يرفعوا الضرر. لا ضرر ولا ضرار في الاسلام. مثل ذلك في تجاوز الحدود، هذه الأمثلة التي نأخذها من التبليغات الرسمية، أن يتزوج الرجل في هذه الطبقة من ابنة لا تجاوز التاسعة من عمرها، فيكون حظها من هذا الزواج الموت العاجل، ولا ندري ما حظ الزوج وما حظ أهل الزوجة من هذه الصفقة الخاسرة، التي تدل على البله، أكثر ما تدل على أي شيء آخر. نشكو من فوضى الزواج وعلاقات الزوجية في هذه الطبقة، ونطلب الى رجال الشرع الاسلامي ورجال الحكومة أن يوجهوا أنظارهم الى هذه الفوضى، فان كل العقود والمعاملات قد دخل فيها النظام، وحاولت الحكومة التوفيق فيها بين حقوق الأشخاص التي لهم بمقتضى الشريعة، وبين النظامات المدنية التي أصبحت ضرورية في جميعتنا الحاضرة. ويسرنا أن نظارة الحقانية تفكر الآن في باكورة تشريع من هذا القبيل. لأن الاهتمام بالعقد الأساسي للعائلة المصرية، وهو عقد الزواج وتوابعه وجعل أوضاعه العملية منطبقة على الشريعة الغراء، متفقة مع المقتضيات المدنية الحديثة، أهم بكثير من الفكرة في تشريع المعاملات

الجريدة في ١٢ من يناير سنة ١٩١٣ العدد ١٧٧٤

الأخرى ، لأن الفوضى في العائلة فوضى في أساس الجمعية ، ومن المستحيل أن ترقى جمعية أساسها متطرقة اليه الفوضى من جميع الوجوه

لذلك نكرّر أننا لا نشكو من بطء حركة الزواج في القرى ، ولا في طبقة العمال والصناع في المدن . ولكن الذي علت منه شكوى الرجال المسئولين ، هو بطء حركة الزواج في الفرقة المتعلمة من الطبقة الوسطى ، ولا شك في أن هذا البطء انما هو خطر مخيف النتائج ، لأن آمالنا في المستقبل انما هي وديعة في أبناء الفرقة المتعلمة من الطبقة الوسطى ، فاذا قلّ عدد هؤلاء قلت قوتهم وعجزوا عن أن يقوموا بتحقيق مطامع الأمة في اليوم المناسب لتحقيقها . نحن اليوم نبذر من كل معنى بذوراً لا نحضر حصدها والانتفاع بها . نبذر أصول المبادىء السياسية ، ونحاول اشاعة المبادىء الاقتصادية ، ونمحض النصائح الاجتماعية ، وهيهات أن يحصد الجيل الواحد ما بذره بيديه . فكما اننا الآن نجني ثمار ما غرسه أجدادنا . نجنيه ثمراً مرّ المذاق ، لا يسمن ولا يغني من جوع ، كذلك لا نحب أن يكون ما يجنيه أبناؤنا هو ثمرة تفريطنا في حقهم ، وقصورنا عن القيام بواجب الوجود علينا . فالطامة كل الطامة أن لا تجد مصر من أبناء الفرقة المتعلمة من الطبقة الوسطى من يتعهد ما نزرعه اليوم ، حتى يحقق أطماعنا الكبيرة في مستقبل بلادنا .

• • •

قد يقال اننا نبالغ أو نتطير في غير طيرة . ولكن الحال تستدعي التطير إذا لم نتعاون كلنا على فتح نهج الزواج في الشبيبة المصرية ، ومحاولة ازالة العقبات التي تقف أمام البنين والبنات في سبيلهم الى تأليف العائلة المتعلمة ، أي العائلة المفيدة حقيقة للبلاد.

ان للحاجات المدنية ، وان للتقليد الأعمى ، ولقصر النظر الذي يكاد يجعل الزواج في بلادنا عقداً من العقود المالية ، عقد شركة اقتصادية صرفة ، عقد جاف ليس فيه من لين الحب ، ولا من رقة الحنان ، مادي لا تتخلله الاعتبارات المعنوية ، اعتبارات الرجاء في الصداقة العائلية ، وهي أمتن الصداقات . ولا يكاد يوجد لغير الأثرة فيه أثر من آثار التضحية المحبوبة . فقد كادت العناصر التي يتألف منها هذا العقد تكون عناصر حب في المكسب ، حتى تكاد لا تسمع في المفاوضات الخفية التي تتقدم الخطبة من جانب العروسين إلاّ هذه الأسئلة التي لا تدل إلاّ على كثافة الطبع ، وانحطاط المقصد : كم راتب العريس ، وكم ايراده ؟ ما سن أبيه وكم يرث عنه ؟ وكم مائة يدفع نيشاناً

ومهراً ؟ كم مال العروس ، وكم ترث من أمها ومن أبيها ؟ وهل أبوها مستعد أن يهب لها عزبة أو بيتاً . وما هي التسجيلات الواردة على أملاك أبيها في المحاكم . وهل عليه ديون غير مسجلة وما مقدارها . وهل يقف عليها من أطيانه شيئاً . وهل توكل أمها وأخواتها البنات العروس في ادارة أموالهنّ من يوم العقد أو من يوم الدخول . تلك هي الاستعلامات المخزية التي تتخلل مفاوضات الخطبة ، والشروط الأساسية التي تتقدم المفاوضات أو تتأخر ، تبعاً لما اذا كان الجواب عليها مرضياً طمع السائل، مشبعاً نهمه. كأن أحد العروسين يعقد على مال الآخر، لا على الاستمتاع بجمعيته . ولو وقف الأمر عند هـذا الحد لكان أقل جناية على الأدب ، وأضعف هتكاً لبرقع الحياء . ولـكن الجناية كل الجناية أن يجعل العروسين كلاهما سعادته الموهومة ، رهناً بوفاة أم الآخر ، أو أبيه . وأشبه بهذا في العقود ذلك العقد الذي يعلق نفاذه على شرط الموت ، وهو باطل في كل شرائع الدنيا لمخالفته للآداب . فهل فسدت أذواقنا ، وتغيرت طبائعنا الشرقية ، حتى يكون المال عندنا في الزواج هو كل شيء وغيره لا شيء . وما دام الأمر كذلك وكانت العروس لا تقدّر من خاطبها إلاّ ماله ، وكان هو لا يقدّر منها إلاّ مالها ، كما هو شائع مستفيض في بعض البيئات، فنستميحهم الاذن جميعاً أن نسمي بطء الحركة في الزواج بأزمة الزواج ، إلحاقاً لها بالأزمة المالية التي بينها وبينها هذه المشابهة في المقدمات وفي النتائج .

* * *

حاش أن تكون أزمة الزواج المتولدة عن الاستعلامات المالية هي كل السبب في بطء الحركة التي نشكو منها ، فان أبناءنا وبناتنا لا يزال لهم قلوب بجانب الجيوب . ولهذا لا نستطيع أن نظن أن مصلحة الجيوب هي الغالبة أو هي المطلوبة . نقول ذلك على الرغم من الأمثلة التي سمعناها وسمعها غيرنا . خطب شاب متعلم بنتاً متعلمة فأخذ أبوه يكشف في سجلات المحاكم عن التسجيلات الواردة على أملاك أبيها ، فرجع بنتيجة لا ترضيه . ففصم عقدة الخطبة ، وخطب شاب متعلم شابة كذلك فعلم وليها أن راتب هذا الشاب لا يضمن للعروس أن يكون لها اوتوموبيل فنكث الخطبة . ولـكني من جهة أخرى أعرف شاباً متعلماً يعرف معنى الحياة ويقدر الزوجية قدرها ، قد عرض عليه أن يتزوج باحدى اثنتين تكافأت المعلومات عنهما في كل شيء ، الاّ أن احداهما تمتاز عن الأخرى بأن أباها غني، فشق عليه أن يقوم لديه المال مميزاً في الزواج . فقال

إن الزوج الشريف لا ينال من مال زوجه الغنية الا وجع الرأس . ففقر الزوجة عندي مميز لها ، وتزوج بالفقيرة وسعد بها . ولا تزال أمة محمد بخير ، فيها شبان شم الأنوف ، يحبون أن يعيشوا هم ومن يكلفون عن عرق جبينهم ، لا من مال نسائهم . سيقولون ما ذنب الشبيبة اذا كان أولياؤها هم الذين يقيمون للهال الوزن كل الوزن في عقدة الزواج ! هذا صحيح . ولكن يا لضيعة التربية اذا كانت لا تمكن الشاب والشابة من اظهار رغبتهما بالحق في جعل عقد الزواج بريئاً من كل طمع مالي . ويا لضيعة الأمل اذا كانت الشبيبة في بلادنا لا تزال تغلب على أمرها بالباطل دون الحق في أخص ما يتعلق بالفرد ، وهو حرية الاختيار في الزوجية . وعلى كل حال فاننا نوجه ملاحظاتنا للآباء والأولياء الذين يتسببون في أزمة الزواج لاعتبارات مالية ليست ضرورية في تقدير الكفاءة الزوجية ، بل زائدة على القدر المعروف في تقدير الكفاءة .

• • •

غير الاعتبارات المالية توجد اعتبارات أخرى لا يصح اغفالها في درس أزمة الزواج ، وليست في الحقيقة بأقل بعداً عن الأسباب المشروعة للزوجية من الاعتبارات المالية .

كانت البنت المصرية في الطبقة الوسطى في القرن الماضي ، بل من نحو جيلين اثنين ، جاهلة جداً . همها ارضاء أهلها ، وان تكون مشهورة بينهم بالحياء وبفرط الحياء . فأمات هذا الحياء المبالغ فيه من قلبها كل أمنية ذاتية واطفأ في عقلها كل نور . فهي بذلك لا شيء ، ليس لها وجود ذاتي في تلك العائلة التي تتألف عادة من جوار مشتريات بالفلوس ، خادمات ومخدومات على السواء ، وقد تكون أمها احداهن . وعلى رأس هذه العائلة رجل حاكم ، صناعته أنه يظلم الناس في الديوان ، ويظلم أهل داره في البيت . فلا تسل بعد ذلك عن قوة الارادة ، وملكة التمييز في ابنة هذا منشؤها . انها كانت جاهلة لا تعلم شيئاً ، ولكنها مع ذلك كانت حاصلة على توازن تام بين حالها وبين أمانيها ، فهي لا تعلم شيئاً ، ولا تطلب شيئاً أيضاً . فهي سعيدة بجهلها سعيدة بحالها .

• • •

جاء هذا الجيل بالعلم الجديد والأدب الجديد ، ففقدت البنت الموازنة بين ما تعلم وبين ما تطلب . انها تعلم الكفاف من المعلومات الضرورية ، ولكن مطالعتها قد أكسبتها ميولاً وأمانيَ لا تتفق مطلقاً لا مع أذواق عائلتها ولا مع البيئة ، بل لا تتفق مع مركزها الخاص . فاذا نهضت بثقلها الوسط ، تطلب من العريس الذي لا تعرفه

صفات أبطال احدى الروايات . تطلب ذلك وهي محجوبة . فلا الوسط يمكنها من التفضيل بين الشبان ، ولا الحكايات التي يحكيها المبالغون عن الشبان من حيث تبذلهم في السهر بمحببة لها في الزواج . فموضعها من ذلك كله موضع متردد خائف من نتيجة الزواج ، كذلك الشاب المتعلم يعز عليه أن يتزوج من امرأة لا يعرفها ، ويسمع فوق ذلك من الحكايات على البنات ، إن صدقاً وإن كذباً ، ما يخيفه من العقد لمجرد السماع ، كما قد وصفنا ذلك في مقال سابق ، فلا يكون حظ الشاب من التردد والتخوف بأقل من حظ المرأة .

• • •

لو علم الشبان والشابات ما يقوله المسرفون عن الفريقين ، لظنوا أن أزمة الزواج ليست أسبابها قاصرة على الاعتبارات المالية ، ولكن جهل كلا الطرفين بالآخر مدعاة الى تصديق أحاديث السوء ، ومجلبة لسوء الظن ، ولعلم الطرفان أن كليهما أقدر على أن يكون له من سلوكه ما يفرج هذه الأزمة بعض الشيء . ولو علم الآباء أن انصراف الشبان عن الزواج ، وبقاء البنات في بيوت آبائهن أكثر ضرراً مما عساه ينتج من التسامح في تخفيف جهالة الشبان بمخطوباتهم ، لضحوا كثيراً من العادات التي أصبحت أعتق من أن تتمشى مع الرقي الحاضر . على أن سيل التمدن جارف لا يقف في تياره إلا واقع . فاحزم بالرجال المسئولين أن يسهلوا للتمدن طريقه بدل أن يقفوا فيها ، فلا يكون من وراء ذلك إلا تأخير نتائجه الحسنة من غير فائدة لهم ، ولا للوجود .



البنون والبنات

إنا اذا اشتغلنا بأمر البنين والبنات ، أي بأمر العائلة الجديدة التي هي المؤلفة لأمة المستقبل ، وأكثرنا من البحث فيه ، فما نحن بذلك مجاوزين حدود الضروريات . بل اذا لم نقصر عزائمنا على تأليف أمة المستقبل تأليفاً خالياً من عيوب الحاضر ، متفقاً مع الأطماع الكبرى التي نلقي تحقيقها على عاتق الاستقبال ، فبماذا نشتغل اذن ؟ ولقد علمنا أن مركزنا الاجتماعي ، هو الذي جرّ علينا ما نحن فيه من الضعف . وعلمنا أيضاً أن العائلة هي أساس التربية والنظامات الاجتماعية ، فلا غرابة اذا جعلنا اصلاح العائلة مقصد المقاصد ، ما دامت العائلة هي علة العلل . وانه ليسرنا بنوع خاص أن نسمع عن الشبان وعن الشابات أنهم يشاركوننا في أفكارنا الخاصة بهم . ويميلون كل الميل الى العمل لتحقيق الآمال التي نبسطها تباعاً ، والتي يكون من ورائها الاسراع بتغيير نظام العائلة المصرية تبعاً للرقي الحاضر ، واستعداداً للتطور الاستقبالي في مدارج المدنية الجديدة ، لولا أن الوسط يثقل خطاهم الى التقدم .

تأليف العائلة قائم على الجاذبية بين الزوجين أصلاً وبالذات ، وعلى منافع أخرى متبادلة بينهما فرعاً وبالعَرَض . كذلك تألفت العائلات الأولى . وكذلك تتألف العائلة الى اليوم في أمتنا القروية . ولا يخرج من تحت هذا النظام إلاّ الطبقة الوسطى من المدن ، والطبقة العليا على العموم . خرجت من تحت هذا القانون باعتبارات ما أنزل الله بها من سلطان . يرى الفتى القروي فتاة من بنات عمومته أو من غيرهنّ . يراها في الغدو والرواح ويزاملها العمل في الغيطان وفي القرية ، يكلمها وتكلمه ، ويعرفها وتعرفه ، ثم تقع بينهما الجاذبية والرغبة في أن يجيبا معاً داعي الانسانية من تأليف عائلة خاصة بهما . يرى فيها الشاب بارق السعادة الزوجية ، وترى فيه الرجل الذي تسلمه قيادها للسير في هذه الحياة ، ليقوما لله بواجب الخلقة ، وللوجود بالغرض منه . ثم

الجريدة في ٦ من فبراير سنة ١٩١٣ العدد ١٧٩٦

يكون من وراء الجاذبية تقدير المنافع المشتركة التي تعقد عقدة الزواج .

لا نقول ان الزواج على هذه الصورة هو الزواج الباقي الذي ليس فيه فراق الى الموت. كلاّ . بل قد يخطىء الشاب في اختيار المرأة المناسبة له بعوامل شتى، أهمها سوء تمييزه وكثافة مشاعره ، أو ضعف استقلاله في النظر ، فيتأثر بآراء غيره في المخطوبة تأثراً يفقده قوة الروية ، فيصير في حكم الرجل القليل التمييز بالفطرة . قد يخطىء الشاب فيتبع دواعي الجاذبية الكاذبة ، ويختار المرأة التي يصعب اتفاقه معها، على الرغم من الدعوات الصالحات ، التي يدعوها أهل العروسين لهما بالتوفيق . فيكون من وراء ذلك أن يصعب احتمال الزوجين كلاهما للآخر ، فينفصم عقد الزواج . غير ان هذه النتيجة السيئة ، نتيجة هدم العائلة بالفرقة والطلاق ، لم تجيء من أن الزواج قد ترتب على الجاذبية المتبادلة بين الزوجين . ولكنها جاءت كما ذكرنا من اهمال التربية النفسية للفلاحين . ومن هذه العادة المكروهة عادة التساهل في أمر الطلاق التي دخلت في نظاماتنا الاجتماعية ، وتربعت منها في المقام الأول . ولكنه يسرنا انها تتدهور من مقامها الرفيع وينحط مستواها بنسبة ارتفاع مستوى التربية والتعليم . وتضعف قوتها تبعاً لشدة تمسك الناس بأصول الدين ، وروح الشرع الشريف ، فلو ان شبان الفلاحين وشاباتهم ، قد صفت نفوسهم حتى لا تتغلب عليهم المشاعر الخدّاعة إلاّ قليلاً ، ونظمت فيهم صور الطلاق حتى لا يقع إلاّ للدواعي الشرعية ، وبغض اليهم أن يأتوها لأدنى سبب وقتي ، وفهموا أنه حقيقة أبغض الحلال الى الله ، لكانت العائلة القروية أطول عمراً ، وأوفر سعادةً مما هي عليه الآن .

ومما يؤسف له ان الطبقة الوسطى والعليا ، وخصوصاً الفرقة المتعلمة منها ، وهي أدق تمييزاً وأصح تقديراً للمنافع المعنوية ، وأكثر استفادة من تأليف العائلة على قاعدة الجاذبية المتبادلة بين الزوجين ، هي التي جعلت قاعدة الزواج رأي الأهلين والخاطبات وحكم الصدفة، لاحكم الرضى والتمييز . فصبيتنا من كل ناحية : القروي الجاهل الذي لديه كل وسائل الحرية في اختيار الأصلح له . هو قليل الانتفاع بهذه المزايا لأنه كثيراً ما يكون قليل التمييز . والمتعلم الذي لديه التمييز في اختيار الأصلح له ، محروم قطعيًّا من كل وسيلة من وسائل هذا الاختيار، كأنما كتب علينا أن يوضع عندنا كل شيء في غير موضعه . فأصبحنا غير منتفعين بما هيأته لنا العادات القروية من وسائل الانتفاع ، محرومين في الفرقة المتعلمة من الانتفاع بما هيأته لنا التربية والتعليم ،

وهو تأليف العائلة على قاعدة معقولة ، لتصير العائلة والرقي العقلي في مستوى واحد .

نحن لا نطلب شيئاً كثيراً . انما نطلب من أولياء البنين والبنات أن يكونوا صادقين في حبهم للحرية ، ضاربين من أعمالهم المنزلية مثلاً حسيًّا دالاً على أنهم حقيقة ينفرون من مبادىء الاستبداد ، ويخافون على ذراريهم من طبائع الاستبداد . لا أن يطلبوا من الحكومة الدستور والحرية ، وهم متمسكون بقواعد الاستبداد القديم في ألصق الأشياء بهم ، وفيما هم قادرون عليه . كانت مصرنا سائرة بنظام استبداديٍّ متغلغل في جميع مظاهر الحياة فيها . وكانت المعاملة العائليـة هي أيضاً مظهر من مظاهر قاعدة الاستبداد ، فـكان المفهوم بالبداهة ان الرجل يزوِّج ابنه وابنته لمن يشاء من غير أن يحفل بحرية كليهما التي هي ضرورية لنظام العائلة ، ولا أن يهتم برضاه الذي هو في الحقيقة ركن العقد شرعاً . وكما كنا لا نهتم نحن الأمة بتغيير نظام حكومتنا ، وجعله دستوريًّا ، كذلك كنا لا نهتم أيضاً بحرية الشاب والشابة حتى في أخص لوازمهما ، وهو الزواج . أما الآن وقد أصبحنا جميعاً ننفر من قواعد الاستبداد ، وأعمال الضغط على الحرية ، فجديرٌ بنا أن تتحول روح معاملتنا العائلية تبعاً لتحول روح مطالبنا السياسية . والاّ كنا خادعين أنفسنا وغيرنا في مطالبنا الدستورية ، جامدين على حب صاحبنا القديم ، الذي أورثنا الضعف ألواناً ، وهو الاستبداد .

• • •

سيقولون من هو هذا الذي يتزوَّج الآن على رغم ارادته ؟ ومن هي تلك البنت المكرهة على الزواج بمن لا ترغب ؟ ولقد ضربت الأمثال بخروج البنين والبنات في معاملة أهليهم عن حدود الحرية المقبولة في هذه الفرقة المتعلة التي تبكون حظها صباح مساء . قد يكون ذلك صحيحاً . وان الشاب والشابة لا يتزوج أحدهما الآن كرهاً ، بل بعد رضاه عن صاحبه . ولـكن ما قيمة هذا الرضا بظهر الغيب ؟ لا بد للشاب من قرينة ، وللعروس من قرين . فاذا حالت الحوائل الاجتماعية بين كليهما وبين اختيار قرينـه عن مشاهدة ومعرفة ، وكان ميدان الاختيار ليس في الواقع الاّ قصاصات روايات سماعية عن حال الرجل والمرأة ، إذا كان الأمر كذلك ، واذا كان لا بدَّ من الزواج ، وكان لا بد من الرضا بظهر الغيب من غير خيار رؤية ولا شرط ولا عيب : فلست أرى فرقاً حقيقيًّا ذا قيمة عملية بين التزويج بالاكراه وبين التزويج

على هذه الصورة من حيث قاعدة الجاذبية التي نجعلها أساساً لتأليف العائلة . وان الذين يحبون الحرية والنظامات الحرة لا تصح دعواهم الاّ إذا أقاموا الدليل عليها في حكم ممالكهم الصغيرة وهي بيوتهم . روى لنا أحد رجالنا الفضلاء أنه ما كان يجوز في الاستانة أن يركب الرجل عربة مع امرأة ولو كانت من محارمه ، فأجابت على ذلك سيدة تركية حاضرة في المجلس : نعم كان ذلك قبل (الحرية) . قالت ذلك فكأنها قالت كل شيء في هذا الموضوع .

• • •

المسألة مسألة حيوية لا تقبل في حلها التساهل والتسويف . فانها مسألة العائلة الجديدة ، واذا كنا حقيقة نريد لمصر أن تتطوّر الى طور جديد ، خالٍ من الضعف ، مستعد للمزاحمة على البقاء بشرف ومجد لائقين بوطننا الجميل ، فأول ما يجب علينا أن نهتم به ، هو نظام العائلة ، إذ لا يمكن ايجاد أمة جديدة إلاّ بعائلة جديدة ، وما الأمة إلاّ العائلة مكررة .

على ان هذه المسألة سيحلها الوقت والرقي على الرغم من معارضة الواقفين في تيار المدنية الحديثة . ولا بدّ من حلول الحرية في المعاملات العائلية محل الاستبداد ، كما لا بدّ من تغير نظام الحكومة من شكلها الحاضر الى الشكل الدستوري المعقول . كل ذلك واقع رضيناه ام لم نرضه . ولأن نسهل السبيل لهذا الرقي خيرٌ لنا وأنفع لبلادنا وأقرب نتيجة من أن نماري في المحسوس . وما لنا من وراء ذلك إلاّ شقاء الجيل الشاب الحاضر من غير مصلحة لغيره ، وابعاد اليوم الذي نحصل فيه على أول درجة من درجات السعادة القومية .



الى الفتيان : الوطنية

نعم يا ابني — انك تحب نفسك ، لذلك تعمل لسعادتك ومجدك ، تحب أهلك ودارهم العتيقة ، التي هي أول معهد فتحت جفونك على رؤيته ، ومنها أطلت عيناك لأول مرة على الطبيعة وجمالها الذي تتعشقه . وفي فنائها نقلت خطواتك القصيرات المتردِّدة في أول معهد آنسه صوت بكائك ومقاطيع مناغاتك . ووضح فيه نور ضحكك البريء ، وإذ كنت يفتح الضحك فاك الأدرد ، فيستنير به وجهك المستبشر ، يضيء قلوبنا من الداخل ، ويضيء الدار حوالينا ، انك لتجد هذه المرئيات التي خلقت بينها ، واعتاد نظرك عليها ، وتأصلت في خيالك صورها التي هي أول من تبوأه من المرئيات ، تحبها جميعاً ، المتحرك فيها والثابت ، الجميل منها والقبيح على السواء . تحبها لأنها مضافة الى شخصك ، ومكملة لوجودك ولذتك . تحبها لأنك تحب ذاتك .

تحب أهلك ودارهم ، وتحب جيرانكم ، وقريتكم بالتبع . تحب غيطانها التي كانت تأخذ ببصرك ، وإذ كنت لا تزال غريباً في الحياة الدنيا ، نفسك طلعة يفرجها التعارف بينها وبين ما يحيط بها من الكائنات ، تحب قريتكم وميادينها المحلية ، وموائدها العمومية على المصاطب ، وفي أفواه الحارات ، ووراء ظهور البيوت والمساجد . تلك الموائد التي يقيمونها للافطار في شهر الصوم ، وكلما مات ميت لاستقبال عزاء أهل القرى الأخرى . تحب التابوت والطنبور والشادوف ، وتأنس اليها والى أصواتها الميكانيكية المحزنة ، خصوصاً في الأسحار وفي فلق الأصباح . تحب هذه الحركة العامة غير المنظمة التي تشمل القرية عند رواح المواشي في العشيّ ، وسروحها في الأبكار ، تحب أن ترى في الصباح طرقات القرية الى المزارع يسعى على ظهورها الضيقة آحاداً وجماعات ، رجال القرية ، هذا يحمل المحراث على كتفه العريضة ، وابنه أمامه يسحب

الجريدة في ١١ من يونيه سنة ١٩١٤ العدد ٢٢٠٧

زوج الماشية ، وآخر على كتفه الفأس . يسيرون مطمئنون بخطى بطيئة متساوية . لا يلوون في طريقهم على شيء إلا تحية صباح الخير ، بلفظها الطيبة ، ويقف بها القصد على الثرثرة ، والمزاح البارد الذي يصحب التحيات في ألسن غير القرويين ، وأن ترى النساء حسان القدود ، مطردات في جلابيبهن السود ، يحملن على رؤوسهن جرات الماء الى الزرعة أو منها الى الدار . تحب ذلك كله لأنه مضاف الى شخصك ، تحبه لأنك تحب ذاتك .

انك تحب الذين يشركونك عملك وبينك وبينهم منافع متبادلة محتاجة في تحقيقها الى الحب والتضامن ، ولو كانوا من غير قرابتك ومن غير أهل قريتك . رفقاؤك في جني القطن ، وملخ الأرز ، وحصد القمح ، وتغمير الفول ، وتقشير الذرة ، وجمع المقات . رفاقك على مقاعد التعليم في الكتاب وفي المدرسة . وتحب على ذلك رفقاء أبيك وأعمامك في مشاغل الحياة وسمر البطالة . تحب كل هؤلاء لأن وجودك من وجودهم ، وبقاؤك تابع لبقائهم ، وتحقيق آمالك رهن بارادتهم . ومجد بلادك نتيجة جهادهم . تحبهم وتحب وطنك لأنك تحب منفعتك وتحب ذاتك .

يا ابني : هذه المشاعر فيك طبيعية ، ليست محتاجة لأن تدرس لها علماً خاصاً ، فان قلنا لك أحب وطنك ، فما معنى ذلك الا أن نقوي في نفسك شهوة المجد ، ونلقي بكلماتنا وقوداً تتأجج به هذه النار الشريفة التي تشعر بها بين ضلوعك ، نار العمل لرفعتك ورفعة ذويك ووطنك ، ولنضرب لك أمثال الأبطال تشتاق أنت الى تقليدهم في أن حب الذات في نفوسهم تكيف بكيفيات تضحية يضحونها لمجد بلادهم . نما حبهم لوطنهم نمواً كبيراً فاستحيوا أن يقفوا بالوطنية عند الحب المجرد الذي لا يجلب نفعاً ، ولا يدفع شراً ، واستصغروا على انفسهم الكبيرة أن تحمل همومها ، فحملوها هموم الوطن بأسره . وفضلت قواهم عن شئونهم اللصيقة بهم ، المحصورة في دائرة دورهم ، فساموها تدبير شئون الكافة عن أهل وطنهم .

من الأفكار الحديثة ما يحلل أهله من التقليد بحدود وطن معين ، ويجعلهم يعتبرون الأرض كلها وطناً ، وأهل الأرض أجمعين أهلاً وعشيرة .

ومهما كانت هذه الأفكار لم تطبق بجملتها في الأوطان الراقية ، فاننا نحن المصريين يجب أن نكون أكثر تواضعاً من أن نخرج من وطنيتنا المحدودة بحدود بر مصر الى تلك الوطنية العامة . لعل أولئك قد أشبعوا وطنهم فكراً وتدبيراً ، وخدمة ومجداً

فضاق عن مجهوداتهم العقلية ، فنقلوها بالوهم من حدوده إلى حدود الكرة الأرضية؟؟ ان كان ذلك ، فمصر وطننا أحوج ما تكون بتمسك أبنائها بها ، وخدمتهم اياها ، وحبهم لها حبًّا منتجاً ، كما يحب الانسان ، لا كما يحب الأوز .

ليس لنا مصلحة في التشبث منذ نشأتنا الحاضرة بمبادىء الاشتراكية التي تضحي الشخصية الفردية لمصلحة المجموع . فلطالما ضحينا شخصية الفرد لا لمصلحة المجموع ، ولكن لمصلحة الحاكم المطلق . ضحيناها ثم ضحيناها مكرهين لا طائعين ، حتى أصبحنا نفتقد شخصيتنا التي هي عماد حياتنا ، وملاك الرقي لبلادنا . فليس لنا تلقاء المحن الماضية والتجارب الصعبة الا ان نقوي الفرد تقوية حتى ترجع اليه شخصيته كاملة . فاذا كان لا بدَّ لنا من اعتناق المذاهب الاشتراكية ، فلنرجىء هذا المشروع الى أن تكون كل ضحية يقدّمها الفرد تعود منفعتها على مجموع الأمة وحده ، لا على غيره . ولست أرى هذه الرائحة الاشتراكية التي نلتسمها من بعض المشروعات الاقتصادية في بلادنا الا نتيجة الجهل بما ينفع البلاد ، أو حبًّا للافراد على البقاء في المستوى الواطىء الذي وضعتهم فيه طبائع الاستبداد .

كذلك (الانترناسيونالزم) بمعناه الضيق ، أي الميل الى توحيد الأوطان المختلفة ، فكرة لا يستفيد منها الا القوي تسهل له طرائق الاستعمار ، وتغدق عليه نتائج استغلاله ايانا ، نحن الاقطار الشرقية . فليس صالحاً لنا ان تلهينا هذه الافكار الجديدة عن اتباع طرائق الابتداء في التقدم التي سلكتها الامم من قبلنا . ليس صالحاً لنا أن نبدأ بالآخر . وان كنا في كل حال لا نستطيع أن نعيب على الأفكار الحديثة ، او نجادل في منفعتها لخير الانسانية . ولكن الذي يهمنا هو أن نقرّر بأن هذه الآراء الاجتماعية لم تأتِ في رءوس قائليها بالطفرة ، ولا لمجرد الصدفة ، بل هي نتائج تقوم في انماء شخصية الفرد والدفاع عن الحرية الشخصية ، وبعد استتباب حكم الأمة . فلو قسنا حالنا على حال تلك الأمم وأخذنا باخر مُودَة من أفكارهم ، مع بعد النسب بيننا وبينهم ، لكان قياساً مع الفارق ، ولأسأنا الى أنفسنا من حيث أردنا الاحسان .

حسبنا أن نعجب بتلك الأفكار الانسانية ، ونحترم قائليها والعاملين عليها — أيًّا كانوا — ونربأ عنها الى الابتداء بانماء مصريتنا في نفوسنا .

يا بنيَّ : عليك مصرك لا ينفعك إلاّ مجدها ، ولا يذلك إلاّ ضعفها ، ولو قلبت تاريخها حديثاً على قديم ، لما وجدتها في الحقيقة مدينة الى أحد من الناس ، تدعوك

الذمة الى اداء الدين عنها . انها كانت مطمع الطامعين ، يأخذون منافعها بقوة السلاح ، أو بقوة العقل ، فما أنت مسئول إلاّ عنها ، ولو أنفقت من عواطفك ، ومن نتائج جهادك العقلي والبدني مثقال ذرّة على غيرها ، في حين أنها أحوج ما تكون الى ما أنفقت ، لوسمتك بالعقوق . وكما انك بين أقرانك لك شخصية تجب عليك رعايتها ، فان لوطنك بين الأوطان شخصية أيضاً رعايتها واجبة على أهله ، وان فناءك في ارادة الغير ، واهتمامك بأن تكون في رق اختياري ، شر من الرق الاضطراري ، كذلك اهتمامك بتمجيد غير وطنك ، والسعي في انجاحه دون بلادك ، نقص في وطنيتك ، واحتقار لنفسك وأهلك وبلادك ، وما الأمم في الطبيعة إلاّ آكل أو مأكول .

نحن لا نعرف في العالم إلاّ الماهيات المحدودة ، ولو أنك أطلقت نظرك دون أن تقيده بمرئى معين لما رأيت شيئاً ، ولو أطلقت عواطفك عن أن تقف بموضوع للعطف ، لما أحسست شيئاً ، ولو جعلت وطنك شيوعاً بين من لا تتفق منفعته مع منفعتك دون أن تحدّده بحدود بلادك ، لكنت عديم الوطن ، وحاشاك أن تجهل حقوق وطنك عليك .



893.7Sa21
T

06867368

AUG 2 1961

COLUMBIA LIBRARIES OFFSITE
CU07815646